

فَتَاوَى الشَّيْخِ أَحْمَدَ حَسَنَانِي

الْمَشَارَاتِ نَيْرَعِيَّةٍ وَمُبَاحِثِ فَقْهِيَّةٍ

طبعة جديدة مزيّدة

راجع أصولها ومخرجاتها وعلق عليها وأخرج أبحاثها
الأستاذ مصطفى صابر

تقديم
الأستاذ يوسف بامهدي

الجزء الرابع

الجرائم والعقوبات المعاملات الشرعية

عالم المعرفة
البيروت

فتاوى الشيخ أحمد حساني

الاستشارات الشرعية ومباحث فقهيها

طبعة جديدة مزيّدة

راجع أصولها وصحّحها وعلّق عليها وخرّج أحاديثها

الأستاذ مصطفى صابر

تقديم
الدكتور يوسف بلمهدي

الجزء الثالث

الأحوال الشخصية:

الزواج الطلاق والعدة الرضاع

الحضانة والنفقة التبني والكفالة منع الحمل

عناوين المعرفية
الجزء

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

1433هـ - 2012م

الإيداع القانوني : 2012-1819

ردمك : ISBN 978-9947-912-43-0

عالم المعرفة

للنشر والتوزيع

العنوان : 69 تجزئة المندرين تاماريس المحمدية
الجزائر العاصمة

الهاتف - الفاكس : 021219296

Email : alemelmaarifa@yahoo.fr

الزواج

النظر للمخطوبة ووضع الخاتم في إصبعها

السؤال:

خُطِيتُ أثناء الشهر الماضي، وخطيبي هو الذي وَضَعَ خاتم الخطوبة في إصبعي أمام العائلة، وقد أجاز الإسلام أن يرى الرجل المرأة قبل زواجهما، من ذلك ما رواه مسلم من حديث أبي هريرة أَنَّ رجلاً أخبر رسول الله أنه خطب امرأة من الأنصار، فقال له: «أَنْظَرْتِ إِلَيْهَا؟» فقال: «لَا»، قال: «فَاذْهَبِي فَانْظُرِي إِلَيْهَا، فَإِنَّ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا». فهذا إِذْنٌ في النَّظَر، ولكن بعض الناس قال لنا: إِنَّ هذا حرام، وليس من سنة الإسلام، وإنما هو من عادات الفرنسيين.

فهل لك أن توضح لنا هذا الأمر؟ أرجو من الله أن يهدينا إلى الخير، ويُميتنا عليه.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: يُجُوزُ للرجل أن يَنْظُرَ إلى امرأة يريد أن يَتَزَوَّجَهَا، وأن تنظر إليه، وهذا مُسْتَسْنَى مِنْ أَمْرِه لهما بَعْضُ النَّظَرِ، وَمُخَصَّصٌ لَهُ، وَلَكِنْ لَا يُجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ التَّرَاكُنِّ وَالْعَزْمِ عَلَى الزَّوْاجِ؛ لِأَنَّ [الْعَرَضَ] ⁽¹⁾ صحيح حيثئذ، أما النظر قبل ذلك فالنهي باقٍ، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ بَعْضُوا مِنْ آبَائِهِمْ... وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْضَضْنَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾ [النور: 30-31]، ولو فُتِحَ البابُ لِغَيْرِ عَرَضٍ، لَطَمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ، وَاسْتَطَاعَ أَهْلُ الدَّعَاةِ أَنْ يَتَكَشَّفُوا عَلَى حَرِيمِ غَيْرِهِمْ بِدَعْوَى

(1) في النسخة المطبوعة: [الفرض]. والصواب ما أثبتناه.

عَزَمَهُ عَلَى الْخُطْبَةِ، فَمَنْ كَانَ عَازِمًا عَلَى الزَّوْاجِ حَقًّا فَقَلَّمَا يَرْجِعُ عَنْهُ، حَتَّى وَلَوْ رَأَى فِيهَا بَعْضَ مَا لَا يُحِبُّ، فَيُقَدِّمُ عَلَى الزَّوْاجِ - بَعْدَ الرَّؤْيَةِ - وَهُوَ يَعْلَمُ مَا بِهَا، فَيَكُونُ أَدْعَى لِلثِّقَةِ وَالرِّضَا وَالْإِطْمِئْنَانِ وَالْوِفَاقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، وَيَسْكُنُ إِلَيْهَا، وَتَسْكُنُ إِلَيْهِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ أَبْعَدَ عَنْ خِيَةِ الْأَمَلِ الَّتِي كَثِيرًا مَا يَتَسَبَّبُ فِيهَا كَلَامُ النَّاسِ عَنِ الْمَرْأَةِ، وَخُصُوصًا (الْخَاطِبَاتِ)، إِذْ تَزْعُمُ لِلرَّجُلِ أَنَّ الْمَرْأَةَ جَمِيلَةٌ، وَأَنَّهَا بَذَرُ الْبُدُورِ، تَقُولُ لِلشَّمْسِ: «اكْسِفِي فَأَنَا طَالِعَةٌ»، حَتَّى إِذَا دَخَلَ بِهَا لَمْ يَجِدْ مَا قَالَتْ، وَرَبَّمَا وَجَدَهَا ...، يَتَعَوَّذُ مِنْهَا الشَّيْطَانُ الرَّجِيمُ.

مِنْ أَجْلِ هَذَا، أَذِنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الرَّؤْيَةِ الْمُسَبِّقَةِ، حَتَّى لَا تَكُونَ الْمَفَاجَأَةُ الْمُزْعِبَةُ، فَإِنْ وَجَدَهَا جَمِيلَةً أَوْ ...، كَانَ عَلَى عِلْمٍ، فَإِنْ شَاءَ أَقْدَمَ عَلَى عِلْمٍ، وَإِنْ شَاءَ أَحْجَمَ. وَكَمَا يُؤْذَنُ لِلرَّجُلِ فِي الرَّؤْيَةِ لِلْإِطْمِئْنَانِ، يُؤْذَنُ لِلْمَرْأَةِ لَتَعْجِيلِ الْمَسَرَّةِ بِالزَّوْجِ، وَالرِّضَا بِهِ. وَكُلُّ ذَلِكَ - رُؤْيَاهُ وَرُؤْيَاهَا - فِي حُدُودِ الشَّرْعِ، الَّتِي هِيَ حُدُودُ اللَّهِ، وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ.

ثَانِيًا: أَمَّا وَضْعُ الْخَاتَمِ فِي الْإِصْبَعِ، فَإِنَّهُ زَائِدٌ عَلَى مُجَرَّدِ النَّظَرِ وَالرَّؤْيَةِ؛ لِأَنَّ فِيهِ التَّلَامُسَ بَيْنَ الْجَسْمَيْنِ، فَهُوَ كَالْمُصَافَحَةِ، وَتَلَاصُقِ الْجَسْمَيْنِ، وَهَذَا جَائِزٌ إِذَا كَانَ الزَّوْاجُ قَدْ تَمَّ، وَوَقَعَتْ صِغَةُ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ بَيْنَ وَلِيِّهَا وَوَلِيِّهِ، فَصِغَةُ الْوَلِيِّ بِنُطْقِهِ بِمَا يُفِيدُ التَّزْوِيجَ كَافٍ فِي الْعَقْدِ بِمُجَرَّدِ إِعْلَانِ الزَّوْجِ أَوْ وَلِيِّهِ الْقَبُولِ.

أَمَّا الصَّدَاقُ، فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يُجَدَّدْ، وَوَقَعَ الدُّخُولُ قَبْلَ تَحْدِيدِهِ، فَالْوَاجِبُ لَهَا صَدَاقُ الْمِثْلِ، إِنْ وَقَعَ التَّنَازُعُ قُضِيَ بِهِ.

وَأَمَّا الشُّهُودُ عَلَى الزَّوْاجِ، فَإِنَّ ذَلِكَ شَرْطٌ فِي الدُّخُولِ، لَا فِي الْعَقْدِ الَّذِي يَتِمُّ بِمُجَرَّدِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ، وَمِنْذَ تِلْكَ اللَّحْظَةِ يَحِلُّ لَهُ مِنْهَا مَا يَحِلُّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَامْرَأَتِهِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الدُّخُولِ الْعَادِيِّ.

وقد حَظَبَ عمر بن الخطاب أُمَّ كلثوم بنت علي بن أبي طالب من فاطمة الزهراء، فقال له عليٌّ: «إنها صغيرة»، ثم أرسلها إليه بغربال، وقال لها: «أذهبي إليه، وقولي له: هذه حاجتك، إن رَضِيَتْها فهي لك»، فقال عمر لما رآها: «رَضِينَا رَضِينَا»، ومدَّ يده فكشف عن ساقها، فقالت له: «أتفعل هذا؟ لولا أنك أمير المؤمنين لَهَشَمْتُ أَنْفَكَ»، ورجعت غَضَبِي لأبيها، فقالت له: «بعثني إلى شيخ يكشف عن ساقِي»، فقال عليٌّ: «لا تقولي عنه هكذا، فإنه زوجك»⁽¹⁾، فسكن غضبها، رضوان الله عليهم أجمعين. فقول عليٌّ: «هذه حاجتك، إن رَضِيَتْها فهي لك» تزويجٌ، وقول عمر: «رَضِينَا رَضِينَا» قبولٌ، وبهذا حلَّ له مثلما يحلُّ للرجل من امرأته، وقد تزوّجها، وأنجب منها نسلاً مات صغيراً، وله معها قصص هي عبرٌ للمُعْتَبِرِ، منها أنه جعل منها قابِلَةً لامرأة بدويّة أصابها الطَّلُقُ، فلم تَسْتَكِفْ، كما لم يَسْتَكِفْ أمير المؤمنين، فلمّا أن وضعت، قالت: «يا أمير المؤمنين، بَشِّرْ صاحبك بفارس». هكذا كانوا يتفاءلون بكلِّ ذَكَرٍ أن يكون فارساً يحمي دِمار المسلمين.

فإن كان الزواج قد تَمَّ بينكما، فلا بأس بما فعلتُمَا، ولو كان أكثر من ذلك، كما يُستفاد من فعل عمر، وإقرار عليٍّ، فالذين قالوا لك إن وَضَعَ الخاتم في إصبعك من خاطبك حرام ليس كلامهم على إطلاقه، بل مُقَيَّد بتام الاتفاق بين العائلتين على الزواج، فإن تَمَّ فلا حرج فيه، ولا فيما هو أكثر منه، بحضورهم أو في غيبتهم، وإن كان لم يَتَمَّ فهو من تلاقي الأجسام بين الأجناب، وحُكِمَ ذلك معروف.

أمّا الخاتم نفسه، فإنه هدية يَتَقَدَّم بها زوجٌ لزوجته، وقد يكون هو الصَّدَاق أو من الصَّدَاق، وقد يكون قماشاً، أو مع قماش وحليٍّ آخر، ويجوز للرجل أن يُهادي زوجته.

(1) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه. ج 6/ ص 163، وابن عساكر في تاريخه. ج 19/ ص 483.

وتقديمُ خاتم الخطبة، من باب تقديم هدية لها، ليس من فعل الفرنسيين فقط، بل هو من فعل الناس أجمعين، فرنسيين وأوربيين، شرقيين وغربيين، مسيحيين أو يهود، ولكن الفرنسيين يُفرِّقون بهذا الخاتم بين المرأة المتزوجة وغيرها، فإذا كانت مُتزوَّجة لبستَه، فيعلم الرجال أنها في عصمة زوج، ويُعاملونها باحترام المرأة المتزوجة، أمّا إذا كانت لا تلبس الخاتم فإنها (حرّة)، ويُمكن للرجال أن يُعاملوها مُعاملة (الحرّة)، ومن ذلك خطبتها للزواج، ومُغازلتها، وأبعدُ من ذلك، هذا ما هو من عادة الأوربيين، والمسلمون اليوم مُندفعون إلى تقليدهم في كل شيء، في الفضائل والردائل، وليتَّهم اقتصروا على التشبُّه بهم في الفضائل، على قاعدة: فَتَشَبَّهُوا إِنْ لَمْ تَكُونُوا مِثْلَهُمْ إِنْ التَّشَبَّهَ بِالْكَرَامِ فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ

فأغلبُ الأوربيين يُحبُّون أوطانهم، ويوفون لأمتهم، ويغارون عليها، ولا يقبلون أن يُلحقوا بها ضرراً، فهل نحن كذلك؟ اسألي من حولك، ويا عجباً!!
والحاصلُ أنّ وضع خاتم الخطبة في الإصبع ليس من عادة الأوربيين وحدهم، بل ولغيرهم أيضاً، إلّا أنّ الالتزام بذلك من شأنهم، لما تقدّم.

1991/11/02م

الكفاءة المشروطة في الزواج

السؤال:

أنا امرأة مسلمة جزائرية رشيدة، عمري 24 عاماً، سبق لي الزواج، ثم إنني اليوم خالية من الموانع الشرعية للتزوّج من جديد، وقد خطبني من أخي - الذي هو الولي الشرعي لي - أحد الأساتذة المصريين، وهو مسلم، يُعلّم بالمعهد الإسلامي

بسيدي عقبة (ولاية بسكرة).

إنني راضية بهذا الزواج، قابلةً بالزوج، وبما قدّمه من الصّدق، فهل يجوز لي شرعاً أن أتزوَّج به؟ وهل هناك ما يَمْنَعُني من إتمام هذا الزواج؟ والسلام عليكم ورحمة الله.

ف. ز (حسين داي)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. نعم، يجوز لك أن تتزوَّجي به ما دام مسلماً، فإنها يحُرّم على المسلمة أن تتزوَّج بغير مسلم، وأمّا المسلم فإنه يحلُّ لها، وتحلُّ له، ولو تخالفاً في الجنس واللون؛ لأنّ الكفاءة المشروطة متوفرة بالإسلام، كما حَقَّقَه العلماء من قوله ﷺ في الحديث الصحيح: «فَاطَفَرُ بَذَاتِ الدِّينِ»، هذا جزءٌ من حديث: «تُنَكِّحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَا هِئَا، وَلِحَسْبِهَا، وَلِجَمَاهَا، وَلِدِينِهَا، فَاطَفَرُ بَذَاتِ الدِّينِ، تَرِبَتْ يَدَاكَ»، رواه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله. وهذا الرجل عربي مسلم، يَحْتَلُّ مكانة اجتماعية طيبة، فهو يَمَنُّ يُرَغَّبُ فيه، ولا أعلم مانعاً يَمْنَعُ مسلمة جزائرية من التزوُّج بمثله. والسلام.

زواج الإباضي بالحنفية

السؤال:

نحن فتى وفتاة مسلمان، الفتاة من المذهب الحنفي، والفتى من المذهب الإباضي، أحببنا أن نتزوَّج معاً، ولكن سمعنا إشاعات من الناس أنّ تزوّج مثلنا

حرام، لاختلاف المذهب.

نريد منكم جواباً مُفصّلاً بأدلة شرعية، ونفيدكم بأن الشاب الإباضي يحفظ القرآن الكريم، ويؤمن بالله، ويؤدّي أركان دينه، من شهادة، وصلاة، وزكاة، وصوم، ويرجو أن يُنمّ الله عليه نِعْمته بالحج إلى بيت الله الحرام.

في انتظار جوابكم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السائلان: ب. ص - س. ن. (تبسة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. أولاً: إنما يَحْرُم على الرجل المسلم تَرْوُجَ المُشْرَكة، ولكن يَحِلُّ له تَرْوُجُ المُسْلِمة، والكِتَابِيَّة بشرط إذا توفرت فيها.

أمّا المرأة المُسْلِمة، فحرامٌ عليها أن تتزوَّجَ الكافرَ مُطْلَقاً، مُشْرَكةً كان أو كِتَابِيًّا؛ لأنَّ العِصْمَةَ يَبْدُ الزَّوْج، وتَرْوُجُ المُسْلِمةِ بِالكِتَابِيِّ يَجْعَلُ له السُّلْطَةُ عليها - سُلْطَةُ الزَّوْجِ على زوجته - والله يقول: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: 141]، ولأنَّ الولدَ يَتَّبِعُ أباه في الدِّينِ، فلو تزوّجت بكتابي لَنَشَأَ أولادها يهوداً أو نصارى.

ثانياً: في حالة هذا الشاب، وهذه الفتاة، الكفاءة موجودة، والكفاءة عند مالك وأصحابه: الإسلام، فما دامت الفتاة مسلمة، وما دام الشاب مسلماً - يَشْهَدُ أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويُقيم الصلاة، ويُؤتي الزكاة، ويصوم رمضان، ويَحْجُّ البيت إن استطاع إليه سبيلاً - فإنَّ الكفاءة وَجِدَتْ، ويَحِلُّ لهذه الفتاة أن تتزوَّجَ به، كما يَحِلُّ له أن يتزوَّجَها.

ثالثًا: مسألة المذاهب لا تُؤثّر في هذا الزواج، فالمذهبُ الإباضي من المذاهب الإسلامية، والمذاهبُ الإسلامية كثيرة، ولا تُعدُّ أربعةً فقط، كما يتوهم بعض الناس، فهناك مذاهب أخرى، كلّها من أهل السنّة: مذهب أبي حنيفة، مذهب مالك، مذهب الشافعي، مذهب أحمد بن حنبل، هذه أربعة، ومنها: مذهب داود، ومذهب الثوري، ومذهب أبي ثور، ومذهب إسحاق، ومذهب البخاري، ومذهب الليث، ومذهب ابن جرير... الخ، فالقول بأنّ المذاهب خمسة، وأنّ المذهب الخامس مذموم، قولٌ باطل، لا معنى له.

رابعًا: المذهب الإباضي - في الفروع - قريبٌ جدًّا من المذهب المالكي فيها، وكثيرًا ما تتوافق النصوص، وإنما التّفرة بين الأقدمين بسبب الفتن والحروب، أمّا اليوم فإننا في أمان واطمئنان - بحمد الله - نعيش في ظلّ الدولة الجزائرية المسلمة، ولا نُحدثُ المالكية ولا الحنفية نفوسهم بالاعتداء على الإباضية، كما لا نُحدثُ الإباضية نفوسهم بالاعتداء على المالكية والحنفية.

لهذا، فإننا نوافق على مثل هذا الزواج، وندعو العلماء من الطّرفين أن يُشجّعوا مثله، حتى تتِمَّ الوحدة والامتزاج بين أبناء هذه الأمة المسلمة الواحدة، ومن أكبر دعائمها التّزاوج.

خامسًا: هذا ما نراه، ولكن ذلك لا يَمنعنا من أن ننصح هذا الفتى وهذه الفتاة أن لا يُقدّما على هذا الزواج إلّا برضا الوالدين وموافقتهما من كلا الطّرفين؛ لأنّه بهذا الرّضا تتِمَّ سعادتهما، فلو عارضَ في ذلك الأبوان، فقد يُنغص ذلك عليهما، ويُحدث لهما مشاكل كثيرة في المستقبل، والحبُّ الحقيقي الدائم هو ما نشأ بعد الزواج. والله المُوفّق.

23/03/1403هـ / 08/01/1983م

زواج المسلمة بغير المسلم

السؤال:

ما قولكم في زواج مسلمة بغير مسلم، هل يُعتَبَر نكاحها صحيحًا؟ وهل يكون أولادهما شرعيين؟ وهل للمسلمين أن يَمْنَعُوا إتمام هذا الزواج؟ أجبونا بسرعة، لعلّ جوابكم يَمْنَعُ مِن وقوع المحذور في بلديتنا. والسلام.
ب. عبد الله (قصر البخاري)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتّبع هُداة.
أولاً: لا يَجُوز لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتزوَّج - وهي مسلمة - بغير مسلم؛ لأنها لا تَحِلُّ له، ولا يَحِلُّ لها.

والأصل أن الزواج بغير المسلم والمسلمة حرام على الرجل وعلى المرأة، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ وَلَا أُمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: 221]، وقوله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [الممتحنة: 10]، ثم أُذِنَ للرجال المسلمين أن يَنْكِحُوا الحرائر الكِتَابِيَّاتِ، وَبَقِيَ على الأصل في الحرمة المشركاتُ مُحَرَّمَات، وكذلك الإماء الكِتَابِيَّاتِ، وكذلك الرجال الكافرون مُطْلَقًا على المسلمات.

ثانيًا: لو تزوّجت المرأة المسلمة بكافر، فنكاحها لَعُوٌّ، فهي حرام عليه، وهو حرام عليها، وهي زانية ولو عاشت معه ستين سنة، لها حُكْم الزانية، وأولادها منه أبناء الزنا، ولو أسلم من بعد وجب أن يتجدّد العقد.

ثم إن اعتقدت أنها محلُّ له، ويحلُّ لها، كَفَرْتَ وازتَدَّتْ عن الإسلام، ولها حكم المُرتَدَّة، فلا توارث بينها وبين ذَوِيهَا، ولا بينها وبين زوجها، وأما إن اعتقدت أنه حرام عليها، لا تحلُّ له، ولا يحلُّ لها، فهي عاصيةٌ، وعليها حكم الزانية، والذي يُقيم الحدود إنما هو وليُّ الأمر من الحكّام وليس العامة.

ثالثًا: المسلمون كلُّهم مسؤولون عن وقوع هذا الزواج المحرَّم، كما لو رأوا زانية وزانياً يَفْعَلان الفاحشة أمامهم، وما الفرق؟ وإنَّ القوانين المعمول بها في الجزائر تمنع هذا الزواج، وقانون الأسرة يُنصُّ عليه، والمحاكم والبلديات لا تأذن في عقده، ويُمكن لكلِّ مسلم أن يُخبر عنه، وأن يَعْرِضَ عليه، وأنا شخصيًا استُشِرْتُ في قضيّةٍ حالٍ: عن فرنسي أعلن إسلامه، وتقدّم لخطبة فتاة مسلمة من (الأغواط)، فأفتيتُ بِجَواز ذلك إن صحَّ إسلامه، ولكن الإدارة المحليّة رَأَتْهُ مُتَجَرِّئًا على عقده الخطبة، وأمرته بالرحيل العاجل عن الوطن، وربما عَلِمْتَ مِنْ أمره ما لم أعلم، وهي أَدْرَى بذلك، فإن كانت قد أَبْعَدَتْهُ لِمُجَرَّدِ التَزَوُّجِ بمسلمة جزائرية فقد أخطأت؛ لأنَّ المسلم الفرنسي كُفُوٌّ لكلِّ مسلمة.

رابعًا: إنما حُرِّمَت المسلمة على الكتابي؛ لأنَّ الإسلام يجعل للزوج سُلْطَةً على زوجته، يأمرها بطاعته في المعروف، ولو تزوّجت به لكان له عليها سلطان، والله تعالى يقول: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: 141].

هذا مِنْ جهة، وَمِنْ جهةٍ أُخرى لأنَّ الولد يَتَّبِعُ أباه في الدِّيانَةِ، فإذا تزوّجته رَضِيتُ لأبنائها أن ينشأوا على الكُفْرِ، وَمَنْ رَضِيَ بالكُفْرِ لأحدٍ - لحظةً - خرج عن الإسلام وارتدَّ عنه، بِخِلَافِ زواج الرجل المسلم بالكتّابية، فإنَّ أبناءه ينشأون على الإسلام.

فإذا لم يَتَحَقَّقْ هذا الشرط، حُرِّمَ على المسلم أن يَتَزَوَّجَ الكتّابيات، ولهذا يَحْرُمُ

عليه أن يتزوج الكتابية في بلاد لا تخضع لسلطة المسلمين، وهذا ما صرح به ابن عباس من أن الكتابيات منهن من تحل لنا، وهي التي تنالها أحكامنا، ومنهن من تحرم علينا⁽¹⁾. وقد أفتى الشيخان ابن باديس والعربي التسيي بحُرمة تزوج الفرنسيات، نصرانيات أو يهوديات؛ لأنهن يغلبن أزواجهن على أولادهن، فينشؤن على الجنسية الفرنسية.

خامساً: ما عليك إلا أن تحجر السلطة المحلية بما وقع أو سيقع، وستجد رد الفعل أمامك، إن شاء الله، وإن جهل أحدهم القانون أو ضعف عن تطبيقه، فإنك ستجد من يحكم في الأمة دينها وأخلاقها. والسلام عليكم.

تزوج المسلمة مسلماً له جنسية فرنسية

السؤال:

مشكلتي أن لي ابن عم مُغترب، ارتحل أبوه عن الوطن منذ ما يقرب من 21 سنة، وخلال هذه المدة غيّر جنسيته، فتغيّرت جنسية أبنائه، ولما كبر هذا الابن، وعرف حقيقته، وأنه جزائري الأصل، حضر عام 1976 لزيارتنا، فتعرّفتُ به، وأخذنا نراسل منذ ذلك اليوم.

وفي هذه السنة حضر يخطبني من أبي، ولكن أبي رفض طلبه، بسبب جنسيته الفرنسية، وقال: إن الإسلام يحرم زواج المرأة المسلمة بالمتجنّس، وطلب من ابن عمي أن يغيّر جنسيته الحالية، ويعود إلى الجنسية الجزائرية، إذا أراد أن يتزوج بي.

إن ابن عمي موافق على تغيير جنسيته، والعودة إلى الجنسية الجزائرية، ولكن

(1) أخرجه الطبري في تفسيره. ج 9/ ص 588.

هذا يَتَطَلَّب وقتًا طويلاً، وهو يريد أن يَسْتَعِجِل الزواج؛ لأنه خَرَجَ عن أبيه لِفِعْله هذه الفَعْلَة.

أنا الآن أريد أن أعرف، هل زواجي بهذا الشاب حرام مِن الناحية الدينية، مع أنه يُعْتَبَر مسلماً في أصله، ويؤمن بالله والدين الإسلامي؟ وَمِن الناحية القانونية، ماذا يقول القانون إذا تَزَوَّجْتُ به؟

فتيحة. س (المرادية)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. أولاً: المسلم إذا تَجَنَّسَ بالجنسية الفرنسية، وتَبَرَّأَ مِن جنسيته الإسلامية الأصلية، يُعْتَبَر مُرْتَدًّا عن الإسلام؛ لأنه تنازَلَ بِرِضاه واختياره عن أحكام الشريعة الإسلامية، وخصوصاً في الأحوال الشخصية، مثل الزواج والطلاق والإرث... الخ، وَرَضِيَ بِدَلالِها مِنها بأحكام القانون الفرنسي الوَضْعِي المُخالِف للشريعة.

وجريمة المُتَجَنِّس لا تَقْتَصِر على نفسه، بل تتعدَّاه إلى أبنائه الذين يَرِثُون عنه جنسيته الجديدة، ولا توبةَ لهذا المُتَجَنِّس إِلَّا بِندَمِه على فِعْله، ورجوعِه إلى جنسيته الأصلية أو جنسية إسلامية أخرى، وبهِجْرته مِن فرنسا إلى بلد إسلامي، حيث تَنالُه أحكام الشريعة الإسلامية، فشروط صِحَّة التوبة: النَّدَم، والإقْلَاع عن الذَّنْب، والعزم على عدم الرجوع إليه. وما دام المُتَجَنِّس في بلد يَسُوده القانون الفرنسي لا يُمَكِّنُه الإقْلَاع.

ثانياً: مِن الناحية الدينية، أبناء المُتَجَنِّس الصِّغارُ إذا كَبُرُوا فلم يَرْضُوا بِعَمَلِ آبِيهم، وآمنوا بالله ورسوله، وأقاموا أركان الإسلام، لا يَصُرُّهم عملُ آبِيهم، فهم

مسلمون، وعليهم أن يَعْمَلُوا مجهودهم للرجوع إلى جنسيتهم الأصلية، أمّا إذا اتَّبَعُوهُ ورَضُوا بِهَا صَنَعَ، وَتَمَسَّكُوا بالجنسية الجديدة، فهم مِثْلُهُ.

ثالثًا: الحَقُّ مع والدك في رَفْضِهِ زواجك بهذا الشاب، إلّا إذا رَجَعَ إلى جنسيته الجزائرية، وَغَيَّرَ أَوْرَاقَهُ تَمَامًا، إذ بذلك وحده تُصْبِحِينَ مَطْمَئِنَّةً على مستقبلك ومستقبل أولادك منه، وما دام على جنسيته الفرنسية، راضيًا بها، قابلاً لها، فهو مثل أبيه، والمرأة المسلمة لا يَجُوزُ لها أن تتزوَّج غير مسلم؛ لأنَّ أبناءها يَتَّبِعُونَ أباهم في ديانتهم وجنسيتهم.

رابعًا: مِن نَاحِيَةِ القانون، تُعْتَبَرُ زوجة الفرنسي - فيما أعلم - فرنسية بِمُجَرَّدِ الزواج به، كما أنَّ أبناء الفرنسي يُعْتَبَرُونَ فرنسيين، ولهذا فإنك بِمُجَرَّدِ الزواج مِن ابن عمك - وهو على جنسيته الفرنسية - تُصِيرِينَ أنت أيضًا فرنسية، وما وَلَدْتَ مِن أبناء وبنات يُعْتَبَرُونَ فرنسيين وفرنسيات، فاسألِي نفسك: هل تَرْضَيْنَ أن تُصْبِحِي فرنسية؟ وهل تَقْبَلِينَ لأولادك أن يكونوا فرنسيين؟ فإذا رَضِيتَ هذا لنفسك وأولادك، صَدَقَ عليك ما صَدَقَ على أُمِّهِ، واعتُبرَتْ - والعياذ بالله - مُرْتَدَّةً عن الإسلام؛ لأنك تَنَازَلْتِ عن أحكام الشريعة عن نفسك وعن أولادك.

خامسًا: إذا كان ابن عمك صادقًا في عَزْمِهِ على الزواج منك، فما عليه إلّا أن يُبَادِرَ بالسَّعْيِ الحثيث في الرجوع إلى جنسيته الأصلية، ولْيُبَادِرَ بتقديم الطلب إلى وزارة العدل. وعاونِيهِ أنت وأهلك في التَّعَجُّيل بتغيير أوراقه، بذلك وحده تَطْمَئِنِّينَ على مستقبلك ومستقبل أولادك منه.

وانتظارُك سنة أخرى أو ستين أفضل مِن المغامرة بالزواج منه وهو ما يزال فرنسيًا، فتُصْبِحِينَ فرنسية الجنسية ولو ليوم واحد.

1979/09/18م

السؤال:

رجل جزائري مسلم، مُقيمٌ بفرنسا، تُجنّسُ بجنسية فرنسية، هل يجوزُ له أن يتزوَّجَ بجزائرية مسلمة؟ وأين يتمُّ عقدُ زواجهما إن أمكن ذلك؟ وما هي فتوى الشيخ عبد الحميد في ذلك؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أولاً: المرأة المسلمة لا يحلُّ لها أن تتزوَّجَ بكافر؛ لأنَّ للزوج سلطةً على زوجته، وأولادها يتبعونه، والله يقول: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: 141]، ومن الذين كفروا المرتدُّ عن دينه، يُحالُّ بينه وبين زوجته المسلمة، وتُطلَّق عليه إن كانا مُتزوَّجين، ولا يُمْكَنُ من تزوُّج مسلمة بعد ارتداده.

ثانياً: وكيف يكفُر المُتجنِّس؟ كلُّ مُتجنِّسٍ مسلم بالجنسية الفرنسية، لا يتمُّ له ذلك إلاّ بتقديم طلبٍ يتنازل فيه عن حظِّه في (قانون الأحوال الشخصية)، وهو القانون الخاص بالأهالي المسلمين، الذي أبقي لهم بعض أحكام الشريعة الإسلامية، كالزواج، والطلاق، والإرث، والحضانة... الخ، ويرضى أن يطبَّق عليه بدله القانون الفرنسي المُنافي لهذه الأحكام، في الزواج، والطلاق، والإرث... الخ، وحيث تنازل هذا (المسلم) بِمَحْضِ إرادته عن أحكام الشريعة الإسلامية، ورَضِيَ أن يطبَّق عليه قوانين تُناقضها، فإنه يكون مُرتدّاً، بقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يَوْمُنُوكَ حَتَّى يُحْكَمُوا فِيكَ مَا شَكَرْتَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: 65]، فهذا حُكم صريح بِرَدِّه من أُمِّي أن يطبَّق عليه حُكم الإسلام، ورَضِيَ بدلاً به حُكماً آخر للطَّاغوت، وهذا ما يفعله المُتجنِّس قبل أن يُلجَّ باب التجنُّس.

وعليه نقول: هذا الرجل الجزائري (المسلم)، كان مسلماً قبل أن يتجنس، أما بعد التجنس فقد صار مُرتدّاً عن الإسلام، ولا يجوز لمسلمة أن تتزوج منه؛ لأنها ستكون تحت سلطانها، فكلُّ زوج سلطانٍ على زوجته، والله يقول: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: 141]، ولأنّ أبناءها منه سيولدون منه مُتجنّسين بجنسية تمنعهم من الأحكام الإسلامية، فإن رَضِيتَ لهم ذلك فقد كَفَرْتَ؛ لأنّ الذي يَرْضَى بالكفر كافرٌ.

ثالثاً: فإن أراد أن يتزوج هذه المرأة المسلمة، فليرجع إلى الجزائر، وليرجع إلى الجنسية الجزائرية أو إلى جنسية إسلامية أخرى، كالتونسية، والمغربية، والسعودية...، ويَعْقِدَ عليها في الجزائر أو في بلاد إسلامية، وأما بقاؤه في فرنسا، فإنه سيمنعه من الخروج عن جنسيتها، ويُرغمه على البقاء عليها أبدياً.

رابعاً: أمّا فتوى الشيخ عبد الحميد بن باديس، فقد صدرت منه رسمياً سنة 1938، وهي جوابٌ عن سؤال وُجّه إليه من جمعية (المتجنّسين بالجنسية الفرنسية الراغبين في الرجوع إلى الجنسية التونسية)، وكانت فرنسا تأبى عليهم التوبة من جنسيتها، وتُجبرهم على البقاء فرنسيين مُرتدّين، لا يقبل الشعب أن يُدفنوا في مقابر المسلمين، فأفتى الشيخ ابن باديس بأنّ المتجنّس مُرتدٌّ، لا تُقبل توبته إلاّ بالرجوع - في بلاده أو بلد إسلامي - إلى جنسية إسلامية، ونشرها في (البصائر)، في السلسلة الأولى، وقَدّم هذه الفتوى الشيخ العربي التيسّي بمُقَدِّمة من عنده، صادق عليها، فهما فتويان من عالَمين جليلين.

وتكلّمت الفتوى أيضاً على مَنْ تزوّج بفرنسية (نصرانية أو يهودية)، وهو يعلم أنّ أبناءها منها سيأخذون (أوتوماتيكياً) الجنسية الفرنسية، التي تحرمهم من تطبيق القانون الشرعي عليهم، ويرضى لهم بذلك، فإنه مُرتدٌّ، كما تكلّمت عمّن

صَدَرَ عَلَيْهِ حُكْمٌ مِنْ مُحْكَمَةِ إِسْلَامِيَّةٍ بِمُقْتَضَى الْأَحْكَامِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَلَمْ يَرْضَ بِهِ،
وَاسْتَأْنَفَهُ أَمَامَ مُحْكَمَةِ الِاسْتِثْنَاءِ الْفَرَنْسِيَّةِ، طَالِبًا تَطْبِيقَ الْحُكْمِ الْوَضْعِيِّ عَلَيْهِ، فَإِنَّ
هَذَا الِاسْتِثْنَاءَ مِنْهُ ارْتَدَّادٌ عَنِ الْإِسْلَامِ.

فهذه الفتوى دينية وطنية، سَدَّتْ عَلَى الِاسْتِعْمَارِ بَابًا فَتَحَهُ لِإِدْمَاجِ الْمُسْلِمِينَ فِي
الْعَائِلَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ، وَأَصَابَ التَّجْنِيسَ بِضَرْبَةٍ قَاتِلَةٍ.

والتجنيسُ - في فرنسا - اليوم خطير جدًّا؛ لأنَّ أبنَاءَ الْمُتَجَنِّسِ يَنْشَأُونَ فِي مَحِيطٍ
فَرَنْسِيٍّ مُسِيحِيٍّ، مُتَعَصِّبٍ ضِدَّ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ، وَمَنْ رَضِيَ الْكُفْرَ لِأَبْنَائِهِ -
رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً - كَفَرَ وَارْتَدَّ، وَلَا نَقُولُ كَمَا قَالَ السُّؤَالُ: هَلْ يَحِلُّ (لَهُ) أَنْ
يَتَزَوَّجَهَا، فَإِنَّهُ مُرْتَدٌّ لَا يَقُولُ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، بَلْ نَقُولُ: هَلْ يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَهُ؟
وَالْجَوَابُ: كَلَّا، لَا يَحِلُّ لَهَا، كَمَا قَالَ سَبْحَانَهُ: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَكُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾
[الْمُتَحَنَّةُ: 10]، وَقَالَ: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ
وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: 221]، صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ.

1989/12/18م

ملاحظة:

صَدَرَتْ هَذِهِ الْفَتْوَى، فَكَانَتْ مُحَلًّا لِنَكَارٍ، حَمَلَ أَصْحَابَهُ إِلَى طَلَبِ فَتْوَى مِنَ
الْحِجَازِ لِإِبْطَالِهَا، فَكَاتَبُوا وَاعْظَمَ الْحَرَمَ النَّبَوِيَّ لِيُمِدَّهُمْ بِنَجْدَةٍ، فَأُصْدِرَ الشَّيْخُ أَبُو
بَكْرٍ بْنُ رَحْمُونَ لَهُمْ فَتْوَى، يَقُولُ فِيهَا: لَا يَرْتَدُّ إِلَّا إِذَا دَخَلَ الْيَهُودِيَّةَ أَوْ النَّصْرَانِيَّةَ.
وَنَشَرَتْ فَتَوَاهُ جَرِيدَةُ (الْمَسَاءِ)، وَبَلَغَنِي أَنَّهُ يَخْطُبُ بِهَذَا فِي الْمُسْلِمِينَ الْمُغْتَرِبِينَ فِي
فَرَنْسَا، وَيُفْتِي لَهُمْ بِحِلِّيَّةِ الدِّخُولِ فِي الْجَنَسِيَّةِ الْكَافِرَةِ. وَهَذِهِ فِتْنَةٌ عَظُمَى!
وَقَدْ رَدَدْتُ عَلَيْهِ⁽¹⁾، أَنَّ بَابَ الدِّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ وَاحِدٌ، وَهُوَ كَلِمَةُ

(1) انظر: فتوى: المتجنس ليس متا.

الإخلاص، لكن أبواب الخروج منه كثيرة، بَلَّغْتَ في عَدِّ القاضي عِيَاضُ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِينَ بَابًا، مِنْهَا: رَفُضُ حُكْمٍ لِلْقُرْآنِ، أَوْ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، أَيْ رَفُضُ حُكْمِ اللَّهِ، وَحُكْمِ رَسُولِهِ، وَمِنْهَا: الْكُفْرُ بِآيَةٍ أَوْ كَلِمَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ.

ثُمَّ جَاءَتْ نَجْدَةٌ مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السَّعُودِيَّةِ، إِذْ سُئِلُوا عَنْ حُكْمِ مَنْ تَجَنَّسَ بِجَنَسِيَّةٍ كَافِرَةٍ، فَأَقْتَوُا بِالْإِرْتِدَادِ؛ لِأَنَّهُ يُوَالِي الْكَافِرِينَ، وَيَخْرُجُ مِنْ مُوَالَاةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَذَكَرُوا مِثَالًا صَرِيحًا لِلْجَنَسِيَّةِ الْمُسْلِمَةِ: الْجَنَسِيَّةُ الْمِصْرِيَّةُ، وَالْجَزَائِرِيَّةُ، وَمِثَالًا لِلْجَنَسِيَّةِ الْكَافِرَةِ: الْجَنَسِيَّةُ الْفَرَنْسِيَّةُ، وَالْإِنْجِلِيزِيَّةُ، وَالْكَنْدِيَّةُ... الخ.

وَنُلاَظِظُ أَحْيَرًا أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى عَوْدَتِهِ لِلْإِسْلَامِ لَوْ تَابَ تَوْبَةً نَصُوحًا، وَخَرَجَ مِنْ بِلَادِ الْكُفْرِ، وَدَخَلَ فِي جَنَسِيَّةٍ إِسْلَامِيَّةٍ، وَتَخَلَّصَ مِنْ فَوَائِدِ الْجَنَسِيَّةِ الْكَافِرَةِ.

وَجَاءَتْ نَجْدَةٌ جَدِيدَةٌ مِنَ السَّمَاءِ لِلْمُتَجَنِّسِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ بِنَشْأَةِ الدَّوْلَةِ عَامَ 1962، فَمَنْ اخْتَارَ الْجَنَسِيَّةَ الْجَزَائِرِيَّةَ فَقَدْ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ، أَمَّا الَّذِي اخْتَارَ الْجَنَسِيَّةَ الْفَرَنْسِيَّةَ فَهُوَ مَحْشُورٌ مَعَ الْفَرَنْسِيِّينَ.

حكم الزواج بالكتابية وحليتها وثروتها

السؤال:

سمعت في دروسكم الدينية تناوُلَكُمْ موضوع زواج الرجل المسلم من الأجنبية، وموتها على غير الدين الإسلامي، لهذا أطلب منكم أن تُحَلِّلُوا لي الموضوع أكثر فأكثر فيما يخص:

1 - حليتها بالنسبة لأبنائها.

2 - ثروتها إذا استعمل منها الزوج، وهي على قيد الحياة.

ح.ع (تونس)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
 أولاً: أحل الله للمسلم تزوج الكتابية: اليهودية أو النصرانية، بقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: 5]، أي حل لكم؛ لأنه معطوف على قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ [المائدة: 5]، والمحصنات: الحرائر، فلا يحل تزوج الإماء منهن، والمحصنات أيضاً: العفيفات، وجمهور العلماء على أن المراد هنا بالمحصنات الحرائر، وبعضهم اشترط فيهن أيضاً العفة.

ومع هذا الحل المصريح به في هذه الآية، فإن تزوج المسلمة أفضل وأولى وأحلى، بل ذهب بعض الصحابة - ومنهم عبد الله بن عمر - إلى حرمة تزوج الكتابية بآية البقرة، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ [البقرة: 221]، يقول عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما: «لَا تَحِلُّ النَّصْرَانِيَّةُ، وَلَا أَعْلَمُ شَرْكَاً أَكْبَرَ مِنْ أَنْ تَقُولَ رَبُّهَا عَيْسَى، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾» (1).

وسمع عمر بن الخطاب - في خلافته - بأن أحد الصحابة تزوج يهودية، فكتب إليه يأمره بمفارقتها، وأعلن أنه يخشى أن يتزوج المسلمون المومسات (الزواني)

(1) أخرجه البخاري في كتاب الطلاق، باب: قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾، حديث (5285)، وانظر: تفسير القرطبي، ج 3/ ص 68.

منهن لما سألته: «أحرامٌ هي؟»، قال: «لا، ولكن أخشى أن تتزوّجوا المومسات»⁽¹⁾.
 وصَرَّحَ عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن من الكتابيات من يحلُّ تزوّجهن،
 ومنهن من يحرم، فمن كانت من أهل الذمّة تناولها أحكامنا، وتخضع لقوانين الدولة
 الإسلامية، حلَّ تزوّجها، ومن كانت حربيّة لا تناولها أحكامنا، لم يجز تزوّجها⁽²⁾،
 وهذا ما نقله عن العلماء أبو بكر بن العربي في كتابه (أحكام القرآن)، وعَلَّله بأن
 من تزوّج حربيّة يُخشى أن تُنصّر أو تُهود أبناءه، ولا يستطيع أن يمنعها⁽³⁾.

ولهذا أفقّى الشيخ عبد الحميد بن باديس جمعية العلماء المسلمين
 الجزائريين بأن المسلم في بلادنا (المغرب العربي) لا يحلُّ له أن يتزوّج الفرنسية؛ لأن
 أبناءها ينشأون مُتَجَنِّسين بالجنسية الفرنسية غَضَبًا عنه، والمُتَجَنِّس مُرْتَدٌّ عن
 الإسلام، لِرَفْضِهِ لأحكام الشريعة الإسلامية في الزواج، والطلاق، والإرث.
 وكانت فتواه باسم علماء الجزائر، قدّم لها وأقرّها رئيس لجنة الفتوى العلامة
 الشيخ العربي التّيسّي رحمهما الله.

أمّا اليوم بعد أن ارتحل الاستعمار من بلادنا، فيستطيع أن يتزوّج منهن بشرط
 أن يُقَمَّنَ ببلادنا، ويأخذ أبنائهن الجنسية الإسلامية: التونسية أو الجزائرية أو
 المغربية.

ثانيًا: حليب الكافرة طيّب طاهر، يستطيع أبنائها من المسلم أن يتغذّوا به،
 ولا يضرّهم ذلك، كيف وهم بضعةٌ منها، ولم يضرّهم أن يكونوا من لحمها

(1) أخرجه البيهقي في الشّئن الكبرى (ج/7 ص280)، وابن أبي شيبة في مُصَنَّفِهِ (ج/3 ص474)، والطبري
 في تفسيره (ج/4 ص366). وقال ابن كثير في تفسيره (ج/1 ص583): «إسناده صحيح».

(2) أخرجه الطبري في تفسيره. ج/9 ص588.

(3) أحكام القرآن. ج/2 ص46.

ودمها؟ وقد نَصَّ فقهاؤنا على أَنَّ لَبَنَ الْآدَمِيِّ طاهر، سواء خَرَجَ مِنْهُ حَالُ الْحَيَاةِ أو بعد الممات، وقيل: إذا خَرَجَ اللَّبَنُ مِنَ الْآدَمِيِّ بعد الموت فهو نَجَسٌ، بناءً على أَنَّ مَيِّتَةَ الْآدَمِيِّ نَجَسَةٌ، والأظهرُ أَنَّ مَيِّتَةَ الْآدَمِيِّ طاهرة.

قال خليل في باب: الطاهر والنجس - عاطفاً على قوله: «الطاهرُ مَيِّتٌ ما لا دَمَ له» -: «وَلَبَنُ آدَمِيٍّ إِلَّا الْمَيِّتُ»⁽¹⁾. قال شارحه الدردير: «والطاهرُ لَبَنُ آدَمِيٍّ ذَكَرٍ أو أنثى، ولو كافراً [مَيِّتاً] سكران»⁽²⁾، ثم ضَعَفَ القول بنجاسة اللَّبَنِ الخارجِ مِنْ الْمَيِّتَةِ بقوله: «فَقَوْلُهُ: إِلَّا الْآدَمِيَّ الْمَيِّتُ فَلَبَنُهُ نَجَسٌ؛ لِأَنَّ مَيِّتَتَهُ نَجَسَةٌ - على ما سيأتي - ضَعِيفٌ».

وقال في باب: النَّجَسُ فِي مَيِّتَةِ الْآدَمِيِّ، عاطفاً على قوله -: «وَالنَّجَسُ ما اسْتُشْنِيَ، وَمَيِّتٌ [غَيْرٌ]⁽³⁾ ما ذُكِرَ وَلَوْ قَمَلَةً» - ما نَصَّه: «أو آدَمِيًّا، والأظهرُ طهارته»⁽⁴⁾. قال الدردير في شرحه عن هذا القول بنجاسة مَيِّتَةِ الْآدَمِيِّ: «ضعيفٌ، والأظهرُ عند ابن رُشد وغيره كَاللَّخْمِيِّ وَالْمَازِرِيِّ وَعِيَاضٍ وَغَيْرِهِمْ - وهو الْمُعْتَمَدُ الذي تجب به الفتوى - طهارته، ولو كافراً على التَّحْقِيقِ»⁽⁵⁾.

ونَقَلَ الدسوقي أَنَّ الْقَائِلِينَ بِنَجَاسَةِ مَيِّتَةِ الْآدَمِيِّ هُمْ: «ابن القاسم وابن شعبان وابن عبد الحَكَم، فَكُلُّهُمْ يَقُولُونَ بِنَجَاسَةِ مَيِّتَتِهِ، وهو ضَعِيفٌ»⁽⁶⁾.

(1) مختصر خليل. ص 10.

(2) الشرح الكبير. ج 1/ ص 50. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه مِنَ الشرح الكبير.

(3) ما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه مِنَ مختصر خليل.

(4) مختصر خليل. ص 10.

(5) الشرح الكبير. ج 1/ ص 53.

(6) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 1/ ص 53.

وَاسْتَدَلَّ⁽¹⁾ الْقَاضِي عِيَاضٌ عَلَى طَهَارَةِ مَيَّةِ الْآدَمِيِّ بِالْأَمْرِ بِغَسْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ نَجِسًا فَلَا مَعْنَى لَغَسْلِهِ، وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى سُهَيْلِ بْنِ بَيْضَاءٍ فِي الْمَسْجِدِ⁽²⁾، وَبأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبَّلَ عَثْمَانَ بْنَ مَظْعُونٍ مَيِّتًا⁽³⁾، وَلَوْ كَانَ نَجِسًا لَمَا فَعَلَ ذَلِكَ.

وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ لَبْنَ الْآدَمِيِّ طَاهِرٌ وَلَوْ خَرَجَ مِنْ كَافِرَةٍ، وَأَنَّ مَيَّةَ الْآدَمِيِّ طَاهِرَةٌ، فَلَوْ خَرَجَ مِنْهَا الْحَلِيبُ كَانَ طَاهِرًا.

ثَالِثًا: إِنْ مَالَ الزَّوْجَةُ الْكَتَابِيَّةُ وَثَرَوَتْهَا حَلَالٌ لَزَوْجِهَا الْمُسْلِمُ - فِي حَيَاتِهَا - إِذَا هِيَ أَعْطَتْ لَهُ بَشْيَاءَ مِنْهُ، وَأَبَاحَتْ لَهُ التَّصَرُّفَ فِيهِ، مَشْمُولٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي مَالِ الزَّوْجَاتِ وَصَدَاقِهِنَّ: ﴿وَأَتَوْهُنَّ أَهْلُ الْبَيْتِ صَدُقَتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: 4]، أَيْ فَهُوَ حَلَالٌ لَكُمْ، خَالِصٌ مِنَ الشَّوَابِ، إِذَا كَانَتِ الزَّوْجَةُ قَدْ أَعْطَتْهُ لَزَوْجِهَا عَنْ رِضَا مِنْهَا، وَطِبَّةٍ نَفْسٍ، أَوْ أَعْطَتْهُ لَوَلِيِّهَا.

أَمَّا إِذَا أَخَذَ الزَّوْجُ مَالَ زَوْجَتِهِ - أَوْ الْوَلِيُّ مَالَ قَرِيبَتِهِ - عَنْ غَضَبٍ وَدُونَ رِضَاهَا، فَهُوَ حَرَامٌ عَلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْأَكْلُ مِنْهُ، وَلَا التَّصَرُّفُ فِيهِ. قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا إِذَا أَذِنَتْ لَهُ بِالْقَوْلِ، وَظَهَرَ مِنْهَا مَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ رِضَاهَا، كَانَ حَرَامًا عَلَيْهِ. قَالَ الشُّوْكَانِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿طِبْنَ﴾: «دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ

(1) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 1/ ص 53.

(2) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب: الصلاة على الجنائز في المسجد، حديث (973)، عن عائشة رضي الله عنها.

(3) أخرجه أبو داود في كتاب الجنائز، باب: في تقبيل الميت، حديث (3163)، والترمذي في كتاب الجنائز، باب: ما جاء في تقبيل الميت، حديث (989)، وابن ماجه في كتاب الجنائز، باب: ما جاء في تقبيل الميت، حديث (1456)، وأحمد في مسنده، حديث (24165)، والحاكم في المستدرک (ج 3/ ص 227)، عن عائشة رضي الله عنها. قال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، وقال الحاكم: «حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وقال الذهبي: «سند صالح».

المُعتَبَرُ في تَحْلِيلِ ذَلِكَ مِنْهُمْ لَمْ يَكُنْ هُوَ طَبِيعَةُ النَّفْسِ، لَا مُجَرَّدُ مَا يَصْدُرُ مِنْهَا مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي لَا يَتَحَقَّقُ مَعَهَا طَبِيعَةُ النَّفْسِ، فَإِذَا ظَهَرَ مِنْهَا مَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ طَبِيعَةِ نَفْسِهَا لَمْ يَحِلَّ لِلزَّوْجِ وَلَا لِلْوَلِيِّ، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ تَلَفَّظَتْ بِالْهَبَةِ⁽¹⁾.

وَكَمَا تَدُلُّ الْآيَةُ عَلَى حُرْمَةِ غَضَبِ الزَّوْجِ مَالَ زَوْجَتِهِ، تَدُلُّ عَلَى حُرْمَةِ أَنْ يَأْكُلَ الْأَبُ مَهْرَ ابْنَتِهِ، وَالْوَلِيُّ مَالَ قَرِيبَتِهِ، وَلَا يُعْطِيهِ لَهَا، قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: الْخُطَابُ فِي الْآيَةِ لِلْأَوْلِيَاءِ. قَالَ الشُّوْكَانِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ: «قَدْ كَانَ الْوَلِيُّ يَأْخُذُ مَهْرَ قَرِيبَتِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَلَا يُعْطِيهَا شَيْئًا»، وَقَالَ: «الْخُطَابُ لِلْأَوْلِيَاءِ: أَعْطَاوُا النِّسَاءَ - مِنْ قَرَابَاتِكُمْ الَّتِي قَبَضْتُمْ مُهُورَهُنَّ مِنْ أَزْوَاجِهِنَّ - تِلْكَ الْمُهُورُ»⁽²⁾.

رَابِعًا: وَأَمَّا ثَرَوَتُهَا الَّتِي مَاتَتْ عَنْهَا وَخَلَفَتْهَا وَرَاءَهَا تَرِكَةً، فَلَيْسَ لَزَوْجِهَا مِنْهَا شَيْءٌ، وَلَا لِأَوْلَادِهَا الْمُسْلِمِينَ، إِذَا كَانَتْ قَدْ مَاتَتْ كَافِرَةً، وَإِنَّمَا تَعُودُ تَرِكَتُهَا إِلَى وَرَثَتِهَا مِنَ الْكُفَّارِ؛ ذَلِكَ أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَرِثُ الْكَافِرَ، كَمَا أَنَّ الْكَافِرَ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمَ، لِانْقِطَاعِ الْمُوَالَاةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ.

هَذَا هُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَهْلُ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ، وَالنَّصُّ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ - فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -: «لَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ، وَلَا الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ»، رَوَاهُ الشَّيْخَانُ: الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، كَمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَأَصْحَابُ السُّنَنِ: أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَةٍ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْدَ عَهْدِ الصَّحَابَةِ: الْمُسْلِمُ يَرِثُ الْكَافِرَ، وَأَمَّا الْكَافِرُ فَلَا يَرِثُ الْمُسْلِمَ. قَالَ ابْنُ رَشْدٍ فِي (بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ): «أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ لَا يَرِثُ

(1) فتح القدير. ج 1/ ص 485.

(2) فتح القدير. ج 1/ ص 485.

المسلم، لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: 141] (1). ثم قال: «واختلفوا في ميراث المسلم الكافر، وفي ميراث المسلم المرتد...». ثم ذكر أن جمهور العلماء من الصحابة، والتابعين، وفقهاء الأمصار، ذهبوا إلى أنه لا يرث المسلم الكافر، للحديث السابق ذكره.

ثم قال: «وذهب مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَمُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَمَسْرُوقُ بْنُ التَّابِعِينَ، وَجَمَاعَةٌ، إِلَى أَنَّ الْمُسْلِمَ يَرِثُ الْكَافِرَ، وَشَبَّهُوا ذَلِكَ بِنِسَائِهِمْ، فَقَالُوا: كَمَا يُجُوزُ لَنَا أَنْ نَنْكِحَ نِسَاءَهُمْ، وَلَا يُجُوزُ لَنَا أَنْ نُنْكِحَهُمْ نِسَاءَنَا، كَذَلِكَ الْإِرْثُ».

وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ مِنَ أَكْبَرِ الصَّحَابَةِ، وَمِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَقَدْ جَاءَ فِيهِ أَنَّهُ أَعْلَمُ الصَّحَابَةِ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ (2)، أَمَّا مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ فَهُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَخَلِيفَتُهُمُ، الْمُجْمَعُ عَلَى إِمَامَتِهِ بَعْدَ تَسْلِيمِ الْحَسَنِ لَهُ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَكْبَرُ عُلَمَاءِ التَّابِعِينَ وَأَعْظَمُهُمْ، وَكَانَ الْقَاضِي شَرِيحَ يَقْضِي بِهِذَا، وَقَدْ تَوَلَّى الْقَضَاءَ لِعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ، وَمُعَاوِيَةَ وَمَنْ بَعْدَهُ إِلَى وَلايَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ.

ولهذا أقول: إنه يُمكن العمل اليوم بهذا المذهب، ولأولياء الأمر أن يُصدِّروا به قرارًا حتى لا يَضِيعَ مَالٌ مِنْ مُسْلِمٍ وَيَذْهَبَ إِلَى الْكَفَّارِ، وَخُصُوصًا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ الْمُسْلِمُ قَدْ تَزَوَّجَ الْكِتَابِيَّةَ فِي أَرْضِهَا، وَسَكَنَ بِلَادَهَا، فَإِنَّ قَوَانِينَهُمْ فِي بِلَادِهِمْ تَجْعَلُ مِيرَاثَهَا لَزَوْجِهَا وَأَبْنَائِهَا مِنْهُ، فَلَيْسَ مِنَ الْحِكْمَةِ - وَقَدْ وَجَدْنَا مُسْتَنَدًا

(1) بداية المجتهد. ج 2/ ص 287.

(2) أخرجه الترمذي في كتاب المناقب، باب: مناقب مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، حديث (3790)، وابن ماجه في المقدمة، باب: فضائل زيد بن ثابت، حديث (154)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه. قال الحافظ في الفتح (ج 7/ ص 126): «رجاله ثقات».

من أقوال بعض صحابة رسول الله ﷺ - أن نَتْرَكَ ثَرَوَتَهَا لِلْكَافِرِينَ، وقد أباحتها للمسلمين قوانينهم. على أن مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان وصاحبه محمد بن الحسن جَوَزَ التَّعَامُلَ مع الكفار في بلادهم حسب عقودهم الفاسدة عندنا، وقوانينهم الباطلة بِمُقْتَضَى شريعتنا، واستباحة أموالهم التي أباحتها قوانينهم لنا.

خامساً⁽¹⁾: مأل البنت قد يكون حلالاً لأبيها وإن لم تأذن فيه، كما إذا كان فقيراً وهي غنية، وكان هو محتاجاً، فإنه يجب عليها أن تُنْفِقَ على أبيها وأُمِّها الفقيرين ولو كانت شحيحة لم تَطْبِ نفسها بالإنفاق، فالشرع يُلْزِمُها هذه النفقة. والله أعلم.

1979/02/19م

حكم زواج المسلم بالمسيحية

السؤال:

أنا مسلم جزائري، أريد أن أتزوج بامرأة مسيحية، وهي كاثوليكية الديانة، وأصلها من تشيكوسلوفاكيا.

فما موقف الشريعة من هذه القضية؟ وما هو موقف التشريع الجزائري؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. بما أتتك مسلم، وتريد أن تعرف موقف الإسلام عن مثل هذا الزواج، فإننا لا

(1) هذا الجزء من الجواب لم يأت في أسئلة الفتوى في النسخة المطبوعة، والظاهر أنه سؤال يتعلّق بحكم نفقة البنت على أبيها.

نَنْصَحُ لَكَ بِالْإِقْدَامِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يُسَبِّبُ لَكَ حَرَجًا فِي دِينِكَ، وَمَتَاعِبَ فِي دُنْيَاكَ.

أَمَّا مِنْ نَاحِيَةِ الدِّينِ، فَإِنَّ الْإِسْلَامَ أَبَاحَ التَّرْجُوحَ بِالْكِتَابِيَّةِ (الْيَهُودِيَّةِ أَوِ النَّصْرَانِيَّةِ) حَقًّا، وَلَكِنْ بِشُرُوطٍ قَلَمًا تَتَوَفَّرُ فِيهِنَ الْيَوْمَ، وَلِهَذَا نَهَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ حُذَيْفَةَ عَنِ التَّرْجُوحِ بِيَهُودِيَّةٍ، وَأَمَرَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا، خَوْفًا مِنْ أَنْ لَا تَكُونَ عَفِيفَةً⁽¹⁾، وَمَنْعَ مِنَ التَّرْجُوحِ بِنِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ؛ لِأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ فِي دِينِهِمْ أَنَّ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَهُ، وَهَذَا شِرْكٌ، وَالْكَاثُولِيكِيَّةُ تَعْتَقِدُ أَنَّ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَهُ⁽²⁾.

وَمِنْ شُرُوطِ تَرْجُوحِ الْكِتَابِيَّةِ أَنْ تَكُونَ مُحْصَنَةً، وَالْمُحْصَنَةُ هِيَ الْعَفِيفَةُ، الطَّاهِرَةُ، الْبَعِيدَةُ عَنِ الشُّبُهَاتِ وَالرَّيْبَةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي تَتَلَقَّى مَعَ الرِّجَالِ الْأَجَانِبِ عَنْهَا، وَتَنْفَرِدُ بِهِمْ، وَتُؤَاكِلُهُمْ، وَتُشَارِبُهُمْ، وَتُرَاقِصُهُمْ، وَتَذْهَبُ مَعَهُمْ فِي الْحَلَّوَاتِ وَالزُّهَاتِ، هَذِهِ الْمَرْأَةُ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهَا وَصْفُ الْمُحْصَنَةِ الَّذِي جَاءَ ذِكْرُهُ فِي الْقُرْآنِ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: 5].

وَمِنْ شُرُوطِ تَرْجُوحِ الْكِتَابِيَّةِ أَنْ تَكُونَ رَعِيَّةً مِنْ رَعَايَا الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، تَنَالُهَا قَوَانِينُهَا، وَتَخْضَعُ لِأَحْكَامِهَا، وَلَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَحْتَمِيَ بِدَوْلَةٍ أجنبية وَتَمْتَنِعَ بِقَوَانِينِهَا، وَقَدْ اشْتَرَطَ هَذَا الْوَصْفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا اسْتِنْبَاطًا مِنَ الْقُرْآنِ وَآيَاتِهِ فِي الْمَوْضُوعِ⁽³⁾.

وَمِنْ الشُّرُوطِ أَيْضًا أَلَّا يُخْشَى مِنْهَا عَلَى أَبْنَائِهَا أَنْ تُؤَثِّرَ فِيهِمْ، وَتَضَرِّفَهُمْ عَنِ دِينِ الْإِسْلَامِ، أَوْ تَنْحَرِفَ بِهِمْ عَنْ مَبَادِئِهِ إِلَى فِعْلِ مَا لَا يُبِيحُهُ، كَشُرْبِ الْخَمْرِ، وَأَكْلِ الْمَيْتَةِ وَالْدَّمِ وَلَحْمِ الْخَنَزِيرِ، أَوْ تَرْبِيَةِ بَنَاتِهَا عَلَى مُرَاقَصَةِ الرِّجَالِ، وَالْحَلَّوَةِ بِهِمْ،

(1) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

(2) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

(3) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

أو الذهاب بأبنائها - لو طُلِّقَتْ أو مات عنها زوجها - إلى أرض الكُفر حيث يَنشأون على الكُفر.

وَضَعُ واحدٍ من هذه الاحتمالات المُمكنة، ومع تَخَلُّف شرط من الشروط، لا يَجُوز أن يتزوَّج المسلم الكتابية، حِفْظًا لدينه وعِرْضه، وحِرْصًا على مستقبل أبنائه.

أما المتاعب في دنياك، فإنك - بعد قليل - ستجد الطِّباع مختلفة، لا اللغة لغة واحدة، ولا العادات ولا التقاليد مناسبة، وزواجك منها قد يَحْرِمُكَ من حقوق كثيرة، منها حقُّ تَوَلِّي المناصب الحساسة في الدولة، والنِّزاعُ بين زوجين من جنسيتين مختلفتين أقرب مِمَّن تَوافَقا في الجنس والدين، فإن كان بينهما أولاد تَعَرَّضا لمأساة اجتماعية.

وأما ما سألتكم عنه من موقف التشريع الجزائري، فالأفضل أن تسألوا عنه وزارة العدل، وعلى كُلِّ حال فإنَّ الدولة الجزائرية مسلمة، ويجب أن تكون قوانينها مُستَمَدَّة من الإسلام، أَظُنُّ أنَّ القاضي المسلم لا يَعمِد مثل هذا الزواج إلَّا بِرُخصة خاصة، وأنَّ قانونًا تحت الدَّرْس يَشترط في التزوُّج بأيِّ امرأة أجنبية الحصول على رُخصة مُسَبِّقة من وزير العدل أو الداخلية، وأنَّ كثيرًا مِمَّن تزوَّج بأجنبية من فرنسا ثم قَدِم إلى الجزائر حَدَّثت له صعوبات كثيرة، ولم يَسْتَطع حتى إدخال أبنائه في مدارس جزائرية. وعلى كُلِّ حال، فالأفضل لك لو اسْتَفَيْتَ المعلومات المدنية من مصادرها.

أما ما يَتعلَّق بالدين، فَقَدْ قَدَّمْتُ إليكم، وأرجو أن تجد لزواجك فتاة مسلمة، طيِّبة، طاهرة، تَسْعَد معها، وتُرَبِّي أبنائك على الدين الصحيح، وَحُبِّ الوطن. والسلام عليكم.

1976/09/05م

زواج المسلم بالفرنسية

السؤال:

هل يجوز للمسلم أن يتزوج فرنسية؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

هل هذه المرأة مسلمة أو نصرانية أو يهودية؟ فإن كانت مسلمة من أصل فرنسي فهي كفء له، وهو كفء لها، إذا كانت تعيش في وطننا، وتحمل جنسيتها الجزائرية؛ لأن أبناءها منه ينشأون جزائريين، لهم الجنسية الجزائرية.

أما إن كانت نصرانية، وكانت تعيش في وطننا، وأبناؤها عندما يولدون يحملون الجنسية الجزائرية، يجوز تزوجها بشرط أن تكون عفيفة غير زانية، لقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: 5]، فإن كانت مومساً، أو كانت تعيش في بلادها فرنسا، فلا يتزوجها إن كانت ملحدة بلا دين؛ لأن الإسلام إنما أباح نساء أهل الكتاب، والملحدة لا تعترف بالأديان، وتكذب الأنبياء والمرسلين، فهي كالمشركة.

1993/09/22م

تزوّج مسيحية أسلمت وتعارض بعض أحكام القرآن

السؤال:

إنني تزوّجت بامرأة مسيحية أسلمت، وصارت تُصَلِّي وتَصُوم وتُزَكِّي، ثم وقع بيني وبينها خصام، نشأ عن نقاش في الدين، حيث أظهرت الشك في بعض الآيات القرآنية، مثل آية حَدِّ السارق والسارقة: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: 38]، ومثل قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: 34]. فهل هذا كفر؟ وإذا كان كفراً، فهل يجوز لي أن أعيش معها، أي أنها كافرة، أم أطلّقها؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أولاً: قولك إنك تزوّجت بامرأة مسيحية لا يصحّ بعد أن أسلمت، ونطقت بالشهادتين، وصارت تُصَلِّي وتَصُوم، وولدت منك أولاداً مسلمين، فهذه المرأة أصبحت مسلمة كاملة، ولا يُقال فيها مسيحية، فأَمْسِك عليك زوجك، واتّق الله.

ثانياً: تَوَقَّفْ هذه المرأة في آيَتِي السَّرقة، والرجال قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ، لا يَدُلُّ على كُفْرِها، فلو فَهِمْتَ أَنَّ السَّارِقَ الَّذِي يُنْفَذُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ هُوَ الَّذِي يَتَّخِذُ السَّرقة حِرْفَةً، وَيُهَاجِمُ بِيوتِ النَّاسِ، وَيَسْلُبُهُمْ أَمْوَالَهُمْ، وَلَيْسَ فِي جَوْعٍ وَلَا عُرْيٍ، وَإِنَّمَا هَذِهِ عَادَتُهُ، فَهَذَا إِنْ قُبِضَ عَلَيْهِ، وَتُبَّتْ عَلَيْهِ السَّرقة، وَطَالَبَهُ صَاحِبُ الْمَالِ، فَإِنَّهُ يُعَاقَبُ، وَعِقَابُهُ يَقْطَعُ هَذِهِ السَّرقة، وَيَجْعَلُ النَّاسَ فِي أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَعِيشُونَ فِي أَمَانٍ، كَمَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ السَّعُودِيَّةِ، وَهِيَ دَوْلَةٌ تَزِيدُ مَسَاحَةَ بِلَادِهَا عَلَى

مساحة فرنسا أكثر من ثلاث مرات، ويزيد سكانها على ربع سكان فرنسا، ولكن لا يوجد بها سارق، ولا تملك من الجنود والشرطة والدرك مثل عدد ما يوجد في باريس من رجال الأمن فقط، فالإسلام قَطَعَ السرقة تمامًا في السعودية بدون جنود، ولم تنقطع في باريس مع الجيوش الجرارة من الشرطة ورجال الأمن، مع أن السعودية لم تُعاقب من السراق في مدة حكم الملك عبد العزيز سوى ستة عشر (16) سارقًا، من عام 1906م إلى 1953م.

وأما آية: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: 34]، فمعنى الآية يرجع إلى المسؤولية في البيت، فالرجل هو الذي يتولى الرئاسة في العائلة؛ لأن المرأة لا تكون دائمًا في حالة عادية، فهي تحمّل، وتضع، وترضع، وتحيض، وتلازم البيت غالبًا، فمسؤوليتها ينبغي أن تنحصر في القيام بشؤون البيت، وأما الرجل فهو القادر على المسؤولية في الداخل والخارج، ويُنفق من ماله، ويستطيع الخصام والدفاع عن العائلة ولو بالهجوم، فالرئاسة في البيت ينبغي أن تكون له بالتعاون مع المرأة، وليس له أن يقهر المرأة ويُسيطر عليها أو يظلمها، وكلٌّ منهما عليه واجبات، وله حقوق.

فإذا عرفت المرأة - التي هي زوجتك - المراد من الآيتين، فإنها لا تُجادلُك، وأما إذا فهِمَت أن الإسلام يرفع العقاب على كل سارق وسارقة، ويقطع يدهما، وفهِمَت أن المرأة (محقورة) في البيت، مَقْهورة، والرجل يظلمها، ويضربها، فإنها تنفر من الإسلام.

فعامل زوجتك بالإحسان، وشرح لها المسائل الدينية بفهم دقيق، وعلمها أن المسلمين قد أهملوا كثيرًا من شؤون الدين، وأزفّق بها في مصلحة أبنائك؛ لأن الله يقول: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: 19]، ولا تُفكر في فراقها وطلاقها أبدًا. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

12/06/1993م

تَزْوَجُ الفتاة مجهولة النسب

السؤال:

منذ نحو 15 عامًا تَبَنَّى رجل وزوجه طفلة لقيطة (مجهولة النسب) عندما كانا مُستقرَّين بمدينة (قسنطينة)، وقبل أن يَرحَلا نحو الجنوب موطنهما الأصلي، ولَمَّا كانا عقيمين سَعِدَا بها، وسَعِدَتْ بهما، واجتهدا في تربيتهما، وقد بَلَغت اليوم مِنَ العمر نحو 18 عامًا، وأكملت دراستها الابتدائية، وبَلَغت سنَّ الزواج، ومع أنها ذات حُسن وجمال وحُلُق وتربية عالية، فإنه لم يَتقدم لخطبتها أَحَدٌ مِنَ الشَّبَّانِ، لَمَّا شاعَ في وسط القرية أنها ابنة زَنَّا، ولا يَتزَوَّجها إِلَّا زَان.

إِنَّ الفتاة مُتَأَلِّمة حائرة، يُحْشَى عليها أن تتكوَّن لها عقدة نفسية مِمَّا يَضُرُّ بها، لهذا نرجو أن تُبَيِّنُوا لنا موقف الشريعة الإسلامية مِنْ أمثالها، لِيُطَّلَعَ على ذلك الشَّبَّاب والشيوخ، وتزول مِنْ أذهانهم هذه الفكرة الظالمة المُنافية لِحُكم الشرع.

مُسترشد

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: هذه الفتاة المجهولة النسب بريئة مِنْ ذنب والديها، إذا كانت هي في نفسها عفيفة، ذات تربية حسنة، بل هي مِمَّنْ يُرَغَّب الشرعُ الإسلامي في نكاحها، لقوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح: «تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا،

وَلِحَسَبِهَا، وَلِحِمْلِهَا، وَلِدِينِهَا، فَظَفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ⁽¹⁾. فإذا كانت هذه الفتاة عفيفة جميلة، ففيها خصلة من مُرغبات الزواج، كما جاء في الحديث، وإذا كانت مع جملها مُتدبنة، تُقيم الصلاة، وتصوم رمضان، وتستقيم في سيرتها، فقد ملكت خصلتين، حَثَّ النبي عليه الصلاة والسلام على اختيار واحدة منهما، وهي ذات الدين، وأمر بالظفر بها.

يقول المناوي في شرح الحديث - مُفَضَّلًا الجمال على المال -: «إذا كان العقد رغبة في الجمال فذلك أَدْوَمُ أَلْفَةً مِنَ الْمَالِ؛ لَأَنَّ الْجَمَالَ صِفَةٌ دَائِمَةٌ، وَالْمَالُ صِفَةٌ زَائِلَةٌ»⁽²⁾.

فهذا الذي يَتَزَوَّجُهَا قد رَبح امرأة كاملة في الزوجات، زيادة عن الأجر العظيم من الله؛ لأنه أَحْصَنَ فتاةً مسلمة عفيفة، وأَنْقَذَهَا مِنَ الْعَذَابِ النَّفْسِيِّ الذي نَزَلَ بِهَا دُونَ ذَنْبِ ارْتِكَابِهِ، وَمِنْ وَاجِبِهِ - إِذَا تَمَّ الزَّوْاجُ - أَنْ يَنْسِيَ مَاضِيَهَا، وَلَا يُذَكِّرَهَا بِهِ، لِيَتِمَّ أَجْرُهُ عِنْدَ اللَّهِ.

ثَانِيًا: مِنَ الْخَطَا الْفَاحِشِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: «إِنَّ اللَّقِيطَةَ لَا يَتَزَوَّجُهَا إِلَّا زَانٍ»، فهذا فَهْمٌ فَاسِدٌ لقوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: 3]، فالآية نزلت في الزَّناة أَنفُسَهُمْ، لَا فِي أَبْنَائِهِمْ مِنَ الزَّانَا، وهذه الفتاة بريئة، لم تَقْتَرِفْ هذه الفاحشة، فلا يَصْدُقُ عَلَيْهَا حُكْمُ الْآيَةِ، بَلْ يَجُوزُ تَزَوُّجُهَا، وَيُرْغَبُ فِيهِ كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

(1) أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب: الأَكْفَاءُ فِي الدِّينِ، حديث (5090)، ومسلم في كتاب الرضاع، باب: استحباب نكاح ذات الدين، حديث (1466)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(2) المناوي. فيض القدير شرح الجامع الصغير. ج 3/ ص 270. وقد نَسَبَ المناوي هذا القول للماوردي. وانظر أيضًا: الماوردي. أدب الدنيا والدين. ص 155.

ثم إن الزانية نفسها إذا تابت إلى الله وأنابت، فإنه يجوز تزوجها للمسلم؛ لأن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: 31]، ويقول: ﴿قُلْ يَبْعَادَى الَّذِينَ أَشْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: 53]. والزنا من الذنوب، فمن تاب منه توبة نصوحًا غفر الله له زلته. وفي آية الفرقان جاء قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ [الفرقان: 70]، بعد ذكر الشرك، وقتل النفس، وشهادة الزور، والزنا.

بهذا أجمع العلماء على جواز تزوج التائبة من الفاحشة، ووجوب ستر ماضيها، ففي خلافة عمر بن الخطاب رزت امرأة شابة، ثم ندمت على فعلها، وشرعت في ذبح نفسها، فأدركها أهلها وأنقذوها، وهاجر بها وليها إلى المدينة، فخطبها منه أحد المسلمين، فذهب إلى عمر، وقص عليه قصتها، وسأله: هل يُخبر خاطبها بما كان منها؟ فقال له عمر: «لو فعلت لأوجعت ظهرَكَ ضرباً»، وأمره أن يستر عنها، وأن يُنكِحها نكاح العفيفات⁽¹⁾.

وأغلب العلماء على جواز تزوج الزانية، قال القرطبي - وهو يتكلم في تفسير هذه الآية - ما نصّه: «في هذه الآية [دليل] على أن التزوّج بالزانية صحيح. وإذا رزت زوجة الرجل لم يفسد النكاح، وإذا زنى الزوج لم يفسد نكاحه مع زوجته، وهذا على أن الآية منسوخة. وقيل إنها مُحْكَمَةٌ»⁽²⁾. ثم قصّ «أن رجلاً زنى بامرأة في زمن أبي بكر رضي الله عنه فأمر بجُلْدَها مائة جلدة، ثم زوّج أحدهما من

(1) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره. ج 9/ ص 583 - 584.

(2) تفسير القرطبي. ج 12/ ص 170. وما بين معقوفتين سقط من الأصل، وأثبتناه من تفسير القرطبي.

الآخر مكانه، ونفاهما سنة⁽¹⁾. وعند الإمام مالك: لا بُدَّ - إذا أراد رجل أن يتزوَّج امرأة رَنَى بها - أن يَسْتَبْرِئَهَا مِنْ مائه الفاسد، حتى لا يَخْتَلط الحرام بالحلّال، وإذا دَخَلَ بها ولم يَسْتَبْرِئَهَا فالنكاح فاسد، وهما زانيان ولو طال الزمن، ومذهب أبي حنيفة والشافعي أنه لا يَشْتَرَط الاستبراء، وهو ما رُوي عن ابن عباس وعمر وابن مسعود رضي الله عنهم⁽²⁾.

ثانيًا: ما وَرَدَ مِنْ حديث ابن عباس عن النبي ﷺ في دَمٍّ ولد الزنا وأنه قال فيه: «وَلَدُ الزَّنا شَرُّ الثَّلَاثَةِ إِذَا عَمِلَ بِعَمَلِ أَبَوَيْهِ»⁽³⁾، حديث ضعيف لا يَصَحُّ، قال الذهبي: «إسناده ضعيف»⁽⁴⁾، ومع ضُعفه فقد فَسَّرَه العلماء بأنه وَرَدَ في رجل معيّن مَوْسُوم بالشر والنفاق، أو فيمن قالت له أمّه لست لأبيك فقتلها⁽⁵⁾. وهو لا يحتاج إلى تأويل - لو صحَّ - لأنه جاء فيه: «إِذَا عَمِلَ بِعَمَلِ أَبَوَيْهِ»، فهو مُؤَاخَذ على فعله، مُجْرِمٌ بذاته، شَرُُّ مِنْهُمَا قِطْعًا؛ لأنه اتَّبَعَ سلوكهما، ولم يَتَّعِظْ بِمَا وَقَعَ لَهُ مِنْ جهالة النسب، ومهانة في المجتمع.

وذكر بعض العلماء أنه قرأ في بعض الكتب: «أَنَّ وَلَدَ الزَّنا لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَى

(1) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (ج 8/ص 388)، وابن حزم في المحلى (ج 9/ص 65)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(2) تفسير القرطبي. ج 12/ص 170.

(3) أخرجه أحمد في مسنده، حديث (24784) عن عائشة رضي الله عنها، والبيهقي في السنن الكبرى (ج 10/ص 100) عن عائشة وابن عباس، والطبراني في الكبير (ج 10/ص 285) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(4) انظر: المناوي. فيض القدير شرح الجامع الصغير. ج 6/ص 364. وعبارته: «قال الذهبي في المهدب: إسناده ضعيف، وروى البيهقي مثله من حديث عائشة وليس بالقوي».

(5) انظر: المناوي. فيض القدير. ج 6/ص 364.

سَبْعَةِ آبَاءٍ، فَخَفَّفَ اللَّهُ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، [فَجَعَلَهَا] إِلَى خَمْسَةِ آبَاءٍ⁽¹⁾، وهذا كلام ركيك لا شك في بطلانه؛ لأنه مُحَالِفٌ لقواعد الشريعة، ونُصوص الآيات الكريمة، وأعمال النبي ﷺ، وعمل الخلفاء والصحابة من بعده، فالإسلام يحترم حياة ولد الزنا ابتداءً من كونه جنيناً في بطن أمه، فقد جاءت امرأة إلى الرسول ﷺ واعترفت بالزنا، وأنها حامل من السفاح، وطلبت منه أن يطهرها بالحدِّ، فأمرها أن ترجع حتى تلد، فرجعت إليه بعد الولادة، فأمرها أن ترضعه حتى يُقَطَّم⁽²⁾، وهكذا حفظ حياته.

وحَكَمَ عمر في منبوذ وجدّه رجلٌ بالطريق، فقال: «أَذْهَبَ بِهِ فَهُوَ حُرٌّ، وَلَكَ وَلَاؤُهُ، وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ»، رواه مالك في الموطأ، فقد ضَمَنَ له أمير المؤمنين الحرية، والنفقة، والولاء إلى قبيلة الرجل.

قواعد الشريعة تأبى أن يُعاقب الله ولداً بذنب والديه وأجداده إلى خمس أو سبع، قال الله تعالى: ﴿أَلَا نُنَزِّلُ الْوَارِثَ وَنَزَّلْنَا^(٣٨) وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى^(٣٩)﴾ [النجم: 38-39]، أي لا تحمل نفس ذنب غيرها، ولا يُعاقب قريب بجريمة قريبه، فذلك فعل الجاهلية والعادات والقوانين الوضعية الظالمة، أمّا الإسلام فإنه دين الحق والعدل، وكما لا يُعاقب أحدٌ بجُرم أحدٍ، لا يَسْتَحِقُّ أحدٌ ثوابَ عملٍ غيره، فالله يقول: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: 286]. وضرب الله مثلاً في القرآن بعمل ولد نوح وكُفَّره، فلم يَنْتَفِعْ بِنُبُوَّةِ أبيه، ولم يَسْتَجِبْ لدُعائه، وقال له: ﴿يَنْتَوُحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [هود: 46]. كما ضَرَبَ المثل لعدم الضَّرِّ بعمل الغير بامرأة فرعون، لم يَضُرَّها أنها امرأة أطغى الطُّغَاةَ لما أُسْلِمَتْ

(1) انظر: مصنف عبد الرزاق. ج 7/ ص 455. وما بين معقوفتين أثبتناه من مصنف عبد الرزاق.

(2) أخرجه مسلم في كتاب الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنا، حديث (1695)، عن بُرَيْدَةَ رضي الله عنه.

وقالت: ﴿رَبِّ آتِنِي لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [التحریم: 11]، فَأَنْجَاهَا. ولم يَتَنَفَّع أَبُو هُبَّابٍ مِنْ قُرْبِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَمُّهُ، كَمَا لَمْ يَضُرَّ كِبَارُ الصَّحَابَةِ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - جَرَائِمُ كِبَارِ قُرَيْشٍ مِنْ آبَائِهِمْ أَوْ إِخْوَانِهِمْ، كَأَبِي جَهْلٍ، وَالْوَلِيدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، وَالْعَاصِمُ بْنُ وَائِلٍ، وَأَمْثَالُهُمْ، وَجَرَائِمُ هَؤُلَاءِ الْمَجْرَمِينَ، وَجَرَائِمُ فِرْعَوْنَ وَغَيْرِهِمْ أَعْظَمُ وَأَشْنَعُ مِنْ جَرِيمَةِ الزَّنا، فَكَيْفَ يُحْكَمُ عَلَى وَلَدِ الزَّنا وَحَدِّهِ بِالنَّارِ وَالْهَوَانِ سَبْعَةَ جَدُودٍ؟...⁽¹⁾

1400/07/07 هـ / 1980/06/10 م

حُكْمُ الْإِسْلَامِ فِي عَادَاتِ تَحْدُثِ لَيْلَةِ الزَّفَافِ

السؤال:

مِنْ عَادَةِ أَهْلِ الْبِلَادِ أَنْ يُلْبِسُوا الْعُرُوسَ - لَيْلَةَ زَفَافِهَا - قَمِيصًا أَيْضًا، وَلِهَذَا الثَّوبُ سِرٌّ تَتَمَيَّزُ بِهِ الْعُذْرَاءُ مِنْ غَيْرِهَا، فَإِنَّ زَوْجَهَا عِنْدَمَا يَتَّصِلُ بِهَا يُزِيلُ بَكَارَتَهَا بِسُرْعَةٍ مَدْهَشَةٍ، وَيُحَافِظُ عَلَى مَا يَسِيلُ مِنْ دَمِهَا، إِذْ رَبِّهَا يَتَسَرَّبُ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الثِّيَابِ، ثُمَّ يَنْزِعُ عَنْهَا ذَلِكَ الثَّوبَ الْمُلَوَّثَ بِالدَّمِ، وَيَرْمِي بِهِ خَارِجَ الْبَيْتِ، فَتُمْسِكُهُ النِّسَاءُ اللَّوَاتِي تَجْمَعْنَ لِهَذَا الْغَرَضِ، وَيَشْتَرُونَهُ بَيْنَهُنَّ، وَيَأْخُذْنَ يَتَفَرَّجْنَ عَلَى هَذَا الثَّوبِ الْمُلَطَّخِ بِدَمِ الْعُرُوسِ الْمُسْكِينَةِ، الَّتِي تَسْلُطُ عَلَيْهَا وَحْشٌ مِنَ الْوَحُوشِ الضَّارِيَةِ بِلا شَفَقَةٍ وَلَا رَحْمَةٍ، فَمَزَّقَهَا وَأَسَالَ دَمَهَا فِي ثَوَانٍ قَلِيلَةٍ! وَبَعْدَ ذَلِكَ تُمْسِكُ أُمُّ الْعُرُوسِ الْقَمِيصَ الْمُلَطَّخَ بِدَمِ ابْنَتِهَا، وَتَذْهَبُ بِهِ إِلَى أَبِيهَا وَأَخِيهَا وَجَمِيعِ الْأَقَارِبِ، وَتَبْعُثُ بِهِ إِلَيْهِمْ لِتَحَقُّقِ بَرَاءَةِ ابْنَتِهَا مِنَ الْفُسْقِ وَالْبَغَاءِ، وَأَنْهَا وَصَلَتْ إِلَى

(1) إِنْ هُنَا انْتَهَى نَصُّ الْفَتْوَى كَمَا فِي الْأَصْلِ، وَيُظْهِرُ أَنَّ بِهِ نَقْصًا، لَمْ نَعثرْ عَلَيْهِ فِي أَوْرَاقِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

عُشَّ زوجها عذراء.

1 - فهل يُبيح الشرع الحنيف النَّظر إلى هذا الثوب من الجنسين، أم هذه عورة يجب سترُها؟

2 - هل هذه سنة حسنة لمن سنَّها، وله بها الأجر والثواب؟ أم هي بدعة لمن ابتدعها، عليه وزرُّها ووزرٌ من عمل بها؟

3 - إذا كان الرسول ﷺ حَرَّمَ على الزوجين إفشاء السرِّ والتَّحدُّث بما يقع بينهما في الفراش، فكيف يُبيح أن يُظهِرَا العملية نفسها للناس؟

أفتونا مشكورين، وأرجوكم أن تَتَكَرَّر الفتوى، وتتنوَّع المرة بعد المرة، حتى يستفيد من يُريد العمل بكتاب الله وسنة رسول الله، ويستيقظ شباب القرن العشرين من الناس، ويتخلَّص من المنكرات والسير في مناهات الجاهلية الأولى.

خ. ي. ع (تاغزوت - الوادي)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداه.
أولاً: تَلَقَّيْنَا هذا السؤال بلفظٍ أَصْرَح، وأسلوب أَفْضَح مِمَّا نَقَلْنَا، فإزْدَدْنَا يقيناً من شِدَّة فَضُول وسَدَاجَةِ وغَفَلَةِ وغُرُور بعض أبنائنا الشباب، حيث بَلَغَ بهم الفُضُولُ والتَّطَفُّلُ إلى خِذْرِ العروس، وانتقاد ما يَجْرِي بين العروسين، وإنَّ فَرِيقاً منهم لَيَتَوَهَّمُونَ أَنَّ كُلَّ ما كان عندنا من عادات وأخلاق وتقاليد مُحَالِفٌ للشريعة الإسلامية، ومُحَالِفٌ للحكمة والتَّصَرُّف الحسن، وأنه يجب علينا أن نَخْلَعَهُ من رقابنا، ونَنْزِعَهُ من أجسادنا، كما يُنَزَع الثوب البالي أو القَدِر، وتَتَنَصَّل منه كما يَتَنَصَّل الثعبان من جلده!

ولماذا؟ لأننا - في تَوَهُّمِهِمْ - كُنّا في جاهلية قبل (دَعَوَاهُمْ)، وكأننا لم ندخل الإسلام الذي (يَدْعُونَا) إليه، وهو ما تَوَهُّمُوهُ إسلامًا، وليس ما أُخِذَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ أَوْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ الصَّحِيحَةِ، أَوْ فَهُومِ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ مِنْ عِلْمَانَا وَفَقَهَانَا، وَوَجَدْنَاهُ فِي قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ أَوْ عِبَادَةِ آبَائِنَا، مَعَ أَنَّنَا مُسْلِمُونَ مِنْذُ مَا يَقْرُبُ مِنْ 14 قَرْنًا، وَقَوْمُنَا مُسْلِمُونَ سُنِّيُونَ، مُتَصَلِّبُونَ فِي دِيَانَتِهِمْ وَأَخْلَاقِهِمْ، وَعَادَاتِهِمْ فِي أَفْرَاحِهِمْ وَأَتْرَاحِهِمْ، إِلَّا قَلِيلًا.

خُذْ لِدَلِّكَ مَثَلًا: عَادَاتُنَا فِي أَفْرَاحِنَا وَأَعْرَاسِنَا، فَقَدْ وَجَدْنَا قَوْمَنَا الْمُسْلِمِينَ بِأَرْضِ الْجَزَائِرِ يَحْتَفِلُونَ فِيهَا، وَيَأْخُذُونَ الْعُرُوسَ مِنْ بَيْتِ ذَوِيهَا، ثُمَّ يَسْتَقْبِلُونَهَا فِي بَيْتِ زَوْجِهَا (ذَوِيهِ) بِالْفَرَحِ وَالِابْتِهَاجِ، وَبِالْغِنَاءِ وَالطُّبُولِ وَالْذُّفُوفِ، وَالْوَلُولَةِ (الزَّغَارِيدِ)، وَيَنْطَلِقُ الْفُرْسَانُ فِي الْمِيدَانِ، وَبِالْبَارُودِ مِنَ (الْمَكَاحِلِ)، وَظَنَّ بَعْضُهُمْ أَنَّ كُلَّ هَذَا مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَةِ الْأُولَى.

وَأَفْتَى بَعْضُ هَؤُلَاءِ (الشَّبَّانِ) أَنَّ كُلَّ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، وَلَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْهُ، وَاخْتَرَعُوا نَوْعًا مِنَ الْأَعْرَاسِ سَمَّوْهُ الْعُرْسَ الْإِسْلَامِيَّ، تَمَيِّزًا لَهُ مِنَ الْعُرْسِ الْجَاهِلِيِّ، وَصَارُوا يَحْتَفِلُونَ فِي أَعْرَاسِهِمْ بِعُرْسٍ صَامَتٍ أَوْ (سَامِطٍ)، أَمَّا غَيْرُهُ مِنْ الْأَعْرَاسِ الَّتِي فِيهَا مَعَالِمُ الزَّيْنَةِ، وَالْأَفْرَاحِ، وَالْغِنَاءِ، وَالْوَلُولَةِ (الزَّغَارِيدِ)، وَالْبَارُودِ، وَلَعِبِ الْفُرْسَانِ، وَالطُّبْلِ، وَالْمَزَامِيرِ، فَهِيَ عِنْدَهُمْ أَعْرَاسٌ غَيْرُ إِسْلَامِيَّةٍ، بَلْ جَاهِلِيَّةٌ.

فَأَيُّهُمَا مَعَ الْحَقِّ وَالصَّوَابِ؟ أَهَوَ عَرَسُ آبَائِنَا وَأَجْدَادِنَا الْمُسْلِمِينَ، أَمْ هُوَ عَرَسُ (الشَّبَابِ) (السَّامِطِ)؟! وَالْوَصْفُ رَاجِعٌ لِلْعُرْسِ لَا لِلشَّبَابِ.

لَوْ رَجَعْنَا إِلَى الْإِسْلَامِ، وَتَعَالَيْمِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، لَوَجَدْنَا فِعْلَ الْأَبَاءِ وَالْأَجْدَادِ أَقْرَبَ إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى تَعَالِيمِ الْإِسْلَامِ مِنْ دَعْوَى بَعْضِ هَؤُلَاءِ

الشَّبَان؛ فهذه التَّعاليم الإسلامية خِلَافَ مَا يَزْعُمُونَ وَيَتَوَهَّمُونَ، فَقَدْ رَوَى الْخَمْسَةُ - إِلَّا أَبَا دَاوُدَ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فَضْلُ مَا بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ الدَّفْءُ وَالصَّوْتُ فِي النِّكَاحِ»، والدَّفْءُ معروفٌ، وهو (البَنْدِير) فِي لُغَتِنَا، وَهُوَ مِنْ آلَاتِ الطَّرَبِ، وَالصَّوْتُ مَا يُصَاحِبُهُ مِنَ الْقَوْلِ عِنْدَ الضَّرْبِ بِهِ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ غِنَاءٍ وَنَشِيدٍ.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا عَنِ الْبَدْرِيِّينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَدْ أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ - وَصَحَّحَهُ - عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: «دَخَلْتُ عَلَى قُرْظَةَ بِنِ كَعْبٍ، وَأَبِي مَسْعُودِ الْأَنْصَارِيِّ، فِي عُرْسٍ، وَإِذَا جَوَارٍ يُعْنَيْنَ، فَقُلْتُ: أَنْتُمَا صَاحِبَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمِنْ أَهْلِ بَدْرٍ، يُفَعِّلُ هَذَا عِنْدَكُمْ؟ فَقَالَ: اجْلِسْ إِنْ شِئْتَ فَاسْمَعْ مَعَنَا، وَإِنْ شِئْتَ اذْهَبْ، قَدْ رُخِّصَ لَنَا فِي اللَّهْوِ عِنْدَ الْعُرْسِ».

وَرَوَى ابْنُ مَاجَهٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ قَالَ: «أَعْلِنُوا هَذَا النِّكَاحَ، وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْغُرْبَالِ». وَفِي رِوَايَةٍ «بِالدَّفُوفِ»⁽¹⁾. وَالْغُرْبَالُ هُوَ دَفُّ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى شَكْلِهِ، وَلَا خُرُوقَ فِيهِ، وَطُولُهُ نَحْوَ أَرْبَعَةِ أَشْبَارٍ، وَدَفُّ الْمَلَاهِي مُدَوَّرٌ، جِلْدُهُ أَبْيَضٌ نَاعِمٌ، يُسَمَّى الطَّارَ، وَلَهُ صَوْتُ يُطْرَبُ لِحَلَاوَتِهِ، قَالَهُ الشُّوْكَانِيُّ فِي شَرْحِهِ (نَيْلِ الْأَوْطَارِ)⁽²⁾.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ وَأَحْمَدُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَا هُوَ أَصْرَحُ مِنْ هَذَا، وَهُوَ: «أَنْتُمَا زَفَّتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: يَا عَائِشَةُ، مَا كَانَ مَعَكُمْ هَؤُلَاءِ؟ فَإِنَّ الْأَنْصَارَ يُعْجِبُهُمُ اللَّهْوُ». وَلَفْظُ اللَّهْوِ جَاءَ فِي كَلَامِ الصَّحَابِيِّينَ الْبَدْرِيِّينَ،

(1) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي النِّكَاحِ، بَابُ: مَا جَاءَ فِي إِعْلَانِ النِّكَاحِ، حَدِيثُ (1089)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي السَّنَنِ

الْكُبْرَى (ج 7/ص 473). قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «فِي سَنَدِهِ عَيْسَى بْنُ مَيْمُونٍ ضَعِيفٌ»، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «عَيْسَى

بْنُ مَيْمُونٍ الْأَنْصَارِيُّ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ».

(2) نَيْلِ الْأَوْطَارِ. ج 6/ص 224.

وهو حديثٌ رواه البخاري، فهو صحيح بلا كلام.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما في رواية هذا الحديث قال: «أَنكَحَتْ عَائِشَةُ ذَاتَ قَرَابَةٍ لَهَا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "أَهْدَيْتُمُ الْفَتَاةَ؟"، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: "أَرْسَلْتُمُ مَعَهَا مَنْ يُعْنِي؟"، قَالَتْ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ الْأَنْصَارَ قَوْمٌ فِيهِمْ غَزْلٌ، فَلَوْ بَعَثْتُم مَعَهَا مَنْ يَقُولُ: أَتَيْنَاكُمْ، أَتَيْنَاكُمْ، فَحَيَّاَنَا وَحَيَّاكُمْ"، رواه ابن ماجه.

والغزلُ شعْرٌ يُذَكَّرُ فيه محاسن المرأة، والنسيبُ بها والتشبيب⁽¹⁾، وقد أنشد الشعراء ذلك أمام رسول الله ﷺ فلم يُنكره عليهم، لعلمه أنه قولُ شاعر، ففي (بَانتُ سعاد)، يقول كعب⁽²⁾:

بَانتُ سَعَادٌ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتَبُولٌ مُتَيِّمٌ إِثْرَهَا، لَمْ يُفَدَ، مَكْبُولٌ⁽³⁾
ثم يقول:

هَيْفَاءٌ مُقْبِلَةٌ، عَجَزَاءُ مُدْبِرَةٌ لَا يُشْتَكَى قِصَرُ مِنْهَا، وَلَا طَوْلُ
ويقول حسان⁽⁴⁾:

تَبَلَّتْ فُؤَادَكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةٌ تَسْقِي الضَّجِيعَ بَيَارِدِ بَسَامٍ⁽⁵⁾
فإذا كان في الغناء هُجْرُ القولِ وفُحْشُهُ، أو ما لا يَجُوزُ ذِكْرُهُ مِنْ كَذِبٍ عَلَى اللَّهِ،

(1) النَّسِيبُ وَالتَّشْبِيبُ: رَقِيقُ الشَّعْرِ فِي النِّسَاءِ، وَالتَّغْزَلُ بِهِ.

(2) ابن هشام. السيرة النبوية. ج 2/ ص 503.

(3) بَانتُ: فَارَقْتُ فَرَاقًا بَعِيدًا - متبول: أسقمه الحب وأضناه - مُتَيِّمٌ: ذليل مُستعبد - لَمْ يُفَدَ: لم يخلص من الأثر - مكبول: مُقَيَّد - هيفاء: مِنَ الْهَيْفِ (بِالتَّخْرِيكِ) وَهُوَ ضُمُورُ الْبَطْنِ، وَدَقَّةُ الْخَاصِرَةِ - عَجَزَاءُ: أي كبيرة العجز، وهو الرذف.

(4) ديوان حسان بن ثابت. ص 213، سيرة ابن هشام. ج 2/ ص 16.

(5) تَبَلَّتْ: أَسْقَمْتُ - خَرِيدَةٌ: الْجَارِيَةُ الْحَسَنَةُ النَّاعِمَةُ، أَوْ فَتَاةٌ عَذْرَاءٌ لَمْ تُنْسَ.

فهو الذي لا يُقال، ولا يُنطق به، بل يُنهي عنه، وهذا ما رواه الجماعة - إلا مسلمًا والنسائي - من حديث الرُّبَيْع بنت مُعَوِّذ قالت: «دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ غَدَاةَ بُنَيَّ عَلَيَّ، فَجَلَسَ عَلَيَّ فِرَاشِي كَمَجْلِسِكَ مِنِّي، وَجُورِيَّاتٍ يَضْرِبْنَ بِالْذُّفِّ، يَنْدُبْنَ مَنْ قُتِلَ مِنْ آبَائِهِنَّ يَوْمَ بَدْرٍ، حَتَّى قَالَتْ جَارِيَةٌ: وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "لَا تَقُولِي هَكَذَا، وَقُولِي مَا كُنْتِ تَقُولِينَ"». فَتَهَاها عَنْ نِسْبَةِ عِلْمِ الْغَيْبِ إِلَيْهِ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ مِنْهُ إِلَّا مَا عَلَّمَهُ اللَّهُ، كَمَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: 65]، وَفِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بِأَمْرِ رَبِّهِ كَمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ -: ﴿وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾ [الأعراف: 188].

فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَعْلَمُ الْغَيْبَ فَهُوَ كَاذِبٌ، وَمَنْ قَالَ إِنَّ أَحَدًا يَعْلَمُ الْغَيْبَ - غَيْرَ مَا أُوحِيَ بِهِ إِلَى الْأَنْبِيَاءِ - فَهُوَ كَاذِبٌ، وَلِهَذَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَارِيَةَ عَنْ نِسْبَتِهِ إِلَيْهِ. وَبِهَذَا نَحْكُمُ بِحُرْمَةِ كَثِيرٍ مِمَّا يَأْتِي فِي الْمَدَائِحِ الَّتِي تُنْشَدُ فِي الْمُنَاسَبَاتِ الدِّينِيَّةِ وَغَيْرِهَا، إِذَا تَضَمَّنَتْ مِثْلَ هَذَا، وَكَمَا إِذَا كَانَ الْغِنَاءُ يَدْفَعُ إِلَى الشُّرُورِ؛ لِأَنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى مَا يَدْفَعُ إِلَى الْفُجُورِ، وَاخْتِسَاءِ الْحُمُورِ، هَذَا الْغِنَاءُ مُحَرَّمٌ فِي النِّكَاحِ وَغَيْرِهِ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ (الْغِنَاءُ) خَالِيًا مِنْ هُجْرِ الْقَوْلِ وَفُحْشِهِ وَمِمَّا يَدْفَعُ إِلَى الْهِيَاجِ وَفِعْلِ الشَّرِّ، وَخَالِيًا مِنَ الْكَذِبِ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهُوَ جَائِزٌ، وَلَوْ كَانَ غَزَلًا وَتَشْبِيهًا، كَمَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْأَنْصَارَ قَوْمٌ فِيهِمْ غَزَلٌ»، وَقَوْلُهُ: «إِنَّ الْأَنْصَارَ يُعْجِبُهُمُ اللَّهُ». وَقَصَائِدُ أَصْحَابِهِ - وَمِنْهُمْ الَّذِينَ أَمَرَهُمْ بِقَوْلِ الشُّعْرِ دِفَاعًا عَنِ الْإِسْلَامِ - تَبْتَدِئُ بِالنَّسِيبِ عَلَى عَادَةِ الشُّعْرَاءِ الْعَرَبِ، وَكَانَ يَسْمَعُهَا مِنْهُمْ، فَهَذَا هُوَ الْعَرَسُ الْإِسْلَامِيُّ؛ لِأَنَّ نَبِيَّ الْإِسْلَامِ عَلَّمَهُ لِلْمُسْلِمِينَ، وَرَغَّبَهُمْ فِيهِ، وَرَاعَى أَذْوَاقَ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانُوا ذَوِي جِدٍّ وَدِيَانَةٍ صَحِيحَةٍ، وَمَتَانَةٍ فِي أَخْلَاقِهِمْ وَمَوَاقِفِهِمْ، وَهُمْ أَنْصَارُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عَنْهُمْ وَعَنِ الرَّسُولِ،

رَوَاهُ عَنْهُ الْبَذْرِيُّونَ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَخَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

وَالرُّبَيْعُ (بِالتَّصْغِيرِ) الَّتِي رَوَتْ حَدِيثَ عُرْسِهَا، هِيَ بِنْتُ مُعَوَّذٍ، أَبُوهَا بَذْرِيٌّ، وَهُوَ الَّذِي فَتَكَ بِأَبِي جَهْلٍ يَوْمَ بَدْرٍ، وَكَانَ مِنْ خَيْرَةِ الْأَنْصَارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَعَنْ آلِهِمْ، وَعَنْ الْبَذْرِيِّينَ كُلِّهِمْ، وَعَنْ غَيْرِهِمْ.

ثَانِيًا: بَعْدَ هَذِهِ الْبَسْطَةِ الَّتِي دَفَعْنَا إِلَيْهَا مَا لَاحِظْنَاهُ مِنْ فُضُولٍ وَتَطَقُّلٍ وَدَعَاوَى، وَمِنْ سَدَاجَةِ هَذَا السَّائِلِ، نَعُودُ إِلَى مَقَالِهِ، فَنَقُولُ:

ظَاهِرٌ مِنْ قَوْلِ السَّائِلِ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ شَيْئًا عَمَّا يَجْرِي بَيْنَ الْعَرِيسِينَ فِي (لَيْلَةِ الْعُمْرِ)، وَهُوَ وَاهِمٌ جِدًّا فِي تَخَيُّلَاتِهِ الصَّبْيَانِيَّةِ، إِذْ يَزْعُمُ أَنَّ الْعَمَلَ يَتِمُّ (بِسُرْعَةٍ مَدْهَشَةٍ)، وَأَنَّ الْعَرِيسَ يَتَسَلَّطُ عَلَى الْعُرُوسِ الْمُسْكِينَةِ بِالْقُوَّةِ، تَسَلَّطٌ وَحْشٍ ضَارٍ بِلَا شَفَقَةٍ وَلَا رَحْمَةٍ، وَيُمَزِّقُهَا تَمْزِيقًا، وَيَسْفِكُ دَمَهَا، فَهِيَ فِي تَصْوِيرِهِ ضَحِيَّةٌ بَيْسَةٌ مُكْرَهَةٌ مُرْغَمَةٌ، كَارِهَةٌ لِمَا يُصْنَعُ بِهَا.

وَلَوْ كَانَ (صَاحِبُنَا) عَلَى خُبْرَةٍ بِالْحَيَاةِ، لَعَلِمَ أَنَّ الْأُنْثَى لَا تَقِلُّ رَغْبَةً فِي الْوُصُولِ إِلَى عَرِيسَتِهَا مِنْهُ إِلَيْهَا. أَلَمْ يُلَاحِظْ هَذَا فِي الْحَيَوَانَاتِ الْعَجْمَى، فَإِنَّ الدَّجَاجَةَ قَدْ تَتَعَرَّضُ لِلدِّيكِ، وَالرَّخْلَةَ قَدْ تَتَحَرَّشُ بِالْكَبْشِ، وَالْعِنَاقُ قَدْ تُطَارِدُ التَّيْسَ، وَ(الرَّيْحَةُ) قَدْ تَتَحَرَّشُ (بِالْعَجْمَى) وَتَصْعَدُ فَوْقَهُ! كُلُّ أُنْثَى مِنَ الْحَيَوَانَاتِ نَرَاهَا تَحْنُ إِلَى ذَكَرِهَا، وَتَتَحَرَّشُ بِهِ، وَتَرْغَبُ فِي (وِصَالِهِ)، وَلَا تَخْشَاهُ.

وَلَوْ كَانَ (صَاحِبُنَا) يَعْرِفُ هَذَا عَنِ الْحَيَوَانَاتِ الْعَجْمَى، وَرَغْبَةَ إِنَائِهَا فِي (وِصَالِ) ذَكَوَرِهَا، لَعَرَفَ أَنَّ أُنْثَى بَنِي آدَمَ - عَلَى الْأَقْلَ - مِثْلُهُنَّ، لَا تَكْرَهُ مِنْ زَوْجِهَا لَيْلَةَ عَرْسِهَا (وِصَالَهَا)، وَهِيَ لَيْلَةٌ طَالَ انْتِظَارُهَا لَهَا، بَلْ جَاءَ الْحَدِيثُ فِي مَذْهَبِهَا، فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ

نِسَائِكُمُ الْعَفِيفَةُ الْعَلِمَةُ: عَفِيفَةٌ فِي فَرْجِهَا، عَلِمَةٌ عَلَى زَوْجِهَا⁽¹⁾. وَالْعَلِمَةُ هِيَ الَّتِي شَهَوْتُهَا هَائِجَةٌ، فَإِذَا هَاجَتْ عَلَى زَوْجِهَا فَهِيَ مَحْمُودَةٌ؛ لِأَنَّهُ حِلٌّ لَهَا.

وَإِذَا كَانَ ذَكَرُ الْحَيَوَانَاتِ قَدْ يَتَمَلَّقُ أَثْنَاءَ وَيُدَاعِبُهَا وَيُلَاعِبُهَا قَبْلَ النَّزْوِ عَلَيْهَا - حَتَّى الْحِصَانِ يَفْعَلُ ذَلِكَ - فَكَيْفَ لَمْ يَحْطُرْ بِبَالِ هَذَا السَّائِلِ السَّادِّجِ أَنَّ (ابْنَ آدَمَ) - مِنَ الْعَرَسَانِ - قَدْ يَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ مَعَ (عُرُوسِهِ)؟ وَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَأْتِيهَا كَوَحْشٍ ضَارٍ، يَفْتَرِسُهَا، وَيُمَزِّقُهَا، وَيَسْفِكُ دِمَاءَهَا؟

ثَالِثًا: أَيُّ شَيْءٍ اسْتَهْجَنَهُ (صَاحِبُنَا) فِي عَادَةِ إِبْرَازِ الْقَمِيصِ الْمُلَطَّخِ بِالدَّمِ إِلَى النِّسَاءِ، وَنَظَرِهِنَّ إِلَيْهِ، وَأَنْ تَرَقُصَ الْخَالَةَ وَالْأَخْتَ بِهِ، ثُمَّ تَنْظُرَهُ الْأُمُّ، وَتَأْخُذَهُ إِلَى الْأَبِّ وَالْإِخْوَانَ يَنْظُرُوهُ؟

إِنَّ كُلَّ عَرِيسٍ يَنْتَظِرُ أَنْ تَحْصِلَ شَرِيكَةَ حَيَاتِهِ إِلَى عُسْهِ طَاهِرَةٍ نَقِيَّةٍ، عِذْرَاءٍ لَمْ يَطْمُثْهَا قَبْلَهُ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ، وَكُلُّ وَالِدٍ - أَوْ وَالِدَةٍ - يَتَمَنَّى وَيَسْرُّهُ ذَلِكَ، أَنْ تُحَافِظَ ابْنَتَهُ عَلَى عِفَافِهَا وَعُذْرَتِهَا حَتَّى تَدْخُلَ بِهِمَا نَقِيَّةً نَقِيَّةً، وَتُهْدِيَهُمَا إِلَى زَوْجِهَا لَيْلَةَ عُرْسِهَا، فَتُبْهِجَهُ وَتُسَرَّهُ.

فَإِذَا تَمَّ ذَلِكَ وَتَأَكَّدَ، وَشَهِدَ عَلَيْهِ دَمٌ نَاتِجٌ مِنْ تَمَزُّقِ غِشَاءِ الْبَكَارَةِ فِي الْعُرُوسِ - وَهُوَ غِشَاءُ رَقِيقٍ، لَا يَلْزَمُ مِنْهُ انْهَارُ وَادٍ مِنَ الدَّمِ، بَلْ رَبَّمَا زَالَ هَذَا الْغِشَاءُ مِنْ وَثْبَةٍ، كَمَا نَبَّهَ الْفُقَهَاءُ، لَا كَمَا يَتَصَوَّرُ صَاحِبُنَا - إِذَا تَمَّ ذَلِكَ، فَرِحَ أَهْلُ الْفَتَاةِ وَابْتَهَجُوا، وَفَرِحَ مَعَهُمُ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ مِنَ الْأَحْبَابِ وَالْأَصْدِقَاءِ، وَأَشَاعُوا ذَلِكَ، وَكَانَ فَرَحُ الْعُرُوسِ أَكْثَرَ بِإِرْضَاءِ زَوْجِهَا وَذَوِيهِ، وَإِرْضَاءِ أَهْلِهَا وَذَوِيهَا، وَرِضَاءِ مُجْتَمَعِهَا

(1) أَخْرَجَهُ الدِّيلَمِيُّ فِي الْفَرْدُوسِ (ج 2/ص 176) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انْظُرْ: الْمَنَاوِي. فَيَضُ الْقَدِيرِ شَرْحَ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ. ج 3/ص 493.

عليها، ثم إنها سَتُرَّبِي بناتها على العِفَّة والحِصَانَة والصَّيَانَة، وصِحَّة الدِّيانَة، ممَّا يجعل لهنَّ عاقبةً مثل عاقبتها، وفخرًا مثل فخرها.

فإن قُدِّرَ أن (فَرَطَتْ) فتاةً في عِفَّتِها، واستَعَجَلَتْ لَذَاتِها في الحرام، فإنها ستَفْتَضِحُ فضيحةً كبرى ليلة زفافها، وربَّما نَبَذَها زوجها مِن ليلتها، وأَرْجَعَهَا إلى أهلها، ويا لها مِن فضيحة كبرى لأبيها وأمِّها وأخيها وأختها في مجتمعتها! وبعضُ الفتيات اتَّخَرْنَ تلك الليلة، أَلَقَيْنَ بأنفسهنَّ مِن شَاهِقٍ، كما عَلِمْتُ ذلك شخصيًا.

إنَّ (هذه الليلة) حاسمة في حياة الفتاة، فإمَّا زَهُوٌّ وافتخار، وإمَّا ذُلٌّ وفضيحة وانْهيار وانكسار، فَمَنْ تَابَتْ مِن بَعْدِ ذلك وأصْلَحَتْ، فإنَّ الله يتوب عليها، وَمَنْ أَصْرَّتْ على الفُجُور، فإنها ستَهْلِك وتَبُور.

والفتاة المسلمة مأمورة بالاستِعْفاف والصَّوْن، وعدم القُرْب مِن خطيئة الزنا، التي سَمَّاها الله (فاحشة)، فهي تخاف الله، ولكنها أيضًا تخاف عواقب (ليلة زفافها)، لهذا فإنها تُحافظ على عِفَّتِها وعُذْرَتِها، ولا تَسْمَح لِعبَثٍ أن (يَقْطِف) بَكَارَتِها قبل احتفال أهلها بها وزفافها.

وحتى لو كانت مخطوبة، قد احتَفَلَ بِخِطْبَتِها، وَجَرَتْ صِيغة الإيجاب والقبول في زواجها، وَحَلَّتْ لزوجها، فإنَّ (الحازمة) لا تُمَكِّنُ رَجُلًا مِن اقتطاف بَكَارَتِها إِلَّا ليلة الزَّفاف، خوفًا مِن زُهْدِهِ فيها إذا وَصَلَ إليها، وبالفعل كان ذلك مِن بعض الأزواج الخائنين اللُّؤماء.

رابعًا: إنَّ هذه العادة - عادة إبراز قميص العروس ليلة البناء بها، لِيَنْظُرَ إليه النساء والأقرباء، وَيُعْلِنُوا ابتهاجهم بشفات عِفَّة ابنتهم وديانتها - عادةٌ حسنة كريمة، ليس فيها ما يُخالِفُ الشريعة الإسلامية، التي أَمَرَتْ باستِعْفاف المسلمين والمسلمات الذي لا يَجِدُونَ نكاحًا حتى يُغْنِيَهُمُ الله مِن فَضْلِهِ، فهذا القميص شَاهِدٌ

بهذا الاستعفاف، وهذه العادة عادة إسلامية، ولا يسعى في إبطالها والبراءة منها إلا فاسقٌ أو بليدٌ أو غافلٌ ساذجٌ.

فالفاسقُ قد يراها حائلاً بينه وبين الوصول إلى العذراء والعَبَثِ بها، والفاسقةُ المُسْتَهْتَرَةُ قد تكون (فَرَطَتْ) في (بَكَارَتِها) أو أنها تريد أن تفعل ذلك، ولكنها تخاف فضيحة ليلة زفافها، فهي تَوَدُّ إسقاطَ هذه العادة، لتستريح من عواقبها.

والغافلُ السَّاذجُ قد لا يَعْرِفُ أثر هذه العادة في حفظ الأخلاق، وهو بِغَفْلَتِهِ يريد أن يَحْرِقَ ستاراً حاجباً من هذه العادة بين الفضيلة والرذيلة.

والبليدُ يُقَلِّدُ ما هو جارٍ عند غيرنا من الأجانب، وقليلٌ من فتياتهم مَنْ تَصِلُ إلى خِذْرِ زوجها عذراء، وربما عَيَّرَها زوجها - من بعد - بأنه وجدها ليلة عرسها (عذراء)، ممَّا يَدُلُّ على زُهْدِ الشَّبَّانِ فيها، لولا أن جاء فِتْرَ وَجْهَها، فهم لا يُبَالُون بالأخلاق، ويُرسِلون النفوس على حيوانيتها.

خامساً: إنَّ الصورة التي صَوَّرَها السائل في كتابه - وقد طَوَّينا ذِكْرَها، ومَفَادُها ظهورُ (طَبْعَةٍ) للدم على القميص، تُصَوِّرُ (سَوَاءَ) المرأة كما هي في خَلْقِها - لا تُوجَدُ هذه إلا في مُحْيِلَتِهِ الصَّبْيَانِيَّةِ، إذ لا يظهر بالقميص سِوَى أثرِ الدم اليسير.

ولهذا نقول: لا يَحْرُمُ النظر إلى ثوبٍ مُلَطَّخٍ بدم البكارة؛ لأنه لا يظهر على القميص سِوَاهُ، إنما يَحْرُمُ النظر إلى سَوَاءِ المرأة أو الرجل، وسَوَاءُ المرأة المُغَلَّظَةِ ما بين السُرَّةِ والرُّكبتين، وسَوَاءُها غير المُغَلَّظَةِ ما عَدَا الوجه والكَفَّين، وسَوَاءُ الرجل المُغَلَّظَةِ المَحَلَّان: القُبْلَ والدُبُرَ، وسَوَاءُها غير المُغَلَّظَةِ ما بين السُرَّةِ والرُّكبتين.

هذه هي العورة المُحَرَّمُ النَّظَرُ إليها في الرجل والمرأة، وكما يَحْرُمُ النَّظَرُ إليها مباشرةً في الرجل والمرأة العاريَّين، يَحْرُمُ تَصْوِيرُ العورة بألة التصوير الشمسي، أو

باليد على ورق أو قماش، والنظرُ إلى تلك الصورة. والنظرُ إلى الصورة - في نظرنا - أخفُّ وأهون من النظر إلى العورة الحقيقية في الأحياء والأموات.

سادسًا: ما ذَكَرْتَهُ مِنْ حِفْظِ الْغَيْبِ، وأَمْرِ الزَّوْجَيْنِ بِحِفْظِ سِرِّ الْفِرَاشِ، وما يَجْرِي بَيْنَهُمَا فِيهِ، لَا يَبْلُغُ إِلَى مَا تَوَهَّمْتُهُ، فَقَدْ مَدَحَ اللَّهُ النِّسَاءَ الْحَافِظَاتِ لِلْغَيْبِ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَصَلِّحْتُ فَذِنْتُكَ حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ [النساء: 34]، فَالْمَرْأَةُ تَحْفَظُ زَوْجَهَا فِي غَيْبِهِ، كَمَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ: «بَأَنْ لَا تَأْتِيَ فِي مَغِيبِهِ بِمَا يَكْرَهُ أَنْ يَرَاهُ مِنْهَا فِي حُضُورِهِ»⁽¹⁾.

وَفِي حَدِيثٍ، جَاءَ مَا فَحَّوْهُ: «خَيْرُ النِّسَاءِ مَنْ إِذَا نَظَرْتَ إِلَيْهَا سَرَّتْكَ، وَإِنْ أَمَرْتَهَا أَطَاعَتْكَ، وَإِذَا غَبَتْ عَنْهَا حَفِظَتْكَ»⁽²⁾. وَحِفْظُهَا لَزَوْجِهَا فِي غَيْبِهِ، بِصِيَانَةِ عَرْضِهِ، وَصِيَانَةِ مَالِهِ، وَصِيَانَةِ وَلَدِهِ.

وإِفْشَاءُ سِرِّ الْفِرَاشِ الْمَنْهِي عَنْهُ، هُوَ إِفْشَاءُ مَا يَكُونُ مِنْ فِعْلِ الزَّوْجَيْنِ، أَوْ مِنْ حَدِيثِهِمَا الْمَكْشُوفِ، وَهُوَ الرَّفَثُ، وَقَدْ يَجِدُ الزَّوْجُ مِنْ زَوْجِهِ مَا لَا يَلْذُهُ وَلَا يَسْرُهُ، وَقَدْ تَجِدُ مِنْهُ مَا لَا يَلْذُهَا وَلَا يَسْرُهَا، وَقَدْ يَجِدُ أَحَدُهُمَا مَا يَبْلُغُ بِهِ قِمَّةَ الشُّرُورِ.

وَنَقُلُ ذَلِكَ إِلَى الْأَجَانِبِ فِعْلُ الْبُلْهَاءِ الرُّقْعَاءِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُغْرِي النِّسَاءَ الْمَاجِنَاتِ بِالزَّوْجِ، أَوِ الرِّجَالَ الْفُسَّاقَ بِالزَّوْجَةِ، وَيُجَرِّضُ السَّامِعَ عَلَى السَّعْيِ وَرَاءَ إِدْرَاكِ ذَلِكَ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَلِهَذَا حُرِّمَ عَلَى الْمَرْأَةِ فِي الْحَمَامِ أَوْ فِي الْبَيْتِ أَنْ تَكْشِفَ مَخَاسِنَهَا

(1) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ، ج 1/ ص 531.

(2) أَخْرَجَهُ الْبِزَارُ فِي مُسْنَدِهِ (ج 15/ ص 175)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَدْ وَرَدَ مَعْنَى الْحَدِيثِ بِالْفَرَاشِ أُخْرَى، كَمَا عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ، بَابُ: فِي حَقْقِ الْمَالِ، حَدِيثُ (1664)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بَلَفَظَ: «... أَلَا أُخْبِرُكَ بِخَيْرِ مَا يَكُونُ الْمَرْءُ؟ الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ، إِذَا نَظَرَ إِلَيْهَا سَرَّتْهُ، وَإِذَا أَمَرَهَا أَطَاعَتْهُ، وَإِذَا غَابَ عَنْهَا حَفِظَتْهُ».

أمام النساء الأجنبية، خَشْيَةً أَنْ يَصِفْنَ الْمَرْأَةَ الْمُسْلِمَةَ أَمَامَ رِجَالِهَا⁽¹⁾. هذا هو الْمَنْهِيُّ عنه في حديث الْفِرَاشِ، وهذه عِلَّتُهُ.

أما رواية الرجل عن زوجته أنه وجدها (عذراء)، قد حَافَظَتْ على خاتَمِ رَبِّهَا، دون أن يُفَصِّلَ كَيْفِيَّةَ الْوُصُولِ إِلَيْهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُعْلِي شَأْنَهَا، وَيُحَسِّنُ ذِكْرَهَا، وَيَتَسَبَّبُ فِي الثَّنَاءِ عَلَيْهَا، وعلى ذَوِيهَا الَّذِينَ أَحْسَنُوا تَرْبِيَّتَهَا، وَيَجْعَلُهَا قُدْوَةً لغيرها من فتيات عصرها، فَأَيُّ شَرٍّ فِي ذَلِكَ، وَأَيُّ سُوءٍ يُلْحَقُهَا أَوْ يُلْحَقُ مُجْتَمَعَ الْمُسْلِمِينَ؟

لكنه إن تَزَوَّجَهَا على أنها (عذراء)، فوجدها قد زالت بَكَارَتُهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ عَيْبٌ فِيهَا، فَإِنْ كَانَ اشْتَرَطَ أَنْ تَكُونَ بِكَرًّا، فَلَا حَقَّ لَهُ فِي رَدِّهَا؛ لِأَنَّ الْبِكْرَ هِيَ الَّتِي لَمْ يَسْبِقْ لَهَا زَوَاجٌ، فَإِنْ ثُبِّتَ بِزَوَاجٍ، حُقَّ لَهُ أَنْ يَرُدَّهَا، وَإِنْ ثُبِّتَ بِزَنَّا أَوْ بِحَادِثٍ مِنَ الْحَوَادِثِ، فَلَا يَرُدُّهَا.

أما إذا اشْتَرَطَ أَنْ تَكُونَ (عذراء)، فَإِنَّ الْعِذْرَاءَ هِيَ الَّتِي مَا تَزَالُ عَلَى خَاتَمِ رَبِّهَا، فوجدها غير عذراء، فَلَهُ أَنْ يَرُدَّهَا، بِشُرُوطٍ فِي كُتُبِ الْفُقَهَاءِ. وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَّهِمَهَا بِالزَّنَا، فَقَدْ تَكُونُ بَكَارَتُهَا قَدْ زَالَتْ بِعَارِضٍ مِنَ الْعَوَارِضِ، فَإِنْ اتَّهِمَهَا بِالزَّنَا، فإِذَا أَنْ يَقْبَلَ بِهَا أَوْ يُلَاعِنَهَا، وَإِذَا أَنْ يُقَامَ عَلَيْهِ حَدُّ الْقَذْفِ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، وَيُفَسَّقَ، وَلَا تُقْبَلَ شَهَادَتُهُ أَبَدًا حَتَّى يَتُوبَ. هَذَا فِي الْعِفَائِفِ الْمُحْصَنَاتِ، أَمَّا الْفَوَاسِقُ الْمُجَاهِرَاتُ بِفِسْقِهِنَّ، الْمُحَرِّضَاتُ عَلَى تَبْلِيْهِنَّ، فَلَيْسَ لَهُنَّ إِحْصَانٌ يَحْمِيهِنَّ:

مَنْ يَهْنُ يَسْهَلِ الْهَوَانُ عَلَيْهِ مَا جُرِحَ بِمَيِّتٍ إِيلَامُ

(1) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُبَايِرُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ، فَتَنْتَعَهَا لِزَوْجِهَا كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا»، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ، بَابِ: لَا تَبَايِرُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ فَتَنْتَعَهَا لِزَوْجِهَا، حَدِيثٌ (5240).

ثم إنَّ مَنْ ابْتُلِيَ بهذه المصيبة، فوجد عروسه البكر غير عذراء، فإن شاء أمسكها، وصبر وغفر، واعتبرها مصيبةً نزلت به، وربما زالت بكارثتها بعارٍ ضئيلٍ أو بعلوِّ سنٍّ، بما لا يَشِينُها دينًا وخُلُقًا، أو باعتداءٍ وحشٍ من ذئاب البشرية عليها وهي في سنٍّ مبكِّرة جدًّا، كما نقرأ في الجرائد، أو كانت زلَّةً منها وغلطةً ارتكبتها، ثم تابت إلى الله وأنابت، فمع هذه الاحتمالات يكون السِّرُّ أولى وأحكم وأحرَمَ.

وإن شاء فارقَ من غير ضجَّة، ولا فضيحة، ولا تشهير، بل باتِّفاقٍ معها، فإنه يكون قد أحسنَ إليها وسرَّها، ولن تجد مع السِّرِّ مَنْ يُعَيِّرُها بعدُ، فإنها بدخوله بها بأنَّ عُدَّرها، واعتقدَ الناس أنه أبو عُدَّرتها.

سابعًا: التِّزَامُ المسلمین بالعمل بكتاب الله عزَّ وجلَّ، وبسنة رسول الله ﷺ، شرطٌ أساسي لاستمرار يَقْظَتِهِمْ، وسُهولة تُهُوضِهِمْ، ونجاحِهِمْ وانتصارِهِمْ في دُنْيَاهُمْ وفي آخِرَاهُمْ، وليكن هذا في معالي أمورهم وعظماها.

أما البحث عن (السنة) لا فتائفها، والبدعة لاجتنابها، فإنما يُتَحَرَّى ذلك في العبادات، وما يتَّصل بها من المأمورات والمنهيات، وأما في العاديات من شؤون الحياة، وتوافيقها من الضروريات، التي يُرجع فيها إلى مثل كيفية وصول الذكر إلى أنثاه، فإنَّ مثل هذا (يُعرَف) بالعادة والفطرة، ويكفي الإسلام هنا ألاَّ يصل الرجل إلى المرأة إلاَّ على كتاب الله وسنة رسول الله، أما كيفية العمل، فهي فطرةٌ في خَلْقَتِهَا.

واليقظة الحقيقية في شبابنا، ومُسايرَتِهِمْ لأهل القرن العشرين، يُحقِّقُها اكتسابُهُمْ لكلِّ العلوم والمعارف والصَّناعات، مع التِّزامِهِمْ بكلِّ ما يُوجِبُهُ عليهم دينُهُم من الإيمان والعمل الصالح، والأخلاق الكريمة الفاضلة، واليقظة الكاملة، والتِّزام سنة الله في الكون، فإنَّ سنة الله في كونه لا تتبدَّل ولا تتغيَّر لموتِ

أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاةِ أَحَدٍ: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: 62].

هذا ما عَنَّا لَنَا فِي الْجَوَابِ عَنْ أَسْأَلْتِكُمْ، وَنَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَهْدِيَنَا وَيَهْدِيَكُمْ سَوَاءَ السَّبِيلِ.

1984/11/17م

أَسْأَلُ فِي عَقْدِ الزَّوْجِ الشَّرْعِيِّ وَمَسَائِلَ أُخْرَى

السُّؤَالُ:

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ، لِلْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ أَرْفَعُ قَلَمِي لِأَكْتُبَ إِلَيْكُمْ، وَأَسْتَفْتِيَكُمْ فِي بَعْضِ أُمُورٍ دِينِي، وَذَلِكَ حِرْصًا مِنِّي عَلَى التَّزَامِ أَحْكَامِ دِينِنَا الصَّحِيحَةِ، خَاصَّةً وَنَحْنُ فِي زَمَنِ كَثُرَتْ وَاخْتَلَفَتْ فِيهِ الْفَتَاوَى.

وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ فِي الْفَتَاوَى هُوَ الَّذِي دَفَعَنِي لِأَسْتَفْتِيَكُمْ فِي أَمْرِ سَبَقَ وَأَنْ أَجِبْتُمْ عَلَيْهِ فِي رِسَالَتِكُمْ تَحْتَ رَقْمِ 92/1040، وَقَدْ اقْتَنَعْتُ بِرَدِّكُمْ، وَأَشْكُرْكُمْ عَلَى ذَلِكَ.

لَكِنْ وَأَنَا أَتَجَادَّبُ أَطْرَافَ الْحَدِيثِ مَعَ بَعْضِ الْإِخْوَةِ، أَكْثَرُ عَلَى أَنَّ الْعَقْدَ الشَّرْعِيَّ الصَّحِيحَ هُوَ الْعَقْدُ الَّذِي يَتِمُّ فِي الْمَسْجِدِ بِحُضُورِ النَّاسِ، وَقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ، وَقِيلَ لِي: إِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الصَّيْغَةِ تَصْرِيحًا لَا تَلْمِيحًا، أَيْ يَقُولُ الزَّوْجُ أَوْ وَكِيلُهُ: أَرْغَبُ فِي أَنْ تُزَوِّجَنِي ابْنَتَكَ فُلَانَةَ، وَيَقُولُ وَلِيُّ الزَّوْجَةِ: زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي...، وَلَا بُدَّ أَيْضًا مِنْ حُضُورِ شَاهِدَيْنِ عَدْلٍ أَوْ أَكْثَرَ، فِي حِينِ الْبَلَدِيَّةِ لَا تَشْتَرِطُ (شَرْطُ الْعَدْلِ) فِي الْعَقْدِ.

خُلاصة القول: إنه هناك بعض الأئمة أفتوا بأنه لا يجوز للرجل أن يُعامل خطيئته مُعاملة الزوجة حتى يَتِمَّ العقد الشرعي في المسجد، بحضور الإمام وشاهدي عَدْل... حتى لو عُقد في البلدية، إذ يعتبرون هذا العقد (البلدي) قانونيًا فقط.

لقد قَذَفُوا في قلبي الشكوك، فأصبحت أخشى الاختلاء بخطيئتي، خوفاً من أن أقع في الحرام:

1 - هل لكم أن تُزيلوا عني هذه الشكوك بجواب كافٍ شافٍ في الموضوع؟
وجزاكم الله خيراً.

2 - ما حُكم مَنْ عَقَدَ على امرأة، ولم يَتِمَّ التفاهم على قيمة المهر قبل ذلك، مع العلم أنه لا الزوج ولا وَلِيُّ الزوجة يُنكِرُ ضرورة وجود المهر، ولا يُمكن بأيِّ حال من الأحوال أن يكون مُحَلٌّ خلاف بينهما. هل يكون العقد صحيحاً كاملاً أم لا؟

3 - ما حُكم إتيان الرجل زوجته وهي حامل؟

4 - ما حُكم (رَبَطَ الحِثَاء) للعريس يوم الزِّفاف؟ هل يُعتبر بدعة مُنكَرَة؟

5 - قال رسول الله ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تَنْزِعَ ثَوْبَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ رَوْحِهَا»، أو كما قال، على ضوء هذا الحديث: هل يَحِلُّ لها نَزْعُ ثِيَابِها في بيت أحد أقاربها أمام النساء فقط؟ أم عليها أن تَبْقَى مُتَحَجَّجَةً إلى أن تَعُودَ إلى بيتها؟

فضيلة الشيخ الكريم... اعلّموا أنّ رَدَّكم سيُزيل عني كثيراً من الشكوك، وإني لأنتظر الرَدَّ بفارغ الصبر، وتقبَّلوا مني تحياتي وفائق احترامي لكم. والسلام عليكم.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداه.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فقد اتَّصلنا برسالتكم المؤرَّخة في 13/04/1993م، واستفدنا منها أنكم عَرَضْتُم الجواب على بعض الناس، وأكَّدوا لك أنَّ العقد الشرعي الصحيح في المسجد بحضور الناس، ولا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الصيغة تَصْرِيحًا لَا تَلْمِيحًا، بقول الزوج أو وكيله: أرغب في أن تُزَوِّجني ابنتك، ويقول وَلِيُّ الزوجة: زَوَّجْتُكَ ابنتي، وأنه لَا يَجُوزُ أَنْ يَمَسَّ الرجل زوجته حتى يَتِمَّ العقد في المسجد بحضور الإمام وشاهدي عَدْل، وَلَا يَتِمُّ بِعَقْدِ البلدية؛ لأنه قانون فقط.

والجواب: أنه ما دام لديكم مُفْتٍ يُدَبِّرُ عليكم، فلا تَسْأَلُونَا واسألوه، فالذي نعرفه مِنْ خليل وغيره أَنَّ الزَّوَاجَ يَتِمُّ إِذَا قَالَ وَلِيُّ الزَّوْجَةِ لِلزَّوْجِ: «زَوَّجْتُكَ ابنتي»، وقال الآخر: «قَبِلْتُ الزَّوَاجَ».

وأما الشهود فهُم شرطٌ في الدخول فقط إذا لم يَشْتَهَرِ وتَقَعَ الْوَلَوَّةُ عليه، فإذا اشتهر ووقعت الْوَلَوَّةُ عليه فهو زواج.

وأما الصَّدَاقُ فينبغي أَنْ يُسَمَّى، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا قَبْلَ التَّسْمِيَةِ وجب لها صَدَاقُ الْمِثْلِ، والنكاحُ صحيح.

وأما التصريح، فمعناه كُلُّ لَفْظٍ أَوْ إِشَارَةٍ مُفْهِمَةٍ، وَلَا يُشْتَرَطُ اللَّفْظُ، فَلَوْ قَالَ له: هل تُزَوِّجُني ابنتك، فَهَزَّ رَأْسَهُ بِمَعْنَى نَعَمْ، لَكَانَ النِّكَاحُ صَحِيحًا، وَمَا قَوْلُكُمْ فِي رَجُلٍ أَبْكَمَ لَا يَنْطِقُ، فَهَلْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُزَوِّجَ بِنْتَهُ، فَتَبْقَى عَازِبَةٌ حَتَّى يَنْطِقَ، وَهُوَ لَا يَنْطِقُ؟

وأما عَقْدُ البلدية، فلم نُقَلِّ لكم إنها بلدية في (تل أبيب)، بل البلدية عندنا رئيسُها مسلم، وأعضاؤها مسلمون، وقد جَعَلَتْها دولتنا تَجْعَلُ العقود الرسمية، ولا يُمكن أبداً أن تُزَوَّرَ، فعَقْدُها عَقْدٌ صحيح، وهي زوجة لِمَنْ وَقَعَ عَقْدُها عليه. هذا هو الفقه الذي نَعْرِفه، وَيَجُوزُ للخطيب أن يُعَامِلَ خطيبته معاملة الزوجة إذا قال له أبوها: «زَوَّجْتُكُمَا»، وأشْهَدَ على ذلك.

وأما الأسئلة التي أرسَلَتْها مِن جديد، وهي ما حُكِمَ مَن عَقَدَ على امرأة، ولم يَتِمَّ التفاهم على قيمة المهر قبل ذلك؟ فالجواب: أن الزوجة إذا رَضِيَتْ بِها عَيْنَهُ الزوج لها مِن مهرٍ صَحَّ الزواج، وإن اختلفا فَيُنْظَرُ مهرٌ مِثْلُها، فإن قَبِلَهُ الزوج تَمَّ الزواج، وإن رَفَضَهُ فعليه نِصْفُ الصَّدَاق؛ لأنَّ رَفْضَ الزواج جاء منه، وطُلِّقَتْ عليه، أما إذا دَخَلَ بها فيجب عليه مهرٌ مِثْلُها، يُحْكَمُ به عليه، والنكاحُ صحيح على كُلِّ حال.

أما السؤال الثالث: يَجُوزُ للزوج أن يُعَاشِرَ زوجته وهي حَامِلٌ منه المُعَاشِرَةُ الجنسية، أما إذا كان الحمل مِن غيره - مِن زوج سابق أو مِن زَنًا - فلا يَجُوزُ أن يُعَاشِرَها حتى تَضَعَ حَمْلَها، وتَطْهَرُ مِنَ النَّفَاسِ.

وأما السؤال الرابع: فإنَّ صِبْغَةَ الحَنَاءِ يَجُوزُ للرجل الصبغة بها، وللمرأة أيضاً، فإذا جَرَى بها العُرْفُ فلا حَرَجَ فيها، وليس بِبِدْعَةٍ مُنْكَرَةٍ، بل هي في بلادنا عادة مِن تَمَامِ أَفْرَاحِ الزواج.

وأما السؤال الخامس: فإنَّ معنى الحديث بأنَّ المرأة لا تَتَجَرَّدُ مِن لباسها بحيث يَرى الأجنبي مُحَاسِنَها، ولو كان الأجنبي امرأة، وَمِنَ المعلوم أنَّ جسم المرأة يُنْقَسَمُ إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: عَوْرَةُ مُغْلَظَةٍ لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهَا إِلَّا زَوْجُهَا، وَهُوَ مَا بَيْنَ الشَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ.

والقسم الثاني: وَجْهَهَا وَكَفَّاهَا، يَجُوزُ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهَا، وَلَوْ أَجْنَبِيًّا، وَلَوْ كَافِرًا.

والقسم الثالث: بَقِيَّةُ الْجِسْمِ: الْأَطْرَافُ وَالشَّعْرُ، هَذَا عَوْرَةُ مُحَقَّفَةٍ يَرَاهَا ذَوُو مُحَارِمِهَا، كَأَبْيَهِهَا وَعَمِّهَا وَخَالَهَا... الخ.

أَمَّا أَبْنَاءُ عَمِّهَا، وَأَبْنَاءُ خَالَهَا، فَهُمْ أَجَانِبٌ، فَالْأَجْنَبِيُّ هُنَا مَنْ يَحِلُّ لَهُ تَزَوُّجُهَا، وَهَؤُلَاءِ لَا يَرَوْنَ إِلَّا سَافِرَ شَعْرِهَا وَأَطْرَافِهَا، فَإِذَا ذَهَبَتِ الْمَرْأَةُ إِلَى بَيْتِ غَيْرِهَا فَلْتَحَافِظْ عَلَى سِتْرِ عَوْرَتِهَا الْمُغْلَظَةِ أَمَامَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَجُوبًا، وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا كَشْفُ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْعَوْرَةُ غَيْرُ الْمُغْلَظَةِ فَأَمْرُهَا أَخْفَى، وَيُمْكِنُ أَنْ تَطْرَحَ لِبَاسَهَا، وَهِيَ تَعْرِفُ أَوْلَادَ الْحَرَامِ، فَتَسْتُرُ جِسْمَهَا، كَمَا تَعْرِفُ غَيْرَهُمْ مِنْ أَوْلَادِ الْحَلَالِ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ نُضَيِّقَ عَلَيْهَا إِلَى الْحَرَجِ الشَّدِيدِ.

1993/05/09م

ما هي أركان الزواج؟

السؤال:

قرأتُ كلمةً ذَكَرْتَ أركانَ النِّكَاحِ، كما سَمِعَ مِنْ أَحَدِهِمْ، وَعَقَّبَ عَلَيْهَا بِمَا يُفْهَمُ أَنَّهَا مُبْطِلَةٌ لِلنِّكَاحِ إِنْ فَقِدَ وَاحِدَ مِنْهَا، كَالْمَهْرِ وَالصِّيغَةِ، فَأَنْكَرْتُ ذَلِكَ، فَمَا الْحَقُّ فِي هَذَا وَهَذَا؟

أركان النِّكَاحِ: ما هي؟ وهل يَتَحَقَّقُ النِّكَاحُ إِنْ فَقِدَ أَحَدُهَا؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. النكاح في اللغة هو اتصال الذكر بالأنثى اتصالاً جنسياً، وفي الغالب ينتج منه النسل والولد، فأُطلق عليه كلمة النكاح شرعاً؛ لأنه لا يُؤذَن لمثل هذا الاتصال الذي يلزم منه بناء عائلة إلا إذا توفرت أركان لتجعله نكاحاً صحيحاً شرعياً، وكان للجاهلية أنواع من النكاح، أقرَّ الإسلام واحداً منها، وأبطل الأخرى، وإذا تَمَعْنَا في النكاح الذي أقرَّه الإسلام، وَجَدْنَا فيه أشياء أساسية لا بُدَّ منها، وأشياء غير أساسية لا يَضُرُّ تأخيرها، والأشياء الأساسية سَمَّاهَا العلماء أركان النكاح.

الأول: الزوجان أو المَحَلَّ: هذا هو الركن الأول، إذ لا يَتَحَقَّقُ النكاح إلا بوجود ذَكَرٍ وأنثى، فلا نكاح لرجل بدون أنثى، ولا نكاح لامرأة بدون ذَكَرٍ، فإذا اجتمعَا أمكَّن النكاح.

ولا بُدَّ في الرجل أن يكون مسلماً إذا أراد أن يَنكِحَ مسلمة، فالكافر لا يَصْلُحُ زوجاً لمسلمة؛ لأنه غير كُفٍّ لها، والزواج له سُلْطَةٌ على زوجته، والله يقول: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: 141]، ثم إنَّ الولد يَتَّبِعُ أباه في الدِّيانَةِ، فلو سَمَحْنَا للكافر أن يَنكِحَ مسلمة لكان أبنائُه منها كافرين، تابعين لأبيهم، وكان عليها أن تَرْضَى بكُفْرهم، ولو رَضِيَتْ لهم الكفر لكَفَرَتْ.

ويُشْتَرَطُ في الزوجة للرجل المسلم أن تكون غير مشركة بالله؛ لأنَّ الله يقول: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ﴾ [البقرة: 221]، وَيُرَخَّصُ للمسلم أن يَتَزَوَّجَ الكِتَابِيَّةَ؛ لأنَّ أولادها يَتَّبِعُونَ أباهم في الدِّيانَةِ، وديانته مسلمة، فلا خَطرَ على الولد، فإن كان في الزواج بالكتابية خطر على مستقبل الولد، فالمُحَقِّقُونَ على

تحریمه، كما إذا كانت مستقرّة ببلاد الكفر، وتجرى على أولادها منه أحكامهم، وقد رُوِيَ عن ابن عباس أنه سُئِلَ عن الزواج بهنّ، فقال: ما فَحَوا: «منهن مَنْ تَحِلُّ لنا، ومنهن مَنْ تَحْرُمُ»، وذكر أنّ التي تَحِلُّ هي التي تكون تحت أحكامنا، فإن لم تكن تحت أحكامنا فهي مُحَرَّمَة. وبهذا كان يُفتي علماؤنا، مثل ابن باديس والتبسي، فقد حرّموا على المسلمين أن يتزوّجوا بالكتابات؛ لأنّ الكتابات كُنَّ يخضعن للقانون الفرنسي، الذي كان يعدّ أبناء الكتابات فرنسيين في الجنسية، مُنابذين لجنسهم ودينهم، أمّا اليوم بعد الاستقلال، فالمفهوم أن يبطل المنع؛ لأنّ الولد يكون جزائريًا، فإذا كان في فرنسا، فالحكم هو الأوّل.

ورأينا في هذه الفتوى الصّحّة والتحقيق، فلا يتزوّج المسلم الكتابية في بلادها، لكن في بلادنا قد أدّت الآية في تزوّجها.

الثاني: الوليُّ: والمراد منه الذي يُباشِر عقد الزواج لنفسه أو لغيره، أمّا الرجل فيتولّى عقد الزواج لنفسه أو لغيره، وأمّا المرأة فلا بدّ أن يتولّى العقد على زواجها رجلٌ، وهو الذي ينطق بالصيغة، والحكمة في ذلك إعزاز المرأة المسلمة، وإظهار مكانتها في أهلها، وأنها محميّة غير هيّنة، ولا يُراد تَسْفِيْهَا أبدًا وأنها هيّنة على أهلها، وليس المراد - أيضًا - بأنه يفعل بها ما يشاء، فلا يستطيع تزويجها إلّا بعد قبولها الزواج، وقبولها بالرجل، وقبولها بالمهر، هذا إذا كانت ثيبًا، أو يتيمةً ولا وصيّ لها، فأما إن كانت صغيرةً فيجوز أن يُزوّجها أبوها لِقْصَر رأيها، لكن لا ينبغي أن يُكرِّهها.

وسواء كان الوليُّ أبًا لها، أو ابنًا، أو قريبًا، أو أجنبيًا، أو وصّاه أبوها، أو وكلّته عن نفسها، فالعقد صحيح، أمّا المرأة فلا تَعْقِدُ النكاح على امرأة ولا على نفسها، لقوله عليه الصلاة والسلام: «لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ، وَلَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا، فَإِنَّ

الرَّانِيَّةَ هِيَ الَّتِي تُنْكَحُ نَفْسَهَا»⁽¹⁾.

والخطابُ في القرآن للذكور في تزويج النساء، وكانت السيدة عائشة أمُّ المؤمنين رضي الله عنها - وهي من أعلم الناس بكتاب الله وسنة رسوله - تسعى في زواج قريباتها، حتى إذا بلغت إلى العقد قدّمت رجلاً ليُباشر العقد⁽²⁾. قال تعالى - يُخَاطِبُ الرِّجَالَ الْمُسْلِمِينَ -: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: 221]، أي لا تُزوّجوا بناتكم أو أخواتكم للمسلمات للمُشركين، فالخطابُ للرجال، والآية تدلُّ على وجوب وجود الوَلِيِّ، وَكَوْنِهِ مُسْلِمًا ذَكَرًا، وقد أيدَ هذا قوله ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ»⁽³⁾.

وقد خالفَ الحنفيةُ في هذه المسألة، فقالوا: يجوز أن تكون المرأة وَلِيًّا في نكاح المرأة نفسها أو غيرها، وقاسوا ذلك على صحّة أن تعقد المرأة عقود البيع والشراء والرهن والإجارة، ويصحّ ذلك منها، فعقدُها على نفسها أولى بالصّحّة.

(1) أخرجه ابن ماجه في كتاب النكاح، باب: لا نكاح إلا بوليّ، حديث (1882)، والدارقطني في سننه، حديث (3541)، وعبد الرزاق في مُصنّفه، حديث (10494)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج7/ص178)، عن أبي هريرة رضي الله عنه. قال الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام (ج2/ص71): «رجاله ثقات».

(2) أخرجه عبد الرزاق في مُصنّفه (10340)، وابن أبي شيبة في المُصنّف (ج3/ص458)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج7/ص182)، عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها. ولفظه عند عبد الرزاق: «كَانَتْ عَائِشَةُ إِذَا أَرَادَتْ نِكَاحَ امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهَا، دَعَتْ رَهْطًا مِنْ أَهْلِهَا، فَتَشْهَدُ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا النِّكَاحُ قَالَتْ: يَا فَلَانُ، أَنْكِحْ، فَإِنَّ النِّسَاءَ لَا يُنْكِحُنَ».

(3) أخرجه أبو داود في كتاب النكاح، باب: في الوَلِيِّ، حديث (2085)، والترمذي في كتاب النكاح، باب: ما جاء لا نكاح إلا بوليّ، حديث (1101)، وابن ماجه في كتاب النكاح، باب: لا نكاح إلا بوليّ، حديث (1881)، وأحمد في مسنده، حديث (19518)، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه. قال الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام (ج2/ص70): «صحّحه ابن المديني، والترمذي، وابن حبان. وأعلل بالإرسال».

والرأي الأصوب هو رأي المالكية؛ لأنه مدعوم بآيات ظاهرة في الموضوع، وبأحاديث قوية الدلالة، وعلى كل حال فزواج المرأة بدون وليٍّ من المختلف فيه، وللقاضي أن يحكم بما يَرَجُّحه، مع النظر السليم.

الثالث: الصَّدَاق: والمراد بالصَّدَاق هو ما يدفعه الزوج لزوجته من نِحلة وعَطِيَّة مُقابل استحلال بُضْعِها، وسواء كان نَقْدًا أو عَرَضًا، فالمهر ركنٌ من أركان النكاح، أمر به الكتابُ والسنة والإجماع، قال تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتَيْنِ نَحْلَةً﴾ [النساء: 4]، فهذا أمرٌ محتوم بإجماع المسلمين، فلو اشترط الزوج أن لا يدفع لها شيئًا، فالنكاح باطل، فإن لم يذكر المهر، وسكت عنه، فإنها تستحقُّ مهرَ مثلها. ولا حدَّ لأكثره، ولكن أقلَّ المهر مُحدَّد، وهو رُبع دينار ذهبي، أو ثلاثة دراهم فضية، فلا بُدَّ من ذلك، فلو قلَّ عن هذا لَوَجِبَ إتمامه، وقد أخذ فقهاؤنا هذا من نصوص شرعية؛ لأنَّ أقلَّ ما يُعتبر مُتَمَوِّلًا في عُرْف الناس هو ربع دينار أو ثلاثة دراهم، وقاسوه على ما تُقَطَّع فيه يد السارق، فلو سَرَقَ أقلَّ من ربع دينار أو ثلاثة دراهم فلا قَطْعَ عليه، فلو أمهرها أقلَّ ممَّا ذُكِرَ لما كان صَدَاقًا، وَلَوَجِبَ الإتمام، وأمَّا حديث: «الْتِمَسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»⁽¹⁾، فقد خَرَجَ مَخْرَجَ المبالغة في الحقارة، ثم إنه يَحْتَمِلُ أن يكون قِصَّةٌ حالٍ وعَيْنٌ، هي نَصٌّ في تلك القضية وحدها، خاصَّةٌ بها، كما يَحْتَمِلُ أن يُراد بها العموم، والدليل إذا تَطَرَّقَ إليه الاحتمال سَقَطَ به الاستدلال.

الرابع: الصبيغة: والمراد بالصبيغة ما ينطق به وليُّ المرأة من القبول والرضا، مثل قوله: زَوَّجْتُهَا، أو أَنْكَحْتُهَا، أو أَعْطَيْتُهَا لفلان الفلاني، ولو لم ينطق وأشار إشارة مُفهِمَةً لكانت الإشارة كافية.

(1) أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب: السُّلْطَانُ وَوَلِيُّ، حديث (5135)، عن سهل بن سعد *.

ولا بُدَّ أن تكون الصيغة مُفهِمَةً لإباحة الزوجة على الدَّوام والاستمرار، فهي حلالٌ لزوجها إلا أن يُطَلَّقها أو يَمُوت عنها، فلو جاء بالصيغة على ما يُفيد التوقيت لم تكن كافية، مثل الإجارة وغيرها.

وقد رأيتُ أن بعضهم فهم من الصَّيْغة اشتراط الصَّيَاغة والحلي والذهب، فراح يهول بأن الإسلام لم يشترط الذهب والحلي، ويستدلُّ بحديث: «التَّمَسُّ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»، وهذا مُضْحِكٌ، عجيبٌ في الفهم، وإن كُنَّا نَسْتَكِرُّ المغالاة في المهور، واشتراط القناطر المُنْقَطرة من الذهب والفضة، فلا نَقْبَل أن تَتَزَوَّج المرأة بدون مهر، فلا بُدَّ أن يُفَرَّضَ لها مهرٌ كافٍ، وأقلُّه ما يُساوي ربع دينار ذهبي أو ثلاثة دراهم فضية، كما تَقَدَّمَ، وهو ما يَقْرُب مائة ألف سنتيم اليوم، وربع دينار هو ما يَزِن 1.25 غرام من الذهب، وثمانُ الغرام في هذه السنة [66000 سنتيم]⁽¹⁾، فإذا تَعَيَّن لها الصَّدَاق، وقَبِضَتْه، ثم تَبَرَّعت به على زوجها، ووهبته أو أعطته من مالها الملايين، فلها ذلك إن طابَّت به نفسًا، وخَيْرٌ للرجل أن يَقْبَل بهذا، ولا يأخذ من مال زوجته إلا ما رَضِيَتْ له به، وخَيْرٌ له هذا من أن يَغْصِبَهَا مالها، أو يَقْبِضَ منها صَدَاقًا «دوطه»⁽²⁾، كما تَفْعَل بنات النَّصاري واليهود، حيث يَدْفَعن مهورًا لأزواجهن من مالهن، وسيَجِد بعد زواجه - الذي دَفَعَ فيه صَدَاقًا - أنه مَلَك زوجة مسلمة، جميلة، حَسِيبة، كريمة، مالها ماله، وكلُّ شيء عندها له، وقد نَفَعَتْ خديجة بِمالها نبيَّ الله والإسلام والمسلمين.

أما أن يَطْمَح أن يأخذ بنات الناس بلا مهر ولا مشقة، فَطَمَعٌ فارغ، ومن المعلوم الواقع في حياة المسلمين أن الزوج إذا دَفَعَ في زوجته أَلْفًا جاءته بِالْفَيْنِ،

(1) في النسخة المطبوعة: [66000 ألف سنتيم]. والصواب ما أثبتناه.

(2) Dot : كلمة فرنسية بمعنى: الصَّدَاق. والفعل (Doter) بمعنى: أعطاه صَدَاقًا.

وإن دَفَعَ مليونًا جاءتَه بِمليونين، وهكذا، فلا ضَيْرَ عليه - إن كان صاحب مال - أن يَدفع فيها ما يُعْلِي شأنه ويُرَضِّيها، لكن خير النساء أيسرهنَّ صدَاقًا، كما جاء في الحديث⁽¹⁾، وكانت أزواج النبي عليه الصلاة والسلام مُهورهنَّ لا تزيد على اثنتي عشر أُوقِيَّةً ونَشًّا⁽²⁾. وقد أراد عمر أن يُحدِّد المهرَ بِمُهورهنَّ، بحيث لا يتجاوزُها أحدٌ، وأعلن ذلك في المسجد، فحاجَّتُه امرأة، وأقرَّ لها بالغَلَبَةِ، ولم يفعل، وليس بعد هذا حُجَّةٌ لأحد.

ولما تزَوَّج عمر أمَّ كلثوم بنت فاطمة وعلي عليهم السلام، دَفَعَ لها مهرًا كبيرًا، وقَبِلَه لها أبوها علي⁽³⁾، فالفَدْوَةُ ها هنا.

ولا بُدَّ من شُهود يشهدون على وقوع الزواج وصِحَّتِهِ، وأقلُّ الشهود اثنان من العُدول، لكن الشهادة ليست ركنًا من أركان النكاح، وإنما هي شرطٌ في الدخول، فلا يَدْخُل بزواجه حتى يُشْهَدَ المسلمين على الزواج، فإذا اشتهر الزواج، ووقعت الوَلُولَةُ، والوليمة، وصَرَبٌ بالدُّفوف، وعَرَفَ ذلك المسلمون، فلا حَرَجَ على الزوجين، أمَّا إن لم يَشْتَهَرَ، ولم يَعْلَمْ به أحدٌ، فلا يَقْبَل، وإن دخل بها عُوقِبَا، واعتَبِرَ زَنَّا.

(1) أخرجه ابن حبان في صحيحه، حديث (4034)، والطبراني في الكبير، حديث (ج 11/ ص 78)، عن ابن عباس رضي الله عنهما، بلفظ: «خَيْرُهُنَّ أَيْسَرُهُنَّ صَدَاقًا». قال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على صحيح ابن حبان: «إسناده ضعيف، رجاء بن الحرث: ضَعَّفَه ابن مَعِين وغيره، وباقي رجاله ثقات... وله شواهد تُقَوِّيه، منها: حديث عقبة بن عامر بلفظ: "خَيْرُ النِّكَاحِ أَيْسَرُهُ"، و"خَيْرُ الصَّدَاقِ أَيْسَرُهُ".»

(2) أخرجه مسلم في كتاب النكاح، باب: الصَّدَاق، وجواز كَوْنِهِ تعليمَ قرآن، وخاتَمَ حديث، حديث (1426)، عن عائشة رضي الله عنها.

ومعنى النَّشِّ: عشرون درهمًا، وهو نصف أُوقِيَّةٍ؛ لأنهم يُسَمُّون الأربعة عشر درهمًا: أُوقِيَّةً، ويُسَمُّون العشرين: نَشًّا. انظر: لسان العرب. ج 6/ ص 353.

(3) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (ج 7/ ص 381)، وابن أبي شيبة في مصنفه (ج 3/ ص 494).

هذا جواب ما سألتكم عنه، فما وافقهُ فهو النكاح في الإسلام، وقد أبطل الإسلام أنكِحةً كانت معمولاً بها في الجاهلية، مثل نكاح المتعة⁽¹⁾، والمباضة⁽²⁾، وهي معلومة كما في أبي داود⁽³⁾، وفي التفاسير.

إنما صوّبْتُ هذا؛ لأنّ الشارع نَبّهَ إليه، بأنّ الزانية مُتساهلة، جَعَلَهَا تَسَاهُلَهَا تُبيح نفسها، وكأنه عليه الصلاة والسلام شاهدَ المرأة الأوربية اليوم، فإنها مُتساهلةٌ جدًّا في إباحة نفسها أو بناتها أو أخواتها. والله أعلم.

رجل وامرأة اتفقا أن يعيشا معًا دون عقد زواج

السؤال:

إذا اتفق رجل وامرأة على أن يعيشا معًا كزوج وزوجة، ولكن بدون عقد زواج، لِمُدَّةٍ محدودة أم لا، لماذا هذا حرام؟

و. زينب

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

(1) نكاح المتعة: هو النكاح إلى أجلٍ مُعَيَّن.

(2) نكاح المباضة: أو الاستبضاع، وهو أنّ الرجل كان يقول لامرأته إذا طَهَّرت مِن طَمَئِهَا: أرسلني إلى فلان، فاستبضعي منه (اطلبي الجماع)، ويعتزلها زوجها، ولا يَمَسُّها حتى يَتَبَيَّنَ حَمْلُهَا مِن ذلك الرجل الذي تَسْتَبْضِعُ منه، فإذا تَبَيَّنَ حَمْلُهَا أَصَابَهَا زَوْجُهَا إذا أَحَبَّ، وإنَّا يَفْعَلُ ذلك رَغْبَةً في نَجَابَةِ الولد.

(3) أخرجه أبو داود في كتاب الطلاق، باب: في وجوه النكاح التي كان يَتَنَاحَكُ بها أهل الجاهلية، حديث (2272)، والبخاري في كتاب النكاح، باب: مَنْ قال: لا نكاح إلَّا بِوَلِيِّ، حديث (5127)، عن عائشة رضي الله عنها.

هذا النوع من النكاح حرام، وهو الذي كان يُسمَّى (نكاح المُتعة)، وكان من الأنكحة الجاهلية التي أبطلها الإسلام وحرَّمها، وذلك في السنة السابعة من الهجرة، في غزوة خيبر، ثم أُذِنَ في المُتعة بعدها في غزوة فتح مكة، وغزوة أُوطاس بعدها، ثم حرَّم ذلك إلى يوم الدين تحريراً أبدياً.

وإنما بطل هذا النكاح؛ لأنه في الحقيقة زناً، إذ كلُّ اتصال جنسي بين رجل وامرأة لا يَتِمُّ ولا يَتَحَقَّقُ إلَّا بالرِّضا المُتبادل بين الرجل والمرأة، إلَّا في حالة [العُصب]⁽¹⁾، فإن كان (الجِماع) مسبوقةً بعقد زواج تَمَّت أركانهُ وشروطه، وترتَّبَت عليه أحكامه، ومنها إلحاق الولد، فهو حلالٌ طيِّبٌ يُثاب عليه، وأمَّا إذا لم يُسبقْ بعقد زواج شرعي فهو الزَّنا، ولا يَنفَعُ فيه رِضا الرجل والمرأة، وهو فاحشةٌ وإنَّمُ.

ومن المعلوم أنَّ أركان الزواج أربعة:

1 - الزوج والزوجة: ويَتِمُّ بقبولهما، وتراضيهما، والتزامهما بِمَا يَتَرَتَّبُ على زواجهما.

2- الوَلِيُّ: يُنَوِّبُ عن المرأة في عقد الزواج - زيادة عن إذنها ورضاها - وَلِيُّهُ هو أبوها، أو أخوها، أو ابنها، أو مَنْ تَوَكَّلَهُ، ويَحْضُرُ هذا الوَلِيُّ يُفَرِّقُ بين النكاح والسَّفاح (الزَّنا)، وليس في حُضور الوَلِيِّ مَهَانَةٌ للمرأة، بل فيه تشريف لها، وتَقْوِيَةٌ لِجَانِبِهَا، ومُشارَكَةٌ فِعْلِيَّةٌ في إتمام عُرْسِهَا.

3- الصَّيْغَةُ: وهي كُلُّ لَفْظٍ يُفِيدُ تَأْيِيدَ الْعَقْدِ والارتباط بين الزوجين.

4- الصَّدَاق: وهو نِحْلَةٌ (هدية وعطية) يُكْرِمُ بِهَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، وَيُخَصِّصُهَا بِهَا،

(1) في الأصل: [العُصب]. والصواب ما أثبتناه.

وليس بِشَمَنِ يَشْتَرِيهَا بِهِ.

ولا بُدُّ مِنْ حُضُورِ جَمَاعَةٍ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ، وَأَقْلُ شُهُودِهِ اثْنَانِ مِنْ شُهُودِ الْعَدْلِ، وَيَنْبَغِي إِعْلَانُهُ لِلنَّاسِ بِوَلِيمَةٍ يُطْعَمُ فِيهَا الطَّعَامُ، وَيُسْمَعُ الْغِنَاءُ وَالْوَلْوَلَةُ (الزَّغَارِيدُ)، وَأَلَاتُ الطَّرْبِ الْمَعْهُودَةِ.

وإنَّهَا حَرَّمَ الْإِسْلَامُ نِكَاحَ الْمُتْعَةِ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَغْرِيرًا كَبِيرًا بِالْمَرْأَةِ، وَتَنْكُرًا لِحَقُوقِهَا، فَإِنَّ الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ فِي النِّتِيجَةِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَى (الْمُتْعَةِ) لَيْسَا سَوَاءً؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَحْمِلُ وَتَلِدُ، فَمَنْ يُنْفِقُ عَلَيْهَا أَثْنَاءَ الْحَمْلِ وَبَعْدَهُ، وَلَمَنْ يُنْسَبُ الْوَلَدُ إِنْ جَاءَتْ بِهِ؟ وَلَوْ فُتِحَ هَذَا الْبَابُ لَبَطَلَ الزَّوْجُ أَوْ كَادَ، وَلَتَعَرَّضَتِ الْأُمَّةُ لِلضِّيَاعِ وَالْإِنْحِلَالِ، وَذَلِكَ لَخِيفَةِ الْمَوْوَنَةِ فِي نِكَاحِ الْمُتْعَةِ، وَالتَّحُلُّلِ مِنْ مَسْئُولِيَةِ الْعَائِلَةِ، وَالْإِسْلَامُ مِنْ أَغْرَاضِهِ إِيجَادَ عَائِلَةٍ قَوِيَةٍ سَلِيمَةٍ، وَذَلِكَ هُوَ خَيْرُ ضَمَانٍ لَوْجُودِ الْأُمَّةِ الْقَوِيَةِ.

11 ربيع الثاني 1403هـ / 25 جانفي 1983م

حول تحديد سقف للمهر

السؤال:

قرأتُ في جريدة (الشعب) يوم 12 من المحرم 1408هـ أَنَّ أَهْلَ (بوعنداس) اتَّفَقَ عَقْلَاؤُهُمْ عَلَى جَعْلِ حَدٍّ أَعْلَى لِمَهْرِ الْمَرْأَةِ بِ: 500 د.ج. أَثْنَاءَ تَجَمُّعٍ فِي أَحَدِ الْمَسَاجِدِ، لِيُعْطُوا لِقَرَارِهِمْ صِبْغَةً رَسْمِيَّةً قَانُونِيَّةً، وَكُلُّ مَنْ يُخَالِفُ (تَشْرِيعَهُمْ) يَتَعَرَّضُ لِعُقُوبَةٍ مَادِيَّةٍ، مَعَ قَطْعِ كُلِّ عِلَاقَةٍ مَعَهُ! أَلَيْسَ هَذَا تَشْرِيْعًا جَدِيدًا يُنَاقِضُ شَرْعَ اللَّهِ؟!

إنني أتساءل: بأيِّ وَجْهِ أَقْدَمَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ عَلَى (شَرْعِ) هَذَا الْقَانُونِ، وَمَا هِيَ

مُؤَهَّلَاتِهِمْ؟ لَقَدْ خَطَرُ لِي - عِنْدَمَا قَرَأْتُ هَذَا الْخَبَرَ - قَوْلُ الْإِمَامِ مَالِكٍ: «مَنْ ابْتَدَعَ فِي هَذَا الدِّينِ بَدْعَةً يَرَاهَا مِنَ الدِّينِ، فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ خَانَ الرِّسَالَةَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾» [المائدة: 3]، فَمَا لَمْ يَكُنْ يَوْمئِذٍ دِينًا فَلَا يَكُونُ الْيَوْمَ دِينًا». وَتَذَكَّرْتُ حِكَايَةَ هَذَا الْإِمَامِ مَعَ الرَّجُلِ الَّذِي سَأَلَهُ أَنْ يَبْدَأَ إِحْرَامَهُ مِنْ مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: «لَا تَفْعَلْ، فَإِنِّي أَخْشَى عَلَيْكَ الْفِتْنَةَ»، فَقَالَ الرَّجُلُ: «وَأَيُّ فِتْنَةٍ، إِنَّمَا هِيَ خُطَوَاتُ أَزِيدَهَا؟»، فَقَالَ: «وَأَيُّ فِتْنَةٍ أَعْظَمَ مِنْ أَنْ تَرَى أَنَّكَ سَبَقْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَى فَضِيلَةٍ لَمْ يَفْعَلْهَا؟ إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾» [النور: 63].

وَتَذَكَّرْتُ حِكَايَةَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيِّ فِي تَحْدِيدِ الْمَهْرِ، فَرَجَعَ إِلَى قَوْلِهَا، وَأَعْلَنَ أَمَامَ الْمَلِكِ بِقَوْلِهِ: «أَصَابَتْ امْرَأَةً، وَأَخْطَأَ عَمْرٌ»، ثُمَّ تَذَكَّرْتُ إِجْمَاعَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِي أَنَّهُ لَا حَدَّ لِأَعْلَى الْمَهْرِ، ثُمَّ رَأَيْتُ مِنْ وَاجِبِي أَنْ أَلْفِتَ نَظْرَكُمْ إِلَى هَذِهِ الْقَضِيَّةِ لَعَلَّهُ أَنْ يَأْتِيَ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَفْضَلُ بِمَا رَأَيْتُ، وَيَكُونُ لِقَوْلِكُمْ الْأَثَرُ الْأَحْسَنُ.

أحمد بري (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن أتبع هُداة. أَوَّلًا: أَقَلُّ مَا تَسْتَحِقُّهُ الْمَرْأَةُ مِنْ مَهْرٍ زَوْجِهَا الشَّرْعِي هُوَ رُبْعُ دِينَارٍ ذَهَبِيٍّ، أَوْ مَا يُعَادِلُهُ: ثَلَاثَةُ دِرَاهِمٍ فَضِيَّةً، وَالْيَوْمَ يُقَوِّمُ بِهَا سَاوِي ذَلِكَ (نَحْوُ 250 دِينَارٍ جَزَائِرِيٍّ).

وَأَمَّا أَكْثَرُهُ فَلَا يُحَدُّ بِعَدَدٍ أَوْ وَزْنٍ مَعْلُومٍ، فَالْمَهْرُ رَكْنٌ مِنَ أَرْكَانِ الزَّوْجِ

الإسلامي، لا يجوز إسقاطه، فلو وَقَعَ الاتفاق على إسقاطه لَبَطَلَ الزواج، واستحقت الزوجة مهر المثل إن دَخَلَ بها، فإن تَبَرَّعت به على زوجها بعد النكاح جازَ له أن يأكله هنيئًا، لقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدُقَتِهِنَّ فِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: 4].

ثانيًا: أمَّا حَدُّه الأعلى فقد أجمع علماء المسلمين على أنه لا نَصْر فيه يُقَطَّع به - كما قال القرطبي⁽¹⁾ - وإن كان المسلمون يستحسنون اليُسْر في الصِّدَاق، كما في الأثر: «خَيْرُ النِّسَاءِ أَيْسَرُهُنَّ صَدَاقًا»⁽²⁾، فإنَّ التقليل فيه يُسهِّل الزواج، والمُغَالاة تُعَسِّره، وقد تَسَبَّب في انتشار الفساد، وانحراف الشباب والشواب، ولهذا يُجَدُّ كُلُّ مُهْتَمٍّ بمجتمع المسلمين حَرَجًا شديداً في رؤية الناس يَتَغَالون في المهور، ويَوَدُّ أن يجعل لهم حَدًّا لا يتجاوزونه.

وأوَّل مَنْ أثار عنه محاولة العلاج الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه، رَوَى الترمذي وصَحَّحه أنه خَطَبَ في الناس وقال: «لَا تُعَالُوا فِي صَدَاقِ النِّسَاءِ، فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَكْرُمَةً فِي الدُّنْيَا، أَوْ تَقْوَى عِنْدَ اللَّهِ، كَانَ أَوْلَاكُمْ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، مَا أَصْدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ، وَلَا أَصْدَقَتْ امْرَأَةً مِنْ بَنَاتِهِ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أُوقِيَةً...».

وراح علماء المسلمين يَتَحَرَّونَ عن ذلك، وَيَسْأَلُونَ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ، رَوَى مسلم وغيره من حديث أبي سَلَمَةَ بن عبد الرحمن، قال: «سَأَلْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ: كَمْ كَانَ صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ ثِنْتِي عَشْرَةَ

(1) انظر: تفسير القرطبي. ج 5/ ص 24، ج 5/ ص 101.

(2) سبق تخريجه.

أَوْقِيَّةً وَنَشًّا، قَالَتْ: أَتَذَرِي مَا النَّشُّ؟، قُلْتُ: لَا، قَالَتْ: نِصْفُ أَوْقِيَّةٍ، فَتِلْكَ خَمْسِمِائَةٌ دِرْهَمٍ».

فهذا المقدار - الذي كان مهرًا لأكرم النساء وأشرفهن - ليس بالقليل، ولكن ليس فيه إسراف ولا تبذير، ويُمكن النزول به إلى أقل منه، إلى ثلاثة دراهم - حسب نظر المالكية - أو إلى خاتم من حديد كما يرى بعضهم، لقوله ﷺ للرجل: «الْتِمَسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»⁽¹⁾، فلَمَّا لم يجد، رَوَّجَه مِنْ امْرَأَةٍ بِمَا مَعَهُ مِنْ سُورِ الْقُرْآنِ، يُعَلِّمُهَا إِيَّاهَا، وَهَذَا مِنْ حِكَايَاتِ الْأَحْوَالِ.

لكن عمر رأى مُغَالَاةَ الْمُسْلِمِينَ، وَتَطَلَّعَهُمْ إِلَى الْآلَافِ بَعْدَ أَنْ تَدَقَّقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَمْوَالُ، فَأَرَادَ أَنْ يَرُدَّعَهُمْ وَيُرُدَّهُمْ إِلَى حَدِّ أَقْصَى، وَاخْتَارَ أَنْ يَكُونَ هَذَا السَّقْفُ مَقْدَارَ مَا أَمَّهَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُ، وَرَضِيَ لِبَنَاتِهِ.

ولقد أحسنَ عمر التمهيد لقراره بِضَرْبِ الْمَثَلِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنِسَائِهِ وَبَنَاتِهِ، فَلَيْسَ فِي الْمُسْلِمِينَ مَنْ يَطْلُبُ مَكْرُمَةً لَمْ يَفْعَلْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَا فِي الْمُسْلِمَاتِ مَنْ تَرَى نَفْسَهَا تُكَافِي بَنَاتَهُ أَوْ نِسَاءَهُ.

ولكن امرأةً مِنْ صَفِّ النِّسَاءِ اعْتَرَضَتْ، وَنَطَقَتْ بِلِسَانِهِنَّ، فَقَالَتْ: «لَيْسَ ذَلِكَ لَكَ يَا عُمَرُ! فَقَالَ لَهَا: وَلَمْ ذَلِكَ يَرْحَمَكِ اللَّهُ؟! فَقَالَتْ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَأَتَيْنَهُنَّ إِحْدَثُهُنَّ قِنْطَارًا﴾ [النساء: 20]». فَسَكَتَ عُمَرُ - وَكَانَ وَقَافًا عِنْدَ كِتَابِ اللَّهِ - ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، وَقَالَ - أَمَامَ الْمَلَأِ -: «أَصَابَتْ امْرَأَةٌ، وَأَخْطَأَ عُمَرُ»، ثُمَّ قَالَ: «كُلُّ النَّاسِ أَفْقَهُ مِنْكَ يَا عُمَرُ!»⁽²⁾.

(1) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

(2) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج 7/ ص 380)، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (10420). قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: =

وقد جاءت الآية في سياق المبالغة، وفهمت المرأة أنّ ذكرها يُبيح أن يكون مهرُ امرأةٍ قنطارًا، فأقرّها عمر، وتراجع عن عزمه.

ثالثًا: والمبالغة مفهومة من الآية، والعرب تستعمل مثل هذا الأسلوب في تصوير البعيد جدًّا أو ما لا يكون أبدًا، وقد وردَ في أبلغ الكلام، ففي حديث: «مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا وَلَوْ كَمَفْحَصِ قِطَاةٍ، بَنَى اللَّهُ لَهُ بِهِ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ»⁽¹⁾، مبالغة في الصَّغَرِ والضَّيقِ، والمسجد الذي يكون في حجم مَفْحَصِ القِطَاة لا يُوجَد. وقد أشار إلى معنى المبالغة القرطبي⁽²⁾، فالقنطار من الذهب أو الفضة لا يكون مهرًا للمرأة.

وقد اختلف في تقديره، فروي أن النبي ﷺ سئل عنه، فقال: «مِلْءُ مَسْكٍ نَوَّرَ ذَهَبًا»، وروى عنه أنه قال: «أَلْفُ أُوقِيَّةٍ وَمِائَتَا أُوقِيَّةٍ»، قال ابن عطية: «وهو الصحيح من الأقوال»⁽³⁾، كما روي عنه أنه «[اثنًا عشر ألف أُوقِيَّةٍ]»⁽⁴⁾، وروى عن ابن عمر وغيره من علماء الصحابة والتابعين أنه: «ألف دينار، دية الرجل

= «هذا منقطع». قال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج 4/ ص 284): «رواه أبو يعلى في الكبير، وفيه مجاليد بن سعيد، وفيه ضعف، وقد وثق».

(1) أخرجه ابن ماجه في كتاب المساجد والجماعات، باب: مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا، حديث (738)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه. قال البوصيري في الزوائد (ج 1/ ص 94): «إسناده صحيح. رواه ابن حبان في صحيحه [عن أبي ذر رضي الله عنه]، وله شاهد من حديث ابن عباس رواه أحمد في مسنده والبزار في مسنده أيضًا وأبو داود الطيالسي والحارث بن أبي أسامة وأبو يعلى الموصلي». والقِطَاة: نوع من الحَمَامِ. ومَفْحَصُ قِطَاةٍ: فَحَصَتِ القِطَاةُ فَحْصًا، حَفَرَتْ فِي الْأَرْضِ مَوْضِعًا تَبْيِضُ فِيهِ، واسمُ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ مَفْحَصٌ. انظر: المصباح المنير. ج 2/ ص 463.

(2) تفسير القرطبي. ج 5/ ص 100.

(3) ابن عطية. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. ج 1/ ص 408.

(4) في الأصل: [اثنًا عشرة أُوقِيَّةٍ]. والصواب ما أثبتناه من تفسير القرطبي.

المسلم»، وقال [أبو] ⁽¹⁾ حمزة الثمالي: «القنطار بإفريقية والأندلس ثمانية آلاف مثقال من ذهب أو فضة».

ذكر هذه الأقوال وغيرها في القنطار القرطبي في تفسيره ⁽²⁾ عند قوله تعالى: ﴿وَالْقَنْطَارِ الْمُنْظَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ﴾ [آل عمران: 14]. واختلاف العلماء في مقداره يدل على أنه مختلف باختلاف البلدان والأزمان.

ويحق لنا أن نتساءل: هل أصابت المرأة في اعتراضها على ما أراد عمر من إصلاح خلل بدا له في سلوك بعض المسلمين خشية أن يُفسد عليهم هذا الخلل مستقبل حياتهم؟ لا أظن أن عمر - وهو الذي نزل القرآن موافقاً لنظره - قد جانبه الصواب إذا أراد أن يرجع بالمسلمين إلى حدّ رضي به الرسول ﷺ لأشرف النساء وأعلاهن مقامًا، ولكنه - رحمه الله - كان وقافاً عند كتاب الله، فقيل احتمالاً في فهم امرأة لآية من الآيات، واعترف على نفسه بالخطأ ليُعَلِّم المسلمين الوقوف عند آياته، وعدم الجرأة على اقتحام ما قد يُعارض مفهومه.

رابعاً: فالآية - كما حَقَّق بعض المفسرين - لا تمنع عمر من إصلاح خلل، وسد باب بدأت تهبُّ منه رياحُ توشك أن تُتلف أخلاق مجتمعهم، فلو سكّنت هذه المرأة - يرحمها الله - لكان عمر أراحنا من مفاسد كثيرة، بدت في سيرة المسلمين في عاداتهم في الزواج.

وبعد عمر رضي الله عنه أن المجتمع الإسلامي أئيناً مُفجِعاً من هذه المفسدة،

(1) في الأصل: [ابن]. والصواب ما أثبتناه من تفسير القرطبي.

(2) تفسير القرطبي. ج 4/ ص 30 - 31. وانظر أيضاً: تفسير الطبري. ج 6/ ص 244 وما بعدها، تفسير ابن

كثير. ج 2/ ص 20 - 21.

وحاول بعض المصلحين أن يجد لها حلاً.

ففي بلادنا نجراً بعض مُصلحينا فجاء قومَه من باب (الدُرُوشة)، وعَيَّن لهم مقدار (عشرين فرنكاً) - أو نحوها - كسقفٍ لأعلى المهر، مع شيءٍ من الدُّهن، وقنطارٍ من الدقيق، وشاة، وكِسْوة، ودعا - بالشَّر - على مَنْ تَجَاوَزَ مهرُها ذلك، وما يزال أبناء هذه القبيلة يلتزمون ذلك في تزويج بناتهم، ولو كانت بمن يُساوي مهرها الملايين فإنَّ أهلها لا يَرِضُونَ لبناتهم أن يَحرقن العادة، خوفاً من (دعوة الشَّر).

وفي بعض الجهات عَيَّن بعضها للنقد (ثلاثين دُورُو) لا يتجاوزونها، وشيئاً من الدُّهن والدقيق والكِسْوة، ومن تَجَاوَزَ ذلك فعليه دعوة جدِّهم بالشَّر، وهذا يُوجد في بعض بلاد القبائل، وفي أكثر الأحوال فإنَّ عاداتهم - فيما بينهم - تُيسِّر الزواج، حيث يعرض الزوج أو قومه قدرًا كبيراً من المهر، يأتي به بالفعل، فيتقدَّم وَلِيُّ الزوجة ويكتفي بأخذ جزء يسير من المعروض، كورقةٍ بخمسين ديناراً جزائرياً أو بمائة دينار جزائري. فهذه كلُّها محاولات محَلَّةٌ لما أَراده عمر رضي الله عنه من إصلاح عام.

على أنَّ تحديد سقف المهر بِعُملة غير ذهبية ولا فضية لا يكون سديداً على الدوام، فالفرنك و(الدُورُو) و(الريال) وغيرهن إذا لم تكن ذهبية بل ورقية أو معدنية قد تكون في وقت ما مرتفعة ذات قيمة شرائية مُعتبرة، ثم تُلغى أو تنخفض، وقد كانت الـ (20 فرنكاً) أو (30 دُورُو) أو نحوها من (الريالات) يُقضى بها في السوق الكثير، ولكنها اليوم لا تكاد تساوي شيئاً أو ذا بالٍ، فماذا تَقضي بـ (20 فرنكاً)؟ وماذا تَشترى بالـ (30 دُورُو) أو الريال؟ كلُّ ذلك لا يَصِحُّ اليوم أن يكون صداقاً، ولا يَصَحُّ النكاح إلا ما صَحَّبه من دُهن ودقيق وكِسْوة،

غير أن هذه المأكولات تُطعم ليلة الوليمة، وتذهب الزوجة إلى خدرها خالية الوفاض، بادية الأنقاض.

ولم ينحصر الاهتمام بهذا الموضوع ومحاولة إصلاحه بقومنا، بل وقعت محاولة ذلك في بعض الأقطار الإسلامية قديمًا وحديثًا، كنتُ بتونس في الأربعينات، ولما اعتلى العرش المرحوم محمد المنصف باي سنة 1942 أصدر قرارًا بجعل سقف للمهر لا يتجاوز (2000 فرنك) لما رأى التونسيين تغالوا في المهور، وكانت هذه القيمة متوسطة، يستطيع أن يصل إليها الضعفاء، وتُرضي كبرياء الأغنياء، وتُبهِج المتوسطين، ولها قيمة شرائية مُحترمة، ثم انحطت قيمتها حتى أصبحت أقل من ربع دينار، فهي لا تكفي لصحة الزواج.

وقد قَدَّر قريبًا من هذا التقدير أو أكثر منه أهل (جيجل)، والشعب هنالك شديد التمسك بالدين، أفرعتهم المغالاة، وخشوا على بناتهم التعيس، وعلى أبنائهم الضياع والانحراف، فقدَّروا سقفًا للصداق بنحو 20 ألف فرنك (نحو الـ 200 دينار)، وهذا المقدار دون ربع دينار ذهبي.

وقدِّمت القضية أمام هيئة كبار علماء (نجد)، وأريد منهم معالجة مفاصد ولائم الزواج، وغلاء المهور، وذلك سنة 1397هـ، وبعد أن درسوا الموضوع من نواحيه، واستعرضوا الفساد الذي يحفّ به - ومنه المغالاة في المهور - قدَّموا اقتراحات تجنَّبوا فيها جعل (سقف) للمهور، بل اكتفوا فيها باستعمال الوعظ والإرشاد، ومن جملة اقتراحاتهم لدرء المفاصد: منع الغناء في الأعراس، وركَّزوا على غناء المحترفين، لما فيه من تحلُّل وانحراف.

ونحن لا نوافقهم على نفي الغناء مطلقًا في حفلة الزفاف إذا كان غناء عفيفًا نظيفًا، بعيدًا عن فحش القول، وهتك الأعراض، والهجاء، وما يُخالف العقيدة،

فقد أذن فيه النبي ﷺ في العرس والعيد.

ومن اقتراحاتهم منع اختلاط الرجال بالنساء، كدخول العريس وسط النساء السافرات، ومنها الإسراف المتجاوز الحد في ولائم الزواج، والمغالة في المهور، ولكنهم لم يجعلوا لذلك حدًا يُوقَف عنده، بل اقترح الناس أن «يُرَغَّب الناس في تخفيض المهر، ويُدَمَّ لهم الإسراف فيها على منابر المساجد، وفي مجالس العلم، وفي برامج التوجيه».

وَحَتَمُوا معالجتهم للقضية باقتراح - وَتَمَّت المصادقة عليه بالأغلبية - أن يُعاقِب أُولُو الأمر مَنْ أَسْرَفَ إِسْرَافًا بَيِّنًا بعد أن يَتَدخَلَ في الأمر أَهْلُ الْحِسْبَةِ، وَيَرْفَعُوا أَمْرَهُ أمام المحاكم الشرعية لِيُعاقِبَهُ الحاكم الشرعي عقوبة زاجرة رادعة، وقالوا: «إِنَّ وَلِيَّ الأمرِ عَلَيْهِ أَنْ يُعَالَجَ مشاكل الأُمَّة بِمَا يُصْلِحُهَا، وَيَقْضِي عَلَى أسباب الانحراف».

ونحن نلاحظ أنَّ هؤلاء الْجِلَّةَ مِنَ العلماء لم يُعَيِّنُوا حدًّا أعلى ب (الريال) للمهر، بل اكتفوا فيه باستعمال الوعظ والإرشاد في المساجد ومجالس العلم ووسائل الإعلام في الدعوة إلى تقليل المهور، والترغيب فيه، على أن يَبْدَأَ [بذلك] ⁽¹⁾ الأمراء والعلماء والوجهاء، فَإِنَّ الناسَ تَتَّبِعُ لهم.

والحقيقة أنَّ الوعظ وحده لا يكفي لِمَنْ أراد الإصلاح في هذا الموضوع، فقد حَسُنَتْ نِيَّةُ العلماء كَثِيرًا في اطمئنانهم إلى الإجابة، ولكنهم مِنْ جهة أخرى أَرْخَوْا العِنانَ للمحاكم في الرَّدْع، والزَّجْر، والقضاء على الانحراف إذا تَبَيَّنَ لهم الإسراف البَيِّن!

(1) بياض في الأصل بمقدار أربعة أحرف، وما أثبتناه هو ما يقتضيه السياق.

ما هو الحدُّ الفاصل بين التواضع والاعتدال، والإسراف المقبول والإسراف المُبِين، هل لذلك حدٌّ يقع به التمييز؟ لقد رأى عمر - الْمُهَمَّ الْمُحَدَّث (1) - أن يجعل للمهر حدًّا يَرْضَى به كُلُّ المسلمين هو 480 أو 500 درهم؛ لأنه مهر بنات النبي ﷺ وأزواجه أمّهات المؤمنين رضوان الله عليهن جميعًا، وهو مهرٌ يَرْضاه كُلُّ مسلم ومسلمة، ولا يَسْتَنكِفُ منه أميرٌ ولا شريفٌ ولا عالمٌ، ولا يَتَعَالَى عن مثله امرأة.

ولعلَّ علماءنا الأعلام رَهَبُوا أن يَتَّخِذُوا لذلك حدًّا؛ لأنَّ عمر تَوَقَّفَ وأَحْجَمَ عن مثله، ولهم في ذلك كُلُّ العذر.

على أنَّ لقائل أن يقول: إنَّ عمر لم يَحْضُرْ ما طرأ على عالم اليوم وعلى الحياة الاجتماعية للمسلمين وغيرهم، بسهولة التنقل بين أجزاء العالم، وشِدَّةُ مُغَالاةِ الناس في مهور بناتهم وولائم الأعراس عندنا، وانعدام ذلك أو يُسرِه في بلاد غيرنا، فسهولة التنقل بين أُمَمِ عالم اليوم جعلت عشرات الآلاف من شبابنا يَطْلُبون العلم والتجارة والسياسة في بلاد أخرى غير بلادهم، وَيَسْتَقِرُّون إلى فترة مُعَيَّنة في بلادهم، ويَجِدُون عندهم فتيات جميلات مُتساهلات، لا يَطْلُبْنَ مهرًا غاليًا، بل إنهن قد يَدْفَعْنَ مهرًا أو يَقْبَلْنَ مُخَادَنَةً، ولا يَسْتَنكِفُ مُجْتَمَعُهُمْ مِنْ ذلك، فإذا وَجَدَ شبابنا كُلَّ ذلك - مِنَ الْعُسْرِ عندنا وَمِنَ الْيُسْرِ عند غيرنا - أَصْبَحُوا على حافَّةِ الهاوية، بل أَصْبَحَتْ أُمَّتُنَا على شَفَا جُرْفٍ هَارٍ بِالْجَلِيلِ النَّاشِئِ مِنْ هَذَا الزَّوْجِ الْمُحْتَمَلِ وما يَنْشَأُ عَنْهُ مِنْ ذُرِّيَّةٍ، وفي مثل هذه الحالة لا يَتَوَقَّفُ مثل عمر مِنْ

(1) الْمُحَدَّث: هو الذي يَجْرِي الصَّوَابُ على لسانه بفضلٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وتوفيقٍ. وهذا الوصف لعمر رضي الله عنه جاء في حديث النبي ﷺ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَقَدْ كَانَ فِيْنَا قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَمِ مُحَدَّثُونَ، فَإِنْ يَكُ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ، فَإِنَّهُ عُمَرُ». أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب: مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حديث (3689).

الوصول إلى القرار الخامس، وما اعتَرَضَتْ به المرأة عند اعتراضها إنما هو فهم واستنتاج، لا نص صريح لا مجال فيه للرأي.

خامساً: فهذا الاقتراح الذي تَقَدَّمَ به عقلاء أهل بلدية (بوعنداس) أصرح وأجراً مما تَقَدَّمَ به غيرهم من الاكتفاء بالوعظ والإرشاد، والإحالة - في حالة الردع والزجر للإصلاح - على الحاكم الشرعي الذي بيده الأمر، وهو مُفَوَّض فيه، غير أن الذي جعلوه اليوم (سقفًا) لا يصلح أن يكون على الدوام، هو اليوم صالح؛ لأنه عبارة عن نصف دينار (500 د.ج)، ومن الذي يضمن أن يكون صالحًا غدًا؟ فقد ينخفض الدينار إلى أسفل مما هو عليه اليوم، وكان الكيلوغرام من اللحم يساوي عند تأسيس الدينار أقل من (10 د.ج)، وهو اليوم يساوي أكثر من (100 د.ج)، فالصواب جعل ذلك - كما جعله العلماء - مقياسًا بقيمة الذهب والفضة.

ثم إن هذا الاقتراح من عقلاء أهل (بوعنداس) الذي أثار ملاحظة الأستاذ أحمد برّي - حفظه الله - لا يخلو أمره من اثنين:

1 - إما أنهم أرادوا به إصلاح خلل بدأ لهم في مجتمعهم، وهم يريدون الوصول إلى معالجته، مع احترام أحكام الشريعة، والوقوف عند أوامرها ونواهيها - وهذا هو المظنون بهم - فإن هذا الاقتراح يُعَدُّ اجتهدًا منهم لإلغاء مُباح، وقد حاوله قبلهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وعَرَضَ أمره على شوري الصحابة والتابعين، غير مُعتَقِد أنه يشرع لهم ما لم يأذن به الله، والدليل على عدم اعتقاد إمكان تجاوزه، أنه هو نفسه لما تزوج أم كلثوم بنت علي رضي الله عنه تجاوز بكثير، إذ ساق مهرًا لها أربعين ألفاً⁽¹⁾، وقبَّله منه ولي أمرها علي بن أبي طالب،

(1) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (ج7/ص381)، وابن أبي شيبة في مصنفه (ج3/ص494).

سادسًا: ثم نَعُود لتعيين حَدٍّ أعلى للمهر، هل يَجُوز أم لا يَجُوز؟ جاء في تفسير القرطبي أن العلماء أجمعوا على أنه لا حَدٍّ لأعلى المهر، واستندوا على الآية التي احْتَجَّت بها المرأة: ﴿وَأَتَيْنَتْهُ إِحْدَثُهَا قِنْطَارًا﴾ [النساء: 20]، وجاء فيه من جهة أخرى أن المفهوم من الآية المبالغة لا أن في النساء مَنْ يَبْلُغ مهرها القنطار، كما استدلوا على أن هذه المبالغة بدأت في عصر الصحابة، وقد رَفَعَ عمر صَدَاق أمِّ كلثوم إلى أربعين ألفًا، وأصْدَق عثمان زوجته - بنت أحد كِرام قادة الصحابة رَوْجَه إياها عمر - صَدَاقًا وفيرًا، وشاهد ذلك الصحابة وأغلب الخلفاء الراشدين، فلم يُنْكروه.

فإن تَمَلَّأ الناس على الإسراف البَيِّن والمغالاة اللامعقولة مِمَّا يَصْرِف الرجال عن الزواج الشرعي، وَيُعَرِّض الفتيات إلى التعنيس والضَّياع، فإنَّ الذي يَتَّخِذ القرارات المعقولة، وَيُعَمِّم أمرها على الأمة جمعاء هو وَلِيُّ أمرها الشرعي.

وفي رأيي أن أفضل الأمور وأحسنها في هذا الموضوع أن يُعَلَّمَ الناس - وخصوصًا النساء - أمرَ دينهم ويُسرَّه، ومراعاة المصلحة الحقيقية لأبنائهم وبناتهم، وَمِنْ تعابير علمائنا في أقوالهم: «النكاح مَبْنِيٌّ على المكارمة، والبيع مَبْنِيٌّ على المساومة»، وَيَعْنُونَ بذلك أن الزوج يَعْرِض مِنْ نفسه الكثير على زوجته إكرامًا لها، والزوجة أو وَلِيِّها تَرْضَى بالقليل إظهارًا للرغبة والقبول مِنْ كُلِّ منهما لصاحبه.

ولا يَفُوتنا - قبل الختام - أن نقول: إذا كان في العرائس الجَشِعات مَنْ تَوَدُّ - هي وأهلها - أن تَسْلَخ زوجها وتُجَرِّده مِنْ قدرٍ كبير مِمَّا يَمْلِك، وتُرْهقه مِنْ أمره عُسْرًا، مِمَّا لا يَنْسَاها أبدًا، فإنَّ في (العُرسان) مَنْ يَوَدُّ أن يَجِدَ له (عروسًا) جميلة، ذكية، مُطِيعَة، مُثَقَّفة، تَرُغِب - هي وأهلها - فيه، وَيَنَالُهَا بِأَبْخَس الأثمان، ولا يُقَدِّم فيها إلا مَهْرًا رمزيًّا، يُسْتَحْسَن أن يُحَدِّده عُرْفٌ قاهر أو (دعوة الشَّرِّ)، فإنَّ وَجدها

بعد ذلك موظفة تناولته راتبها في آخر الشهر، فقد بلغ أقصى مُناه!

وبعض (العُرسان) لا يتنازل لزوجته العاملة عن مُرتبها - نَعَمْ مُرتبها هي - فإن ناولت جزءاً منه أمّها أو أباه فويل لها، قد تتعرّض للطلاق، ولو أنّ أباهما وأمّها قد أنشأها من قبل، وضَحياً من أجلها كثيراً، وقد يكون الأبوان أو أحدهما مِمَّنْ تجب نفقته على ابنته، مثل هؤلاء الأزواج الذين يعيشون على كَدِّ زوجاتهم لا خير فيهم، قَطَعَ اللهُ دَبرَهم.

إنّ أساس اختيار رفيق الحياة (من زوجة أو زوج) قد بيّنه حديث صحيح⁽¹⁾، فإنّ مُرغبات الزواج أربعة: المال، والحسب، والجمال، والدين، وقد حثّ فيه على أن يظفّر الرجل بذات الدين؛ لأنّ المال قد يضيع، والحسب قد يزول، والجمال قد يذهب، ولكن الدين الصحيح، والإيمان الراسخ معها يعصمها من نزغات الشياطين، ويجعلها لزوجها وحده، تعيش معه صابرة عند المحنة، شاكرة عند النعمة.

19/02/1408هـ / 12/10/1987م

هل يُبيح عقد البلدية الزوجة لزوجها؟

السؤال:

خَطَبْتُ فتاةً مِنْ أبيها، فوافقَ والدُها على الزواج، وعَقَدنا في البلدية، فهل يُغني عَقْد البلدية عن العقد الشرعي أو الفاتحة، كما يُسمِّيها أسلافنا؟ مع العلم أنّ العقد القانوني لا يشترط شاهدي عَدْل، ولا الصيغة (الإيجاب والقبول). إن كان

(1) أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب: الأَكْفَاء في الدين، حديث (5090)، عن أبي هريرة ÷.

الجواب: نعم، فهل يجوز الاختلاء بينهما؟ أرجوكم الجواب بالتفصيل. بارك الله فيكم، والله أسأل لكم التوفيق.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أولاً: البلدية هيئة انتخبها المسلمون، وصادق عليها أو نصبها حاكم البلد، فأحكامها صحيحة شعبياً ودولياً، وعقودها صحيحة مُعتمدة عند الدولة وعند المسلمين. أما ما لم تعترف به البلدية فهو الذي قد لا تقبله الدولة في بعض الحالات، كالزواج الذي يُعقد بين الطرفين قد تتوفر فيه الشروط، وهو زواج صحيح عندنا إذا شهد به الشهود شفاهاً.

ثانياً: البلدية تتبع قانون الأسرة، وتنفذه في كل نصوصه، وقانون الأسرة اشترك في وضعه حسب الشريعة قضاة وعلماء، فالعقد الذي تُصدره البلدية شرعي، كالموثق، بل هي الموثق.

ثالثاً: الشهادة على النكاح شرط في الدخول لا في العقد، فلو تمّ الزواج بين أهل المرأة وأهل الزوج بدون شهود، فالزواج صحيح، ولكن لا يدخل بها حتى يشهد عليه شاهداً عدل على الأقل، فإن لم يشهدوا واشتهر النكاح بالولولة والطعام والغناء وضرب الدفوف، فلا يُعاقب عليه.

أما الصيغة، فهي كلمة: «زوّجتك» أو «أعطيتك»، وقول الزوج: «قبلت ورَضيت... الخ». ولا أتصور كيف يقع النكاح بدون هذه الكلمة إذا عُقد في البلدية.

رابعاً: نعم، إذا تمّ الزواج في البلدية - كما ذكرتم - فإنه يجوز له أن يخلو بها، وأن يلاعِبها، ويُعاملها في كل شيء مُعاملة الزوج لزوجته؛ لأنه زواج تام، لكن

جَرَى العُرْفُ عندنا أَنَّ الزَّوْجَةَ لَا تُسَلِّمُ نَفْسَهَا لزوجها إِلَّا بعد حفلة الزَّفاف، واحتفال العائلتين، واشتهار ذلك بين الناس، وهي عادةٌ حسنةٌ في رأيي؛ لأنَّ الرجل قد يزهد فيها إذا وصل إليها، وأخذ بكارتها، فيسعى في فسْخِ النكاح، وتَحَمَّل هي وحدها الضَّرر، فامتناعُ الفتاة مِنَ الاستسلام إِلَّا ليلةَ الزَّفاف عادةٌ حسنةٌ عندي، وليس مسألةً شرعيةً، فالشريعةُ تُبيح لها أن يَتَمَتَّعَ بها زوجها لمُجرَّد تمام العقد. والله أعلم.

1993/09/29م

زوجان كَفَلَا لَقِيْطَةً، فمن هو وَلِيُّها في عقد الزواج؟

السؤال:

زوجان كَفَلَا لَقِيْطَةً، وهي الآن في سِنِّ الخامسة والعشرين، تَقَدَّمَ شابٌ لخطبتها، فَمَنْ يكون وَلِيُّها عند العقد عليها؟ وكيف يكون؟ هل بكتابة وثيقة، أم بحضور جماعة، أم بإمام المسجد، أم هل يكفي في ذلك العقد المدني؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. هذه البنت المسلمة تُعْتَبَر كاليتيمة التي فَقَدَتْ أباهَا، ولم يَتْرُكْ لها وَصِيًّا، فلا تَتَزَوَّج إِلَّا بِإِذْنِهَا الكلامي، وبِرِضاها بِعَيْنِ الزوج، وبِمُقْدَارِ الصَّدَاقِ، أمَّا وَلِيُّها فهو القاضي، كما جاء في الحديث: «السُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ»⁽¹⁾، فإن لم يكن

(1) أخرجه أبو داود في كتاب النكاح، باب: في الوَلِيِّ، حديث (2083)، والترمذي في كتاب النكاح، باب: ما جاء لا نكاح إِلَّا بِوَلِيِّ، حديث (1102)، وابن ماجه في كتاب النكاح، باب لا نكاح إِلَّا بِوَلِيِّ، حديث

سلطان فجاعة المسلمين.

وحيث أنّ هذه البنت كَفَلَهَا رجلٌ وزوجته، فإنّ هذا الرجل يَسْتَطِيعُ أن يكون وَلِيًّا لها، بإذنها ورضاها، وبحضور جماعة من المسلمين.

والعقد الشرعي يكون إذا توفرت أركان النكاح: بأن يكون الزوج مسلمًا، وأن يَلْتَزِمَ الصَّدَاقُ أو يدفعه، وتَجْرِي بينه وبين الوليِّ صيغة الإيجاب والقبول، وأن يحضر الزواج شاهدًا عدل فأكثر، فإذا تَمَّتْ هذه الإجراءات تَمَّ عقد الزواج، وهو الفاتحة. ولا لزوم لوجود إمام المسجد، ولا يكفي العقد المدني إذا لم تتوفر الشروط التي ذُكِرْنَا.

هل هذا الزواج صحيح؟

السؤال:

لقد عشتُ كزوجة مع شخص، من عام 1953 إلى عام 1966. هذا الشخص طَلَبَ يدي من والدي التي كنتُ أعيش معها؛ لأنني يتيمة الأب، وكان يأتي عندي بِصِفَةِ مُنظِّمَةٍ.

الفاتحة لم تكن بيننا بِصِفَةِ علانية ورسمية أثناء الثورة التحريرية، وفي عام 1954 ذهب إلى فرنسا، ثم التحقْتُ به، وفي عام 1961 أنجَبْنَا طفلًا وُلِدَ في فرنسا.

الأب الذي كان تحت الإقامة الجبرية، كان دائمًا يُصَرِّح لي بأنه سَيُسَجِّلُ زواجنا هذا في الحالة المدنية، ولقد عُدْنَا إلى (بجاية)، وفي عام 1963 أنجَبْنَا بنتًا، وكان دائمًا

(1879)، وأحمد في مُسنده، حديث (24205)، عن عائشة رضي الله عنها. قال الترمذي: «حديث

حسن». قال الحافظ في الفتح (ج 9/ ص 191): «صَحَّحه أبو عوانة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم».

يقول بأنه سَيُسَجَّل زواجنا.

وفي عام 1966 تَزَوَّج، ومنذ ذلك الوقت أهملني، وأنكَرَ الصَّبِيَّين، ولي جميع البراهين على أننا عشنا معاً، وأنه هو الذي حَضَرَ لي الأوراق اللازمة لألتحق به إلى فرنسا، وأنه هو الذي كان يَتَحَمَّل إسكاني، ونفقاتي، وأجرة الكراء، وإني أَلْتَمِسُ من سيادتكم القول إذا ما كان هذا الزواج صحيحاً، وإذا كنتُ أستطيع إرغام زوجي على تسجيل الزواج والطفلين؟ تَقَبَّلُوا فائق احتراماتي.

إ. خديجة (بجاية)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. إنَّ النِّكَاحَ الْمُتَّفَقَ على صِحَّتِهِ، هو ما كان بِرِضَا الزوجين، وبِوَلِيٍّ، وصِّدَاق، وشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ، وَصِيغَةٍ تُفِيدُ التَّأْيِيدَ، وما اخْتَلَفَ فيه شيءٌ من هذه الأشياء، فقد اختلف العلماء في صِحَّتِهِ.

فإذا كان هذا الزواج قد وَقَعَ فيه التَّرَاضِي بين هذه المرأة والرجل المذكور، وَحَضَرَ وَلِيُّ المرأة، أو وَكَّلَ مَنْ يَعْقِدُهُ، ولم يَتَّفَقَا على إسقاط الصِّدَاق، وشَهِدَهُ شاهدان فأكثر، ووقع فيه الإيجاب والقبول، فهو نكاح صحيح، وزواج كامل، ولا يَضُرُّهُ أنه لم يكن بِصِفَةِ (رسميّة)، وأنه لم يُسَجَّل في الحالة المدنية؛ لأنَّ ذلك غير مشروط، وكثيراً من حالات الزواج عندنا كانت لا تُسَجَّل في عهد الاستعمار، مُقَاتِعَةً مِنَ الشَّعْبِ لِمَحَاكِمِهِ، وفي عهد الثورة كان رجالها يَنْهَوْنَ عن الدَّهَابِ إليها.

وإنَّ عَقْدَ هذا الزواج دون حضور وَلِيٍّ، أي دون حضور رجل من قِبَلِهَا يَتَوَلَّى العقد، وعَقَدَتْهُ بنفسها، فهذا النكاح صحيح عند أبي حنيفة، وأبي ثور، وبعض

علماء التابعين، وفاسدٌ في مشهور الأقوال عند المالكية، ومكروهٌ عند مالك في رواية ابن القاسم.

قال ابن رشد في (بداية المجتهد): «قال أبو حنيفة، وزُفر، والشَّعْبِيُّ، والزُّهْرِيُّ: إذا عَقَدَتِ المرأةُ نكاحَها بغيرِ وَلِيٍّ - وكان كُفْؤًا - جازَ»⁽¹⁾. ثم نقل ابن رشد أنَّ اشتراطَ الولاية سنَّةٌ لا فَرَضٌ في رواية لابن القاسم عن مالك، قال: «أنَّ اشتراطَها سنَّةٌ لا فَرَضٌ، وذلك أنه رُوي عنه أنه كان يرى الميراث بين الزوجين بغيرِ وَلِيٍّ، وأنه يَجُوزُ للمرأة غير الشريفة أن تَسْتَخْلِفَ رجلاً مِنَ الناس على إنكاحِها، وكان يَسْتَحِبُّ أن تُقَدِّمَ المرأةُ الثَّيْبَ وَلِيَّها ليعقد عليها، فكأنَّ الولاية عنده من شروط التَّامِّ لا من شروط الصَّحَّة». فإثباتُ التَّوارُثِ دليلٌ على تصحيح النكاح، وشرطُ التَّامِّ معناه شرط الكمال والأفضليَّة، وعند الشافعية إذا وقع بغيرِ وَلِيٍّ، وحَكَمَ به الحاكم، صَحَّ ولا يُنْقَضُ، وهو المذهب الصحيح عندهم.

وأما شهادةُ الشُّهود بالنكاح، فهي شرطٌ من شروطه، وقال أبو ثور - من الأئمة المجتهدين - يَصَحُّ من غير شهادة؛ لأنه عقدٌ، فَصَحَّ من غير شهادة، كالبيع، واختلفَ القائلون باشتراط الشهادة، هل هي شرطٌ تَمَام، يُؤمَرُ بها عند الدخول، أو هي شرطٌ صِحَّة، يُؤمَرُ بها عند العقد؟

في مختصر خليل ما يُفيد أنها شرطٌ تَمَام؛ لأنه لم يَذْكُرْ الإشهاد في أركان النكاح⁽²⁾. وقال الدردير في شَرْحِه: «لم يُعَدَّ الشُّهُودُ مِنَ الأركان؛ لأنَّ مَاهِيَّةَ العقد لا تَتَوَقَّفُ عليه»⁽³⁾.

(1) بداية المجتهد. ج 2/ ص 8.

(2) قال خليل في مختصره (ص 110): «وَرُكْنُهُ وَلِيٌّ وَصَدَاقٌ وَمَحَلٌّ وَصِبْغَةٌ».

(3) الشرح الكبير. ج 2/ ص 220.

وعلى هذا فإنَّ النِّكَاحَ يَصِحُّ بدونَ إَشْهاد، ولكن لا يَدْخُلُ بها حتَّى يُشْهَدَا، فإنَّ دَخَلَ بها دونَ إَشْهاد، فُسِّخَ النِّكَاحُ، وعُوقِبَ الزوجان، إلَّا أنَّ يَنْتَشِرَ وَيَشْتَهَرَ وَيَعْلَمُهُ الجيران - مِنْ رُؤية الدخان، وإطعامِ الطعام، وضَرْبِ الدُّفوف، والغناء والزَّغاريد، أو شيءٍ مِنْ هذا - فلا عِقاب.

وفي هذه القضية جاء قول السائلة: «الفاتحة لم تكن بيننا بِصِفَةِ علانية ورسمية»، فما معنى قولها: «بِصِفَةِ علانية»؟ هل كانت الفاتحة بِصِفَةِ سرية؟ أم لم تكن أصلاً، ولم يَعْلَمْ بالنِّكَاحِ أحدٌ؟ إذا كانت الفاتحة بِصِفَةِ سرية، حَضَرها شهود، وعَرَفوا النِّكَاحَ، ثم اتَّفَقوا فيما بينهم وبين الزوجين وأهلها على كتمان النِّكَاحِ، فهو "نِكَاحُ السِّرِّ"، وهو جائزٌ عند أبي حنيفة، والشافعي، وجماعةٍ مِنْ علماء المالكية، صحيحٌ لا يُفْسَخُ، والمشهورُ عند المالكية - الذي ذهب إليه خليل وشراحُه - أنه فاسدٌ، يُفْسَخُ بطلاق إذا لم يَدْخُلْ بها، ولم يَطُلْ، والطُّولُ بِالْعُرْفِ، فإنَّ دَخَلَ بها، وطالَ، ثَبَتَ النِّكَاحُ، ولم يُفْسَخ. قال الدردير في شرح مختصر خليل ما نَصَّه: «فإنَّ دَخَلَ وطالَ، لم يُفْسَخ، وَاسْتَظْهَرَ أَنَّ الطُّولَ هنا [بِالْعُرْفِ لا بولادة الأولاد]⁽¹⁾، وهو ما يَحْصُلُ فيه الظُّهور والاشتهار عادةً»⁽²⁾.

والخلاصة: أنَّ هذا الزواج قد طالَ كثيراً، ودامت عِشرةُ الزوجين مُدَّةَ 13 عاماً، وعَلِمَ الناسُ بِعِشْرَتِهما، وسُكَّناهما، وسفرهما معاً، ونَتَجَ مِنْه الأولاد، ووقع حسب عوائد المسلمين في الناحية، فإنَّ ثَمَّتْ أركانُه وشروطُه فلا إشكال، وإنَّ نَقَصَ مِنْه كَالْوَلِيِّ أو الإِشْهاد، فينبغي تصحيحُه مِنَ القاضِي، نَظَرًا لمصلحة الأولاد، وصيانةً لشرف هذه المرأة، التي كانت يتيمة، ضعيفة، لا حاميَ لها. ويكون التصحيح لهذا

(1) في النسخة المطبوعة: [لا بِالْعُرْفِ بولادة الأولاد]. والصواب ما أثبتناه مِنَ الشرح الكبير.

(2) الشرح الكبير. ج 2/ ص 237.

النكاح مُسْتِنَدًا إِلَى قَوْلِ مَنْ لَا يَرَى وَجُوبَ الْوَلَايَةِ، كَأَبِي حَنِيفَةَ وَرَوَايَةَ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ، وَمَنْ لَا يَرَى وَجُوبَ الْإِشْهَادِ، كَأَبِي ثَوْرٍ، وَبِهَذَا التَّصْحِيحُ يَنَالُ الصَّيَّانَ حَقُوقَهُمَا، وَيَتَسَبَّبَانِ لِأَبِيهِمَا، وَيُرْغَمُ أَنْفُ هَذَا الرَّجُلِ الْجَاهِدِ.

1977/01/03م

السؤال:

كانت لي علاقة مع فتاة قريية مني في السكن، ودامت علاقتي بها أكثر من عشر سنوات، وكنتُ قد (اغْتَصَبْتُهَا)، كُلُّ هَذَا عَلَى عِلْمِ الْجَمِيعِ، أَهْلِي وَأَهْلُهَا وَالْجِيرَانِ.

كانت تُعْتَبَرُ زَوْجَتِي، لَكِنْ بَدُونِ بَيَانٍ، لَا فَاتِحَةَ، وَلَا عَقْدَ زَوَاجٍ، وَكَانَتْ طَوَالَ هَذِهِ الْمُدَّةِ مَآكِثًا فِي بَيْتِ أَهْلِهَا، كَمَا كَانَتْ تَتَنَاوَلُ الْحُبُوبَ الْمَانِعَةَ مِنَ الْحَمْلِ، وَمَعَ هَذَا حَمَلَتْ، فَلَمَّا حَانَ وَقْتُ وَضْعِهَا، أَخَذْتُهَا إِلَى مَصْحَاحَةٍ، وَجَاءَتْ بِصَبِيٍّ سَجَلْتُهُ بِاسْمِي فِي الْحَالَةِ الْمَدْنِيَّةِ، بِإِثْبَاتِ شَهَادَةِ الْمِيلَادِ لَزَوْجٍ وَزَوْجَةٍ. وَبَعْدَ خُرُوجِهَا أَخَذْتُهَا مَبَاشَرَةً إِلَى مَنْزِلِي، وَاتَّصَلْتُ بِالْمَحْكَمَةِ لِإِبْرَامِ عَقْدِ الزَّوَاجِ، فَتَمَّ وَدَفَعْتُ لَهَا مَهْرًا بَعَشْرَةَ آلَافِ دِينَارٍ جَزَائِرِيٍّ، لَكِنْ لَمْ يَحْضُرْ أَيُّ إِنْسَانٍ مِنْ أَهْلِهَا، وَلَمْ نَقُمْ بِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ حَتَّى الْآنَ، مَعَ مَرُورِ أَكْثَرِ مِنْ سَنَةٍ.

فَهَلْ عَقْدُ زَوَاجِ الْمَحْكَمَةِ كَافٍ، أَمْ لَا بُدَّ مِنْ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ؟ وَهَلِ الْوَلَدُ ابْنِي شَرْعِيًّا، أَمْ يُعْتَبَرُ ابْنُ زَنَآ؟ وَهَلْ هُنَاكَ حَلٌّ حَتَّى أَصَحِّحَ غَلْطِي، وَيَرْتَاحَ ضَمِيرِي؟
سَائِلٌ مِنْ مَتَّيْجَةِ

الجواب:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ اتَّبَعَ هُذَاهُ.

أولاً: أقول لهذا الشاب: إنَّ عقد الزواج الذي عقَّده في المحكمة صحيح، وزواجه بهذه المرأة تامٌّ؛ لأنَّ محاكمنا تُنفِّذ قانون الأسرة المأخوذ من أحكام الفقه الإسلامي، وإذا لم يحضر أهل المرأة إلى المحكمة، فإنه يكفي هذه أن تُوكِّل أحد الرجال لِيَتَوَلَّى العقد بَدَل الوَلِيِّ، وهذا جائز في مثل هذه الحالة، لطول الزمن (عشر سنوات)، وَلِسَبْقِ عِلْمِهِم بهذه العلاقة، كما جاء في السؤال، ولا يُشترط في صِحَّة الزواج وقوع الفاتحة، بل المُهم هو ما يَتَلَفَّظ به الوَلِيُّ، مثل قوله: أعطيتك فلانة، أو زوّجتك إياها، فَمِثْلُ هذا اللفظ، مع تعيين الصِّدَاق، وشهادة الشهود بالزواج، كافٍ في صِحَّتِهِ، وخصوصاً أنه وَقَعَ على يد المحكمة المُختَصَّة إثر وَضْع جنين، فكن مُطمئنَّ البال.

ثانياً: وأمَّا الولد السابق على هذا العقد، فإنه يُحْتَمَل أن يكون ابناً شرعياً لك - وهذا هو الرَّاجح - ويُحْتَمَل أن يُعْتَبَر ابن زنا، وبيان ذلك أنك تقول في كتابك أنَّ العِشْرَةَ مع هذه الفتاة دامت عشر سنوات، وكانت معلومة من الجميع، أهلك وأهلها والجيران، وأنكما كنتما مُعْتَبَرَيْن كزوج وزوجة، مع عدم وجود عقد زواج ولا فاتحة... الخ.

ولا يُشترط في صِحَّة الزواج وجود عقد مكتوب، ولا قراءة فاتحة، بل يكفي في صِحَّة الزواج موافقة الوَلِيِّ على زواج المرأة من زوجها، ونُطْقُهُ بالزواج كافٍ في ذلك، وشَبيهُهُ مثل: أعطيتك، أو وَهَبْتُها لك.

وأمَّا الصِّدَاق، فإننا يُشترط ألاَّ يَتَّفِقَا على إسقاطه، فإذا مَسَّها قبل أن يُسَمَّى لها، اسْتَحَقَّتْ صَدَاقَ مِثْلِهَا.

وأمَّا الشُّهُود، فإنها شرطٌ في الدخول، فلا يَدْخُلُ بها حتى يَشْهَدَ الشهود بالزواج، والمقصود بهما اشتهاؤُ النكاح بين الناس، ولهذا يُغْنِي عنهما اللَّفِيفُ -

وهم جَمْعٌ كبيرٌ مِنَ الناسِ، فيهم العَدْلُ وغيرُهُ -، وإعلانُ الغناء، وضربُ الدُّفِّ،
مِمَّا يُشهرُ النِّكَاحَ.

وعلى هذا أقول للسائل: إذا حَصَلَتْ موافقةٌ سابقةٌ مِنْ وَلِيِّ الفتاة بزواجها
منك، فهي زواجُك بِموافقةِ جميعِ المذاهبِ، المالكية والحنفية وغيرهما، والابنُ هو
ولَدُكَ حَقِيقَةً وَشَرْعًا، وأمَّا إذا لم تكن موافقةٌ سابقةٌ مِنْ وَلِيِّ الفتاة على هذا الزواجِ،
وإنما هي التي زَوَّجَتْ نفسها منك، وأباحتْ لك بُضْعَهَا، فهذا نِكَاحٌ فاسدٌ عند
المالكية؛ لأنه بدونِ وَلِيِّ، ولا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ مِنَ الرجالِ، وعلى ذلك دلائلٌ مِنْ
الكتاب والسنة.

وَيَصِحُّ النِّكَاحُ بدونِ وَلِيِّ مِنَ الرجالِ عندَ الحنفية، فللمرأة أن تُزَوِّجَ نفسها
بغيرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا، قالوا ذلك قياسًا على سائرِ عقودِ المُعاملاتِ، كالبيعِ والشراءِ
والرُّهونِ والإجارةِ، فَإِنَّ عُقُودَهَا فِي ذلكَ لازِمَةٌ لَهَا، ولا تَحْتَاجُ إِلَى إِذْنٍ وَلِيِّهَا،
فكذلك عقدُ الزواجِ، بل هو أَوْلَى.

وبناءً على المذهبِ الحنفي، فَإِنَّ هذه الفتاة قد زَوَّجَتْ نفسها منك، فإذا
توفرت بقيةُ الشروطِ عندهم، فالزواجُ صحيحٌ، ولهذا يكونُ الابنُ ابنُكَ شرْعًا،
وَيَتَسَبَّبُ إِلَيْكَ، وَيَرْتُكُ.

والمالكية لا يَعْتَرِضُونَ؛ لِأَنَّ المسألةَ خِلَافِيَّةٌ، وقد استفادَ الابنُ مِنْ هذا
الْخِلَافِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، فهو رَحِمَةٌ مِنَ اللَّهِ لَهُ لِبَرَاءَةِ الطِّفْلِ، فَأَحْسِنَ إِلَيْهِ، وَرَبِّهِ تَرْبِيَةً
إِسْلَامِيَّةً صَحِيحَةً، وَكَانَ مَحْيِيٌّ هَذَا الْوَلَدَ نِعْمَةً عَلَيْكَ وَعَلَى أُمِّهِ؛ لِأَنَّهُ صَحَّحَ
وَضَعَا شَاذًا كَتَمَا عَلَيْهِ.

ثَالِثًا: يُؤَكِّدُ - عِنْدَنَا - أَنَّ وَقُوعَ موافقةِ وَلِيِّ لِلْفَتَاةِ سَابِقٌ عَلَى حَمْلِهَا، أَنَّ السُّؤَالَ

يقول: إِنَّ الصَّلَةَ بَيْنَهُمَا كَانَتْ عَلَى عِلْمٍ مِنْ أَهْلِهِ وَأَهْلِهَا وَالْجِيرَانِ، وَأَنَّ الْفَتَاةَ كَانَتْ مُعْتَبَرَةً زَوْجَةً لَهُ، وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ السِّرُّ فِي سَكُوتِهِمْ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْعِلَاقَةِ الْعَلَنِيَّةِ يَسْتَنْكَرُهَا الْجَمِيعُ - وَخُصُوصًا أَهْلُهَا وَالْجِيرَانُ - إِذَا كَانَتْ آثِمَةً، فَلَعَلَّ سَكُوتَهُمْ كَانَ لِعِلْمِهِم بِالزَّوْاجِ، أَوْ بِالْوَعْدِ بِهِ، وَالْحَدِيثِ عَنْهُ.

رابعًا: فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ الْعِلَاقَةُ سِفَاحًا مَخْصًا، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِيهَا الزَّوْاجُ أَصْلًا، وَإِنَّمَا كَانَ مُتَعَةً جَنَسِيَّةً يُطْفِئُهَا أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ عِنْدَ اللَّقَاءِ، حَتَّى حَمَلَتْ الْمَرْأَةُ مِنْهُ، وَأَصْبَحَ حَمْلُهَا وَقِيعًا، فَالْوَلَدُ ابْنُ زِنَا، وَلَا حَقَّ لَهُ فِي حَمْلِ اسْمِ أَبِيهِ الطَّبِيعِيِّ، وَلَهُ حَقُّ الْحَيَاةِ فِي مَجْتَمَعِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا ذَنْبَ لَهُ، وَإِنَّمَا الذَّنْبُ ذَنْبُ أَبِيهِ اللَّيْثَمِينَ.

وَقَدْ اسْتَوْفَفْنِي قَوْلُ السَّائِلِ: «اِغْتَصَبْتُهَا»، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ أَكْرَهَهَا عَلَى فِعْلِ الْفَاحِشَةِ بِالرَّغْمِ مِنْهَا، وَلَا يُقَالُ ذَلِكَ فِيهَا إِذَا رَضِيَتْهُ وَسَلَّمَتْ نَفْسَهَا طَوْعًا، وَلَا إِثْمَ عَلَى الْمُسْتَكْرَهَةِ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَتْ شَارَكَتْ فِي الْإِثْمِ، وَعَلَيْهَا حَدُّ الزِّنَا، وَإِذَا صَحَّ أَنَّهُ اِغْتَصَبَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ، فِي كَلَامِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا أَلْفَتْ مِنْهُ هَذَا الْفِعْلَ، وَصَارَتْ تَأْتِيهِ طَوْعًا، وَتُسْتَعْمِلُ حُبُوبَ مَنَعِ الْحَمْلِ حَتَّى لَا تَحْمِلَ... الخ.

خامسًا: أَنْصَحَ لِكُلِّ فِتَاةٍ أَنْ تَتَحَفَّظَ جَيِّدًا عِنْدَ اخْتِلَاطِهَا بِأَيِّ فَتَى مِنْ غَيْرِ مَحَارِمِهَا، وَأَنْ تَمْتَنَعَ بِنَاتًا مِنَ الْخُلُوةِ بِهِ، وَلَوْ كَانَ ابْنُ عَمِّهَا، أَوْ ابْنُ عَمَّتِهَا، أَوْ ابْنُ خَالِهَا، أَوْ ابْنُ خَالَتِهَا، أَوْ جَارُهَا، فَإِنَّهُ إِذَا اخْتَلَى بِهَا تَجَرَّأَ عَلَيْهَا، وَتَجَرَّأَتْ عَلَيْهِ، وَوَقَعَ الْمَحْذُورُ بِتَحْرِيزٍ مِنْ إِبْلِيسَ، الَّذِي يَكُونُ ثَالِثَهُمَا، وَبِدَافِعٍ مِنْ شَيْطَانِ الْجَسَدِ، فَإِذَا اسْتَسْلَمَتْ كَانَتْ هِيَ وَحْدَهَا الضَّحِيَّةَ؛ لِأَنَّ أَوَّلَ مَنْ يَحْتَقِرُهَا هُوَ ذَلِكَ الشَّابُّ، وَيَزْهَدُ فِيهَا، وَيَتْرَكُهَا أَهْلُهَا، وَيَأْبَاهَا أَهْلُهُ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ أَمِينَةً عَلَى جَوْهَرَتِهَا الثَّمِينَةِ، فَلْتَتَّقِ اللَّهَ فِي نَفْسِهَا وَسُمْعَتِهَا، وَلْتُسْتَعْفِفْ حَتَّى يَأْتِيَهَا النِّكَاحُ

الشرعي، وَلَيَتَّقِ اللَّهَ الْفِتْيَانُ فِي قُلُوبِ الْعَذَارَى وَأَجْسَامِهِنَّ، فَقُلُوبُهُنَّ هَوَاءٌ⁽¹⁾،
وأجسامهن حرام، إلا على الأزواج.

وأشكرُ هذا السائل؛ لأنَّ ضميره قد استيقظ بعد عشر سنوات في علاقة
مشبوهة، ثم سَعَى في إصلاح الوضع، والوصول إلى راحة الضمير، وهذه هي
التوبة، والتَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ.

سادسًا: مِنْ تَحْفَظِ الْفَتَاةَ، أَنْ تُغْلِقَ بَابَ الْحَدِيثِ عَنِ الزَّوْجِ مَعَ الشَّبَّانِ، وَأَوَّلُ
مَنْ تُخْبِرُ أُمَّهَا، وَلِتَقُلْ لِمَنْ يُحَدِّثُهَا: اذْهَبِ إِلَى أَبِي، وَهُوَ وَلِيٌّ أَمْرِي، أَوْ إِلَى أَخِي، أَوْ
عَمِّي، فَأَنَا لَسْتُ هَامِلَةً فِي الشَّارِعِ، وَلِي أَوْلِيَاءٌ، مَعَهُمْ يَكُونُ الْحَدِيثُ فِي هَذَا
الموضوع.

إنها بهذا الكلام تزداد قيمتها عنده، ورغبةً فيها، وحِرْصًا عليها، وَلَا تَتَسَرَّعْ
بِرَفْضِ كُلِّ مَنْ تَقَدَّمَ إِلَيْهَا، إِلَّا بِالْإِحَالَةِ عَلَى وَلِيِّ أَمْرِهَا، فَهُوَ أَخْبَرُ مِنْهَا، وَأَعْرِفُ بِمَا
يُنَاسِبُ وَمَا لَا يُنَاسِبُ. وَاللَّهُ الْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ.

السؤال:

وَرَدَ سَوَالٌ مِنْ وَلِيِّ امْرَأَةٍ عَنْ عَقْدٍ مَشْبُوهٍ، تَوَلَّاهُ مَكْتَبٌ مَشْبُوهٌ بِعَاصِمَةِ
السويد، فكان هذا الجواب:

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
إنَّ هذه الوثيقة الصادرة مِنَ الْمَرْكَزِ الْإِسْلَامِيِّ بِعَاصِمَةِ دَوْلَةِ السُّوَيْدِ (ستوكهولم)،

(1) قَلْبٌ هَوَاءٌ: إِذَا كَانَ خَالِيًا لَا قُوَّةَ فِيهِ.

بتاريخ 16/01/1977م، في شأن زواج الفتاة (ف. ش) الجزائرية الجنسية، والمولودة في 18/07/1956م، بالسيد (ع. ك)، المولود في 29/02/1940م، وثيقة باطلة، لا تُثبت هذا الزواج شرعاً، ولا يُقبل توثيقاً، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: الولي الشرعي مفقود فيها، إذ تَوَلَّى العقدَ مسلمٌ بعيد منها، وهو وليٌّ عامٌّ، لا يجوز أن يلي عقدَها مع وجود الولي الخاص، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لَا تُنكَحُ الْمَرْأَةُ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهَا، أَوْ ذِي الرَّأْيِ مِنْ أَهْلِهَا أَوْ السُّلْطَانِ»⁽¹⁾. وهذه المرأة لم يحضر نكاحها لا وليُّها، ولا قريبٌ من ذوي الرأي من أهلها، ولا حاكمٌ جزائري مسلم يُمثّل دولتها، فالنكاح فاسد.

قال الدسوقي: «لو عُقد النكاح بالولاية العامة مع وجود الولي الخاص المُجبر كالأب في ابنته... كان النكاح فاسداً، ويُفسخ أبداً، ولو أجازَه المُجبر»⁽²⁾.

ثانياً: ليس في الوثيقة ذِكرٌ لشهود هذا الزواج، والشهود من شروط النكاح، والرسول ﷺ يقول: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ»، رواه البيهقي عن عمران وعن عائشة، وهو حديث صحيح⁽³⁾.

ثالثاً: ليس فيها ذِكرٌ للصيغة التي انعقد بها النكاح، والصيغة من الأركان.

(1) أخرجه مالك في الموطأ (ج2/ص525)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج7/ص179)، والدارقطني في سننه (3542). قال الشيخ الألباني في إرواء الغليل (ج6/ص250): «رجاله يُقات، ولكنه منقطع بين سعيد بن المسيّب وعمر».

(2) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج2/ص226.

(3) قال المناوي في فيض القدير: «قال الذهبي في المهذب: إسناده صحيح». وقال الحافظ في التلخيص (ج3/ص341): «حديث عمران بن حصين رواه أحمد والدارقطني والطبراني والبيهقي من حديث الحسن عنه، وفي إسناده عبد الله بن محرز وهو متروك. ورواه الشافعي من وجه آخر عن الحسن مُرسلاً، وقال: وهذا وإن كان منقطعاً فإن أكثر أهل العلم يقولون به».

رابعًا: ليس في الوثيقة مُصادقةً من الزوجين بإمضائهما عليها، وإنما يُوجد إمضاء الوَلِيِّ المزعوم، وأشخاص لا صلة لهم بالزواج، ولهذا فإنَّ هذا الزواج فاسد، لا تُثبتُ الوثيقة، حتى ولو أجازَه وَلِيُّ المرأة بعد الأمر الواقع.

1977/02/14م

السؤال:

خُطِبت فتاة - للزواج - في الثانية عشر من عمرها، ولمَّا كان القاضي لا يَعقد زواجًا في مثل هذا العمر، التجأ خاطبوها لتزوير سِنِّها، وقَدَّموا فتاة بَدَلَهَا، والأخطرُ من هذا أنَّ الفتاة التي قُدِّمَتْ للمُؤَثَّق هي أخت العريس، وعند المُثُول أمام المُؤَثَّق وَجَّه لها سؤالاً: «هل أنت راضية بالزواج من هذا الشخص؟» - وكان أُمَامَهَا - فَرَدَّت بالإيجاب، ثم وَجَّه السؤال إلى الرجل: «هل أنت راضٍ بالزواج من هذه الفتاة؟»، فأجاب ب: «نَعَمْ». وتُليَّت الفاتحة، ونَمَّت الإجراءات القانونية للعقد بالشهود الذين حَضَرُوا، وهو لا يَعلمون شيئاً عن هذا التزوير، وما عَلِمُوا به إلاَّ بعد فوات الوقت.

أما نحن، فعندما عَلِمْنَا ثُرْنَا، وأردنا أن نُنبِئَ الشرطة والمحكمة، فأشار علينا آباؤنا أن نترك المسألة، ونَدَعَ المُزَوِّرِينَ لعقاب الله.

فما هو الحُكم في هذه القضية؟ وهل يَصَحُّ الزواج شرعاً؟ وهل يَلْحَقُنَا إثمٌ بالسكوت؟

جماعة من المسلمين (المسيلة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: أما الزواج فصحيح شرعاً، ينعقد إذا كان وليُّ الفتاة الصغيرة هو أبوها، وتوفّرت في الزواج بقيّة الأركان والشروط، إذ لا يُشترط في المرأة أن تكون بلغت سنّاً مُعيّناً، بل تُزوَّج ولو كانت ذات شهور أو أيام، ويَقع هذا كثيراً بين الأقارب، ولكن لا يَقع الدخول بها حتى تَبْلُغ سنَّ الإطاقة للوطء، وتدعو إلى الدخول.

هذا من جهة أحكام الفقه، ولكن مفسد الزواج المبكر كثيرة، ولهذا حدّد القانون سنّ الزواج بِمُدّة تَبْلُغ فيها الفتاة سنّ الإطاقة، وهي سنّ 16 أو أقلّ منها بقليل، أو أعلى بكثير، والفتاة - عادةً - تكون مُطيقّة إذا نَفَسَتْ (حاضّت)، وغالباً ما يأتيتها الدم في سنّ 13، وقد يأتيتها قبل ذلك في المناطق الحارّة، ولهذا فإنّ التقدير لأقلّ سنّ الزواج بـ: 18 عامّاً، تقديرٌ مُبالغٌ فيه، كما أنّ التقدير بـ: 13 عامّاً إفراطٌ، والأشبهُ هو 16 أو 15 عامّاً، وَلَوِليّ الأمر أن يُصدّر أوامر بالمنع من المباح إذا تَرَجَّحت المفسّدة، ومَمالاً عليها الناس، تأديباً لهم لا تشريعاً.

ثانياً: إذا كان هذا الزواج صحيحاً شرعاً، فإنه فاسد قانوناً، وفيه عصيان لَوِليّ الأمر؛ ولأنه بُنيَ على [التدجيل]⁽¹⁾ والتزوير في الشخصيات وفي الشهادة، وقد عيّنَت فيه الزوجة بالشخص والحضور، وهي غير الزوجة، وخُوطبت هل هي راضية بهذا الزوج - وهو أُمّامها - فقالت: نعم. كما أنّ العريس رضيَ بشخص فتاة أُمّامه ليست هي الزوجة، وشهادة الزور من أكبر الكبائر، وأفسد الأخلاق.

ثالثاً: وأخطرُ ما في قضية الحال أن تُمثّل الفتاة شخصيّة زوجة أخيها، وأن يُوجّه إليها السؤال: «هل أنت راضية بزواج هذا الرجل؟»، فتقول: «نعم»، وأن يُوجّه نفس السؤال إلى أخيها، هل يَرْضَى بهذه المرأة زوجة له - وهي أُمّامه -

(1) في النسخة المطبوعة: [التأجيل]. والصواب ما أثبتناه.

فُجِيبَ بـ: «نَعَمْ»، هذا فطيع!

فالإعلانُ مِنَ (الأخ) أو (الأخت) بالرِّضا بالزواجِ مِنَ الآخر - وهو أُمَامَه -
كُفِّرَ بَوَاحٍ؛ لأنه دينُ المَجُوسِ، فالْمَجُوسِي هو الذي يَتَزَوَّجُ أُخْتَه، وَيَرْضَى بِهَا،
والمَجُوسِيَّة هي التي تَتَزَوَّجُ أَخَاهَا، وَتَرْضَى بِهِ، وإِعلانُ (الرِّضا) كافٍ في الكُفْرِ،
ولو لم يَقع الزواجُ بالفعل.

وفي قريتنا جبلٌ يُسَمَّى جبل (العروسة)، قال عنه العامة: إِنَّ عروسة كانت
تُسَاقُ في موكبٍ فَخْمٍ إلى بيتِ البناءِ بها، فَأَخَذَ الفُرسَانُ يَتَبَارَوْنَ أمامَ الموكبِ،
وفاقَ منهم واحدٌ أَقرانه، وبَهَرَ الأَنْظارَ، ونَالَ الإعجابَ، وسُئِلَتِ (العروسة):
«مَنْ تَرْضِيَنَهُ زَوْجًا لَكَ مِنْ هَؤُلَاءِ الفُرسَانِ؟»، فأشارت إليه - وهي لا تَعْلَمُ ذاك -
وكان هو أَخَاهَا، فمُسِخَ الموكبِ كُلُّهُ حجارةً، وَمَنْظَرُ هذا الجبلِ مِنْ بعيدٍ يُشَبِّهُ
موكبَ عرسٍ، وفي الحكاية تعظيمٌ لِمِثْلِ هذا أن يُقال.

ثم إِنَّ اشتراطَ حضورِ العروسِ أمامَ المُوَثَّقِ، وتوجيهه السؤالَ إليها: «هل
تَرْضَيْنَ بهذا زَوْجًا لَكَ؟»، وتوجيهه السؤالَ إليه كذلك، تقليدٌ سَخِيفٌ أَعْمَى
لِإجراءاتِ الزواجِ عندِ الأوربيين والمسيحيين. ونحن المسلمون لَنَا إجراءاتُ
أُخْرَى، أن يَشْهَدَ اثْنانِ على رِضاها، إن كانت يَتِيْمَةً أو كانت ثَيِّبًا، وتَبْقَى المرأةُ في
خِدْرِهَا، وَها نحن نَرَى أَنَّ هذا الشرطَ لم يَمْنَعِ التزويرَ، وَ(تَغْفِيلَ) المُوَثَّقِ،
وَالشَّاهِدَ العَدْلَ لا يَشْهَدُ إِلَّا بِمَا يَعْلَمُ، وليس كُلُّ رَجُلٍ صَالِحًا لِلشَّهادةِ.

رابعًا: لَعَلَّ الآباءَ الَّذِينَ مَنَعُوا أَبْنَاءَهُمْ مِنْ كَشْفِ هذا التزويرِ يَرَوْنَ أَنَّهُ فَاتٍ
وَقْتُ التَّدَارُكِ والإصلاحِ، إِذَا كانَ العريسُ دَخَلَ بالعروسة، وما دامَ الزواجُ
صَحِيحًا شرعًا، بتزويجِ الوَلِيِّ المُجْبِرِ، مع توفرِ بَقِيَّةِ الشُّروطِ، والعروسُ مُطِيقَةٌ،
فلا فائدةَ في كَشْفِ التزويرِ إِلَّا تَشْتِيت هذه العائلةُ، وتَعْرِضُ الزوجَ وأبِيه وأُخْتَه -

التي مثلت دور الزوجة البالغ - إلى الفضيحة، والعقاب الشديد.

أما عقاب الله - بالسكوت على شهادة الزور - فإنه شديد، إذا تَرَتَّب عليه مفسد شرعية، وحرام السكوت. أما إذا تَرَتَّب على شهادة الزور مفسد اجتماعية، فالأمر أهون من ذلك.

وقد شهد شاهدان عند قاضي الأندلس محمد بن بشير، بأن شخصاً أوصى أن تزوج ابنته من أحد عبيده الذين اعتقهم، فأَمَصَّى القاضي الوصية، وزَوَّجها من عتيق أبيها، ثم أدركت الوفاة أحد الشهود، فاعترف تائباً بتزوير الشهادة أمام القاضي، فقال له القاضي: «أما الزواج فصحيح - لأن القاضي حَكَمَ به - وأما النار لشهادة الزور فقد وَجبت». يُشير لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهْكًا ۖ﴾ [الفرقان: 68 - 69]، ذكر الحكاية القاضي عياض في "ترتيب المدارك" (1).

فأطيعوا آباءكم، ولا تزيدوا في مصائب جهل هؤلاء الناس. والله أعلم.

السؤال:

لقد تزوجت في غضون عام 1955م مع المسمى (ع. ع)، وفي عام 1957م أصدرت محكمة (وهران) حكماً يُعلن الطلاق بيننا. وفي عام 1961م دخلت كممرضة في عيادة (بوسيجور) ببجاية، وهنا تعرّفتُ على المسمى (ع. أ) الذي كان يشغل منصب

(1) ترتيب المدارك وتقريب المسالك. ج 3/ ص 335. وقال القاضي عياض بعد أن ساق الحكاية: «ما فعله ابن بشير من إمضاء الحكم صواب، وقوله: "وأنت في النار"، دون استثناء، لعلّه قصد به الإغلاظ لأمثاله من شهداء سوء. وإلا فمشيئة الله في العفو عنه من وراء هذا بفضله، فقبول توبة مثله، ونحو سيئته بها، موعود به».

مقتصد فيها، وعمره 38 سنة، وهو غير متزوج، واتفقنا على الزواج، وعشتُ كزوجة له منذ تلك الفترة على مَرَأَى وَمَسْمَعٍ مِنَ الْجَمِيعِ، وكان من المفروض أن يُسَجَّلَ هذا الزواج في الحالة المدنية، غير أن والدَيه عارضا في ذلك، ورغم هذه المعارضة، فإنه أصرَّ على تسجيله، إلا أنه كان ينتظر عودة شقيقه من فرنسا.

وبقيتُ أعيش معه إلى يوم وفاته بمرض السُّلِّ عام 1968م (أي من عام 1961م إلى عام 1968م)، وقبل وفاته بعامين تقريباً - أي في يوم 21 أوت 1966م - أنجبنا طفلاً.

والسببُ في تأخر تسجيل الزواج شقيقه والمرضُ المذكور الذي أصابه، فإن هذا الزواج لم يُسَجَّلَ في الحالة المدنية؛ لأنَّ شُغْلَه الشاغل هو العلاج من المرض، وكان ينتقل بين (بجاية) وفرنسا.

وهذا الطفل هو الآن لا يحمل لقب والده؛ لأنَّ زواجنا - كما قلتُ - غير مُسَجَّلَ في الحالة المدنية، لذا أَلْتَمَسُ من حضرتكم الإجابة على هذين السؤالين بعد معرفتكم لقضيتي:

1- هل هذا الزواج مقبول وصحيح؟

2- هل هذا الطفل المنتسب له يستطيع أخذ لقب والده؟

الرجاء أن تتقبلوا يا سيادة الرئيس فائق احتراماتي.

أ. م (بجاية)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

إن كان هذا الزواج قد تمَّ حسب الإجراءات الشرعية بِعَقْدٍ (فاتحة)، فيه وَلِيٌّ (الْوَلِيُّ هنا مَنْ تُكَلِّفُه المرأة بالنيابة عنها)، وصدّاق، وصيغَة، وشهود، فهو زواج صحيح، تُعترف به الشريعة الإسلامية، ولا يضرُّه إن كان لم يُسجَّل عند القاضي؛ لأنَّ القاضي - في هذه الحالة - إنما هو مُوثَّق. وأكثر زواجاتنا في العهد الاستعماري كانت تقع - حسب العادة - بـ (الفاتحة)، يَجتمع فيها الطَّرَفان بِمَحْضَر جماعةٍ مِنَ الناس (الشهود)، وتُجري الصَّيغَة بحضور (طالِبٍ)، وتُقرأ الفاتحة، ثم بعد ذلك تقع وليمة (عشاء)، ويقع الدخول، ولا يُسجَّل عند القاضي إلَّا بعد الدخول بِمُدَّة، وبعد أن تَلد الأولاد، وكثيرٌ مِنَ الزَّواجات لا تُسجَّل إطلاقاً، وخصوصاً أثناء سنوات الثورة؛ لأنَّ المجاهدين أمَّروا بمقاطعة المحاكم الخاضعة للاستعمار.

فهذا الزواج الذي وقع في عهد الاستعمار سنة 1961م - إن وقع حسب الإجراءات السابقة - صحيح، ولا يضرُّ إن لم يُسجَّل، ولم يرَضَ به الأبوان للزوج، فإنَّ الرجل البالغ العاقل يُزَوِّج نفسه بنفسه، ولا يحتاج إلى إذن ورِضاء أبويه. وإذا كان الزواج شرعياً، فإنَّ الولد يَلْحَق بِأبيه، ويُنسب إليه، ويأخذ اسمه العائلي.

والظاهرُ مِنَ قول هذه المرأة (أ. م) أنَّ زواجها بالسيد (ع. أ) قد جرى على العادة، وكان فيه عقد شرعي (فاتحة)؛ لأنها تقول: «اتَّفَقنا على الزواج، وعِشْتُ كزوجة له على مَرَأَى وَمَسْمَعٍ مِنَ الجميع، وكان مِنَ المفروض أن يُسجَّل هذا الزواج في الحالة المدنية غير أنَّ والديه عارِضاه في ذلك، ورغم هذه المعارِضة، فإنه أَصَرَ على تسجيله، إلَّا أنه كان ينتظر عَودة شقيقه مِنَ فرنسا. وبَقِيتُ أعيش معه إلى يوم وفاته عام 1968م (أي مِنَ عام 1961م إلى عام 1968م)، وأنجبنا طفلاً يوم 21 أوت 1966م. وبسبب مرضه، وتأخَّر شقيقه، لم يُسجَّل الزواج؛ لأنَّ شُغْلَه

الشَاغِلُ هُوَ الْعِلَاجُ مِنَ الْمَرَضِ، وَكَانَ يَنْتَقِلُ بَيْنَ (بِجَايَةِ) وَفَرَنْسَا، وَالطِّفْلُ الْآنَ لَا يَحْمِلُ لِقَبِّ وَالِدِهِ.

فَمِنْ الصَّعْبِ أَنْ يَعِيشَ رَجُلٌ فِي الْمَجْتَمَعِ الْإِسْلَامِيِّ مَعَ امْرَأَةٍ يَزْنِي بِهَا عَلَى مَرَأَى وَمَسْمُوعٍ مِنَ الْمَجْتَمَعِ مُدَّةَ سَبْعِ سِنَوَاتٍ، وَأَنْ تَلِدَ مِنْهُ وَلَدًا تُظْهِرُهُ وَلَا تُخْفِيهِ، لَوْ لَمْ يَكُنِ الْإِتِّصَالُ بَيْنَهُمَا مَسْبُوقًا بِ (الْفَاتِحَةِ). وَمِنْ الْمَأْلُوفِ أَنْ (يَخَافَ) الرَّجُلُ مِنَ وَالِدِيهِ، وَيَنْتَظِرُ رِضَاهُمَا أَوْ مَوْتَهُمَا، وَمِنْ الْغَالِبِ أَنْ تُخْذَعَ الْمَرْأَةُ أَوْ أَهْلُهَا بِالْوَعْدِ بِتَسْجِيلِ الزَّوْجِ عِنْدَ الْقَاضِي أَوْ فِي الْحَالَةِ الْمَدْنِيَّةِ، ثُمَّ قَدْ لَا يَقَعُ - كَمَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ - حَتَّى يَمُوتَ أَوْ يُطْلَقَ، فَتُظْهِرُ عِنْدَ ذَلِكَ الْمَشْكَلَةَ الَّتِي يَكُونُ ضَحِيَّتُهَا الْأَوْلَادُ أَوْ الزَّوْجَةُ.

فَلْيَتَّقِ اللَّهُ جَدُّ هَذَا الطِّفْلِ الْبَرِيءِ، وَلْيَتَّقِ اللَّهَ عَمَّهُ وَقَرَابَتَهُ، فَلَا يَنْتَكِرُوا لَهُ، وَلَا يَتَسَبَّبُوا فِي إِحْطَاقِ الضَّرَرِ بِهِ، وَفِي الشَّقَاءِ الدَّائِمِ وَالْعَارِ الْإِلَازِمِ لَهُ. فَإِنْ وَقَعَ مِنْهُمْ عَقُوقٌ وَإِصْرَارٌ عَلَى ارْتِكَابِ هَذَا الْإِثْمِ، فَإِنَّ لِلْقَضَاءِ أَنْ يُنْفِذَهُ مِنْ هَذَا الظُّلْمِ، وَأَنْ يَحْكُمَ بِالْإِحْقَاقِ بِأَبِيهِ إِذَا ثَبِتَ أَنَّ هَذَا الْإِتِّصَالَ بَيْنَ أَبِيهِ (ع. أ) وَأُمِّهِ (أ. م) كَانَ قَدْ تَمَّ بِ (الْفَاتِحَةِ) حَسَبِ الْعَادَةِ وَحُكْمِ الشَّرْعِ الْإِسْلَامِيِّ، وَلَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ يَعْلَمُ شَرْعِيَّةَ هَذَا الزَّوْجِ أَنْ يَكْتُمَ شَهَادَتَهُ، وَمَنْ يَكْتُمُ الشَّهَادَةَ فَإِنَّهُ آثَمُ قَلْبُهُ.

وَأَمَّا إِنْ كَانَ هَذَا الْإِتِّصَالُ لَمْ تَكُنْ فِيهِ (فَاتِحَةٌ) أَصْلًا، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ وَلِيٌّ وَلَا صَدَاقٌ وَلَا صِيغَةٌ وَلَا شَهُودٌ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ مُجَرَّدُ سِفَاحٍ، وَلَيْسَ بِنِكَاحٍ، وَالْوَلَدُ لَا يُلْحَقُ بِالزَّانِي، وَإِنَّمَا يُلْحَقُ بِأُمِّهِ، فَلْتَتَّبِعْ إِلَى اللَّهِ، وَلْتَجْتَهِدْ فِي تَرْبِيَّتِهِ، وَحُسْنِ مَعَامَلَتِهِ، وَاللَّهُ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ، وَيَجْزِي الْمُحْسِنِينَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مِلَاحِظَةُ: عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ، لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُزَوِّجَ نَفْسَهَا، فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ زَوَّجَتْ نَفْسَهَا، فَالنِّكَاحُ صَحِيحٌ، وَالابْنُ شَرْعِيٌّ.

1977/05/26م

السؤال:

أحيطكم علماً أنّ لي ابنةً كنتُ قد زوّجتها لشخص، ووقع العقد عليها أمام الجماعة المسلمة، ولم يُسجّل عند الموثّق حسب الإجراءات الرسمية.

وبعد أن دخل بها طردها من بيت الزوجية، ولم يُطلّقها، وقد حاولتُ معه مراراً أن يُسرّحها فيُطلّقها، ولكن دون فائدة، وأخيراً ذهبتُ إلى المحكمة، فكان جوابهم أنّ ابنتكم لم يُعقد عليها أمام القاضي الشرعي، فلا حقّ لها في التّحاكم إلينا.

وقد تزوّج زوجها بامرأة أخرى، وتركها مُعلّقة، لا هي مُتزوّجة، ولا هي مُطلّقة، لا يُنفق عليها، ولا يهتم بها. لها في هذه الحال مُدّة ثلاث سنوات ونصف منذ خروجها من بيت الزوجية بدون طلاق.

ما هو حكم الشريعة في ذلك؟ إنني حاولتُ معه بجميع الوسائل أن يُطلّقها فلم يفعل، وهي الآن عندي.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتّبع هداه.

أولاً: زواج ابنتكم بهذا الرجل بواسطة الجماعة المسلمة صحيح شرعاً إذا توفرت فيه بقيّة أركان الزواج وشروطه، وهي: الوليّ، والصّداق، والصيغة والشهود، فإذا توفرت في زواجها فهو صحيح شرعاً، وإن لم يعترف به القانون.

ثانياً: إذا لم تستجِب المحكمة لشكواكم، ولم تُرغم الزوج على تصحيح زواجه، ثم تحكّم بالطلاق بينهما بالتّراضي، فقدّموا شكواكم إلى وكيل الدولة باسم ابنتكم، فهو يستدعيه، ويستنطقه، ويُجبره على تصحيح الوضعيّة.

ثالثاً: إذا لم تتوصَّل إلى طلاقها بواسطة المحكمة، ولم تنفع شكواكم إلى وكيل الدولة، فطالِبُها أمام الجماعة المسلمة، وحاكِمُها إليهم، وهم يَصْرِفُون له أَجْلاً مقداره أربعة أشهر من يوم مُطالِبته أَمامهم، فإن رَجَعَ إليها، وعَقَدَ عليها عقداً شرعياً أمام القاضي، وعاشَرها مُعاشرة الأزواج لزوجاتهم، فهي له، وإن أبى أن يفعل، فإنها تُطَلَّق عليه بمجرد انتهاء الأجل، بِحُكم الإيلاء وتَرْك مُعاشرتها إضراراً بها، قال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَائِهِمْ رَبْعَ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: 226].

والجماعة المسلمة هي التي تُحْكَم بطلاقها - إذا أَبَت السلطة الحاكمة من القيام بمهمة هي من اختصاصها، وقَصَّرت في واجبها - ينطِق به رئيسُهم، فيقول: «طَلَّقْتُ فلانة من زوجها فلان». ثم تَعْتَدُ بثلاثة أطهار، فإذا خَرَجْتَ مِنَ الْعِدَّة، لها أن تتزوَّج. والله أعلم.

1979/09/16م

السؤال:

هل الذي يَتَزَوَّج بدون عقد رسمي صحيح أم خطأ؟ إنَّ هذا رجل متزوَّج، هل يجب عليه الطلاق أم الاستمرار في الزوجية؟ الزوج قابل بالاستمرار، وزوجته ترفض هذا بناتاً.

المطلوب من سيادتكم النظر في الحُكم، في قوله: نعم، وفي قولها: لا. والسلام عليكم.

ب. رابع (عين الدفلى)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

مثلُ هذا الزواج صحيح إذا توفرت فيه أركان الزواج، وأركانه أربعة:

1- الزوجان: بأن يكون الزوج مسلمًا، وتكون المرأة مسلمة أو كتابية، لا خطر فيها على الأبناء.

2- الولي: أن يُزَوِّج المرأة وليُّ لها، ذَكَرٌ، ولا يَصَحُّ أن يكون امرأة.

3 - الصَّدَاق: وأقلُّه ربع دينار (نحو 250 دينار جزائري)، يدفعه الزوج لزوجته حالاً أو مؤجَّلاً.

4- الصيغة: مثل: زَوَّجْتُكَ، أو أعطيتُكَ، أو نحو ذلك.

والشهود - اثنان من العُدول - شرطٌ في صِحَّة الزواج.

وينبغي إفشاء الزواج، وإسماع الناس به قبل الوليمة والغناء والولولة، لسمع الناس، فإذا توفرت هذه الأمور في زواجك، وكنت راضيًا بها، ورَضِيت بك، فالزواج صحيح، والعقد على الزوجة وإجراءات الزواج ضمانٌ له وتَحَصُّن.

وإذا طالبت الزوجة، فذلك من حقِّها، حتى تطمئن على نفسها وعلى أولادها. فخذُ معك شهودًا يشهدون لك بالزواج، وتحمِّل المصاريف لتأخرك في إعلان الزواج. والسلام عليكم ورحمة الله.

سنة 1987م

هل تثبت دعوى هذا الزواج؟

السؤال:

نعرض عليكم هذه القضية العائلية التي طرأت علينا، وقد وقفنا إزاءها في حيرة ودهشة عظيمة، ولا ندرى ما المخرج منها.

إنَّ المرحوم أبي (ل) قد وُلِدَ أواخر القرن الماضي من الميلاد سنة - أو حوالي - 1898م، وكان في حياته مستقيمًا، يعيش حياة عائلية هادئة، ويشتغل بالتجارة. تزوّج امرأةً أولى ثم فارقها، وتزوَّج من بعدها سنة 1950م أمِّي المرحومة (خ)، وعاشا معًا، ووُلِدَت أنا (ج) لهما، وفي سنة 1974م أخذُ أمِّي إلى الحجاز، وأديًا فريضة الحج، فلما عادا منه ماتت أمِّي رحمها الله.

ورغم علُوِّ سنِّه فقد اختار أن يتزوَّج من امرأة أخرى، هي المدعوة (و)، وعاش معها لمدة ثلاثة أعوام، ثم لحق أبي برَبِّه ومات بتاريخ 1978م، وقد بقيت زوجته الثانية ضمن عائلتنا لبرِّها به وإحسانها.

ولكن ما راعنا بعد نحو ستة أشهر من وفاته إلا أن امرأة لا نعرفها، ولم نرها في حياتنا قطّ، تتقدّم إلينا وتزعم أنها كانت زوجة له منذ الخمسينات، وأنه وُلِدَ لها منه ذكرٌ اسمه (إ) منذ 1960م، وقدّمت في ذلك شهادة لا نشكُّ أنها مُزيّفة مزوّرة؛ لأنها مُسجّلة بعد وفاة أبي ببضعة أشهر، وقد أصبح بعد موته لا يستطيع الرّدّ على أيّ مُدّع.

إنّ هذه المرأة - وتُدعى (ح) - تُطالب بتصحيح زواج لها مزعوم من أبي، لم نعلم به، ولم نعرفه أبدًا مع طول مُدّته - من عام 1958م إلى 1978م - وتُقدّم لنا ولداً تريد إلحاقه بأبي في النسب، وتُطالب بميراثه، وإننا نطعن فيها قَدَمَتَه وادّعَتَه.

أولاً: إنّ أبي لم يتزوَّج في حياة أمِّي غيرها، وكانا على أتمّ وفاق حتى ماتت، بعد أن صَحِبْتُهُ إلى الحج.

ثانياً: إنه كان يعمل في التجارة، ويعيش عيشة عائلية، لا يُغادر بيته، ولا يَغيب عنه ليلاً ولا نهارًا، ولو كان له بيت آخر لَعَلِمَهُ الناس.

ثالثاً: غير معقول أن يكون لأبي ولدٌ لا يعترف به، ولم يجرِ على لسانه أبدًا حتى

يموت، وعُمره - كما تزعم المرأة - 18 عامًا.

ولهذا نرفض مزاعم هذه المرأة، ولا نقبل أن تُلصق بأبي تهمة، كما لا نقبل ولدًا في العائلة مُلحقًا بها، داخلاً عليها، لم يعترف أبي به ولدًا له في حياته مُطلقًا، فإن كان لهذه المرأة وثيقة زواج قديمة صحيحة فلتُذِلْ بها، أمّا وثيقة مكتوبة بعد وفاته فإننا نطعن فيها. والسلام.

ل (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أولاً: إن صَحَّ ما جاء في عَرَض هذه القضية، فإن دَعَوَى هذا الزواج أَقْلُ ما يُقال فيها أنها مُريبة، ذلك أن الزواج - إذا وقع فيه النِّزاعُ - مِمَّا لا يَصِحُّ بُتُّه إِلَّا بِبَيِّنَةٍ عادلة من شاهدين مسلمين - من ذوي العدالة - يشهدان على وَقوعِ زواج فلان - بِعَيْنِهِ - من فلانة - بِعَيْنِهَا - وأنها يعرفان الزوج معرفة صحيحة، ويعرفان الزوجة بشخصها معرفة صحيحة، وأن ذلك الزواج وقع بِحُضورهما وشهادتهما، وَتَمَّتْ فيه كُلُّ إجراءات الزواج الشرعي الصحيح، ومنها توفر أركان الزواج، برضاء الزوجين، وبِصِّدَاق مُعَيَّن أو مُفَوَّض، وبالصيغة المعروفة في الزواج، وبِالْخُلُوءِ من موانع النِّكاح بالنسبة للزوجة، وبِالْوَلِيِّ الشرعي لها... الخ.

ثم بعد ذلك يكون الإِعْذارُ لِلْخَصْمِ قبل الحُكْمِ في الشُّهُودِ العُدُولِ إذا صَحَّتْ عدالتهم عند القاضي، وَصَحَّتْ شهادتهم لديه، فإنَّ القاضي يُعْذرُ فيها إلى المُدَّعَى عليه، ويقول له: «ما تقول في شهادتهما؟»، وَيُمْكِنُ لِلْمُدَّعَى عليه أن يُقَدِّمَ في هذه الشهادة قَدْحًا بأنهما - مثلاً - خَصمان له، والإسلام لا يَقْبَلُ شهادة

خَصَمَ عَلَى خَصْمِهِ وَلَوْ كَانَ عَدْلًا، أَوْ يَقُولُ: إِنَّمَا قَرِيبَانِ مِنَ الْمُدَّعِي، أَوْ صَدِيقَانِ لَهُ، تَجْلِبُ شَهَادَتُهُمَا نَفْعًا لَهُ، أَوْ تَدْفَعُ عَنْهُ مَضَرَّةً أَوْ مَعَرَّةً، وَحَتَّى الْعَدْلُ مِنَ الرِّجَالِ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ إِذَا كَانَ قَرِيبًا أَوْ صَدِيقًا حَيًّا، تَجْلِبُ شَهَادَتُهُ لِقَرِيبِهِ أَوْ صَدِيقِهِ نَفْعًا، أَوْ تَدْفَعُ عَنْهُ مَضَرَّةً، وَلَا شَكَّ أَنَّ الشَّهَادَةَ لِهَذِهِ الْمَرْأَةِ تَجْلِبُ لَهَا نَفْعًا، هُوَ الْإِرْثُ لَهَا وَلِابْنِهَا، وَإِثْبَاتُ أَبِي لَطْفِهَا، وَهِيَ تَنْفِي تَهْمَةَ الزَّنا عَنْهَا بِوُجُودِ ابْنٍ لَهَا لَيْسَ لَهُ أَبٌ مَعْرُوفٌ.

وَلَمَّا كَانَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ قَدْ مَاتَ، وَقَدْ تَأَخَّرَتْ عَنْ إِقَامَةِ هَذِهِ الْبَيِّنَةِ عَشْرِينَ سَنَةً كَامِلَةً، ثُمَّ تَأَخَّرَتْ بَعْدَ وَفَاتِهِ بِضْعَةَ أَشْهُرٍ، وَلَمْ يَظْهَرْ مِنْهَا أَدْنَى مَسْعَى طِيلَةٍ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِينَ سَنَةً، فَإِنَّ كُلَّ هَذِهِ رِيْبٌ وَشُكُوكٌ فِي صِحَّةِ دَعْوَى الزَّوْاجِ، وَدَعْوَى النَّسَبِ لِلْوَلَدِ، وَيَجِبُ عَلَى الْقَضَاءِ أَنْ يَتَثَبَّتَ غَايَةَ التَّثَبُّتِ، وَيَتَحَرَّى غَايَةَ التَّحَرِّيِ فِي هَذَا الْأَمْرِ حَتَّى لَا يُلْحَقَ وَلَدًا بِغَيْرِ أَبِيهِ، وَلَا امْرَأَةً بِغَيْرِ زَوْجِهَا.

ثَانِيًا: لَوْ قَرَضْنَا صِحَّةَ هَذِهِ الْبَيِّنَةِ بِالزَّوْاجِ - وَذَلِكَ فِي قَرَضٍ بَعِيدٍ - وَقَرَضْنَا أَنَّ عَدَالَتهُ شُهُودَهَا ثَابِتَةٌ، فَإِنَّ هَذَا الزَّوْاجَ فَاسِدٌ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ "نِكَاحُ السَّرِّ"، وَنِكَاحُ السَّرِّ مِنَ الْأَنْكَحَةِ الْفَاسِدَةِ، مِمَّا يُفْسَخُ قَبْلَ الدَّخُولِ وَبَعْدَهُ.

وَالْبُرْهَانُ عَلَى أَنَّهُ نِكَاحُ سَرٍّ - لَوْ ثَبَّتْ - أَنَّ امْرَأَةَ الرَّجُلِ الَّتِي كَانَتْ مَعَهُ لَمْ تَعْلَمْ بِهِ حَتَّى مَاتَتْ بَعْدَ 16 عَامًا مِنْ وَقْعِهِ الْمَزْعُومِ، وَكِتْمَانُهُ عَنِ الزَّوْجَةِ مُبْطِلٌ لَهُ، وَأَنَّ الرَّجُلَ الْمُتَّهَمَ بِالزَّوْاجِ لَمْ يُعْلِنْ عَنْهُ، وَلَمْ يَقُلْ لِأَحَدٍ مِنْ عَائِلَتِهِ حَتَّى مَاتَ بَعْدَ 20 عَامًا مِنْ وَقْعِهِ الْمَزْعُومِ، وَأَنَّ زَوْجَتَهُ الْأَخِيرَةَ لَمْ تَعْلَمْ بِهِ أَيْضًا، مَعَ أَنَّهَا عَاشَتْ مَعَ زَوْجِهَا ثَلَاثَ سِنَوَاتٍ، بَلْ أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ الْمُدَّعِيَةَ نَفْسَهَا لَمْ تُعْلِنْ عَنْهُ إِلَّا بَعْدَ وَفَاةِ الزَّوْجِ الْمَزْعُومِ بِبُضْعَةِ أَشْهُرٍ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ هَذَا "نِكَاحُ سَرٍّ" فَمَا هُوَ "نِكَاحُ السَّرِّ"؟

حُكْمُ نِكَاحِ السَّرِّ:

وَحُكْمُ نِكَاحِ السَّرِّ أَنَّهُ يُفْسَخُ قَبْلَ الدَّخُولِ وَبَعْدَهُ، ذَكَرَهُ خَلِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ فِي الْمَخْتَصَرِ فِي طَلِيعَةِ الْأَنْكَحَةِ الْفَاسِدَةِ، قَالَ: «وَفُسِّخَ مُوَصَّى وَإِنْ بَكَتُمُ شُهُودٌ مِنْ امْرَأَةٍ أَوْ مَنْزِلٍ أَوْ أَيَّامٍ، إِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَلَمْ يَطَّلْ، وَعُوقِبَا وَالشُّهُودُ»⁽¹⁾.

قَالَ الدَّرْدِيرُ فِي شَرْحِهِ: «وَفُسِّخَ نِكَاحُ مُوَصَّى بِكَتْمِهِ عَنْ امْرَأَةِ الزَّوْجِ حَالَةَ الْعَقْدِ أَوْ قَبْلَهُ، وَالْمُوصَى هُوَ الزَّوْجُ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ زَوْجَتِهِ الْجَدِيدَةِ، وَالْمُوصَى هُمُ الشُّهُودُ خَاصَّةً... فَنِكَاحُ السَّرِّ هُوَ مَا أَوْصَى فِيهِ الزَّوْجُ [الشُّهُودَ] بِكَتْمِهِ عَنْ زَوْجَتِهِ أَوْ عَنْ جَمَاعَةٍ، وَلَوْ أَهْلَ مَنْزِلٍ... إِذَا لَمْ يَكُنِ الْكَتْمُ خَوْفًا مِنْ ظَالِمٍ أَوْ نَحْوِهِ»⁽²⁾.

فَحُكْمُ نِكَاحِ السَّرِّ ثَابِتٌ لِهَذَا النِّكَاحِ لَوْ فَرَضْنَا صِحَّةَ بَيِّنَةٍ وَقَوَعِهِ - وَذَلِكَ بَعِيدٌ - لِأَنَّ الزَّوْجَ كَتَمَهُ عَنْ زَوْجَتِهِ الْأُولَى الَّتِي تَزَوَّجَهَا سَنَةَ 1950م، وَعَنِ الثَّانِيَةِ الَّتِي تَزَوَّجَهَا سَنَةَ 1974م، وَكَتَمَهُ عَنْ ابْنِهِ وَأَهْلٍ مِنْزِلِهِ.

وَمِثْلُ هَذَا الزَّوْاجِ - لَوْ صَحَّ بَيِّنَةٌ - مِمَّا يُفْسَخُ قَبْلَ الدَّخُولِ وَبَعْدَهُ وَإِنْ طَالَ كَمَا حَقَّقَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ، وَنَقَلَهُ عَنْهُ الدَّسُوقِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ⁽³⁾، وَقِيلَ: لَا يُفْسَخُ إِنْ طَالَ، وَالطُّوْلُ بِالْعُرْفِ⁽⁴⁾.

ثَالِثًا: الْخَاطُؤُ وَلَدٌ بِأَبِيهِ، وَإِثْبَاتُ نَسَبِهِ إِلَيْهِ، لَا يَتِمُّ أَيْضًا إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ - عَلَى الْأَقْلَ - مِنْ ذَوِي الْعَدَالَةِ، وَحَتَّى إِذَا وَقَعَ الْإِقْرَارُ بِهِ لَا يَتَّبَتُّ إِلَّا اعْتِمَادًا عَلَى وَثِيقَةٍ

(1) مختصر خليل، ص 112.

(2) الشرح الكبير، ج 2/ ص 236، وما بين معقوفتين سقط من الأصل، وأُثبتناه من الشرح الكبير.

(3) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج 2/ ص 237.

(4) وهو ما يتحصل فيه الظهور والاشتهار عادةً، وليس الطول بولادة الأولاد. انظر: الشرح الكبير، ج 2/ ص 237.

شرعية تُثبت شرعية الاتصال الجنسي بين أمّه وأبيه، تكون مقبولة في الإفتاء والقضاء، ولا بُدَّ فيها من شهادة رجلين - على الأقل - من ذوي العدالة.

حتى لو اعترف أحدُ الناس بأنَّ الولد الفلاني ابنه، لكانَ مُطالبًا ببيان سبب أبوّته للابن، وبُنوة الابن له، ويثبت ذلك بولادته على فراشه، وفي الحديث الصحيح: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ»⁽¹⁾.

فما دامت المرأة زوجةً لإنسان، والاتصال بينهما مُمكن، فما وَلَدَتْهُ فهو ابنه، إلّا أن يَنْفِيهِ بِلَعَانٍ، فإن لم تثبت شرعية الاتصال، فلا يَلْحَقُ الولد، ولا يَصِحُّ أن يُنسب إليه.

والولد في هذه القضية لا يكفي في لحاقه زَعْمُ هذه المرأة وحده، ولم يعترف به (أبوه) حتى وفاته، وقد بَلَغَ 18 عامًا، ولم يُدَلَّ بِدَعْوَى الزوجية إلّا بعد وفاته.

رابعًا: إدعاءُ هذا الزواج وهذا النسب المزعومين، مُشْتَبَهٌ فيه مُسْتَرَابٌ؛ لأنَّ الحالة المدنية - عندنا - مضبوطة غاية الضبط في الجزائر، وخصوصًا في عواصمها الكبرى، والأسماء الشخصية والعائلية مفروضة في كلِّ حالة زواج وميلاد، وفي البادية يُعلن الزواج بِعُرْسٍ، ويَحْضُرُهُ الجُمُوعُ مِنَ الناس، وتَسْمَعُ به الأعراسُ، ولا يَبْقَى زواجٌ سِرٌّ مَكْتُومٌ، وإنما قد لا يُسَجَّلُ في الحالة المدنية فورًا، ثم يَقَعُ التَّدَارُكُ، وَيَقَعُ به حُكْمٌ شرعي.

حالة خاصة:

وأثناء ظروف الثورة حَدَثَتْ حالة خاصّة لشعبنا في البوادي وفي الجبال، لِعُسْرِ الاتصال بالمُدن، والقَمْعُ المُتواصل مِنَ العَدُوِّ، ومُقاطعة إدارته، فأَحْدَثَ

(1) أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب: تفسير المُشَبَّهات، حديث (2053)، عن عائشة رضي الله عنها.

الثَّوَار قضاءً خاصاً، وإدارة، ودفاتر للحالة المدنية، كان يُسَجَّل فيها كلُّ زواج أو طلاق أو ولادة، واعتماداً على هذه السَّجَلَّات قَبِلَتْها الحالة المدنية بعد الاستقلال، أو قَبِلَتْ فيها شهادة جنود ومدنيّين، وتُسَوِّهَل معهم، ولَعَلَّ هذه المرأة المُدَّعِيَة هذه الدَّعْوَى انتهزت فرصة هذا التساهل في التسهيلات والتساهلات، وادَّعت هذه الدَّعْوَى الغريبة، ولكنها خَشِيت أن تُعلِنها في حياة المرحوم، وتَرَكَّتْهُ حتى مات، فأَقْدَمَتْ على فعلتها.

خامساً: في عام 1958م كان المُدَّعَى عليه المرحوم (ل) في سِنِّ السَّتين، وفي مثل هذا السَّنِّ ثَقُلَ الرِّغبة - عادةً - في القيام بمغامرة جنسية أو عاطفية تَجْعَلُهُ يُقَدِّم على زواج سِرِّيٍّ، كما ثَقُلَ رغبة النساء في الارتباط به، وقبول مثل هذه المغامرة معه، ثم إنه كان - كما جاء في عَرَض القضية - يَعِيش حياة عائلية هادئة مع زوجته حتى عام 1974م، حيث ذهب بها إلى حَجِّ بيت الله الحرام، فلَمَّا لَحِقَتْ برَبِّها انتظر ستة أشهر ثم أَقْدَم على زواج جديد.

فلو كانت له زوجة أخرى، وله معها ولدٌ يافِعٌ، عمره نحو 14 عاماً إِذَّاكَ، وكان يَكْتُمُها عن زوجته وولَدِهِ وأهلِهِ، فإنه كان يُعْلِن ما كَتَمَهُ، ولا يَحْتَاج إلى زواج جديد، إِنَّ هذا لَبَعِيدٌ.

والخلاصة: إِنَّ هذه القضية - إن صَحَّ ما جاء في السؤال - لا يَثْبُت فيها الزواج لهذه المرأة، ولا يَثْبُت النَّسب لابنها، ولا يَسْتَحِقُّان شيئاً من الميراث والشرعية؛ لأنَّ الرِّبِّيَّة تَحْفُّ بها مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، إلَّا إذا أَقامت بَيِّنَةً شرعية مَقْطوعاً بها على وجود زواج مُعلَن به صحيح ثابت، أمَّا هذا الذي جاءت به المرأة فهي دَعْوَى على مَيِّت، لا يَسْتَطِيع القضاء أن يَسْمَعَ فيها قول الميت، ولا أن يُعْذِر له في شهادة الشُّهود لو كانوا عُدولاً أَثْبَاتاً، والنكاحُ - لو ثَبَّتْ عدالة الشُّهود وصِحَّتْها - نكاحُ سِرٍّ،

ونكاح السَّرِّ باطل، يُفَسِّخ قبل الدخول وبعده عند فقهاءنا ولو طَالَ، كما قال ابن الحاجب، ولا تُعَدُّ المرأةُ به فراشاً لزوجها حتى يُلْحَقَ به الولد، ولا يَحَقُّ ولا يَصِحُّ التساهل في تسجيل مثل هذا الزواج لظروف الثورة؛ لأنه واقعٌ بالمدينة، ولأنه إنما أُعْلِنَ بعد انتهاء الحالة الخاصّة بنحو 16 عامًا (1962 - 1978م)، وبعد وفاة الرجل.

وفي تصحيح مثل هذا الزواج، وإلحاق هذا الولد بِنَسَبِ مَيِّتٍ خطرٌ عظيم على الأعراض، والنسب، والأموال. والله الهادي إلى سواء السبيل.

9 رمضان 1405هـ / 29 مايو 1985م

حُكْمُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا

السؤال:

وَرَدَ عَلَيْنَا سَوَالٌ مِّنْ بَعْضِ الْمُسْلِمِينَ فِي أَوْرِبَا يَسْتَفْسِرُونَ عَنْ حُكْمِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا، فَمَا حُكْمُ الْإِسْلَامِ فِي ذَلِكَ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. رَوَى الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي مَوْطِئِهِ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا». وَرَوَى الْجَمَاعَةُ (يعني أصحاب الصَّحاح) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا»، وَهَذَا مِمَّا وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ.

قال الإمام أبو عمر بن عبد البر: «أكثر طرق هذا الحديث مُتَوَاتِرَةٌ عَنْهُ»⁽¹⁾.

(1) انظر: ابن عبد البر. الاستذكار. ج 5/ ص 451، الشوكاني. نيل الأوطار. ج 6/ ص 175.

وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَيْضًا: عَلِيٌّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَأَنَسٌ، وَعَائِشَةُ، وَأَبُو سَعِيدٍ، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وَلِهَذَا فَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْمَذَاهِبِ السُّنِّيَّةِ - الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ - عَلَى حُرْمَةِ الْجَمْعِ.

وَالْأَصْلُ فِي حُرْمَةِ هَذَا الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا، مَا وَرَدَ فِي حُرْمَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ، الَّذِي نُصِّصَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى - عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ -: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: 23]، وَالْحَالَةُ وَالْعَمَّةُ بِمَنْزِلَةِ ذَلِكَ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ: «الْحَالَةَ أُمٌّ»⁽¹⁾. وَقَدْ عُلِّلَتِ الْحُرْمَةُ بِمَا جَاءَ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ: «إِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَنَ ذَلِكَ قَطَعْتَنَ أَرْحَامَكُنَّ»⁽²⁾.

قَالَ الشُّوْكَانِيُّ: «وَأَحَادِيثُ الْبَابِ تَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ الْجَمْعِ بَيْنَ مَنْ ذَكَرَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ... وَقَدْ حَكَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَالَ: لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافًا فِي ذَلِكَ... وَحَكَى الْقُرْطُبِيُّ الْإِجْمَاعَ، وَاسْتَشْنَى الْخَوَارِجَ (وَالصَّوَابُ فِرْقَةٌ مِنْهُمْ)، وَقَالَ: وَلَا يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِمْ، كَمَا نَقَلَ الْإِجْمَاعُ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ وَابْنَ حَزْمٍ... كَمَا نَقَلَهُ النَّوَوِيُّ وَاسْتَشْنَى طَائِفَةٌ مِنَ الْخَوَارِجِ»⁽³⁾.

(1) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الصَّلَاحِ، بَاب: كَيْفَ يُكْتَبُ هَذَا: مَا صَالِحُ فَلَانِ بْنِ فَلَانٍ، حَدِيثُ (2699)، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بَلْفَظٍ: «الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ»، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ، بَاب: مَنْ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ، حَدِيثُ (2278)، عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بَلْفَظٍ: «وَأَيُّهَا الْحَالَةُ أُمٌّ».

(2) أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ، حَدِيثُ (4116)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (ج 11/ ص 337)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ (ج 18/ ص 278)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّلْخِيسِ (ج 3/ ص 367): «فِي إِسْنَادِهِ أَبُو حُرَيْرَةَ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُسَيْنٍ، عَلَّقَ لَهُ الْبُخَارِيُّ، وَوَقَّعَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو زُرْعَةَ، وَصَعَّفَهُ جَمَاعَةٌ، فَهُوَ حَسَنُ الْحَدِيثِ».

(3) نَيْلُ الْأَوْطَارِ. ج 6/ ص 176.

وَمُقْتَضَىٰ هَذَا الْقَوْلُ، أَنَّ جَمِيعَ مَذَاهِبِ أَهْلِ السَّنَةِ تُحَرِّمُ هَذَا الْجَمْعَ،
وَأَنَّ الْخَوَارِجَ لَيْسُوا مُجْمِعِينَ عَلَى الْخِلَافِ، وَإِنَّمَا خَالَفَتْ فِرْقَةٌ مِنْهُمْ، وَلَا عِبْرَةَ
بِخِلَافِهِمْ، فَلَا يُنْقَضُ الْإِجْمَاعُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

1978/02/07م

مَتَزَوِّجٌ وَيُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بَابْنَةِ أَخٍ زَوْجَتِهِ

السؤال:

رجل متزوّج بامرأة، يريد أن يتزوَّج بثانية، وهي ابنة أخ زوجته، فهل يجوز
ذلك شرعاً؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
لَا يَجُوزُ لِهَذَا الرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الثَّانِيَةَ، مَا دَامَتِ الْأُولَى فِي عِصْمَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ
أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا، بِنَصِّ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ،
وَإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، فَقَدْ نَصَّ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ عَلَى حُرْمَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: 23]، وَنَصَّ
الْحَدِيثُ عَلَى مَنْعِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَابْنَةِ أَخِيهَا، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَابْنَةِ أَخْتِهَا، لِمَا تَوَاتَرَ مِنْ
حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا،
وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا»⁽¹⁾.

(1) أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب: لا تُنكح المرأة على عمّتها، حديث (5109)، ومسلم في كتاب
النكاح، باب: تحريم الجمع بين المرأة وعمّتها أو خالتها في النكاح، حديث (1408).

وقد أجمع المسلمون على حرمة ذلك، قال ابن رشد: «اتَّفَقُوا - فيما أعلم - على تحريم الجَمْع بين المرأة وعمَّتها، وبين المرأة وخالتها، لثبوت ذلك عنه - عليه الصلاة والسلام - من حديث أبي هريرة، وتواتره عنه عليه الصلاة والسلام»⁽¹⁾. وفي هذه القضية، الزوجة الأولى هي عمَّة المرأة المُراد تزوّجها، فلا يحلُّ ذلك.

سنة 1976م

يريد أن يتزوَّج شقيقة خاله من الأب

السؤال:

ابن الأخت يتزوَّج شقيقة خاله من الأب، للتوضيح: ابن الأخت خاله من الأم.

هل يصحُّ هذا الزواج الذي تَمَّ فعلاً أم يبطل؟ وما يترتَّب عليه؟ في انتظار إجابتكم لكم أطيب التمنيات، وأزكى التحيات.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. أولاً: الخالة مُحَرَّمَةٌ بنصِّ القرآن على ابن أختها، قال تعالى في سورة النساء - عَطْفًا على المُحَرَّمات -: ﴿وَحَلَائِكُمْ﴾ [النساء: 23].

ثانياً: الخالة حقيقةً هي أخت الأم، وسواء كانت شقيقةً لها من أمِّها وأبيها، أو كانت أختاً لها من أبيها فقط، أو كانت أختاً لها من أمِّها فقط، أو كانت أختاً لها من

(1) بداية المجتهد. ج 2/ ص 34.

الرَّضَاع، فَكُلُّ خَالَةٍ لِلْمَرْءِ الْمُسْلِمِ حَرَامٌ عَلَى ابْنِ أُخْتِهَا؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ⁽¹⁾.

ثَالِثًا: أَمَّا أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ أُخْتِ خَالِهِ، فَقَدْ تَكُونُ حَرَامًا، وَقَدْ لَا تَكُونُ، فَإِذَا كَانَ خَالُهُ الْمَذْكُورَ شَقِيقَ أُمِّهِ، فَأُخْتُهُ شَقِيقَةُ أُمِّهِ أَيْضًا، فَهِيَ حَرَامٌ قَطْعًا؛ لِأَنَّهَا خَالَةٌ لَهُ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْخَالَ غَيْرَ شَقِيقِ أُمِّهِ، مِثْلَ أُخْيِهَا مِنْ أُمِّهَا وَلَهُ أُخْتُ أَبُوهَا أَجْنَبِيٌّ عَنْ أُمِّهِ، فَهَذِهِ لَيْسَتْ بِخَالَةٍ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ أُخْتًا لِأُمِّهِ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، فَالْعِبْرَةُ بِأُمِّ الرَّجُلِ، فَلَا يَصَحُّ بِحَالٍ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُخْتَهَا الشَّقِيقَةَ أَوْ الَّتِي [لَأُخْيِهَا]⁽²⁾ أَوْ الَّتِي [لَأُمِّهَا]⁽³⁾ أَوْ مِنَ الرَّضَاعِ، وَيَذْكَرُ خَالَهُ فِي الْمَوْضُوعِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَالْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ.

1993/08/25م

يُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِنْتُ ابْنَةِ أُخْتِهِ مِنَ الْأَبِ

السُّؤَالُ:

أَنَا شَابٌّ مُسْلِمٌ عَلَى وَشَكِّ الزَّوْاجِ، أُرِيدُ أَنْ أَتَزَوَّجَ فَتَاةً هِيَ بِنْتُ لَابْنَةِ أُخْتِي (حَفِيدَةُ أُخْتِي مِنْ ابْنَتِهَا)، وَلَكِنْ هِيَ مِنْ أَبِي فَقَطْ، وَأُمُّهَا غَيْرُ أُمِّي، وَقَدْ مَاتَتِ الْأُخْتُ، وَتَرَكْتُ بِنْتًا تَزَوَّجْتُ فَوَلَدْتُ بِنْتًا، هِيَ هَذِهِ الْفَتَاةُ الَّتِي أُرِيدُ أَنْ أَتَزَوَّجَهَا.

فَهَلْ يَجُوزُ لِي أَنْ أَتَزَوَّجَهَا؟ وَهَلْ هِيَ حَلَالٌ لِي أَمْ حَرَامٌ عَلَيَّ؟ فَإِنَّمَا أُرِيدُ أَنْ أَتَزَوَّجَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، إِنِّي فِي انْتِظَارِ رَدِّكُمْ. وَشُكْرًا.

(1) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

(2) فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [لَأُخْيِهَا]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(3) فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [لَأُمِّهَا]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: كلاً، لا تفعل فإنها حرام عليك، بما أنك تريد الزواج على كتاب الله وسنة رسول الله، فإن هذه الفتاة لا تحلُّ لك، ولا تحلُّ لها، بل هي مُحَرَّمَةٌ بِنَصِّ كتاب الله؛ لأنها بنت أختك، وَرَدَ ذِكْرُ تَحْرِيمِهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ، قَالَ فِي الْمُحَرَّمَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالنَّسْلِ: ﴿وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ [النساء: 23]، وَكُلُّ مَنْ أَنْحَدَرَ مِنْ نَسْلِهَا يُعْتَبَرُ مِثْلُهَا، وَهَكَذَا كُلُّ امْرَأَةٍ حُرِّمَتْ عَلَيْكَ، حُرِّمَ عَلَيْكَ نَسْلُهَا، وَبَنَاتُ بَنَاتِهَا حَرَامٌ عَلَيْكَ، وَبَنَاتُ أَبْنَائِهَا أَيْضًا حَرَامٌ عَلَيْكَ، هَكَذَا بَنَاتُ أَخِيكَ، وَبَنَاتُ بَنَاتِهِ. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «بِنْتُ الْأَخِ اسْمٌ لِكُلِّ أَنْثَى لِأَخِيكَ عَلَيْهَا وَلَادَةٌ بِوَسْطَةِ أَوْ مَبَاشَرَةٍ، وَكَذَلِكَ بِنْتُ الْأُخْتِ»⁽¹⁾.

فهذه البنت وَلَدَتْهَا أُخْتُكَ بِوَسْطَةِ ابْنَتِهَا، وَلَوْ وَلَدَتْهَا بِوَسْطَةِ ابْنِهَا لَكَانَتْ حَرَامًا، وَكُلُّ مَنْ أَنْحَدَرَ مِنْهَا حُرِّمَ عَلَيْكَ.

ثانياً: والمراد بالأخت ما يشمل كلَّ الأخوات، سواء كانت شقيقة، أو لأب فقط، أو لأم فقط، بل حتى أختك مِنَ الرِّضَاعَةِ يُحَرِّمُ عَلَيْكَ بَنَاتُهَا وَكُلُّ أَنْثَى أَنْحَدَرَتْ مِنْ نَسْلِهَا، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «وَالْأُخْتُ اسْمٌ لِكُلِّ أَنْثَى جَاوَرَتْكَ فِي أَصْلَيْكَ أَوْ فِي أَحَدِهِمَا»⁽²⁾.

كما وَرَدَ النَّصُّ عَلَى الْأُخْتِ مِنَ الرِّضَاعَةِ بِمُفْرَدِهَا، قَالَ تَعَالَى فِي الْمُحَرَّمَاتِ: ﴿وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ﴾ [النساء: 23]، وَبَنَاتُ الْأَخَوَاتِ وَالْإِخْوَانِ مِنَ

(1) تفسير القرطبي، ج 5/ ص 108.

(2) تفسير القرطبي، ج 5/ ص 108.

الرَّضَاعَةُ شَمَلَهُنَّ حَدِيثٌ صَحِيحٌ نَصُّهُ: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»⁽¹⁾.
ولذا نقول لك - يا بُنَيَّ - لا تتزوَّج هذه الفتاة، واستغفر الله في هذه الإرادة
فيك، فإنها محرَّمٌ لك، مُحَرَّمَةٌ عليك؛ لأنها (أي أختك) بمنزلة جدِّتها، وسواء كانت
الأخت شقيقة أو لأبيك أو لأمِّك، كما تقدَّم، وأبحث عن غيرها، وأبحث لها عن
عريس يُلائمها، وبالرفاء والبنين.

1990/12/10م

طَلَّقَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ وَتَزَوَّجَ أختَهَا

السؤال:

أَتَوَجَّهُ إِلَيْكُمْ بِهَذَا السُّؤَالِ الشَّرْعِيِّ قَصْدَ الْفَتْوَى فِيهِ، إِنِّي خَطَبْتُ امْرَأَةً مِنْ
وَلِيِّهَا الَّذِي هُوَ أَخُوهَا، فَلَبَّيْ طَلْبِي، وَوَقَعَ الْعَقْدُ بِالْجَمَاعَةِ، وَقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ، وَدَفْعِ
الصَّدَاقِ.

وعندما أُتَيْتُهَا بِالْكِسْوَةِ لِرَفْعِهَا، رَفَضَتْ، وَفَرَّتْ مِنْ بَيْتِهَا إِلَى أَحَدِ أَقْرَبَائِهَا،
وَحِينَئِذٍ اتَّفَقْتُ مَعَ وَلِيِّهَا عَلَى طَلَاقِهَا وَالتَّزْوُجِ بِأختِهَا، فَطَلَّقْتُهَا عِنْدَ الْجَمَاعَةِ بِكَلِمَةٍ:
أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ الْعَقْدُ عَلَى أختِهَا، وَرَفَعَهَا بِتِلْكَ الْكِسْوَةِ، وَصَدَاقٍ
جَدِيدٍ، وَانْتَهَى النِّزَاعُ. لَكِنْ كَثُرَ الْكَلَامُ، أَحَدُهُمْ يُحَرِّمُ، وَالْآخَرُ يُحِلُّ، فَازْدَادَ هَمِّي
وَعُغْمَتِي، وَوَقَعَتْ فِي حَيْرَةٍ.

فَمَاذَا يَقُولُ الشَّرْعُ الْعَزِيزُ فِي هَذِهِ الْمَشْكِلَةِ، أَفَتُونِي مَاذَا أَفْعَلُ؟ بَارَكَ اللَّهُ لَنَا فِيكُمْ.
وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَبَرَكَاتُهُ.

(1) أخرجه البخاري في كتاب الشهادات، باب الشهادة على الأنساب، والرضاع المستفيض، حديث

(2645)، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. **أولاً:** نفور الفتاة الأولى منكم، وهروبها من البيت، يدلُّ على أنها لم تقبل بهذا الزواج، وأنها ترفض تصرُّف أخيها الذي رَوَّجها بكم. ومن المعلوم أنه وليٌّ غير مجرٍّ؛ لأنها يتيمة، ولا بدَّ أن تُستشار، وتُعرب عن رضاها بالزوج بالقول والفعل، فإذا رفضت لم يَتَم زواجها مثل الثيب، فالزواج لم يَتَم.

وعلى قَرَضِ أنها رَضِيَتْ وقَبِلَتْ، ثم نَفَرَتْ وامتنعت من الدخول، فالزواج صحيح، والنفور منها نُشُوزٌ، والتصرُّف صحيح، وهو طلاقها أمام الشهود، وهم الجماعة.

ثانياً: أمَّا تزوُّج أختها بعد ذلك فجائزٌ صحيح؛ لأنَّ أخاها وليٌّ شرعي، وهو أولى الناس بتزويجها برضاها، وقد دَلَّ الدليل على رضاها؛ لأنها استسلمت وقَبِلَتْ، فلا غُبار على زواجها، ولا يُلْزَم شيء على مثل هذا التصرُّف، فالزواج الأول إمَّا أنه لم يَتَم، لعدم رضا اليتيمة الأولى به، وإمَّا أنها رَضِيَتْ ثم نَفَرَتْ، فالطلاق الذي وَقَعَ يفصلها منكم، ولا يُلْزَمُها عِدَّةٌ منه؛ لأنه وَقَعَ قبل الدخول، والمرأة إذا طُلِّقَتْ قبل الدخول، فلا عِدَّةٌ عليها، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [الأحزاب: 49]، ولا يمكن أن يتحقق الجمع بين الأختين.

ثالثاً: فالتصرُّف الواقع صحيح لا غُبار عليه، ويجوز لك أن تتزوَّج هذه الأخت بعد أختها بدون مُهلة، وأن تدخل بها فوراً، والذين قالوا لكم بالحُرمة لا يعرفون، وكان الأجدر بهم أن يسكتوا، والذين قالوا لكم بالحِلِّ قد أصابوا وَجْهَ الحُكْم، فكن مُطمئنناً، وبالرفاء والبنين.

1993/11/15م

تُوفِّيَتْ زوجته ويريد الزواج ببنت أختها

السؤال:

كنتُ متزوَّجًا بامرأة هَلَكْتُ منذ عام، وأريد اليوم أن أتزوَّج ابنة أختها بعد هلاك خالتها التي كانت عندي. فهل يُبيح لي الشرع الإسلامي أن أتزوَّج بها؟
ع. عبد الحميد (جيجل)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
نعم، يُجوز لك أن تتزوَّج بها بعد هلاك خالتها، وإنما يَمنع الشرع الجَمْع بينهما. فقد نصَّ القرآن الكريم على حُرمة الجَمْع بين الأختين، فقال: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: 23]، ونصَّت السنة النبوية على حُرمة الجَمْع بين المرأة وخالتها أو عمَّتها، في قوله ﷺ: «لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا عَلَى خَالَتِهَا»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وفي لفظ آخر: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا».

أما بعد الوفاة أو بعد الطلاق والانفصام التام، فإنه يُجوز للمسلم أن يتزوَّج أخت امرأته الهالكة أو المُطَلَّقة، كما يُجوز له - في هذه الحالة - أن يتزوَّج بنت أخيها أو بنت أختها ولا حرج.

1977/12/11م

الزواج بِمُطَلَّقةٍ أو أرملةِ العم أو الخال

السؤال:

مُطَلَّقةُ العمِّ أو الخال، أو أرملة أحدهما، هل يُجُوزُ أن يتزوَّجها ابن الأخ أو الأخت لهما؟ وكذلك عكس المسألة، مُطَلَّقة أو أرملة ابن الأخ أو الأخت لهما؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. نعم، يُجُوزُ للرجل أن يتزوَّج - بعد انقضاء العِدَّة - مُطَلَّقةَ عمِّه أو خالِه، أو أرملة أحدهما، إذا انقضت العِدَّة، وكذلك العكس، فهؤلاء الرجال والنساء أجناب، بل الأخ يُجُوزُ أن يتزوَّج أرملة أخيه أو مُطَلَّقةَ، وإنما لا يُجُوزُ أن يجمع بين الأختين، فإذا تزوَّج إحدى الأختين حُرِّمَتْ عليه أختها، ما دامت الأولى في عصمته، فإن طُلِّقَتْ وخرِجت من العِدَّة، أو ماتت الأولى، جاز له أن ينكح أختها.

وأما التي تُحْرَمُ وَيَتَأَبَّدُ تحريمها، فهي زوجة أبيه، وكانت الجاهلية تفعل ذلك، إذا مات الرجل كان ابنه من غيرها أحقُّ بزوجة أبيه، له أن يتزوَّجها، ويُسمَّى "نكاح المقت"، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ۝٢٣﴾ [النساء: 22].

وكذلك زوجة الابن يتأبَّد تحريمها على أبيه، لقوله تعالى في المحرَّمات: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ [النساء: 23].

وَالرَّبِّيَّةُ الَّتِي دَخَلَ بِأُمِّهَا يَتَأَبَّدُ تَحْرِيمُهَا، فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِأُمِّهَا حَلَّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ
الْبِنْتُ الَّتِي كَانَ قَدْ خَطَبَ أُمُّهَا وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا، فَالْدُّخُولُ بِالْأُمَّهَاتِ يُحَرِّمُ الْبَنَاتِ،
وَالْعَقْدُ عَلَى الْبَنَاتِ يُحَرِّمُ الْأُمَّهَاتِ. كُلُّ هَذَا مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ، أَوْ مُسْتَخْرَجٌ مِنَ
الْآيَاتِ.

ارتكب الفاحشة مع الكبرى ويريد الزواج من الصغرى!

السؤال:

فَتَيَّ مِنَ الشَّبَّانِ، لَهُ قَرِيبَتَانِ - وَهُمَا أُخْتَانِ -، وَبِحُكْمِ الْقَرَابَةِ وَالزِّيَارَاتِ
الْمُتَكَرِّرَةِ، وَيُسَّرُ الْخُلُوءُ، وَسِنَّ الْمَرَاهِقَةِ، زَيْنٌ لَهُ الشَّيْطَانُ أَنْ يَزْنِيَ بِالْكُبْرَى مِنْهُمَا،
وَمَارَسَ مَعَهَا الْعَمَلِيَّةَ الْجَنَسِيَّةَ مَرَارًا، وَهُوَ يَرِيدُ أَنْ يَتَقَدَّمَ لِلزَّوْجِ مِنَ أُخْتِهَا
الصَّغْرَى، وَقَدْ قِيلَ لَهُ: بِمَا أَنَّهُ زَنَى بِالْكُبْرَى مِنَ الْأَخْتَيْنِ، فَلَا تَحِلُّ لَهُ الصَّغْرَى.

إِنَّ هَذَا الْعَمَلَ الْكَرِيهَ الَّذِي جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَرِيبَتِهِ هَذِهِ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ أَحَدٌ، لَا
الْعَائِلَةُ وَلَا الْأُخْتُ الصَّغْرَى الَّتِي هُوَ بِصَدْدِ الزَّوْجِ مِنْهَا.

أَفْتُونَا - رَحِمَكُمُ اللَّهُ - وَوَضُّحُوا لَنَا - كِتَابَةً - حُكْمَ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَمَا
عَسَى أَنْ يَتَرَتَّبَ عَلَى ذَلِكَ؟ وَهَلْ فِيهِ كَفَّارَةٌ، صِيَامٌ، أَوْ هِجْرَانٌ؟ وَهَلْ تَحِلُّ لَهُ أُخْتُهَا
الصَّغْرَى؟

مواطن (الجزائر العاصمة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أولاً: مِنْ أَقْبَحِ الذَّنُوبِ، وَأَشْنَعِ الْفَوَاحِشِ، وَأَعْظَمِهَا إِثْمًا الزَّنا، قَالَ فِيهِ تَعَالَى:

﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: 32]، وَيَشْتَدُّ الْقَبْحُ إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ قَرِيبَةً، أَوْ كَانَتْ جَارَةً، أَوْ زَوْجَةً رَجُلٍ ذَهَبَ إِلَى الْجِهَادِ.

وإنما اشتدَّ قبح الزنا؛ لأنَّ عواقبه وخيمة جدًّا، لا على الزانية وحدها، ولكن على أبيها، وأخيها، وزوجها، وابنها، وكلِّ عائلتها، وعلى المجتمع، فإذا حَمَلَتْ مِنَ الزنا، فذلك شقاؤها، وشقاء وليدها، الذي قد تَقَتَّلَهُ، فَتُصْبِحُ مُجْرِمَةً، وَقَدْ تَبَرَّأَ مِنْهُ، وَتَطْرَحُ لَقِيطًا، وَقَدْ تَبَهَّتْ بِهِ زَوْجَهَا، وَيَعِيشُ زَنِيًّا⁽¹⁾.

وقد ذَكَرَ اللهُ الزُّنَاَ معَ الْمُشْرِكِينَ بالله، وَقَاتِلِي النَفْسَ الْمُحَرَّمَةَ بِغَيْرِ الْحَقِّ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ ٦٨ يُضْعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ [الفرقان: 68-69].

ثَانِيًا: إِذَا وَقَعَ الزَّانِي ثُمَّ تَابَ الزَّانِي إِلَى اللَّهِ مِنْهُ تَوْبَةً نَّصُوحًا، فَدِمَ عَلَى فِعْلِهِ، وَأَقْلَعَ عَنْهُ، وَعَزَمَ عَلَى عَدَمِ الْعُودَةِ إِلَيْهِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ مِنْ كُلِّ تَائِبٍ صَدَقَتْ نِيَّتُهُ، وَيَغْفِرُ ذُنُوبَهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [التوبة: 104]، وَقَالَ: ﴿قُلْ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَنْ يَشَاءُ لِنُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَنَحْنُ نَسْتَسْتَجِيبُ لِمَنْ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مِنْ قَبْلِ مَحْضَرِهِ﴾ [التوبة: 104]، وَقَالَ فِي الْمُشْرِكِينَ وَقَاتِلِي النَفْسَ إِذَا تَابُوا: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الفرقان: 70].

ثَالِثًا: الزَّانِي بامرأة مَا لَا يُحَرِّمُ عَلَى الزَّانِي أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأُمِّهَا وَلَا بِأَخْتِهَا، وَلَوْ ابْتَلَى رَجُلٌ بِذَلِكَ بَأْنَ زَنَى بِأُمِّ امْرَأَتِهِ أَوْ بِأَخْتِهَا، فَلَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ زَوْجَتَهُ بِذَلِكَ الْفِعْلِ

(1) زَنِيمٌ: دَعِيٌّ، مُلْتَصِقٌ بِغَيْرِ قَوْمِهِ. فَلَانُ زَنِيمٌ: لَا يُعْرِفُ لَهُ نَسَبٌ.

القيح، لقوله ﷺ: «لَا يُحَرِّمُ الْحَرَامُ الْحَلَالَ»⁽¹⁾، مع أنه لو عَقِدَ - مُجَرَّدَ الْعَقْدِ - عَلَى امْرَأَةٍ مَا حُرِّمَتْ عَلَيْهِ أُمُّهَا، وَلَوْ دَخَلَ بِالْأُمِّ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ ابْنَتُهَا، فَالْعَقْدُ عَلَى الْبَنَاتِ يُحَرِّمُ الْأُمَّهَاتِ، وَالدَّخُولُ بِالْأُمَّهَاتِ يُحَرِّمُ الْبَنَاتِ، وَلَوْ تَمَتَّعَ بِهَا بِشُبْهَةِ نِكَاحٍ - كَأَنْ ظَنَّهَا زَوْجَتَهُ - حُرِّمَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ، عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفُقَهَاءُ.

وَأَمَّا الْأَخْتُ، فَإِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أختِهَا هُوَ الْحَرَامُ، وَأَمَّا إِنْ مَاتَتْ أَوْ طُلِّقَتْ فَحَلَالٌ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِالثَّانِيَةِ بَعْدَهَا. أَمَّا قَضِيَّةُ حِلِّيَّةِ الزَّوْاجِ وَحُرْمَتِهِ، فَلَا حُكْمَ لِلزَّنا، وَيُعْتَبَرُ كَأَنَّهُ لَا وَجُودَ لَهُ.

رابعًا: يتساءل السائل عن قضية هذا الرجل: إذا كان يستطيع أن يتزوج الأخت الصغرى بعد أن زنى بالكبرى؟

والجواب: نعم، ولا.

فَأَمَّا نَعَمْ، فَإِنَّهَا لَا تَحَرِّمُ عَلَيْهِ شَرْعًا؛ لِأَنَّهُ لَا حُرْمَةَ لِلزَّنا وَلَا تَأْثِيرَ لَهُ فِي الْحِلِّ وَالْحُرْمَةِ، لقوله ﷺ: «لَا يُحَرِّمُ الْحَرَامُ الْحَلَالَ»، وَلِأَنَّ الْمُحَرَّمَ فِي الْأَخْتَيْنِ هُوَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا زَوْجَتَيْنِ، وَالْكَبْرَى لَيْسَتْ زَوْجَتَهُ، فَلَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ - لَوْ تَزَوَّجَ بِالصَّغْرَى - أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ.

وَأَمَّا لَا، فَإِنِّي لَا أَنْصَحُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، إِذَا كَانَتْ الْكَبْرَى غَيْرَ مَتَزَوِّجَةٍ حَالِيًا،

(1) أخرجه ابن ماجه في كتاب النكاح، باب: لا يُحَرِّمُ الْحَرَامُ الْحَلَالَ، حديث (2015)، والدارقطني في سننه، حديث (3679)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج7/ص274)، عن ابن عمر رضي الله عنهما. قال البوصيري في الزوائد (ج2/ص123): «إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ لضعف عبد الله بن عمر العمري». وأخرجه عن عائشة رضي الله عنها: البيهقي في السنن الكبرى (ج7/ص274)، والدارقطني في سننه، حديث (3678)، والطبراني في الأوسط (ج5/ص104). قال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج4/ص269): «فيه عثمان بن عبد الرحمن الزهري، وهو متروك».

فإن كانا قد زنيا - وهي متزوجة - أو كانت قد زنت ثم تزوجت، فله أن يتزوج الصغرى، أما إذا كانت ما تزال غير متزوجة حتى الآن، فإن الرجولة والشهامة والإنسانية والمروءة تقضي عليه أن يخطبها هي لا أختها، وأن يتزوجها هي لا أختها الصغرى؛ لأنه هو الذي أصابها بضرر فادح، وجنى عليها جناية كبرى، فعليه أن يصلح ما أفسد، ويرثق ما فتق، فإنه إذا تزوجها يكفر عن جريمته، ويدل على رجولته، ويسترجع اعتبارَه عند نفسه وفي المجتمع.

ولهذا نقول له: حرام عليك - شهامة ورجولة وإنسانية - أن تترك هذه المرأة المنكوبة في عرضها تعيش في العذاب المهيّن طول حياتها، وأنت تتمتع بين أحضان أختها، وما قولك لو ذهبت إلى أختها وقصّت عليها قصة الذنب البشري الذي فجّعها في عفافها، وهو أنت؟

إن كنت قد ثبت إلى الله وأثبت حقاً، فلا تتزوج الصغرى، وتدع الضحية تجزّ ألامها، ذليلة حقيرة مهانة، كن رجلاً، وقم بواجبك.

وكيفما كان الحال، فإني أنصحك أن تتجنّب لقاء هاتين الأختين إذا تزوجت إحداهما، وحذار من الخلوة بهذه أو بهذه إذا لم تكن زوجة لك، واجتنب استعمال النظرة المريبة حتى لا تفسد حياتك وحياتها.

خامساً: جاء في كلام الزاني المحكي: «أنه لم يطّلع أحدٌ على واقعة الزنا». وهذا واجب أكيد على كل مسلم تقع منه خطيئة، وهو أن يستر نفسه ولا يكشفها، وأن يُبادر بالتوبة منها؛ لأنّ كشف خطيئته للناس والتباهي بها إصرارٌ منه عليها، ولا توبة مع الإصرار، ولكن هل هو صادق في قوله هذا، وهو أنه لم يطّلع عليه أحدٌ عندما فعّل فعلته الشنعاء؟

لقد جاء في كلامه في السؤال: «قيل لي: بما أنك زَنَيْتَ بالكبرى فإن الصغرى لا تَحِلُّ لك»، فَمِنْ أَيْنَ عَلِمَ بذلك الْمُعْتَرِضُ؟ إِذَا، فَقَدْ عَلِمَ بَعْضُ النَّاسِ بِمَا وَقَعَ مِنْهُ وَمِنْهَا، وَلَمْ يَصُنْ عِرْضَهُ وَلَا عِرْضَهَا - وَهِيَ قَرِيبَتُهُ -، ذَلِكَ الْعِرْضُ الَّذِي دَسَّاهُ فِعْلاً، وَلَمْ يَعِفَّ عَنْهُ لِسَانُهُ قَوْلًا، فَلْيَتَّقِ اللَّهَ، وَلْيَصْذُقْ فِي قَوْلِهِ وَفِعْلِهِ، وَلْيَتَّبِعْ إِلَى اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ، وَهُوَ بِمَا فِي الصَّدُورِ عَلِيمٌ.

سادساً: لَا يَتَرَتَّبُ عَلَى هَذَا الذَّنْبِ صِيَامٌ وَلَا إِطْعَامٌ، وَلَيْسَ لَهُ كَفَّارَةٌ خَاصَّةٌ، بَلْ فِيهِ الْحَدُّ - لَوْ وَقَعَ الْإِقْرَارُ بِهِ - وَهُوَ هُنَا جَلْدُ مِائَةٍ، وَتَغْرِيبُ عَامٍ (سَجْنُ عَامٍ)، وَإِنَّمَا تُكْفَرُهُ وَتَمْحُوهُ التَّوْبَةُ النَّصُوحُ، وَهِيَ النَّدَمُ وَالْإِقْلَاعُ وَالْعَزْمُ عَلَى عَدَمِ الْعُودَةِ إِلَيْهِ.

وَمِنْ مُقْتَضَى التَّوْبَةِ، الْقِيَامُ بِالْوَاجِبَاتِ وَالْأَرْكَانِ، وَالْإِكْثَارُ مِنَ النَّوَافِلِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: 114]، فَالتَّوْبَةُ هِيَ كَفَّارَةُ كُلِّ ذَنْبٍ.

وَأَمَّا الْمُهْجَرَانِ الْمَسْئُولُ عَنْهُ، فَمَا الْمُرَادُ مِنْهُ؟ إِنَّ الْمُسْلِمَ الْمُسْتَقِيمَ لَا يَخْلُو بِامْرَأَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ عَنْهُ وَلَوْ كَانَتْ قَرِيبَةً، إِذَا لَمْ تَكُنْ مُحْرَمًا، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ ثَالِثَهُمَا عِنْدَ كُلِّ خَلْوَةٍ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَخْلُوَ بِهَا قَرَابَةُ زَوْجِهَا نَهْيًا شَدِيدًا⁽¹⁾؛ لِمَا فِيهِ مِنْ خَطَرٍ عَظِيمٍ يُهْدِدُ رَاحَةَ الْعَائِلَةِ وَهَنَاءَهَا.

لهذا نهى هذا (الرجل) عن أيِّ خَلْوَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَيِّ امْرَأَةٍ غَيْرِ مُحْرَمٍ، قَرِيبَةٍ مِنْهُ

(1) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ، بَابُ: لَا يَخْلُونَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا ذُو مُحْرَمٍ، حَدِيثُ (5232)، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالْذُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ». فَقَالَ رَجُلٌ مِّنَ الْأَنْصَارِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَرَأَيْتَ الْحَمْمُ؟ قَالَ: «الْحَمْمُ الْمَوْتُ». وَالْحَمْمُ: أَقَارِبُ الزَّوْجِ مِنْ غَيْرِ الْمَحَارِمِ، كَالْأَخِ وَالْعَمِّ وَالْخَالَ وَأَبْنَائِهِمْ.

أو بعيدة، فقد بَرَّهَنَ على أنه غير مأمون، وَصَدَّقَ فِيهِ حَدَرُ الرَّسُولِ ﷺ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

17 ربيع الثاني 1406هـ / 29 ديسمبر 1985م

نَوَى الزَّوْاجَ بِهَا ثُمَّ وَقَعَ فِي الْخَطِيئَةِ

السُّؤَالُ:

تَعَرَّفْتُ عَلَيْهَا، وَنَوَيْتُ الزَّوْاجَ بِهَا، وَتَوَاعَدْنَا عَلَى ذَلِكَ، وَتَسَنَّى لَنَا ذَاتَ يَوْمٍ أَنْ نَخْتَلِيَ، فَزَيْنَ لَنَا الشَّيْطَانُ، وَوَقَعْنَا فِي الْخَطِيئَةِ، وَكِدْنَا نَقَعَ فِي خَطِيئَةٍ أُخْرَى، وَكَادَ الْجَارُ أَنْ يُؤْخَذَ بِجُرْمِ الْجَارِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ، وَخَرَجْتُ مِنَ الْامْتِحَانِ عَذْرَاءَ كَمَا كَانَتْ، سَامَحَنَا اللَّهُ.

مَا رَأَيْكَ فِي ذَلِكَ؟ وَهَلْ لَنَا مِنْ تَوْبَةٍ؟ وَمَاذَا يُمَكِّنُ عَمَلُهُ؟ وَهَلْ يُؤَثِّرُ ذَلِكَ فِي زَوَاجِنَا؟ وَهَلْ تَتَّبَعُنَا اللَّعْنَةُ وَأَوْلَادُنَا، إِنْ نَحْنُ تَزَوَّجْنَا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ؟

(ثُمَّ قَصَّ صَاحِبُ السُّؤَالِ عَنْ فِتْنَاتِهِ أَشْيَاءَ أُخْرَى، وَقَعَتْ لَهَا مَعَ أَبِيهَا - الْمُطَلَّقِ لَأُمِّهَا - فِي الْيَقَظَةِ وَفِي الْمَنَامِ، وَسَأَلَ عَنْ كَيْفِيَةِ الْخُرُوجِ مِنْهُ).

ع. ص (ابن عكنون)

الجَوَابُ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ اتَّبَعَ هُدَاهُ. لَوْلَا أَنَّ هَذَا السَّائِلَ جَاءَ يَسْأَلُ عَنِ التَّوْبَةِ لَمَّا اسْتَحَقَّ جَوَابًا، وَلَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُقَطَّ أَحَدًا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، ثُمَّ إِنِّي أَقُولُ:

من أجل مثل هذا الموقف الخطير حَرَّمَ اللهُ الحُلْوَةَ بين الرجل والمرأة، إذا لم تكن زوجته، ولا ذات محَرَّم، فإنَّ الشيطان يكون ثالثهما، ولو كانت الفتاة خطيئة، بل قد يكون الخطر هنا أشدَّ، وتكون المرأة هي الضحية، فالغالبُ أنه يَزْهَدُ فيها بعد أن تُمْكِنَهُ مِنْ نَفْسِهَا، وَيَقْضِي مِنْهَا وَطَرَهُ، فَلْتَحْذَرِ الْفَتَيَاتِ، وَلْيَحْذَرِ أَوْلِيَاؤُهُنَّ وَأُمَّهَاتُهُنَّ.

ثم إنَّ هذين الشَّابَّين الغَريَيرين كادا يَهْلِكَا بِتَجَنُّبِهَا ما هو شنيع إلى ما هو أشنع منه، فإنَّ إتيانَ المرأة في غير مَسْلَكِهَا الطَّبيعي - لو تَمَّ - لكان أشنع، وعقابه في الإسلام أشدَّ، فإنه القتل للفاعل والمفعول فيه، بينما عقاب الزنا لغير المُحْصَن هو الجلد مائة جلدة، وتَغْرِيبُ عام، فليَحْمَدِ اللهُ على النجاة من هذا الخزي، ولكن «ما كلُّ مرَّةٍ تَسْلَمُ الجُرَّة».

العلاجُ الوحيد لهما هو التوبة إلى الله، وهي النَّدَمُ على ما وَقَعَ، والعزمُ على عدم العودة إليه، ويجب عليهما كِتْمَانُ ما وَقَعَ، والسَّتْرُ على أنفسهما، فإنَّ عدم السَّتْرِ قد يؤول إلى إصرار، واللهُ سَتَّارٌ كريم، ولا بأس أن يَتَزَوَّجَها، بل الواجب ذلك؛ لأنه كَشَفَ مِنْ سِرِّ جَسَمِهَا ما هو حرام عليه قبل العقد، وليس هناك لعنة تلعنهما أو تُلْحَقُ أَبْنَاءَهُمَا، فالتوبة تَجِبُ ما قَبْلَهَا.

ويجب عليهما أن يُبَادِرَا بعقد النكاح في أقرب وقت ممكن، حتى إذا اِخْتَلَى بها مرَّةً أخرى قبل الدخول كانا زوجين شرعيَّين، يَحِلُّ أحدهما للآخر.

ثم إنَّ هذا الأب - إن صَحَّ عنه ما ذَكَرْتُمْ - وحشٌ بشري لا يَسُ جِلْدَ إنسان، وَيَدُلُّ عَمَلُهُ ذلك - إن صَحَّ منه - أنه كافرٌ، لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر، ولا يُحَرِّمُ ما حَرَّمَ اللهُ ورسوله، ولا يَدِينُ دِينَ الْحَقِّ، والواجبُ على ابنته أن تَتَجَنَّبَهُ وتبتعد عن طريقه، ولا تُفَكِّرَ فيه لحظةً، حتى لا تَشْقَى به في المنام، فإن ابتعد عنها

وأخلى طريقها استراحت منه، وإن أَصَرَ على إزعاجها، والوقوف في طريقها،
فلترفع أمره إلى السلطة القضائية لثريتها من إزعاجه.

1987 / 12 / 23 م

هل تُبيحُ نفسها لرجل وَعَدَها بالزواج؟

السؤال:

أطلب منكم أن تنصحنوني:

- 1 - هل لامرأة مُطلّقة الحق في أن يكون لها صديق يريد أن يتزوَّجها؟ وقبل
الزواج هل حرامٌ عليها أن ترقُدَ معه في السرير، وتعامله مُعاملة الزوج؟
- 2 - أنا الآن امرأة مُطلّقة، لقيتُ رجلاً لا بأس به، وهو عاملٌ مُهذَّب، يريد أن
يتزوَّج مني، ولكن قال لي في أول الأمر أن تعلمي مع الفرنسيين خدمةً غير شريفة،
بمعنى أن أقدم خدمة غير شريفة مع الرجال، وأنا ما أردتُ هذا العمل غير
الشريف، وقال لي: اعلمي ثمانية أشهر، وبعدما تجمع المال أنقطع عن هذا العمل.
وأنا الآن غير راضية بهذا العمل؛ لأن المال الذي يجتمع بهذا العمل لا يكون
مالاً صافياً. ولكن أحبه حباً مُخلصاً من أعماق قلبي.
والآن أريد أن تُجيبني جواباً مفيداً. والسلام.

ط. ن (باريس)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: كلاً، بل هو حرام، ولا يجوز لهذه المرأة أن تُمكن مثل هذا الرجل من

نفسها، ولا يَحِقُّ لها أن تَحُلُوْهُ به في خَلْوَةٍ، فَضْلاً عَنْ أَنْ تَرَقَدَ مَعَهُ فِي سَرِيرٍ وَاحِدٍ، بَلْ عَلَيْهَا أَنْ تَحْذَرَ مِنَ الرَّجُلِ الَّذِي يَطْلُبُ مِنْهَا هَذَا الطَّلَبَ قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا، وَيَعْقِدَ عَلَيْهَا عَقْداً صَحِيحاً.

وهي مَخْدُوعَةٌ بِهِ إِنْ اِعْتَبَرْتُهُ صَدِيقاً، إِذْ لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ مُسْلِمَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تُبَيِّحَ نَفْسَهَا لِرَجُلٍ لَيْسَ بِزَوْجٍ لَهَا، فَإِنْ هِيَ فَعَلَتْ كَانَتْ زَانِيَةً، لَمْ تَحْفَظْ فَرْجَهَا، وَهُوَ زَانٍ بِهَا، لَمْ يَحْفَظْ فَرْجَهُ، وَهَذَا شَأْنُ الْمُجْرِمِينَ الْمُعْتَدِينَ، الَّذِينَ يَفْعَلُونَ الْفَاحِشَةَ وَالْإِثْمَ الْمُبِينِ، وَلَيْسَ بِشَأْنِ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ وَصَفَهُمُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ يَحْفَظُونَ﴾ ٥ ﴿إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ ٦ ﴿فَمَنْ أَسْبَغَ ذَاكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاعِلُونَ﴾ ٧ ﴿[المؤمنون: 5-7].

وَإِنَّ الزَّنا فَاحِشَةٌ، وَجَرِيْمَةٌ دِينِيَّةٌ اجْتِمَاعِيَّةٌ، لَا يَقْرُبُهَا مُؤْمِنٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَةَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: 32]، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِالْعِفَّةِ، وَوَعَدَ الْمُسْتَعْفِفِينَ بِأَنْ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ بِنِكَاحٍ طَيِّبٍ حَلَالٍ، فَقَالَ: ﴿وَلَيْسَتَعْفِيفُ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: 33]، وَفَضَّلَ اللَّهُ وَاسِعاً، فَاسْتَعْفَيْ وَصُوفِي نَفْسَكَ، وَسَيَأْتِيكَ الزَّوْجُ الطَّيِّبُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، إِنْ كُنْتَ مُسْلِمَةً حَقًّا.

ثَانِيًا: احْذَرِي هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي يُظْهِرُ لَكَ رَغْبَةً فِي الزَّوْاجِ مِنْكَ، ثُمَّ يُحَاوِلُ أَنْ يَنَالَكَ قَبْلَ الْعَقْدِ الشَّرْعِيِّ الصَّحِيحِ، بَلْ يُحَاوِلُ أَنْ يَدْفَعَكَ إِلَى الرَّذِيلَةِ وَالْفُجُورِ وَالْفَاحِشَةِ؛ لِأَنَّهُ يَطْلُبُ مِنْكَ «أَنْ تَعْمَلِي مَعِ الْفَرَنْسِيِّينَ خِدْمَةَ غَيْرِ شَرِيفَةٍ... وَأَنْ تَخْدُمِي خِدْمَةً غَيْرَ شَرِيفَةٍ مَعَ الرِّجَالِ».

هَذَا الرَّجُلُ لَيْسَ بِمُهَذَّبٍ، وَلَا صَدِيقٍ لَكَ، وَلَا يُحِبُّكَ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ الصَّدِيقَ

المُحِبِّ يَحْمِي الْمَرْأَةَ الَّتِي يُحِبُّهَا مِنَ الرَّذِيلَةِ، وَيَصُونُهَا، وَيَغَارُ عَلَيْهَا مِنَ الرِّجَالِ، وَيَقْدِمُهَا بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، وَخُصُوصًا إِذَا كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَ مِنْهَا زَوْجًا شَرِيعًا شَرِيفًا.

مثلُ هذا الرجل يكون خطرًا عليك حتى بعد الزواج منك، فقد يعمل معك عَمَلُ الدِّيُوثِ، وهو الرجل الذي يُبِيحُ نِسَاءَهُ لِلزُّنَاةِ، وقد جاء في الحديث أنه لا يَشُمُّ رائحة الجنة ولا يَدْخُلُهَا⁽¹⁾، وقد يَبِيعُكَ مِنْ عَصَابَاتِ الرَّقِيقِ الْأَبْيَضِ، الَّذِينَ يُتَاجَرُونَ فِي النِّسَاءِ تِجَارَةً عَالِمِيَّةً، وَيُرْسِلُونَ بِهِنَّ إِلَى الْمَوَاحِيرِ وَدُورِ الْبَغَاءِ. إنه خطرٌ عليك قبل الزواج وبعده إن صَدَقَ وَعْدُهُ، ولا أَظُنُّه صَادِقًا.

حَقًّا إِنَّ الْمَالَ الَّذِي تَقْبِضُهُ الْمَرْأَةُ ثَمَنًا لَشَرَفِهَا هُوَ أَخْبَثُ الْمَالِ وَأَخْسَهُ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِهِ⁽²⁾، فَاحْذَرِي أَنْ تَسْقُطِي، وَالْإِنْسَانُ إِذَا سَقَطَ مَرَّةً وَاحِدَةً، فَإِنَّهُ يَخْشَى عَلَى نَفْسِهِ الْهَلَاكَ وَالْإِذْمَانَ، فَكَيْفَ هَذَا الَّذِي يُحَاوِلُ أَنْ يَفْرُضَ عَلَيْكَ تُمَارِسَةَ الرَّذِيلَةِ وَالْفَاحِشَةِ لِمُدَّةِ ثَمَانِيَةِ أَشْهُرٍ؟ إِنَّهُ يُحَاوِلُ أَنْ يُعَوِّدَكَ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى يَمُوتَ ضَمِيرُكَ، وَتَعْتَادِي الرَّذِيلَةَ، وَيَشْتَهَرَ سُقُوطُكَ.

تَخَلَّصِي مِنْ حُبِّ هَذَا الرَّجُلِ وَاحْذَرِيهِ، وَحَاوِلِي أَنْ تَنْسِيَهُ، إِلَّا إِذَا ظَهَرَ لَكَ أَنَّهُ رَجُلٌ شَرِيفٌ، يُحِبُّكَ حَقًّا حُبًّا شَرِيفًا كَمَا تُحِبُّنِي، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ صَادِقًا فِي مُحَاوَلَتِهِ دَفْعَكَ إِلَى الزُّنَا، وَإِنَّمَا يَرِيدُ أَنْ يُجَرِّبَكَ، حَتَّى إِذَا وَجَدَكَ زَانِيَةً تَرَكَّكَ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ الشَّرِيفَ يَحْتَقِرُ الزَّانِيَةَ وَلَا يَتَزَوَّجُهَا، وَيَقُولُ فِي نَفْسِهِ: كَمَا زَنْتَ مَعِي، فَإِنَّمَا تَزْنِي مَعِ غَيْرِي.

(1) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ قَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَنَّةَ: مُدْمِنُ الْخَمْرِ، وَالْعَاقُ، وَالِدِّيُّوثُ الَّذِي يُقْرِئُ فِي أَهْلِهِ الْحَبْثَ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، حَدِيثٌ (5372). قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ (ج 4/ص 327): «فِيهِ رَأْيٌ لَمْ يُسَمَّ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ».

(2) عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَخُلُوفِ الْكَاهِنِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْإِجَارَةِ، بَابُ: كَسْبِ الْبَغِيِّ وَالْإِمَاءِ، حَدِيثٌ (2282). وَمَعْنَى مَهْرِ الْبَغِيِّ: هُوَ مَا تَقْبِضُهُ الْمَرْأَةُ مِنَ الزُّنَاةِ، ثَمَنًا لِفُجُورِهَا.

وفي الختام أنصحك - يا بُنَيَّ - ألاَّ تَقْعِي في الحرام، وألاَّ تَقْبِلِي مِن هذا الرجل
أو مِن غيره مثل هذا الكلام، وأن تَبْنِي أمورَكَ على الصَّحِّ، فلا تُبْهِجِي نَفْسَكَ إِلَّا
بِعَقْدٍ شرعي صحيح.

وقد يَقَع الإنسان في الخطيئة - بعض المَرَّات - فَمِن الواجب عليه أن يَسْتَغْفِر
الله، وَيَتُوبَ إليه، وَيُقْلِعَ عن ذَنْبِهِ، وَيَنْدَمَ على فِعْلِهِ، وَيَسْأَلِ اللهَ أَنْ يَرْزُقَهُ مِن فَضْلِهِ،
فإنَّ اللهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ، أمَّا إذا استمرَّ على الخطيئة، فذلك هو المُصِرُّ الذي لَا يُغْفَرُ لَهُ،
نَعُوذُ باللهِ مِنَ الإِصرارِ.

استعيني بالصبر والصلاة، فإنها تَنْهَى عن الفحشاء والمنكر، واسألي اللهَ أَنْ
يَرْزُقَكَ زَوْجًا شَرِيفًا، صَانِكِ اللهُ وَحَفِظْكَ. والسلام.

1976/12/30م

تَزَوَّجَهَا بَعْدَ أَنْ ارْتَكَبَ الْفَاحِشَةَ مَعَ أُمِّهَا

السؤال:

خطبَ أَحَدُ الْمَوَاطِنِينَ فَتَاةً مِنْ أَهْلِهَا، وَأَهْدَى إِلَيْهَا شَيْئًا مِنْ مَالٍ وَمَلَابِسٍ،
وَقَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا رَزَى بِأُمِّهَا، وَيَقُولُ إِنَّ هَذَا الزَّنا وَقَعَ غَضَبًا عَنْهُ، مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ هَذِهِ
الْمَرْأَةَ - الْمَزْنِيَّ بِهَا - كَانَتْ زَوْجَةَ خَالِهِ، وَلَكِنْ خَالُهُ قَدْ طَلَّقَهَا مِنْ قَبْلِ.

ثُمَّ تَزَوَّجَ هَذَا الرَّجُلُ هَذِهِ الْفَتَاةَ - بَعْدَ أَنْ رَزَى بِأُمِّهَا - وَلَمَّا وَلَدَتْ مِنْهُ ثَلَاثَةَ
أَوْلَادٍ أَقَرَّ لَهَا بِمَا وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أُمِّهَا.

وَالسُّؤَالُ هُوَ: مَا حُكْمُ هَذَا الزَّوْاجِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، أَصَحِيحٌ أَمْ بَاطِلٌ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: هذا النكاح صحيح شرعاً، يَثْبُت ولا يُفْسَخ، وَيَسْتَمِر ولا يُنْقَض،
وهؤلاء الأولاد يَلْحَقُونَ بأبيهم، ولا غبار على نسبهم.

ثانياً: مذهب المالكية والشافعية والجمهور أنه «لا يَحْرُم بالزنا حلال»، فلو
زنى رجلٌ بامرأةٍ لَجَازَ له أن يَتَزَوَّجَ أمَّها أو بَنَتَها، كما أنه لو كان مُتَزَوِّجاً بامرأةٍ
فَأَغْوَاهُ الشَّيْطَانُ وفَعَلَ الفَاحِشَةَ مع أمَّها أو مع ابنتها - مِنْ غَيْرِهِ - فَإِنَّ الزَّوَاجَ يَثْبُتُ
ولا يُفْسَخ.

وَوَرَدَ في هذا الموضوع حديث عن ابن عمر - وَخَرَّجَهُ ابن ماجه - وعن عائشة
- وَخَرَّجَهُ البيهقي - وَنَصَّه: «لَا يَحْرُمُ الْحَرَامُ الْحَلَالَ». قال المناوي في شرحه على
الجامع الصغير: «لو زنى بامرأة لم تَحْرُمَ عليه أمُّها وبَنَتُها، وإلى هذا ذهب الشافعي
كالجمهور، فقالوا: الزنا لا يَثْبُتُ حُرْمَةُ المصاهرة». ثم حَكَى عن الحنفية أنهم
ذهبوا إلى الحُرْمَةِ، وبَالِغُوا فيها حتى قالوا: «تَحْرُمُ امرأته بِمَجْرَدِ لُصِّ أمِّها والنظر
لَفَرْجِها»⁽¹⁾.

واخْتَجَّ الجمهور - أعني المالكية والشافعية وغيرهم - بَأَنَّ النكاح في الشرع إنما
يُطْلَقُ على المعقود عليها، لا على مُجَرَّدِ الوَطْءِ، والزنا لا مَهْرُ فيه ولا عِدَّةٌ ولا إِرْث.
ثالثاً: وإن كان النكاح صحيحاً، وليس على هذا الرجل أن يُفَارِقَ زَوْجَهُ، فإنه
قد أَسَاءَ أولاً بارتكاب هذه الفاحشة مع أُمٍّ مِّنْ خَطْبَتِهَا - وهي ابنة خاله فيما يظهر
-، ثم أَسَاءَ ثانياً باعترافه أمام زوجته على نفسه وعلى أمِّها بِمَا وَقَعَ مِنْهَا، فَحَطَّمْ

(1) فيض القدير شرح الجامع الصغير. ج 6/ ص 447.

قلبها تَحْطِيماً لَا جَبَرَ لَهُ، وَعَرَّضَ بَيْتَهُ وَأَبْنَاءَهُ لِلْفُضِيحَةِ وَالْعَارِ وَالْحَرَابِ، فَلْيُتَّبَعْ إِلَى
اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا، وَلْيَسْتَغْفِرِ اللَّهَ، فَإِنَّهُ غَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ
اهْتَدَى.

الأب يَعْتَرِضُ عَلَى زَوَاجِ الْإِبْنِ

السؤال:

مَا حُكْمُ الْإِسْلَامِ فِي الَّذِي بَلَغَ سِنَّ 25 سَنَةً، وَأَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ، وَكَلَّمَا تَقَدَّمَ
لِخِطْبَةِ امْرَأَةٍ اعْتَرَضَ أَبُوهُ، وَرَفَضَ فِكْرَةَ الزَّوْاجِ، وَهُوَ يَغْضِبُ عَلَى ابْنِهِ غَضَبًا
شَدِيدًا، وَأَحْيَانًا يَدْعُو عَلَيْهِ بِالشَّرِّ، عَلِمًا أَنَّهُ لَا يَوْجَدُ أَيُّ سَبَبٍ يَجْعَلُهُ يَعْتَرِضُ عَلَى
ابْنِهِ، فَالسَّكْنُ مَوْجُودٌ، وَمَهْرُ الزَّوْاجِ يَدْفَعُهُ الْإِبْنُ مِنَ كَدِّ عَمَلِهِ. أَفِيدُونَا جَزَاكُمُ اللَّهُ
خَيْرًا.

مسعود. د (الخروب)

الجواب:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنِ اتَّبَعَ هُدَاهُ.
طَاعَةُ الْوَالِدَيْنِ مِنَ طَاعَةِ اللَّهِ، وَعُقُوبُهُمَا مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ
هِنَالِكَ سَبَبٌ لِّغَضَبِ أَبِيكَ وَاعْتِرَاضِهِ عَلَى زَوَاجِكَ، فَابْتَحثْ عَنْهُ وَأَزِلْهُ، فَإِنَّ
الْعَادَةَ أَنَّ الْأَبَوَيْنِ يَفْرَحَانِ لَزَوَاجِ الْأَبْنَاءِ، فَمَا عِلَّةُ مَوْقِفِ أَبِيكَ؟ لَعَلَّ ذَلِكَ يَكْمُنُ
فِي قَوْلِكَ: «كَلَّمَا تَقَدَّمَ لِخِطْبَةِ امْرَأَةٍ اعْتَرَضَ أَبُوهُ».

لِمَاذَا تَتَقَدَّمُ أَنْتَ لِخِطْبَةِ النِّسَاءِ؟ دَعُوهُ هُوَ الَّذِي يَتَوَلَّى هَذَا بَدَلًا مِنْكَ، وَيَتَقَدَّمُ
لِخِطْبَةِ الْفَتَاةِ الَّتِي يُرِيدُهَا، فَهُوَ أَخْبَرُ مِنْكَ بِالْحَيَاةِ. اجْعَلْ أَمْلَكَ، أَوْ امْرَأَةَ أَبِيكَ، أَوْ

أُخْتُكَ يَخْتَرْنَ لَكَ الْفَتَاةَ الصَّالِحَةَ الَّتِي تَرْضَاهَا، وَحَدَّثُوا - بِرَفْقٍ - أَبَاكَ عَنْهَا،
وَاطْلُبُوا مِنْهُ أَنْ يَخْطُبَهَا، وَسَتَرَاهُ مَسْرُورًا بِذَلِكَ، سَخِيًّا فِي الْإِنْفَاقِ وَدَفْعِ التَّكَالِيفِ.

وَقَدْ تَكُونُ الْعِلَّةُ فِي غَضَبِهِ وَتَأْيِيهِ أَنْكَ تَهْمِلُهُ تَمَامًا، وَتَجْرِي وَرَاءَ فَتَيَاتٍ لَا
يَرْضَى هُوَ عَنْهُنَّ، فَكُنْ حَكِيمًا وَلَا تُثِرْ غَضَبَهُ، وَأَبْنَاءُ الْيَوْمِ يَتَحَدَّثُونَ عَنْ زَوَاجِهِمْ
بِصُورَةٍ عَادِيَةٍ، وَأَبَاؤُهُمْ وَأَجْدَادُهُمْ كَانُوا يَتَخَلَّقُونَ بِالْحَيَاءِ، وَالْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ.

تَقُولُ أَنَّ السُّكْنَى مَوْجُودَةٌ، أَيُّ سُّكْنَى هَذِهِ؟ أَهِيَ سُّكْنَى خَاصَّةٌ بِكَ أَمْ هِيَ
سُّكْنَى لِأَبِيكَ، وَفِي دَارٍ بِجَانِبِهِ؟ فَإِنْ كَانَ الثَّانِي، فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا سُّكْنَى لَكَ، وَقَدْ
يَكُونُ يَعْتَرِضُ عَلَى زَوَاجِكَ؛ لِأَنَّهُ يَخْشَى أَنْ يَتَسَبَّبَ ذَلِكَ فِي نِزَاعٍ مُتَوَاصِلٍ بَيْنَ
أُمْرَأَتِكَ وَزَوْجِهِ - سِوَاءِ كَانَتْ أُمُّكَ أَوْ غَيْرَهَا - أَوْ مَعَ أَخَوَاتِكَ، أَمَّا إِنْ كَانَتْ
السُّكْنَى هِيَ لَكَ، فَتَلَطَّفْ مَعَهُ حَتَّى يَرْضَى.

حَقًّا إِنَّ السُّكْنَ الْمَوْجُودَ، وَالْمَهْرَ الْمَوْجُودَ، مِمَّا يُيسِّرُ الزَّوْاجَ، فَحَاسِنُ أَبَاكَ مَا
اسْتَطَاعَتْ، وَأَقْنَعُهُ بِأَنْ يَتَوَلَّى أَمْرَ زَوَاجِكَ، وَوَسَّطَ فِي ذَلِكَ أَقَارِبُكَ مِنَ النِّسَاءِ
وَالرِّجَالِ، فَإِنْ رَأَيْتَهُ مُصِرًّا عَلَى الْغَضَبِ وَالْمَنْعِ، وَخَشِيتِ عَلَى نَفْسِكَ الْعَنْتَ،
فَتَزَوَّجْ بِأَمْرَأَةٍ صَالِحَةٍ، تَرْضَاهَا لَدِينِكَ وَخُلُقُكَ، وَسَيَكُونُ مَالُهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْكَ،
وَيَرْضَى عَنْكَ، وَخُصُوصًا إِذَا جَاءَتِ الْمَرْأَةُ بِبَيْنَيْنِ، وَلَا تَخْشَى دَعَاءَهُ بِالشَّرِّ إِنْ لَمْ
تَعْصِهِ، فَإِنَّ الْآبَاءَ وَالْأُمَّهَاتِ لَا يَحْمِلُونَ لِأَبْنَائِهِمْ عَوَاطِفَ الشَّرِّ، وَإِنْ أَظْهَرُوا
الدَّعَاءَ عَلَيْهِمْ، وَخُصُوصًا إِنْ كَانَ الْأَبْنَاءُ مَظْلُومِينَ.

الأب يمنع ابنته من الزواج

السؤال:

الآنسة (س. م) بنت (م. ك)، رَبَّتْهَا خَالَتُهَا - زوجة (ر) - منذ كان عمرها ستّة أشهر، وتركها أبوها في كفالته، فتعلّمت، ونمت، وانتهت من جميع أطوار التعليم، وتخرّجت من الجامعة بشهادة قابلة (ولادة)، ويبلغ عمرها اليوم أكثر من ثلاثين سنة، ولما بلغت هذه المنزلة في الثقافة، وفي العمر، خطبها للتزوّج بها من رغب فيها، وقبّلته، لكن أبها لا يحب ذلك، ولم يقبل، وامتنع أن يزوّدها بالوثائق الإدارية، وأعلن أنه يفعل ذلك مكرًا بها، حتى لا تتزوّج. فهل يسوغ له ذلك، ويمنعها من الزواج؟ وهل لمن ربّاه أن يزوّجها؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتّبع هُداة.
أولاً: البنت البكر يزوّجها أبوها إن وُجد، فإن لم يوجد فعاصمها، فإن لم يوجد فحاكم المسلمين، فإن لم يوجد فجماعة المسلمين.

ثانيًا: ومعنى تزويجها، تقدّم وليّها لعقد زواجها، لكنها لا تزوّج إلا بمن قبّلته، ورَضِيَتْ عنه، هذا إن كانت يتيمة.

ثالثًا: عَضَلُ المرأة وَمَنْعُهَا مِنَ الزَّوْاجِ، من كبائر الذنوب، مَنَى عنه الله تعالى في قوله: ﴿فَلَا تَعْصُوهُنَّ﴾ [البقرة: 232]، ومعنى عَضَلُ المرأة: مَنْعُهَا مِنَ الزَّوْاجِ، كما في حالة هذا الرجل الذي يأبى أن يزوّج ابنته مكرًا بها، فإن فعل ذلك وليّ، فالحاكم ينزع ولايته، ويزوّجها رغماً عنه، فإن لم يوجد حاكم، فجماعة المسلمين.

رابعاً: هذه المرأة رشيدة، مُحَصِّلَةٌ على ثقافة عالية، وقد بلغت سِنَّ التَّعْنِيسِ ولم تَتَزَوَّجْ، وهذا ضررٌ بها، فإن وافق أبوها على الزواج فذاك، وإن أبى أن يُزَوِّجها يَمَنْ قَبِلْتَهُ وَرَضِيَتْ بِهِ، افْتَتَكَ الْأَمْرُ مِنْ يَدِهِ، وَأَذِنَتْ لِمَنْ رَبَّاهَا أَنْ يُزَوِّجَهَا.

وفي مذهب أبي حنيفة، لها - ابتداءً - أن تُزَوِّجَ نَفْسَهَا وَلَا حَرَجَ عَلَيْهَا، وَيُمْكِنُ اعْتِمَادُ مَذْهَبِهِ، أَوِ الْجَمْعُ بَيْنَ مَذْهَبِهِ وَمَذْهَبِ الْمَالِكِيَّةِ، بِتَوَكُّلِ مُرَبِّيَّهَا، وَكِلَا الْإِمَامَيْنِ - مَالِكٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ - يَمْنَعَانِ عَضْلَ النِّسَاءِ؛ لِأَنَّهُ ذَنْبٌ كَبِيرٌ. هَذَا مَا رَأَيْنَاهُ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

1993/12/29م

عَقْدًا عَلَى امْرَأَةٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ !

السؤال:

امْرَأَةٌ كَلَّفَتْ رَجُلَيْنِ بِتَزْوِيجِهَا، فَشَاءَ اللَّهُ أَنْ يَجِدَا لَهَا زَوْجَيْنِ، فَعَقَّدَا لَهَا الْعَقْدَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَنْكِحَهَا وَاحِدٌ مِنْهُمَا؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. نحن نُجِيبُ هُنَا عَنْ أَسْئَلَةِ الْقُرَّاءِ فِي الْوَاقِعَاتِ، لَا عَنْ فُرُوضٍ يَتَعَدَّرُ فِي الْوَاقِعِ حَصُولُهَا، وَلَا عَنْ الْأَلْغَازِ وَالْأَحَاجِي، فَالْمَرَأَةُ الَّتِي يُزَوِّجُهَا وَلِيَّانِ، وَفِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ، وَفِي دَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، تُوجَدُ فِي تَحْيِلَاتٍ صَرْفَةٍ، وَلَا تُوجَدُ فِي الْوَاقِعِ.

وَالَّذِي يُزَوِّجُ الْمَرَأَةَ هُوَ الْوَلِيُّ الشَّرْعِيُّ: الْإِبْنُ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَلِأَبٍ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَلِأَخٍ الشَّقِيقِ، فَالَّذِي لِلْأَبِ... الخ، هَذَا هُوَ الَّذِي يُزَوِّجُ الْمَرَأَةَ، وَتُصْبِحُ

بِعَقْدِهِ زَوْجَةً حَلَالًا لَزَوْجِهَا، بِمُوَافَقَتِهَا - وَلَا بُدَّ - إِنْ كَانَتْ نَيْيًّا، وَسُكُوتِهَا بَعْدَ اسْتِشَارَتِهَا - إِنْ كَانَتْ بِكْرًا - مَعَ أَبِيهَا أَوْ وَصِيِّهِ.

فَإِنْ أَذِنَ الْوَلِيُّ لَجَمَاعَةٍ أَنْ يُزَوِّجُوهَا، وَكَانَتْ رَاضِيَةً، فَهِيَ لِلذِّي عَقَدَ عَلَيْهَا سَابِقًا، وَلَوْ بِدَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ حَرَامٌ عَلَى ذِي الْعَقْدِ الثَّانِي، إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ بِهَا الثَّانِي وَهُمَا يَجْهَلَانِ الْعَقْدَ السَّابِقَ، فَإِنَّمَا لَهُ، وَعَلَيْهِ صَدَاقُهَا، وَيَصَحَّ النِّكَاحُ. وَكَيْفِيَّةُ التَّصْحِيحِ أَنْ يُطَلَّقَ الْأَوَّلُ، وَلَا عِدَّةٌ لَهُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، وَيَتَزَوَّجُهَا الثَّانِي الَّذِي وَطَّئَهَا بِشُبْهَةٍ.

وَقَدْ وَقَعَ شَيْبَةُ بِهَذَا قَدِيمًا، رُوِيَ أَنَّ أَخَوَيْنِ تَزَوَّجَا أُخْتَيْنِ، وَجِيءَ بِالْعُرُوسَيْنِ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَدَخَلَ كِلَا الزَّوْجَيْنِ، وَفِي الْغَدِ تَبَيَّنَ أَنَّهَا أَخْطَا، فَدَخَلَ كُلُّ مَنِهَا بِامْرَأَةِ أَخِيهِ، فَأَفْتَى الْعُلَمَاءُ بِأَنَّهَا مُطَلَّقَانِ، وَلَا عِدَّةٌ عَلَى الْمُرَاتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا زَوْجُهَا، ثُمَّ يَتَزَوَّجَانِ مِنْ جَدِيدٍ، كُلُّ رَجُلٍ يَتَزَوَّجُ مَنْ دَخَلَ بِهَا.

وَإِنَّمَا قُلْنَا أَنَّ الْعَقْدَ الثَّانِي - إِذَا زَوَّجَهَا وَلِيَّانَ - فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ إِجْرَائِهِ مُحْصَنَةً، وَنِكَاحُ الْمُحْصَنَةِ بَاطِلٌ بِنَصِّ الْقُرْآنِ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النِّسَاءُ: 24]، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا الثَّانِي فَهِيَ لَهُ، وَعَلَيْهِ صَدَاقُهَا، وَيَصَحَّ نِكَاحُهَا، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهَا بِشُبْهَةٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا غِيَبَةً طَوِيلَةً

السُّؤَالُ:

يَتَعَلَّقُ السُّؤَالُ بِحُكْمِ زَوْجَةِ غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا غِيَبَةً طَوِيلَةً، أَوْ فَقَدَ، أَوْ هَجَرَهَا (كَمَا يُفْهَمُ ذَلِكَ مِنَ الْجَوَابِ).

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

إنّ الزواج - في الإسلام - ليس مجرد عقد مُعاملةٍ فحسب، مثل البيع ونحوه، ولكنه عقدٌ رُوحيٌّ أيضًا، يُنظّم العلاقات بين الزوجين، ويُوجبُ حقوقهما، ويَتِمُّ بأمانة الله وكلمته، كما جاء في الحديث الصحيح (مَقْطَعٌ مِنْ خُطْبَةِ الْوَدَاعِ): «اتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ، فَقَدْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةِ اللَّهِ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ»⁽¹⁾، وكما جاء في القرآن الكريم: ﴿وَأَخَذَتْ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: 21].

فالزَّواج عقدٌ بين الزوجين، تَمَّ لِيَسْتَمِرَّ مَدَى الْحَيَاةِ، لَا يَنْفَسَخُ بِسَهُولَةٍ، وَإِذَا كَانَ الطَّلَاقُ قَدْ أُبِيحَ فِي الْإِسْلَامِ لِبَعْضِ الضَّرُورَاتِ، كَتَعَذُّرِ الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ، وَكَالِإِضْرَارِ بِأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ، فَإِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ بَغِيضٌ، كَمَا صَحَّ فِي الْحَدِيثِ: «أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ»، رواه أبو داود والحاكم عن ابن عمر.

وإنما يَنْعَقِدُ الزَّوْاجُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ بِالرِّضَا وَالِاخْتِيَارِ، بِصِغَةِ تَفِيدِ تَأْيِيدِ الْعِلَاقَةِ بَيْنَهُمَا، وَبِقَاءِهَا مَدَى الْحَيَاةِ، وَلَا يَنْعَقِدُ إِذَا اخْتَمَلَتْ الصِّغَةُ عَدَمَ التَّأْيِيدِ.

فَإِذَا تَمَّ عَقْدُ الزَّوْاجِ، فَهُوَ مُسْتَمِرٌّ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَجْدِيدٍ، وَلَا يَرْفَعُهُ شَكٌّ، وَلَا يُطَالَبُ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ بِالْبِرْهَانِ عَلَى اسْتِمْرَارِهِ، وَلَا يُفْسَخُ إِلَّا بِطُلَاقٍ أَوْ مَوْتٍ، قَالَ الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ بْنُ رَشْدٍ: «اسْتِصْحَابُ الْحَالِ يُوجِبُ أَنْ لَا تَنْحَلَّ عِصْمَةُ إِلَّا بِمَوْتٍ أَوْ طُلَاقٍ، حَتَّى يَدُلَّ الدَّلِيلُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ»⁽²⁾.

(1) أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب: حجة النبي ﷺ، حديث (1218)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(2) بداية المجتهد. ج 2/ ص 43.

والطلاق في الإسلام يُوقَّعه الزوج، ولكن للزوجة أن تُطالب به إذا لحقها ضرر، فترفع أمرها إلى القاضي، وهو الذي ينظر في الأمر، ويستنطق الزوج، فإن ثبت الضرر، فقد يحكم به. وما لم يثبت وقوع الطلاق من الزوج أو إيقاعه من القاضي، فالنكاح باقٍ مُستمرٌ صحيح، لا يُطالب الزوج ولا الزوجة بِبرهان على بقاءه، وتترتب عليه جميع آثاره من حقوق وواجبات، ومنها الميراث عند وفاة أحدهما، ولو اختلفا في السكن، وانقطعت بينهما العشرة الزوجية سنوات، وطال العهد، ولو تزوج الرجل من غيرها وأنجب الأولاد، وسواء كانت عالمةً بمكانه أو جاهلة به.

وقد ذكر فقهاؤنا أن الزوجة إذا غاب عنها الزوج غيبةً بُعدٍ وانقطاع، ولم تعلم موته من حياته، وكان ذلك في حالة السلم في بلاد الإسلام، أو في غير بلاد الإسلام، فإنها في بلاد الإسلام مُحيرةٌ بين أمرين: إما أن ترضى بالمقام معه في عصمته حتى يتبين أمره أو تموت، وإما أن ترفع أمره إلى السلطات المسؤولة للكشف عنه والبحث، فإذا يئسوا من وجوده، فإنها تبقى محبوسة في عصمته وعلى ذمته مدة أربع سنوات، فإذا انتهت اعتدت بأربعة أشهر وعشراً، ثم اعتبرت كالمطلقة، لها أن تتزوج من غيره، وتسقط جميع حقوقها الزوجية.

أما إن اختارت بقاءها على عصمته، فهي زوجته حتى يُدرك سنّ التعمير، وحينئذٍ تُقدَّر وفاته، وترثه مع ورثته، وتعتد، ثم تتزوج إن شاءت.

وإذا كان الفقد في غير بلاد الإسلام، فإنها تبقى محبوسة في عصمته إلى مدة التعمير، وقُدِّر ذلك أن يبلغ عُمر زوجها - من يوم ميلاده - سبعين سنة على الأقل، وثمانين على الأكثر، ثم تُقدَّر وفاته، ويُقسم ماله، وتتزوج.

وهذا إذا كان للزوجة من ماله ما تُنفق على نفسها منه، ولم تحف على نفسها

الوقوع في الزنا، وإن لم يكن لها ما تُتَّفَق منه، أو خَشِيت على نفسها الزنا، فلها أن تُطالب بالطلاق، وللقاضي أن يحكم به متى ثَبِتَ عنده صِحَّةُ دَعْوَاهَا.

والخلاصة: أنَّ الزواج الذي تَمَّ وَصَحَّ، يَبْقَى مستمراً حتى يَنْفَصِمَ بِمَوْتِ أو طلاقٍ، ولو وقع انفصال طويل، وسَكَتَ عنه الزوجة، فهي على الزوجية، تنال جميع حقوقها، مِن نفقة وسكن وإرثٍ إن مات.

1972/12/27م

غاب عن زوجته، هل يَعقد عليها مِن جديد؟

السؤال:

رجلٌ غاب عن أهله (زوجه) مُدَّة خمس سنوات، ذهب فيهن إلى فرنسا، فما الحكم في ذلك؟ هل يجب أن يَعقد على زوجته مِن جديد؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. عقدُ الزواج عقدٌ أبديٌّ، لا يَنْفَصِم إلا بالطلاق، يُوقَّعه الزوجُ مُختاراً، أو يَقْضِي به القاضي في بعض الأحيان، أو بالوفاة، ولا يُؤثِّر فيه الافتراق بينهما مُدَّة شهر أو سنة أو عشرات السنين، فهي حلالٌ له دون عقد جديد.

06 رجب 1403هـ / 19 أبريل 1983م

هل تنزّوج زوجة المفقود أخاه؟

السؤال:

رجلٌ غاب ولم يرجع حتى الآن، وهو متزوّج وليس له أولاد، وصبرت زوجته مُدّة طويلة، ولم يُعد زوجها، ولم تصلها عنه الأخبار إطلاقاً، هل يجوز لهذه الزوجة الزواج من أخ الزوج المختفي منذ زمن طويل؟

ع.ع (بريكة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. لا يحلّ لزوجة المفقود أن تُعيد زواجها - حالة فقد زوجها - بزواج آخر، حتى يتدخل القضاء ويثبت بوسائل يعترف بها الشرع أنها لم تبق مُحصنةً بالزواج، فقد حرّم الله تزوّج المُحصنات بهم في قوله تعالى - عطفًا على المُحرّمات بالنسب وبالقرابة وبالرضاع والصّهر -: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: 24]، والمُحصنات هنا عني بهنّ المتزوجات.

ويُثبت القضاء أنها لم تبقَ مربوطة بالزوج السابق بعد البحث عن ظروف فقده، وتاريخ فقده، ومكان فقده، وإذا أيسر القضاء من وجوده، ضَرَب لها أَجلاً مُحدّداً، ثم إنها تَعْتَدُّ بعد انقضاء الأجل عِدّة الوفاة، فإذا انتهت العِدّة تزوّجت، وقد بسط الفقهاء ذلك في أحكام زوجة المفقود بسطاً وافياً، ومما قالوه:

إذا فُقد في أرض الإسلام في غير حربٍ، ولا فتنة بين المسلمين، ولا وِباء، ولا مجاعة، بل في أحوال عادية، فإنّ الزوجة تُرفع أمرها إلى الحاكم، فيبحث عنه،

وَكُتِبَ إِلَى مَكَانٍ وَجُودِهِ، بَعْدَ إِثْبَاتِهِ الزَّوْجِيَّةِ وَالْفَقْدِ، فَإِذَا أُرْجِعَ إِلَيْهِ الْخَبَرُ بَعْدَ وَجُودِهِ فِي كُلِّ الْجِهَاتِ الْمَظْنُونَةِ، ضَرَبَ لَهَا أَجْلاً مِنْ يَوْمِ رَفْعِهَا - فِي قَوْلِ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ - وَمِنْ يَوْمِ انْتِهَاءِ بَحْثِهِ - فِي قَوْلِ غَيْرِهِ - وَمَقْدَارُ الْأَجْلِ أَرْبَعُ سِنِينَ، تَعْتَدُّ بَعْدَهَا عِدَّةُ وَفَاةٍ، وَعَلَيْهَا حِدَادٌ، وَلَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ إِذَا انْقَضَتِ الْعِدَّةُ.

فَإِذَا كَانَ الْفَقْدُ فِي الْوَبَاءِ أَوْ مَجَاعَةٍ، فَإِنِهَا تَعْتَدُّ بِمُجَرَّدِ انْتِهَاءِ الْبَحْثِ عَنْهُ وَعَدَمِ وَجُودِهِ، فَإِنْ فُقِدَ فِي فِتْنَةٍ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنِهَا تَعْتَدُّ بِمُجَرَّدِ انْتِهَاءِ الْقِتَالِ، وَانْتِهَاءِ الْبَحْثِ عَنِ الْمَفْقُودِ، وَلَا أَجَلَ عَلَيْهَا.

وَإِنْ فُقِدَ فِي مَعْرَكَةٍ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ، فَإِنِهَا تُؤَجَّلُ سَنَةً بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْهُ، ثُمَّ تَعْتَدُّ وَتَتَزَوَّجُ.

هَذَا كُلُّهُ فِي حَالَةِ فَقْدِهِ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ، أَوْ حَالَةِ الْمُعَاهِدِينَ، أَوْ فِي بِلَادِ الشَّرْكَ، وَكَذَلِكَ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ أُسِيرَ عِنْدَ الْعَدُوِّ، فَإِنِهَا مُحْكَمٌ عَلَيْهَا بِالْبَقَاءِ حَتَّى سِنِّ التَّعْمِيرِ، لَتَعْدُرَ الْبَحْثَ عَنْهُ، وَسِنِّ التَّعْمِيرِ أَنْ يَبْلُغَ ثِنَاثِينَ - وَقِيلَ سَبْعِينَ - سَنَةً.

وَكُلُّ هَذَا إِذَا تَرَكَ لَهَا مَالاً تُنْفِقُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهَا، فَإِنْ لَمْ يَتْرَكْ لَهَا مَالاً وَلَا مُتَمَوِّلاً تَعِيشُ مِنْهُ، أَوْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِهَا الْعَنَتَ، فَإِنِهَا تَرْفَعُ أَمْرَهَا إِلَى الْقَاضِي، وَيَحْكُمُ لَهَا - بَعْدَ الْفَحْصِ وَالتَّحْقِيقِ - كَحُكْمِ زَوْجَةِ الْمُعْسِرِ بِالنَّفَقَةِ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُسْلِمِينَ قَاضٍ، فَإِنِهَا تَرْفَعُ أَمْرَهَا لِمَجْلَعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَهُمْ يَقُومُونَ بِمَقَامِ الْقَاضِي.

وَأَمَّا مَا لَمْ يَفْقَدْ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ، فَلَا يُقَسَّمُ إِلَّا بَعْدَ مُدَّةِ التَّعْمِيرِ، وَهِيَ 80 أَوْ 70 سَنَةً، يُقَسَّمُ مَالُهُ عَلَى وَرَثَتِهِ يَوْمَ ذَلِكَ لَا يَوْمَ فَقْدِهِ.

تزوَّجها على أنها عذراء فوجدها غير ذلك

السؤال:

الرجاء منكم إفادتنا بالحكم الشرعي في بِكَرٍ دَخَلَ بِهَا زَوْجُهَا لَيْلَةَ الزَّوَافِ فوجدها فَقَدَتِ عُدْرَتَهَا، فهل يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْكُتَ عَنْ ذَلِكَ، وَيَدَّعِيَا زَوْجَةً لَهُ؟ إِنَّا سَمِعْنَا أَنَّ الَّذِي وَجَدَ عَرُوسَهُ قَدْ فَقَدَتِ عُدْرَتَهَا وَأَبْقَاهَا زَوْجَةً لَهُ يُعْتَبَرُ هُوَ الَّذِي زَانَاهَا، فهل هذا صحيح؟ كيف يَنْظُرُ دِينُنَا الْحَنِيفُ إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الْقَضَايَا؟

ب. إ (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. **أَوَّلًا:** مِثْلُ هَذِهِ الْحَالِ لَا يُسْكُتُ عَنْهَا، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ سَبَبِ زَوَالِ عُدْرَتِهَا، لِتَجَنُّبِ الْمُحْظُورِ، فَقَدْ يَكُونُ حَادِثًا عَارِضًا، وَقَدْ يَكُونُ نِكَاحًا صَحِيحًا، وَقَدْ يَكُونُ نِكَاحًا فَاسِدًا، وَقَدْ يَكُونُ سِفَاحًا مُتَكَرِّرًا أَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً.

فَإِذَا كَانَ سَبَبُهُ حَادِثًا عَارِضًا، كَوَثْبَةٍ أَوْ سُقُوطٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَلَا شَيْءَ فِي الْأَمْرِ، وَيَجِبُ السَّتْرُ، وَالنِّكَاحُ صَحِيحٌ.

وَإِنْ كَانَ بِسَبَبِ نِكَاحٍ صَحِيحٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ الطَّلَاقِ أَوْ الْوَفَاةِ، وَانْقِضَاءِ زَمَنِ الْعِدَّةِ بِثَلَاثَةِ قُرُوءٍ (أَطْهَارٍ)، أَوْ بِوَضْعِ الْحَمْلِ، أَوْ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ لِمَنْ لَمْ تُدْرِكْ سِنَّ الْحَيْضِ.

وَإِنْ كَانَ بِسَبَبِ شُبُهَةِ نِكَاحٍ، كَوَطْءٍ مَنِ ظَنَّنَهَا زَوْجَتَهُ، أَوْ تَزَوُّجَهَا وَهِيَ مُحْرَمَةٌ يَنْسَبُ أَوْ رِضَاعٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِبْرَائِهَا.

وإن كان بسبب سفاح (وهو الزنا)، فلا بُدَّ من استبرائها - بِحَيْضَةٍ واحدة - قبل العقد عليها. وإلى هذه الحالات أشار خليل بقوله في المختصر: «ووجب إن وُطِئَتْ بِرْزًا أو سُبْهَةً»⁽¹⁾، أي وجب الاستبراء بسبب وَطْءٍ غلطٍ، أو بسبب وَطْءٍ نكاحٍ فاسد بالإجماع، كَمَنْ تَزَوَّجَ مُحَرَّمًا بالنسب أو بالرَّضَاع، كما فسره الدردير⁽²⁾.

قال الدسوقي في حاشيته على الدردير: «واستبرأوها في هذه - أي في حال الزنا - حيضة واحدة». ثم قال مُعَلِّقًا على قول الدردير: «ولا يَعْقِدُ زَوْجٌ عليها زَمَنَهُ - أي زمنَ الاستبراء مِمَّا ذُكِرَ - إن كانت خالية مِنَ الأزواج، فإن عَقَدَ عليها وجب فسْخُها، فإن انْضَمَّ للعقد تَلَذُّذٌ تَأَبَّدَ تَحْرِيمُها عليه، سواءً كان التَّلَذُّذُ في زمن الاستبراء أو بعده، إن كان التَّلَذُّذُ بِالْوَطْءِ أو بِالْمُقَدِّمَاتِ، وكان التَّلَذُّذُ في زَمَنِه لا بَعْدَهُ»⁽³⁾.

ثانيًا: مِمَّا تَقَدَّمَ يَتَبَيَّنُ الجواب على السؤال المُتَقَدِّم، وهو:
إن ظَهَرَ أَنَّ هذه المرأة قَدْ تُبَيَّنَتْ بعارضي لا بسبب وَطْءٍ، فَلْيُمْسِكْها زَوْجُها، وَلْيَسْتَرْ حَالُها.

وإن ثُبِتَ أَنَّها سَبَقَ لَهَا زَوَاجٌ كَتَمَتْه عنه هي وأهلُها، فَلْيَنْظُرْ أَمْرُها، فإن تَبَيَّنَ لَها أَنَّها طَلَّقَتْ أو مات عنها زوجها، فَلْيَتَحَقَّقْ مِنْ خُرُوجِها مِنَ الْعِدَّةِ، فإن كانت قد خَرَجَتْ مِنَ الْعِدَّةِ فالزواج صحيح ثابت، ولا حَرَجَ عليه في زواج ثَبِّبٍ.

وأما إذا ثُبِتَ عنده أَنَّها زالت بَكَارِثُها بِسَفَاحٍ وَقَعَ مِنْها مَرَّةٌ أو مَرارًا، فَلْيَنْظُرْ: هل عَقَدَ عليها زمنَ استبرائها - أي قبل أن تَحِيضَ حيضةً واحدةً مِنْ بَعْدِ آخِرِ مَرَّةٍ

(1) مختصر خليل، ص 155.

(2) انظر: الشرح الكبير، ج 2/ ص 471.

(3) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج 2/ ص 471.

وقع منها الزنا -؟ وهل مَسَّهَا بهذا النكاح الواقع في زمن استبرائها؟ فإن كان الجواب نعم، وكان العقد عليها قبل أن تحيض، وقبل أن يَسْتَبْرَأَ رَحْمَهَا، فالزواج حينئذ فاسد، وقد حُرِّمَتْ عليه بِوَطْئِهَا ليلة زفافها حُرْمَةً أَبَدِيَّةً. وهذه الحالة هي التي أُشير إليها في السؤال، وفيها قال القرطبي ما نَصَّه: «أَنَّ مُتَزَوِّجَ الزانية التي قد زَنَتْ ودَخَلَ بها ولم يَسْتَبْرَأْهَا، يكون بمنزلة الزاني، إلا أنه لا حَدَّ عليه، لاختلاف العلماء في ذلك. وأمَّا إذا عَقَدَ عليها ولم يَدْخُلْ بها حتى يَسْتَبْرَأَهَا فذلك جائز إجماعاً»⁽¹⁾.

وفي هذا النَّصِّ بعض ما يُخَالِفُ ما قاله الدسوقي، فالدسوقي يقول: إذا دَخَلَ بها بالعقد الواقع في الاستبراء حُرِّمَتْ عليه أَبَدًا، سواء وَطِئَهَا أثناءه أو بَعْدَهُ، والقرطبي نَصَّ على جوازه إذا وقع بعد الاستبراء، بل نَصَّ على وقوع الإجماع.

ثالثًا: إن تَبَيَّنَ لهذا الزوج أنه دخل بزوجه ووَطِئَهَا وهي في حال الاستبراء، فليُنْفِرْ قَهْرًا، وإن تَبَيَّنَ له أنها خرجت من زمن الاستبراء، فله أن يُمَسِكَهَا، والنكاح صحيح كما قال القرطبي.

رابعًا: ثم إن تَبَيَّنَ لهذا الزوج أنَّ امرأته أخطأت، وغُرِّرَ بها، وأنها تابِت من ذنبها، وأقْلَعَتْ عن فِعْلِهَا، فليَسْتَرْهَا وليُمَسِكَهَا زوجةً له، فإنَّ التائب من الذنب كَمَنْ لا ذنب له، وقد وقع ذلك في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، زَنَتْ فتاة ثم نَدِمَتْ وأرادت أن تَذْبَحَ نَفْسَهَا، فأدْرَكَهَا أَهْلُهَا وعالجوها، ثم هاجَر بها وَلِيُّهَا، فجاءه بعضُ الخُطَّاب، فاستشار عُمر: هل يُخْبِرُ بِفِعْلِهَا مَنْ جاء يَحْطُبُهَا؟ فأجابه عمر: «لو فَعَلْتَ لأَوْجَعْتُ ظَهْرَكَ، أَنْكِحْهَا نِكَاحَ الْعَفَائِفِ»⁽²⁾.

(1) تفسير القرطبي. ج 12/ ص 170.

(2) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره. ج 9/ ص 583 - 584.

وأما إن تبيّن له أنها امرأة فاسقة، قد اعتادت الزنا، وباشرته مُندفعة مُصرّة عليه، فليُطْلَقْها، فإنّ مَنْ يَرْضَى أن تكون امرأته زانية يُعْتَبَرُ دُيُوثًا، والدُّيُوث لا يدخل الجنة، ولا يَشُمُّ رائحتها. والله أعلم.

1401/08/21 هـ / 1981/06/24 م

السؤال:

ما حكم الشريعة في الذي تزوّج بامرأة على أساس أنها بكر، وأثناء الزفاف يجدها خلاف ذلك، أي فقدت بكارتها؟ هل يقبوله بها يُعْتَبَرُ دُيُوثًا؟ نرجو التوضيح حول الموضوع.

ص. ز (أم البواقي)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. **أولاً:** البكر هي التي لم يسبق لها الزواج، وقد تكون عذراء، وهي التي ما تزال على خاتم ربّها، وقد لا تكون عذراء، لزوال عُذْرَتِها بِزْنًا أو بعارضٍ من العوارض، فما كل فتاة أُزيلت عُذْرَتُها زَنَتْ.

الزّوجُ إن كان شَرَطَ أن تكون عذراء، فوجدها غير عذراء، ثَبَتَ له الخيار بِشَرْطِهِ، أما إن كان شَرَطَ أنها بكر، فلم يجدها عذراء، فلا خيار له، بل أُزيلت بكارتها بغير زواج، بل بِزْنًا أو غيره، فإن سَبَقَ لها زواجٌ كَتَمَتْهُ أو كَتَمَهُ وَلِيُّهَا، ثَبَتَ له الخيار.

ثانيًا: هذا الشاب وأمثاله، يجب أن يتصرّف تصرّفًا حكيمًا، وأوّل تصرّف له أن يَكُفَّ عنها فورًا، وينزع نفسه منها، ولا يُكْمِل العملية الجنسية؛ لأنه إن أتمَّ

عمليته حتى يُنزل، فاته التدارك، ولزمه الزواج.

وثاني تصرّفاته، أن يبحث سرّاً عن سبب زوال عُذْرَتِها، فقد تكون بريئة من الفجور، ولكن أزال عُذْرَتِها عارض، فإن اعترفت بأنها زنت لجهالة، وأنها نادمة تائبة، قد أقلعت عن جريمتها، ولن تعود إليها، فله أن يُصدّقها ويُمسِكها، ولعلّها أن يصلح أمرها، وتكون من بعد زوجةً سالحة.

وإن بدا منها استهتارٌ وعدم مبالاة، وأنها قد تعود للزنا مراراً، فالأحسن له أن يفارقها دون ضجة تكون سبباً لفضيحتة وفضيحتها، وفضيحة العائلة كلّها.

ثالث التصرفات، أن يتفاهم معها على أنه لا يغفر لها زلّتها، وأنه مُفارقها دون فضيحة، وعليها أن تُساعده في ذلك بطلاق التراضي، ثم يذهبان إلى المحكمة، ويُعلنان ذلك أمام القاضي: ﴿وإن يفرقا يُعِنْ الله كُلاًّ مِنْ سَعَتِهِ﴾ [النساء: 13].

أما إعلان ذلك للناس، والقَدْحُ فيها أمام الملأ، فإن عليه اللعان⁽¹⁾ لإثبات قوله، وليس له أن يُلاعِنَ إذا أتمّ العملية الجنسية يوم الدخول، أو أمسكها عنده أياماً يتمتع بها؛ لأن ذلك يُعدُّ منه رضاً بحالها.

وإن شاء أن يُمسِكها ويسرّها ويتعلّى عن الفضيحة، فلا حرج عليه في ذلك، ولا يُعتبر ديوثاً، إلا إذا استمرت على اتّصالها بـ (عشاقها).

وقد تكون قد زالت بكارتها لعارض، وقد تكون قد غصبت، أو زلت ثم

(1) اللعان: أن يحلف الرجل - إذا رمى امرأته بالزنا - أربع مرّات إنه لئن الصادقين، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، وأن يحلف المرأة - عند تكذيبه - أربع مرّات، إنه لئن الكاذبين، والخامسة أن عليها غضب الله إن كان من الصادقين.

تابت توبة نَصُوحًا. أمّا الدَّيُّوث فهو الذي يراها مستمرة على قبول غيره، وفعل الفاحشة معهم، وهو ساكتٌ راضٍ، ومثله مَنْ رأى فَعَلَ ذلك مع ابنته أو أخته وسَكَتَ، ولن يَشُمَّ الدَّيُّوث رائحة الجنة، كما جاء في الحديث (1).

زوجي لا يُصَلِّي ولا يصوم، ماذا أفعل؟

السؤال:

جاءتني امرأةٌ مع ذَوِيها، وقالت أنها تزوّجت برجل منذ ما يزيد على عشرين سنة، ولها منه أولاد، منهم مَنْ بَلَغَ سنَّ التكليف، ومنهم مَنْ لم يُدْرِكْهُ بَعْدُ. وكانت لا ترى رجُلها يُقيم الصلاة، فحسبت ذلك كَسَلًا منه، ثم عَلِمْتُ أنه لا يصوم رمضان، ولما سألتَه فَهِمْتُ مِنْ جوابه أنه لا يُؤمن بالدين، ففارقته ورجعت إلى أهلها، وهي عندهم منذ شهور، وهو يُحاول أن تَرجع إلى بيتها، وتَسأل: هل تحِلُّ له ويَحِلُّ لها، أم كيف تعمل؟

زوجة (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. أولاً: لما كان زواجكما قديماً، وبينكما أولاد، فلا تَعَجَلِي، وتَرَيِّي حتى تَتَبَيَّنِي الأمر، واسأليهِ أولاً: «هل أنت مسلم تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله؟»، فإن أجاب بالسلب أنه غير مسلم، فلا يحِلُّ لك ولا تحِلِّين له، فالمسلمة لا تتزوّج بغير المسلم، فليس الكافر بِكُفُوٍ لها، فهي أشرف منه وأزفع.

(1) سبق تخريجه.

أَمَا إِنْ قَالَ: «أَنَا مُسْلِمٌ آمَنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ»، فَسَأَلِيهِ: «لِمَاذَا لَا تُصَلِّي وَلَا تَصُومُ؟».

فَإِنْ قَالَ: «الصَّلَاةُ غَيْرُ وَاجِبَةٍ عَلَيَّ، وَلَا الصَّوْمُ يَجِبُ عَلَيَّ»، وَهُوَ قَادِرٌ صَحِيحٌ، فَهُوَ كَافِرٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ أَتَكَرَّ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، فَالصَّلَاةُ يَعْلَمُ وَجُوبَهَا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ حَتَّى الْعَجَائِزُ وَالصَّبِيَّانُ، وَكَذَلِكَ صِيَامُ رَمَضَانَ عَلَى الْحَاضِرِ الصَّحِيحِ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ. فَإِنْكَارُ كُلِّ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ مَعْلُومٍ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ يُؤَدِّي إِلَى كُفْرِ الْمُتَكَبِّرِ، كَمَنْ أَتَكَرَّرَ حُرْمَةُ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَالْكَذِبِ وَالسَّرَقَةِ وَالظُّلْمِ... الخ.

وَإِنْ قَالَ: «أَنَا مُسْلِمٌ، وَأَعْلَمُ أَنَّ الصَّلَاةَ وَاجِبَةٌ عَلَيَّ، وَأَنَّ الصِّيَامَ أَيْضًا وَاجِبٌ عَلَيَّ، لَكِنِّي كَسَلْتُ عَنْ الصَّلَاةِ مُجَرَّدَ كَسَلٍ وَسَأْصَلِّي، وَصِيَامُ رَمَضَانَ وَاجِبٌ عَلَيَّ، وَلَكِنِّي غَلَبَتْنِي (بَطْنِي) وَشَهَوْتِي إِلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالْمُكَيِّفَاتِ، فَلِهَذَا أَفْطِرُ». إِنْ كَانَ هَذَا قَوْلُهُ، فَإِنَّ تَرْكَهُ لِلصَّلَاةِ وَإِفْطَارَهُ فِي رَمَضَانَ لَا يَبْلُغَانِ بِهِ إِلَى الْكُفْرِ بِالْمِلَّةِ، بَلْ يُعْتَبَرُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الْعَصَاةِ، وَيُمْكِنُ لَكَ أَنْ تَصْبِرَ عَلَيْهِ، وَأَنْ تُحَاوِلَ إِصْلَاحَهُ عَسَى أَنْ يَهْدِيَهُ اللَّهُ، وَتَكُونُ مَأْجُورَةً عَلَى صَبْرِكَ مِنْ أَجْلِ أَوْلَادِكَ الَّذِينَ يَجِبُ أَنْ تَحْرِصَ عَلَى تَرْبِيَتِهِمْ تَرْبِيَةً إِسْلَامِيَّةً. لَكِنْ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تُعِينِيهِ عَلَى عَصْيَانِهِ، فَلَا تَطْبُخِي لَهُ الطَّعَامَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، وَلَا تُقَدِّمِي لَهُ شَيْئًا مِنَ الْمُفْطِرَاتِ، وَلَا يَضُرُّكَ أَنْتِ عَصْيَانُهُ مَا دَامَ مُسْلِمًا، فَإِنَّهُ وَحْدَهُ الْمَسْئُولُ عَنْهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَهُمَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: 286]، وَقَالَ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: 38]، وَقَالَ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: 164]، أَيْ لَا تَحْمِلُ نَفْسٌ ثِقَلَ نَفْسٍ أُخْرَى.

هَذَا هُوَ فَحْوَى الْجَوَابِ الَّذِي أُعْطِيَتْهُ لِلْمَرْأَةِ، وَبَعْدَ أَيَّامٍ اتَّصَلَتْ بِي بِالْهَاتِفِ وَقَالَتْ:

ثانيًا: أنها اتَّصَلَتْ بزوجها المذكور، وَوَجَّهَتْ إليه السُّؤال حسبها مَرَّ: «هل أنتَ مسلمٌ تؤمن بالله ورسوله وتؤمن للمؤمنين؟»، فأجابها أنه لا يؤمن بالأديان، فلا يؤمن بالله ولا برسوله ولا باليوم الآخر ولا بشيءٍ مِنَ التكاليف، غير أنه يَضمن لها ألاَّ يَعْرِضَ على شيءٍ مِمَّا تَقُومُ به مِن صلاة أو صيام أو غيرهما، ويسألها أن ترجع إلى بيتها وتتركه على حاله، وتتركها على حالها، فماذا تصنع؟

ثالثًا: وقد أَجَبْتُها (هاتفيًا): مِثْلُ هذا الرجل قد بَانَ كُفْرُهُ إن كان كما تقولين، وبِمَا أنك مسلمةٌ فإنه لا يَحِلُّ لَكَ ولا لِحِلِّينَ له، فلا تُمَكِّنِيهِ مِن نَفْسِكَ، وَسِغْنِيكَ اللهُ مِن فَضْلِهِ كما وَعَدَ الْمُتَعَفِّفِينَ وَالْمُتَعَفِّفَاتِ.

أما ما تَقَدَّمَ مِن ماضي حياتك معه، فإنه تَوَصَّلْ إِلَيْكَ - على أنه مسلمٌ - بِعَقْدٍ مِن مُحْكَمَةِ الْمُسْلِمِينَ، فلا تَضُرَّكَ خِيَانَتُهُ، وَأَبْنَاؤُكَ مِنْهُ مُسْلِمُونَ، فاعْتَنِي بِهِمْ وَرَبِّهِمْ تربيةً إسلاميةً.

وَلِتَسْوِيَةِ حَالَتِكَ (المدنية) اطلَّبي الطلاقَ مِنَ المحْكَمَةِ الشرعية، فالقاضي هو الذي يَسْتَطِيعُ أن يُحَرِّركَ مِنْهُ رَسْمِيًّا، فإن لم يُطَلَّقْ فافتدي مِنْهُ (اخْتَلِعي) ولو بِشَعْرِ رَأْسِكَ كما يقول الفقهاء، وعلى المسلمين أن يُعِينُوكَ.

أما في الحقيقة، فإنكِ أصبحتِ غير زوجة له بِمُجَرَّدِ أن ثَبَتَ لَكَ عَدَمُ إِسْلَامِهِ، ولو فَرَضْنَا أنه كان مسلمًا ثم ارْتَدَّ عن الإسلام، فإنَّ زوجته تنفصل عنه وتُطَلِّقُ، وتستطيع أن تتزَوَّجَ إذا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا لِبَرَاءَةِ رَحِمِهَا.

ولو لم يكن عقدُ الزواج مُسَجَّلًا في البلدية - وهو قِيْدٌ في عُنُقِكَ - لَقُلْتُ لَكَ إِنَّكَ تَسْتَطِيعِينَ الزواجَ بِمُجَرَّدِ انتهاءِ العِدَّةِ، لكنه لما كان مُسَجَّلًا فلا يستطيع فَسْخَهُ إِلَّا قاضي المحْكَمَةِ، وَبِحُكْمٍ مِنْهَا، وَعِنْدَهَا مُحْصِلِينَ على الحرية (المدنية)، أما الحرية الشرعية فقد حَصَلَتْ لَكَ بِمُجَرَّدِ عِلْمِكَ بِكُفْرِهِ. والعِدَّةُ تُحْسَبُ مِن يَوْمِ

اطَّلَاعِكِ عَلَى كُفْرِهِ - وَلَكَ أَنْ تَتَزَوَّجِي شَرْعًا إِذَا انْقَضَتْ - لَا مِنْ يَوْمِ الْحُكْمِ. هَذَا مَا ظَهَرَ لِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

29 جمادى الثانية 1413هـ / 24 ديسمبر 1992م

تَزَوَّجَ بِامْرَأَةٍ نَصْرَانِيَةٍ لَمْ يَعْقِدْ عَلَيْهَا وَوَلَدَتْ الْأَوْلَادَ

السؤال:

رَجُلٌ مِنْ سَكَانِ هَذِهِ الْبَلَدِيَّةِ تَزَوَّجَ بِامْرَأَةٍ نَصْرَانِيَةٍ لَمْ يَعْقِدْ عَلَيْهَا، وَهُوَ زَوَاجٌ مُخْتَلَطٌ، يُسَمُّونَهُ (ايميناچ)، وَذَلِكَ مِنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً، وَوَلَدَتْ مَعَهُ سِتَّةَ أَوْلَادٍ، وَهُوَ الْآنَ مُتْقَاعِدٌ، وَلَهُ مَعَاشٌ، وَأَرَادَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَرْضِ الْوَطَنِ، لِيَعِيشَ مَعَ أَوْلَادِهِ وَامْرَأَتِهِ الْمَذْكُورَةِ.

وَهُوَ يَسْأَلُ: هَلْ لِأَوْلَادِهِ الْحَقُّ فِي الْمِيرَاثِ مِنْ تَرِكَةِ أَبِيهِمْ، أَمْ يُعْتَبَرُونَ أَوْلَادَ زِنَا، وَأُمُّهُمْ كَافِرَةٌ، وَالكَافِرُ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمَ، أَوْ هُنَاكَ وَسِيلَةٌ أُخْرَى مِنْ بَعْضِ الْمُبَرَّرَاتِ، وَلَعَلَّ أَوْلَادَهُ يَخْضَعُونَ إِلَى الدِّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ، وَيَتَنَسَّبُونَ إِلَى أَصْلِ أَبِيهِمْ، وَالزَّوْجَةُ إِنْ اعْتَنَقَتِ الْإِسْلَامَ، وَكَيْفَ حَالَةُ الْجَمِيعِ.

أ. أ. (تيزي وزو)

الجواب:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ اتَّبَعَ هُذَاهُ. أَوَّلًا: إِذَا تَوَفَّرَتْ أَرْكَانُ الزَّوْاجِ فِي الْإِسْلَامِ، فَهُوَ زَوَاجٌ شَرْعِيٌّ، وَالْمَرْأَةُ تَحِلُّ لَهُ، وَتَحِلُّ لَهَا، وَأَوْلَادُهُمَا أَوْلَادٌ شَرْعِيُّونَ، وَأَمَّا إِنْ انْعَدَمَتِ الْأَرْكَانُ، فَإِنَّهُ مَخْصُصٌ زِنًا، وَالْأَوْلَادُ غَيْرُ شَرْعِيِّينَ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ أَرْكَانَ النِّكَاحِ أَرْبَعَةٌ:

أولها: المَحْلُ: وهو الزوجان، والزواجُ هنا يَصَحُّ، فهو مسلم وهي كِتَابِيَّة (نصرانية)، فإذا تَرَضَّيا على الزواج صَحَّ وهي مُحْصَنَةٌ.

ثانيها: الوَلِيُّ: إذا زَوَّجها والدها أو أخوها أو قريبها صَحَّ، وإذا زَوَّجت نفسها صَحَّ على مذهب أبي حنيفة، ولم يَصَحَّ على مذهب مالك.

وَيُمْكِنُ هنا أَنْ نُقْتِيَ بمذهب الحنفية، حِفْظًا لِعِرْضِ أولادهما، فإذا كانا قد ذهبا إلى البلدية، وسَجَّلَا الزواج، وأخذَا الدفتر العائلي، صَحَّ زواجهما.

ثالثها: المهر: وهو ما يُعْطِيها نِحْلَةً، وَيَكْفِي هنا مِثْلُ الْخَاتَمِ يُعْطِيها إِيَّاه، أو شَيْءٌ يُهْدِيها إِيَّاه.

رابعها: الصَّيْغَةُ: وهو كُلُّ كَلَامٍ يَصْدُرُ مِنَ الْوَلِيِّ، يُفِيدُ دَوَامَ الْعِلَاقَةِ الزَّوْجِيَّةِ، مِثْلُ: زَوَّجْتُكَ، وَأَعْطَيْتُكَ، وَأَنْكَحْتُكَ... الخ.

فإذا توفرت هذه الأركان، أَشْهَدَا على ذلك شهودًا، أو الجماعة، وكانت عِشْرَتُهُمَا شرعية، وخصوصًا إذا أَعْلَنَّا ذلك للناس وشاعَ بينهم بِإِقَامَةِ وَلِيْمَةٍ واحتفال.

أَمَّا إِذَا كَانَتِ الْعِلَاقَةُ بَيْنَهُمَا خَالِيَةً مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ، وَإِنَّمَا هِيَ عِلَاقَةٌ رَجُلٍ بِامْرَأَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ عَنْهُ، فَهُوَ مُحْضُ الزَّنا، وَالْأَوْلَادُ غَيْرُ شَرْعِيِّينَ.

ثانيًا: هذا الرجل يُمَكِّنُ أَنْ يُعْتَبَرَ زَواجُهُ صَحِيحًا إِذَا كَانَ يَمْلِكُ (الدفتر العائلي)، وَقَدْ سَجَّلَ الْأَطْفَالَ فِيهِ فِي الْبَلَدِيَّةِ عَلَى أَنَّهُمْ أَبْنَاؤُهُ مِنْ زَوْجَتِهِ الْمَذْكُورَةِ كزَوج وزوجة.

ثالثاً: قضية الميراث تَتَّبَعُ قوانين الإسلام، فالزوجة النصرانية - ما دامت نصرانية - لا تَرِثُ زوجها المسلم إذا مات عنها، ولو أنها أُسْلِمَتْ قبل موته - ولو بدقيقة واحدة - فإنها تَرِثُهُ وَيَرِثُهَا، للحديث الصحيح: «لَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ، وَلَا الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ»، رواه مسلم، وأبو دود، والنسائي، وابن ماجه، عن [أسامة بن زيد رضي الله عنهما]⁽¹⁾، وَيُعْتَبَرُ إسلامُها بِنُطْقِهَا بالشَّهادتين، ولا يُنْتَظَرُ تحصيلُها على الأوراق الرسمية.

وأما أبناء الرجل، فإنهم إذا كانوا صغاراً يَرِثُونَهُ؛ لأنَّ الأولاد يَتَّبِعُونَ أباهم في الدِّيانة، وحيث أنهم صِغارٌ لم يَبْلُغُوا الحُلُمَ فهم مسلمون.

وأما مَنْ بَلَغَ الحُلُمَ، فإنه يُنْتَظَرُ في أمره، فإن أعلَنَ إسلامه فهو مسلم، وإن أعلَنَ كُفْرَه فهو مُرْتَدٌّ، وَمَنْ التَّبَسَّ علينا حاله سألناه عن ديانته، والميراث تَبِعُ لذلك. والله أعلم.

سنة 1988م

حكم الزواج بالرَّبِّيَّة

السؤال:

ما قولكم في رجل تزوّج امرأة ودخل بها، ثم طَلَّقَهَا، فتزوّجت بآخر، وولدت منه بنتاً، فلَمَّا بَلَغَتْ تزوّجها زوج أمّها السابق، ودخل بها؟

(1) في النسخة المطبوعة: [عائشة رضي الله عنها]. والصواب ما أثبتناه.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. هذا الرجل قد تزوج برَبِيَّتِهِ التي دخل بأمِّها، وهو نكاح باطل فاسد بِنَصِّ القرآن والسنة، وبالإجماع، والقياس، يُفْسَخ قبل الدخول وبعده، ولكن يُلْحَقُ به الولد، حفظاً لمصلحته.

أما القرآن، فقد قال الله تعالى في المحرمات: ﴿وَرَبَّيْتُكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: 23]، والرجل - في هذه القضية - قد دخل بالأم، بإجماع الذين فسروا معنى الدخول، فسره الشافعي والطبري بالجماع، وفسره مالك وأبو حنيفة بِمُقَدَّمَاتِهِ، كاللَّمْسِ والقُبْلَةِ، وفسره عطاء وعبد الملك بن مروان بالنظر إليها بِشَهْوَةٍ⁽¹⁾، وهذا هو المعروف عند المالكية، ومشي عليه خليل في مختصره، إذ قال - عاطفاً على قوله: «وَحَرَّمَ أَصُولُهُ وَفُصُولُهُ...» -: «وَيَتَلَدُّذٌ - وَإِنْ بَعْدَ مَوْتِهَا، وَإِنْ يَنْظُرُ - فُصُولُهَا»⁽²⁾. وقال الدردير في شرحه: «وَحَرَّمَ يَتَلَدُّذُهُ بِزَوْجَتِهِ - وَإِنْ بَعْدَ مَوْتِهَا، وَلَوْ يَنْظُرُ إِنْ وُجِدَ، وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْ، لَا إِنْ قَصَدَ فَقَطْ - فُصُولُهَا، وَهُنَّ كُلُّ مَنْ لَهَا عَلَيْهِنَّ وَلَادَةٌ مَبَاشِرَةً أَوْ بِوَاسِطَةٍ، ذَكَرًا وَأُنْثَى، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَبَّيْتُكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ [النساء: 23]، فَسَّرَ الْإِمَامُ الدَّخُولَ بِالتَّلَدُّذِ، وَلَا مَفْهُومَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾، لِجُرْيِهِ عَلَى الْغَالِبِ»⁽³⁾.

هذا هو مذهب الجماهير من الصحابة، والتابعين، وأهل المذاهب الفقهية من

(1) انظر هذه الأقوال في: ابن العربي. أحكام القرآن. ج 1/ ص 486.

(2) مختصر خليل. ص 114.

(3) الشرح الكبير. ج 2/ ص 251.

المجتهدين، وهو أن قوله تعالى: ﴿الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمْ﴾ وَصَفَ لبيان الشأن الغالب في الرِّبِّيَّة، وهو أن تكون في حِجْر أُمِّهَا، وليس شرطاً في تحريمها، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا تَكُونُوا﴾ [الإسراء: 31]؛ لأن الغالب أنهم لم يكونوا يَقْتُلُونَهُمْ إِلَّا مِنْ خَشْيَةِ الْفَقْرِ أَوْ مِنَ الْفَقْرِ، وليس ذلك قَيْدًا لِلنَّهْيِ، فلو قَتَلُوهُمْ بِسَبَبٍ آخَرَ لَكَانَ مُحَرَّمًا أَيْضًا. ويُقال فلانٌ في حِجْر فلان، أي في كَنَفِهِ ورعايته، قالوا: وهو المراد من الآية.

قال الأستاذ الإمام محمد عبده: «ذَكَرَ هذا الوصف لإشعار الرجل بالمعنى الذي يُوضِّحُ له عِلَّةُ التحريم، ويُقرِّرها في نفسه، وهو كَوْنُ بِنْتِ زَوْجَتِهِ في مكان بِنْتِهِ... فهو وصفٌ يُحرِّكُ عاطفةَ الأبوةِ في الرجل، وهو كَوْنُ الرِّبِّيَّةِ في حِجْرِهِ يَحْنُو عليها حُنُوًهُ على بِنْتِهِ»⁽¹⁾.

وذهبت الظاهرية إلى القول بأن هذا الوصف قَيْدٌ، وأن الرجل لا تَحْرُمُ عليه ابنة امرأته إذا لم تكن في حِجْرِهِ⁽²⁾، ونُسِبَ إلى علي بن أبي طالب كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ أنه كان يقول: «إذا لم تكن في حِجْرِ الزَّوْجِ، وكانت في بلد آخر، ثم فارقَ الأمَّ بعد الدخول، فإنه جائز له أن يَتَزَوَّجَ الرِّبِّيَّةَ». وقد أنكر العلماءُ صِحَّةَ نِسْبَةِ هذا القول إلى الإمام علي عليه السلام، فقال أبو بكر بن العربي: «هذا باطل»⁽³⁾. وقال أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي عن راويه: «هو مجهول لا تَثْبُتُ بِمِثْلِهِ مَقَالَةٌ، ومع ذلك فإن أهل العلم رَدُّوهُ، ولم يَتَلَقَّه أَحَدٌ مِنْهُمْ بِالْقَبُولِ»⁽⁴⁾.

(1) تفسير المنار. ج 4/ ص 391.

(2) انظر: ابن حزم. المحلّى. ج 9/ ص 140 - 141، تفسير القرطبي. ج 5/ ص 112.

(3) ابن العربي: أحكام القرآن. ج 1/ ص 486.

(4) الجصاص. أحكام القرآن. ج 3/ ص 72.

ثم نقل الرازي عن قتادة عن خِلاصٍ عن عَلِيٍّ: «أَنَّ الرِّبِّيَّةَ وَالْأُمَّ تَحْرِيانَ مَجْرَى وَاحِدًا، وَهُوَ خِلَافُ هَذَا الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْأُمَّ لَا مُحَالَةَ تَحْرُمُ بِالْدُخُولِ بِالْبِنْتِ، وَقَدْ جَعَلَ الرِّبِّيَّةَ مِثْلَهَا، فَاقْتَضَى تَحْرِيمَ الْبِنْتِ بِالْدُخُولِ بِالْأُمَّ، سِوَاءٍ كَانَتْ فِي حِجْرِهِ أَوْ لَمْ تَكُنْ». ثم ذَكَرَ الْجِصَّاصُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ عَلِيًّا - فِي الْحَدِيثِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ - اخْتَجَّ فِي ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾، فَإِذَا لَمْ تَكُنْ فِي حِجْرِهِ [لَمْ تَحْرُم] ⁽¹⁾. وَعَلَّقَ الْجِصَّاصُ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «وَحِكَايَةُ هَذَا الْحِجَاجِ يَدُلُّ عَلَى وَهْيِ الْحَدِيثِ وَضَعْفِهِ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا لَا يَحْتَجُّ بِمِثْلِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَرَبَّيْبُكُمْ﴾، لَمْ يَقْتَضِ أَنْ تَكُونَ تَرْبِيَّةُ زَوْجِ الْأُمَّ لَهَا شَرْطًا فِي التَّحْرِيمِ، وَأَنَّهُ مَتَى لَمْ يُرَبَّهَا لَمْ تَحْرُمْ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ [بِنْتُ] ⁽²⁾ الْمَرْأَةِ رَبِّيَّةً؛ لِأَنَّ الْأَعَمَّ الْأَكْثَرُ أَنَّ زَوْجَ الْأُمَّ يُرَبِّيْهَا؛ ثُمَّ مَعْلُومٌ أَنَّ وَقُوعَ الْأَسْمِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى لَمْ يُوجِبْ كَوْنَ تَرْبِيَّتِهِ إِيَّاهَا شَرْطًا فِي التَّحْرِيمِ، كَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿فِي حُجُورِكُمْ﴾، كَلَامٌ خَرَجَ عَلَى الْأَعَمِّ الْأَكْثَرِ مِنْ كَوْنِ الرِّبِّيَّةِ فِي حِجْرِ الزَّوْجِ؛ وَلَيْسَتْ هَذِهِ الصِّفَةُ شَرْطًا فِي التَّحْرِيمِ، كَمَا أَنَّ تَرْبِيَّةَ الزَّوْجِ إِيَّاهَا لَيْسَتْ شَرْطًا فِيهِ».

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي يُبَيِّنُ هَذَا النِّكَاحَ، فَهُوَ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتِهَا، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَلَيْسَ يَنْكَحُ ابْنَتَهَا؛ وَأَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ أُمِّهَا» ⁽³⁾.

(1) فِي النِّسْخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [تَحْرُمُ]. وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتْنَاهُ مِنْ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ لِلْجِصَّاصِ.

(2) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ مَقْطَعٌ مِنَ النِّسْخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَأُثْبِتْنَاهُ مِنْ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ لِلْجِصَّاصِ.

(3) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ، بَابُ مَا جَاءَ فِيهِ مِنْ زَوْجِ الْمَرْأَةِ، ثُمَّ يُطَلَّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، هَلْ يَتَزَوَّجُ ابْنَتُهَا أَمْ لَا؟، حَدِيثٌ (1117)، وَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ مِنْ قِبَلِ إِسْنَادِهِ... الْمُتَنَبِّئُ بْنُ الصَّبَّاحِ، وَابْنُ لُحْيَةَ يُضَعِّفَانِ فِي الْحَدِيثِ».

رَوَى هذا الحديث الجصاصُ بِسَنَدِهِ⁽¹⁾، وَاسْتَدَلَّ بِهِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ فِي
الْأَحْكَامِ⁽²⁾، وَابْنُ رَشْدٍ فِي الْبَدَايَةِ⁽³⁾. وَحَدِيثُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ حُجَّةٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ
الْمُحَقِّقِينَ⁽⁴⁾.

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ، فَقَدْ حَكَاهُ ثِقَاتٌ مِنْ عِلْمَائِنَا، قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ فِي أَحْكَامِ
الْقُرْآنِ: «قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَرَبَّيْبُكُمْ﴾: وَاحِدَتُهَا رَبِيبَةٌ، فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ، مِنْ
قَوْلِكَ: رَبَّهَا يَرْبُهَا، إِذَا تَوَلَّى أَمْرَهَا، وَهِيَ مُحَرَّمَةٌ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، كَانَتْ فِي حِجْرِ الرَّجُلِ أَوْ
فِي حِجْرِ حَاضِنَتِهَا غَيْرِ أُمِّهَا، وَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَلَتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾
تَأْكِيدٌ لِلْوَصْفِ، وَلَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الْحُكْمِ»⁽⁵⁾.

وَقَوْلُهُ: «مُحَرَّمَةٌ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ»، مُنْصَبٌّ عَلَى الْعُمُومِ فِي قَوْلِهِ: «كَانَتْ فِي حِجْرِ
الرَّجُلِ أَوْ فِي حِجْرِ حَاضِنَتِهَا»؛ لِأَنَّ حُرْمَتَهَا فِي الْحَقِيقَةِ كَانَتْ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، لَا
بِالْإِجْمَاعِ وَحْدِهِ.

كَمَا يُفْهَمُ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ مِنْ قَوْلِ الْبَاجِي فِي شَرْحِ الْمَوْطَأِ - وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَمَّنْ يَحْرُمُ

(1) الجصاص. أحكام القرآن. ج 3/ ص 71-72.

(2) ابن العربي. أحكام القرآن. ج 1/ ص 485. وقال: «وهذا إن صحَّ حُجَّةٌ ظاهرة، لكن رواية الثُّنَيِّ بْنِ
الصَّبَّاحِ تَضَعُفٌ».

(3) بداية المجتهد. ج 2/ ص 28.

(4) قال ابن الصلاح في مقدمته (ص 315): «قد احتجَّ أكثر أهل الحديث بحديثه». وقال النووي في
المجموع (ج 1/ ص 65): «ذهب أكثر المُحَدِّثِينَ إِلَى صِحَّةِ الْاِحْتِجَاجِ بِهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ كَمَا قَالَ
الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْأَكْثَرُونَ، وَهُمْ أَهْلُ هَذَا الْفَنِّ وَعَنْهُمْ يُؤْخَذُ». وقال العظيم آبادي في عون
المعبود شرح سنن أبي داود (ج 1/ ص 156): «اِخْتُلِفَ فِي الْاِحْتِجَاجِ بِرَوَايَةِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ جَدِّهِ، وَأَصَحُّ الْأَقْوَالِ أَنَّهَا حُجَّةٌ مُطْلَقًا إِذَا صَحَّ السَّنَدُ إِلَيْهِ».

(5) ابن العربي. أحكام القرآن. ج 1/ ص 486.

الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا مِنَ النِّسَاءِ جَمْعًا أَوْ مُعَاقَبَةً - حيث قال: «كَالْأُمِّ مَعَ بِنْتِهَا، وَالْجَدَّةُ مَعَ جَدَّتِهَا، فَهَؤُلَاءِ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ وَطْءَ إِحْدَاهُنَّ عَلَى وَجْهِ شُبْهَةِ النِّكَاحِ يُحَرِّمُ الْآخَرَى عَلَى التَّأْيِيدِ»⁽¹⁾.

وأما تحريم هذا النكاح بالقياس، فإن النص القرآني دلّ أن نكاح الابن زوجة أبيه حرامٌ منهياً عنه، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَجِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: 22]، وكان بعض العرب في الجاهلية يفعلونه، فيتزوج الابن الأكبر زوجة أبيه إذا مات عنها، ومع ذلك كانوا يستقبحونه، ويستَهْجِنُون فاعِلَه، وسَمَوْهُ: "نكاح المقت"، فحَرَّمَ الله سبحانه هذا النكاح بالقرآن.

والمرأة أختُ الرجل، فتُقاس حالها على حاله، إذ لا فَرْقَ بينهما، فلا يَحِلُّ لها أن تتزوج رجلاً تَمَتَّعَ بِأُمِّهَا مِنْ قَبْل، وَتَمَتَّعَتْ بِهِ بِزَوْاجٍ أَوْ شُبْهَةٍ مِنْ زَوْاجٍ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ شُرَاحُ خَلِيلٍ مِنْ عُلَمَائِنَا عِنْدَ قَوْلِهِ - عَاطِفًا عَلَى الْمُحَرَّمَاتِ - «وَزَوْجَتِهَا»⁽²⁾، قَالَ شَارْحُهُ الدَّرْدِيرُ: «أَيَّ تَحْرُمُ زَوْجَةُ الْأَصُولِ الذُّكُورِ عَلَى الْفُرُوعِ [الذُّكُورِ]، وَزَوْجَةُ الْفُرُوعِ الذُّكُورِ عَلَى الْأَصُولِ، وَكَذَا يَحْرُمُ زَوْجُ الْأَصُولِ الْإِنَاثِ عَلَى الْفُرُوعِ الْإِنَاثِ»⁽³⁾. وَعَلَّقَ الدُّسُوقِيُّ عَلَى قَوْلِهِ: «أَيَّ فَلَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَتَزَوَّجَ بِزَوْجِ أُمِّهَا، وَلَا بِزَوْجِ أُمَّهَاتِ أُمِّهَا»⁽⁴⁾.

وَمَا تَقَدَّمَ يَتَبَيَّنُ جَلِيًّا أَنَّ نِكَاحَ الرَّجُلِ امْرَأَةً سَبَقَ لَهُ أَنْ تَزَوَّجَ أُمِّهَا وَدَخَلَ بِهَا

(1) المنتقى شرح الموطأ. ج 3/ ص 304.

(2) مختصر خليل. ص 114.

(3) الشرح الكبير. ج 2/ ص 250. وما بين معقوفين سقط من النسخة المطبوعة، وأثبتناه من الشرح الكبير.

(4) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 2/ ص 250.

باطلٌ، يُفْسَخ قبل الدخول وبعده، وحُدَّ الزوجان لإقدامهما عليه، ولكن يُدْرَأُ عنها الحدُّ إذا جهلا وجود هذه العلاقة، كأن تنشأ البنت في بلاد بعيدة، ولا يَعْرِف الرجل أنها ربيبتها، ولا تَعْرِف هي أنه كان زوجاً لأمِّها.

ومع الحدِّ فإنَّ الولدَ يَلْحَقُ بأبيه حفظاً لمصلحته، وهذه إحدى المسائل المُسْتَثْنَاة من القاعدة التي أشار إليها ابن عاصم - رحمه الله - في قوله:

وَحَيْثُ دَرَأَ الْحَدُّ، يَلْحَقُ الْوَلَدُ فِي كُلِّ مَا مِنَ النِّكَاحِ قَدْ فَسَدَ

وقد بيَّن الشُّراح⁽¹⁾ أنَّ النِّكَاحَ إذا كان فاسداً مُجْمَعاً على فساده أو مُخْتَلَفاً فيه، ودُرِيَ فيهِ الحدُّ، يَلْحَقُ الولدُ أباه. فالْمُخْتَلَفُ في فساده، الحدُّ يُدْرَأُ فيه، كنكاح المُحْرِمِ بِحَجٍّ أو عُمرة، ونكاح الشُّغار، والمُجْمَعُ على فساده كنكاح ذاتِ مُحْرَمٍ أو نكاح خامسة، غير عالمٍ فيهما.

وأما إذا لم يُدْرَأَ الحدُّ، فإنَّ الولدَ لا يَلْحَقُ؛ لأنه مُحْضُ زناً. واستثنوا من ذلك مسائل، ذَكَرَ التَّاوْدِي منها خمساً، يَلْزَمُ فيها الحدُّ، وَيَلْحَقُ الولدُ، منها هذه حيث قال: «وَمَنْ أَقَرَّ أَنَّهُ تَزَوَّجَ خَامِسَةً، أو مُحْرَماً بِصَهْرٍ مُؤَبَّدٍ، كَأَمٍّ زَوْجَتَهُ مُطْلَقاً أو بِنْتَ زَوْجَتِهِ التي دخل بها»⁽²⁾.

والْخُلَاصَةُ: أنَّ قَضِيَّةَ الْحَالِ الْمُسْتَفْتَى فِيهَا، الزَّوْاجُ فِيهَا فَاسِدٌ، يُفْسَخُ قَبْلَ الْبِنَاءِ وَبَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ قَدْ تَزَوَّجَ رَبِيبَةً لَهُ قَدْ دَخَلَ بِأُمِّهَا، وَقَدْ ذَلَّ عَلَى فَسَادِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ وَالْقِيَاسُ، وَتَضَافَرَتْ عَلَى إِبْطَالِهِ نُصُوصُ عُلَمَاءِ الْمَذَاهِبِ

(1) انظر: التَّسْوِيلِي. البهجة في شرح التحفة. ج 1/ ص 430، التَّاوْدِي. شرح تحفة الحكام. ج 1/ ص 192،

مِيارَةُ. الإِتْقَانُ وَالْإِحْكَامُ فِي شَرْحِ تَحْفَةِ الْحُكَّامِ. ج 1/ ص 172.

(2) التَّاوْدِي. شرح تحفة الحكام. ج 1/ ص 192.

الإسلامية داخل المذهب وخارجه، ولا عِبْرَةَ بِمَا تُقِلُّ عَنْ دَاوُدَ الظَاهِرِيِّ؛ لِأَنَّهُ مَنَقُولٌ مِّنْ كُتُبِ الْخِلَافِ، وَلَا يُؤْخَذُ مَذْهَبٌ مِّنْ كُتُبِ الْخِلَافِ، وَلِأَنَّهُ قَوْلٌ شَاذٌّ، نُسِبَ إِلَى عَلِيٍّ بِرَوَايَةٍ غَيْرِ صَحِيحَةٍ، وَصَحَّ عَنْهُ خِلَافُهَا. وَلِهَذَا لَمْ يَعتَبَرِ عُلَمَاؤُنَا هَذَا الْخِلَافَ مَوْجُودًا، وَعَدَّوْهُ كَالْعَدَمِ، وَنَصَّ ابْنُ الْعَرَبِيِّ وَالْبَاجِي عَلَى انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ مِنَ الْأُمَّةِ عَلَى التَّحْرِيمِ مُطْلَقًا، وَلَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَى هَذَا الْقَوْلِ، لِخُرُوجِهِ عَنِ الْقَوَاعِدِ وَأَصُولِ الشَّرِيعَةِ، الَّتِي هِيَ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ وَالْقِيَاسُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ديسمبر 1973م

السؤال:

لو طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَةً، فَتَزَوَّجَتْ آخَرَ، وَوَلَدَتْ مِنْهُ بَنَاتٍ، فَهَلْ يَحِلُّ لِلرَّجُلِ الْأَوَّلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ إِحْدَاهُنَّ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. كَلَّا، إِذَا كَانَ قَدْ دَخَلَ بِالْأُمِّ ثُمَّ طَلَّقَهَا، فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بَنَاتِهَا مِنْ غَيْرِهِ، بِنَصِّ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، فَهُوَ قَدْ دَخَلَ بِأُمِّهَا، وَكُشِفَ عَنْهَا، وَالْدُّخُولُ بِالْأُمَّهَاتِ يُحْرِمُ الْبَنَاتِ، تَقَدَّمَ عَلَى نِكَاحِهِ أَوْ تَأَخَّرَ، وَمِنَ الْقُبْحِ الْفَاضِحِ أَنْ (يَتَكَشَّفَ) عَلَى الْبَنَتِ بَعْدَ أَنْ تَكُشِفَ عَلَى أُمِّهَا، وَكَذَلِكَ الْعَكْسُ.

السؤال:

تَزَوَّجَ رَجُلٌ مِنْ امْرَأَةٍ، فَوَلَدَتْ لَهُ طِفْلَيْنِ، ثُمَّ طَلَّقَهَا، وَتَزَوَّجَ بِامْرَأَةٍ أُخْرَى، وَكَانَتْ بِدَوْرِهَا لَهَا طِفْلةٌ تُرَضِّعُهَا، وَعَمَرَهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَهَكَذَا نَشَأُوا مَعًا فِي رِعَايَةِ الرَّجُلِ وَامْرَأَتِهِ، وَلَمَّا بَلَغُوا النِّكَاحَ زَوَّجُوا أَحَدَ الْوَلَدَيْنِ بِالطِّفْلةِ رَبِيبَةَ أَبِيهَا،

واختلفت أقوال الناس في هذا الزواج بين مُحَلَّل ومُحَرَّم.

على أنه يُقال أنّ هذه البنت هي لنفس هذا الرجل من سِفاح (زنا)، وبِقَطْع النظر عن هذا القول الأخير، فما حُكِم هذه القضية، وكيف المَخرج؟

ب. و (تامر است)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: إذا كانت هذه الربيبة في سِنِّ الرَّضَاع - كما في هذه الحالة - فإنها أختٌ لجميع أبناء الرجل المُتَقَدِّمين والمُتَأَخِّرِينَ، حرامٌ عليهم، لا تَحِلُّ لهم، ولا هُم يَحِلُّون لها، لقوله تعالى في النساء المُحرَّمات: ﴿وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرِّضَاعَةِ﴾ [النساء: 23].

من المعلوم أنّ الأخت قد تكون شقيقة، وقد تكون لأب فقط، وقد تكون لأم فقط، وكيفما كانت فإنه يَشْمَلُها التَّحْرِيم. قال القرطبي في تفسير الآية: «الأختُ لأبٍ وأمٍّ، وهي التي أَرْضَعَتْها أُمُّكَ بِلَبَانِ أَيْبِكَ، سواء أَرْضَعَتْها معك أو وُلِدَتْ قَبْلَكَ أو بَعْدَكَ. والأختُ مِنَ الأب دون الأم، وهي التي أَرْضَعَتْها زوجةُ أَيْبِكَ. والأختُ [مِنَ الأم دون الأب] ⁽¹⁾، وهي التي أَرْضَعَتْها أُمُّكَ بِلَبَانِ رجلٍ آخَرَ» ⁽²⁾.

فَرَوْجُ المرأة فَحْلُها، صاحبُ اللَّبَنِ، وَحَسْبُها وَرَدَ في السؤال أنّ أمَّ هذه البنت تَزَوَّجُ بها أبو الطفل، ولها بنتٌ عمرها ثلاثة أشهر تُرَضِعُها، وإنما اللَّبَنُ للمرأة وحدها، فالرجل والمرأة يَشْتَرِكَانِ في ولادة الطفل، ولكن المرأة تَحْتَصُّ بِاللَّبَنِ، غير أنّ حديث عائشة رضي الله عنها في الموطأ يَرُدُّ هذا صراحةً، إذ قال لها رسول الله

(1) في النسخة المطبوعة: [من الدم دون الأم]. والصواب ما أثبتناه من تفسير القرطبي.

(2) تفسير القرطبي. ج 5/ ص 112.

ﷺ في أَبِي الْقُعَيْسِ: «لِيَلِجَ عَلَيْكَ، فَإِنَّهُ عَمُّكَ»، وكانت مَنَعَتُهُ، فَبَيَّنَ لَهَا أَنَّهُ أَخُو أَبِيهَا مِنَ الرِّضَاعِ، وهذا هو المقصود، ولهذا رَجَّحه العلماء، كما [جزم] ⁽¹⁾ القرطبي بقوله: «والعملُ عليه» ⁽²⁾.

أَمَّا [بنتُها] ⁽³⁾، فهي أختُ لهما، ولجميع أبنائه من قبل ومن بعد، كما عليه الجمهور وفقهاء المالكية كلَّهم، كما هو ظاهرٌ من مَثْنٍ مختصر خليل وشراحه حيث قال: «وقدَّرَ الطُّفْلُ خاصَّةً وَلَدًا لِصَاحِبَةِ اللَّبَنِ، وَلِصَاحِبِهِ مِنْ وَطْئِهِ لَا نَقِطَاعِهِ وَلَوْ بَعْدَ سِنِينَ، وَاشْتَرَكَ مَعَ الْقَدِيمِ» ⁽⁴⁾. قال الدردير في شَرْحِهِ: «ولو تَأَيَّمْتُ وفي ثُدْيَها لبنٌ من الأوَّل، وَوَطِئَها ثَانٍ، وَأَنْزَلَ، اشترك الزوج الثاني [مع الزوج القديم في الولد الذي أَرْضَعَتْهُ بعد وَطْءِ الثاني]، ولو كَثُرَتِ الأزواج، كان ابْنًا للجميع، ما دام [لبنُ الأوَّل] في ثُدْيَها، وثَبَّتَ الحُرْمَةُ بين الرِّضِيعِ [وصاحب اللَّبَنِ]» ⁽⁵⁾.

وبهذا يَتَبَيَّنُ أَنَّ هذه البنت هي أخت للطفلين المذكورين، ولكلِّ مَنْ وَلَدَهُ زوجُ أمِّها مِنَ السَّابِقِينَ وَاللَّاحِقِينَ.

أَمَّا الرِّيبَةُ الَّتِي وَرَدَتْ عَلَى زوجِ أمِّها وهي مَفْطُومَةٌ، أو تَجَاوَزَتْ الْعَامَيْنِ، فلا تَحْرُمُ عَلَى أبنائه مِنْ غَيْرِها، وَإِنَّمَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ هُوَ إِذَا دَخَلَ بِأُمِّها، كما هو نَصُّ الْقُرْآنِ. ثَانِيًا: وَاعْتِبَارُ لَبَنِ الْفَحْلِ يَجْزِي الحُرْمَةَ وَيَنْشُرُها، هُوَ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَةِ وَالْجُمْهُورِ، وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ لَا يُحْرِمُ لَبَنُ الْفَحْلِ.

(1) في النسخة المطبوعة: [حرم]. والصواب ما أثبتناه.

(2) تفسير القرطبي. ج 5/ ص 112.

(3) في النسخة المطبوعة: [أمها]. والصواب ما أثبتناه.

(4) مختصر خليل. ص 162.

(5) الشرح الكبير. ج 2/ ص 504. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه من الشرح الكبير.

ثالثاً: أمّا احتمال أن تكون البنت من والد الطفليّن من سفاح، فإنه يزيد الأمر سوءاً؛ لأنه تتوقّف عليه الحرّمة، بل هي ثابتة بالرّضاع. ثم نقول: ما دام هذا الاحتمال موجوداً، فإن ابن الزنا لا يتنسب إلى الزاني، ولا يلحق به، ولكن يلحق بصاحب الفراش إن كانت الزانية متزوّجة، أو سيّدها إن كانت أمةً، إلّا أن ينفيه بلعان، فله ذلك بشروط يعرفها الفقهاء، منها أن يستبرئها، وألّا يمسّها بعد اتّهامها بالزنا، فإن نفاه بلعانٍ لحقّ بأمة الزانية لا بأبيه الزاني، ولو تحلّق من مائه، لقول النبي ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»⁽¹⁾.

ومع كونه محرّم من الانتساب، فإنه ينشر الحرّمة؛ لأنّ النبي ﷺ لما حكّم لعبد بن زَمْعَةَ بالولد الذي وُلِدَ على الفراش لأبيه زَمْعَةَ، قال لزوجته: «وَاحْتَجِبِي عَنْهُ يَا سَوْدَةُ»، وهي بنت زَمْعَةَ.

وبهذا الحديث قال العلماء أنّ الزاني تحرّم عليه ابنته من الزنا، كالبنت من النسب، كما تحرّم على أبنائه وإخوانه، ولا يشملها قوله عليه الصلاة والسلام: «لَا يَحْرُمُ بِالزَّانَا حَلَالٌ»⁽²⁾، وهذا واضح.

(1) أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب: تفسير المشبهات، حديث (2053)، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «كَانَ عُبَيْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، عَهْدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةٍ زَمْعَةَ مِنِّي فَأَقِضْهُ، قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ عَامَ الْفَتْحِ أَخَذَهُ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَقَالَ: ابْنُ أَخِي قَدْ عَهْدَ إِلَيَّ فِيهِ، فَقَامَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ، فَقَالَ: أَخِي، وَابْنُ وَلِيدَةٍ أَبِي، وَوُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَتَسَاوَقَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ سَعْدُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْنُ أَخِي، كَانَ قَدْ عَهْدَ إِلَيَّ فِيهِ، فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: أَخِي، وَابْنُ وَلِيدَةٍ أَبِي، وَوُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ»، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ». ثُمَّ قَالَ لِسَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ - زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ -: «احْتَجِبِي مِنْهُ»، لِمَا رَأَى مِنْ شَبهِهِ بِعُبَيْدٍ، فَمَا رَأَاهَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ.

(2) وَرَدَ بِمَعْنَاهُ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي كِتَابِ النِّكَاحِ، بَابُ: لَا يَحْرُمُ الْحَرَامُ الْحَلَالَ، حَدِيثُ (2015)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج 7/ ص 274) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، بَلْفَظٍ: «لَا يَحْرُمُ الْحَرَامُ الْحَلَالَ». وَقَدْ سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

والخلاصة: أن هذه البنت حرامٌ تزوّجها على هذا الرجل؛ لأنها أخته من الرضاع، كما نصّ عليه فقهاؤنا خليل وغيره، فإن كانت بنت أبيه من زنا، فهذا يزيد هذا النكاح سوءاً وقبحاً.

وأما قولك: «كثُر الخلاف فيه بين مُحلّل ومُحرّم...»، فمن هو الذي يَتَجَرَّأُ على القول بأنه حلال؟ وقد نصّ الله على حُرمة الأخت من الرضاع، كما جاء النصّ من الفقهاء - مثل القرطبي وخليل - على أنه يشمل الأخت من الأب، ومثُل هذا لا يُقال له خلاف؛ لأنّ مَنْ قال التحنيز حلال، لا يُعدُّ قوله خلافاً، بل يُعدُّ كُفْراً؛ لأنه مُصَادِمٌ للنصّ، وهذا النكاح فاسدٌ بيّنٌ فسادُهُ، بما يُفَسِّخُ قبل الدخول وبعده، ويُعاقِبُ عليه مَنْ أَقْدَمَ على مثله عالمياً به، وَمَنْ عَقَدَهُ عالمياً به أيضاً، وَمَنْ أَفْتَى بِجَوَازِهِ. وأما الأبناء - إن كانوا - فلا ذَنْبَ لَهُمْ، وَهُمْ أَبْنَاءُ الأُمَّةِ الإسلامية، وَكُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ صحراءنا عامرة بالفقهاء، مِمَّنْ لَا تَخْفَى عَلَيْهِمْ مِثْلُ هَذِهِ الأَحْكَامِ، وَمَا جَاءَ فِي خَلِيلٍ وَشُرَاحِهِ، فَأَيْنَ هُمْ؟ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُمُ السَّكُوتُ عَلَى مِثْلِهِ. والله أعلم.

1992/02/22م

السؤال:

تزوَّجَ أَبِي امرأةَ بعد هلاكِ أُمِّي، وجاءت معها بابنةٍ لها، وَكُنْتُ أَنَا أَغْرَبُ، فَهَلْ يَحِلُّ لِي أَنْ أَتَزَوَّجَ بِهِذِهِ الْفَتَاةِ الَّتِي هِيَ رَبِيبَةُ أَبِي؟

ع. محمد (الأغواط)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. قد تكون هذه الفتاة حلالاً لك، وقد تكون حراماً عليك، والأمر متوقّفٌ على معرفة سِنِّهَا وحَالِهَا عند دخول أبيك بِأُمِّهَا.

فإن كان أبوك قد دخل بأُمِّها، والفتاة صغيرة ما تزال في سنِّ الرِّضاع - وهو عامان وما يُقَارِبُهما كالشَّهرين - ولم تكن مفطومةً، بل كانت تَرْضَعُ أُمَّها، وتتغذَّى بلبَنِّها، فإنه في هذه الحالة تُصبح ابنةً لأبيك مِنَ الرِّضاع، وتصيرُ أنتَ أختًا لها مِنَ الرِّضاع، فلا تَحِلُّ لك، ولا تَحِلُّ لها.

أما إن جاءت بها أُمُّها كبيرة، قد تجاوزت العامَّين وما يُقَارِبُهما كالشَّهرين، أي عُمُرُها أكثر من 26 شهرًا، أو جاءت بها مفطومة عن لبَنِّها - ولو كانت دون العامين - فإنها تَحِلُّ لك، وتَحِلُّ لها، فتزوَّجُها حينئذٍ، ولا حَرَجَ عليك.

السؤال:

تزوَّج رجلٌ امرأةً وولَدَتْ له صبيًّا، ثم طَلَّقَها، فتزوَّجَتْ رجلًا آخر، فوجدت لها ربيبةً ولَدَتْها امرأةً قبلها، وتزوَّجَ زوجها الأول امرأةً، فولَدَتْ منه أطفالًا، فهل يَحِلُّ لابنها مِنَ الرجل الأول أن يتزوَّجَ إحدى ربيباتها مِنَ الرجل الثاني؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتَّبع هُداة. نعم، يَحِلُّ له أن يتزوَّجَ ربيبةَ أُمِّه، إذا كان زوجها الثاني قد دَخَلَ بها، ولم تَرْضَعْ لبَنَها؛ لأنَّ الربيبةَ إذا رَضَعَتْ لبنَ زوجة أبيها - في زمن الرِّضاع - صارت أختَه مِنَ الرِّضاع⁽¹⁾.

(1) أي صارت هذه الربيبة أختًا مِنَ الرضاع لابن زوجة أبيها مِنَ الرجل الأول.

تَزَوَّجَ امْرَأَةً مُتَزَوِّجَةً!

السؤال:

رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ثَيِّبًا، أُنْكَحَهُ إِيَّاهَا وَلَيْتُهَا بِرِضَاهَا وَإِذْنِهَا، وَاتَّفَقَا عَلَى الْمَهْرِ، وَخَضَرَ الشَّهَادَةُ، وَتَمَّتِ الصَّيْغَةُ.

ثُمَّ زَارَهَا فِي مَسْكَنِهَا، وَكَانَتْ تَسْكُنُ وَحْدَهَا، فَوَجَدَهَا مُتَرَدِّدَةً فِي قَبُولِ الزَّوْاجِ، تَقُولُ تَارَةً: نَعَمْ، وَتَقُولُ أُخْرَى: لَا. نَامَ عِنْدَهَا، وَاسْتَسْلَمَتْ لِدَاعِبَاتِهِ، مَا عَدَا الْوَطْءَ، وَقَضَى مَعَهَا أَرْبَعَ لَيَالٍ كَذَلِكَ، ثُمَّ نَشَبَ بَيْنَهُمَا خِلَافٌ، فَطَلَّقَهَا بِطَلَبِهَا مِنْهَا، ثُمَّ تَصَالَحَا، فَارْجَعَهَا أَمَامَ وَلِيِّهَا، وَنَامَ عِنْدَهَا فَنَالَ مِنْهَا كُلَّ شَيْءٍ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُنْزَلْ، ثُمَّ طَلَبُوا الطَّلَاقَ فَرَفَضَ، لَكِنَّهُ بَعْدَ أُسْبُوعٍ فُوجِئَ بِتَزَوُّجِهَا بِرَجُلٍ آخَرَ، وَلَمْ يَعْلَمْ زَوْجُهَا الثَّانِي بِأَنَّهَا مُتَزَوِّجَةٌ، فَقَامَ نِزَاعٌ حَادٌّ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ، نَخَشَى أَنْ يَسْتَفْجِلَ أَمْرُهُ.

فَلِمَنْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ؟ أَمِ لِلأَوَّلِ أَمْ هِيَ لِلثَّانِي؟ وَعَلَى فَرَضٍ أَنَّ الْأَوَّلَ طَلَّقَهَا، أَلَا تَكُونُ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ؟ لِأَنَّ الْأَوَّلَ دَخَلَ بِهَا، وَالتَّقَى خِتَانُهُ بِخِتَانِهَا؟ أَفِيدُونَا بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ.

ك. ع (الصومعة - البليدة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أَوَّلًا: إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَمَا جَاءَ فِي السُّؤَالِ، فَإِنَّ هَذَا النِّكَاحَ تَوَفَّرَتْ فِيهِ أَرْكَانُهُ وَشُرُوطُهُ كُلُّهَا، فَالْمَرْأَةُ ثَيِّبٌ رَضِيََتْ بِزَوْجِهَا، وَالرَّجُلُ مُسْلِمٌ كَفُوًّا لَهَا، وَقَدْ عَقَّدَ

الزواج وَلِيَّهَا على مهر، وصيغة، وشهود. وهذه أركان النكاح وشروطه، ولا عِبْرَةَ بِتَرَدُّدِهَا - عندما زارها الزوج - فَإِنَّ إِذْنَهَا لَوَلِيِّهَا في عقد الزواج مُلْزِمٌ لها وله، ولو كان تَرَدُّدُهَا نافِعًا لها - لَأْتَمَّهَا لم تَأْذَنَ له، وَتَطَفَّلَ عليها - فَإِنَّهَا مَكْتَنَةٌ مِنْ نَفْسِهَا، وَنَامَ بِقُرْبِهَا، وَمِثْلُ هَذَا يَقْضِي على تَرَدُّدِهَا، وتكون قد جَنَحَتْ إلى قبول تزويجها، ولو فُضُولِيًّا. ولا يُشْتَرَطُ في تَمَكِّيْنِهَا مِنْ نَفْسِهَا أَنْ يَقَعَ وَطْءٌ، بل يَكْفِي اللَّمَسُ، والمُدَاعَبَةُ، والتَّقْبِيلُ، وكَشْفُ العورة، وبهذا يكون الرجل قد دخل بزوجه دخولاً شرعيًّا، وقد تَكَرَّرَ الفعلُ منها لأربعة أيام وليالٍ.

ثانيًا: لما طَلَّقَهَا المَرَّةَ الأُولَى عندما نَشَبَ بينهما الخلاف، كان يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ؛ لأنها مَدْخُولٌ بها، وعليها - مِنْ طَلَاقِهِ - الرَّجْعَةُ ما دامت في عِدَّتِهَا، وهذا ما فَعَلَهُ معها، حيث أَعْلَنَ لها أمام وَلِيِّهَا أَنَّهُ رَاجَعُهَا، وَعَلِمَتْ بِمَا فَعَلَ وَرَضِيَتْ، ولو رَفَضَتْ لَمَا تَفَعَّلَ رَفْضُهَا؛ لأنه طَلاقٌ رجعي، لكنها رَضِيَتْ به، وَأَذْنَتْ له في المبيت عندها، فَنَامَ في فراشها، ودَخَلَ بها دخولاً تامًّا هذه المَرَّةَ؛ لأنَّ (الإنزال) ليس بشرط في حقيقة النكاح، بل يَكْفِي في حقيقته التَّقَاءُ الحَتَانَيْنِ، كما صَحَّ في الحديث⁽¹⁾، فَإِنَّ ذَلِكَ يُحْصَنُ الزَّوْجَيْنِ، وَيُوجِبُ الحَدَّ، وَيُحِلُّ المُطَلِّقَةَ للذي طَلَّقَهَا... الخ.

ثم لما طَلَبُوا مِنْهُ الطَّلَاقَ مَرَّةً أُخْرَى رَفَضَ، وَذَلِكَ مِنْ حَقِّهِ، وبذلك بَقِيَ زَوْجَةً له؛ لأنَّ العَقْدَ الأوَّلَ صحيح، والرَّجْعَةُ مِنَ الطَّلَاقِ الأوَّلِ صحيحة،

(1) أخرجه مسلم في كتاب الحيض، باب: نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الحَتَانَيْنِ، حديث (349)، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ وَمَسَّ الْحَتَانُ الْحَتَانِ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ». وزاد مسلم في رواية أبي هريرة رضي الله عنه، حديث (348): «وإن لم يُنْزَلْ».

والزواج لا يَنْحَلُّ إِلَّا بِطَلاقٍ مِنْهُ أَوْ مِنْ الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ أَوْ بِالمَوْتِ، وَلَوْ بَقِيَتْ الزَّوْجَةُ خَمْسِينَ سَنَةً بَعِيدَةً عَنْ زَوْجِهَا، مَا لَمْ يَصُدَّرْ بِشَأْنِهَا شَيْءٌ يَمَّا تَقَدَّمَ.

ثالثًا: الزواج الثاني باطل، يُفْسَخُ قَبْلَ الدَّخُولِ وَبَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الزَّوْاجَ الثَّانِي عَقْدٌ عَلَى امْرَأَةٍ مُحْصَنَةٍ، هِيَ زَوْجَةُ رَجُلٍ آخَرَ، وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ - وَهِنَّ أَزْوَاجُ الْغَيْرِ - مُحَرَّمَاتُ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، قَالَ تَعَالَى فِي عَدِّ الْمُحَرَّمَاتِ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْأُنْسَاءِ﴾ [النساء: 24]، وَلِهَذَا فَإِنَّ هَذَا الزَّوْاجَ لَعَوٌّ، وَبَاطِلٌ كَأَنَّهُ لَمْ يَقْعُ، وَلَوْ دَخَلَ بِهِ لِكَائِنًا زَانِيَيْنِ أَبَدًا، يُقَامُ عَلَيْهِمَا الْحَدُّ الشَّرْعِيُّ، أَمَّا هِيَ فَتَرْجَمُ؛ لِأَنَّهَا نَيْبٌ، وَهِيَ عَالِمَةٌ بِمَا فَعَلَتْ، وَأَمَّا هُوَ فَإِنَّهُ إِنْ عَلِمَ بِإِخْصَانِهَا أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ حَسَبَ حَالَتِهِ⁽¹⁾، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ - كَمَا جَاءَ فِي السُّؤَالِ - عَزَّرَ عَلَى غَفْلَتِهِ؛ لِأَنَّ الزَّوْاجَ يَمَّا يَجِبُ فِيهِ التَّحَرِّيُّ وَالِاحْتِيَاظُ وَالتَّثَبُّتُ قَبْلَ الْإِقْدَامِ عَلَيْهِ، وَأَنَّ الْمَرْأَةَ الْمَعْقُودَ عَلَيْهَا خَالِيَةٌ مِنَ الْمَوَانِعِ الشَّرْعِيَّةِ، أَيْ لَيْسَتْ مُحَرَّمًا، وَلَا مُحَرَّمَةً بِأَيِّ سَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ التَّحْرِيمِ، لَكِنْ لَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ؛ لِأَنَّ الْخُدُودَ تُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ، فَإِنْ ثَبَتَ عَلَيْهِ وَإِصْرَارُهُ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ [النور: 2].

وَمِنْ هَذَا يَتَبَيَّنُ الْحُكْمُ فِي هَذَا الزَّوْاجِ الثَّانِي، وَهُوَ الْبُطْلَانُ، وَلَوْ دَخَلَ بِهَا، وَوَلَدَتْ الْأَوْلَادَ، وَطَالَ الزَّمَنُ، فَهِيَ زَانِيَانِ أَبَدًا.

أَمَّا الزَّوْاجُ الْأَوَّلُ فَهُوَ الصَّحِيحُ، لِتَوَفُّرِ أَرْكَانِهِ، وَلَوْ بَقِيَتْ الْمَرْأَةُ عِنْدَ الثَّانِي خَمْسِينَ سَنَةً، حَتَّى يُفَارِقَهَا الْأَوَّلُ بِطَلاقٍ أَوْ بِمَوْتٍ، أَوْ يُفَرِّقَ الْحَاكِمُ الشَّرْعِيُّ بَيْنَهُمَا.

رابعًا: لَوْ قَبِلَ الزَّوْجُ الْأَوَّلُ أَنْ يُطَلَّقَ - عِنْدَمَا طَلَبُوا مِنْهُ الطَّلَاقَ - لَوَجِبَتْ

(1) وَهُوَ مِائَةُ جُلْدَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ إِنْ كَانَ غَيْرَ مُحْصَنٍ (غَيْرَ مَتَزَوِّجٍ)، وَالرَّجْمُ إِنْ كَانَ مُحْصَنًا.

عليها عِدَّةُ الْمُطَلَّقة، وهي ثلاثة أطهار، ومُدَّةُ ذلك قد تكون ثلاثة أشهر لا أسبوعاً؛ لأنه دَخَلَ بها، ونَامَ في فراشها، فلو أَنْكَرَتْ المرأةُ أنه دَخَلَ بها، فالقولُ قوله ما دامت قد أَذْنَتْ له في الخُلُوءِ بها، والنومُ في فراشها، وَمَنْ دَخَلَ بامرأةٍ في عِدَّتِها حُرِّمَتْ عليه أبداً.

فَاتَّقُوا اللَّهَ - عِبَادَ اللَّهِ - وَالتَّزَمُوا حُدُودَ دِينِكُمْ، وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ.
والسلامُ عليكم.

سنة 1990م

عَقْدُ عَلَيْهَا وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا

السؤال:

وقع عقدُ زواجٍ بين شاب وفتاة بحضور أقارب العروسين ومعارفهما، واتفقا على صَداقٍ مُعَيَّنٍ، دَفَعَ العريسُ جزءاً منه، ثم تَغَيَّرَتِ الأمور، وطالَتِ المُدَّةُ، وأخيراً رَفَعُوا أيديهم عن حَلِّ هذا العقدِ أو المُضِيِّ فيه، وقد قَدَّما القضية إلى العدالة فلم تتدخل، مُدَّعِيَةً بأنَّ العقدَ غيرُ مُسَجَّلٍ. فما حُكْمُ الشرع في هذه المسألة؟

ع. خ (عناية)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أولاً: إذا توفرت في عقد الزواج شروطه وأركانه، فهو زواج شرعي، سواء كان مُسَجَّلاً أو غير مُسَجَّلٍ، وَيُقُومُ مَقَامَ تسجيله الشهودُ بوقوعه. والحقوقُ التي يُطالبُ بها الناس بعضهم بعضاً لا يُشترطُ فيها التسجيل، ويكفي فيها الاعتراف

أَوِ الْبَيْتَةِ، وَبَيَّنَّ الزَّوْاجَ نَصَّ عَلَيْهَا الشَّارِعَ، وَهِيَ شَهَادَةُ اثْنَيْنِ مِنَ الرِّجَالِ مِنْ ذَوِي الْعَدَالَةِ.

وَأَرْكَانُ النِّكَاحِ أَرْبَعَةٌ:

- الزَّوْجَانِ: لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَا مُتْرَاضِيَيْنِ، غَيْرَ مُكْرَهَيْنِ، وَأَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ - بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ - مُسْلِمًا.

- وَالْوَلِيُّ: وَهُوَ أَبُو الْمَرْأَةِ، أَوْ أَخُوهَا، أَوْ أَحَدُ قَرَابَتِهَا، أَوْ وَصِيِّهَا، أَوْ وَكِيلُهَا، أَوْ الْحَاكِمُ، أَوْ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ.

- وَالصَّدَاقُ: أَقَلُّهُ رُبْعُ دِينَارٍ، وَهُوَ غَرَامٌ وَخُمْسُ غَرَامٍ مِنَ الذَّهَبِ، أَوْ مَا يُقَابِلُ 200 دِينَارٍ جَزَائِرِيٍّ.

- وَأَمَّا الصَّيْغَةُ: فَإِنَّهَا كُلُّ لَفْظٍ يُفِيدُ حِلِّيَّةَ الْعِلَاقَةِ الزَّوْجِيَّةِ الْمُؤَبَّدَةِ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، مِثْلُ: زَوَّجْتُ، وَأَنْكَحْتُ، وَأَعْطَيْتُ.

ثَانِيًا: جَرَتْ عَادَةُ الْمُسْلِمِينَ فِي الْجَزَائِرِ أَنْ تُعْقَدَ حَفْلَةٌ بَيْنَ أَهْلِ الزَّوْجَةِ وَالزَّوْجِ، تَتِمُّ فِيهَا إِجْرَاءَاتُ الزَّوْاجِ قَبْلَ تَسْجِيلِهِ عِنْدَ الْقَاضِي؛ لِأَنَّ قَضَاةَ الْاِسْتِعْمَارِ لَمْ تَكُنِ الْعَامَّةُ تَرْضَى عَنْهُمْ، وَفِي هَذِهِ الْحَفْلَةِ يَتِمُّ الْعَقْدُ الشَّرْعِيُّ بِتَعْيِينِ مِقْدَارِ الْمَهْرِ، بِحُضُورِ الزَّوْجِ أَوْ مَنْ يَنْوُبُ عَنْهُ، وَبِحُضُورِ وَلِيِّ الزَّوْجَةِ، وَبِقُوعِ الْخُطْبَةِ وَإِجْرَاءِ صَيْغَةِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ.

وَالْعَقْدُ الَّذِي تَتِمُّ فِيهِ هَذِهِ الْإِجْرَاءَاتُ عَقْدٌ تَامٌّ كَامِلٌ، تَحِلُّ بِهِ الزَّوْجَةُ لَزَوْجِهَا، وَلَا تَتَوَقَّفُ صِحَّتُهُ عَلَى تَسْجِيلِهِ.

وَلَوْ لَمْ يُسَجَّلْ، فَإِنَّ جَمِيعَ الْحَقُوقِ تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ، وَمِنْهَا أَنْ لَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا لَوَرِثَهُ صَاحِبُهُ، وَلَوْ مَاتَ الزَّوْجُ لَوَجِبَ عَلَى الزَّوْجَةِ عِدَّةُ الْوَفَاةِ.

بهذا نقول: إنّ هذه المرأة التي سَمَّيْتُموها: (ن بنت ع. خ) هي زوجة (ن. ح)؛ لأنّ الحفلة التي أقمْتُموها تَمَّت فيها جميع أركان الزواج، وقُبِضَ جزءٌ من الصَّدَاق، وجَرى فيها الإيجاب والقبول.

ثالثًا: مِن واجِبِكُم - يا أخِي - أن تَتَصَلَّوْا بالزَّوْج نفسه، وتَسْأَلُوهُ عَنِ عِلَّةِ تَقَاعُسِهِ عَنِ إِتِمَامِ زَوَاجِهِ، وتُعَامِلُوهُ بِلُطْفٍ وَمُرُونَةٍ.

لَعَلَّكُمْ قَدْ شَطَطْتُمْ عَلَيْهِ فِي مَهْرٍ كَبِيرٍ: مَلْيُونَانِ كَامِلَانِ، وَعَقْدٌ مِنَ الذَّهَبِ يُكَلِّفُهُ مِثْلَهَا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَقَنْطَارَانِ مِنَ الصُّوفِ، وَقَدْ يُكَلِّفَانِهِ رِبْعَ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ! ثُمَّ مَصَارِيفُ الْعَرَسِ وَتَأْثِثُ الْبَيْتِ.

إنّ الزواج في الإسلام ليس فيه مِثْلُ هَذَا الشَّطَطِ، وَمَتَى وَجَدَ الْآبُ لَابِتَتَهُ رَجُلًا يَسْتُرُهَا، وَيَقُومُ بِهَا، وَيُكْرِمُهَا، زَوْجَهَا وَسَاعَدَ زَوْجَهَا عَلَى وَجُودِ عُسْرٍ لَابِتَتِهِ، تَسَعَّدَ فِيهِ مَعَ زَوْجِهَا، وَتُرْبَى أَوْلَادُهَا، وَالزَّوْجُ هُوَ الَّذِي يُنْفِقُ عَلَيْهَا، وَيُؤَوِّثُ بَيْتَهُ شَيْئًا فَشِيئًا، فَإِذَا كَانَ الزَّوْجُ صَالِحًا فَهُوَ الْمُرَادُ الْمَطْلُوبُ.

لِمَاذَا قَنْطَارَانِ كَامِلَانِ مِنَ الصُّوفِ؟ لِمَاذَا عَقْدٌ كَامِلٌ مِنَ الذَّهَبِ؟ إِذَا كُنْتَ - يَا أَخِي - رَأَيْتَ فِيهِ الزَّوْجَ الصَّالِحَ لِهَذِهِ الْمَرْأَةِ، فَاجْتَهِدْ لِتُخَفِّفَ عَنْهُ، وَاطْرَحْ بَعْضَ الشَّرُوطِ عَنْهُ، وَهَذَا لَيْسَ فِيهِ مَا يَحْطُ بِقَدْرِكَ، وَلَا بِقَدْرِ الْمَرْأَةِ.

رابعًا: أَمَّا إِنْ كَانَ نُفُورُهُ عَنِ عِلَّةٍ أُخْرَى، فَلِهَذِهِ الْمَرْأَةِ أَنْ تُطَالِبَهُ أَمَامَ الْعَدَالَةِ بِإِتِمَامِ الزَّوْاجِ وَالِدُخُولِ بِهَا، فَإِنْ اعْتَرَفَ بِالزَّوْاجِ، فَالاعْتِرَافُ سَيِّدُ الْأَدِلَّةِ، وَإِنْ أَنْكَرَ أَقَامَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ، وَقَدَّمَتْ الشُّهُودَ مِنَ الَّذِينَ حَضَرُوا الْعَقْدَ. وَلَهَا أَنْ تُطَالِبَهُ بِالنَّفَقَةِ عَلَيْهَا مِنْ يَوْمِ أَنْ دَعَتْهُ لِلدُّخُولِ بِهَا، وَلَهَا أَنْ تَطْلُبَ مِنَ الْقَاضِي أَنْ يُؤَجِّلَ لَهُ أَجَلًا يَدْخُلُ فِيهِ، فَإِنْ انْتَهَى الْأَجَلُ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا، طَلَّقَهَا عَلَيْهِ، بِسَبَبِ الْإِضْرَارِ

بها، وبِعَلَّةِ الإيلاء⁽¹⁾ منها.

خامساً: فإن أُبْتُ المحكمة (العدالة) أن تتدخل في هذا الأمر - والإسلام يُوجب عليها أن تتدخل - فإن جماعة المسلمين يقومون بمقامها.

فاستدعوا جماعة من المسلمين - كما فعلتم أولاً - واستدعوا الزوج، واطلبوا منه الدخول بزوجه، فإن أجاب بالقبول انتهت المشكلة، وإن أبى ذلك فأجلوه أجلاً تتفقون عليه، فإذا انتهى الأجل، فلتقل المرأة: طَلَّقْتُ نفسي منه، أو ليقل ذلك رئيس الجماعة، وبذلك تُطَلَّقْ عليه، ولها أن تتزوج من يومها؛ لأنه لا عِدَّةَ عليها؛ لأنَّ زوجها لم يدخل بها. والطلاق يكون بحكم الإضرار بها، والإيلاء منها، والامتناع عن النفقة.

وإذا طَلَّقَتْ منه، فإنها تستحق نصف الصداق المُسمَّى لها، والذي قَبِلَ به الزوج. وحيث أنها قبضت مليوناً أو أكثر - كما قلتم - فلها أن تقتص ذلك منه، وترجع الباقي إن كان، وإن بقي لها منه شيء عليه، فلتتجاوز عنه؛ لأنه لم يقوَّ عليها سلعتها⁽²⁾.

وحكم جماعة المسلمين يجري بحكم القضاء، إن تعذر وجود قاضٍ يحكم بحكم الشريعة. والسلام عليكم ورحمة الله.

1984/08/26م

(1) الإيلاء: حلف الزوج على ترك وطء زوجته. انظر: الرِّضَاع. شرح حدود ابن عَرَفَةَ. ص 202.

(2) مُراد الشيخ - رحمه الله - بذلك أنه لم يتم الدخول بهذه المرأة.

هل يُعتَبَر هذا الولد ابنه؟

السؤال:

تَزَوَّج رجلٌ بفتاة خَطَبها في شهر فبراير 1993، واجتمع بها في دار أهلها، ثم تأخَّر العقد عليها والدخول بها إلى تاريخ 08 أبريل 1993، وجاءت المرأة بولد ذَكَر بتاريخ 05/09/1993، فاستَراب منه الزوج وعائلته، فما قولكم في هذا الموقف؟ هل يُعتَبَر الابن ابنه أو لا؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أولاً: إذا اعتبرنا هذا الزواج ابتداءً من يوم الخطبة واللقاء بالزوجة، فإنَّ الولد ولده؛ لأنَّ الخطبة وقعت في شهر فبراير 1993، والولد جاء في 05/09/1993، وقد ثَبِتَ أنها اجتمعا - أعني الزوج والزوجة - في بيت أهلها، واعترف أَمَامَنَا الزوجُ، وبما أنَّ المدَّة تزيد على 07 أشهر، فالولد ولده، لاحتِّقَّ به، إلَّا أن يَنْفِيَهُ بِلَعَانٍ، وهكذا في كلِّ زواج. واشترط المالكية إمكان اجتماعهما معاً، وإمكان الخلُّ بينهما فقط، وأمَّا الحنفية فقالوا: لا حتِّقُّ [ولو لم يجتمعا]⁽¹⁾، ولا يُمكن اختلاؤهما، وهو بعيد، فلا بُدَّ من إمكان الاجتماع.

ثانياً: أمَّا إن اعتبرنا الزواج حسب تاريخ 08/04/1993، أو اعتبرنا تاريخ 06/07/1993، فهو تاريخ مُتأخِّر في كليهما، وتكون قد وَلدت قبل تمام ستَّة أشهر،

(1) في النسخة المطبوعة: [ولو يجتمعان]. والصواب ما أثبتناه. انظر: ابن عابدين. رد المحتار على الدرر

المختار. ج/3 ص413، ابن رشد. بداية المجتهد. ج/2 ص95.

فالولد مُتَنَفِّ بِدون لِعَان؛ لأنه لا بُدَّ في مدَّة ستَّة أشهر تأتي على الحمل لِئَلْحَقَ
الولد، وقد اعترف الجميع بأنَّ الدخول والتسجيل والزواج قد تأخَّرا كثيرا عن
وقتها.

ثالثًا: المُعْتَبَرُ في قضية الحال هذه، هو يوم الخطبة في شهر فبراير، ووقوع
الإيجاب والقَبُول بين الطرفين، فهذا هو يوم تاريخ الزواج، وقد عَزَّزَهما الاجتماع
بين العروسين في دار أهلها، المُعْتَرَفُ به الزوج، فليُكُنْ ذلك هو تاريخ الزواج،
وأما العقد والدخول العُرْفِي فالعادة أن يتأخَّرا، وعلى ذلك نقول - وبالله التوفيق -
بما يَقُوله المالكية، أنَّ الولد يَلْحَقُ بالزوج، ولا يَنْتَفِي منه إِلَّا بِلِعَان، لقوله ﷺ:
«الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ»⁽¹⁾، وقول الحنفية بِإِلْحَاقِهِ ولو لم يُمكن أن يَجْتَمعا بعيدًا. لكننا نُشير
في هذه المسألة بأنَّ اللِّعَانَ فيه فضيحة كبيرة لهما وللولد البريء، فليَتَّقِ الله، وليُطَلَّقِ
المرأة في سِرٍّ، إن كان لا يَطمئن إليها، وليَكُن الصُّلح رائدًا للجميع.

1993/09/26 م

الشروط في عقد الزواج

السؤال:

أرجو من سيادتكم أن تبعثوا لي برأي المجلس الإسلامي الأعلى في الشرط
الذي تشترطه المرأة عندنا في عقد الزواج على زوجها، ألاَّ يَنْقُلُها من بلدها دون
رِضا منها، وإن فَعَلَ ذلك صار أمرُ طلاقها بِيَدِها. هل هذا الشرط صحيح؟

س. عيسى (غرداية)

(1) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أولاً: كَرِهَ الإمام مالك الشروط في النكاح، وعابها عيباً شديداً، كما نقل الإمام ابن رشد في كتابه (المقدمات)، حيث قال: «قال مالك رحمه الله تعالى: "أَشْرُتُ على قاضي [منذ دَهِرٍ]⁽¹⁾ أن يَنْهَى النَّاسَ أن يَتَزَوَّجُوا على الشروط، وأن لا يَتَزَوَّجُوا إلا على دينِ الرجلِ وأمانته"، وأنه كان كَتَبَ بذلك كتاباً وصِيحَ به في الأسواق، وعابها عيباً شديداً»⁽²⁾.

ثانياً: إن وقعت هذه الشروط بالفعل، فقد قَسَمَها العلماء إلى قسمين: شروطٌ تُفْسِدُ النكاح، وشروط لا تُفْسِدُ النكاح، والقاعدةُ في ذلك أن كلَّ شرط يُنَافِي العقد يُبْطِلُ النكاح، وكلُّ شرط لا يُنَافِي العقد لا يُبْطِلُ النكاح، ولا حَدًّا لِمَا يُنَافِي العقد، وإنما ضَرَبُوا له أمثلة، مِنْ ذلك: إن شَرَطَ عليها ألَّا نَفَقَةَ لها، أو شَرَطَ عليها ألَّا قَسَمَ لها في المبيت، أو شَرَطَ ألَّا مِيرَاثَ بينهما، أو شَرَطَتْ عليه أن الطلاق بيدها، أو شَرَطَتْ عليه أن يُنْفِقَ على ولدها، كلُّ هذه الشروط وأمثالها عند المالكية مِمَّا يُفْسِدُ النكاح، وحُكْمُهَا أنه يُفْسَخُ مع أيِّ واحد منها قبل الدخول، فإن وَقَعَ الدخولُ ثَبَتَ النكاح بِصَدَاقِ المِثْلِ، وبَطُلَ الشرط، وإنما قالوا بِصَدَاقِ المِثْلِ؛ لأنَّ الشرط قد يُؤَثِّرُ في الصَّدَاقِ.

وأما الشروط التي لا تُنَافِي العقد، فقد قَسَمَوها إلى قسمين:

— ما يَقْتَضِيهِ العقد وَيَلْزَمُهُ: فذِكْرُهُ وإِهْمَالُهُ سواء، مثل أن تَشْتَرِطَ عليه أن يُنْفِقَ

(1) في النسخة المطبوعة: [من جهران]. والصواب ما أثبتناه من المقدمات لابن رشد.

(2) ابن رشد. المقدمات الممهِّدات. ج 1/ ص 482.

عليها، ومثل ألاَّ يَضْرَّ بها في عِشْرَةِ ولا كِسْوَةِ، ومثل أن يَقْسِمَ لها، كُلُّ هذه حقوقُ
تَنَاهَا الزَّوْجَةَ بنفس عقد الزواج، فذكرُ هذه الشروط وعَدَمُ ذِكْرِها سواء.

- وما لا يَقْتَضِيهِ العقد ولا يُنَافِيهِ: مثل ألاَّ يَتَزَوَّجَ عليها، أو لا يُخْرِجُها من
بلدها... الخ، فهذه مكروهة في العقد، وَيَتِمُّ الزواج معها، وَيُلْغَى الشرط. ومعنى
وقوعها في العقد، أن يَتَوَقَّفَ إمضاء النكاح وإتمام عَقْدِهِ على التِّزَامِها.

ثالثاً: إن وقع شرطٌ من هذه الشروط بعد تمام العقد وكمال الزواج، بحيث
طاعَ به الزوج من عند نفسه إكراماً لزوجته، دون أن يَتَوَقَّفَ عليه النكاح، فإنه يَلْزَمُ
مَنْ التَزَمَهُ.

وإلى جميع ما تقدَّم أشار ابن عاصم بقوله:

وَمَا يُنَافِي الْعَقْدَ لَيْسَ يُجْعَلُ شَرْطًا وَغَيْرُهُ بِطَوَعٍ يُقْبَلُ

وفي شَرْحِهِ قال التَّائِدِي ما نَصَّه: «وما يُنَافِي العقد من الشروط: كأن لا يَقْسِمَ
لها، أو يُؤْثِرَ عليها، أو لا نفقة لها، أو أمرُها بيدها، أو لا ميراثَ بينه وبينها... ليس
يُجْعَلُ شرطاً: أي لا يَجُوزُ اشتراطه، ويُفَسِّخُ النكاح إن اشْتُرِطَ شيءٌ من ذلك قبل
العقد، وَيَثْبُتُ بعده بِصَدَاقِ الْمِثْلِ...»

وغيره: أي غير ما يُنَافِي العقد، وهو قسمان:

- ما يَقْتَضِيهِ وإن لم يُذَكَّر: كَشَرْطِ أن يُنْفَقَ عليها، أو يَقْسِمَ لها، أو يَبِيَّتَ عندها،
واشترائط مثل هذا وعدم اشتراطه سواء؛ لأنه واجب عليه أصالةً.

- وما لا يَقْتَضِيهِ العقد ولا يُنَافِيهِ: كَشَرْطِها أن لا يَتَزَوَّجَ عليها، أو لا يَتَسَرَّى،
أو لا يُخْرِجُها من بلدها؛ فهذا [يُكَرِّه في العقد]⁽¹⁾ ولا يَلْزَمُ، وَيَجُوزُ بعده⁽²⁾. وقال

(1) في النسخة المطبوعة: [يكون تكريراً لها]. والصواب ما أثبتناه من تحفة الحكام للتاودي.

(2) شرح تحفة الحكام. ج 1/ ص 196.

غير المالكية: تلزم هذه الشروط.

رابعاً: الأصل في بطلان الشروط في النكاح عند المالكية، عملُ عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقد جاء في المدونة من رواية الليث بن سعد: «أن رجلاً تزوج امرأة - على عهد عمر بن الخطاب - فشرط لها أن لا يُخرجها من أرضها، فوضع عنه عمر الشرط، وقال: "المرأة مع زوجها"»⁽¹⁾. وفيها أيضاً أن ابن القاسم سئل عن رأي مالك عن الرجل يتزوج امرأة على ألا يتزوج عليها، ولا يتسرى، أيفسخ هذا النكاح - وفيه هذا الشرط - إن أدرك قبل البناء في قول مالك، قال (أي ابن القاسم): «قال مالك: النكاح جائز، والشرط باطل». ثم قال: «ليس هذا من الشروط التي يفسد بها النكاح»⁽²⁾.

وفي المدونة أن هذا هو مذهب رجال من السلف، منهم سعيد بن المسيب، وعمر بن عبد العزيز، وعطاء بن أبي رباح، وأبو الزناد، وابن شهاب، وغيرهم.

خامساً: إن علّق الشرط على يمين - طلاقاً أو عتاقاً أو تمليكاً أو نحو ذلك - في العقد أو بعد، ثم وقع الحنث، فإن المعلق عليه يلزمه، كما نصّ على ذلك الشيخ التّسولي في شرحه على التحفة⁽³⁾، نقلاً عن الفقهاء، ومثاله أن يشترط لها في العقد أو يطوع لها بعد العقد، ألا يُخرجها من بلدها، وإن أخرجها فهي طالق، أو عبده حُرّاً، أو أمرها بيدها، أو لا يضربها في عشرة أو كسوة، فإن أضربها فأمرها بيدها.

سادساً: بالتأمل في سؤالكم، نجد من هذا القسم الأخير؛ لأن المرأة عندكم تشترط على زوجها في عقد الزواج «ألا ينقلها من بلدها دون رضا منها، وإن فعل

(1) المدونة. ج 2/ ص 131.

(2) المدونة. ج 2/ ص 131.

(3) انظر: التّسولي. البهجة في شرح التحفة. ج 1/ ص 436.

ذلك صار أمر طلاقها بيدها»، فهو شرطٌ مُعلَّقٌ على تمليك المرأة أمرَ نفسها، وجعل الطلاق بيدها، فلها أن تُطلِّقَ نفسها بعد الإخلال بالشرط، ولها أن تُثبت الزواج.

ولو تأملنا جيداً ما ذكره علماء المالكية من قبل، أن اشتراط المرأة على زوجها أن يكون أمرها بيدها هو من الشروط المنافية للعقد، والحكم فيها أن يُفسخ قبل الدخول، ويثبت بعده بصداق المثل، ويُلغى الشرط، لعسر علينا إخراج هذه الصورة من القاعدة السابقة، ولكنهم يحتاطون في الفروج كثيراً.

1986/10/13م

تعدد الزوجات: حكمه وحكمته

السؤال:

أرجو أن أسمع منكم جواب سؤال خيري، ولم أجد من يرشدني إلى الصواب، هل يجوز للمسلم أن يتزوج أربع نساء؟ كلِّها سألتُ واحداً وأعلنتُ له اعتقادي أنه لا يجوز، أنكرني، وأعرض عني، واتهمني بالإلحاد، ولم يسمع حجتي!

والمسألة وما فيها، أني قرأت قول الله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَتِلْكَ وَرَبِّعٌ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْلُوا فَوَاحِدَةً﴾ [النساء: 3]، فوجدت أن الزيادة على الواحدة مشروطة بالعدل، فالأساس هو الاكتفاء بواحدة، والزيادة عليها مرهونة بالضرورة عندما تقتضيها مصلحة الجماعة الإسلامية، كحماية المسلمين بما يُفسدهم، أو يُشوّه مجتمعاتهم، أو يُقلِّل عددهم. أما عندما لا تكون هذه الضرورة، فزوجة واحدة فقط، ولا يجوز التعدد، ليبقى المجتمع متماسكاً، فهل هذا صحيح؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. **أولاً:** كلاً، ليس بصحيح، لا كلامك ولا اتهامهم لك، فأنت مسلم يا بُني، وإنما لم تُحسّن التعبير عما تعتقده خطأً، فأساءوا الظن بك، وأساءوا معاملتك، وما دُمّت طالباً، تعال أعلمك:

وَرَدَ النَّصُّ فِي الْقُرْآنِ بِمَا يُفِيدُ جَوَازَ التَّعَدُّدِ، فَهُوَ جَائِزٌ، وَأَنْتَ تَقُولُ: «لَا يَجُوزُ»، وَمَنْ أَنْكَرَ نَصًّا فِي الْقُرْآنِ، أَوْ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ كَفَرَ.

وقد اشترط القرآن لجواز التعدد شرطاً يجب الوقوف عنده، فنسخ الجواز، أو وَضَعَ شروط جديدة تُقيِّده وتمنعه إلخاً، بل يكفي تحقق وجود الشرط لجواز التعدد، أو تحقق عدم وجوده للمنع والتحريم، فالْمُؤْمِنُ مَنْ يَسْمَعُ وَيُطِيعُ حُكْمَ رَبِّهِ.

ثم إنه يلزم من القول بعدم الجواز أن النبي ﷺ - وقد عَدَّدَ - فَعَلَ ما لا يَجُوزُ، كما أنه أَقَرَّ أصحابه - الذين عَدَّدُوا - على ما لا يَجُوزُ، وهذا مُحَالٌ فِي حَقِّ النَّبِيِّ ﷺ؛ لأنه معصوم لا يفعل ما لا يَجُوزُ، ولا يُقَرَّرُ فَعْلٌ ما لا يَجُوزُ، كما يلزم - على قولك - أن جميع المسلمين في مُدَّة 14 قرناً قد أجازوا ما لا يَجُوزُ، حتى جئت أنت في هذا العصر ففهمت من الآية ما لم يفهموا! هذا هو السرُّ في إنكارهم عليك، ولو حَسُنْتَ نِيَّتُكَ، لِصَغَرِ سِنِّكَ.

ثانياً: وإنما قلتُ لك «أنت مسلم»؛ لأنك أردت أن تدفع عن الإسلام ما اعتقدت أنه شائنٌ له، فهل هو كذلك؟ الشرائع السماوية المنزلة من الله كلها قد أجازته، وحتى النصرانية، ولكن الذي حرّمه هو الكنيسة وكهنوتها، كما ابتدعوا

(رهبانية) ما كَتَبَهَا اللهُ عَلَيْهِمْ فَفَسَقُوا، فَمَا شَرَعَهُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مَقْبُولٌ؛ لِأَنَّهُ رَسُولُ اللهِ، وَمَا شَرَعَهُ الْكَهَنُوتُ مَرْفُوضٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ وَضْعِ الْبَشَرِ، يَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ، وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ.

ثم إن التعدد عند جميع الأمم موجود، وفيهم النصارى، رغم أنف الكنيسة، لكنه تعدد غير مشروع، ولا مُعْتَرَفٌ به، فيتسبب في مآسٍ كثيرة للنساء وللبنين وللمجتمع.

أما الإسلام فإنه أباحه، وشَرَطَ له شرطاً واحداً، وهو أن (يَتَيَقَّنَ) الرجل أنه يستطيع العدل بين زوجاته في المعاملة، وأن له من الإمكانيات المادية ما يُحوِّله أن يُسْكِنَ كُلَّ واحدةٍ في بيت، لها فراشٌ فيه، واستقلال تامٌّ به، وهو الذي ينزل عندها في بيتها ضيفاً، وأن تأخذ قسمتها منه وافيةً، من ليل ونهار، وإقامة، ومعاملة، ومأكل، ومشرب، وإحسان.

فالعدل واجبٌ في كُلِّ شيءٍ مما هو مُسْتَطَاعٌ مِنَ الماديات، لكن ما لا يُسْتَطَاعُ لا يُكَلَّفُ به، مثل العاطفة، فليس عليه جُنَاحٌ إِذَا أَحَبَّ واحدةً أَكْثَرَ مِنَ الأُخْرَى؛ لِأَنَّ الْمَيْلَ مِنْ فِعْلِ العاطفة الطبيعي، وقد أشارت الآية إلى استحالة العدل فيها: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ [النساء: 129]، أما الضرورة التي ذَكَرَتْ فتكون من مُحَسَّنَاتِ التعدد بعد جوازه، لا أنها أساسه.

ثالثاً: والتعدد المباح في الإسلام لا يُراد لِجَرْدِ إشباع الرغبة الجنسية، فإن الواحدة كافية، ولكن يقع لعلاج آفات اجتماعية قد تَطَرَّأَ، منها:

أنه لا ينبغي أن تبقى في مجتمعهم نساء (عازبات) مستعِدَّاتٌ لإفساد

مجتمعهم، والنساء أكثر عددًا من الرجال، وكَبُت الغريزة الجنسية - دائيًا أو مُلَدَّة طويلة - عسير، فيَسَّر التعدُّد ما هو عسير.

ومنها أنَّ المرأة قد تَتَأَيَّم - وخصوصًا في الحروب التي تستهلك الرجال أكثر بكثير من النساء - فتبقى النساء من أزواجهن - بالفعل أو بالقوَّة - أَيْامِي، وخَيْرٌ لهؤلاء النساء الأَيْامِي أن يكون للمرأة نصف زوج أو ثُلُثه أو رُبْعُه من أن لا يكون لها زوج إطلاقًا.

ومنها أنَّ الزوج الأوَّل قد يَتْرِك لها بَنِينَ، فهي مُجَبَّرَةٌ على البقاء معهم، ولا تتركهم لمصير مُظْلَم، ولا تُصَرُّ على العزوبة لسنوات. وقد تكون صغيرة السِّنِّ، وهذا تكليف عسير، فالأفضل أن تبقى بِقَرَب صغارها، وأن تُقَاسِمَ امرأة أخرى زوجها شرعيًّا بزواجه.

ومنها أنَّ التعدُّد الذي أباحه الإسلام يُتَبَحُّ لأبناء المرأة الثانية أن يكون لهم أب شرعي معروف، فينشأون نشأةً طَبِيعِيَّة في حمايته، مرفوعي الرأس، موفوري الكرامة، كما أنَّ أمَّهُم - وهي الزوجة الثانية - تعيش في مجتمعها كريمة، ذات زوج شرعي، وما في الحلال من عيب، بخلاف المرأة الثانية عند مَنْ لا يُبَيِّحون التعدُّد شرعًا لهم، فإنها تعيش مَهِينَةً، زَانِيَةً، وأبناؤها لُقَطَاء، قد تَقْتُلُهُم أو تَضْطَرُّهُمْ إلى الشعور الدائم بالمُهَانَةِ والاحتقار في المجتمع.

رابعًا: فالأفضل لنا - حقيقة لا مجازًا - أن يبقى تعدُّد الزوجات في مجتمعنا مُبَاحًا فيه، كما أباحه الإسلام، مُحَرَّمًا كما حَرَّمه الإسلام؛ لأننا مسلمون، والمُطَالِبَةُ بِنَسْخِ ما شَرَعَهُ من حلال أو حرام - في الزواج أو غيره - رِدَّةٌ وَكُفْرٌ، وخدمةٌ للكنيسة من حيث أراد المُطَالِبُ أو لم يُرد. فكلُّ رجل يَرْتَفِعُ صَوْتُهُ، وكلُّ امرأة يَرْتَفِعُ صَوْتُهَا في مجتمعنا بوجوب حذف (قانون الأسرة)، أو حذف ما فيه من

أحكام - بها فيها ما شرَّعه الإسلام - عميلٌ للكنيسة، ذليلٌ من ذُيول الاستعمار، ولو كان نَسْبُهُ في جيش التحرير عريقًا كما يدَّعي.

وهل من الديمقراطية إنكارُ ما أقرَّه الشعب في تصويت عامٍّ، وهو من مميزات شعبنا وثوابته، فليس بمُسلم ولا بوطنيٍّ ولا بمجاهد من اجتهد اليوم في محوِّ أحكام الإسلام القطعية بُورُودها في القرآن، حاشا لله أن يكون وطنيًا أو مسلمًا أو إنسانًا مُحترَمًا مَنْ تَنَكَّرَ لأُمته، فأراد أن يُفَتَّت وحدتها، ويُسْطَ فيها قوانين الكنيسة والاستعمار، وما رَفَعَت السلاحَ إلَّا للتخلُّص منها، ولتُسَبِّت الوحدة التامة بين أبنائها، الذين وَحَّد بينهم الإسلام في الدنيا، وفي مصير الآخرة، كما قال أحد أبنائها.

1990/03/19م

حقوق الزوجين في الإسلام

السؤال:

ما هي حقوق الزوج على زوجته في الإسلام؟ وما هي حقوقها عليه؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُده. للزوج على زوجته حقوق وواجبات، ولها عليه حقوق وواجبات، كما نصَّت عليه الآية الكريمة: ﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: 228]. ومن أعظم حقوق الزوج على الزوجة، السَّمْعُ والطاعةُ في المعروف، أمَّا إن أمرها بِمُنْكَرٍ فيه معصية الله، فلا طاعةَ لمخلوق في معصية الخالق.

وَمِنْ حَقُوقِ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ - كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ - أَلَّا تُدْخِلَ دَارَهُ مَنْ يَكْرَهُ دُخُولَهُ فَيُوطِئَ فِرَاشَهُ⁽¹⁾، وَلَوْ كَانَ مِنْ أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيْهَا.

وَفِي السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ أَنَّ أَبَا سَفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ دَخَلَ عِنْدَ ابْنَتِهِ أُمِّ حَبِيبَةَ لَمَّا جَاءَ إِلَى الْمَدِينَةِ قَبْلَ إِسْلَامِهِ، وَأَرَادَ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى فِرَاشِ رَسُولِ اللَّهِ، فَبَادَرَتْ وَطَوَتْهُ عَنْهُ، فَلَمَّا سَأَلَهَا: لِمَاذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ، قَالَتْ: «هَذَا فِرَاشُ رَسُولِ اللَّهِ، وَأَنْتَ مُشْرِكٌ، فَلَا حَقَّ لَكَ فِي الْجُلُوسِ عَلَيْهِ!»⁽²⁾.

وَمِنْ أَعْظَمِ حَقُوقِ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا أَنْ يُحَسِّنَ صُحْبَتَهَا، وَيُعَاشِرَهَا بِالْمَعْرُوفِ، كَمَا أَمَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 19]، فَالْعِشْرَةُ بِالْمَعْرُوفِ حَقٌّ لَهَا عَلَيْهِ وَلَوْ كَرِهَهَا، كَمَا أَنَّ هَذِهِ الْعِشْرَةَ مِنْ حَقِّ الزَّوْجِ عَلَيْهَا.

وَهَذِهِ الْعِشْرَةُ تُوجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُطْعِمَهَا وَيَكْسُوَهَا مِنْ وَجْدِهِ، وَلَا يُضَارَّهَا لِيُضَيِّقَ عَلَيْهَا، وَلَا يُجْبِعَهَا، وَلَا يُعْرِيبَهَا، وَيُكْرِمَهَا، وَلَا يُيَبِّسَهَا، كُلُّ هَذَا يَتَضَمَّنُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: 2]، فَحَتَّى فِي حَالَةِ الْفِرَاقِ وَالطَّلَاقِ إِنَّمَا يَكُونُ بِإِحْسَانٍ، لَا بِتَشْهِيرٍ وَإِظْهَارٍ لِعَيُوبِهَا لِلنَّاسِ، لِلتَّنْفِيرِ مِنْهَا، فَإِنَّمَا أُطْلِعَ عَلَى سِرِّهَا - كَمَا أُطْلِعَتْ عَلَى سِرِّهِ - بِأَمَانَةِ اللَّهِ، وَكَشَفُ السِّرِّ مِنْ أَحَدِهِمَا خِيَانَةٌ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ: ﴿وَإِنْ يَفْرَقَا يَغْنِ اللَّهُ كِلَا مِنْ سَعَتِهِ﴾ [النساء: 130].

(1) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الرِّضَاعِ، بَابُ: مَا جَاءَ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا، حَدِيثُ (1163)، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَخْوَصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِيهِ: «... فَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ فَلَا يُوطِئَنَّ فُرُشَكُمْ مَنْ تَكْرَهُوْنَ، وَلَا يَأْذَنَنَّ فِي بُيُوتِكُمْ لِمَنْ تَكْرَهُوْنَ». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

(2) انْظُرْ: سِيرَةُ ابْنِ هِشَامٍ. ج 2/ ص 396.

فإذا عَلِمَ الزوج أَنَّ زوجته أَمِينَةٌ، سَمِيعَةٌ، مُطِيعَةٌ، ورَأَتْ الزوجة أَنَّ زوجها مُحْسِنٌ إِلَيْهَا، كَرِيمٌ فِي مُعَامَلَتِهَا، اسْتَقَامَتْ بَيْنَهُمَا العِشْرَةُ الزَوْجِيَّةُ، وعَاشَا عِيشَةً رَاقِيَةً، وَجَاءَ مِنْ أبنَائِهِمَا ذرية طَيِّبَةٌ صَالِحَةٌ، وَقَلَّدَ الابنُ أَبَاهُ عِنْدَمَا يَكُونُ زَوْجًا، وَقَلَّدَتِ البنتُ أُمَّهَا عِنْدَمَا تَكُونُ فِي عَصْمَةِ زَوْجِهَا، وَسَعَادَةُ الأبوين تَتِمُّ بِإِنْتَاكِهَا ذرية صَالِحَةٌ، فَإِنَّ الابنَ الصَالِحَ مِنْ كَسْبِ أبُوَيْهِ، لَا يَنْقُطِعُ عَمَلُ ابْنِ آدَمَ مَعَ دَعَائِهِ.

وَمِنْ مُقْتَضَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ مِنَ الزَّوْجَةِ لِلزَّوْجِ، أَنْ يَقُومَ بِكُلِّ مَا يَأْمُرُهَا بِهِ، وَتَنْتَهِيَ عَمَّا نَهَاها عَنْهُ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مُحَالِفًا لِرَأْيِهَا وَذَوْقِهَا، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُجَادِلَهُ وَتُنَاقِشَهُ فِي كُلِّ مَا يَقُولُ، أَوْ تُخَالِفَهُ إِلَى مَا نَهَى عَنْهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يُسَبِّبُ لَهَا وَلِهَ مُتَاعِبٌ، وَمِيزَانُهَا بِيَدِهَا، وَهُوَ الطَّاعَةُ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ مَعْصِيَةٌ، فَلَوْ أَمَرَهَا أَنْ تُجْهِضَ حَمْلَهَا، أَوْ أَنْ تُطْعِمَهُ الخَنْزِيرَ، أَوْ تُسَقِّيَهُ الخَمْرَ، أَوْ أَنْ تَعُقَّ وَالدِّهْيَا، أَوْ تَرْتَكِبَ فَاحِشَةً، لَوَجَبَ عَلَيْهَا أَلَّا تَفْعَلَ.

وَفِي الْحَدِيثِ وَصَفَ الْمَرْأَةُ الَّتِي تَكُونُ قُرَّةَ عَيْنِ زَوْجِهَا، قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «خَيْرُ النِّسَاءِ مَنْ إِذَا نَظَرْتَ إِلَيْهَا سَرَرْتُكَ، وَإِنْ أَمَرْتَهَا أَطَاعَتْكَ، وَإِنْ غَبَتْ عَنْهَا حَفِظْتُكَ»^(١)، أَوْ كَمَا قَالَ.

فَالْمَرْأَةُ الَّتِي إِذَا رَأَاهَا زَوْجُهَا كَاسِيَةً أَوْ عَارِيَةً، فِي خَلْوَةٍ أَوْ عَلَانِيَةٍ، سُرَّ بِهَا، فَلَا يَرَى سُوءًا مِنْ مَنْظَرٍ أَوْ مُعَامَلَةٍ، وَإِنْ أَمَرَهَا بِأَمْرٍ بَادَرَتْ بِهِ بِلَا مُنَاقَشَةٍ وَلَا جِدَالٍ، وَإِنْ غَابَ عَنْهَا صَانَتْ عِرْضَهُ، وَحَفِظَتْهُ فِي وَلَدِهِ وَفِي مَالِهِ.

وِغَايَةُ الْغَايَاتِ مَعَ ذَلِكَ، أَنْ تَعْتَنِيَ بِنَفْسِهَا، وَتَتَزَيَّنَ لِرَّوْجِهَا، وَتُظْهَرَ بِمُظْهِرٍ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ فِي مُسْنَدِهِ (ج ١٥ / ص ١٧٥)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الأنثى المرغوب فيها، فلا يرى منها ما يكره، ولا يسمع منها ما يؤذيه، ولا يشم منها إلا ما يطيب في الشم، وعليها أن تحرص على حاجته من الطعام والشراب، فتقدم له ما يشبعه ويرويه في وقته دون إبطاء أو إهمال في الإعداد.

وعلى الرجل أن يفعل معها مثلما تفعل معه، فإن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «إني لأحب أن أتزين لامرأتي كما أحب أن تتزين لي»⁽¹⁾.

ويشتركان في بعض أنواع الزينة، ويختلفان في بعضها، قال القرطبي: «فأما الطيب، والسواك، والخلال»⁽²⁾، والرمي بالدرن وفصول الشعر، والتطهير، وقلم الأظفار، فهو موافق للجميع»⁽³⁾.

ومن ذلك أن تكون عند رغبته إذا أرادها، فلا تصوم تطوعاً إلا بإذنه، وكما تحرص على إرضاء رغباته، فعليه أن يحرص على إرضائها، ولا يهملها؛ لأن الواجب عليهما أن يحصنها وتحصنه، ويغنيها عن التطلّع إلى غيره وتغنيها، والخائبة من النساء هي التي تغلبها غيرها على زوجها، والخائب من الرجال هو الذي يغلبه الرجال على زوجته، والعرب سموا المرأة التي تغني عن غيرها: «غانية»، لحسنها خلقاً وخلقاً، فلا يطمح زوجها في غيرها، وقد مدح القرآن نساء الجنة بأنهن: ﴿قَصِرَتْ الظُّرُفُ﴾ [الرحمن: 56]، أي لا يطمحن لغير رجالهن. والله أعلم.

(1) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (ج 4/ ص 532)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج 7/ ص 482). وما

بين معقوفتين لم يوجد في النسخة المطبوعة، وأثبتناه من تفسير الطبري وسنن البيهقي.

(2) الخلال: التخلّل هو استعمال الخلال لإخراج ما بين الأسنان من فضول الطعام.

(3) تفسير القرطبي. ج 3/ ص 124.

العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة في الإسلام

السؤال:

كيف يُحدّد الدين الإسلامي علاقة الرجل بالمرأة؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتّبع هُداياه. الإسلام صريحٌ في تحديد علاقة الرجل بالمرأة كأُمٍّ له، أو كابنة، أو أخت، أو قريبة، أو كزوجة، وفي كلّ يُعطيها أكرَمَ منزلة.

إنّ الإسلام - في الموضوع المقصود وهو العلاقة الجنسية - يُخضّر هذه العلاقة في الاتصال الشرعي العلني، المبني على التفاهم، والرّضا، والقبول، وحفظ الحقوق، والعشرة بالمعروف، وفي القرآن الكريم جاء قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: 228]، وهذه الدرجة هي الرئاسة في البيت والعائلة، ولا شيء فيها من القهر والغلبة، وفي العشرة جاء قوله تعالى: ﴿وَعَايَشُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: 19].

ومن جُملة الحقوق أن ينال الرجل من زوجته ما تزوّجها من أجله - المتعة الجنسية - كما أنّ من حقّها أن تنال ذلك منه، فليس له أن يُهمّلها، وليس لها أن تُهمّله، بل يُحصّنها ويُحصّنه.

ومن الواجب عليهما أن يعتنيا بتنشئة وكفالة ذريتهما الناتجة عن هذا الاتصال، وهي من غايات الزواج، فإن هَجَرَ فراشها، أُجِّلَ أربعة أشهر، ثم يُحكّم لها بالطلاق.

وبينما تعتبر بعض الديانات هذا الاتصال الجنسي مما يُحزّي المرأة، ويحطّ من شأنها، ويحقّرها، يُعلي شأنه الإسلام، إذا كان شرعيًا بين الرجل وزوجته، أخبر بذلك النبي ﷺ، أنّ للرجل أجرًا إذا أتى أهله، فسأله أحد أصحابه مُتَعَجِّبًا وقال: «أَيُّنِي أَحَدُنَا شَهْوَتُهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟»، فأجابه: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وَزْرٌ؟»، قال: «نَعَمْ»، قال: «فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ [كَانَ لَهُ أَجْرٌ]»⁽¹⁾ ⁽²⁾.

وقد شدّد الإسلام في العلاقة غير الشرعية، لما ينتج عنها من خزي يُصيب المرأة بالخصوص، ويُصيب الذُّرية غير الشرعية، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: 32]، وقال - بعد الكلام على الشُّرك بالله والزَّنا وشهادة الزور -: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ ۝١٨ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ۖ ۝١٩﴾ [الفرقان: 68-69]، وفي الحديث الصحيح: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ»⁽³⁾.

السؤال:

أريد أن أعرف إذا كانت طريقة الجماع أو الزَّنا الغربية حرامًا، إذا كانت بين زوجين شرعيين؟

و. زينب

(1) ما بين معقوفتين لم يُوجد في النسخة المطبوعة، وأثبتناه من صحيح مسلم.

(2) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة، باب: بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، حديث (1006)، عن أبي ذر رضي الله عنه.

(3) أخرجه البخاري في كتاب الحدود، باب: إثم الزَّناة، حديث (6810)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداه.
يَحِلُّ للزوجين أن يَتَمَتَّعَ كُلُّ واحد منهما بِالْآخِرِ عَلَى أَيِّ الْأَوْضَاعِ أُمُكِّنَ ذَلِكَ،
وَبِأَيِّ عُضْوٍ مِنَ الْأَعْضَاءِ، وَلِلْغَرِيبِينَ - كَمَا يُسْتَفَادُ مِنْ مَجَالَتِهِمُ الْفَاجِرَةَ - أَوْضَاعٌ
كَثِيرَةٌ يُمَكِّنُ اسْتِعْمَالَهَا بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، إِلَّا الْوَطْءَ فِي الدُّبْرِ، فَإِنَّهُ مِنْ عَمَلِ قَوْمِ لُوطَ،
وَبَعْضُ الْغَرِيبِينَ (الْمُتَمَدِّنِينَ) يَفْعَلُونَهُ مَعَ النِّسَاءِ - أَزْوَاجِهِمْ أَوْ خِلِيلَاتِهِمْ - قَبْحَهُمُ
اللَّهُ، وَلَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ وَلَا مُسْلِمَةٍ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَيْهِ، أَوْ يَقْبَلَهُ، أَوْ يَرْضَى بِهِ، قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى: ﴿يَسَآؤُكُمُ حَرَّتُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: 223]، فَهَذِهِ الْآيَةُ تُبَيِّحُ كُلَّ
الْأَوْضَاعِ عِنْدَ التَّمَتُّعِ، وَقَالَ: ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: 222]، وَهَذِهِ
تُحِلُّ الْإِتْيَانَ فِي الْفَرْجِ، وَتُحَرِّمُ الْإِتْيَانَ فِي الدُّبْرِ.

11 ربيع الثاني 1403هـ / 25 جانفي 1983م

الْخُلُوةُ بِالْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ

السؤال:

ما معنى الخُلُوةُ بِالْأَجْنَبِيَّةِ؟ أَهوَ مُجَرَّدُ الْجُلُوسِ فِي حُجْرَةٍ وَاحِدَةٍ دُونَ تَكْلِيمِهَا
وَلَا الْإِشْتَغَالَ بِمَحَاسِنِهَا، مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ (الظُرُوفَ) سَمَحَتْ بِالْجُلُوسِ مَعَهَا فِي
نَفْسِ الْغُرْفَةِ، عِنْدَ وَجُودِ حُجْرَةٍ وَاحِدَةٍ لِلْعَمَلِ مِثْلًا؟ أَمْ هُوَ مُجَالَسَتُهَا وَحْدَهَا مَعَ
التَّكَلُّمِ وَالْمُبَاسَّطَةِ وَاللَّعِبِ وَالضَّحْكِ وَغَيْرِ ذَلِكَ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداه.

تَصْدُقُ الْخُلُوةَ بِالْكَوْنِ عَلَى انْفِرَادٍ، فَالْخُلُوةُ بِامْرَأَةٍ أجنبية تَصْدُقُ بِكَوْنِ الرَّجُلِ معها - وليس مِنْ ذَوِي مُحَارِمِهَا - عَلَى انْفِرَادٍ فِي مَكَانٍ خَالٍ مِنْ غَيْرِهِمَا، سواءَ كَانَا جَالِسِينَ أَوْ قَائِمِينَ، رَاكِبِينَ أَوْ مَاشِينَ، مُتَكَلِّمِينَ أَوْ صَامَتِينَ، مُتَلَاعِبِينَ أَوْ مُتَخَاصِمِينَ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ وُجُودَ رَجُلٍ سَلِيمٍ فِي مَكَانٍ خَالٍ مَعَ امْرَأَةٍ سَلِيمَةٍ، ذَرِيعَةٌ إِلَى وَسْوَسةِ الشَّيْطَانِ وَإِغْرَائِهِ... يُحَدِّثُ كَلًّا مِنْهُمَا وَيُغَيِّرِيهِ بِصَاحِبِهِ. وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الشَّيْطَانَ يَكُونُ ثَالِثَهُمَا، فَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَخْلُونَ بِامْرَأَةٍ لَيْسَ مَعَهَا ذُو مُحَرَّمٍ مِنْهَا، فَإِنَّ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ.

وَيُدْعِمُهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مُحَرَّمٍ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

وَمِثْلُهُمَا حَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ»، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَرَأَيْتَ الْحُمُومَ؟ قَالَ: «الْحُمُومُ الْمَوْتُ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا⁽¹⁾.

فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ تَدُلُّ عَلَى عُمُومِ النَّهْيِ فِي الْأَمْكَنَةِ وَالْأَزْمَنَةِ وَالْأَحْوَالِ، بَحِثْ لَا يُسْتَثْنَى إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ مَعَ ذِي مُحَرَّمٍ، قَالَ الشُّوكَانِيُّ: «الْخُلُوةُ بِالْأجنبية مُجْمَعٌ عَلَى تَحْرِيمِهَا كَمَا حَكَى ذَلِكَ الْخَافِظُ فِي الْفَتْحِ»، ثُمَّ عَلَّلَ التَّحْرِيمَ بِأَنَّ الشَّيْطَانَ يُوقِعُهُمَا فِي الْمَعْصِيَةِ، أَمَّا مَعَ ذِي مُحَرَّمٍ فَجَائِزَةٌ؛ لِامْتِنَاعِ وَقُوعِ

(1) وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ، بَابُ: لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا ذُو مُحَرَّمٍ، حَدِيثُ (5232)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ السَّلَامِ، بَابُ: تَحْرِيمُ الْخُلُوةِ بِالْأجنبية وَالدُّخُولِ عَلَيْهَا، حَدِيثُ (2172).

المعصية مع حضوره⁽¹⁾. ثم ذَكَرَ أَنَّ العلماءَ اختلفوا إِذَا وَجِدَ معها مَنْ يَقُومُ [مَقَامَ
الْمَحْرَمِ]⁽²⁾ كَجَمْعٍ مِنَ النِّسوةِ الثَّقَاتِ.

وقد مَنَعَ الحديثُ خُلُوءَ حَمَوِ الْمَرْأَةِ بِهَا، وهو قَرِيبُ زَوْجِهَا، كَأَخِيهِ، وابنِ أَخِيهِ،
وابنِ عَمَّتِهِ، فَالْحَمُّ قَرِيبُ الزَّوْجِ. قال النووي: «اتَّفَقَ أَهْلُ اللُّغَةِ عَلَى أَنَّ الْأَخْهَاءَ
أَقَارِبُ زَوْجِ الْمَرْأَةِ، كَأَبِيهِ، [وَعَمَّتِهِ]، وَأَخِيهِ، وابنِ أَخِيهِ، وابنِ عَمَّتِهِ، وَنَحْوِهِمْ»⁽³⁾.
وما يَزَالُ فِي عُرْفِنَا - فِي جِهَاتٍ مِنَ الْجَزَائِرِ - هَذَا مَعْرُوفًا، فَحَمُّهَا هُوَ أَبُو زَوْجِهَا،
وَحَمَاتُهَا أُمُّهُ.

وقد حَذَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَشَدَّ تَحْذِيرٍ مِنْ أَنْ يَخْلُوءَ بِهَا حَمُوُّهَا، وَأَنَّهُ الْمَوْتُ؛ لِأَنَّ
الْخَوْفَ مِنَ وَقُوعِ الْمَحْذُورِ مِنْهُ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ، كَمَا أَنَّ الْخَوْفَ مِنَ الْمَوْتِ أَكْثَرُ مِنْ
الْخَوْفِ مِنْ غَيْرِهِ، وَلِأَنَّ الدَّخُولَ قَدْ يَتَكَرَّرُ كَثِيرًا وَلَا يَقَعُ مِنْهُ الْحَذَرُ، وَلِأَنَّ الْمَعْرَةَ
بِمِثْلِ الْفَاحِشَةِ الَّتِي تَقَعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَهْمَائِهَا أَنْكَرُ، وَالتُّهْمَةُ وَحْدَهَا قَدْ تُهْلِكُهَا
وَتَقْضِي عَلَى هِنَاءِ الْعَائِلَةِ وَعَلَى الزَّوْاجِ.

قال المناوي: «إِنَّمَا بَالِغٌ فِي الزَّجْرِ بِتَشْبِيهِهِ بِالْمَوْتِ لِتَسَامُحِ النَّاسِ فِي ذَلِكَ حَتَّى
كَأَنَّهُ غَيْرُ أَجْنَبِيٍّ مِنَ الْمَرْأَةِ»، ثُمَّ قَالَ: «وَقَدْ بَالِغَ مَالِكٌ فِي هَذَا الْبَابِ حَتَّى مَنَعَ مَا يُجْرُ
إِلَى التُّهْمَةِ كَخُلُوءِ امْرَأَةٍ بِابْنِ زَوْجِهَا وَإِنْ كَانَتْ جَائِزَةً؛ لِأَنَّ مَوْقِعَ امْتِنَاعِ الرَّجُلِ
مِنَ النَّظَرِ بِشَهْوَةٍ لِامْرَأَةٍ أَبْيَهُ لَيْسَ كَمَوْقِعِهِ مِنْهُ لِأُمِّهِ، هَذَا قَدْ اسْتَحْكَمَتْ عَلَيْهِ
النَّفَرَةُ الْعَادِيَّةُ، وَذَلِكَ أَنْسَتْ بِهِ النَّفْسُ الشَّهْوَانِيَّةَ»⁽⁴⁾.

(1) نيل الأوطار. ج 6/ ص 134.

(2) ما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ، وَأُثْبِتَ مِنْ نِيلِ الْأَوْطَارِ.

(3) شرح النووي على صحيح مسلم. ج 14/ ص 154. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ، وَأُثْبِتَ مِنْ
شرح النووي على مسلم.

(4) المناوي. فيض القدير شرح الجامع الصغير. ج 3/ ص 124.

أما ما جاء في ترديد سؤالكم: هل إنَّ الخلوة هي الجلوس معها وحدها مع الكلام واللعب والضحك وغير ذلك، فاعلم - يا بُنَيَّ - أنَّ الأمر إذا بَلَغَ إلى اللعب والضحك فهما في مُقَدِّمات الجِماع، وقد بَلَغَ منهما الشيطان - ثالثهما - مُرادَه، ولعنةُ الله على مثل هذه (الظروف) التي تَسمح بالجمُوع بينهما إلى هذا الحدِّ، وتُؤدِّي إلى هذه الأفعال.

امرأة مُعذِّبة

السؤال:

أمامكم سيدي أبسط قضيتي، مطالبة بِحَلٍّ شرعي تُشيرون به، لعله يُريحني، فمند طفولتي المبكرة وأنا في آلام متواصلة.

اسمي...، استشهد أبي، ونشأت يتيمة مع إخوتي الصغار، ولما أدركت البلوغ تقدَّم لخطبتي (م)، فلم أره كُفؤًا لي؛ لأنِّي أعرفه، فهو صهر أخي الأكبر، وكان يَغشَى منزلنا، يُعاقر الخمر، ويَميل إلى البطالة، فرَفَضْتُهُ زوجًا لي، ولكن أهلي أجبروني عليه، وخيَّروني بين زواجه وبين الانتحار ولو حرقًا بالنار، فارتَمَيْتُ فيها؛ لأنَّ حياتي الزوجية معه هي جهنم.

ولما كان سَكِيرًا، فقد وجد له عملاً بمطعم يبيع الخمر ويُرَوِّجها، فأخذ يأتيني منه بالطعام المصنوع بدلًا مِن أن يُنفق على بيته مِن مالِه، فاعترضتُ على طعام مُستراب، وطالبتُه أن يأتيني بمواد الطعام لأصنعه بيدي، فأخذ يُعَنِّفُني، وَيُسَبِّحُني، وَيَشْتُمُ أبي الشهيد، ويؤذي أُمِّي وإخوتي، ووَصَلَ إلى الضرب، يَضْرِبُني الضرب المُبرِّح باستمرار، وقد عَرَضْتُ نفسي على الأطباء خمس مرات، ولي على ذلك شهادات طبية، كما كان يَضْرِبُ أُمامي أخي الأصغر، وكان يؤذي أُمِّي مع أنها

كانت طالما غَسَلَتْ له وجهه وثيابه مِن آثار الخمر.

وأخيراً وَصَلَ به الأمر أن يأتي إلى بيت الزوجية سكرانَ يَتَرَنَّحُ، ثم يُشْهِرُ في وجهي السلاح، ويُهَدِّدني بالقتل، مِمَّا يَجْعَلُنِي أرتعب وأحتمي منه بإغلاق الأبواب عليّ.

كلُّ هذا تَحَمَّلْتُهُ منه سنوات؛ لأننا تزوّجنا سنة... وها هو أخيراً بَلَغَ إلى عِرْضِي يَتَّهَمُنِي بِفعل الفاحشة، وَيُشَيِّعُهَا في الذين آمنوا، وَلَمَّا سَمِعَ بذلك إخواني قالوا له: «دَعُهَا لَنَا، فَإِنَّا سَنَقْتُلُهَا بِأَنفُسِنَا إِن وَجَدْنَا الأمرَ صحيحًا، وَتُبَّتْ عَلَيْهَا التهمة...»، وَوَضَعُوا عَلَيَّ حراسةً مُشَدَّدةً في خَفِيَّةٍ عَنِّي، فَتُبَّتْ لَهُمْ بَرَاءَتِي مِنْ هذه التهمة؛ لأنني مُسلمة أخاف الله، وَلَا أَلَوِّثُ سُمْعَةَ أَبِي الشَّهِيد، فَأَعْلَنَ لَهُ أَخِي الأصغر بَرَاءَتِي مِمَّا يَقُولُ، فَشَتَّمَهُ وَأَذَاهُ وَضَرَبَهُ، وَقَدْ طَلَبْتُ مِنْهُ أَنْ يُطَلِّقَنِي - مع أنِّي معه طفلين صغيرين - فَأَبَى، وَصَرَّحَ لِي أَنْ سَيُتْرَكُنِي هَكَذَا مِثْلَ خَادِمَةٍ لَهُ (قرصونة) طَوَّلَ عُمُرِي، لَا أَنَا مُتَزَوِّجَةٌ وَلَا مُطَلَّقةٌ، وَنَفَذَ ذَلِكَ بِالْفِعْلِ، فَهَجَرَ فِرَاشِي مِنْذُ مَا يُقَارِبُ مِنْ سَنَةٍ.

فهل تَجِدُونَ لِي مَخْرَجًا شرعيًّا؟ إِنِّي أَلْجَأُ إِلَيْكُمْ لِأَسْتَدِلَّ بِقَوْلِ الشَّارِعِ أَمَامَ الْقَضَاءِ، فَمَا هُوَ حُكْمُ الشَّارِعِ فِي طَلْبِي الطَّلَاقَ؟

سائلة

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتَّبَعَ هُداياه.
أولاً: لَا يَجُوزُ لزوج مسلم أن يُلْحِقَ ضرراً بزوجته، وهذه المرأة ذَكَرَتْ أنواعاً مِنَ الضرر يَكْفِي الواحد منها لتطليقها عليه، فَإِنْ أُثْبِتَتْ هذه الأقوال بالدليل

الشرعي، فإن [لها] ⁽¹⁾ الحق في فك عصمتها من هذا الزوج؛ لأنه أضرَّ بها، وإن أبى أن يُطلقها باختياره فإن القاضي يُطلقها رغماً عنه، أو يأمرها بأن تُطلق نفسها، ويكون الطلاق - حيثئذ - بائناً لا رجعة فيه إلا برضاها، ويعقد جديد، تتوفر فيه كل الشروط.

ثانيًا: وأوّل ما نقول أنها زوّجت منه رغم أنفها، واليتيمة لا بُدَّ من إذنها ورضاها بالزواج، ويعيّن الزوج، وبمقدار الصّدق، وليس لها من يُجبرها إذا رَفَضَت الزواج أو الزوج أو الصّدق، وهذا باتفاق المذاهب بما فيها مذهب الإمام مالك.

ثالثًا: من أنواع الضرر المبيح للطلاق تُطالب به الزوجة، السبب والشتم لها أو لأهلها إذا ثبت عليه، فقد صحَّ في الحديث - رواه مسلم وغيره - أن: «سبَّابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ». وكذلك الضربُ المبرِّح، فإذا كان القرآن قد أذن في ضرب المرأة الناشز، فإنه يسبقه الوَعظُ، والهجران في المضجع، فإن لم يُفيدا صَرَبَها، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ﴾ [النساء: 34].

وقد عرَّف العلماء نوع الضرب الجائز بعد أن لم يُفد فيها الوَعظ والهجران، قال القرطبي: «هو الضربُ الذي لا يكسر عظمًا، ولا يشين جارحةً، كاللِّكْزَةِ ونحوها، فإنَّ المقصودَ منه الصِّلاح لا غير. فلا جرمَ إذا أدَّى إلى الهلاك وجب الضمان» ⁽²⁾.

وقد أخذ هذا البيانَ للآية من حديث صحيح جاء في حجة الوداع، قال ﷺ:

(1) ما بين معقوفين لم يوجد في الأصل، وأثبتناه ليستقيم المعنى.

(2) تفسير القرطبي. ج 5/ ص 172.

«اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا، فَإِنَّهُنَّ عَوَانٌ عِنْدَكُمْ، لَيْسَ تَمْلِكُونَ مِنْهُنَّ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ، فَإِنْ فَعَلْنَ فَعِظُوهُنَّ، وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ، وَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ»⁽¹⁾.

فلا يكون الضرب والتأديب عند العصيان والنشوز، بل يكون الوعظ والهجران أولاً، ثم الضرب بشرط ألا يكون مُبْرِحًا. والفاحشة المبيّنة أن تأذن لمن لا يرغب الزوج فيه في بيته، أو يجلس على فراشه، من قرابتها الأدنّين، وليس المراد بها ارتكاب خطيئة الزنا - على ما قاله العلماء - فإن في هذه الفاحشة الرّجم كما هو معلوم⁽²⁾.

وقول القرطبي في الضرب المُبْرِح: «إذا أدّى إلى الهلاك وَجَبَ الضَّمانُ»، معناه: إن ماتت منه وَجَبَ الْقَوْدُ أو الدّية على الأقلّ، إن قَبِلَ وَلِيُّهَا. وإن كان الضرب دون الهلاك، ككسر العظم، وإصابة الجارحة بالشّين، فلها القصاص، ويُحْكَمُ لها بالضرر، وتَسْتَحِقُّ الطَّلَاقَ إن طالبت به.

رابعاً: ومن أنواع الضرر الذي تذكّره هذه الزوجة، قَذْفُهَا بِالزَّنا، وفي الآية أن الذي يَرْمِي زوجته - وليس له عليها أربعة شهود يَرَوْنَ الفاحشة كالْمِرْوَدِ في الْمُكْحَلَةِ - عليه أن يُلَاعِنَهَا، فإن شَهِدَ أربعة شهود وَجَبَ عليها الحُدُّ، وهو الرّجم، وإن لم يكن شهوداً أو كانوا دون الأربعة أو لم يُعَدَّلْ واحدٌ منهم، نَجَتْ مِنَ الرّجم، وَحُدَّ الشُّهُودُ حَدَّ الْقَذْفِ، وَفُسِّقُوا، فلا تُقْبَلُ لهم شهادة أبداً، إِلَّا أَنْ يَتُوبُوا

(1) أخرجه الترمذي في كتاب الرضاع، باب: ما جاء في حق المرأة على زوجها، حديث (1163)، وابن ماجه في كتاب النكاح، باب: حق المرأة على الزوج، حديث (1851)، عن عمرو بن الأحوص رضي الله عنه، دون لفظ «فَعِظُوهُنَّ». قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

(2) انظر: تفسير القرطبي. ج 5/ ص 173.

بتكذيب أنفسهم، وأمّا الزوج فإنه لا يُجْلَد، وإنما عليه أن يُلَاعِنَ، ثم تُلَاعِنُ بَعْدَهُ،
ويُفَرِّقُ بينها أبداً، إذ يتأبّد تحرُّمُها.

ويُشْتَرَطُ في الحُكْمِ بِاللُّعَانِ أن يكون فوراً ادّعائه جريمة الزنا، فلا يَمَسُّها بَعْدَهُ
بِمُتَعَةٍ أو جِمَاعٍ، فإن مَسَّها فليس له أن يُلَاعِنَ، ويُحَدُّ حَدَّ الْقَذْفِ، وَيَحَقُّ لها أن
تَطْلُبَ الطَّلَاقَ، وَيُحْكَمُ لها به.

خامساً: قولها أنه هَجَرَ فراشها منذ ما يَقْرُبُ مِنْ عام، هو بهذا الهجران يُعْتَبَرُ
(مُؤَلِّيًا)، ولزوجة (المُؤَلِّي) أن تَرْفَعَ أَمْرَها إلى الحاكم، فَيَسْمَعُها وَيُحْكَمُ لها بالطلاق
بعد أَجَلٍ أربعة أشهر، فإن فاءَ إليها وعاشَرها عِشْرَةً كاملة في الأَجَلِ فهي زوجة،
وإن لم يَرْجِعْ إلى عِشْرَتِها في الأَجَلِ طُلِّقَتْ عليه، يُطْلَقُها الحاكم بنفسه أو يأمرها
بتطليق نفسها طلاقاً رجعيّاً.

وقد يكون الإيلاء بالقول أو بالفعل، كأن يقول لها: «لا أَقْرُبُكَ»، وقد يكون
بالفعل فقط، كأن يَتَبَعِدَ عنها، وَكِلَاهُمَا يُؤَجِّلُهُ [الحاكم] ⁽¹⁾ أربعة أشهر ثم تُطْلَقُ
عليه، وهو أَحَقُّ بها إن فاءَ، ما لم تَخْرُجْ مِنَ الْعِدَّةِ.

سادساً: وقد بَانَ - مِمَّا تَقَدَّمَ - أَنَّ هذا الرجل يَرْتَكِبُ ما يَضُرُّ بزوجته:

1 - يَأْتِيها سكران، وَيُهْدِّدُها بالسلاح، وَيُدْخِلُ عليها الرُّعْبَ والْفَزَعَ.

2 - يَشْتُمُّها وَيَشْتُمُّ أَهْلَها، وفيهم أبوها الشهيد رحمه الله.

3 - يَضْرِبُها الضَرْبَ المُبَرِّحَ، وقد يَضْرِبُ أَهْلَها.

4 - يَرْمِيها بارتكاب جريمة الزنا، مِمَّا يَسْتَحِقُّ به حَدَّ الْقَذْفِ شرعاً، وَيُوجِبُ

اللُّعَانَ والفراق الأبدي إن لَاعِنَ بشروطه.

(1) ما بين معقوفتين لم يوجد في الأصل، وأثبتناه ليستقيم المعنى.

5- يَهْجُرُ فَرَاشَهَا أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ.

كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْبَابِ - إِنْ ثَبَّتَ وَحْدَهُ - كَانَ مُوجِبًا لِلتَّفَرُّقَةِ بَيْنَهُمَا، وَإِجَابَتُهَا إِلَى مَا طَلَبَتْهُ مِنَ طَلَاقٍ، مَعَ اسْتِحْقَاقِهَا كَامِلَ حَقُوقِهَا الشَّرْعِيَّةِ، كَنَفَقَةِ الْإِهْمَالِ وَالْعِدَّةِ بَعْدَ الْحُكْمِ بِالطَّلَاقِ، وَحُضَانَةِ أَبْنَائِهَا.

وَاللَّهُ الْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ.

16 جمادى الأولى 1409هـ / 25 ديسمبر 1988م

السؤال:

تَزَوَّجْتُ بِالسَّيِّدِ (ع.ع) الْمُهَاجِرِ بِفَرَنْسَا مِنْذُ طِفْلُوتِهِ، وَذَلِكَ فِي يَوْمِ 6 أَوْتِ 1975م، وَغَادَرْتُ مَعَهُ الْوَطْنَ وَعُمُرِي آنَذَاكَ 17 سَنَةً، إِذْ أَنِي عِشْتُ حَيَاةً لَا تُطَاقُ، حَيْثُ كَانَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ الْكَرِيمِ يَمْنَعُنِي مِنَ الصُّومِ، كَذَلِكَ كَانَ يَوَدُّ أَنْ يُجَامِعُنِي بِطَرِيقَةٍ غَيْرِ شَرْعِيَّةٍ فِي دِينِنَا الْحَنِيفِ... لَكِنِّي تَحَمَّلْتُ كُلَّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَبْنَائِي وَوَالِدَتِي الَّتِي لَا أَمْلِكُ غَيْرَهَا، وَالَّتِي لَا أَوَدُّ أَنْ أَضَايِقَهَا بِمَشَاكِلِي، وَزِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ كَانَ يُجَبِّرُنِي عَلَى شُرْبِ الْخَمْرِ، وَيَضْرِبُنِي، وَيُخْرِجُنِي مِنْ بَيْتِي فِي أَنْصَافِ اللَّيَالِي... وَشَاءَتْ الْأَقْدَارُ أَنْ أَلْزَمَ الْفَرَاشَ بِسَبَبِ مَرَضِ السُّكَّرِ، وَأَخْطَرُ مِنْ ذَلِكَ أَنِي كُنْتُ حَامِلًا بِابْنَتِي الثَّالِثَةِ، وَفِي 5 دَيْسَمْبَرِ 1981م عَرَّضَ عَلَيَّ أَنْ أَضَعَ حَمْلِي بِالْجَزَائِرِ بِقُرْبِ وَالِدَتِي، وَأَخَذْتُ مَعِي ابْنَتِي الْكُبْرَى وَابْنِي الْأَوْسَطَ، وَكَانَتْ مُدَّةُ حَمْلِي آنَذَاكَ 4 أَشْهُرٍ، وَوَعَدَنِي - بَعْدَ وَضْعِ حَمْلِي - بِالرَّجُوعِ إِلَى بَيْتِي بِفَرَنْسَا.

وَبَعْدَ وَضْعِ حَمْلِي اخْتَفَى، وَبَاعَ الْبَيْتَ وَالسَّيَّارَةَ، أَيَّ كُلِّ مَا كُنْتُ أَمْلِكُ، وَعِشْتُ عِنْدَ وَالِدَتِي بِالْجَزَائِرِ، كُنْتُ مُضْطَّرَّةً لِلْعَمَلِ لِإِشْبَاعِ حَاجِيَّاتِ أَبْنَائِي، فَعَمَلْتُ بِالْبَيْوتِ وَالشَّرَكَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

استمرّت معاناتي، وزادت حدّتها كلّما كبرَ أبنائي، وفي فيفري 1989 جاء إلى الجزائر، وزادت المشاكل بيننا، وفي يوم رجوعه إلى فرنسا وقعت مناقشة صارمة بيننا، فطلّقني بثلاث، وقال لي: «اعملي ما تشائين، ازني إذا أحببت، ولست بزوجتي، ولستُ بزوجك»، ورجع إلى فرنسا، ولم يُنفق حتى على أبنائي، ولم يُرسل حتى بطاقة بريدية ليُطلّع على أخبارنا.

واستمرّت معاناتي بعد ذلك حتى تُوفّيَت والدتي بمرض السرطان عام 1989م، ثم تلتها وفاة ابنتي الصغرى بسبب مرض السرطان كذلك، وذلك في يوم 28 أكتوبر، وهي في العاشرة من عُمرها، إذ أعلّمناه بِقرب موتها، ولكنه لم تتحرّك شعرة من رأسه، ولا يعلم حتى الآن أين دُفنت ابنته ومتى؟ ولم يحضر حتى للجزائر من أجلها، ومنذ ذلك الوقت لم يسأل عن أحوال بقية أبنائي حتى يومنا هذا، وأنا الآن أودّ الطلاق، فما حُكمكم في ذلك؟ وليكن في علمكم أنّ لي شهوداً على كلّ ما حدّث لي من أحداث مريرة.

السيدة: ع.م

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتّبع هُداة. أولاً: ما جاء في كتابك من حكاية حياتك الخاصة مع زوجك غريب عجيب، لا يليق أن تكون عليه عائلة مسلمة، فالظلم حرام، حرّمه الله على نفسه وحرّمه على عباده، والرجل المسلم لا يستطيع أن يظلم امرأته، وقد أمر أن يُعاشرها بالمعروف، وسواء كان في أرض المسلمين بزوجته أو كان في خارج وطنه، فإنها إن سكّنت على ما أصابها من ظلم فلا أحد يعرف ما لحقها، وإن تكلمت تدخل القضاء في بلاد المسلمين ومنعه من ظلمها والاعتداء عليها، وحتى إذا كان في

فرنسا فإنها لو شَكَتْهُ إلى الشرطة أو إلى القضاء لتدخّلت الشرطة وتدخل القضاء وحماها من ظلم زوجها.

تقولين أنه كان يعتدي عليك في معاملته الجنسية، فالمرأة يحلّ لزوجها أن يُجامعها في المكان المعروف، فإن حاول أن يأتيها في مكان لا يسمح - كاللواط - يُمنع. وكذلك تقولين أنه كان يمنعك من صوم رمضان ويُجبرك على شرب الخمر، ولا يحقّ له ذلك؛ لأنّ صوم رمضان وجب على الرجال والنساء، فلا تطيعيه، وصومي بالرغم عنه، ولا تشربي الخمر؛ لأنّ الله حرّمها.

وعلى كلّ حال، فإن صنع معك ما تدّعين فقد اعتدى واستحقّ أن تُطلقي منه حتى بفرنسا نفسها؛ لأنّ الحكومة موجودة، وهي قادرة على حماية المظلوم من الظالم، ولو كانت المظلومة الزوجة والظالم هو زوجها فلا حقّ له، ويُمنع.

ثانيًا: تقولين أنك رجعت إلى الجزائر بأمرٍ منه لوضع حملك في الجزائر، وأنت فعلت ذلك، وعشتَ بعيدًا عنه منذ ديسمبر 1981، وأنت بعد رجوعك من فرنسا إلى الجزائر قاطعتِ وباعَ السيارة والبيت، وكان لا يُنفق عليك، فلماذا سكّت؟ فالإنسان إذا قاطعَ زوجته ولم يُنفق عليها وعلى أولاده الثلاثة يُطالب بالإنفاق عليها وعلى أولاده، فإن أنفقَ فهي زوجته وإلا طُلقت عليه إذا طلّبت الطلاق، وكذلك لو طالبتُ بحقّها في الفراش فلم يفعل، يُؤجّل أربعة أشهر، فإن فاء وعاشرها فهي زوجته، وإن امتنع فإنها تُطلق عليه؛ لأنه هجرها في الفراش، وزوجك فرّ من بيته وباعَ السيارة العائلية، فهذا دليلٌ على أنه فارٌّ منك، فليس بينكما زواجٌ فعليٌّ من ديسمبر [1981]⁽¹⁾. وبيعَ البيت والسيارة - إن كانا لك - ظلمٌ واعتداء، وليس له ذلك.

(1) في الأصل: [1989]. والصواب ما أثبتناه.

ثالثاً: أمّا قولك إنه جاء إلى الجزائر في فيفري سنة 1989، وأثار مشاكل جديدة، وفي اليوم الأخير وقعت مناقشة حادة، وأنه طَلَّقَكَ، وقال لك الطلاق الثالث، وقال لك أيضاً: «اعملي ما تشائين، ازني إذا أحببت، ولست بزوجتي، ولست بزوجك»، ثم رجع إلى فرنسا، فإن صَحَّ قولُكَ، فهذا طلاق نهائي، بدليل أنه قال لك: «لست بزوجتي، ولست بزوجك»، وأكد ذلك بأنه أَمَرَكَ بالزنا - والعياذُ بالله -، فهذا طلاقٌ مُؤَكَّدٌ، فمنذ تلك اللحظة فأنت طالقٌ منه، فهو طلاقٌ في الإفتاء والقضاء، وقد خَرَجْتَ مِنَ الْعِدَّةِ بعد أن طَهَّرْتَ مِنَ الْخَيْضِ ثلاث مرات، ولك أن تتزوَّجي شرعاً.

وقد قُلْتَ إِنَّ عِنْدَكَ شُهودًا يَشْهَدُونَ عَلَى مَا وَقَعَ، فإذا شَهِدَ هؤلاء الشهود بما تقولين، فأنت حلالٌ للزواج شرعاً، وأمّا إن لم يكن لك شهودٌ فهو طلاقٌ في الإفتاء، وليس بطلاقٍ في القضاء؛ لأنَّ عَقْدَ الزَّوْاجِ لَا يَفْسَخُهُ إِلَّا حُكْمُ الْقَضَاءِ، وأمّا في القضاء فلا بُدَّ أَنْ يَثْبُتَ الْفِرَاقُ بَيْنَكُمَا عِنْدَ الْقَاضِي.

رابعاً: تقولين أنه لا يُبَالِي بِمَوْتِ ابْنَتِهِ وَلَا بِيَمُومَةٍ أَنْ يَعْرِفَ قَبْرَهَا... الخ، فالظاهرُ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ يَوَدُّ أَنْ يُؤَكَّدَ أَنَّهُ لَا عِلَاقَةَ لَكَ بِهِ بِكُلِّ وَسِيلَةٍ، وَأَنَّهُ سَيَعْتَرِفُ بِالطَّلَاقِ.

خامساً: فإن شئت أن تتأكّدي، فاذهبي إلى القضاء في الجزائر، وأعلّني لديه أنك مُهْمَلَةٌ مِنْ زَوْجِكَ الْمَوْجُودِ فِي مَكَانٍ مَجْهُولٍ بِفَرَنْسَا، وَأَنَّكَ فِي حَاجَةٍ إِلَى الْإِنْفَاقِ، وَأَنَّكَ تَحْشِينُ عَلَى نَفْسِكَ الْوُقُوعَ فِي الْخَطِيئَةِ، ثُمَّ تَطْلُبِينَ مِنَ الْقَضَاءِ أَنْ يُطَلِّقَكَ مِنْهُ، هَذَا هُوَ مَا أَرَاهُ لَكَ، وَيَضْرِبُ أَجْلاً لِهَذَا، وَعِنْدَمَا يَنْتَهِي الْأَجْلُ تَسْتَطِيعِينَ أَنْ تَتَزَوَّجِي بِحُكْمِ الْقَضَاءِ بِلَا مَشَاكِلَ.

29 ربيع الثاني 1415هـ / 05 أكتوبر 1994م

زوجٌ يسيء معاملته زوجته ويهجرها

السؤال:

قرأتُ بإمعان رسالتك الواردة، وقد طلبتِ الجواب السريع، وهاك الجواب الذي كُتِبَ بِمُجَرَّدِ قِرَاءَةِ الرِّسَالَةِ.

تَقُولِينَ إِنَّكَ مُتَزَوِّجَةٌ مِنْذِ ثَلَاثِينَ سَنَةً، وَإِنَّكَ أُمٌّ لِثَمَانِيَةِ أَوْلَادٍ، وَإِنَّ زَوْجَكَ هَجَرَكَ مِنْذِ ثَمَانِيَةِ سَنَوَاتٍ، بِحَيْثُ اتَّخَذَ فِرَاشًا يَنَامُ فِيهِ وَحْدَهُ، وَتَرَكَكَ فِي غُرْفَةٍ وَحْدَكَ، وَأَنَّهُ يُعَامِلُكَ مُعَامَلَةً سَيِّئَةً، وَتَجْهَلِينَ السَّبَبَ فِي هَذِهِ الْمَعَامَلَةِ.

الجواب:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنِ اتَّبَعَ هُدَاهُ. إِنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْمَعَامَلَةِ لَا يُقَرُّهَا الشَّرْعُ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ بِغَيْرِ هَذَا، يَقُولُ: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَسَّ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 19]، وَحَرَامٌ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يُسِيءَ إِلَى زَوْجَتِهِ، كَمَا هُوَ حَرَامٌ عَلَيْهَا أَنْ تُسِيءَ عِشْرَتَهُ.

وَأَمَّا هَجْرَةُ الْفِرَاشِ وَالْمَضْجَعِ فَلَهَا حَدٌّ تَنْتَهِي إِلَيْهِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، فَإِنْ هَجَرَهَا أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، فَلَهَا أَنْ تُطَالِبَ بِحَقِّهَا فِي الْمُنْتَعَةِ، فَإِنْ أَجَابَ وَرَجَعَ إِلَى مُعَاشَرَتِهَا الزَّوْجِيَّةِ، فَقَدْ فَاءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ، وَإِنْ اسْتَمَرَّ فِي هَجْرِهِ، تَدَخَّلَ الْقَضَاءُ وَأَجْبَرَهُ عَلَى حُكْمِ الشَّرْعِ.

هَذَا إِنْ شَاءَتِ الزَّوْجَةُ أَنْ تُطَالِبَ بِحَقِّهَا، وَأَمَّا أَنْتِ فَإِنَّكَ تَمْتَنَعِينَ بِعِشْرَتِهِ مَا

يزيد على عشرين سنة، وحيثه بثمانية أولاد، ولعل من أسرار نُفوره منك أن الاعتناء بهؤلاء الأولاد صرّفك عن الاعتناء به، فأهملت نفسك، وقصرت في التزّين له، والرجل يحب من زوجته أن تعتني بنفسها، وتظهر فيها محاسن الأنثى، فيرغب فيها، فأما إذا أهملت نفسك، وشغلها عنه شاغل، زهد فيها، وربها كرهها.

وأما صرّبه لك، فلا يجوز له، ولا يصحّ منه؛ لأنك زوجة وأُم أولاده، ورأينا أنه من الواجب عليك أن تصبري لما أصابك من أجل أولادك، وقد أصبحوا رجالاً ونساء، وفي هذا عزاء لك.

أما مصروف الدار العائلي، فإن مقدار عشرة دنانير لا يكفي لها، فطالبيها يكفيك وأبنائك، فإن أجاب، وإلا فأزعي أمره للعقلاء من العائلة، فإن لم يستجب فإن بإمكانك أن ترفعيه إلى العدالة، وتُجبره هذه على الإنفاق بالمعروف، وهذا إن لم يكن في أبنائك اليوم من يقوم مقامه في النفقة.

أما إخراجك من بيت الزوجية - كما يقول لك إن لم يُعجبك الحال - فإن هذا لا يُفعل بالأجنبي، فكيف يُفعل بالزوجة التي أنجبت ثمانية أولاد، وهم اليوم رجال ونساء؟ وأما التهديد بالضرب، والإهانة، والتعذيب، حتى تُخرجني من بيته، فليس باستطاعته؛ لأنّ بلادنا توجد فيها دولة، وقضاء يُنصف المظلوم من الظالم، وإذا كنت قبل اليوم يتيمة، فأنت اليوم لست يتيمة، وكيف تعرف ذلك اليتم من لها ثمانية أولاد؟ ثم إنك في بلاد أهلها مسلمون، والمسلمون إخوان بعضهم لبعض، ولقد طلبت منا أن نُصدّق كلامك، ونسمعك، وننصحك، ونُجيبك، فنحن نُصدّقك، وننصحك أن تصبري على ما أصابك، وطالبي بحقك، وعسى أن يهدي الله زوجك، ويعرف مظلّمه التي أنزلها بك، فيتوب إلى الله التواب الرحيم، الشديد العقاب، فإن تاب وأناب فهذا ما نرجوه، وإن أصرّ على

[غَوَايَتِهِ⁽¹⁾] فَقَدْ تَمَتَّعَتْ بِهِ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِينَ سَنَةً، وَتَمَتَّعِيَ الْيَوْمَ بِنِعْمَةِ أُخْرَى هِيَ تَرْبِيَةُ أَحْفَادِكَ، وَالْعَنَاءُ بِأَزْوَاجِ أَبْنَائِكَ وَبَنَاتِكَ.

وَأَخِيرًا تَقْبَلِي مِنَّا جَوَابَ كِتَابِكَ، وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَبَرَكَاتُهُ.

1993/09/29م

زَوْجٌ يَهْجُرُ زَوْجَتَهُ فِي الْفِرَاشِ

السؤال:

بِالْهَاتِفِ قَالَتْ حَوَاءُ: إِنَّ لِي صَدِيقَةً مَتَزَوَّجَةً، وَلَهَا بِضْعَةُ أَبْنَاءَ، مِنْ بَنِينَ وَبَنَاتٍ، وَتَشْكُو أَنَّ زَوْجَهَا هَجَرَ فِرَاشَ الزَّوْجِيَّةِ مِنْذُ أَكْثَرَ مِنْ عَامٍ، وَنَقَلَ مَضْجَعَهُ إِلَى بَيْتِ أَبْنَائِهِ الذَّكَوْرَ، وَبَقِيَتْ وَحْدَهَا فِي الْفِرَاشِ، وَقَدْ مَرَّ عَلَيْهَا الْيَوْمَ شَهْوَرٌ لَمْ يُتَمَتَّعْ بِحَقِّهَا، وَادَّعَى أَنَّ بِهِ تَوَثُّرَ أَعْصَابٍ، فَمَاذَا تَفْعَلُ؟ وَهَلْ لَهَا حَقٌّ فِي الْمَطَالَبَةِ بِهِ، أَمْ عَلَيْهَا أَنْ تَصْبِرَ، وَلَا شَيْءَ لَهَا؟ فَطَلَبْتُ مِنِّي أَنْ أُلْقِيَ عَلَيْكُمْ السُّؤَالَ. فَمَا هُوَ الْجَوَابُ بِرَحْمَةِ اللَّهِ؟

الجواب:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ اتَّبَعَ هُدَاهُ. أَوَّلًا: مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مِنْ أَكْبَرِ أَغْرَاضِ الزَّوْجِ فِي الْإِسْلَامِ: إِرْضَاءُ الزَّوْجَيْنِ، فَالزَّوْجُ يُرْضَى زَوْجَتَهُ بِالْمُتَعَةِ الْجَنَسِيَّةِ، وَيُحْصَنُهَا عَنِ اللَّجْوِ إِلَى الْفَسَادِ، وَالْمَرَأَةُ كَذَلِكَ، تُرْضَى زَوْجَهَا جَنَسِيًّا، وَتُحْصَنُ، فَإِنْ عَجَزَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْقِيَامِ بِهَذِهِ الْمَهْمَةِ، جَازَ لِلْآخَرِ أَنْ يُفَارِقَهُ بِطَرِيقٍ مَعْرُوفٍ - كَمَا يَعْرِفُ الْفُقَهَاءُ - مِنْ ثُبُوتِ الْخِيَارِ لِأَحَدِهِمَا.

(1) فِي النِّسْخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [غَرَابَتُهُ]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَمَعْنَى الْغَوَايَةِ: الضَّلَالُ وَالْخِيبَةُ.

ومن عيوب الزوج أو الزوجة، داء الفرج، كالجَبِّ والخِصاء والاعتراض في الرجل⁽¹⁾، [والعَقْل]⁽²⁾ وغيره في المرأة، فهذه أدواءٌ يَحْصُلُ منها عدم القدرة على القيام بها هو مطلوب من الوظيفة الزوجية، وهذا في ابتداء الزواج، فإن حَصَلَ بعد الدخول عَجْزٌ مَنَعَ منها، فتلك مصيبة نَزَلَتْ بصاحبه، وعليه أن يصبر، وللمرأة أن تُخَالِعَ لِتَحْصُلَ على الفراق، وللزوج أن يُطَلِّقَ، ويُعْطِيَهَا جميع حقوقها.

ثانيًا: إنَّ ما سَقْنَاهُ بِمَا تَقَدَّمَ لِنُبَيِّنَ أَنَّ مِنْ حَقِّ الرجل أن يَتَمَتَّعَ بزوجه، كما أنَّ لها أن تُطَالِبَ بِمُتَمَتِّعِهَا منه، فإن قَصَرَ أَحَدُهُمَا، فعليه الحقُّ ثابت، وللآخر أن يُطَالِغَ، وقد ثَبَتَ في الحديث الصحيح⁽³⁾ أنَّ المرأة إذا نَشَزَتْ وامتنعت من فراش زوجها أَثِمَتْ، وَغَضِبَتْ عَلَيْهَا الملائكة لَيْلَهَا وَلَعَنَتْهَا. وَأَقْلُ جَزَاءِ يُصِيبُهَا مِنَ الرجل أن يَزْهَدَ فِيهَا، وَيَطْلُبَ غَيْرَهَا حَلَالًا أَوْ حَرَامًا، ويكون عليها إِثْمٌ إن تَسَبَّيْتُ فِي ذَلِكَ، والرجُلُ الَّذِي يُمَتِّعُ زَوْجَتَهُ لَهُ أَجْرٌ مِنَ اللَّهِ، وَقَدْ تَعَجَّبَ الصَّحَابَةُ لَمَّا سَمِعُوا هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ، فَقَالُوا: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيَأْتِي أَحَدُنَا شَهْوَتُهُ وَيَكُونُ لَهُ أَجْرٌ؟»، فَقَالَ مَا فَحَوَاهُ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَعْلَيْهِ وَزُرَّ»، فَقَالُوا: «نَعَمْ»، فَقَالَ: «فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي حَلَالٍ لَهُ أَجْرٌ»⁽⁴⁾.

(1) - الجَبِّ: قَطْعُ الذَّكَرِ مَعَ الْأُنْثِيَيْنِ، وَأَخْرَى لَوْ خُلِقَ بِغَيْرِهِمَا - الْخِصَاءُ: قَطْعُ الذَّكَرِ أَوْ الْأُنْثِيَيْنِ فَقَطْ حَيْثُ لَمْ يُنْزَلَ - الْاعْتِرَاضُ: عَدَمُ انْتِشَارِ الذَّكَرِ (وَهُوَ الْمُسَمَّى عِنْدَ الْعَامَّةِ مَرْبُوطًا). انْظُرْ: النِّفَرَاوِي. الْفَوَاكِهِ الدَّوَانِي عَلَى رِسَالَةِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ الْقَيَّرَوَانِي. ج 2/ ص 38.

(2) فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [وَالْعَقْل]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَمَعْنَى الْعَقْلُ: زَوَائِدُ لَحْمِيَّةٍ تُشَبِّهُ خَصِيَّةَ الرَّجُلِ تَخْرُجُ مِنْ فَرْجِ الْمَرْأَةِ. انْظُرْ: مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاء. ص 316.

(3) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ، بَابُ: إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ مُهَاجِرَةً فِرَاشِ زَوْجِهَا، حَدِيثُ (5193)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(4) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

ثالثاً: أما المدة التي تفصل بين الاتصالين بينهما، فليس لها حدٌ محدود، إلاّ مدة الإيلاء كما سيأتي، والحالات تختلف بين الشباب، والشيوخ، والصّحة، والمرض، والنشاط، والسّأم، فكلُّ له حُكمٌ معروف، والزوجان في أيام العرس غيرهما في خريف حياتهما.

ومِمَّا يُروى أَنَّ امرأةً وَقَفَتْ على مجلسٍ فيه عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقالت: «يا أمير المؤمنين، زوجي رجلٌ نهاره صائم، وليله قائم»، فقال عمر: «نَعَمْ الرجلُ زوجُك!»، فقالت: «يا أمير المؤمنين، زوجي نهاره صائم، وليله قائم»، فأعاد عليها ما قال، فأعادت قولها مرّةً ثالثة، فأعاد قوله، وكان [شُريح] ⁽¹⁾ حاضراً المجلس، فقال: «يا أمير المؤمنين، إنها تشكّوه إليك، وإنه مُقَصِّرٌ في حقّها، فإذا كان يصوم نهاره، ويقوم ليله، فمتى يَنَام معها؟»، فقال عمر: «فأَقْضِ بينهما؛ لأنك فَهِمْتَ مسألتَهُما»، فاستدعى الزوج، واعترف أن خوفه من الله لم يترك له فُسْحَةً لِلهُو واللعب مع زوجته، فقال شُريح: «ليس لك أن تُهْمِلَهَا، وقد أباح الله لك أن تتزوَّج أربعاً، فاجعل لها ليلة هي حقُّ لها، واجعل لِرَبِّكَ ثلاثَ ليالٍ». فأعجب عمر بِفَهْمِهِ لقصّتهما، وأمضى حُكمه، ومنَعَ الرجل من الصيام والقيام يوماً وليلة

(1) حدثت هذه الحادثة للقاضي كَعْب بن شُور الذي بعثه عمر قاضياً لأهل البصرة. أخرج هذا الأثر عبد الرزاق في مُصنّفه في كتاب الطلاق، باب: حقُّ المرأة على زوجها وفي كم تشتاقي (ج 7/ ص 148). وانظر هذه القصة في المصادر التالية: ابن عبد البرّ. الاستيعاب في معرفة الأصحاب. ج 3/ ص 1319، ابن حجر العسقلاني. الإصابة في تمييز الصحابة. ج 5/ ص 481، ابن الأثير. أسد الغابة في معرفة الصحابة. ج 4/ ص 453، القاضي وكيع (أبو بكر محمد بن خَلَف). أخبار القضاة. ج 1/ ص 276. وقد حدّث لكلٍّ من شُريح وكَعْب بن شُور قصةً في مجلس عمر رضي الله عنه، فعَيَّن كلُّ واحدٍ منهما قاضياً في العراق على إثرها. وقد أخرج ابنُ أبي شَيْبَةَ في مُصنّفه (ج 4/ ص 507) قصةً شُريح مع عمر. قال الشَّعْبِيُّ: «اسْتَقْضَى شُريحاً عُمَرُ على الكوفة في قضية، واستَقْضَى كَعْب بن شُور على البصرة في قضية». انظر: مصنّف ابن أبي شَيْبَةَ. ج 7/ ص 252.

من أربعة، وسمّى [شُرَيْحًا] ⁽¹⁾ قاضيًا في العراق، فبقي فيه إلى خلافة عبد الملك بن مروان.

خامسًا: إذا أراد الزوج أن يَمْكُرَ بزوجه، ويهجرها، وأقسم ألا يَقْرَبَهَا مَدَّةً، أو لغير مُدَّة محدودة، فهذه هي حالة (الإيلاء)، وليس له الحق في عَزْمِهِ على هِجْرَانِ زوجته، فَمَنْ قال لزوجه: والله لا أَمْسُكُ أبدًا، أو لِمُدَّة عام، فإن لها الحق أن ترفع أمرها إلى الحاكم المسلم (القاضي)، وهذا عليه أن يَسْتَدْعِيه وَيَسْتَنْطِقَه، فإن اعترف بذلك، أمره أن يَفِيءَ إليها، وَيُضَاجِعَهَا، فإن أبى أَجَلَهُ أربعة أشهر، وهذا الأجل مضروبٌ من القرآن الكريم: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: 226]، وتكون الفَيْئَةُ بِوَطْئِهَا مَرَّةً واحدة، فإن لم تقع الفَيْئَةُ طَلَّقَهَا مِنْهُ، وَيَقُومُ مَقَامَهُ فِي الطَّلَاقِ، أو يَأْمُرُهَا الْقَاضِي بِطَلَاقِ نَفْسِهَا مِنْهُ، ولها جميع الحقوق باعتبار مسؤوليته في الطلاق.

ومثل هذه الحالة، إذا لم يَخْلَفْ، لكنه هَجَرَهَا بِالْفِعْلِ دون أن يَنْطِقَ بكلمة، وطال هِجْرَانُهَا، كما في حالة السؤال.

فهذه المرأة لها أن ترفع أمرها إلى العدالة، وتُخْبِرُهَا بِمَا فَعَلَ، فالعدالة تَضْرِبُ لَهُ الأجل الذي جاء به القرآن: أربعة أشهر، فإن فاءَ ففِي زوجته، وإن أبى وانْقَضَى الأجل طَلَّقَهَا عَلَيْهِ، وتَنَالُ جميع حقوقها، هذا إن شاءت، فإن تَسَاحَت، وَرَضِيَتْ، فلها ذلك، وإن طَلَّقَتْ فإنها تَنْتَظِرُ عِدَّتَهَا، فإن فاءَ إليها - وهي فِي الْعِدَّةِ - وَجَامَعَهَا مَرَّةً، فهي رَجَعَتْ، أما إن انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، فلها أن تَتَزَوَّجَ.

سادسًا: هذا الزوج يَعْتَذِرُ بأنه مُصَابٌ بِالنَّرْفَزَةِ، ومرض الأعصاب،

(1) انظر التعليق في الهامش السابق.

والمعروف أنَّ البُعد عن المرأة والعمليات الجنسية، قد يَتَسَبَّب في بعض الأمراض، وأنَّ العمليات الجنسية في كثيرٍ من الحالات تُفِيد الجسم، ولا تَضُرُّه، إذا لم يَقع فيها إسراف، والحُكم اليوم يَسْهُل الوصول إليه، لِوَفَرَةِ الأطباء والاختصاصيين، والأمراضُ المُفْتَعَلَة لا تُسْقِط الحقوق، وهذه المرأة خَضَعَتْ طويلاً لمعاملة زوجها، وأنجبت منه بَنِينَ وبنات، وربَّما مَلَّ منها؛ لأنها أَهْمَلَتْ أن تَعْتَنِي بنفسها، وتَبْدُل نشاطها في تربية أبنائها وبناتها، ولهذا فإننا نُنَبِّه كُلَّ امرأة مسلمة أن لا تُهْمَل نفسها، ولا تُهْمَل زوجها، وعليها أن تَتَصَنَّعَ له وتَتَهَيَّأ، وتُحَسِّن القول والعمل والقَبول.

وعلى الرجل أن يَصْنَعَ كذلك لزوجته، وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: «إنه كان يَتَزَيَّن لزوجته كما يجب أن تَتَزَيَّن له»⁽¹⁾، وهذا مِنَ العِشْرَةِ بالمعروف، كما قال الله تعالى: ﴿وَعَايَرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: 19]، ومن الحقوق التي قال فيها: ﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: 228]. والله أعلم.

1993/09/13م

زوجة تُجَاهِرُ بعيوب زوجها

السؤال:

ما حُكْم المرأة التي تُجَاهِرُ بعيوب زوجها أمام الغير؟

م. ح (قائلة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

(1) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

المرأة التي تُجَاهِر بعيوب زوجها، غير حافظة للغيب بها حَفِظَ اللهُ، فَإِنَّ الزوجين مُؤْتَمَنَانِ عَلَى بَعْضِهِمَا، لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَحَدَّثَ أَحَدُهُمَا عَمَّا رَأَى مِنَ الْآخَرِ أَمَامَ النَّاسِ، وَشَرُّهُمَا هُوَ الَّذِي يَكْشِفُ مَا رَأَى مِنْ صَاحِبِهِ، فَإِنَّ الزَّوْجَ يَرَى مِنْ زَوْجَتِهِ مَا لَا يَرَاهُ مِنْهَا الْأَبْوَانُ، وَكَذَلِكَ الزَّوْجَةُ، وَقَدْ أَشَارَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ إِلَى ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْتُ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: 21]. فَمَنْ كَشَفَ عيوب الآخر، فَقَدْ خَانَ الميثاق الغليظ، [وَحِثْ فِيهِ. أَفَلَا تَأْمَنُ] ⁽¹⁾ هَذِهِ الزَّوْجَةُ أَنْ يَتَحَدَّثَ الزَّوْجُ بِعيوبها، وَيَكْشِفُهَا أَمَامَ النَّاسِ.

وَمِنْ جُمْلَةِ الْحِكْمَةِ فِي جَعْلِ الْعِصْمَةِ بِيَدِ الزَّوْجِ لَا بِيَدِ الْقَاضِي، أَنَّ الْقَاضِي يَبْحَثُ عَنِ الدَّوَاعِي، وَقَدْ يَضْطَرُّ الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ إِلَى كَشْفِ مِثْلِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْكَرِيمَةِ، وَيُتَبَيَّنُ الْفُرْصَةُ لَتَدْخُلَ الْمُحَامِلِينَ الثَّرَائِرِينَ، فَيُوسِعُونَ مَسَافَةَ الْخِلَافِ. أَمَّا الْمُسْلِمُ فَمُخَاطَبٌ أَنْ يُعَاشِرَ الزَّوْجَةَ بِالْمَعْرُوفِ، ثُمَّ يُمَسِّكَهَا بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ يُفَارِقَهَا بِإِحْسَانٍ، وَيُمَتِّعَهَا ⁽²⁾.

(1) فِي النِّسْخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [وَحِثْ فِيهِ أَفْلَاتَا مِنْ]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(2) يُمَتِّعُهَا: الْمُنَاعَ فِي اللُّغَةِ كُلُّ مَا انْتَفَعَ بِهِ، وَالْمَعْنَى: أَنْ يُعْطِيَهَا شَيْئًا يَكُونُ مَتَاعًا لَهَا، جَبْرًا لَهَا، وَدَفْعًا لَوْخْشَةِ الطَّلَاقِ، وَإِزَالَةَ لِلْأَحْقَادِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَتِ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:

يَتَّهِمُ زَوْجَتَهُ بِالْفَاحِشَةِ

السؤال:

زوجتي التي أنجبت معي طفلين اثنين، حيث هذا الأخير في غيابي، ودون إذنٍ مني قامت بالسفر من حيث إقامتي بمدينة (بسكرة) إلى مدينة (سكيكدة)، ونامت بالنزول مع رجل غريب عليها.

سألت العلماء عن هذه القضية، فقالوا: «إنها حرمت عليّ». أتساءل ما الحكم على هذه الزوجة؟ مع الاحترام والتقدير والشكر، والانتظار لرَدِّكم بفارغ الصبر.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. تَلَقَّيْنَا رسالتكم، وفَهِمْنَا مُرادكم، والقضية التي بينكم وبين زوجتكم، وهاتَمَ

الجواب:

أولاً: رسالتكم إلَيَّ خطأ، وما دَخَلَ وزير الشؤون الدينية في قضية هي من اختصاص وزارة العدل والمحاكم، هُم الذين يَحْكُمُونَ في الخلافات والأنساب والقضايا بين الزوجين.

أما من الناحية الدينية، فالمرأة لا تَحْرُمُ على زوجها إلا بالطلاق، فإذا طَلَّقَهَا بَقِيَتْ في بيتها حتى تَخْرُجَ مِنْ عِدَّتِهَا، فإذا خَرَجَتْ مِنْ عِدَّتِهَا حُرِّمَتْ عليه. ولو سافرت إلى أمريكا أو اليابان، وبقيت فيها خمسين سنة، فما دام لم يُطَلِّقْهَا فهي زوجته، فإذا طَلَّقَهَا بَانَتْ منه كما نَقَدَّم.

ولهذا فهذه المرأة هي زوجتك، وما أَتَتْ به مِنْ أولاد أو ما تَأْتِي به مِنْ أولاد في

المستقبل يَحْمِلُونَ اسْمَكَ وَيَتَّبِعُونَكَ مَا دَامَتْ زَوْجَتُكَ، إِلَّا مَنْ تَنَفَّيْهِ بِلَعَانٍ تَامٍّ
الشروط، ولهذا فالابن ابنك؛ لأنك لم تَنَفَّهِ، وفاتَ الوقت اليوم.

ثانيًا: أمَّا الصورة التي بَعَثْتَهَا، فلا تُثَبِّتُ أنها لها مع هذا الرجل؛ لأنَّ تَلْفِيقَ
الصُّورِ ممكن جدًا، ومَسْأَلَةُ سفرها إلى (سكيكدة)، وَمَنَامُهَا فِي النُّزُلِ مع شخص
أجنبي، فيحتاج إلى إثباتٍ للشرطة، وما دام لم يأتِ تقرير منها فكلامك ليس
مقبولاً، إلا إذا اعترفت الزوجة وصاحبها.

وأما الابن الذي أتى منها فهو ابنك، لا يَجُوزُ لك أن تَنَفَّيْهِ؛ لأنك عاشَرْتَهَا مُدَّةَ
طويلة، والرجل إذا اتَّهَمَ زوجته، عليه أن يأتي بأربعة شهداء، فَتُثَبِّتَ عليها التهمة،
ولا يحتاج إلى لعان، وأمَّا إذا لم تكن له بَيِّنَةٌ ولا شهود، فعليه أن لا يَمَسَّهَا، وعليه
أن يقوم باللَّعَانِ فوراً، وأن يُثَبِّتَ أنه لم يَنَمَ معها بعد طُهرِها من الحيض، فإن فُقِدَ
شرطٌ - مثل قُرْبِهَا بعد حيضٍ، أو بعد أن اتَّهَمَهَا بالزنا - فلا حَقَّ له في اللَّعَانِ، بل
يَسْتَحِقُّ حَدَّ الْقَذْفِ.

أما العلماء الذين تقول إنك سألتهم فَأُفْتَوْكَ بِحُرْمَةِ زَوْجَتِكَ، فإنهم يحتاجون
إلى تجديدِ علمهم. والسلام عليكم ورحمة الله.

1993/06/12م

هذه خِصَّةٌ وغفلةٌ وديانةٌ

السؤال:

وَرَدَ على لجنة الفتوى كلمة مُطَوَّلَةٌ، تحت عنوان (قضية وشكوى)، وبعد
التَّمَعُّنِ فيها وَرَدَ فيها كاد اليقين يَحْكُمُ أنها مِنْ نَسِيجِ الخيال، لكنه خيالٌ مريض

يُؤْذِي عَرَضُهُ عَلَى النَّاسِ أَكْثَرَ مِمَّا يُفِيدُهُمْ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّا نُجِيبُ عَلَى مَا وُجِّهَ إِلَيْنَا،
وَبِخُلَاصَةٍ مَا وَرَدَ فِيهَا:

أَنَّ شَابًا مِنْ عَائِلَةِ التَّرْبِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ أَحَبَّ فِتَاةً، وَأَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، فَخَطَبَهَا مِنْ
أَبِيهَا، وَتَرَكَهَا مُدَّةً طَوِيلَةً تَنْتَظِرُ، وَكَانَ لَا يَزُورُهَا إِلَّا قَلِيلًا، وَبَعْدَ شَهْوَرٍ يَحْمِلُ
إِلَيْهَا هَدِيَّةً، وَمَا تَزَالُ فِي بَيْتِهَا.

وَذَاتَ يَوْمٍ اتَّصَلَ بِهِ أَخُوهَا لِأَبِيهَا - وَأُمُّهَا مُطْلَقَةً، وَتُعْتَبَرُ كَالْيَتِيمَةِ مِنْ أُمِّهَا -
وَأُطْلِعَهُ عَلَى أَنَّ أخته فِي مَشْكَلَةٍ عَوِيسَةٍ، تُعَانِي أْزَمَةً أَخْلَاقِيَّةً، إِذْ ظَهَرَ بِهَا حَمْلٌ مِنْ
سِفَاحٍ، وَرَجَاهُ أَنْ يَنْقُلَهَا عِنْدَهُ كزَوْجَةٍ لَهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَبِكُلِّ غَفْلَةٍ وَسَدَاجَةٍ قَبْلَ
مِنْ هَذَا الْعَرَضِ، وَأَسْكَنَهَا عِنْدَهُ، وَأَنْفَقَ عَلَيْهَا مَا كَانَ يُعِدُّهُ مَهْرًا لَهَا، ثُمَّ اسْتَنْطَقَهَا
مِرَارًا عَنْ سِرِّ حَمْلِهَا فَكَتَمَتْهُ، ثُمَّ أَخِيرًا أَطْلَعَتْهُ عَلَى أَنَّ الْمَجْرِمَ - أَبَا جَنِينِهَا - هُوَ نَفْسُ
أَخِيهَا لِأَبِيهَا، اخْتَلَى بِهَا ذَاتَ يَوْمٍ لِيُكَفِّفَ دُمُوعَهَا الْمُتَهَاظِلَةَ مِنْ إِسَاءَةِ امْرَأَةِ أَبِيهَا،
وَأَدَّى بِهَا ذَلِكَ إِلَى مَا لَا يُحْمَدُ عُقْبَاهُ، فَقَدْ اغْتَضَبَهَا، ثُمَّ ظَهَرَ حَمْلُهَا مِنْ أَخِيهَا،
وَتَحَرَّكَ الْجَنِينَ فِي بَطْنِهَا، وَهِيَ الْآنَ فِي أَشْهُرِهَا الْآخِرَةِ.

ثُمَّ تَهَاطَلُ عَلَيْنَا أَسْئَلَةٌ عَمَّا يَفْعَلُ؟ أَيْفُضُحُهَا أَوْ يَسْتَرُهَا؟ أَيْقَرُّ أَمْ يُنْكِرُ؟ ... الخ.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أَوَّلًا: يَكُونُ بِإِجْمَالٍ؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ تَفُوحُ مِنْهُ رَوَائِحُ كَرِيهَةٍ جَدًّا، وَأَوَّلُ مَا نُجِيبُ
بِهِ أَنَّنَا لَا نَصَدِّقُ أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ تَكُونُ وَاقِعِيَّةً فِي الْعَائِلَةِ الْجَزَائِرِيَّةِ، وَقَدْ اعْتَادَ
الْإِنْسَانُ الْجَزَائِرِيُّ أَنْ يَذُودَ الْمَفْسِدِينَ عَنْ أَخْتِهِ، وَرَبَّمَا اقْتَرَفَ الْجَرِيمَةَ حَمَايَةً لَهَا.

ثانيًا: لكل قاعدة شواذٌ، وربما يكون صاحبُه هذا من الشواذ، تُزَيِّن له نفسه المنحطة الخبيثة أن يعتدي على أخته في ساعة ضَعْفِها، ويكشف عورتها، ويفعل الفاحشة فيها، ولو كانت هي فتاة عادية لَأَيَّقَظَتْهُ من غفلته، وامتنعت منه، ولم تُمَكِّنْهُ من نفسها، لكنها قد تكون شاذةً مثله، وأنها تَنطوي عن نفس خسيصة مُنحَطَّة، فالقضية شذوذ في شذوذ، والشاذ في النار، وهو من الفُجَّار، فلا ينبغي أن نَشْغَلَ أنفسنا بالعناية بهما.

أمَّا ثالث هؤلاء الفُرسان، فهو صاحبنا الذي كَتَب إلينا، فأين كان احتياطُه لنفسه عندما ذهب يَخْطُب فتاة من هذا النوع؟ وقولُ العامة عندنا: «زواج يوم يحتاج إلى تدبير عام».

ثم إنه عندما خَطَبَ، أَبْقَاهَا مُدَّة طويَلة في دار أبيها، فلمَّا جاءه أخوها يَرَجُوهُ أن يَدْخُلَ بها - والدخول عند الفقهاء يَتِمُّ بِنَقْلِ المرأة إلى بيت الزوجية، وإرخاء السُّتُور بينهما - قَبَلَ هذا المَغْفَلُ أن يَدْخُلَ بزوجته، ويَحْتَلِيَ بها، وهو يَعْلَم أنها حاملٌ من سَفاح، ومعلومٌ أنَّ الزواج لا يَصِحُّ بِحاملٍ حتى تَضَع حَمْلَهَا، حينئذ يَصِحُّ أن يَتَزَوَّجَ بها.

ولهذا نقول لهذا الشاب: إنَّ رِضاه بِنَقْلِ هذه الفتاة إلى بيته، والاختلاء بها، يُسَمَّى في عُرْف الأخلاق خِسَّةً، وفي عُرْف الذكاء غفلةً، وفي عُرْف الرجولة دِيَانَةٌ؛ لأنه أراد أن يَسْتُرَ جريمة خطيبته، وهو في غِنَى عن ذلك.

فاسمحوا لنا أيها القراء أن نُعْرِضَ عن بقية الأسئلة؛ لأنَّ القضية مُتَبَيَّنَةٌ، وَنَبْشُهَا مِمَّا يُشِيعُ التَّنَانَةَ، وسواء صَحَّتْ أو بَطَلَتْ، وَسَرُّ مِثْل هذا الموضوع أَوْلَى من كَشْفِهِ، فدَعُوا هذه المَجرِمة تَتَجَرَّع عاقبة هذه الجريمة البَشِعة، ودَعُوا أخاها الخسيس يذهب إلى مصيره، وهو أَوْلَى به من مُجْتَمَعنا، والعدالة من أعظم أعمالها

أن تُريح التربية والتعليم منه، فعلى أي دين وأي خلق يُربّي أبناءنا وبناتنا، أخزاه الله وأمثاله، وأراح منهم البلاد والعباد، وطهّري آئتها (العقيدة) الصحيحة السليمة أوديّة صحيفتنا من مثل هذه القاذورات.

مجلة العقيدة (07/06/1993م)

هل للزوج أن يمنع زوجته من ارتداء الحجاب؟

السؤال:

هل للزوج أن يمنع زوجته من ارتداء الحجاب؟ وهل عليها أن تُطيعه؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. الجواب على هذا السؤال يتوقّف على معرفة لباس هذه المرأة، وما تَسْتُرُه من بدنّها، وما تكشفه منه.

فإن سَتَرَتْ ما يجب عليها سَتْرُهُ، وكشفت ما يُجُوز لها كَشْفُهُ، فليس له أن يُجبرها على أكثر من ذلك، فإن فعل وأمرها بفعل حرام، فلا طاعة له عليها، وإن أمرها بما هو ليس بحرام فالأفضل لها أن تُطيعه تَجَنُّبًا للخصام. هذا ما نقوله بإجمال، ثم نعود للتفصيل فنقول:

المرأة أمام زوجها ليس فيها عورة، ويستطيع أن يرى كلّ جسمها، كما يُجُوز لها أن ترى كلّ جسمه، لكن ينبغي ألاّ يَريَا من بعضهما إلّا ما لا تَسُوء رؤيته، بل تَسرّ الناظر، وفي الحديث: «خَيْرُ النِّسَاءِ مَنْ إِذَا نَظَرْتَ إِلَيْهَا سَرَّتْكَ»⁽¹⁾.

(1) سبق تحريجه.

والمرأة أمام أقربائها الأقربين - وهم محارمها الذين تحرم عليهم ويحرمون عليها بالنسب أو بالصهر أو بالرضاع - لهم أن يروا منها ما تخفيه على غيرهم، مثل شعرها وأطرافها وعُنُقها، ولكن ليس لهم أن يروا منها العورة المغلظة - وهي ما بين السرة والركبتين - فذلك لا يجوز رؤيته إلا من الزوجين كما تقدم.

وأما المرأة مع الأجانب - ويدخل فيهم كل من ليس بمحرم ولو كان قريباً كابن العم والعمة والخال والخالة - فالواجب عليها ستر كل الجسم منها بما فيه شعر رأسها وأطرافها ورقبتها وصدرها، ما عدا الوجه والكفين فإنه يجوز للأجنبي رؤيتهما منها، هذا هو الحق، وهو مذهب الجمهور، وذهب بعض الخنابلة إلى أن الوجه والكفين عورة، ويجب عليها ستر ذلك أيضاً أمام الأجنبي، ورد هذا المذهب بأنها في حالة الإحرام بالحج أو بالعمرة مأمورة بكشف ذلك، ولو سترت وجهها أو لبست قفازاً - وهي محرمة - لكانت مخالفة لما أمر به الشارع في مثل هذه الحالة، ولزمتها الهدئي، ولو كان كشف الوجه واليدين إلى الكوعين حراماً لما أبيع ذلك في أي حالة من الحالات أمام أجنبي.

فلباس المرأة إذا كان سابغاً - أي كاملاً فضفاضاً لا يصف أعضاء جسمها، وكان ثخيناً لا يشف عماً تحته بحيث تمكن رؤيته - شاملاً للرأس والأطراف هو حجابها ولو كشفت وجهها وكفيها أمام الأجانب، وما خالف ذلك مثل كشف أطرافها أو شعرها أو ظهرها أو ساقها، أو لبست ثياباً شفافة تكشف أعضاء بدن أراد أن ينظر إليها حتى يرى بشرتها، أو لبست ثوباً خفيفاً مضغوطاً على جسمها يبرز مفاتنها كالثديين والأكفال، هذه ليست مباحة ولو سترت وجهها وكفيها. وهذا البيان يتضح الجواب عن السؤال.

فإن أمرها هذا الزوج أن تكشف شعرها للنظرين أو ظهرها أو أطرافها أو

بِهَا يُغْرَى السُّفَهَاءُ بِهَا، فَلَا طَاعَةَ لَهُ عَلَيْهَا، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ»⁽¹⁾.

أَمَّا إِنْ كَانَتْ مُسْتَوْرَةٌ الْجِسْمِ - كَمَا تَقَدَّمَ - لَا يَبْدُو مِنْهَا مَا هُوَ مُحَرَّمٌ، وَقَدْ اشْتَهَتْ هِيَ أَنْ تَلْبَسَ مَا اعْتَادَ النَّاسُ أَنْ يُسَمُّوهَ الْحِجَابَ الشَّرْعِيَّ، فَعَلَيْهَا أَنْ تُطِيعَ زَوْجَهَا مَا دَامَتْ لَمْ تُخَالِفِ الشَّرْعَ فِي أَثْوَابِهَا السَّابِغَةِ الثَّخِينَةِ؛ لِأَنَّ (الْحِجَابَ الشَّرْعِيَّ) يُؤَشِّكُ أَنْ يُشَهَّرَ بِهَا وَيَجْعَلَهَا مَعْرُوفَةً بِعَلَامَةٍ بَيْنَ النَّاسِ، وَلِبَاسَ الشُّهْرَةِ مَمْنُوعٌ شَرْعًا، فَإِذَا كَانَتْ صَادِقَةً فِي رَغْبَتِهَا فِي الْحِجَابِ فَلْتَلْبَسْ لِبَاسَ الْأُمَمَاتِ وَالْجَدَّاتِ، أَعْنِي الْمَلَايَةَ وَالنَّقَابَ. وَطَاعَةُ الزَّوْجِ فَرَضٌ عَلَى الزَّوْجَةِ فِي الْمَعْرُوفِ.

(1) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (20653) وَالْحَاكِمُ (ج 3/ ص 543) وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (ج 18/ ص 170) وَاللَّفْظُ لَهُ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ الْحَاكِمُ: «حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرَجْ لَهُ». وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (2625) وَالنَّسَائِيُّ (4205) عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بَلْفَظٍ: «لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ إِلَّا طَاعَةُ الْمَعْرُوفِ»، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (13225) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بَلْفَظٍ: «لَا طَاعَةَ لِمَنْ لَمْ يُطِيعِ اللَّهَ».

الصِّلَاقُ وَالْعِدَّةُ

أبغض الحلال إلى الله الطلاق

الزواج عقد ليدوم:

عقد الزواج عقد ديني متين، تمّ بكلمة الله ليدوم، وحلّت بها العشرة الزوجية بين الرجل والمرأة، مبنية على المودة، والرحمة، والسكون، والاطمئنان، والمعروف، والإحسان.

ولكن قد يطرأ عليها سوء التفاهم بين الزوجين، أو تختلف طباعهما، أو تنشأ الكراهية في قلب أحدهما نحو الآخر، أو يقع نفور، في هذه الأحوال يجب على كلّ منهما أن يضبط نفسه، ويصبر، ويُعاشِر صاحبه بالمعروف، ولا يحلّ له الإساءة إليه ومُضارّته، أو خيانتُه، بل الواجب أن يُعامله بالإحسان والعدل، وأن يتحكّم في عواطفه، فلعلّ ما كان سحابة صيف لا تلبث أن تنقشع، قال الله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 19].

الطلاق بغيض:

وفي بعض الأحوال تسوء العلاقة وتتأزّم، ويتبيّن أن دوام العشرة فيه مضرّة وعُسْر لهما أو لأحدهما، ولهذا شرع الطلاق، وهو حلّ عقدة النكاح، والتخلّص من الالتزامات التي أوجبها العقد على كلّ منهما نحو الآخر.

والطلاق - وإن كان حلالاً جائزاً في مثل هذه الأحوال - كَرِيهٌ بغيض لا ينبغي الإقدام عليه، لما ينشأ عنه من مفسد وأضرار للزوج أو للزوجة أو لهما معاً، أو للأولاد بينهما، ولهذا قال النبي ﷺ: «أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ»⁽¹⁾.

(1) أخرجه أبو داود في كتاب الطلاق، باب: في كراهية الطلاق، حديث (2178)، وابن ماجه في كتاب=

ولقد كانت الجاهلية تجعل من الطلاق وسيلة لاضطهاد المرأة، والتلاعب بها، وأكل حقوقها، وظلمها الظلم الفادح، فجاء الإسلام ووضع قواعد للطلاق، تحميها وتدفع عنها الجور والاضطهاد، وأمر الرجال أن يمسكوا أزواجهم بالمعروف أو يسرّحوهن بإحسان.

الطلاق الرجعي:

من ذلك أن الأزواج في الجاهلية كانوا يطلق الرجل امرأته فتسرع في العدة، حتى إذا قرب أو أن حريتها وخروجها من العدة زعم أنه راجعها، ثم لا تستفيد من هذه الرجعة، ولا يعود إلى عشرتها، بل يعود إلى طلاقها من جديد، وهكذا يفعل ولو ألف مرة، وتصير الزوجة معلقة، لا هي متزوجة تتمتع بحقوق الزوجية، ولا هي مطلقة لها حق التزوج من جديد.

فجاء الإسلام وأبطل هذا الظلم، وجعل الطلاق مرتين، يملك فيها الرجوع في العدة، فإن طلقها المرة الثالثة حرمت عليه حتى يرغم أنفه، وتنجح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً، ويدخل بها، ثم إن طلقها أو مات عنها جاز للأول أن يتزوجها من جديد.

العدة:

وقد فرض الله العدة على الزوجات، إن طلقها بعد الدخول بهن، وهي تربص الزوجة في بيت الزوجية لا تخرج منه حتى يمر عليها ثلاثة أطهار من الحيض لمن

=الطلاق، حديث (2018)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج7/ص527)، والحاكم في المستدرک (ج2/ص234)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وصححه الحاكم، ورجح أبو حاتم والدارقطني والبيهقي إرساله. انظر: فيض القدير. ج1/ص79، نيل الأوطار. ج6/ص262، سبل السلام. ج2/ص247.

كانت نَحِيض، أو ثلاثة أشهر لَمَن كانت يائسة مِنَ المَحِيض أو صغيرة، أو وَضَع الحمل لَمَن كانت حاملاً.

وحكمة العِدَّة أنها ما دامت في بيت الزوجية فقد يذهب الغضب، وتهدأ النفوس، وَيَقَع الندم مِنَ الزوجة أو مِنَ الزوج أو منهما جميعاً، وَيَتَصَالحان، وقد يظهر بها حملٌ فيكون سبباً في عودة الاتصال، زيادةً على ما يجب له مِنَ حقوق على الأبوين.

وقد أوجب الله هذه العِدَّة، وَمَنَعَ الأزواجَ مِنَ إخراج زوجاتهم مِنَ بيوتهن، فقال: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [الطلاق: 1]، ثم قال: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: 1]، وهذا الأمر هو الصُّلح والعودة إلى العلاقة الزوجية، والله سبحانه هو مُقَلِّب القلوب.

حقوق الزوجة المطلقة:

المُطَلَّقة تَتَمَتَّع بِكُلِّ الحقوق الزوجية ما دامت في العِدَّة - ما عدا المعاشرة الجنسية - فلها النفقة والسكن والكسوة، وإن مات زوجها وَرِثَتْه، وإن ماتت وَرِثَها.

ولها حضانة أولادها، لا يَتَزَعَمُ منها إذا انقضت عِدَّتُها، وعليه أن يُنْفِقَ عليهم، وَمَن كان في سِنِّ الرِّضَاع فلها إرضاعه - إن شاءت - وعليه أن يدفع لها أجرة الرِّضَاع بِقَدَرِ وَسْعِهِ وحالها.

وليس للزوج - إن طَلَّق زوجته - أن يَعُودَ عليها لِيَتَزَعَ منها ما أعطاهَا مِنَ صَدَاقٍ أو مِن هدايا، ولو كان ذلك مالاً كثيراً، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ

أَسْبَدَالَ زَوْجٍ مَكَاتٍ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُهُمْ إِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا
أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴿٢٠﴾ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى
بَعْضٍ وَأَخَذْتُ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴿٢١﴾ [النساء: 20-21].

إنَّ استحقاق المرأة حرية الملك والتصرف في مالها من أعظم مزايا الشريعة
الإسلامية التي قرَّرتها للمرأة، وإنَّ كثيرًا من الأمم المتمدِّنة ما تزال لم تصل
الدرجة التي وصلتها الشريعة بالمرأة، وما تزال المرأة عندهم لا تستطيع أن تُمضي
وحدها على عقد بالتصرف المالي، ولا حقَّ لها في حمل اسم عائلتها، بل تحمل اسم
زوجها.

أما الإسلام فقد حرَّم على الأزواج والآباء والقراة أن يأكلوا من مال المرأة
شيئًا، أو يغصبوها شيئًا، إلا إذا رَضِيَتْ وطابت بذلك لهم نفسًا، ﴿إِنْ كَانَ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ
شَيْءٍ مِنْهُ فَمِنْهُ فَقَسَا فَاكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: 4]، وتبقى مُحَافِظَةً على اسمها بعد زواجها كما
كانت من قبله.

الْخُلْعُ:

إذا كَرِهَتْ المرأة زوجها، ونَفَرَتْ نَفْسُهَا مِنْ عِشْرَتِهِ، مع أنه لم يُسَيِّ إليها ولا
ظَلَمَهَا، لم يَجُزْ لها أن تُسَيِّ إليه وتَظْلِمَهُ، وقد جاء في الحديث: «أَيَُّا امْرَأَةٍ سَأَلْتُ
رَوْجَهَا الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ مَا بَأْسٍ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ»^(١).

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الطلاق، باب: في الخُلْع، حديث (2226)، والترمذي في كتاب الطلاق
واللَّعَان، باب: ما جاء في المُخْتَلِعَات، حديث (1187)، وابن ماجه في كتاب الطلاق، باب: كراهية
الخلع للمرأة، حديث (2055)، وأحمد في مسنده، حديث (22379)، والحاكم في المستدرک
(ج 2/ ص 239)، عن ثوبان رضي الله عنه. قال المناوي في فيض القدير (ج 3/ ص 138): «قال الترمذي:
حسن، وقال الحاكم: على شرطها، وأقره الذهبي وابن حجر، وصحَّحه ابن خزيمة وابن حبان».

إِنَّ لَهَا أَنْ تَتَصَالَحَ مَعَهُ إِذَا خَشِيتِ الشُّوْءَ عَلَى نَفْسِهَا مِنَ الْوُقُوعِ فِي الظُّلْمِ لَهُ، وَالْحَرَامِ وَالْإِسَاءَةِ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ بِأَنْ تَقْدِيَ نَفْسَهَا، وَتَدْفَعَ لَهُ مَا لَا لِيُطْلَقَ سَرَاحُهَا، وَيُرْجَعَ إِلَيْهَا حَرِيَّتُهَا. وَقَدْ أَحَلَّ اللَّهُ لِلزَّوْجِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا هَذَا الْمَالِ فِدْيَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ هُوَ الَّذِي أَضَرَّ بِهَا، وَتَسَبَّبَ فِي نُفُورِهَا، لِيُخْضِعَهَا لِإِرَادَتِهِ، وَيُجْبِرَهَا عَلَى فِدْيَةِ نَفْسِهَا، فَإِنْ ثَبَتَ مِنْهُ ذَلِكَ - بِإِسَاءَةِ عَشْرَةِ - حَرْمٍ عَلَيْهِ أَخْذُ شَيْءٍ، فَإِنْ أَخَذَهُ وَطَالَبَتْهُ بِهِ، وَثَبَتَ الضَّرَرُ، أُجْبِرَ عَلَى إِرْجَاعِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: 229].

الإضرار بالزوجة:

إِنَّ الطَّلَاقَ يُوقِعُهُ الزَّوْجُ، وَالْعَصْمَةُ بِيَدِهِ، وَلَكِنْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَضُرَّ بِزَوْجَتِهِ، فَإِنْ هُوَ فَعَلَ ذَلِكَ فَلَهَا أَنْ تَرْفَعَ أَمْرَهَا إِلَى الْقَاضِي طَالِبَةً فَكَّ الْعَصْمَةِ بِالطَّلَاقِ، وَيَجِبُ عَلَى الْقَاضِي أَنْ يَبْحَثَ، فَإِنْ صَحَّحَتْ عِنْدَهُ دَعْوَاهَا، وَثَبَتَ لَدَيْهِ أَنَّ الزَّوْجَ يَضُرُّ بِهَا ضَرْماً مَادِيّاً أَوْ أَدْبِيّاً، بِتَجْوِيعِهَا أَوْ عَدَمِ كِسْوَتِهَا أَوْ ضَرْبِهَا الضَّرْبَ الْمُبْرَحَ أَوْ سَبِّهَا أَوْ شَتْمَ ذَوِيهَا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يُعَدُّ عُدَوَانًا وَظُلْماً، فَإِنَّ الْقَاضِي يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا، وَيُطْلَقُهَا مِنْهُ.

وَمِنْ الْإِضْرَارِ بِهَا الْإِبْتِعَادُ عَنْهَا وَعَدَمُ قِيَامِهِ بِالْوُضُوفَةِ الزَّوْجِيَّةِ، فَإِنْ هُوَ فَعَلَ ذَلِكَ ضَرَبَ لَهُ الْقَاضِي أَجَلَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، فَإِنْ فَاءَ وَرَجَعَ إِلَيْهَا فَإِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لَهُ، وَإِنْ هُوَ تَمَادَى فِي هِجْرَانِهِ طَلَّقَ عَلَيْهِ.

مفاسد الطلاق:

إِنَّ لِلطَّلَاقِ مَفَاسِدَ عَظِيمَةً، وَأَخْطَارًا جَسِيمَةً؛ لِأَنَّهُ تَحْرِيبٌ لِبَيْتٍ فِي الْإِسْلَامِ، بَيْنَمَا الزَّوْجُ عِمَارَةُ بَيْتٍ. لَا يَنْبَغِي أَنْ يُلْجَأَ إِلَى الطَّلَاقِ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ قُصُوى، إِذَا

تَعَسَّرَت العِشرة الزوجية أو تَعَذَّرَت بعد كلِّ المحاولات للإصلاح، فإن بَلَغَ الأمر إلى فراقٍ لا مَحِيصَ منه - مع إعطاء كلِّ ذي حَقٍّ حَقَّهُ - أُبِيحَ، ﴿ وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كِلَا مِّن سَعَتِهِ ﴾ [النساء: 130].

ولهذا كانت إجراءات الطلاق في الإسلام هَيِّئَةً يَسِيرَةً، غير عسيرة، لا تعقيد فيها ولا إضرار، فإذا تَعَذَّرَت العِشرة بين الزوجين أو تَعَسَّرَت، أو ثَبَّتَ الضرر لدى القاضي، وقع الطلاق، ونالَ كلُّ منهما حَقَّهُ المُقَرَّرَ له، وَشَرَعَت في العِدَّة، وِجَازَ لها أن تَتَزَوَّجَ، وَحَرُمَ على كلِّ منهما إفشاء سِرِّ صاحبه أو الإساءة إليه.

والمُحافظة على سِرِّية الحياة الزوجية هي التي جَعَلَت الطلاق في الإسلام يُوقِعُه الزوج، ولا يَحْتَاجُ إلى حُكْمٍ حاكم، إلَّا في حالة النزاع والإضرار؛ لأنَّ الذهاب إلى المحاكم قد يُفْشي من أسرار الحياة الزوجية ما يُسيء إلى سُمعة الزوجة أو الزوج، ولا يَجُوزُ أن تُشيع الفاحشة في الذين آمنوا.

فَمِنْ أضرار الطلاق البليغة أنه يَصِمُ الزوجين وَيَشِينُهُما، وإذا حَاوَلَ أحدهما الزواج من جديد وَجَدَ الحذر من الناس، فهم لا يَرغبون أن يَتَزَوَّجُوا امرأة طُلِّقَتْ، وَيَسْتَرِيْبُونَ فيها، ولا يَرغبون أن يُزَوَّجُوا بناتهم لرجل طُلِّقَ، وَيَحْشُونَ منه، ولو لم يَعْلَمُوا شَرًّا عن أحدهما.

ومنها أَنَّ المرأة قد تَنْسَدُ أمامها أبواب الحياة المستقيمة، فترتمي في أحضان حياة خطيرة، خصوصًا وهي مُعَرَّضَةٌ للفساد والمِحْنة بإغواء المُفْسِدِينَ المُتَرَبِّصِينَ. ولكن أعظم الأضرار في الطلاق يُصِيبُ أولاد المُطَلَّقين، فإذا عاشوا مع أُمَّهاتهم عاشوا يَتَامَى، بَعِيدِينَ عن أبيهم، محرومين من عِنايته وَحَدِيْهِ وتربيته ومراقبته، لا يَسْمَعُونَ عنه كلمة خيرٍ من أُمَّهم. وإذا عاشوا مع أبيهم ضاعوا، وَتَعَرَّضُوا لِسُوءِ المعاملة من امرأة أبيهم وَحِقْدِها واضطهادها.

إنَّ المجتمع الإسلامي قد بُنيت قواعده على أُسسٍ من الدين متينة، وحقوق ثابتة مُقرَّرة، ولهذا كانت هذه المفاصد مُعالَجةً علاجًا إنسانيًّا معقولًا، وقَلَّ الطلاق نسبيًّا.

الطلاق في الجزائر:

الأمة الجزائرية مسلمة مُتمسكة بدينها، والمرأة الجزائرية دَيِّنة مُحافظَة، وَفِيَّه لرجُلها، قد يَغيبُ عنها الأيام والشُّهور والأعوام، وهي صابرة قَنُوعَة، تَعِيش على أمل عودته والرجوع إليها، قائمة بتربية أبنائها، ولهذا فإنَّ الطلاق لا يَكْثُر بين الأزواج في الجزائر، بل هو قليل نسبيًّا.

أَجَلْ إنَّ حوادث الطلاق تقع كثيرًا، ولكن قَلَّ أن يكون طلاقًا باتًّا تَنْتَهِي به عُقْدَة النكاح، بل الغالب في حوادث الطلاق أن يكون رجعيًّا، نتيجة غضبٍ أو نَسْرٍ ثم يَفِيء كُلُّ منهما إلى صاحبه نادِمًا، مُحاولًا إيجاد الوسيلة إلى الرجوع، وتنتهي حادثة الطلاق إلى استقامة الحياة الزوجية بالرجعة بعد أن هُدِّدَت بالانْهِيار.

خطر جديد:

ومع ذلك فإنَّ تهديدًا خطيرًا واضحًا أصبح يُهدِّد العائلة المسلمة الجزائرية، ويَحْجُم في أَفْقها منذ وقع الابتعاد - نوعًا ما - عن قواعد الزواج والطلاق في الإسلام، فكَثُرَت حوادث الطلاق المُتسبِّبة عن الانحراف في الأخلاق، وعن الخيانة الزوجية، وعن إهمال العائلة، وعن ثورة المرأة وإطلاق الحرية لها تفعل ما تشاء، وتَحْرِضُها على إهمال شؤون العائلة، وتَحْلِيها عن المسؤولية المَنُوطَة بها في بيتها.

إنَّ الحياة الزوجية أصبحت تُبْنَى - عند كثير من الناس - على المصلحة المادية

فحسب، بعيدة عن الصَّلَة الروحية التي أشارت إليها الآية الكريمة: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: 21].

وصَحَّ في الحديث أَنَّ رسول الله ﷺ قال: «تُنْكِحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَا لَهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِحِمْلِهَا، وَلِدِينِهَا، فَظَفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ»⁽¹⁾. ومعنى الحديث أَنَّ الناس يَرِغِبُونَ فِي تَزْوُجِ الْمَرْأَةِ إِمَّا لِمَا عِنْدَهَا مِنْ مَالٍ وَنَسَبٍ، أَوْ لِمَا لَهَا مِنْ شَرَفٍ وَحَسَبٍ، أَوْ لِمَا لَهَا مِنْ جَمَالِ الصُّورَةِ وَمَحَاسِنِ الْجَسَمِ، أَوْ لِمَا عِنْدَهَا مِنْ دِيَانَةٍ وَصِيَانَةٍ وَعِفَافٍ، فَظَفَرُ - أَيُّهَا الْمُسْلِمُ - مِنْ هَؤُلَاءِ النِّسَاءِ بِالْمُتَدَيِّنَةِ الطَّيِّبَةِ الصَّالِحَةِ، فَذَلِكَ أَحْسَنُ اخْتِيَارٍ وَأَوْفَقُهُ، فَالْجَمَالَ وَالْمَالَ قَدْ لَا يَدُومُ، وَالْحَسَبَ لَا يُغْنِي، وَلَكِنَّ الدِّينَ يَصُونُ وَيُصْلِحُ وَيُسْعِدُ وَيَعِصِمُ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمَرْأَةَ مُحَاطَبَةً بِمَا خُوطِبَ بِهِ الرَّجُلُ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَخْتَارَ الرَّجُلَ الْمُتَدَيِّنَ الَّذِي يَخَافُ اللَّهَ وَيَحْشَاهُ، فَإِنَّهُ الْأَوْفَقُ لَهَا وَالْأَصْلَحُ، وَلَا تَحْشَى مَعَهُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا، بَيْنَمَا قَدْ لَا يُسْعِدُهَا الْمَالُ أَوْ الْجَمَالُ أَوْ الْحَسَبُ مَعَ سُوءِ الْعِشْرَةِ وَفَسَادِ الْأَخْلَاقِ وَالدِّينِ، فَإِنْ اجْتَمَعَ الْحَسَبُ وَالْمَالُ وَالْجَمَالُ وَالِدِّينَ فَذَلِكَ الْمَطْلُوبُ الْأَسْمَى.

(1) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

تُحَدِّثُهُ نَفْسُهُ بِالطَّلَاقِ، وَلَمْ يَتَلَفَّظْ بِهِ

السؤال:

رَجُلٌ يُضْمِرُ فِي نَفْسِهِ طَلَاقَ زَوْجَتِهِ، وَتُحَدِّثُهُ نَفْسُهُ كَثِيرًا بِذَلِكَ، وَلَكِنْ لَا يَتَلَفَّظُ
بِالطَّلَاقِ، فَيَتَوَهَّمُ أَنَّهَا صَارَتْ مُطَلَّقَةً عَلَيْهِ، وَيَعِيشُ مُعَذَّبَ النَّفْسِ، فَهَلْ تُطَلَّقُ
عَلَيْهِ بِالْوَسْوَسَةِ وَحَدِيثِ النَّفْسِ؟

رَجُلٌ مِنْ زَمُورَةِ (بِرَجِّ بوعريريج)

الجواب:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنِ اتَّبَعَ هُدَاهُ.
كَلَّا، فَلَا يَكْفِي فِي الطَّلَاقِ حَدِيثُ النَّفْسِ وَوَسْوَسَتُهَا، أَوْ الْعَزْمُ عَلَى طَلَاقِهَا،
حَتَّى يَتَجَاوَزَ ذَلِكَ إِلَى الْقَوْلِ أَوْ الْفِعْلِ، فَإِذَا نَطَقَ بِصَرِيحِ الطَّلَاقِ - وَهُوَ التَّلَفُّظُ
بِمَادَّةٍ فِيهَا (ط.ل.ق) - وَقَعَ الطَّلَاقُ، وَلَا يَنْفَعُهُ أَنْ يَقُولَ: «مَا أَرَدْتُ الطَّلَاقَ»، إِلَّا
بِقَرِينَةٍ، كَأَنْ تَكُونَ مَرْبُوطَةً بِنَحْوِ حَبْلٍ، فَتَقُولُ لَهُ: «أَطْلُقْنِي»، فيقول لها: «أَنْتِ
مُطَلَّقَةٌ»، فَيُفِيدُ قَرِينَةُ الْحَالِ فِي ادِّعَائِهِ عَدَمَ إِرَادَةِ الطَّلَاقِ.

وَإِنْ تَلَفَّظَ بِالْفَاطِ كُنَايَةِ الطَّلَاقِ الظَّاهِرَةِ، وَهِيَ الْكَلِمَاتُ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ عَادَةً فِي
الطَّلَاقِ فَقَطْ كَ: حَبْلُكَ عَلَى غَارِيكَ، أَوْ أَنْتَ حَرَامٌ، أَوْ كَالْخَنْزِيرِ عَلَى - عِنْدَ مَنْ
يَقُولُ بِتَحْرِيمِ الزَّوْجَةِ -، فَهِيَ مُطَلَّقَةٌ، وَلَا يُصَدَّقُ فِي أَنَّهُ لَمْ يَرِدِ الطَّلَاقُ.

وَأَمَّا إِنْ جَاءَ بِكُنَايَاتِ الطَّلَاقِ الْخَفِيَّةِ، وَهِيَ الَّتِي لَا تُسْتَعْمَلُ فِي الطَّلَاقِ عَادَةً
مِنْ سَائِرِ الْأَلْفَاظِ، فَإِنَّهُ تُقْبَلُ نِيَّتُهُ، وَيُصَدَّقُ فِي دَعْوَاهُ، وَالطَّلَاقُ وَاقِعٌ عَلَى حَسَبِ
نِيَّتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ فَلَا.

والخلاصة أن الطلاق لا يقع بحديث النفس، ولا بالعزم عليه، وإنما يقع بالفعل والقول. والله أعلم.

السؤال:

إن لي قضية تتلخص فيما يأتي:

تَزَوَّجْتُ منذ 15 عامًا، ولي من زوجتي 6 أطفال، ومشكلتي أن زوجتي أنانية، كثيرة الغيرة... ومُذ دخلتُ بها سمعتُ أنني كنتُ خطبتُ قبلها ابنة عمِّي، ولم يَمُ الزواج لأسباب دينية وأخلاقية، فكانت زوجتي تتخبَّط في أوهام، وقد تتلفَّظ بكلمات نابية قاسية نحو والدي - وهي أرملة شهيد - مع أنها هي التي خطبتُها لي، كما أنها قد تتلفَّظ بالفاظ (كُفر) أمام أطفالها، وتُعلن كلَّ مرة أنها غير محظوظة في هذا البيت.

وفي عام 1981م ألحَّت عليَّ في السفر إلى تونس، وأنا أعرف بالضبط ما يجري في تونس من تَبَرُّج، وفساد، وغير ذلك، فعَدَلْتُ إلى الذهاب بها - رفقة أختها - إلى جنوب تونس، وفي الطريق حَدَثَ أن صاحَت، وصَكَّت وجهها، وتلفَّظت بالفاظ أكثر من التي كانت تقولها في البيت.

وهذا ما جعلني اتلفَّظ بالفاظ - كقولي مع نفسي وبين شفتي - مع إصراري الكامل على أن أفارقها، وهذا بعد أن أزور بها عاصمة تونس مرَّة أخرى، والتي من أجلها ناحَت وبَكَت.

أرجو أن تساعدوني في الخروج من هذه الورطة.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: هذه المرأة سَبَقَ لكم أن طَلَّقْتُموها عام 1976م، ثم راجَعْتُموها، فهذه طَلقة واحدة سابقة.

ثانياً: تقولون أنكم عام 1981م تَلَفَّظْتُمْ بِالْفَاضِ مَعَ نَفْسِكُمْ وَبَيْنَ شَفَتَيْكُمْ، مَعَ إِصْرَارٍ كَامِلٍ عَلَى مُفَارَقَتِهَا، وَهَذَا بَعْدَ أَنْ أَزُورَ بِهَا عَاصِمَةُ تُونِسَ مَرَّةً أُخْرَى، وَأَنْتَ زُرْتَ بِهَا تُونِسَ بِالْفِعْلِ بَعْدَ سَنَةٍ، ثُمَّ هَجَرْتَ فَرَاشَهَا... الخ.

والمعروفُ في الفقه أنَّ الطلاق لا يَقَعُ بِحَدِيثِ النَفْسِ وَحْدَهُ، وَلَا بِالنِّيَّةِ وَحْدِهَا، وَلَا بِالْعَزْمِ وَالْإِصْرَارِ، حَتَّى يُتَلَفَّظَ بِهِ، فَلَوْ حَدَّثْتَ الْمَرْءَ نَفْسَهُ أَنْ يُطَلَّقَ زَوْجَتَهُ، أَوْ نَوَى ذَلِكَ وَعَزَمَ عَلَيْهِ، وَأَصْرَرَ فِي عَزْمِهِ، وَلَكِنْ لَمْ يُتَلَفَّظْ بِالطَّلَاقِ، وَلَمْ يَصْدُرْ مِنْهَا طَلَاقٌ، لَا بِصَرِيحِ لَفْظِ الطَّلَاقِ، وَلَا بِالْكِنَايَةِ، فَلَا يُحْسَبُ عَلَيْهِ طَلَاقٌ.

فإذا كان الأمر - كما يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِكُمْ - لَمْ يَتَجَاوَزْ حَدِيثَ النَفْسِ وَالنِّيَّةِ وَالْعَزْمِ، وَلَمْ يَقَعْ تَلَفُّظٌ بِهِ، وَإِعْلَانٌ عَنْهُ، فَلَا طَلَاقَ بَيْنَكُمَا، بَلْ هِيَ مَا تَزَالُ زَوْجَتَكَ. وَأَمَّا إِذَا وَقَعَ التَّلَفُّظُ، فَقُلْتَ مَثَلًا: «إِذَا زُرْتَ تُونِسَ بِهَا فَهِيَ طَالِقٌ»، فَفِي حَالِ التَّلَفُّظِ فَالطَّلَاقُ وَاقِعٌ.

وحتى لو فَرَضْنَا أَنَّكَ تَلَفَّظْتَ بِالطَّلَاقِ، وَوَقَعَ مِنْكَ، فَهِيَ طَلِيقَةٌ ثَانِيَةٌ مُضَافَةٌ إِلَى طَلِيقَةٍ 1976م، وَيَجُوزُ لَكَ مُرَاجَعَتُهَا.

في هذه الحالة احذر أن يَقَعَ مِنْكَ لَهَا طَلَاقٌ ثَالِثٌ، وَأَتَّقِ اللَّهَ فِي هَذِهِ الْمَرْأَةِ بَعْدَ هَذِهِ الْعِشْرَةِ الطَوِيلَةِ، وَمَعَ وَجُودِ سِتَّةِ أَوْلَادٍ بَيْنَكُمَا، وَاسْتَمِعْ إِلَيَّ:

1 - يَنْبَغِي - يَا بُنَيَّ - أَنْ تَعْتَبِرَ نَفْسَكَ مُحْكُومًا عَلَيْكَ بِالْعِشْرَةِ الدَّائِمَةِ لِهَذِهِ الزَّوْجَةِ، فَهِيَ نَصِييُكَ وَقِسْمَتُكَ وَحَظُّكَ مِنَ الْحَيَاةِ، وَيَنْبَغِي أَنْ تُفْهَمَهَا كَذَلِكَ

أَنْتَ نَصِيْبُهَا وَقِسْمَتُهَا وَحَظُّهَا مِنَ الْحَيَاةِ، وَهَذَا قَضَاءُ اللَّهِ وَقَدَرُهُ، وَعَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ وَنَرْضَى بِقَضَاءِ اللَّهِ.

2- يَظْهَرُ لِي أَنَّ نَصِيْبَكَ مِنْ هَذِهِ الزَّوْجَةِ، وَنَصِيْبُهَا مِنْكَ، غَيْرُ مَبْخُوسٍ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ بَيْنَكُمَا سِتَّةُ أَوْلَادٍ، مَا شَاءَ اللَّهُ، بَارَكَ اللَّهُ لَكُمَا فِيهِمْ، وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: 46]، وَهَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ تَنْظُرُوا إِلَيْهِمْ، وَأَنْ تَحْمَدُوا عَلَيْهِمُ الْمَوْلَى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَإِذَا كَانَ يُصِيبُ الْأَبْوَيْنَ مِنْهُمْ نَصَبٌ فِي حَالَةِ الصَّغَرِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْحَالَةَ تَتَغَيَّرُ عِنْدَمَا يَبْلُغُونَ سِنَّ الشَّبَابِ وَالرَّجُولَةِ وَالْأُنُوثَةِ.

3 - الْمَرْأَةُ الَّتِي تَغَارُ عَلَى زَوْجِهَا، تُحِبُّهُ، وَتَخَافُ عَلَيْهِ أَنْ تَسْلُبَهَا إِيَّاهُ امْرَأَةً أُخْرَى، وَالْمَرْأَةُ الَّتِي لَا تَغَارُ عَلَى زَوْجِهَا، وَلَا تُبَالِي بِهِ، هِيَ الَّتِي لَا تُحِبُّهُ، وَرَبِّهَا لَا تَحْتَرِمُ الزَّوْجِيَّةَ بَيْنَهُمَا.

وَالرَّجُلُ الْحَكِيمُ هُوَ الَّذِي يُحْسِنُ التَّصَرُّفَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُشْعِرَهَا - بِدَوْرِهِ - أَنَّهُ يُحِبُّهَا، وَيُحِلُّهَا، وَأَنَّهُ لَا يَعْتَبِرُ امْرَأَةً فِي الْوُجُودِ تُسَاوِيهَا، وَعَلَيْهِ أَنْ يُقَدِّمَ لَهَا الْهَدَايَا، وَعَلَيْهِ أَنْ يُطْرِى جَاهَهَا، وَأَنْ يَطْلُبَ مِنْهَا أَنْ تَتَزَيَّنَ لَهُ - عََلَّ أَنْ يَهْتَمَّ بِهَا - كَمَا عَلَيْهِ أَنْ يَتَزَيَّنَ هُوَ لَهَا، وَأَنْ يَتَمَلَّقَ أُنُوثَتَهَا... الْخ، كَمَا أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يُسْمِعَهَا الْكَلِمَةَ الطَّيِّبَةَ، وَأَنْ يُلَاعِبَهَا، وَيَتَقَبَّلَ مُلَاعِبَتَهَا، وَبِذَلِكَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْضُ أَصْحَابِهِ (1).

(1) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَزَوَّجْتَ يَا جَابِرُ"، فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: "بِكْرًا أَمْ نَيْسًا؟"، قُلْتُ: بَلَّ نَيْسًا، قَالَ: "فَهَلَّا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ، وَتُضَاحِكُهَا وَتُضَاحِكُكَ..."»، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ النِّفَاقَاتِ، بَابُ: عَمَلُ الْمَرْأَةِ زَوْجِهَا فِي وَلَدِهِ، حَدِيثٌ (5367).

4 - إذا كانت هذه المرأة مُحْطِئَةً في ألفاظها النابية وبعض معاملتها، فينبغي علاجها بالحسنى، وتذكيرها بالله، لكي تتوب وتُتِيب، ولتكن دعوتها إلى ذلك كما قال تعالى: ﴿بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ [النحل: 125]، لكن يَنْبَغِي أَنْ تَنْتَبِهَ أَنْتَ إلى تصحيح بعض مواقفك، وتعترف بغلطتك.

مَنْ قَالَ لَكَ أَنَّ تُونِسَ كُلَّهَا شَرٌّ وفساد، يُحْشَى مِنْهَا عَلَى امْرَأَةٍ هِيَ بِجَانِبِ زَوْجِهَا؟ فِي تُونِسِ التَّقَى وَالْعِفَافُ وَالصِّيَانَةُ وَالِدَيَانَةُ لِمَنْ أَرَادَ ذَلِكَ، وَفِيهَا - كَمَا فِي سَطِيفٍ وَقَسَنْطِينَةٍ وَحَتَّى مَكَّةَ - مَا يُرِيدُ الْفُسَاقُ، وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْخَيْرَ قَصِدَ مَظَانَّهُ، وَمَنْ أَرَادَ الشَّرَّ وَجَدَهُ.

أَيُّ شَيْءٍ يَرَاهُ الْمُتَفَرِّجُ فِي جَنُوبِ تُونِسَ؟ إِنَّ السَّائِحَ يَقْصِدُ مَدِينَةَ تُونِسَ، وَمَا دَامَتْ زَوْجَتُكَ بِجَانِبِكَ، فَأَيُّ شَيْءٍ تَحْشَاهُ عَلَيْهَا، مَعَ أَنَّكَ بِجَانِبِهَا، وَيُمْكِنُ أَنْ تُشَبِّعَ رَغْبَتَهَا كُلَّهَا أَرَادَتْ؟ أَنْتَ الَّذِي أَخْطَأْتَ فِي هَذَا التَّصَرُّفِ، وَأَثَرَتْ غَضَبُهَا، وَنَغَصَتْ عَلَيْهَا رَحْلَتَهَا وَمُتَعَتَهَا.

إِنَّ زَوْجَتَكَ مِثْلَ لِلزَّوْجَةِ الَّتِي أَوْصَى بِهَا الرَّسُولُ ﷺ، فَإِنَّهُ يَقُولُ: «تَزَوَّجُوا الْوُلُودَ الْوُدُودَ»⁽¹⁾، وَهِيَ وَلُودَةٌ، فَاجْعَلْهَا بِحُسْنِ سِيرَتِكَ وَرَجُولَتِكَ الْوُدُودَ، وَفِيهَا اسْتِعْدَادٌ لِدَٰلِكَ مَا دَامَتْ كَثِيرَةُ الْغِيَرَةِ عَلَيْكَ.

أَمَّا أُمُّكَ، فَإِنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ أَقْدَامِهَا، فَحَافِظْ عَلَى الْبِرِّ بِهَا، وَارْزُقْ لَهَا وَفَاءَهَا

(1) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ، بَابُ: كِرَاهِيَةِ تَزْوِيجِ الْعَقِيمِ، حَدِيثُ (3227)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ، بَابُ: النَّهْيِ عَنْ تَزْوِيجِ مَنْ لَمْ يَلِدْ مِنَ النِّسَاءِ، حَدِيثُ (2050)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (ج2/ص193)، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ الْحَاكِمُ: «حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادُ، وَلَمْ يَجْرَاهُ»، وَأَقْرَاهُ الذَّهَبِيُّ. وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (12613)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (ج5/ص207). قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ (ج4/ص258): «إِسْنَادُهُ حَسَنٌ».

لأبيك، وأفهم زوجتك أنها تنال رضاك ورضا الله بإرضائها، وأنها إذا رَضِيتَ عنكما بَارَكَ اللهُ في فيكما وفي ذُرَيْتِكُما. آمين. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

03 محرم 1404هـ / 09 أكتوبر 1983م

طلبت الطلاق بسبب مرض زوجها

السؤال:

لقد كان رجلٌ مُصابًا بمرض البرص، ومن هذا المرض كَرِهَتْهُ زوجته، وطلبت منه الطلاق، ووقعت بينهما عدّة خصومات، لكن الرجل رفض الطلاق. وفي أحد الأيام أخذت المرأة شيئًا وأكلته لكي تموت، لكنها بقيت حيّة، وهي حيّة إلى الآن.

والسؤال هو كالاتي: ما هو الحكم الشرعي في أكل هذا الشيء الذي أرادت أن تموت به؟ وماذا يجب أن تفعل من ناحية أكل هذا الشيء؟ هل تصوم شهرين مُتتابعين كفارة عن أكل الشيء، أم تُعطي ديةً لغيرها، وبتعبير آخر: ما هو المخرج من هذه المشكلة؟

ح. م (ورقلة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. أولاً: هذه المرأة يَثْبُت لها الخيار، ولها الحق في مُفارقة زوجها إذا لم تَرْضَ بالبقاء معه، وقامت بِطَلَب ذلك عندما اكتشفت البرص في زوجها، وهذا ما نصَّ عليه العلماء، قال ابن عاصم في (التحفة العاصمية):

مِنَ الْجُنُونِ وَالْجَذَامِ وَالْبَرَصِ والدَّاءِ فِي الْفَرْجِ الْخِيَارُ يُقْتَنَصُ
بَعْدَ ثُبُوتِ الْعَيْبِ أَوْ إِقْرَارِ بِهِ وَرَفْعِ الْأَمْرِ فِي الْمُخْتَارِ

قال التاودي: «إذا ثبت العيب ولم يبق فيه مقال [للمعيب]⁽¹⁾، طلقها الحاكم عليه في القول المختار، وهو قول ابن القاسم، وقيل يأمرها بأن تطلق نفسها إن شاءت، وهو قول عيسى»⁽²⁾. وعيسى هو ابن دينار، أحد تلاميذ مالك، من علماء الأندلس الكبار.

وقد نص خليل في عيوب الزوجين على ثبوت الخيار بالبرص، وبدأ به⁽³⁾، وقال الدردير في شرحه على خليل: «وسواء كان البرص يسيراً أو كثيراً في المرأة اتفاقاً، وفي الرجل على أحد القولين [في اليسير]⁽⁴⁾». وعلق عليه الدسوقي في حاشيته بقوله: «هذا كله في برص قديم قبل العقد، وأما الحادث بعده فلا رد باليسير اتفاقاً، وفي الكثير خلاف، وهذا فيما حدث بالرجل، وأمّا في المرأة فمصيبة نزلت به»⁽⁵⁾.

وبهذا [جزم]⁽⁶⁾ ابن عاصم في (التحفة)، إذ قال:

وَالْعَيْبُ فِي الرِّجَالِ مِنْ قَبْلِ الْبِنَا وَبَعْدَهُ الرَّدُّ بِهِ تَعِينَا

ثم قال:

وَبِالْقَدِيمِ الزَّوْجُ وَالكَثِيرُ يُرَدُّ وَالْحَادِثُ وَالْيَسِيرُ

(1) في النسخة المطبوعة: [للعيب]. والصواب ما أثبتناه من شرح التاودي على التحفة.

(2) شرح تحفة الحكام. ج 1/ ص 218.

(3) مختصر خليل. ص 118.

(4) الشرح الكبير. ج 2/ ص 277. وما بين معقوفتين سقط من النسخة المطبوعة، وأثبتناه من الشرح الكبير.

(5) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 2/ ص 277 - 278.

(6) في النسخة المطبوعة: [حرم]. والصواب ما أثبتناه.

إِلَّا حَدِيثَ بَرَصٍ مَنزُورٍ فَلَا طَلَّاقَ مِنْهُ فِي الْمَشْهُورِ

قال التاودي: «والحاصل أن الزوجة تُرَدُّ بالقديم من الجنون والجذام والبرص وداء الفرج، ولا تُرَدُّ بالحادث. قال ابن عرفة: "ما حَدَّثَ بالمرأة من عيبٍ بعد العقد لغوٌ، هو نازلةٌ بالزوج" اهـ. وأما الزوج فيُرَدُّ بالقديم ولا إشكال، وبالحادث»⁽¹⁾.

وجاء في مختصر خليل: «[ولها]⁽²⁾ فقط الرَّدُّ بالجذام البيِّن، والبرص المُضَرَّ، الحادثَيْن بعده»⁽³⁾. وفي شرح الدردير: «ولها فقط - دون الزوج - الرَّدُّ بالجذام البيِّن، أي المُحَقَّقِ ولو يَسِيرًا، والبرص المُضَرَّ، أي الفاحش دون اليسير، الحادثَيْن بعده، أي بعد العقد»⁽⁴⁾. وفَسَّرَ الدسوقي البَعْدِيَّةَ بقوله: «أي سواءً كان قبل الدخول أو بعده، كما قاله أبو القاسم الجزيري في وثائقه، فالحادث عنده بعد البناء كالحادث قبله بعد العقد»⁽⁵⁾. ثم نصَّ على أن هذا ظاهر المدونة و خليل.

من هذه النصوص يتبيَّن أن هذه المرأة لها الحقُّ في فراق زوجها، وفي بقائها معه إضراً شديداً بها، ممَّا دَفَعَهَا إلى محاولة الانتحار، وإذا أبى زوجها أن يُطَلِّقَهَا فإنَّ للقاضي أن يُطَلِّقَهَا عليه.

ثانياً: من كبائر الذنوب الموبقة قتل النفس التي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعَظُمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ. وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 93].

(1) شرح تحفة الحكام. ج 1/ ص 221.

(2) في النسخة المطبوعة: [ولماذا]. والصواب ما أثبتناه من مختصر خليل.

(3) مختصر خليل. ص 118.

(4) الشرح الكبير. ج 2/ ص 278.

(5) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 2/ ص 278.

والمسلم إذا قتل نفسه فقد قتل مؤمناً، ويشمله العموم في الآية، ثم إن إقدامه على قتل نفسه علامة على يأسه وقنوطه من رحمة الله، ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: 56].

وإذا حاول ارتكاب القتل ولم يمت، فكمن عزم على ارتكاب الذنب ولم يقع منه، ويكفيه أن يتوب إلى الله توبة نصوحاً، بالنَّدَم على ما فات منه، والإقلاع عنه، والعزم على عدم الرجوع إليه.

فعلى هذه المرأة أن تتوب إلى الله، وتكثر من الصلاة والاستغفار، وتتضرع إلى الله أن يُخْلَصَهَا مِنْ مُحْنَتِهَا، وَتَصَدَّقَ مِنْ مَالِهَا إِنْ كَانَ لَهَا مَالٌ، وَتَصُومَ التَّطَوُّعَ، والله يقبل التوبة عن عباده، ويعفو عن السيئات.

ثالثاً: إن كانت هذه المرأة قد سكنت نفسها واطمأنت، فلتُصْلِحْ حَالَهَا مع زوجها، ولتُحْسِنْ إِلَيْهِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: 216]. وإن رأى أهلها ما وصلت إليه من تدهور نفسي، وخافت على نفسها أن تعود إلى محاولة الانتحار، فلتطلب الطلاق من جديد، ولتوكل من يُحْسِنُ الدِّفَاعَ عَنْهَا، وَيُطْلِعَ الْمُحْكَمَةَ عَلَى نصوص الفقهاء التي ذكرناها لكم، وسيكون الحكم في صالحها، فإن لم يُحْكَمْ لها بالفراق فلتفتد من زوجها ولو بشعر رأسها، فذلك خير لها من أن تقتل نفسها فتخلد في النار. والله أعلم.

ديسمبر 1980م

زوجة تريد فكَّ الرابطة الزوجية بدون سبب

السؤال:

زوجة تريد فكَّ الرابطة الزوجية بدون سبب ظاهر، كالإهمال، والضرر، وهجر الفراش... الخ، لكن للحصول على التَّطْلِيق، فإنها تريد أن تُخَالع زوجها، ولكن هذا الأخير يَتَعَرَّضُ للطلاق، وأُخْرَى وأوْلَى عَرَضُ الخُلْعِ عليه، مَهْمَا كان مبلغه. ما حُكْمُ الشرع في ذلك؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتَّبع هُداة. **أولاً:** يجب على الزوج أن يُعاشر زوجته بالمعروف، ويجب عليها أن تسمع له وتطيعه في المعروف، وَمَنْ خَالَفَ ذَلِكَ فَقَدْ أَسَاءَ وَأَضَرَّ بِصَاحِبِهِ، فَإِنْ شَاءَ صَبَرَ، وَلَهُ أَجْرُ الصَّابِرِينَ، وَإِنْ أَبَى إِلَّا أَنْ يُطَالِبَ بِحَقِّهِ، فَلَهُ هَذَا، وَلَمَّا كَانَتِ الْعَصْمَةُ بِيَدِ الزَّوْجِ، وَلَا تَسْتَطِيعُ الْمَرْأَةُ أَنْ تُطَلِّقَهُ، فَإِنَّمَا تَرْفَعُ أَمْرَهَا إِلَى الْقَضَاءِ.

ثانيًا: قبل أن ترفع أمرها إلى القضاء، تَفْتَدِي مِنْهُ بِالْخُلْعِ، بَأَنْ تُعْطِيَهُ مَبْلَغًا مِنْ عِنْدِهَا، فَإِنْ قَبِلَ بِهِ خَالَعَهَا وَأَرْجَعَ لَهَا حَرِيَّتَهَا، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلِ الْخُلْعَ، وَاسْتَطَاعَتِ الْمَرْأَةُ أَنْ تُثَبِّتَ الضَّرْرَ، فَإِنَّ الْقَضَاءَ يَفْتَكُّهَا مِنْهُ.

ثالثًا: إِذَا ثَبِتَ الضَّرْرُ - وَمِنْهُ: الضَّرْبُ، وَالسَّتْمُ، وَالْإِهَانَةُ، وَهَجْرَانُ الْفَرَّاشِ - فَإِنَّ الْقَضَاءَ يَأْمُرُ بِتَرْكِ ذَلِكَ، فَإِنْ أَبَى إِلَّا الضَّرْرَ، فَالْقَضَاءُ يَطْلُقُهَا بِنَفْسِهِ، أَوْ يَأْمُرُهَا أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسُهَا، وَمَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ فَهِيَ زَوْجَتُهُ، يَسْتَطِيعُ أَنْ يُرَاجِعَهَا بَعْدَ الرُّجُوعِ إِلَى الْقَضَاءِ، إِلَّا أَنْ يُصَادِفَ الثَّالِثَةَ، فَكُلُّ طَلَاقٍ يُوقِعُهُ الْحَاكِمُ بَائِنًا، إِلَّا الْمُعْسِرَ بِالنَّفَقَةِ وَالْمَوْلَى.

رابعًا: إن لم تَشْكُ مِنْ ضَرَرٍ أَصَابَهَا مِنْهُ، أَوْ لَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهِ أَيْ ضَرَرٍ أَصَابَهَا، فَلَا حَقَّ لَهَا فِي الْإِنْفِصَالِ عَنْهُ، وَلَا يَسْتَطِيعُ الْقَضَاءُ أَنْ يُطَلِّقَهَا عَلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تُخْتَلَعَ مِنْهُ بِغَيْرِ سَبَبٍ.

1993/11/17م

طَلَّقَهَا تَحْتَ ضَغْطِ وَالِدِهِ ثُمَّ تَزَوَّجَتْ

السؤال:

تَزَوَّجَ رَجُلٌ امْرَأَةً وَدَخَلَ بِهَا، وَدَامَتْ عِشْرَتُهَا أَكْثَرَ مِنْ عَامَيْنِ، وَبَعْدَ مُدَّةٍ سَاءَ رَأْيُ أَبِي الزَّوْجِ فِي كُنَّتِهِ، وَصَارَ يَتَلَفَّظُ أَمَامَهَا - وَأَمَامَ ابْنِهِ (زَوْجِهَا) - بِهَا لَا يَلِيقُ، وَيُلِحُّ عَلَيْهِ أَنْ يُطَلِّقَهَا، وَيَتَبَرَّمَهَا.

وَذَاتَ يَوْمٍ قَالَ لِابْنِهِ: «لَا بُدَّ أَنْ تُطَلِّقَ هَذِهِ الْمَرْأَةَ، وَلَا أَقْبَلُ أَنْ تَبْقَى عِنْدَنَا، فَطَلِّقْهَا وَأَرْجِعْهَا إِلَى أَهْلِهَا»، وَأَلَحَّ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ حَتَّى قَالَ ابْنُهُ: «إِيَّاهُ»، وَحَزَمَتْ أَمْتَعَتَهَا، وَذَهَبَتْ إِلَى أَهْلِهَا، حَيْثُ وَضَعَتْ حَمْلَهَا، وَذَهَبَ بَعْدَ ذَلِكَ زَوْجُهَا إِلَى فَرَنْسَا.

أَمَّا الْمَرْأَةُ، فَإِنَّمَا بَقِيَتْ عِنْدَ أَهْلِهَا نَحْوَ شَهْرَيْنِ، وَجَاءَ مَنْ يَخْطُبُهَا قَبْلَ ذَهَابِ زَوْجِهَا إِلَى فَرَنْسَا، فَقَالَتْ: «أُرِيدُ أَنْ أَرْجِعَ إِلَى زَوْجِي الْأَوَّلِ»، وَأَهْلُهَا زَوَّجُوهَا مِنَ الثَّانِي بِسُرْعَةٍ، فَوَلَدَتْ لَهُ بَضْعَةَ أَوْلَادٍ، وَقَدْ مَرَّ عَلَى ذَلِكَ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِينَ سَنَةً، وَذَهَبَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ إِلَى فَرَنْسَا، وَهَاجَرَ مِنَ الْجَزَائِرِ.

فَمَا قَوْلُكُمْ فِي وَقُوعِ الطَّلَاقِ؟ وَمَا قَوْلُكُمْ فِي الزَّوْاجِ الثَّانِي، وَفِي أَبْنَائِهِ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: يُفهم من هذا السؤال أن الزوج كان لا يريد طلاق زوجته، وأن أباه ألزّمه بذلك، وليس من حقّه أن يُطلّق على ابنه زوجته، ولكن الزوج أجاب أباه لما قال له: «لا بُدَّ أن تُطلّقها»، بقوله: «إيه»، وهذه الكلمة معناها في عرفنا المصادقة على ما تقدّمها، ومعناها في قضية الحال: أوافق على طلاقها وأرّضى. ويمكن اعتبارها من الكنايات غير الظاهرة، يُؤيّد ذلك سكوت زوجها عن ذهابها إلى أهلها، وعدم احتجاجه، وتركها عندهم، ولو لم يرّض لذهب إليهم وقال: «أنا لم أطلّق»، ولهذا يصحّ أن تكون كلمة (إيه) طلاقاً.

ثانياً: لما وضعت الحمل بعد طلاقها، خرجت من العدة بوضع حملها، وحلّ لها أن تتزوّج بعد شهرين من خروجها من بيتها.

ثالثاً: ولهذا نقول: إن زواجها من الثاني صحيح، وأبناؤها منه شرعيون، فإن سكوت الزوج الأوّل يُصدّق هذا، ويجعل الطلاق الأوّل واقعاً، والزواج الثاني صحيحاً؛ لأنها كانت خالية من الموانع الشرعية.

1992/11/30م

طلّقها في حالة غضب شديد وندم على ذلك

السؤال:

نشاجر شخص مع زوجته، فاشتد غضبه حتى بلغ درجة الإغلاق، ممّا جعله يتنطق بلفظ الطلاق، ومن سوء الحظ أن صادف ذلك الثلاث.

فلَمَّا ذهب عنه الغضب، وَرَجَعَ إِلَى رُشْدِهِ، فَرَزَعَ فَرَعًا شَدِيدًا، وَنَدِمَ عَلَى فِعْلِهِ،
وَاشْتَدَّ حُزْنُهُ عَلَى فِرَاقِ زَوْجَتِهِ، الَّتِي لَا يَسْتَطِيعُ فِرَاقُهَا لِأَسْبَابٍ عَائِلِيَّةٍ.
فَمَا حُكْمُ الشَّرْعِ فِي قَضِيَّتِهِ؟ أَفْتُونَا بَارَكَ اللَّهُ فِيكُمْ.

ع. ش

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ الثَّالِثَةَ تُبَيِّنُ الْمَرْأَةُ مِنْ زَوْجِهَا، وَتَحْرُمُ عَلَيْهِ
مُرَاجَعَتَهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ
تَشْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: 229]، ثُمَّ قَالَ: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا
غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 230].

وَالطَّلَاقُ الْمُعْتَبَرُ الصَّحِيحُ هُوَ الَّذِي تَوَفَّرَتْ فِيهِ شُرُوطُ ذِكْرِهَا خَلِيلٍ فِي
مَتْنِهِ ⁽¹⁾، وَبَيَّنَّهَا شُرَاحُهُ ⁽²⁾، وَهُوَ الطَّلَاقُ الْوَاقِعُ مِنْ مُسْلِمٍ، بَالِغٍ، عَاقِلٍ، غَيْرِ مُكْرَهٍ،
فَلَا عِبْرَةَ بِطَّلَاقِ الصَّبِيِّ، وَلَا بِطَّلَاقِ الْمَجْنُونِ حَالَ جُنُونِهِ، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ مُطَبَّقٍ،
وَلَا بِطَّلَاقِ الْمُغْمَى عَلَيْهِ، وَلَا بِطَّلَاقِ الْمُكْرَهِ عَلَى الطَّلَاقِ.

وَأَمَّا السَّكَرَانُ، فَإِنْ سَكَرَ بِحَلَالٍ، كَشْرَبِهِ اللَّبَنَ، أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ لَا يُسَكِّرُ فَسَكَرَ، أَوْ
أَخْطَأَ فِي الشَّرَابِ، ظَنَّهُ عَسَلًا أَوْ عَصِيرَ فَوَاكِهٍ مُبَاحًا، فَهَذَا حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَجْنُونِ.
وَإِنْ سَكَرَ بِحَرَامٍ فَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ عَلَيْهِ، وَلَوْ بَلَغَ دَرَجَةَ عَدَمِ التَّمْيِيزِ؛ لِأَنَّهُ

(1) مختصر خليل. ص 133.

(2) انظر: الدردير. الشرح الكبير. ج 2/ ص 365.

أَدْخَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ عُلَمَائِنَا أَنَّهُ تَلَزَمَهُ الْجَنَائِيَّاتُ، [وَالْعِتْقُ] ⁽¹⁾، وَالطَّلَاقُ، وَلَا تَلَزَمَهُ الْإِقْرَارَاتُ وَالْعُقُودُ، وَقِيلَ: إِنْ بَلَغَ سُكْرُهُ حَدًّا جَعَلَهُ لَا يُمَيِّزُ، لَمْ يَلْزَمَهُ الطَّلَاقُ، وَهَذَا مَا حَكَى فِيهِ خَلِيلُ التَّرْدُّدِ ⁽²⁾.

الطلاق في إغلاق:

صَحَّ فِي الْحَدِيثِ - [وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ] ⁽³⁾ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا طَلَاقَ فِي إِغْلَاقٍ»، وَرَوَى أَحْمَدُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا طَلَاقَ وَلَا عَتَاقَ فِي إِغْلَاقٍ»، وَرَوَاهُ أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ.

فَمَا هُوَ الْإِغْلَاقُ عِنْدَ اللَّغَوِيِّينَ، وَعُلَمَاءُ الشَّرْعِ؟

فَسَّرَ أَبُو عُبَيْدَةَ - وَهُوَ مِنْ أَثَمَةِ اللُّغَةِ - الْإِغْلَاقَ بِالْإِكْرَاهِ، وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ: «الْعَلَقُ ضَيْقُ الصَّدْرِ، وَقِلَّةُ الصَّبْرِ، بِحَيْثُ لَا يَجِدُ لَهُ مَخْرَجًا». وَقَالَ شَيْخُ

(1) فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [وَالْعَقْلُ]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرْتُهُ كُتُبُ الْمَالِكِيَّةِ، قَالَ خَلِيلٌ فِي كِتَابِهِ "التَّوْضِيحُ فِي شَرْحِ جَامِعِ الْأَمْثَلِ" (ج 4/ص 327): «وَتَحْصِيلُ الْقَوْلِ فِي السَّكْرَانِ أَنَّ الْمَشْهُورَ تَلَزَمَهُ الْجَنَائِيَّاتُ، وَالْعِتْقُ، وَالطَّلَاقُ، وَالْحُدُودُ، وَلَا تَلَزَمُهُ الْإِقْرَارَاتُ وَالْعُقُودُ. قَالَ فِي الْبَيَانِ: وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَعَامَّةُ أَصْحَابِهِ وَأَظْهَرَ الْأَقْوَالِ». وَانْظُرْ: ابْنُ رَشْدٍ. الْبَيَانُ وَالتَّحْصِيلُ. ج 4/ص 259، الْحَطَّابُ. مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ فِي شَرْحِ مَخْتَصَرِ خَلِيلٍ. ج 4/ص 242.

(2) مَخْتَصَرُ خَلِيلٍ. ص 133.

(3) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ وَرَدَّ فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَلَعَلَّ الشَّيْخَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - نَقَلَ ذَلِكَ عَنِ الدَّرْدِيرِ فِي كِتَابِهِ (الشَّرْحُ الْكَبِيرُ. ج 2/ص 367)، حَيْثُ عَرَّاهُ الدَّرْدِيرُ الْحَدِيثَ إِلَى مُسْلِمٍ، كَمَا سَيَأْتِي. وَالصَّوَابُ أَنَّ الْحَدِيثَ لَمْ يُخْرِجْهُ مُسْلِمٌ، وَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ، بَابُ: طَلَاقُ الْمُكْرَهَةِ وَالنَّاسِي، حَدِيثُ (2046)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ، بَابُ: فِي الطَّلَاقِ عَلَى غَلْطٍ، حَدِيثُ (2193)، وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، حَدِيثُ (26360)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (ج 2/ص 237) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَ الْحَاكِمُ: «حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخْرِجْهُ»، وَتَعَقَّبَهُ الذَّهَبِيُّ فَقَالَ: «عُمَدُ بْنُ عُبَيْدٍ لَمْ يَخْتَجِّ بِهٖ مُسْلِمٌ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: ضَعِيفٌ».

الإسلام ابن تيمية: «الإغلاق أن يُغلق على الرجل قلبه، فلا يقصد الكلام، أو لا يعلم به، كأنه أنغلق عليه صدره وإرادته»⁽¹⁾.

وبتفسير أبي عبيدة أخذ علماء المالكية، فاعتبروا الإغلاق هو الإكراه. قال الدردير في شرح المختصر لخليل عند الكلام على الإكراه: «لا يلزمه شيء في فتوى ولا قضاء، لحبر مسلم⁽²⁾: "لا طلاق في إغلاقٍ"، أي إكراه، بل لو أكره على واحدة فأوقع أكثر فلا شيء عليه؛ لأن المكره لا يملك نفسه كالمجنون»⁽³⁾.

وفسره الإمام أحمد - من الأئمة الأربعة - بالغضب، قال - بعد رواية حديث عائشة: «لا طلاق ولا عتاق في إغلاقٍ» -: «يعني الغضب». قال ابن قيم الجوزية بعد هذه العبارة: «هذا نص أحمد حكاه [عنه الحلال]⁽⁴⁾، وأبو بكر في "الشافي"، و"زاد المسافر". فهذا تفسير أحمد. وقال أبو داود في سننه: "أظنه الغضب"، وترجم عليه: باب الطلاق على غضب»⁽⁵⁾.

وروى ابن القيم عن بعض العلماء أنه نهى عن إيقاع الطلاقات الثلاث دفعة واحدة، فيغلق عليه الطلاق حتى لا يبقى منه شيء، كغلق [الرهن]⁽⁶⁾، حكاه أبو عبيد الهروي. كما نقل عن بعضهم أنه فسره بالمجنون، ثم نقل عن شيخه - ويريد به شيخ الإسلام ابن تيمية - أنه قال: «يدخل في ذلك طلاق المكره والمجنون، ومن

(1) انظر: ابن قيم الجوزية. زاد المعاد في هدي خير العباد. ج 5/ ص 195.

(2) انظر التعليق في الهامش السابق عند قول الشيخ رحمه الله: «ورواه مسلم...».

(3) الشرح الكبير. ج 2/ ص 367.

(4) في النسخة المطبوعة: [في الحلال]، والصواب ما أثبتناه من زاد المعاد.

(5) زاد المعاد. ج 5/ ص 195.

(6) في النسخة المطبوعة: [الدهن]، والصواب ما أثبتناه من زاد المعاد.

زَالَ عَقْلُهُ بِسُكْرٍ أَوْ غَضَبٍ، وَكُلُّ مَنْ لَا قَصْدَ لَهُ وَلَا مَعْرِفَةَ لَهُ بِهَا قَالَ⁽¹⁾. وهذا القول من ابن تيمية قد جمع كل أقوال غيره، مُعْتَمِدًا على تفسير المُبَرَّد: إِغْلَاقُ الصَّدْرِ.

والمالكية يُوَافِقُونَ على عدم لزوم طلاق المُكْرَه لهذا الحديث، وللحديث الآخر: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ، وَالنِّسْيَانُ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»⁽²⁾، وعلى عدم لزوم طلاق المجنون؛ لأنَّ كلَّ تكليف بشرط العقل، وعلى عدم لزوم طلاق المُعْتَمَى عليه، لفقدان العقل أيضًا.

وَيَتَبَيَّنُ مِنْ كَلَامِ أَئِمَّتِهِمُ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّ كُلَّ مَنْ بَلَغَ دَرَجَةَ عَدَمِ التَّمْيِيزِ لَمْ يَلْزَمْهُ الطَّلَاقُ، وَلَوْ سَكْرَانٍ، فَقَوَاعِدُهُمْ لَا تَأْبَى أَنْ الْغَضَبُ إِذَا بَلَغَ بِصَاحِبِهِ دَرَجَةَ عَدَمِ التَّمْيِيزِ وَالْإِغْلَاقُ لَا يَلْزَمُ مَعَهُ الطَّلَاقُ.

ثم قال ابن القيم: «والغضبُ على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يُزِيلُ العقلَ، فلا يَشْعُرُ صاحِبُهُ بِمَا قَالَ، وهذا لا يَقَعُ طَلَاقُهُ بلا نزاع.

والثاني: ما يكون في بدايته بحيث لا يَمْنَعُ صاحِبُهُ مِنْ تَصَوُّرِ ما يَقُولُ وَقَصْدِهِ، فهذا يَقَعُ طَلَاقُهُ [بلا نزاع].

(1) زاد المعاد. ج 5/ ص 195.

(2) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطلاق، باب: باب طلاق المُكْرَه والناسي، حديث (2045)، عن ابن عباس رضي الله عنهما، بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي...»، والبيهقي في السنن الكبرى (ج 7/ ص 584)، بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي...»، وابن حبان في صحيحه، حديث (7219)، والدارقطني في سننه (ج 5/ ص 300)، والحاكم في المستدرک (ج 2/ ص 236). وَحَسَّنَهُ النووي في روضة الطالبين (ج 8/ ص 193) وفي المجموع (ج 2/ ص 267). وقال الحاكم: «حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. وقال ابن العربي في أحكام القرآن (ج 3/ ص 163): «والخبر، وإن لم يصح سنَّده، فَإِنَّ مَعْنَاهُ صَحِيحٌ بِاتِّفَاقٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ».

الثالث: أن يَسْتَحْكِمَ وَيَشْتَدَّ بِهِ، فلا يُزِيلُ عقله بالكُلِّيَّة، ولكن يَحُولُ بينه وبين نِيَّتِهِ، بحيث يَندِم على ما فَرَطَ منه إذا زال، فهذا مَحَلُّ نَظَرٍ، وعدمُ الوقوع في هذه الحالة قَوِيٌّ مُتَّجِهٌ⁽¹⁾. هذا ما كَتَبَهُ ابن القَيِّم رحمه الله في كتابه النَّفِيس (زاد المعاد)، وهو بَيِّنٌ مُقْنَعٌ.

والمسلمُ مُفْتِي نفسه، والمُفْتِي يُبَيِّنُ له فقط، ولا يُحِلُّ له ما حَرَّمَ اللهُ، أو يُحَرِّمُ عليه ما حَلَّلَ اللهُ. وقواعد الشريعة لا تُكَلِّفُ مَنْ ذَهَبَ عقله وصار لا يُمَيِّزُ، ولكنها تُؤَاخِذُ مَنْ عَمِلَ عَمَلًا وهو مالِكُ قُوَاهُ العقلية، فإن كان في درجة أدنى إلى إحداهما، كان مَحَلُّ نَظَرٍ واجتهاد، وقد بَيَّنَّ - رحمه الله - أنَّ الغضب إذا حال بين صاحبه وبين نِيَّتِهِ بحيث يَندِم على ما فَرَطَ منه إذا زال، قَوِيَّتْ حُجَّةٌ مَنْ قال بعدم الوقوع، واتَّجَهَ قولُهُ. والله أعلم.

نوفمبر 1974م

قال لزوجته في حالة غضب: هي طالق، وإذا أرجعها فهي حرام

السؤال:

- 1 - قلتُ لزوجتي: «أنت مُطَلَّقة (راكي مُطَلَّقة)»، إذا أرجعتك إلى رقبتي أنت حرام (إذا رجعتك إلى رقبتي راكي حارمة). خرج مني هذا الكلام وأنا غضبان، وكنتُ معها رأسًا لرأس، ولا أحد حضر معنا، ولا شَهِد.
- 2 - إنَّ أخاها راضِعٌ معي، وهو أكبرُ منها، أهى حرامٌ عليَّ بهذا الرِّضَاع أم هي حلال؟

ع. ض (توقرت - ورقلة)

(1) زاد المعاد، ج 5/ ص 196. وما بين معقوفتين وَرَدَ في النسخة المطبوعة، ولم يَرِدْ في زاد المعاد.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: لما قلت لزوجتك: «أنت مُطلقة»، خَرَجْتَ عِصْمَتُهَا مِنْ يَدِكَ، وَحُرِّمَ عَلَيْكَ مَسُّهَا وَالتَّمَتُّعُ بِهَا، إِلَّا أَنْ تُرَاجِعَهَا، إِذَا كَانَ هَذَا هُوَ أَوَّلُ طَلَاقٍ مِنْكَ لَهَا، أَوْ كَانَ الثَّانِي، فَإِنْ كَانَ هُوَ الثَّالِثَ فَلَا تَحِلُّ لَكَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَكَ، ثُمَّ تَنْفَصِلَ مِنْهُ بِطَلَاقٍ أَوْ وَفَاةٍ، وَتَنْتَهِيَ عِدَّتُهَا.

ثانياً: قولك لها: «إِذَا رَجَعْتُكَ إِلَى رَقَبَتِي فَأَنْتَ حَرَامٌ (رَاكٍ حَارِمَةٌ)»، أَغْلَقَ عَلَيْكَ بَابًا كَانَ مَفْتُوحًا، فَكَلِمَةُ (الْحَرَامِ) كُنَايَةٌ وَاضِحَةٌ صَرِيحَةٌ فِي الطَّلَاقِ، وَقَدْ حَمَلَهَا الْأُئِمَّةُ عَلَى أَنَّهَا ثَلَاثٌ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَحْرُمُ إِلَّا بِالثَّلَاثِ.

وقال بعضهم: هِيَ طَلَقٌ وَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ، لَا تَحِلُّ مَعَهَا إِلَّا بِزَوَاجٍ جَدِيدٍ. وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: لَا يَلْزَمُ مِنْهَا طَلَاقٌ، بَلْ تَجِبُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ.

والقول بأنها طَلَقٌ وَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ مَرْوِيٌّ عَنْ مَالِكٍ، وَأَفْتَى بِهِ عُلَمَاءُ الْأَنْدَلُسِ، كَمَا جَاءَ فِي (الْمُعْيَارِ)⁽¹⁾. كَمَا كَانَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي بِلَادِنَا يُفْتِي بِأَنَّهَا طَلَقٌ وَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ.

وَإِذَا أَفْتَيْنَاكَ بِهَذَا، فَإِنَّ زَوْجَتَكَ تُطَلِّقُ عَلَيْكَ مَرَّةً ثَانِيَةً، بِمُجَرَّدِ مُرَاجَعَتِهَا، وَلِهَذَا تَقُولُ لَهَا: «رَاجِعْتُكَ»، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَعْقِدُ عَلَيْهَا مِنْ جَدِيدٍ بَعْدَ جَدِيدٍ، فِيهِ وَلِيُّ وَصْدَاقٍ وَشُهُودٌ وَصِيغَةٌ، هَذَا إِذَا لَمْ تَكُنْ قَدْ طَلَّقْتَهَا مِنْ قَبْلُ، وَلَمْ تُصَادِفْ هَذِهِ الثَّلَاثَ.

(1) انظر: النوشري، المعيار المعرب، ج 4/ ص 93، ص 176، ص 194، ص 197، ص 198.

ثالثًا: أمّا قولك: إنك كنت في حالة غضب، فالجواب عليه: إنّ الطلاق في غالب أحواله يَقَع في حالة غضب الإنسان، ولو كان الرجل في حالته الطبيعية لما خَرَبَ بيته بيده، ثم نَدِمَ، وأسرَعَ يَطْلُبُ الفتوى.

وإذا كان الغضب شديدًا جدًّا، بحيث أُغْلِقَ على الرجل تمامًا، وأصبح لا يَعْرِفُ صَلَاحَهُ كالمجنون، فهذا هو الذي صار في حالة الإغلاق، كالذي سُدَّتْ في وجهه الأبواب، وقال بعض العلماء: لا يُلْزَمُهُ طلاق، فحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُكْرَه، لقوله ﷺ: «لَا طَلَّاقَ فِي إِغْلَاقٍ»⁽¹⁾.

فإذا كانت درجة الغضب الذي أَخَذَكَ قد بَلَغَتْ إلى هذا الحدِّ، وصِرَتْ كالذي فَقَدَ وَعْيَهُ، فلا طلاقَ عليك، وأنت مُفْتِي نفسك لا أنا، فأنا نَحْفَى عَلَيَّ الأمور، واللهُ سُبْحَانَهُ لا نَحْفَى عَلَيْهِ خافية.

رابعًا: قولك: «إنكما كنتما وحدكما، ولم يَحْضُر الطلاق غيركما»، أنت مُخْطِئٌ في هذا، فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ مَعَكُمَا، وهو شَاهِدٌ على قولك، مُطَّلِعٌ على نِيَّتِكَ، لا نَحْفَى عَلَيْهِ خافية.

ولا يُشْتَرَطُ في وقوع الطلاق أن يَحْضُرَهُ الشُّهُود، بل لو تَلَفَّظَ به الزوج وحده في خَلَاءٍ، وهو يَتَوَيَّ إِيْقَاعَهُ، لَوَقَعَ الطلاق، وَحَرُمَ عَلَيْهِ أَنْ يَمَسَّ زَوْجَتَهُ حَتَّى يُرَاجِعَهَا. هذا يَكْفِي في الفتوى.

ولكن عند القاضي، إذا ادَّعَتْهُ الزوجة وأنكره الزوج، فقالت: «طَلَّقَنِي»، وقال هو: «لَمْ أُطَلِّقْهَا»، فَإِنَّ الطلاق لا يَتَبَيَّنُ إِلَّا بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ مِنْ ذَوِي الْعَدَالَةِ، ولا يَحْكُمُ الْقَاضِي لَهَا إِلَّا بِشَهَادَةِ اثْنَيْنِ.

(1) سَبَقَ تَحْرِيمُهُ.

ومع ذلك، فإنها لا تَحِلُّ له، ولا يَحِلُّ لها، ولهذا قال العلماء: يجب عليها أن تَفْتَدِي منه ولو بِشَعْرٍ رَأْسِهَا، فَإِنْ أَبَى إِلَّا أَنْ يُجَامِعَهَا بعد ذلك، فلها أن تَمْتَنَعَ منه. قال بعض العلماء: «لو تَحَيَّيْتُ عليه وَقَتَلْتَهُ في هذه الحال، لَمَا كَانَ عليها إِثْمُ الْقَاتِلِ»⁽¹⁾. أَمَّا أَنْتَ فَقَدْ اعْتَرَفْتَ بِطُلَاقِهَا في كتابك، وهذا يَكْفِي.

خامساً: أَمَّا قِضْيَةُ الرِّضَاعِ، فَإِنَّكَ تَقُولُ أَنَّ أَخَاها الْكَبِيرَ رَضَعَ مَعَكَ، فَكَيْفَ وَقَعَ الرِّضَاعُ؟ هَلْ أَنْتَ الَّذِي رَضَعْتَ فِي أُمِّهِ؟ أَمْ هُوَ الَّذِي رَضَعَ فِي أُمِّكَ؟ أَمْ رَضَعْتُمَا فِي امْرَأَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ؟

إِذَا كُنْتَ أَنْتَ الَّذِي رَضَعْتَ فِي أُمِّهِ أَوْ فِي زَوْجَةِ أَبِيهِ، فَقَدْ صَارَ جَمِيعُ إِخْوَانِهِ وَأَخَوَاتِهِ إِخْوَةً لَكَ وَأَخَوَاتٍ، وَمِنْ جُمَلَتِهِمْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ، فَلَا تَحِلُّ لَكَ. وَأَمَّا إِذَا كَانَ هُوَ الَّذِي رَضَعَ فِي أُمِّكَ مِنَ النِّسْبِ، فَهُوَ أَخُوكَ وَحْدَهُ، وَحِلُّ لَكَ أَنْ تَتَزَوَّجَ أَخْتَهُ، وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَخَوَاتِكَ مِنْ أُمِّكَ الَّتِي أَرْضَعْتَهُ، أَوْ مِنْ أَبِيكَ وَلَوْ مِنْ امْرَأَةٍ أُخْرَى.

وَإِذَا كُنْتُمَا رَضَعْتُمَا فِي امْرَأَةٍ أُخْرَى، لَا هِيَ أُمُّكَ وَلَا هِيَ أُمُّهُ، فَأَنْتُمَا ابْنَانِ لَتِلْكَ الْمَرْأَةِ وَلِزَوْجِهَا، لَا يَحِلُّ لَكُمَا بِنَاتُهَا، وَحِلُّ لَكُلِّ مِنْكُمَا أَنْ يَتَزَوَّجَ أَخْتَ الْآخَرِ مِنَ النِّسْبِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْضَعْ أُمًّا.

جوان 1977م

(1) قَالَ خَلِيلٌ فِي مَخْتَصَرِهِ (ص 141): «وَلَا تُمَكِّنُهُ زَوْجَتُهُ إِنْ سَمِعَتْ إِفْرَازَهُ، وَبَانَتْ؛ وَلَا تَسْرِيَنَّ إِلَّا كُرْهًا، وَلْتَفْتَدِ مِنْهُ، وَفِي جَوَازٍ قَلِيلًا لَهُ عِنْدَ مُحَاوَرَتِهَا: قَوْلَانِ». قَالَ شَارِحُهُ الدَّرْدِيرِيُّ (ج 2/ ص 401): «... وَلْتَفْتَدِ مِنْهُ وَجُوبًا بِكُلِّ مَا أَمَكَّنَهَا الْإِفْتِدَاءُ بِهِ لِتَتَخَلَّصَ مِنَ الرَّنَا، وَفِي جَوَازٍ قَلِيلًا لَهُ عِنْدَ مُحَاوَرَتِهَا - أَيْ طَلَبِ الْوَطْءِ مِنْهَا وَلَوْ غَيْرَ مُحْضَنٍ، إِذَا أَمَكَّنَهَا ذَلِكَ، وَعَلِمَتْ أَوْ ظَنَّتْ أَنَّهُ لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا بِالْقَتْلِ - وَعَدَمُ جَوَازِهِ - وَلَكِنْ لَا تُمَكِّنُهُ إِلَّا إِذَا خَافَتْ مِنْهُ الْقَتْلَ -: قَوْلَانِ». وَانْظُرْ أَيْضًا: الْمَوَاقِ. التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ لِمَخْتَصَرِ خَلِيلٍ. ج 4/ ص 84، عَلِيش. مَنَحُ الْجَلِيلِ شَرْحُ مَخْتَصَرِ خَلِيلٍ. ج 4/ ص 139.

حَرَمَ زوجته في حالة غضب

السؤال:

رجلٌ زَوَّجَ ابنته، فدخل بها زوجها، ثم بعد أشهر أرجعها إلى بيت أهلها،
وَادَّعَى أَكَاذِيبَ نَافِهَةٍ لَا يَقْبَلُهَا الْعَقْلُ وَلَا الْمَنْطِقُ، وَبَقِيَ يَتَلَاَعَبُ، وَيَنْطِقُ بِالْكَلَامِ
الْفَاحِشِ يُسَمِّعُهُ وَالِدَيْهَا.

وبعد مُدَّةٍ أَشْهُرٍ رَاجَعَ زَوْجَتَهُ بِدُونِ إِذْنِ أَبِيهَا كُفْرَهَا، فَقَالَ أَبُو الْبِنْتِ - وَهُوَ فِي
حَالَةِ غَضَبٍ وَغَلَقٍ -: «إِنْ رَجَعْتَ فَإِنَّ أُمَّهَا مُحَرَّمَةٌ، لَا أَنْظَرُهَا وَلَا أَجْتَمِعُ بِهَا إِلَى
قِيَامِ السَّاعَةِ»، فَالْقَضِيَّةُ فِيهَا تَحْرِيمٌ، وَالْبِنْتُ الْيَوْمَ عِنْدَ زَوْجِهَا، قَدْ رَجَعَتْ إِلَى
زَوْجِهَا، لَا يَرَاهَا أَبُوهَا وَلَا أُمُّهَا؛ لِأَنَّ أَبَاهَا حَرَّمَ أُمَّهَا إِذَا ذَهَبَتْ إِلَيْهَا بِدُونِ إِذْنِهِ.

فما هو الحكم الشرعي؟

ع. ب (عناية)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
وبعد، فَإِنَّ هَذَا الرَّجُلَ - كَمَا جَاءَ فِي السُّؤَالِ - صَرَّحَ بِقَوْلِهِ فِي حَالَةِ الْغَضَبِ
وَالْغَلَقِ: «إِنْ رَجَعْتَ فَإِنَّ أُمَّهَا مُحَرَّمَةٌ، لَا أَنْظَرُهَا وَلَا أَجْتَمِعُ بِهَا إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ»،
وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُرِيدُ: «إِنْ رَجَعْتَ وَنَظَرْتُ إِلَيْهَا بَعْدَ رَجُوعِهَا أَوْ كَلَّمْتُهَا إِلَى قِيَامِ
السَّاعَةِ، فَإِنَّ أُمَّهَا مُحَرَّمَةٌ»، فَالتَّحْرِيمُ مُعَلَّقٌ عَلَى كَلَامِهَا وَالنَّظَرِ إِلَيْهَا بَعْدَ رَجُوعِهَا،
لَا عَلَى نَفْسِ رَجُوعِهَا، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ أُمَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِ إِنْ ذَهَبَتْ إِلَيْهَا بِدُونِ إِذْنِهِ».

وفي الجواب على ذلك نقول:

أولاً: الطلاق في حالة الغضب:

جاء في الحديث عن عائشة رضي الله عنها أنّ رسول الله ﷺ قال: «لَا طَلَّاقَ وَلَا عَتَاقَ فِي إِغْلَاقٍ»، رواه أحمد وأبو داود وغيرهما.

فما هو الإغلاق؟ فَسَّرَه جمهور العلماء - ومنهم المالكية - بأنه الإكراه، فلا يُلْزَم طلاقُ المُكْرَه؛ لأنَّ المُكْرَه قد ضَيَّقَ عليه، وأُلْزِمَ بالطلاق حتى لا يجد له مخرجاً من ضيقه إلا بفعل ما أَرَادَه منه الغاضب، قال [المنّاوي] ⁽¹⁾ في شَرْحِه لهذا الحديث في الجامع الصغير: «لأنَّ المُكْرَه يُغْلَقُ عليه الباب، وَيَضِيقُ عليه غالباً، حتى [يأتي] بما أُكْرَه عليه» ⁽²⁾.

ومن المعلوم أنّ المُكْرَه لا يُلْزَمُه ما قاله أو فعله في حالة الإكراه من عقود، ومعاملات، والتزامات، ولا حرج عليه فيما نطق به ولو قال كلمة الكفر المُكْرَه عليها، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْثَرَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: 106]، هذا هو مذهب المالكية وغيرهم من علماء الأمصار.

وقال بعض العلماء: المراد بالإغلاق في الحديث: أن يكون الإنسان في حالة نفسية أو جسدية شديدة بحيث لا يعقل ما يفعل ولا ما يقول، ولو كان في حالته العادية لم ينطق بما نطق به، ولم يفعل ما فعله، ومن ذلك أن يشتدّ به الغضب حتى يصل إلى هذه الدرجة من الإغلاق، فإن طلق في هذه الحالة لم يُلْزَمُه الطلاق. ومن

(1) في النسخة المطبوعة: [المنوّفي]. والصواب ما أثبتناه.

(2) المناوي. فيض القدير شرح الجامع الصغير. ج 6/ ص 433. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه من فيض القدير.

فَسَّرَ الإِغْلَاقَ بهذا المعنى شيخُ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن قَيِّم الجوزية رحمهما الله، وقد بَسَطَ ذلك في كتابه (زاد المعاد).

وعلى هذا التفسير للإغلاق، لا يَلْزَمُ هذا الرجل ما قالَهُ إن كان قد وصل حَقًّا إلى درجة الإغلاق، وهو على نفسه بَصِيرَةٌ، مسؤول أمام ربِّه.

ثانيًا: تحريم الزوجة:

اتَّفَقَ العلماء على أَنَّ مَنْ حَرَّمَ على نفسه ما أَحَلَّهُ اللهُ له مِنْ طعام وشراب ولباس لا يَلْزَمُهُ شيء؛ لأنَّ التحريم والتحليل لله وحده، ثم اختلفوا فيمن حَرَّمَ على نفسه زوجته، فقال لها مَثَلًا: «أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ»، أو نحو ذلك، وَبَلَّغْتَ الأقوال في ذلك ثمانية عشر مذهبًا، فنَذَكُرُ فيما يأتي بعضها:

القول الأول: أنها ثلاث تطليقات؛ لأنَّ الزوجة لا تَحْرُمُ إلا بها، وهو قول علي بن أبي طالب، وزيد بن ثابت، وأبي هريرة، وهو القول المشهور في مذهب مالك، وعليه جَرَى خليل في المختصر⁽¹⁾.

القول الثاني: لا شيء عليه؛ لأنه لا يَمْلِكُ أَنْ يُحِلَّ ويُحَرِّمَ، وقد اتَّفَقَ العلماء على أَنَّ مَنْ حَرَّمَ على نفسه الطعام والشراب لا يَلْزَمُهُ شيء، فكذلك الزوجة، وقد حَلَّتْ له بالعقد، فالتحريم والتحليل لله وحده، نَهَى اللهُ عن الإقدام عليه، وَوَصَفَ مَنْ فَعَلَهُ بالكذب والاعتداء، فقال: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: 87]، وقال: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا نَصَبَ اللَّهُ لِنَفْسِكُمْ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنَفَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ [النحل: 116].

(1) مختصر خليل. ص 136.

وَنَقَلَ الشُّوْكَانِيُّ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ التَّحْرِيمِ عَنِ الرَّجَّاجِ قَوْلَهُ: «لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُحَرِّمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ»، ثُمَّ قَالَ الشُّوْكَانِيُّ عَقِبَهُ: «قُلْتُ: وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ، أَنَّ تَحْرِيمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَا يَنْعَقِدُ وَلَا يُلْزَمُ صَاحِبَهُ، فَالتَّحْلِيلُ وَالتَّحْرِيمُ هُوَ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ»⁽¹⁾.

وهذا المذهب نَقَلَهُ الْقُرْطُبِيُّ⁽²⁾ عَنْ أَصْبَغٍ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ، وَعَنِ الشَّعْبِيِّ، وَمَسْرُوقٍ، وَأَبِي سَلَمَةَ، وَرَبِيعَةَ، وَهُوَ شَيْخُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

القول الثالث: عليه كفارة يمين: عَتَقَ رَقَبَةً، أَوْ إِطْعَمَ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ، أَوْ كَسَوْتَهُمْ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

وَاسْتَدَلَّ مَنْ قَالَ بِالْكَفَّارَةِ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التَّحْرِيمُ: 1]، ثُمَّ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التَّحْرِيمُ: 2]. وَقَدْ جَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ جَارِيَةً لَهُ إِرْضَاءً لِبَعْضِ أَزْوَاجِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ، فَكَفَّرَ عَنْ تَحْرِيمِهِ بِعَتَقِ رَقَبَةٍ. قَالَ مُقَاتِلٌ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ: «الْمَعْنَى: قَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ كَفَّارَةَ أَيْمَانِكُمْ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ. أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهَ ﷺ أَنْ يُكَفِّرَ يَمِينَهُ، وَيُرَاجِعَ وَلِيدَتَهُ، فَأَعْتَقَ رَقَبَةً»⁽³⁾.

وهذا مذهب ابن عباس رضي الله عنهما، قال - فيما رواه البخاري⁽⁴⁾ وغيره -: «إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ فَإِنَّهَا هِيَ يَمِينٌ يُكْفَرُهَا. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الْأَحْزَابُ: 21]، يَغْنِي أَنْ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ حَرَّمَ

(1) فتح القدير. ج 5/ ص 298.

(2) انظر: تفسير القرطبي. ج 18/ ص 180.

(3) فتح القدير. ج 5/ ص 298.

(4) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ، حديث (4911).

جَارِيَّتُهُ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾، إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ فَحْلَةً يُعْمَلُ أَمْنُكُمْ﴾، فَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِهِ، وَصَيَّرَ الْحَرَامَ [يَمِينًا] ⁽¹⁾، أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِي.

وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ: «جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنِّي جَعَلْتُ امْرَأَتِي عَلَى حَرَامًا، فَقَالَ: كَذَبْتَ، لَيْسَتْ عَلَيْكَ بِحَرَامٍ، ثُمَّ تَلَا: ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾، قَالَ: عَلَيْكَ أَغْلَظُ الْكَفَّارَاتِ: عِتْقُ رَقَبَةٍ». وَمِمَّنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ مِنَ الصَّحَابَةِ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَعَائِشَةُ، وَابْنُ عَبَّاسٍ.

القول الرابع: أنها تُحْسَبُ طَلَقًا وَاحِدَةً بَائِنَةً، لَا تَحِلُّ لَهُ إِلَّا بَعْدَ جَدِيدٍ، قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ مِنَ الصَّحَابَةِ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَمِنَ التَّابِعِينَ حَمَادُ بْنُ أَبِي سَلِيحٍ، وَشَيْخُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَرَوَاهُ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ تَلْمِيزُهُ الْعِرَاقِيَّ ابْنَ خُوَيْرِزٍ مَنَدَادًا، وَهُوَ الَّذِي كَانَ يُفْتِي [بِهِ] ⁽²⁾ عُلَمَاءُ الْأَنْدَلُسِ.

وبهذا القول المنسوب إلى إمامنا مالك بن أنس كان يُفْتِي بعضُ شيوخنا من علماء الجزائر المصلحين، بعد أن عَمَّتِ الْبُلُوَى فِي أُمَّتِنَا، وَكَثُرَ الْحَلْفُ بِالْحَرَامِ وَالْحِنْثِ، فَلَمْ يُفْتُوا إِلَّا بِقَوْلِ مَالِكٍ وَإِنْ خَالَفَ مَا جَاءَ فِي مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ.

وَنَظَرًا لِمَا تَقَدَّمَ، فَإِنَّا بِهَذَا الْمَذْهَبِ نُفْتِي لِصَاحِبِكُمْ، فَمَا دَامَ لَمْ يَنْظُرْ إِلَى ابْنَتِهِ، وَلَمْ يَكَلِّمَهَا، وَلَمْ تَذْهَبْ أُمُّهَا إِلَى زِيَارَتِهَا، فَإِنَّهُ عَلَى بَرٍّ فِي يَمِينِهِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

فَإِذَا نَظَرَ إِلَيْهَا، أَوْ كَلَّمَهَا، أَوْ ذَهَبَتْ أُمُّهَا إِلَى زِيَارَتِهَا دُونَ إِذْنِهِ، فَإِنَّهُ يَحْنُثُ، وَتُطَلَّقُ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ طَلَقًا وَاحِدَةً بَائِنَةً، وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا - إِذَا لَمْ تَسْبِقْهَا طَلَقَتَانِ - وَلَكِنَّهُ لَا يُرَاجِعُهَا إِلَّا بَعْدَ جَدِيدٍ: بَوَلِيٍّ، وَصَدَاقٍ، وَصِغَةٍ، وَشَاهِدَيْنِ

(1) فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [حَلَالًا]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ شُرْنِ الدَّارِقُطْنِيِّ، وَتَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ.

(2) مَا يَبِينُ مَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنَ النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَأَثْبَتْنَاهُ لِأَنَّ السِّيَاقَ يَقْتَضِيهِ.

عَدْل. وَيَكْفِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي اجْتِمَاعِ عَائِلِي، يَنْتُوبُ عَنِ الزَّوْجَةِ ابْنُهَا أَوْ مَنْ تَوَكَّلَهُ عَنْهَا، كَمَا يَكْفِي فِي الصَّدَاقِ أَنْ يَدْفَعَ لَهَا أَقْلَهُ، وَهُوَ رِبْعُ دِينَارٍ ذَهَبِيٍّ، وَوَزْنُهُ هُوَ 1.15 غَمِ الزَّهَبِ، بِسَعْرِهِ الرَّسْمِيِّ، أَوْ هَدِيَّةٍ بِمِقْدَارِ ذَلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فيفري 1979م

السؤال:

فِي بَحْرِ مِنَ الْغَضَبِ تَفَوَّهْتُ بِكَلِمَةِ التَّحْرِيمِ (تَحْرُمُ)، رَغِمَ أَنْيَ لَمْ أَقْصِدْ شَيْئًا، وَبَعْدَ ذَلِكَ قِيلَ لِي مِنَ الْحَاضِرِينَ أَنَّ زَوْجَتَكَ حَارِمَةٌ. وَالْآنَ - بَعْدَ خُرُوجِي مِنَ بَحْرِ الْغَضَبِ - دَخَلْتُ فِي بَحْرِ آخَرَ. أَرْجُو النَّظَرَ فِي قَضِيَّتِي، وَالْإِجَابَةَ بِسُرْعَةٍ.

ع. ب (سكيكدة)

الجواب:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ اتَّبَعَ هُذَاهُ. لِلْجَوَابِ عَلَى سُؤَالِكَ هَذَا نَذْكُرُ الْفُصُولَ الْآتِيَةَ:

أَوَّلًا: قَوْلُكَ: «فِي بَحْرِ مِنَ الْغَضَبِ تَفَوَّهْتُ بِكَلِمَةِ التَّحْرِيمِ... الخ».

كَأَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَلْتَمِسَ عُذْرًا، وَتَتَّخِذَ خَطَّ الرَّجْعَةِ، بِأَنَّ الطَّلَاقَ وَقَعَ مِنْكَ فِي حَالَةِ غَضَبٍ.

فَاعْلَمْ أَنَّ الطَّلَاقَ فِي حَالَةِ الْغَضَبِ الشَّدِيدِ إِذَا بَلَغَ حَدَّ (الْإِعْلَاقِ)، لَا يَقَعُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ عُلَمَائِنَا، وَفَسَّرَهُ الْمَالِكِيَّةُ بِالْإِكْرَاهِ، فَمَنْ أَكْرِهَ عَلَى إِيقَاعِ الطَّلَاقِ، وَأُغْلِقَتْ عَلَيْهِ السُّبُلُ - فَلَا نَجَاةَ لَهُ إِلَّا بِطَّلَاقِ زَوْجَتِهِ فَأَوْقَعَهُ - فَلَا يَلْزَمُهُ الطَّلَاقُ. وَفَسَّرَهُ الْمُحَقِّقُونَ بِأَعَمٍّ مِنْ ذَلِكَ، فَشَمِلَ حَالَةَ الْغَضَبِ إِذَا بَلَغَ بِصَاحِبِهِ أَنَّهُ

صار لا يُميّز بين المنافع والمضارّ، فيُوقِع الطلاق، فلا شيء عليه. وهذا ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن قيم الجوزية في كتابه (زاد المعاد في هدي خير العباد).

أما إذا كان قد غضب غضباً عادياً، وهو يُميّز ويعرف ما يضرّه وما ينفعه، فلا يُعذّر؛ لأنّ الإنسان لا يُوقِع الطلاق - غالباً - إلّا بعد شجار وغضب.

ثانياً: قولك «لم أقصد شيئاً».

كانك تُريد أن تقول: إنّها الأعمال بالنيّات، وإنّما لكلّ امرئ ما نوى، وما دُمْتَ لم تنوِ فإنّ الطلاق لا يقع!

فاعلم أنّ العلماء قالوا: في مسألة الطلاق إذا استعمل المطلق صريح الطلاق أو الكنايات الظاهرة، لم ينفعه ادّعاؤه عدم النية، ولا يُصدّق - في القضاء - أنه لم ينوِ، بل يُحكّم عليه بمقتضى لفظه، ولكن المفتي يقول له: «إذا صحّ أنك لم تنوِ، فهو ينفك فيما بينك وبين الله، ولا شيء عليك». لكن القاضي لا يسمع له، ويحكّم عليه بالطلاق إن حاكمته المرأة، وأقامت بيّنة على قوله، أو اعترف به.

وصريح الطلاق، هو ما جاء فيه مادّة (ط.ل.ق)، مثل: طَلَّقْتُكَ، أو أَنْتِ طالق، أو مُطلّقة... الخ.

والكنايات الظاهرة، هي ما استعملت - عرفاً - في الطلاق، ومنها كلمة التحريم، واللازمة، أو (في غرض روحك)، فهذه كلمات معروفة عند الناس أنه يُراد بها الطلاق، ودليل ذلك أنّ (الحاضرين) فهموا الطلاق.

ثالثاً: تحريم الزوجة:

إذا قال الرجل لزوجته: أنتِ حرام، أو حرّمت عليّ، أو تحرّم عليّ، أو محرّمة عليّ... الخ، فماذا يلزمه؟

اختلف العلماء في ذلك من قديم - من عهد الصحابة - إلى اليوم، ولهم في ذلك بضعة عشر قولاً، خمسة عشر عند ابن العربي⁽¹⁾، وثمانية عشر ذكرها القرطبي⁽²⁾.

1 - من هذه الأقوال أنه لا يلزمه شيء، كما لو حرّم على نفسه طعاماً أو شرباً، وهما حلالان له، فقولُه لَعُوْ؛ لأنّ الذي يُحرّم ويُحلّل هو الله، فما حرّمه فهو حرام، وما أحلّه فهو حلال، قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لَكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْهُ عَلَى الْوَتَنِ تَوَدُّونَ﴾ [يونس: 59]. هذا قول.

2 - ومنها أنه تلزمه كفارة يمين، أخذاً من قوله سبحانه وتعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التحریم: 2]، نزلت بعد أن حرّم النبي ﷺ على نفسه بعض ما أحلّ الله له من عسل أو من نساء⁽³⁾.

وعلى هذا تلزم من حرّم زوجته كفارة يمين، وقد جاءت هذه في قوله تعالى: ﴿فَكَفَرْتُمْ بِهِ، إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴿[المائدة: 89]. وهذا قول لبعض الصحابة الأكرمين.

3 - ومنها أنه يلزمه طلاق، فإن كان دخل بها فيلزمه ثلاث تطليقات؛ لأنّ طلاقاً واحدة لا تُحرّمها عليه، فبإمكانه مراجعتها متى شاء، ما لم تخرج من العدة، ولا تحرم عليه إلا بالثلاث.

وأما غير المدخول بها، فإنه يُنوّى - لأنّ واحدة تُبينها -، فإن نوى أكثر من واحدة لزمه ما نوى، وإن نوى واحدة لم يلزمه سواها، ثم له أن يخطبها من جديد ويتزوجها.

(1) انظر: ابن العربي. أحكام القرآن. ج 4/ ص 295 - 296.

(2) انظر: تفسير القرطبي. ج 18/ ص 180 - 182.

(3) انظر: تفسير القرطبي. ج 18/ ص 177 - 179.

هذا هو المشهور في مذهب المالكية؛ لأنه قول مالك وقول ابن القاسم في المدونة، وعليه مشى خليل في المختصر.

4- ومنها أنه طلقة واحدة رجعية، وقد رواه عن الإمام مالك بعض تلاميذه.

5- ومنها أنه طلقة واحدة بائنة، وهذا أيضًا قول مروى عن الإمام مالك من بعض تلاميذه، وهو الذي كان يُفتي به بعض أهل الفتوى من الأندلسيين ويُرجحونه، وفسروا به قول مالك وابن القاسم من وجود الطلقة الواحدة البائنة عند فقهاءنا، فالْبَيِّنَةُ هي المقصودة للإمام وصاحبه. وهذا القول - وهي أنها طلقة واحدة بائنة - هو الذي كان يُفتي به علماء الجزائر، ويُعلنونه، وهو ما جَنَحَ إلى تقديمه العلامة الجزائري الونشريسي في كتابه (المعيار) الذي جَمَعَ فيه فتاوى العلماء في الأندلس وأقطار المغرب.

وأما القول بلزوم الثلاث في المرّة الواحدة، ففيه حَرَجٌ، وقد اختلف فيه منذ عهد الصحابة، وصَحَّ الحديث أن الطلاق الثلاث في الكلمة الواحدة يُعتَبَرُ طلقة واحدة، كان ذلك في عهد رسول الله ﷺ، وخلافة أبي بكر، وستين من خلافة عمر، فلَمَّا كَثُرَ ذلك من الناس أَمْضَاهُ عليهم عُمر ثلاث تطليقات، عقابًا لهم، وتأديبًا لا تشريعًا وتأسيسًا؛ لأنه ليس لأحد أن يَنْسَخَ حُكْمًا بعد وفاة رسول الله ﷺ، ولكن للأمير أن يُؤَدِّبَ رَعِيَّتَهُ بِمَا يَرَى فيه صلاحها.

فالمعروف من المذاهب أن الطلاق الثلاث في الكلمة الواحدة يَلْزَمُ مَنْ التَزَمَ، ولكن الصحيح من مذهب المحققين أنه لا يَلْزَمُهُ إِلَّا طَلَقُهُ واحدة، كما كان في عهد رسول الله ﷺ. ولعل من أجل مُراعاة هذا، جَنَحَ علماءنا الأندلسيون - ومن نَحَا نَحْوَهُمْ - إلى جَعْلِ التحريم طلقة واحدة بائنة، حتى لا تُسَدَّ الأبوابُ تمامًا لمراجعتها.

رابعاً: لهذا نقول لك: إذا كان هذا أول طلاق لك من زوجتك هذه، بحيث لم يسبق أن طَلَّقَتْهَا أصلاً، أو كان هذا هو الثاني، فإنه يجوز لك أن تُرجعها بزواج جديد (الفاتحة)، وأما إن كان قد سَبَقَ منك لها طلقتان، وكانت هذه مُصَادِفَةً للثلاث، فلا تَحِلُّ حتى تَنْكِحَ زوجاً غيرك. وأنتَ أَدْرَى بِمَا صَنَعْتَ. والله أعلم.

03 جمادى الأولى 1404هـ / 05 فبراير 1984م

قال لزوجته: أنتِ حرام طالق

السؤال:

ما قولكم في الذي قال لزوجته «أنتِ حرام طالق»، قال لها هذه الصيغة، فوجدتُ فيها عِدَّةَ روايات في كُتُب الفقه، ولهذا لم أَفِتْ لصاحب هذا السؤال خوفاً من الخطأ.

نرجو منكم الجواب، ودُمتُم بخير.

م. ك (سكيكدة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. **أولاً:** قول الرجل لامرأته أنتِ حرام، مما وقع فيه الاختلاف بين العلماء منذ عهد الصحابة رضوان الله عنهم، قال بعضهم: لا يُلْزَمُهُ شيءٌ، كما لو قال: الخبز عليّ حرام، أو شرب الماء عليّ حرام، فإنه لا يُلْزَمُهُ شيءٌ.

وقال بعضهم: عليه كفارة يمين، لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ لِمَ تَحَرَّمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾

[التحريم: 1]، ثم قال: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التحريم: 2]، وَتَحِلَّةُ الْيَمِينِ: تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ، أَوْ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، أَوْ كِسْوَتُهُمْ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَحْرُمُ عَلَيْهِ الزَّوْجَةُ، وَيُعْتَبَرُ طَلَاقًا ثَلَاثًا، لَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وَهَذَا هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ، وَعَلَيْهِ فَقَهَاءُ الْمَالِكِيَّةِ، وَخَلِيلٌ، وَشَرَّاحُهُ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: بَلْ تُطَلَّقُ عَلَيْهِ طَلَقَةٌ وَاحِدَةً. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: طَلَقَةٌ رَجْعِيَّةٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ هِيَ طَلَقَةٌ بَاطِنَةٌ.

ثَانِيًا: لِهَذَا الْاِخْتِلَافِ، فَإِنَّ بَعْضَ عُلَمَاءِ بِلَادِنَا يُفْتِي بِأَنَّهَا طَلَقَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ، وَمَنْ كَانَ يَقُولُ هَذَا الْقَوْلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَحْمَدُ بْنُ تَيْمِيَّةَ⁽¹⁾، وَتَلْمِيزُهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي كِتَابِهِ (زَادَ الْمَعَادَ).

ثَالِثًا: وَبَيَّنَّا أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَالَ لَهَا «أَنْتِ حَرَامٌ طَالِقٌ»، فَإِنَّهَا تُطَلَّقُ عَلَيْهِ لَا مُحَالَةً؛ لِأَنَّهُ أَكَّدَ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْحَرَامِ الطَّلَاقَ. وَيَجِبُ أَنْ يَعْقِدَ عَلَيْهَا مِنْ جَدِيدٍ، وَتُحْسَبَ عَلَيْهِ طَلَقَةٌ وَاحِدَةٌ.

فَإِنْ كَانَ قَدْ سَبَقَ لَهُ أَنْ طَلَّقَهَا مَرَّتَيْنِ قَبْلَ هَذِهِ، فَهَذِهِ هِيَ الثَّلَاثَةُ، وَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهَا.

(1) مَا عَزَّاهُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَابْنِ الْقَيِّمِ إِنَّمَا هُوَ فِي مَسْأَلَةِ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ. وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي مَسْأَلَةِ تَحْرِيمِ الزَّوْجَةِ فَهُوَ: أَنَّهُ إِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَفْعَلَ شَيْئًا فَعَلَّهُ: فَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ. وَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ؛ بَلْ حَرَّمَهَا تَحْرِيمًا: فَهَذَا عَلَيْهِ كَفَّارَةُ ظَهَارٍ، وَلَا يَقَعُ بِهِ طَلَاقٌ فِي الصَّوْرَتَيْنِ. انْظُرْ: مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى. ج 33/ص 167، زَادَ الْمَعَادَ. ج 5/ص 279.

وَأَمَّا ابْنُ الْقَيِّمِ، فَقَدْ عَرَّضَ الْمَذَاهِبَ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَمَالَ رَأْيَهُ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْحُكْمَ فِيهَا كَفَّارَةُ يَمِينٍ. انْظُرْ: زَادَ الْمَعَادَ. ج 5/ص 274 - 285.

وإن كان قد سَبَقَ له أن طَلَّقَهَا مرّةً واحدةً قبل هذه، فهذه هي الثانية، ويَجُوزُ له أن يُرْجِعَهَا، ولكن فليَحْذَرُ أن يَقَعَ منه مرّةً أخرى.

وكذلك إن لم يَسْبَقَ له طلاق أصلاً مِنْ قبل، فهذه هي الأولى، ويَجُوزُ له أن يُرْجِعَهَا، وعليه أن يَحْسِبَ حساباً للمستقبل. والله أعلم.

04 ربيع الثاني 1403هـ / 18 يناير 1983م

قال لزوجته: هي حرام بالثلاث إن ذهبت إلى أهلها

السؤال:

صَدَرَ مِنِّي لزوجتي قولي الآتي: «أنتِ حرامٌ عليّ بالثلاث إن رُحْتَ إلى داركم، إلّا في حالتي الموت أو المرض الميؤوس من شفاء».

وكانت نِيَّتِي - حين القول - مَنَعُهَا مِنْ دخول منزل أبيها، الذي لم تكن تُعْجِبُنِي في أهلها أخلاقُهم المُتَنَافِيَةِ مع الشرع الإسلامي في نظري.

ب. ح (الأغواط)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. **أولاً:** ما دامت زوجتك لم تذهب إلى دار أهلها، فهي في عصمتك، وكذلك لو ذهبت في حال وفاة أو حال من لا أمل في شفائه، حسب نِيَّتِكَ أو شهادة الأطباء.

ثانياً: لو ذهبت في غير هاتين الحالتين - حالة الوفاة أو المرض الميؤوس منه - فَإِنَّ الحِنْثَ يَقَعُ بِمَجَرَّدِ دخول دارهم، وَيَلْزَمُ الطلاق بلفظ الحرام عند مَنْ يقول به، وبلفظ الثلاث عند مَنْ يُمَضِّيه، والخلاف واقِعٌ في كليهما.

ثالثًا: أمّا لفظُ الحرام، فإنه كناية ظاهرة في الطلاق عند المالكية، ويلزم به الثلاث في المدخول بها دون أن ينوي، أمّا في التي لم يدخل بها، فإنه إن نوى الثلاث لزمه، وإن نوى أقلّ فهو ما نوى.

قال خليل: «والثلاث - إلا أن ينوي أقل - إن لم يدخل بها في: كالميتة، والدم، ووهبتك، ورددتك لأهلك، أو أنت أو ما أنقلب إليه من [أهلي] (1): حرام» (2).

قال شارحه الدردير: «ويلزم الثلاث - إلا أن ينوي أقل - إن لم يدخل بها، في قوله: أنت كالميتة، والدم، ولحم الخنزير، ووهبتك لأهلك أو نفسك، أو رددتكم لأهلك، وأنت حرام، أو ما أنقلب - أي أرجع - إليه من أهل زوجتي حرام، وسواء فيما ذكر علق أو لم يعلق» (3).

وقد بلغت الأقوال في الحرام - داخل المذهب وخارجه - بضعة عشر قولاً، ذكرها ابن العربي والقرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّيُّ لِمَ حُرِّمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحریم: 1].

فبعض العلماء يجعلون الحرام طُلُقَةً واحدة بائنة، لا تحلّ معه إلا بعقد جديد، وقال بعضهم: لا يلزم من (الحرام) طلاق، بل قوله: «زوجته حرام»، كقوله: «الحبز عليّ حرام»، لا يلزمه إلا كفارة يمين، وهذا القول مروى عن بعض الصحابة، منهم عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، قال الشوكاني في تفسيره: «أخرج عبد الرزاق والبخاري وابن مردويه عن ابن عباس قال: في الحرام يُكْفَرُ،

(1) في النسخة المطبوعة: [أصل]. والصواب ما أثبتناه من مختصر خليل.

(2) مختصر خليل، ص 136.

(3) الشرح الكبير، ج 2/ ص 379.

وقال: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21]. وأخرج ابن المنذر والطبراني والحاكم وابن مردويه عنه أنه جاءه رجل فقال: إني جعلت امرأتي عليّ حراماً، فقال: كذبت ليست عليك بحرام، ثم تلا: ﴿لِمَ نَحْرِمُ مَا أَمَلَ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحریم: 1]، قال: عليك أغلظ كفارة الأيمان: عَتَقُ رَقَبَةً⁽¹⁾. وَمَنْ قَالَ بِأَنَّهُ يَلْزِمُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ أَخَذَهُ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَفَّرَ عَنْ يَمِينِهِ بَعْدَ نَزُولِ آيَةِ التَّحْرِيمِ.

وكان بعض العلماء الإصلاحيين يُفتون - في بلادنا - بأنّ (الحرام) طَلَقٌ واحدة بائنة، وهذا القول مَرُويٌّ عن مالك، وبه أفتى المُحَقِّقُونَ من علماء الأندلس، كما نَقَلَهُ الونشريسي في المعيار⁽²⁾.

رابعاً: وأمّا وقوع الثلاث فيمن قال لزوجته: «أنت طالق بالثلاث»، فهو المشهور عند العلماء من أهل المذاهب، وخالف بعضهم فقال: هو طَلَقٌ واحدة؛ لأنّ الله يقول: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: 229]، وهذا إنما طَلَّقَ مَرَّةً واحدة، ولو قال: «أنت طالق ألفاً»، لَمَا لَزِمَهُ إِلَّا واحدة، واستدلوا على ذلك بحديث صحيح رواه مسلم عن ابن عباس، فَحَوَاهُ أَنَّ الطلاق الثلاث في الكلمة الواحدة كان طَلَقٌ واحدة في عهد رسول الله ﷺ، وخلافة أبي بكر، وستين من خلافة عمر، ثم أمضاه عليهم عمر ثلاثاً، لَمَا كَثُرَ مِنْهُمْ.

هذا الحديث يُثَبِّتُ ما كانت عليه سنة رسول الله حتى مات، وحكّم به أبو بكر بعده، فلا سبيل إلى التّسخير بعد وفاته، وما كان من عمر إنما هو تأديب من الإمام عمر لِرَعِيَّتِهِ.

(1) فتح القدير. ج 5/ ص 301.

(2) انظر: المعيار المعرب. ج 4/ ص 93، ص 176، ص 194، ص 197، ص 198.

وقد نَصَرَ هذا المذهبَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية⁽¹⁾، وأفتى به، ونَصَرَه بِحُجَجِ قوَّةِ تلميذه ابنِ قَيِّمِ الجوزية⁽²⁾، وأخذ به بعضُ المُحقِّقين مِنَ العلماء، وجعلته الدولة المصرية قانونًا تعمل به محاكمها، وبه يُفتي كبار علماء الحنابلة.

خامسًا: بما تَقَدَّمَ يَتَّضِحُ لَكُمْ بِجَلَاءِ موقفكم في هذه اليمين، فما دامت زوجتكم لم تَدْخُلْ بَيْتَ أهلها، أو دخلت في حال موتٍ أو مرضٍ ميؤوس منه، فلا شيء عليكم.

وبمجرَّد دخولها يَقَعُ الحِنْثُ، وللاحتياط ينبغي أن تَعْقِدُوا عليها مِن جديد، بِصَدَاقٍ رمزي، وشهود، وتفويضٍ منها إليكم إذا [لَحَّ]⁽³⁾ وَلِيُّهَا، فإنها ثَيِّبٌ وهي التي تختار زوجها، وترضى به.

يوليو 1993م

قال: بناتُ هذه العائلة حرام عليه

السؤال:

أراد رجلٌ أن يتزوَّج، فرَشَّحت له أمُّه إحدى قريباته من عائلة غنية، وفَهِمَ أنها راغبة في التَّصَاهُرِ مع هذه العائلة مِن أَجْلِ غناها، فاعْتَاطَ مِن فِعْلِ أمِّه، فقال لها: «إن تزوّجتُ بنتًا مِن هذه العائلة، فهي حرام عليّ»، ثم تزوّج مِن غيرها، ووُلِدَ له، وماتت أمُّه، وشاءت الأقدار أن يُفارِقَ زوجته بالطلاق أو بالوفاة، ورأى أن خِطْبَةَ

(1) انظر: ابن تيمية. مجموع الفتاوى. ج 33/ ص 7 وما بعدها.

(2) انظر: ابن القيم. زاد المعاد. ج 5/ ص 226 وما بعدها.

(3) في النسخة المطبوعة: [لَحَّ]. والصواب ما أثبتناه، ومعنى لَحَّ في الأمر: تَمَادَى فيه مُعَانِدًا.

فتاة من نفس هذه العائلة يُرِيحُهُ مِنْ متاعب أولاده الصَّغار، للقرابة التي بينه وبينها. فهل له أن يخطب له فتاة منها؟ أو أن جميع بنات هذه العائلة حرام عليه؟
الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
قوله: «هي حرام»، كَذِبٌ مُحَضَّرٌ، إذا لم تكن مُحَرَّمَةً عليه بسبب شرعي، فإنها يَصْدُقُ عليها أنها حرام إذا كانت في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ [النساء: 23].

ولهذا، فإنَّ مَنْ حَرَّمَ على نفسه امرأة حَلَّتْ له بِالْفِعْلِ أو هي حلالٌ له بالقول، كاذِبٌ في قوله، التحليل والتحريم لله فقط، وهو من توحيد الله في رُبُوبِيَّتِهِ.

ولكن العلماء اختلفوا في تحريم الأزواج فقط، بَعْدَ أن اتَّفَقُوا على أن تحريم المباح - كالماء والطعام المباح - لا يُعْمَلُ به، ولا يُلْزَمُ شيء، واختلافُهم في الزوجة إذا قال: «هي حرام»، فيه 16 قولاً، حَكَاهَا علماءُنا الأندلسيون، كابن العربي والقرطبي، أغْلَظُهَا أَنَّ زوجته تُطَلَّقُ عليه بالثلاث، وأهْوَنُهَا أَنَّهُ يُلْزَمُهُ كَفَّارَةٌ يمين. والذي رواه العراقيون عن مالك، وأفتى به الأندلسيون، أَنَّهَا تُطَلَّقُ طَلَقَةً بَائِنَةً، له أن يَعْقِدَ عليها بِعَقْدٍ جَدِيدٍ، وَحِلٌّ له.

فإن اخْتَرْتَ لصاحبك قول مالك، فإنه إذا عَقَدَ على امرأة من هذه العائلة، طُلِّقَتْ عليه - على القول بوقوع الطلاق المُعْلَق - وبعد طلاقها منه يَجُوزُ له أن يَتَزَوَّجَهَا مِنْ جَدِيدٍ، بِعَقْدٍ جَدِيدٍ.

ولا يَخْلُو الأخذُ بهذا مِنْ حَرَجٍ وَشُبْهَةٍ، لاختلاف العلماء فيه، فالأفضل له الابتعاد عن الشُّبُهَات، فإنَّ الوقوع فيه وقوعٌ في الشُّبُهَات، كالرَّاعي يَرَعَى حول

الْحَمَى، يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، وَهُوَ الَّذِي أَوْقَعَ نَفْسَهُ فِي الْحَرْجِ، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78].

حَرَمُ زَوْجَتِهِ تَحْتَ ضَغْطِ وَالِدَتِهِ

السؤال:

وقع شجار بين زوجتي وأُمِّي، وهي كبيرة السن، لا تُدْرِك مصالحتها، فلتما رجعتُ مِنَ العمل قالت لي أُمِّي: «فَارِقِ زَوْجَتَكَ وَأَخْرِجْهَا، وَلَكَ دَعْوَةُ الْخَيْرِ، وَإِنْ لَمْ تُفَارِقْهَا فَعَلَيْكَ دَعْوَةُ الشَّرِّ»، فحاولتُ تَهْدِئَتَهَا، فَأَبَتْ وَكَرَّرَتْ قَوْلَهَا لِي: «اخْتَرِ إِمَّا دَعْوَةَ الْخَيْرِ إِنْ فَارَقْتَهَا، وَإِمَّا دَعْوَةَ الشَّرِّ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ»، وَحِينَئِذٍ قُلْتُ لَهَا: «تُحْيِيْنَ فِرَاقَهَا؟»، قَالَتْ: «نَعَمْ»، قُلْتُ لَهَا: «هِيَ حَارِمَةٌ»، وَلَمْ أُرِدْ بِهَذَا الْقَوْلِ الطَّلَاقَ، وَإِنَّمَا أُرِدْتُ إِرْضَاءَ أُمِّي، وَتَسْكِينِ غَضَبِهَا.

وَقَدْ سَمِعْتُ الْمَرْأَةَ بِمَا قُلْتُ، فَغَادَرَتْ مَحَلَّ الزَّوْجِيَّةِ، وَذَهَبَتْ عِنْدَ أَهْلِهَا، وَأَبَتْ أَنْ تَرْجِعَ حَتَّى تَسْمَعَ حُكْمَ الشَّرْعِ الْإِسْلَامِيِّ. أَرْجُو أَنْ تُبَيِّنُوا لِي حُكْمَ الشَّرْعِ. وَالسَّلَامُ.

ب. خ (الجزائر العاصمة)

الجواب:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ اتَّبَعَ هُذَاهُ. أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ حَرَّمَ شَيْئًا مِنَ الْحَلَالِ - غَيْرِ الزَّوْجَةِ - لَمْ يَحْرُمْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ وَالتَّحْلِيلَ لِلَّهِ وَحْدَهُ.

واختَلَفُوا فِيمَنْ حَرَّمَ عَلَيْهِ زَوْجَهُ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَلْزَمُهُ الطَّلَاقُ، وَقَالَ آخَرُونَ: يَلْزَمُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَقَالَ غَيْرُهُمْ: لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ.

فَأَمَّا مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ، فَإِنَّ الْمَشْهُورَ فِيهِ أَنَّ مَنْ قَالَ لِلزَّوْجَةِ: أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ، لَزِمَهُ الثَّلَاثُ فِي الْمَدْخُولِ بِهَا، وَيَنْوِي فِي غَيْرِهَا، هَلْ أَرَادَ الثَّلَاثَ؟ وَمُقَابِلَ الْمَشْهُورِ أَنَّهَا طَلَقٌ وَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ إِنْ دَخَلَ بِهَا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَنْوِي فِي الطَّلَاقِ، وَفِي عَدَدِهِ، وَإِنْ أَرَادَ تَحْرِيمَهَا بِغَيْرِ طَّلَاقٍ، فَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَنْوِي فِي الطَّلَاقِ، وَفِي عَدَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا، لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ.

قَالَ ابْنُ جُزَيٍّ: «وَمَذْهَبُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ يَلْزَمُ فِيهَا كَفَّارَةُ يَمِينٍ؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي سُورَةِ التَّحْرِيمِ: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التَّحْرِيمُ: 2]»⁽¹⁾.

بَنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ يُمَكِّنُ لَكَ إِرْجَاعَ زَوْجَتِكَ بِعَقْدٍ جَدِيدٍ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، وَهَذَا أَفْتَى عَلَيْهِمُ الْإِسْلَامُ وَالْأَنْدَلُسُ وَغَيْرُهُمْ، إِذَا عَتَبَرُوا طَلَقًا وَاحِدًا بَائِنًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فبراير 1979م

قال: زوجته حرام ثلاثاً عليه إذا دخلت شقيقاته داره

السؤال:

بعد التحية والاحترام، أنا أبٌ لخمس بنات وطفل، تاجرٌ أعيش مع أمي

(1) القوانين الفقهية. ص 373.

(الأرملة) وشقيقتي. وفي السنة المنصرمة، على إثر نَهْيِ شقيقتي عن التعسف، انفعلتُ وأقسمتُ على مَرَأَى وَمَسْمَعِ أُمِّي بعبارة: «أَحَرِّمُ زوجتي ثلاثًا بعدم استقبال شقيقتي بالمسكن الذي يحتضني مع زوجتي وأُمِّي»، ذلك أنَّ هذا الانفعال جعل ضميري مُنْشَغِلًا، وَلِذَا أَوْجَّه السَّوَالين إلى سيادتكم كما يلي:

1- ما هو حُكْم الإسلام في ذلك؟

2- وهل هناك فتوى تجعل تحليل الأمر؟

ولِذَا أَلْتَمِس من سيادتكم إجابتي بالطريقة الإسلامية التي تُحَلِّل هذا الأمر. تَقَبَّلُوا فائق الاحترام.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أَوَّلًا: الحَلْفُ بالحرامِ مِمَّا اِخْتَلَفَ فيه العلماء، فمنهم مَنْ يجعله طلاقًا ثلاثًا، فلا تُحِلُّ الزوجة - عند الحِنْثِ - إِلَّا بعد زوج غيره، وهذا هو المشهور في مذهبنا، وقد نَصَّ عليه خليل، ومن العلماء مَنْ يجعله طلاقًا واحدة، بحيث تُطَلَّقُ وَيَجُوزُ له أن يَتَزَوَّجَهَا من جديد.

ثانيًا: مذهب الإمام مالك أن الحِنْثَ فيمن حَلَفَ بحرام زوجته، يُوجِبُ عليه طلاقًا واحدةً بآثمة، هذا ما نَقَلَهُ العراقيون عنه، وبه كان يُفْتَى أهل الأندلس، وبه نُشِرَ عليك، فإن وَقَعَ الحِنْثَ منك طُلِّقَتْ عليك زوجتك مرةً واحدة، وعليك أن تُجَدِّدَ العقدَ عليها من جديد.

ثالثًا: أمَّا إذا لم يَقَعْ حِنْثٌ، ولم يَدْخُلن دَارَكَ، فالزواج صحيح مستمر.

هذا ما يُمكن أن نُفتيكم به، وهو ما صرَّح به الفقهاء، ولا تحايل في الأمر، بل هو أخذٌ بقول مالك، كما نصَّ عليه الونشريسي في (المعيار)، وغيره في كُتب الأحكام، فأحسن إلى شقيقتك وأُمِّك، ورَبَّيْهُنَّ بالمعروف، ولا تتعصَّب، فالإسلام ليس فيه إجبار ولا عنف.

13/10/1993م

قال لها: بالحرام إذا دخلتِ الدار

السؤال:

أطلب من فضلكم أن تُفتوني في هذه اليمين، إني حلفتُ على زوجتي، وكانت في دارٍ غير داري، فوقع بيننا نزاع، فقلت لها: «بالحرام إذا دخلتِ الدار»، ومن جانب آخر قلت: «بالحرام تشرب قهوة داري».

أطلب منكم الجواب. والسلام.

ب. ك

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أولاً: مَنْ حَرَّمَ زوجته فقد طَلَّقَهَا، وأقلُّ ما يلزِمُهُ مِنَ الطلاق طَلقة واحدة عند بعض العلماء، وقال بعضهم: يَلْزِمُهُ الطلاق الثلاث.

وأنت لما قُلْتَ لها: «بالحرام إذا دخلتِ داري»، فمعنى كلامك مَنْعُهَا مِنْ دخول الدار، فَلَمَّا دَخَلَتِ الدار، وَحَشَّتْكَ، وقع عليك الطلاق.

وقد حَلَفَتْ عليها ألاَّ تَشْرَب قهوة دارك، فهل كان هذا الحَلِف مع الأوَّل؟
أي حَلَفَتْ ألاَّ تدخل دارك، ولا تَشْرَب قهوة دارك؟ أم كان ذلك يمينًا أخرى قبل
هذا أو بعده؟

فإن كان معه فهما يمين واحدة، وتَلَزَم طَلقة واحدة بالحِنْث. وأمَّا إذا كان
يمين أخرى قبل ذلك أو بعده بزمان فإنه يمين ثانية، فإن كانت حين وقوعها
زوجةً، ووقع شُرب القهوة المحلوف على مَنَعها منها، فهي طَلقة أخرى.

ثانيًا: إذا لم يَقَع منكم طلاق آخر لهذه الزوجة، وكانت هذه هي المرّة الأولى،
أو كانت هذه هي المرّة الثانية، جاز لكم مراجعتها، بناءً على أنَّ الحرام طَلقة
واحدة.

فإن كان قد سَبَقَ لكم قبل هذا طلقتان، وكانت هذه هي الثالثة، فإنها حُرِّمَتْ
عليكم، وأنتم أدْرَى بأنفسكم. والله أعلم.

1403/05/14 هـ / 1983/02/27 م

طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فِي حَالَةِ غَضَبٍ، وَتَبَرَّأَ مِنْ حَمْلِهَا

السؤال:

تَغَاضَبَ رَجُلٌ مَعَ زَوْجَتِهِ وَأَمَّهَا، فَقَالَ لَزَوْجَتِهِ: «أَنْتِ مُطَلَّقةٌ ثَلَاثًا، مُحَرَّمةٌ عَلَيَّ
شَرْعًا، أَنْتِ مَالِكِ زَوَاجٍ سَعِيدٍ مِنْ آخَرٍ، مِنْ فَضْلِكَ أَسْقِطِيهِ، إِنَّهُ لَيْسَ وَلَدِي،
مُطَلَّقةٌ، مُطَلَّقةٌ، مُطَلَّقةٌ، مُطَلَّقةٌ، مُطَلَّقةٌ ثَلَاثًا، حُرِّمَتْ عَلَيَّ».

ثم إنَّ هذا الرجل نَدِمَ عَلَى مَا قَالَ، وَيُقَسِّمُ بِاللَّهِ إِنَّهُ كَانَ فِي حَالَةِ غَضَبٍ مَعَ
أَهْلِهَا، وَيَسْأَلُ عَنْ حُكْمِ مَا قَالَ، وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَتَّصِلَ بِجَوَابٍ دَقِيقٍ، مُدَعِّمٌ بِالْأَدْلَةِ

من الكتاب والسنة وأقوال الفقهاء؛ لأن أهل المرأة اشترطوا ذلك في الفتوى.
والسلام.

ت. م (تبيارة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: الطلاق فسخ لعقد الزواج، وهو عقد بمثابة ميثاق غليظ، تأخذه
الزوجة من زوجها، كما دلت عليه الآية: ﴿وَأَخَذَتْ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾
[النساء: 21]، فلا يلجأ إليه إلا عند الضرورة، قال عليه الصلاة والسلام: «أَبْغَضُ
الْحَلَائِلِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ»⁽¹⁾.

وعندما يقع هذا الطلاق المأذون فيه، فالواجب فيه أن يكون حسب تعاليم
الشرع، وهو ما يُسمّيه الفقهاء: الطلاق الشّني، أي الموافق لما جاء في السنة في
الطلاق، فقد روى مسلم في صحيحه أن عبد الله بن عمر طلق زوجته في حيض،
فجاء عمر وسأل النبي ﷺ، فقال له: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيَرْكُهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ
تَحِيضُ، ثُمَّ تَطْهَرُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَتِلْكَ
الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ». فما وقع من الطلاق على هذه
الكيفية فهو طلاق بإجماع المذاهب، وما خالفه في شيء من شروطه فهو الطلاق
البدعيّ المخالف للسنة.

ومع كونه بدعيّاً، فإنه يُعتدُّ به، ويُحسب على صاحبه تطليقةً، بدليل قوله ﷺ:
«مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا»، فالمرجعة لا تقع إلا بعد وقوع الطلاق. وخالف بعضهم فزعم

(1) سبق تخريجه.

أنه ما دام بدعيًا فلا يقع، ولا يُعتدُّ به، وهو مذهب ظاهر البطلان، فلا يُعتدُّ به في الخلاف.

ثانيًا: وإذا وقع ونزل، وجاء مُحالِفًا - كهذا في كَوْنِ صاحِبِهِ تَلَفُّظٌ بِالثَّلاثِ في مرّة واحدة - فهل يُعتبر تطليقة واحدة فقط، أم يُعتبر ثلاث تطليقات، كما تَلَفَّظَ به ونَوَاهُ؟ في المسألة مذهبان:

الأول: للجمهور، ومنهم الأئمة الأربعة: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، أنه يُحسب ثلاثًا، كما في مختصر خليل وشُرَاحِهِ⁽¹⁾، وسائر كتب المذهب.

ولا تحلُّ له إلا أن تنكح زوجًا غيره، كما هو النصُّ من القرآن الكريم، وهو قوله سبحانه وتعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ سَاكُنَا بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَرَيجًا يَحْسِنِ﴾ [البقرة: 229]، ثم قال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: 230]، فهذه الآية صريحة في الطلاق الواقع مرّة بعد مرّة، تقع فيه المراجعة كلّ مرّة، وظاهرة في غيره، شاملة لما أُلْزِمَ نفسه من إرادة الثلاث في الكلمة الواحدة. هذا مذهب الجمهور.

والمذهب الثاني: أنها طليقة واحدة ما دام قد أوقَعَهَا في مرّة واحدة، ولا يُؤخَذُ بقوله: «أنت طالق ثلاثًا»، فإنَّ الشارع جعل الطلاق ثلاث مرّات، إذ قال: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾، ثم قال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾، أي المرّة الثالثة، وهذا إنَّما طَلَّقَ مرّة واحدة، جعلها ثلاثًا في لفظ واحد، ومن قال: «سبحان الله ألف مرّة»، في لفظ واحد، فلا يُعتدُّ مُسَبِّحًا إلا مرّة واحدة، والعدد لا يدخله المجاز، وقوله عليه الصلاة والسلام: «تُسَبِّحُونَ

(1) انظر: مختصر خليل. ص 137، الشرح الكبير. ج 2/ ص 385.

وَتَحْمَدُونَ وَتُكَبِّرُونَ اللَّهَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ»⁽¹⁾، لا بُدَّ فيه أن يُكْرَّر ذلك ثلاثًا وثلاثين؛ لأنه لا يكفيه أن يقول في لفظ واحد: «سبحان الله ثلاثًا وثلاثين».

ثم إنه استدَلَّ أصحاب هذا المذهب بحديث صحيح في مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال ابن عباس: «كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَسِتِّينَ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرٍ قَدْ كَانَتْ هُمْ فِيهِ أَنَاةً، فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ، فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ».

قالوا: وما دام قد كان في عهد رسول الله، وعهد أبي بكر، وستين من خلافة عمر طلقة واحدة، فإنه يبقى كذلك؛ لأنَّ النَّسْخ لا يكون بعد موت الرسول ﷺ. وأما اجتهد عمر من بعده؛ فلأنه كان خليفة المسلمين، وله أن يُؤَدِّبَهُمْ مُجَرَّد تَأْدِيبٍ بِمَا يُصْلِحُ حَالَهُمْ إِلَى حِينٍ، ولم يُرَدِّ نَسْخَ الْحُكْمِ وَإِبْطَالَهُ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «أَرَى النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِيمَا كَانَتْ هُمْ فِيهِ أَنَاةً»، وإنما كانت الْأَنَاةُ لِمَا يُرْجَى فِي الطَّلَاقِ الرَّجْعِي مِنَ الْمُرَاجَعَةِ الْمَرْغُوبِ فِيهَا.

والذي أراه أن المذهب الأول أَوْحَط، لِمَوْقِفِ عُمَرَ، وَسُكُوتِ الصَّحَابَةِ، وَانْتِفَاءِ الشُّبْهَةِ فِي الْفُرُوجِ، وَلِهَذَا أَخَذَ بِهِ الْجُمْهُورُ، وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي يُقَوِّيه الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ.

فهذه حُجَّةٌ كِلَا الْمَذْهَبَيْنِ، فَمَنْ أَخَذَ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا فَقَدْ سَلَكَ مَسْلَكًا صَحِيحًا، مَبْنِيًّا عَلَى اجْتِهَادٍ، فَالْأَوَّلُ أَقْوَى وَأَسْلَمٌ؛ لِأَنَّهُ احْتِاطَ لِلْفُرُوجِ، وَالثَّانِي أَرْحَمٌ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ حَلٌّ لِبَعْضِ الْجَهَالَاتِ الَّتِي يُوقِعُ أَنْفُسَهُمْ فِيهَا بَعْضُ النَّاسِ.

(1) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب: الذِّكْرُ بَعْدَ الصَّلَاةِ، حديث (843)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وقد اشتهر بالأخذ بالقول الثاني بعض السلف والخلف منذ عهد الصحابة وغيرهم، مثل شيخ الإسلام ابن تيمية⁽¹⁾، وتلميذه ابن قيم الجوزية - رحمهما الله - في كتابه (زاد المعاد)⁽²⁾، وقد أثار ما أخذ به ابن تيمية حفيظة بعض الفقهاء، حتى قالوا: «لو ظفرنا به لذبحناه»، مع أنه قويُّ الحجة صحيحها، ومع أنه مذهبٌ لغيره أيضًا منذ عهد الصحابة، ولكن الفتوى بقول الجمهور، احتياطًا للفروج، واتباعًا لاجتهاد عمر والأئمة الأربعة، ومن اتبع المذهب الثاني فقد سلك مذهبًا صحيحًا لم يُبَيَّن على هوى مُتَّبِع.

ثالثًا: أمَّا كلمة (الحرام)، إذا أُريدَ بها عدم الإخبار وإنما تأسيس الطلاق، فإنَّ المسلم لا يُحِلُّ شيئًا حَرَّمه الله، ولا يُحَرِّم شيئًا أَحَلَّه الله، فالتحليل والتحريم لله وحده، فإذا نَصَّب أحدٌ نفسه لِيُحَرِّم ما أَحَلَّ الله، أو يُحِلَّ ما حَرَّمَ الله، فقد جعل نفسه شريكًا لله في الربوبية، ومن اعتقد فيه ذلك فقد دان له بالربوبية، بدليل قوله تعالى في خطاب المشركين: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَلًا قُلْ إِنَّ اللَّهَ آدَبَكُمْ أَنْ عَلَى اللَّهِ تَقَرُّوْنَ﴾ [يونس: 59]، هذا في كلِّ شيءٍ أُحِلَّ مِنْ الله أو حُرِّمَ، فمن أفتى بغير ما أنزل الله استحقَّ أن يُقال له: «أنت كاذبٌ مُفْتَرٍ».

قال فقهاؤنا: إلَّا الزوجة والأمة، ففيهما كلام، فمن العلماء من طَرَدَ [أصله]⁽³⁾ فيهما، فمن قال: «هي حرام»، فهو كاذب، ولا يُلْزَمُه تحريمها، ومنهم من قال: بل تُحَرِّم عليه البتَّة، ولا تُحِلُّ حتى تَنكِحَ زوجًا غيره؛ لأنها لا تُحَرِّم إلَّا بالثلاث، وهي من الكناية الظاهرة في الطلاق، وهذا هو المشهور عند المالكية.

(1) مجموع الفتاوى. ج 33/ ص 7 وما بعدها.

(2) زاد المعاد. ج 5/ ص 226 وما بعدها.

(3) في النسخة المطبوعة: [أهله]. والصواب ما أثبتناه.

وروي عن الإمام مالك رحمه الله أنها طُلقة واحدة بائنة، إذ البَيِّنَةُ تُحَرِّمُهَا، لكن لا بُدَّ في إرجاعها من عقدٍ جديد، وهذه رواية أصحابه من العراقيين، وهذا القول عن مالك كان يُفتي المالكية من الأندلسيين رحمهم الله، كما نقل الونشريسي في (المعيار).

وفي الحرام أقوال أخرى بَلَغَتْ بضعة عشر قولاً، حكاها أبو بكر بن العربي وتلميذه القرطبي عند الكلام على قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ لِرَافِعِهِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحریم: 1].

ونحن نُرجِّح - في الحرام - قول الإمام مالك، الذي حكاه عنه أصحابه من العراقيين، وأُفْتِيَ به أصحابنا من الأندلسيين، وهو أنه طُلقة واحدة بائنة، يُجُوزُ أَنْ يُرَاجِعَهَا إِذَا لَمْ تُصَادَفِ الثَّلَاثُ، ولكن لا بُدَّ من عقدٍ جديد، فيه مهرٌ وشهود، ولا بُدَّ من رضاها لِبَيِّنَتِهَا.

رابعاً: وأما تكرار كلمة الطلاق في قوله: «أنت مُطَلَّقة، مُطَلَّقة... الخ»، حتى بلغ خمس مرّات، فإنه إن أراد بالتكرار التأكيد، فهي طُلقة واحدة عند الفقهاء، وإن أراد التأسيس، وكلُّ لفظٍ بطلقةٍ جديدة، ففيها من الخلاف ما تقدّم، وهما مذهبان للجمهور وغيرهم.

خامساً: وأما براءته من حملها، وأنه ليس ابنه، فإنه قَدْفٌ لها بالزنا، ولكن لا حَقَّ له في اللعان؛ لأنه لم يَتَبَرَّأْ مِنْهُ بِمُجَرَّدِ ظُهور الحمل، ودون أن يَمَسَّهَا، ولا بُدَّ لِمَنْ يَتَبَرَّأْ مِنْ حَمْلٍ زَوْجَتَهُ أَنْ يَكُونَ لَمْ يَمَسَّهَا قَبْلَ ظُهوره، وقد اسْتَبْرَأَهَا، وبعد ظُهوره أَحْرَى وَأَوْلَى، فلو مَسَّهَا، ومع ذلك يَتَبَرَّأْ مِنْ حَمْلِهَا، لَزِمَتْهُ عِقوبة القذف، وَلَحَقَّ بِهِ الْوَلَدُ، والتوبة من المعصية.

وعلى المرأة ألا تسمع لقوله، ولا تُسقط ولدها، فإن إسقاطه جريمة كبرى، تُلزَمُ مَنْ فَعَلَ ذلك وتَسَبَّب فيه - أبا أو أمًا أو طبيبًا أو غيره - دية الجنين. ودية المرأة نصف دية الرجل وهي (1000 دينار ذهبي)، فديتها (500 دينار ذهبي)، ودية الجنين العُشر من دية أمه، أي (50 دينار ذهبي)، والدينار الذهبي في الدولة الجزائرية يزن قبل الاحتلال 4.67 غرامًا، وهو ما يُساوي عشرات الملايين من النقود الحالية، زيادة على الإثم والبغى، فما ذنب النَسَمَة من خَلَقِ الله؟ وسواء كان الجنين من حلال أو من حرام، فإنه خَلَقَ الله، ففي إجهاضه إثم كبير، وسواء أكان كبيرًا أو صغيرًا في ابتداء تَحْلِقِهِ، ولا يوثقُ بامرأة تُسقط حَمْلَهَا أبدًا، فإنها خائنة للأمانة، أشبهت القطة في أكل بَنِيهَا.

سادسًا: وأما قوله إنه كان في حالة غضب، وحلّفه بالله أنه كان قد غضب على أهل زوجته لما تَلَفَّظ بطلاقها، فالجواب أن المطلق - في غالب أمره - لا يكون إلا في حالة غضب على زوجته أو أهلها، وقلما يقع الطلاق في حالة الرضا.

وعليه، فإن من طلق زوجته في حالة الغضب أو حالة الرضا، فإن الطلاق يقع، اللهم إلا إذا بلغ به الغضب حدَّ الخروج عن طَوَرِ العادي، فأصبح كالمجنون لا يُفَرِّق بين ما هو من مصلحته وما هو من مَصْرَّتِهِ، فلا يُعْتَدُّ بما يَصْدُرُ عنه في مثل تلك الحالة عند التحقيق.

ومن العلماء من جعل الطلاق لا يقع في حالة الغضب، بناءً على أن الغضب هو حالة (الإغلاق) التي جاءت في الحديث: «لَا طَلَّاقَ فِي إِغْلَاقٍ»⁽¹⁾، لكن حالة الإغلاق عند المالكية هي حالة الإكراه، وبها فسروا الحديث، قالوا: إن المكره على

(1) سبق تحريجه.

الطلاق قد سُدَّتْ في وجهه كُلُّ الطُّرُق، ولم يَبْقَ له مِنْ إكراهه مِنْ مَسْلَكٍ يَسْلُكُه
إِلَّا طَرِيقَ الطَّلَاق، فَإِذَا سَلَكَه مُكْرَهًا فَلَا يَقَعُ الطَّلَاق، كَمَا لَا يَقَعُ صَحِيحًا أَيُّ
تَصَرُّفٍ لَهُ مِنْ بَيْعٍ، أَوْ شَرَاءٍ، أَوْ تَزَامٍ، أَوْ اعْتِرَافٍ، أَوْ أَيِّ عَقْدٍ مِنَ الْعُقُودِ.

هذه نظرية المالكية في الإكراه، وبها أَخَذَ الْعَالَمُ أَجْمَعُ الْيَوْمَ، فَأَبْطَلَ عَمَلَ الْمُكْرَهِ،
وَلَمْ يُعْتَدَّ بِشَيْءٍ ثَبَتَ الْإِكْرَاهَ عَلَيْهِ، وَقَدْ اشْتَهَرَ هَذَا مِنْ فِعْلِ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَقَوْلِهِ،
فَإِنَّهُ ضُرِبَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَعْدَلَ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ، وَيَكْتُمُ الْحَدِيثَ الْمَرْوِيَّ فِيهِ، فَثَبَّتَهُ
اللَّهُ، وَتَحَمَّلَ كُلَّ آلامِ الضَّرْبِ وَالْإِهَانَةِ، وَانْتَصَرَ الْعِلْمُ⁽¹⁾.

فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا طَّلَاقَ فِي إِغْلَاقٍ»، مَعْنَاهُ: لَا طَّلَاقَ فِي حَالَةِ
إِكْرَاهٍ. وَالَّذِي صَحَّحَهُ الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْقَيِّمِ الْحَنْبَلِيُّ فِي كِتَابِهِ (زَادَ الْمُعَادَ)، أَنَّ حَالَةَ
الْغَضَبِ إِذَا اشْتَدَّ حَتَّى بَلَغَ بِصَاحِبِهِ إِلَى أَنْ أَصْبَحَ لَا يَعْقِلُ مَصْلَحَتَهُ مِنْ مَضَرَّتِهِ،
يَصْدُقُ عَلَيْهَا أَيْضًا حَالَةُ الْإِغْلَاقِ، فَإِنْ طَلَّقَ الْمَرْءُ فِيهَا زَوْجَتَهُ، فَلَا يُعْتَدُّ بِطَّلَاقِهِ،
كَمَا لَا يُعْتَدُّ بِطَّلَاقِ الْمَجْنُونِ حَالَةَ جُنُونِهِ، وَالسَّكَرَانِ الْمُطَلَّقِ حَالَةَ سُكْرِهِ، وَكُلُّ فَاقِدٍ
لِتَمَيِّزِهِ، وَهُوَ كَلَامُ عَالِمٍ فَقِيهٍ بِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ، مَقْبُولٌ مَعْقُولٌ، فَرَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ
عَنْهُ.

هَذَا جَوَابُ سُؤَالِكُمْ حَسْبَمَا شَرَطْتُمْ مِنَ الْإِيضَاحِ وَالتَّعْلِيلِ وَالِاسْتِدْلَالِ،
وَعَلَيْكُمْ أَنْ تَتَحَرَّوْا فِي حَالَةِ الْمَسْئُولِ لَهُ، وَأَنْ تَعِظُوهُ، وَتُرْشِدُوهُ إِلَى الْحَقِّ مِنْ دِينِهِ،
وَالِإِلَى مَا يُصْلِحُ أَمْرَهُ.

فَعَلَى الْمُسْلِمِ أَلَّا يَلْجَأَ إِلَى الطَّلَاقِ، لَا فِي حَالَةِ الرِّضَا وَلَا الْغَضَبِ، وَقَدْ أَوْصَى

(1) انظر: الذهبي. سير أعلام النبلاء. ج 8/ ص 80، تاريخ الطبري ج 7/ ص 560، وانظر فتوى: حُكْمُ قِرَاءَةِ
الْفَاتِحَةِ لِلْمَأْمُومِ.

الله المسلمين بما يصلح أمورهم مع زوجاتهم، فقال: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيجعلَ اللهُ فيه خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 19]، كما أوصى بطريقة استصلاحهن عند النشوز، فقال: ﴿فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: 34]، وليس من المعاشرة بالمعروف أن يصرخ في وجهها كل حين: أنت طالق، أو يشتتم أهلها، أو يهينهم أمامها، أو يحقرها ويرميها بما هي بريئة منه، فهذه أخلاق من لا خلاق لهم، والبرُّ حُسْنُ الخُلُقِ، كما جاء في الحديث الصحيح⁽¹⁾. والله أعلم.

سنة 1991م

قال: زوجته حرام ثلاثاً في ثلاث

السؤال:

لقد تخاصمت مع زوجتي في البيت خصام الأزواج، وعندما خرجت جاء أخوها، فتناقشنا في موضوع الخصام الدائر بيني وبين زوجتي، فقال أخوها: «إن لم تعجبك فطلِّقها»، فنطقت له بالحرف الواحد، وفي الشارع بعيداً عن الزوجة: «إنها حرام ثلاثاً في ثلاث».

لذا أطلب منكم رأي الدين في هذا الموضوع. وتجدر الإشارة أن لي معها طفلين، ودُمتم لصالح الدين والإسلام.

(1) عن النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبِرِّ وَالْإِثْمِ فَقَالَ: "الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ، وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ"». أخرجه مسلم في كتاب البرِّ والصَّلة والأدب، باب: تفسير البرِّ والإثم، حديث (2553).

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أولاً: لا يُشترط في وقوع الطلاق أن تكون الزوجة حاضرة، بل يقع الطلاق إن كانت حاضرة أو كانت غائبة، ولو على مسافة آلاف الأميال.

ثانياً: تحريم الزوجة من الكنايات الظاهرة في الطلاق، وقد اختلف فيها العلماء على بضعة عشر قولاً، كما ذكره القرطبي وابن العربي عند الكلام على سورة التحريم.

فمن العلماء من قال: هو طلقة واحدة، ومنهم من قال: لا تحرم الزوجة إلا بثلاث طلقات، وهذا هو المشهور عند فقهاء المالكية، كما في المختصر وشراحه.
ومن العلماء من جعل قوله لغواً، كما لو قال: الماء عليّ حرام، واللحم عليّ حرام، فلا يحرم ولا يحلل إلا الله.

ثالثاً: القول المروي عن الإمام مالك: إن التحريم طلقة واحدة بائة، كما نقله عنه البغداديون، وبهذا القول عن مالك كان الأندلسيون يفتون، فالتحريم عندهم طلقة واحدة لا رجعة فيها إلا بعقد جديد، وإن صادفت الثلاث كملت، أما إن لم تسبق بطلقة أخرى أو سبقت بواحدة، فله أن يتزوجها من جديد، ولا تحرم عليه إلا بثلاث طلقات.

فصاحبكم هذا إن أراد أن يساير هذا القول، يُنظر في أمره، فإن لم يسبق له طلاق جاز أن يرجعها إلى عصمته بزواج جديد، يكون الصداق فيه رمزياً، وكذلك إن سبق قوله بطلقة واحدة، أما إن سبق بطلقتين فهذه هي الثالثة، وقد أفتى الله في الذي يطلق ثلاثاً، فقال: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ سَاكَا بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ

بِإِحْسَنِ ﴿[البقرة: 229]، ثم قال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: 230].

رابعاً: أمّا قوله: «ثلاثاً في ثلاث»، فهو من باب التأكيد، وإنه أراد أن ينصرف إلى ذلك، ويجري فيه الخلاف المشهور وهو: مَنْ طَلَّقَ زوجته في مرّة واحدة ثلاثاً، هل يُعْتَبَرُ ثلاثاً أو واحدة؟ والذي أفتى به علماؤنا أنه كما تَلَفَّظَ به ونَوَاهُ، والمذهب الآخر أنه طُلُقَةٌ واحدة، وهكذا كانت في حياة رسول الله ﷺ، وخلافة أبي بكر، وعمر في أول خلافته، ثم رأى عمر أن يُمَضِّيه ثلاثاً، وقال: «أَرَى أَنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ كَانَتْ هُمْ فِيهِ أَنَاةً».

والمذهبان مشهوران، والحديث صحيح خرّجه مسلم وغيره، وبه كان يُفتي شيخ الإسلام ابن تيمية، فَمَنْ أفتى به لم يَعْتَمِدْ على فراغ وغرور. والله أعلم.

1993/08/25م

حَرَمُ زوجته وعاشرها دون مراجعة

السؤال:

تَزَوَّجْتُ مِنْ امرأة، ووُلِدَ لي منها بتان، وذات يوم طَلَّقْتُهَا بقولي: «بالحرام راكي حارمة»، ولكنها لم تُغَادِرْ بيتها، وظَلَّتْ معي، وعاشَرْتُهَا مُعَاشِرَةَ الأزواج لأزواجهم، ثم حَدَثَ بيننا شجار آخر، فخرجتُ عن طوري، وطلَّقْتُهَا بقولي: «أنت مطلقة ثلاثاً»، ثم ندمتُ.

فأجيبوني وأفتوني بفتوى تُريح نفسي، فإني أرغب أن أَلُمَّ شَمْلِي. والسلام عليكم ورحمة الله.

ك. ن (وهران)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: هذه المرأة قد وقع طلاقُها يوم قلتَ لها: «بالحرام راكي حارمة»؛ لأنَّ الحرام من كُنَايات الطلاق الظاهرة، وأقلُّ ما يلزم فيه - على الصحيح - طلقٌ واحدة، وقيل بل هو ثلاث تطليقات.

ثانياً: إذا طلق الرجل امرأته حُرْم عليه أن يُعَاشرها معاشرة الزوج لزوجته إلا إذا راجعها، أمّا إذا بَقِيَتْ معه في البيت، واتَّصل بها جنسياً - دون وقوع المراجعة ونِيَّتِها - فهما زانيان.

لهذا نقول لهذا الشخص: بعد وقوع الحرام، هل استفتيت العلماء؟ هل راجعتَ زوجتك؟ أم إنها بَقِيَتْ معك في البيت فانتَهزتَ الفرصة (واعتديتَ) عليها؟

إذا لم تكن قد راجعتها من الطلقة الأولى (بالحرام)، فأنت تزني بها، وهي مُطلَّقة منذ الطلقة الأولى، وقد خَرَجْتَ مِنَ الْعِدَّة، وصارت أجنبية منك بالتمام.

ثالثاً: فالطلاق الجديد وقع في غير محله، ولا عِبْرَة به - إذا كان الأمر كما ذَكَرْتَ -، ولهذا نقول لك: إنَّ الحرام طلقٌ واحدة في قول بعض العلماء، وهو الذي يُفْتَى به.

فاعقد على زوجتك من جديد بعقد جديد، واحتسب لها طلقة واحدة. والله أعلم.

1404/01/03 هـ / 1983/10/09 م

قال لزوجته: هي طالق ثلاثاً في ثلاث

السؤال:

رجلٌ طَلَّقَ زوجته بقوله: أنت طالق، ثم راجعها، وبعد مُدَّة نحو عام عاد إلى طلاقها وقال: «أنت طالق ثلاثاً في ثلاث»، عِدَّة مَرَّات، ما قول الشرع في هذا؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. إنَّ الطلاق بلفظ الثلاث طلاقٌ بدعيٌّ، لغير السنَّة عند مالك، فهو حرام ممنوع، وقال مالك: «إنَّ الْمُطَلَّقَ بلفظ الثلاث رافعٌ للرُّخصة التي جعلها الله في العدد»⁽¹⁾. قال اللَّحْمِي: «إيقاع اثنتين مكروه وثلاثة ممنوع»⁽²⁾.

ولكنه إذا وقع لَزِمَ صاحبه عند الجمهور من المجتهدين وأهل المذاهب، قال ابن رشد في بداية المجتهد: «جمهور فقهاء الأمصار على أنَّ الطلاق بلفظ الثلاث حُكْمُهُ الطَّلَاقُ الثالثة»⁽³⁾؛ لأنه ألزَمَ نفسه هذا الحُكْمَ ونَوَاه، فَيَلْزَمُهُ ما التَزَمَ. وقال أهل الظاهر - كما نقل ابن رشد - وجماعة من المجتهدين: «حُكْمُ الطلاق بلفظ الثلاث حُكْمُ الواحدة، ولا تأثير للفظ في ذلك»⁽⁴⁾، واحتجَّوا بأشياء:

منها ظاهرُ قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾ [البقرة: 229]، إلى قوله سبحانه في

(1) انظر: ابن رشد. بداية المجتهد. ج 2/ ص 52.

(2) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 2/ ص 362.

(3) بداية المجتهد. ج 2/ ص 49.

(4) بداية المجتهد. ج 2/ ص 49.

الثالثة: ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [البقرة: 230]، والمطلِّق بلفظ الثلاث مُطلقٌ مرَّةً واحدة، لا مُطلقٌ ثلاثًا.

ومنها الحديث الصحيح الذي رواه [البخاري]⁽¹⁾ ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَسَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ قَدْ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ، فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ، فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ». قالوا: فهو مذهب الصحابي واجتهاده، أو عقوبة ولي الأمر، وتأديب منه لرعيته.

والظاهر من كلام ابن رشد ميله لترجيح هذا المذهب، فقد قال رحمه الله: «وَكأنَّ الْجُمْهُورَ غَلَّبُوا حُكْمَ التَّغْلِيظِ فِي الطَّلَاقِ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ، وَلَكِنْ تَبْطُلُ بِذَلِكَ الرِّخْصَةُ الشَّرْعِيَّةُ، وَالرَّفْقُ الْمَقْصُودُ فِي ذَلِكَ، أَعْنِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: 1]»⁽²⁾.

والقول بأنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الطَّلَاقِ الْوَاحِدَةِ مَنْسُوبٌ أَيْضًا لِلْإِمَامِ أَشْهَبُ مِنْ

(1) ما بين معقوفين وَرَدَ فِي النسخة المطبوعة. والظاهر أنَّ الشيخ رحمه الله تابع في ذلك ابن رشد، حيث نقل عن كتابه (بداية المجتهد. ج 2/ ص 50) أدلة هذا المذهب، وفيه أشار ابن رشد - ساهبًا - إلى أنَّ الحديث رواه البخاري، وَيَشْفَعُ هَذَا الْإِعْتِقَادُ أَنَّ الشَّيْخَ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي فِتَاوَى أُخْرَى، وَعَزَاهُ إِلَى صَاحِبِ مُسْلِمٍ فَقَطْ.

والصواب أنَّ البخاري لم يَرَوِ هَذَا الْحَدِيثَ فِي صَحِيحِهِ، وَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ، بِأَبْ طَلَّاقِ الثَّلَاثِ، حَدِيثَ (1472). قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج 7/ ص 551): «هَذَا الْحَدِيثُ أَحَدُ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَتَرَكَهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَظْهَرُ إِنَّمَا تَرَكَهُ لِخِلَافَتِهِ سَائِرَ الرِّوَايَاتِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ».

(2) بداية المجتهد. ج 2/ ص 50.

أصحاب مالك، ولم يُصَحِّحْهُ بعض المالكية⁽¹⁾. وهذا القول هو الذي نَصَرَهُ شيخ الإسلام ابن تيمية⁽²⁾، وذهب إليه واحتجَّ له تلميذه ابن قيم الجوزية⁽³⁾، فأطال وأحسن.

واشتهر عن ابن تيمية هذا القول، وهاجَمَهُ كثير من الفقهاء المتأخرين بسببه، ونالوا منه، وبه أفتى كثير من العلماء المعاصرين، مَيْلاً إلى الرُّخصة والرفق المقصود من الشارع.

وعلى هذا القول: فَإِنَّ هَذَا الْمُطَلَّقُ تُحْسَبُ عَلَيْهِ تَطْلِيقَتَانِ، الْأُولَى الَّتِي قَالَ لَزَوْجِهِ فِيهَا: أَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ رَاجَعَهَا، وَالثَّانِيَةِ هَذِهِ الَّتِي قَالَ فِيهَا: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا... الخ، فَإِنْ طَلَّقَهَا مَرَّةً أُخْرَى حُرِّمَتْ عَلَيْهِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ.

فبراير 1976م

قال لزوجته: أَنْتِ طَالِقٌ، طَالِقٌ... حرام

السؤال:

سماحة الشيخ: أشرح لكم قضيتي بالتفصيل، والله يشهد على ذلك، أنا مُثَقَّفٌ وأخاف الله، ولي زوجة عنيقة في المعاملة معي وعنيقة، وكم مِنْ مَرَّةٍ نَقَعَ مَعَهَا فِي خِلاَفٍ شَدِيدٍ، وَأَبْتَعِدُ عَنْ ضَرْبِ الْقَتْلِ الَّذِي رَبِّمَا يَحْدُثُ، فَمِنْ كَثَرَةِ الْانْفِجَارِ

(1) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 2/ ص 362.

(2) انظر: مجموع الفتاوى. ج 33/ ص 7 وما بعدها.

(3) انظر: زاد المعاد. ج 5/ ص 226 وما بعدها.

الشديد والغضب قلت لها: «أنت طالقة، أنت طالقة، حارمة بدون رجوع... الخ»، علماً بأنني قلت هذه الألفاظ - بكلمة الطلاق - ما يفوق خمس مرات، وإنني الآن في حالة انفجار شديد، خوفاً من ضرب القتل - لا قَدَّرَ الله - . كما أفيدكم بأن لديّ معها بنتين، وأنا في حيرة شديدة خوفاً من مصير هاتين البنتين الصغيرتين، كما أرجو من فضيلتكم أن تبحثوا لي في كل المذاهب؛ لأني أخاف الله، وحائر على مصير بناتي من الشرُّد والضِّياع.

أرجو منكم الردَّ كتابياً حتى أطمئن على مصير بناتي، وتفضّلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

ب.ع (عناية)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أولاً: تكرار لفظ الطلاق في جلسة واحدة يُحْمَل على التأكيد عند العلماء، إذا قال لها: «أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق... الخ».

جاء في ألفاظ هذا المطلق: «أنت حارمة بدون رجوع... الخ»، وهذا دليل على أنه أراد بتكرار اللفظ تكرار وقوع الطلاق.

ثانياً: هل يُعْتَبَر إيقاع الطلاق الثلاث في مرّة واحدة ثلاثة أو يُعْتَبَر طلقة واحدة؟ سواء جَمَعَ لَفْظُهُ، كقوله: «أنت طالق ثلاثاً»، أو لم يَجْمَعْ، كقوله: «أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق»، وهو ينوي التأسيس لا التأكيد.

اختلف في ذلك العلماء، فالجمهور على أنه يقع ثلاثاً، ولا رجعة له حتى تنكح زوجاً غيره، وذهب بعض العلماء إلى أنه يُعْتَبَر طلقة واحدة؛ لأنه وقع مرّة واحدة

في جلسة واحدة، فهو طلاق بدعي، والله يقول: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: 229]، ثم قال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: 230]، وهذا إنما طَلَّقَهَا مَرَّةً واحدة. هذا القول كان يُفتي به شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وقد احتجَّ له تلميذه ابن قيم الجوزية في كتابه (زاد المعاد) احتجاجاً قوياً، ولهذا أفتى به كثير من العلماء.

ثالثاً: جاء في هذا الطلاق قوله: «أنت حارمة بدون رجوع»، وقد اختلف العلماء في تحريم الزوجة على بضعة عشر قولاً ذكرها ابن العربي والقرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحریم: 1]. ومن هذه الأقوال أنه لا يلزم من حرِّمَ زوجته شيء، ومنها أنها تُطَلَّقُ عليه بالثلاث، ومنها أنها تُعتبر طُلُقة واحدة رجعية، ومنها أنها طُلُقة واحدة بائنة... الخ.

رابعاً: يُمكن الإفتاء لك بقول مَنْ قال أن الطلاق الثلاث في المَرَّة الواحدة يُعتبر طُلُقة واحدة، سواء كان في كلمة واحدة أو مع تكرار اللفظ، كما أن تحريم الزوجة يُعتبر أيضاً طُلُقة واحدة.

فإن كان لم يَسْبَقْ لك من قبل تطليق لها، فلك أن تُرجِعها، وتُعتبر هذه هي الطُلُقة الأولى، وإن كان سَبَقْ لك تطليقة واحدة فيجوز إرجاعها أيضاً، وهذه هي الثانية، وأما إن كان قد سَبَقْ لك طُلقتان، فهذه هي الثالثة.

وبما أنك مُثَقَّف، ومُحَسِّن القراءة، فأنت الذي تُفتي لنفسك ومُحاسِبها، وتُعرف ماذا صَنَعْتَ: هل هذه هي الأولى أو الثانية أو الثالثة؟

ثم أقول: إنَّ الله سبحانه وتعالى قد أمر الرجل أن يُعَاشِرَ زوجته بالمعروف - والمرأة مأمورة بِمِثْلِ ذلك - فعليك أن تُصَبِّرَ لِمَا يَظْهَرُ مِنْهَا مِنْ أَخْلَاقٍ، وإن كانت

شَرَسَةً، وليس لك أن تَضْرِبَهَا الضَّرْبَ المَبْرَحَ، فَضْلاً عَنِ الضَّرْبِ المؤدِّي إلى القتل، فَإِنَّ ذَلِكَ ليس لك، وهو حرام عليك، ولها أن تَقْتَصِّرَ منك. وبِاللَّيْنِ والإِحْسَانِ يُمكن لك أن تَصِلَ منها إلى ما لا تَصِلُ إليه بالعَنْتِ والإِكْرَاهِ.

27/03/1403هـ / 12/01/1983م

طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا وَحَرَّمَهَا وَظَاهَرَ مِنْهَا

السؤال:

ما قولكم فيمن قال لزوجته: «إنك مُطَلَّقة بالثلاث، والتحرير، وإنك كالوالدة»؟

ب. م (تبسة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. هذا الكلام من هذا الزوج فيه الطلاق الثلاث في الكلمة الواحدة، وفيه تحرير الزوجة، وفيه الظَّهَارُ منها.

أولاً: أمَّا الطلاق الثلاث في الكلمة الواحدة، فهو لازمٌ لِمَنْ طَلَّقَ عند أصحاب المذاهب الأربعة: الحنفي، والمالكي، والشافعي، والحنبلي. قال الدسوقي: «نقل ابن عبد البر وغيره الإجماع على لزوم الثلاث في حَقِّ مَنْ أَوْقَعَهَا»⁽¹⁾. وإذا لَزِمَهُ، فلا يَحِلُّ له حتى تَنكِحَ زوجاً غيره.

(1) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج2/ص362.

وأفتى شيخ الإسلام ابن تيمية الحنبلي بأنه يلزمه طلاق واحدة، ونُسب هذا القول لأشهب من المالكية، ولا يصح، واحتج ابن تيمية بحديث صحيح عن ابن عباس وغيره، رواه الإمام مسلم في صحيحه، وهو مذهب الشيعة.

ثانيًا: وأما تحريم الزوجة، فهو من الكنايات الظاهرة في الطلاق، ويلزمه الثلاث في المدخول بها، فلا تحل له حتى تنكح زوجًا غيره، على المعروف من المذهب، كما في خليل وشراحه. وقيل: تلزمه طلاق واحدة بائنة، لا ترجع إليه إلا بنكاح جديد، وقيل غير ذلك.

ثالثًا: وأما الظهار، وهو تشبيه زوجته بوالدته، فليس بطلاق، ولكن لا يحل له أن يمَسَّ زوجته إلا بعد أن يكفر، والكفارة - اليوم - هي صيام شهرين مُتتَابِعِينَ، فإن لم يستطع فعليه إطعام ستين مسكينًا، إمَّا إشباعهم، وإمَّا إعطاؤهم مُدًّا مِنَ القمح لكل مسكين.

فهذا المطلق إن لم يكن قد سبق له طلاق زوجته أصلاً، وكانت هذه هي المرة الأولى، أو كانت الثانية، فيجوز أن يرجع زوجته، على مذهب ابن تيمية، ولكن لا يجوز له أن يمَسَّها حتى يصوم شهرين مُتتَابِعِينَ، فإن كان عاجزًا عن الصوم، فعليه أن يطعم ستين مسكينًا. والله أعلم.

السؤال:

وقعت مُشاجرة بيني وبين زوجتي، فأغلقت عليَّ الباب، ومنعتني من دخول البيت، فاشتدَّ غضبي، وقلت لها: «أنت حرام عليَّ بالطلاق الثلاث». ولما جاء أحد أقاربها يشفع فيها، قلت له: «لا كلام معي، فقد أغلقت عليَّ باب داري، هي حرام فإذا حلَّت لي تحلُّ لي أمي».

ب. غ

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: لقد جُمع في هذا الطلاق لفظ الحرام، والطلاق الثلاث في الكلمة الواحدة، ثم الظَّهَر.

فأما الحرام، فقد اختلفوا فيه في المذهب وخارج المذهب، فبعضهم قال: مَنْ حَرَّمَ زَوْجَتَهُ عَلَى نَفْسِهِ - وَهِيَ حَلَالٌ لَهُ - فَحُكْمُهُ كَمَنْ حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ أَكْلاً أَوْ شُرْباً هُوَ حَلَالٌ، فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ.

وقال بعضهم: عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٌ، لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التحریم: 2].

وقال بعضهم: تُطَلَّقُ عَلَيْهِ ثَلَاثًا، وَلَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وَعَلَى هَذَا كُتِبَ الْمَالِكِيَّةُ.

وقال بعضهم: تُعْتَبَرُ طَلَقَةٌ وَاحِدَةً، وَمِنْهُمْ مَنْ عَدَّهَا رَجْعِيَّةً، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بَائِنَةً.

والأقوال ذَكَرَهَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ وَتَلْمِيزُهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحریم: 1]. وَالْإِفْتَاءُ بِأَنَّهَا طَلَقَةٌ وَاحِدَةٌ هُوَ الَّذِي مَالَ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَبِهِ يُفْتَوْنَ.

ثَانِيًا: وَأَمَّا الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ فِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، فَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الْأَئِمَّةِ أَنَّهُ يَمْضِي ثَلَاثًا لِمَنْ نَطَقَ بِهِ.

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ - قَدِيمًا وَحَدِيثًا - مَنْ قَالَ: هُوَ طَلَقَةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ كَانَ كَذَلِكَ فِي

زمن رسول الله ﷺ، وفي خلافة أبي بكر الصديق، وصدر من خلافة عمر، ثم لما كثر وقوعه من الناس أمضاه عليهم عمر ثلاثاً. والحديث بذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهو في صحيح مسلم، وفي غيره من كتب الحديث.

وبهذا القول أفتى شيخ الإسلام ابن تيمية، واحتج له تلميذه ابن قيم الجوزية في كتابه (زاد المعاد)، فأطال، وأجاد، وأفاد.

وبهذا القول أفتى المحققون من علماء الجزائر، وبه يُفتي الآن كبار علماء الحجاز، وبه تحكم محاكم مصر.

ثالثاً: وأما الظَّهَار فحكمه واضح، وكفارته عتق رقبة، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً، فلا ينتقل من خصلة إلى ما بعدها إلا بعد العجز.

رابعاً: يظهر أن هذا السيد لم يقصد كلمة (الحرام)، وإنما قصد الطلاق، وأكد به بالثلاث الذي يلزم منه الحرام، ولهذا فإنه يُعتبر قد قصد الطلاق الثلاث في الكلمة الواحدة.

فهذا يمكن أن يُفتى له بأنها طلقة واحدة، أخذاً بالحديث الصحيح الذي أثبت أنه كان كذلك في عهد رسول الله، وخلافة أبي بكر، وبعض خلافة عمر، أما عمل عمر فإنه أراد أن يؤدب رعيته، ولم يرد نسخ الشريعة؛ لأن النسخ لا يكون بعد وفاة النبي ﷺ، بعد أن أكمل الله الدين في قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: 3].

فإذا لم يكن قد سبق له طلاق قبل هذه، أو سبق له أن طلقها مرة واحدة، جاز له أن يراجعها، أما إن كانت هذه مسبوقه بطلقتين قبلها فلا.

خامسًا: بِمَا أَنَّهُ قَالَ لِلشَّفِيعِ «هِيَ حَرَامٌ، وَإِنْ حَلَّتْ لِي تَحِلُّ لِي أُمِّي»، فَإِنَّ هَذَا مِنْهُ يُعْتَبَرُ ظَهَارًا.

حَقًّا لَقَدْ وَقَعَ مِنْهُ حَالُ الطَّلَاقِ، وَلَكِنَّهُ عَلَّقَهُ عَلَى حِلِّتِهَا، لِهَذَا فَإِنَّهُ إِذَا رَاجَعَهَا حَلَّتْ لَهُ بَعْدَ الطَّلَاقِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَمَسَّهَا حَتَّى يُؤَدِّيَ كَفَّارَةَ الظَّهَارِ. وَهِيَ فِي حَقِّهِ: صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، لَانْعِدَامِ الْعِتْقِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيُطْعِمْ سِتِّينَ مَسْكِينًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

11 جمادى الثانية 1403هـ / 26 مارس 1983م

ظَهَارٌ وَإِيلَاءٌ وَطَلَاقٌ

السؤال:

أَعْرِضْ عَلَيْكُمْ مَشْكِلتِي، وَأَسْأَلُكُمْ أَنْ تُفِيدُونِي بِحُكْمِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ. إِنَّ زَوْجِي مِنْ رِجَالِ التَّعْلِيمِ، وَهُوَ مُسْلِمٌ يَهْتَمُّ بِأَمْرِ الدِّينِ، وَيُصَلِّي، وَيَرْتَدُّ الْمَسَاجِدَ، وَتَارَةً يُلْقِي فِيهَا الْمَوَاعِظَ الدِّينِيَّةَ، وَلَكِنْ ذَلِكَ لَمْ يَمْنَعِهِ مِنْ إِسَاءَةِ مُعَامَلَتِي، وَالتَّصْرِيحِ لِي بِأَنَّهُ يَعْتَبِرُنِي كَخَادِمٍ لَهُ.

ذَاتَ يَوْمٍ قَالَ لِي: «أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي»، أَيُ مِثْلِ أُمِّي، غَيْرَ أَنَّهُ - مَعَ قَوْلِهِ هَذَا - لَمْ يَقْطَعْ صِلَتَهُ بِي، وَدَامَتِ الْعِلَاقَةُ الزَّوْجِيَّةُ بَيْنَنَا.

وَبَعْدَ نَحْوِ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ أَوْ أَرْبَعَةِ غَضِبَ غَضَبًا شَدِيدًا، وَقَالَ لِي: «وَاللَّهِ لَوْ مَسَسْتُكَ فَإِنِّي خَارِجٌ مِنْ مِلَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ». غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَصْدُقْ فِي قَوْلِهِ، وَرَجَعَ إِلَى عِلَاقَتِهِ الزَّوْجِيَّةِ مَعِي.

وفي آخر مرة - بعد نحو سبعة أشهر - قال لي: «أنت طالق»، وكرّر هذا اللفظ ثلاث مرات، ثم أكّد الطلاق بقوله: «والله ما أنت امرأتى»، وكرّر هذا اللفظ أيضاً ثلاث مرات بالتأكيد والتعمّد.

فغادرتُ بيت الزوجية، والتجأتُ إلى أسرتي، حتى وَضَعْتُ الحمل، ولم يهتمَّ بي ولا بِطِفْله، ومَرَّ على ذلك بِضعة أشهر، فطالَبْتُهُ بعد ذلك أمام المحاكم، فزَعَمَ أنه يَتَمَسَّكُ بالزوجية، ولا يُوافق على الطلاق، وهذا مِن جُملة كَيْدِهِ، ولا آمَنُ أن أعيش معه في عِشرة مُحَرَّمة كما فعل حينما مَسَّنِي قبل أن يُكْفِرَ ظَهَارَهُ.

وأنا ألتجئ إليكم لِتَبَيَّنُوا لي حُكْم الشرع.

ف. ب (الجزئر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: ما وقع من هذا الزوج أوّل مرّة ظَهَارٌ، والظَّهَارُ أن يُشَبَّه الرجلُ زوجته بامرأة لا تَحِلُّ له أبداً كأُمِّه وأخته، ويجعلها مثلاً في الحرمة عليه.

ومثل هذا القول من الزوج - في حُرمة زوجته عليه - كَذِبٌ منه وزُورٌ، كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهُتُهُمْ إِلَّا اللَّيْ وَلَكِنَّهُنَّ فَإِنَّهُنَّ مَنكُرٌ﴾ [المجادلة: 2].

فالزوجة قد أَحَلَّها الله له، أَخَذَهَا بِأَمَانَةِ الله، وَاسْتَحَلَّ فَرْجَهَا بِكَلِمَةِ الله، كما في الحديث⁽¹⁾، فقوله: «أنت عليّ حرام»، كَذِبٌ، فإنها له حلالٌ، وجعلها كأُمِّه مُنْكَرٌ

(1) أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب: حجة النبي ﷺ، حديث (1218)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

وَفُحْشٌ. وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَهْجُرَ زَوْجَتَهُ، فَلَا يَمَسُّهَا حَتَّى يُكَفِّرَ
بِخُصْلَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ ثَلَاثِ خِصَالٍ عَلَى التَّرْتِيبِ:

الأولى: عَتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتِمَّاسًا، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ انْتَقَلَ إِلَى الثَّانِيَةِ.

الثانية: صِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتِمَّاسًا، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ انْتَقَلَ إِلَى الثَّالِثَةِ.

الثالثة: إِطْعَامَ سِتِّينَ مَسْكِينًا.

فَإِذَا تَمَّ التَّكْفِيرُ بِخُصْلَةٍ وَاحِدَةٍ، جَازَ لَهُ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهَا، وَتَعُودَ إِلَيْهِ. وَأَمَّا قَبْلَ
الْكَفَّارَةِ فَلَا يَمَسُّهَا وَلَا تَمَسُّهُ، وَإِنْ هُوَ أَقْدَمَ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ أَثِمَ، وَتَجَاوَزَ الْحُدُودَ،
وَعَلَيْهِ التَّأْدِيبُ الْأَلِيمُ.

وَلَا يُعْتَبَرُ الظَّهَارُ طَلَاقًا، وَلَا يُحْسَبُ عَلَيْهَا طَلَقًا.

ثَانِيًا: مَا وَقَعَ مِنْهُ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ، يُعْتَبَرُ مِنْ بَابِ الْإِيلَاءِ إِذَا لَمْ يَرِدْ فِيهِ ذِكْرُ
الطَّلَاقِ، لَا يَلْفِظُ صَرِيحَ فِيهِ، وَلَا بِكُنَايَةِ ظَاهِرَةٍ، وَإِنَّمَا هُوَ قَسَمٌ عَلَى هَجْرَانِ
الزَّوْجَةِ فِي الْفِرَاشِ، وَإِيلَاءٍ مِنْهَا.

وَحُكْمُهَا أَنَّهَا - إِنْ شَاءَتْ - طَالَبَتْهُ بِحَقِّهَا فِي الْفِرَاشِ، فَإِنْ رَجَعَ إِلَى عِشْرَتِهَا
فِيهَا، وَإِنْ أَصَرَ عَلَى هَجْرَانِهَا فَإِنَّ الْقَاضِيَ يَضْرِبُ لَهُ أَجَلًا - مِنْ يَوْمِ الْإِيلَاءِ - لَا
يَتَجَاوَزُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فَإِنْ فَاءَ إِلَيْهَا وَعَاشَرَهَا فِيهَا، وَإِنْ انْتَهَى الْأَجْلُ دُونَ أَنْ
يَفِيَّ، طَلَّقَهَا عَلَيْهِ الْقَاضِيَ طَلَاقًا رَجْعِيًّا، وَرَجُوعُ الزَّوْجِ يَتِمُّ بِمُبَاشَرَتِهَا. وَهَذَا
الزَّوْجُ - كَمَا فِي السُّؤَالِ - قَدْ رَجَعَ وَبَاشَرَ فِعْلًا، وَلَا يُعْتَبَرُ طَلَاقًا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «أَنَّهُ - لَوْ مَسَّهَا - خَارَجَ مِنْ مِلَّةِ مُحَمَّدٍ»، فَإِنَّهُ إِذَا تَابَ إِلَى اللَّهِ مِنْ
قَوْلِهِ، وَاسْتَغْفَرَ، صَحَّتْ تَوْبَتُهُ، وَلَا يُعْتَبَرُ مُرْتَدًّا، وَهُوَ - كَمَا يَقُولُ السُّؤَالُ - يُصَلِّي
وَيَرْتَدُّ الْمَسَاجِدَ.

ثالثاً: وأمّا قوله في الحالة الأخيرة: «أنت طالق»، وتكريره لهذا اللفظ ثلاث مرّات، ثم تأكيد إرادته الطلاق بقوله: «والله ما أنت امرأتى»، وتكريره لهذا اللفظ ثلاث مرّات، فإنّ الطلاق هنا قد وقع بالفعل؛ لأنه أتى بصريح اللفظ، ويُعتبر طلاقاً واحدة، وأمّا تكريره اللفظ فيُحْمَل على التوكيد، وكذلك قوله: «والله ما أنت امرأتى».

وإذا كانت إعادة اللفظ يُقصد بها التوكيد، فهي طلاقٌ واحدة بإجماع العلماء، ولو قُصد بها التأسيس، وقُصد أنّ كلّ مرّة منها طلاقٌ مُستأنفٌ، فهذا ما وقع فيه الخلاف، والصحيحُ المُفتى به اليوم أنها طلاقٌ واحدة.

ولمّا كان الطلاق قد وقع أثناء الحمل، فإنّ هذه المرأة تكون قد خَرَجَتْ مِنَ الْعِدَّةِ بِوَضْعِ حَمْلِهَا، وهي اليوم أجنبية عنه، وتستطيع أن تتزوَّج. وإذا تقدّم إليها يُريد رجعتها، فهو كالأجنبي، لها أن تقبله - على شروط جديدة - ولها أن تردّه، ولا يُجبرها أحدٌ على قبول عِشرته، وهذا ما اتفق عليه فقهاء المسلمين في كلّ المذاهب.

فإذا أثبتت عليه الضرر، وسوء العِشرة، والإقدام على مُباشرتها قبل أن يُكفّر عن الظّهار، فإنّ ذلك يُعفيها من الحُكم عليها بالتّعسف في طلب الطلاق، وإنما يثبت عليه هو الضرر، والله سبحانه قد أمر أن تُعاشَرَ النساءُ بالمعروف، فقال: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: 19]، ويقول: ﴿وَلَا تُضَازِرُوهُنَّ﴾ [الطلاق: 6].

والخروجُ عمّا أمر الله به، عدوانٌ وعِصيانٌ، وقد جعل الله في الإسلام حصناً وحماية لكلّ مسلم ومسلمة. والله أعلم.

25 رجب 1406هـ / 05 أبريل 1986م

طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ وَنَدِمَ عَلَى ذَلِكَ

السؤال:

أنا رجلٌ متزوِّج، ولي وَلَدان، وفي اليوم الأوَّل من شهر رمضان 1399هـ وقع سوء تفاهم بيني وبين زوجتي، التي أثارت غضبي، ممَّا أدَّى إلى تَلَفُّظي بالطلاق ثلاث مرات على مَسْمَعِ منها، وكنتُ - فعلاً - أنوي الطلاق، ولكن لم يخطر ببالي أن يكون ثلاثًا.

ومنذ تَلَفُّظي بالطلاق، هَجَرْتُ الفراش إلى اليوم، وواصلت زوجتي السهر على وَلَدَيْنَا في بيتها. إنني اليوم أمام مشكل خطير، قد يُؤدِّي إلى تشريد ولديّ، وقد فَكَّرْتُ طيلة شهر رمضان، وما زلتُ أفكِّر، فاقتنعت أن الطلاق سيكون كارثة عليّ وعلى بيتي.

أرجوا أن تُوافوني مُكَاتَبَةً برأي الشريعة في حلِّ مشكلتي هذه.

ع. ق (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. **أولاً:** الطلاق السُّنِّي أن يُطَلِّق المسلمُ زوجته في طُهرٍ لم يَمَسَّها فيه، طَلَقَةً واحدة، ثم لا يُرَدِّفها بطلقة أخرى ما دامت في العِدَّة، وما خالف ذلك فهو طلاقٌ بِدْعِيٌّ.

ثانيًا: اختلف العلماء في إنجاز الطلاق البدعي وحُسابانه طَلَقَةً، والجمهور على إمضاءه على المُطَلَّق، وحُسابانه طَلَقَةً كما نواها.

ثالثاً: كما اختلفوا في لزوم الطلاق الثلاث في الكلمة الواحدة، مثل قوله: «أنت طالق ثلاثاً»، أو في المرة الواحدة، مثل قوله لها في مجلس واحد: «أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق»، وهو ينوي تكرار الطلاق مع تكرار اللفظ، فأَمْضَاهُ عليه ثلاثاً بعض العلماء، واعتبره بعضهم طلاقاً واحدة وإن نوى الثلاث.

وفي صحيح مسلم أن الطلاق الثلاث في الكلمة الواحدة كان على عهد رسول الله ﷺ، وعهد أبي بكر، وستين من خلافة عمر طلاقاً واحدة، ثم أَمْضَاهُ عليهم عمر ثلاثاً، لما كثر منهم.

وقد أَيْدَ هذا المذهب - أعني أنه طلاق واحدة - شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن قَيِّم الجوزية، وأتى في كتابه (زاد المعاد) بالحجج الواضحة، والبراهين الساطعة، على صِحَّة هذا المذهب. وبذلك أفتى المحققون من علماء العصر، وبه العمل اليوم عند بعض الدول الإسلامية كمصر.

رابعاً: إذا كَرَّر اللفظ وهو لا ينوي الثلاث - كما ذَكَرْتُم عن فِعْلِكُم - فالذي جَرى عليه خليل في المختصر وشرَّاحه، أنه إن كان التكرار مع حرف العطف بالواو، أو الفاء، أو ثم، فهو ثلاث، ولا يُصَدَّق في غيرها، كما لو نوى الثلاث، وإن كان دون حرف العطف صُدِّق في قوله: إنني نويت واحدة، عند القاضي بيمين، وعند المفتي دون يمين، وفي ذلك يقول خليل: «وإن كَرَّر الطلاق بِعَظْفٍ بِوَائٍ أو فاءٍ أو ثم، فثلاثٌ إن دَخَلَ: كَمَعَ طَلَقَتَيْنِ مُطْلَقًا، وَبَلَا عَظْفٍ: ثلاثٌ في المدخول بها كغيرها إن نَسَقَهُ، إِلَّا لَنِيَّةٍ تَأْكِيدٍ فِيهِمَا فِي غَيْرِ مُعَلَّقٍ بِمُتَعَدِّدٍ»⁽¹⁾. قال الدردير في شَرْحه للجزء الأخير من كلام خليل ما نَصَّه: «أي في المدخول بها

(1) مختصر خليل. ص 137.

وغيرها، فَيُصَدَّقَ بيمينٍ في القضاء، وبغيرها في الفتوى... كأنت طالق طالق طالق طالق...»⁽¹⁾.

خامساً: وبناءً على ما تقدّم، أقول لكم: أنه يلزمكم من قولكم هذا وفعلكم طلاقاً واحدة، وأنتم مُصَدِّقون عندنا في أنكم ما أردتم الثلاث، وحتى لو نَوَيْتُمُ الثلاث فإنّ هذا الطلاق وقع منكم في مرّة واحدة، أي في مجلس واحد، فهو طلاقٌ واحدة، كما كان عليه الحال في عهد النبي ﷺ، وعهد أبي بكر، وسنتين من خلافة عمر.

سادساً: وإن كان سبق لكم طلاقها مرتين قبل هذا الطلاق، فإنّ هذا يُصَادَفُ الثلاث، ولا تحلّ لكم حتى تنكح زوجاً غيركم.

أمّا إذا لم يكن قد سبق لكم الطلاق أصلاً، أو سبق لكم طلاقاً واحدة، فإنه يسوغ لكم مُراجعتها من الآن، ما دامت في العِدّة، بدون عقد جديد، وإنما يكفي أن تنوي مُراجعتها، وتقول لها: «راجعتك»، أو «راجعتها» إن لم تكن حاضرة معك.

وأمّا إن خرجت من عدّتها - بوضع حمل منذ أوّل رمضان زمن طلاقها - فلا بدّ من عقد جديد، تتوفر فيه أركان النكاح وشروطه: من وليّ، وصدّاق، وصيغة، وشهود.

سبتمبر 1979م

السؤال:

خَرَجْتُ زوجتي من البيت، ولحقّتها في الطريق في حالة غضب، وحاولتها أن

(1) الشرح الكبير. ج 2/ ص 385.

ترجع معي، فسرْتُ بها إلى دار والدها، ولم أجد غير أمِّها في البيت، فشرحتُ لها الأمر، ثم قلتُ لها آخر الأمر: «أهذه ابنتك؟»، قالت: «نعم»، فقلتُ لها: «هي طالق ثلاثاً».

أرجو منكم فتوى في هذه الحالة، وتقبَّلوا تحياتي واحتراماتي.

أحمد. ر (أرزيو)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أولاً: اختلف العلماء في الطلاق الثلاث إذا كان في كلمة واحدة، أيُعتبر ثلاثاً أم هو طلاقٌ واحدة.

فمذهب الجمهور أنه ثلاثٌ كما نطق به صاحبه ونواه، وأنه لا تحلُّ له زوجته من بعد حتى تنكح زوجاً غيره. وقال بعضهم: بل هو طلاقٌ واحدة وإن تَلَفَظ صاحبه بالثلاث ونواه؛ لأنه وقع منه مرّة واحدة لا مرّتين، ولأنه طلاقٌ بدعيٌّ وليس بسُنِّيٍّ، ومن المعلوم أنّ الطلاق السُنِّي هو أن يُطلق الرجل زوجته طلاقاً واحدة وهي في طهرٍ لم يمسّها فيه، ثم لا يتبّعها طلاقاً أخرى حتى تخرج من العِدَّة، فهذا هو الطلاق السُنِّي، وغيره بدعيٌّ.

ثانياً: أجمع العلماء على أنّ الطلاق الثلاث في الكلمة الواحدة من الطلاق البدعيّ، ثم اختلفوا - كما تقدّم - على قولين: يُحسب على صاحبه ثلاثاً على قولٍ، وهو طلاقٌ واحدة على قول آخر.

وقد احتجَّ أصحاب هذا القول - أعني بأنه طلاقٌ واحدة وإن تَلَفَظ بالثلاث ونواه - بما جاء في صحيح مسلم وغيره من حديث ابن عباس رضي الله عنهما،

وَفَحَّوْهُ: أَنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ فِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخِلَافَةُ أَبِي بَكْرٍ وَصُدْرٍ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ طَلَقَةً وَاحِدَةً، وَأَنَّهُ لَمَّا كَثُرَ ذَلِكَ مِنَ النَّاسِ أَمْضَاهُ عُمَرُ ثَلَاثًا.

وقالوا: إِنَّ عُمَرَ لَمْ يَنْسَخِ الْحُكْمَ، فَالْنَّسْخُ لَا يَصِحُّ بَعْدَ وَفَاةِ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ، وَارْتِفَاعِ الْوَحْيِ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُؤَدَّبَ رَعِيَّتُهُ حَتَّى يَرْتَدَّعُوا، وَلِلْحَاكِمِ أَنْ يُؤَدَّبَ الرَّعِيَّةَ بِمَا يَرَاهُ نَافِعًا فِي التَّأْدِيبِ، وَلَأنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: 229]، وَهَذَا طَلَّقَ مَرَّةً وَاحِدَةً.

وبهذا القول - أعني أنه يُعْتَبَرُ طَلَقَةً وَاحِدَةً - أَفْتَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ، وَأَيَّدَهُ فِي فِتَوَاهُ تَلْمِيزُهُ ابْنَ قَيِّمَ الْجُوزِيَّةِ، وَاحْتِجَّ لَهُ احْتِجَاجًا قَوِيًّا فِي كِتَابِهِ الْقِيَمَ (زَادَ الْمَعَادَ)، وَبِهِ يُفْتِي عُلَمَاءُ الْعَرَبِيَّةِ السَّعُودِيَّةِ، وَبِهِ تَحْكُمُ مَحَاكِمُ مِصْرَ، كَمَا كَانَ يُفْتِي بِهِ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ عُلَمَاءِ الْجَزَائِرِ.

ثَالِثًا: لِهَذَا نَقُولُ لَكُمْ:

إِذَا كَانَتْ هَذِهِ هِيَ الْمَرَّةُ الْأُولَى الَّتِي يَصْدُرُ مِنْكُمْ هَذَا الْقَوْلُ لِرُزُوجَتِكُمْ، وَلَمْ يَسْبِقْ مِنْكُمْ طَلَاقٌ لَهَا أَصْلًا، أَوْ سَبَقَ لَكُمْ طَلَاقٌ وَاحِدٌ فَقَطْ، وَهَذَا هُوَ الثَّانِي، فَإِنَّهُ يُجُوزُ لَكُمْ مَرَاجَعَتُهَا بِنَاءً عَلَى هَذَا الْقَوْلِ الْمُدَّعَمِ بِالْحَدِيثِ، وَيَفْتَوِي أَهْلُ الْعِلْمِ.

وَأَمَّا إِنْ كَانَ سَبَقَ مِنْكُمْ لَهَا طَلَقَتَانِ قَبْلَ هَذِهِ، فَالْحُكْمُ يَخْتَلِفُ، فَإِنَّهَا تَكُونُ الثَّالِثَةِ، وَحُكْمُ الثَّالِثَةِ مَعْرُوفٌ. وَأَنْتُمْ أَدْرَى بِأَنْفُسِكُمْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

15 جمادى الثانية 1403هـ / 30 مارس 1983م

السؤال:

أنا مُتَزَوِّجٌ مِنْذُ سَنَوَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَلَمْ يَقَعْ بَيْنِي وَبَيْنَ زَوْجَتِي فِرَاقٌ وَلَا طَلَاقٌ قَبْلَ

هذا، ولي من زوجتي ستة أولاد.

ومنذ نحو العامين وقع بيننا شجار، فلم أملك معه صبرًا، وقلت لزوجتي: «أنتِ مطلقة ثلاثًا في ثلاث»، وكررتُ ذلك مرارًا، ومنذ ذلك اليوم افترقنا جسديًا، فلم أقربها، ولم تقربني.

وهي تعيش مع أبنائها قريبًا مني، لكن بدون اتصال، غير أنني قد أغضب من بعض معاملاتها للأولاد، فأقول: «أنتِ مطلقة ثلاثًا في ثلاث».

وبعد هذه المدة الطويلة من الفراق الجسدي رفعت أمرها أمام العدالة التي ستنظر في الأمر قريبًا. فما هو حكم الشريعة الإسلامية؟ إننا مسلمون، ولا نخرج عن الشريعة الإسلامية، ونحب أن نعرف حكمها. والسلام.

م. ف (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. **أولاً:** كان العرب في الجاهلية يتزوّجون، ويُطلقون زوجاتهم، ويُراجعونهن بغير عدٍّ ولا حساب، وقد لا تكون الرجعة لغرض صحيح، وتؤدي أكلها، وإنما لإحراق الضرر بالمرأة حتى تبقى مُعلقة، لا هي زوجة ولا هي مُطلقة، فجاء الإسلام وحدّد النهاية للطلاق الذي تكون معه الرجعة بثلاث تطليقات، يُطلقها، ثم له أن يُراجعها، ثم إن طلقها ثانيًا فله أن يُراجعها مرّة ثانية، فإن طلقها المرّة الثالثة بانّت، وليس له أن يُراجعها حتى تتزوَّج بزوج غيره، ويدخل بها هذا الزوج، فإن مات عنها أو طلقها وخرجت من عدتها، جاز للأول أن يخطبها من جديد ويتزوَّجها.

وجاء هذا في نصّ القرآن في قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ وَسَّأْتُمْ يُعْرُوفُ أَوْ تَصْرِيعٌ يَأْخُذُكُمْ﴾ [البقرة: 229]، ثم قال تعالى في الثالثة: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 230].

ثانيًا: المفهوم من الآية أنّ الطلاق مرّتان، ثمّجيء بعدهما الثالثة، فلو تَعَجَّلَ الزوجُ وَجَعَ الطَّلَاقِ الثلاث في كلمة واحدة، فهل تُعْتَبَرُ طَلقة واحدة فقط - لأنها مرّة واحدة - أم تُعْتَبَرُ ثلاث تطليقات، فتَحْرُمُ عليه حتى تَنْكِحَ زوجًا غيره؟
جاء في حديث صحيح رواه مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما أنّ ذلك ممّا وقع في حياة النبي ﷺ، ثم من بعده في خلافة أبي بكر الصّدّيق، ثم في خلافة عمر بن الخطاب.

ففي حياة النبي ﷺ كان الطلاق الثلاث في الكلمة الواحدة يُعْتَبَرُ طَلقة واحدة، وكذلك في خلافة أبي بكر الصّدّيق من بعده، وكذلك كان الأمر في أول خلافة عمر.

ثم لما كَثُرَ فِعْلُهُ مِنَ النَّاسِ أَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ عُمَرُ ثَلَاثًا، وقال: «أَرَى أَنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرٍ قَدْ كَانَتْ هُمْ فِيهِ أَثَاةً»، فجعله عُمَرُ ثَلَاثًا، وَحَكَمَ بِالْبَيْنُونَةِ.

وبذلك اختلف العلماء:

فقالت فرقة بأنّ الطلاق الثلاث في الكلمة الواحدة يُعْتَبَرُ مرّة واحدة، وطلقة واحدة، فهذا حُكْمُ اللَّهِ، وليس للمطلّق أن يُغَيِّرَ حُكْمَ اللَّهِ، فالتشريع لله وحده.

وقالت فرقة - وهم الجمهور - الطلاق الثلاث في الكلمة الواحدة يُعْتَبَرُ ثلاث تطليقات، وتقع به البينونة الكبرى، ولا تحلّ له من بعده حتى تَنْكِحَ زوجًا غيره،

واعتبروا هذا إجماعاً من الصحابة الذين لم يُنكروا على عُمر حكمه، وهو أمير المؤمنين.

ثالثاً: غير أن القول بأنه طلاقٌ واحدة رَجَحَهُ جماعة من المحققين، وقالوا: ما دام ذلك هو حكم النبي حتى مات، وحكم أبي بكر في مدة خلافته، فإنه الحكم الباقي إلى يوم الدين؛ لأنه لا نَسْخَ للأحكام بعد النبي عليه الصلاة والسلام، فلا نَصَّ من الشرع - قرآنًا أو حديثًا - يَدُلُّ على النسخ.

وأما فعل عُمر فإنه اجتهد منه يُمكن حمله على أنه أراد تأديب رعيته، وإصلاح أخلاقهم، فهو من باب التأديب المؤقت، لا من باب التشريع.

ومن هؤلاء المحققين شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن قيم الجوزية، وله مبحث نفيس في هذا الموضوع في كتابه (زاد المعاد).

رابعاً: في قضية الحال يُمكن الفتوى بهذا القول، وأنه يُعتبر طلاقاً واحدة، فإذا لم تُسبق بطلاق قبلها أصلاً، أو سُبقَ بطلاق واحدة، فارتجاعها ممكن، أما إذا كان هذا الطلاق مسبقاً بطلاقين، وصادفت هذه الثلاث، فلا رجوع فيها حتى تنكح زوجاً غيره.

وأما الطلاقات التي كان يتلفظ بها بعد ذلك - وهي مُطلقة قد خَرَجَتْ من العِدَّة - فلا عبرة بها؛ لأنها أصبحت أجنبية عنه، ولا يملك عصمتها.

خامساً: فإن أُفتِيَ بالرجوع أو حكم به، فإنها تُعتبر كزوجة جديدة، لخروجها من العِدَّة، فلا بُدَّ من توفر أركان النكاح كيوم خطبها لأول مرة، وهي:

1- رضاؤها بزواجه: ولا بُدَّ أن تأذن في ذلك بالقول.

2- الوليُّ: الأب - إن كان - أو الأخ، أو أحد العَصبة، أو أحد الرجال تُوكِّله عنها، أو الحاكم المسلم، أو جماعة المسلمين.

3 - الصَّدَاق: وأقلُّه ربع دينار (نحو غرام وربع من الذهب الخالص، أو نحو 250 د.ج).

4 - الصيغة: وهي كلُّ لفظ يدُلُّ على تأييد ملك العِصمة، مثل: زَوَّجْتُ أو أَنْكَحْتُ... الخ.

ولا بُدَّ من حضور شهود، اثنان من العُدول فأكثر، أو لَفِيفٌ مِنَ المسلمين.
سادسًا: لهذا نقول: إن حَكَمَ القضاء بينهما بالفراق والطلاق، ولم يُعَيَّن مُسْتَنَدَه في الحُكْم بالنَّصِّ على الأخذ بالقول [الثاني]⁽¹⁾ الذي يجعله ثلاثًا، فلهذا الزوج أن يُراجعها بعقدٍ جديد.

فأما إن نَصَّ القاضي على أنه حَكَمَ بالطلاق استنادًا على قولٍ مَنْ قال أنه طلاقٌ ثلاثٌ، وتقديمٌ له على القول الآخر، فهذا حُكْمٌ قاضٍ عَيْنَ مذهبًا وأخذ به، ورَفَعَ الخلافَ، فليس له أن يُراجعها حتى تنكح زوجًا غيره.

وأما إن حَكَمَ القضاء بالرجوع - كما يفعل غالبًا في مثل هذه القضايا - وقبل بذلك الزوجان وتراضيًا، فليس لهما أن يَتِمَّاسًا حتى يعقد الرجل على زوجته بعقد جديد تتوفر فيه كلُّ أركان النكاح المُتَقَدِّمِ ذِكْرُهَا، ويقع عليه الإِشهاد؛ لأنَّ المرأة قد خرجت من عِدَّتِهَا، وأصبحت أجنبية عن زوجها.

ويكفي في ذلك العقدُ بالفاتحَةِ المعتادة، فالحُكْمُ القضائي يَغْفِرُ عن التسجيل في البلدية. والله أعلم.

07 شعبان 1405هـ / 27 أبريل 1985م

(1) في الأصل: [الأول]. والصواب ما أثبتناه، لأنَّ الشيخ رحمه الله ذَكَرَ هذا المذهب بعد مذهب القائلين بأنَّ الطلاق الثلاث في الكلمة الواحدة يُعتَبَرُ طَلَقًا واحدة.

السؤال:

أردتُ زوجتي - ذات يوم - لِعَاشِرَتِهَا الجَنَسِيَّة، فلم تَقْبَل مِنِّي، فغَضِبْتُ واعتزلتُهَا مُدَّةَ شَهِرٍ، وكانت مُصَابَةً بِمَرَضٍ فِي بَطْنِهَا، فَذَهَبْتُ إِلَى مَنْزِلِهَا.

ولَمَّا ذَهَبْتُ لِأَرَاغِعَهَا وَجَدْتُهَا قَدْ ذَهَبَتْ إِلَى فَرَنْسَا لِتَعَالِجَ الْمَرَضِ الَّذِي أَصَابَهَا، فغَضِبْتُ وَقُلْتُ: «هِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا فِي ثَلَاثٍ». إِنِّي لِي مَعَهَا وَلَدَيْنِ، الْأَوَّلُ عَمْرُهُ ثَمَانِي سَنَوَاتٍ، وَالثَّانِي خَمْسَ سَنَوَاتٍ.

إِنِّي أَتَقَدَّمُ إِلَيْكُمْ بِهَذِهِ الرِّسَالَةِ رَاجِيًّا مِنْكُمْ أَنْ تُبَيِّنُوا لَنَا الْحُكْمَ فِيهَا صَرَخْتُ بِهِ. وَالسَّلَامُ.

ث. ب (وهران)

الجواب:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنِ اتَّبَعَ هُذَاهُ. أَوَّلًا: لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَمْنَعَ زَوْجَهَا مِنْ جَمَاعِهَا إِلَّا إِذَا كَانَتْ فِي حَالَةٍ لَا تَسْمَحُ لَهَا بِذَلِكَ، كَالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ، أَوْ كَانَتْ مُحْرِمَةً بِحَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ، فَإِنَّهُ مُحَرَّمٌ عَلَيْهَا هَذَا الْإِتِّصَالُ الْجَنَسِيُّ.

فَإِنْ هِيَ فَعَلَتْ ذَلِكَ، وَمَنَعَتْهُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا عَذْرٌ، لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ⁽¹⁾؛ لِأَنَّهَا بِفِعْلِهَا قَدْ تَدْفَعُ زَوْجَهَا إِلَى طَلَبِ غَيْرِهَا، وَالْوُقُوعِ فِي الْفَاحِشَةِ إِنْ كَانَ لَا يَخَافُ اللَّهَ، وَلَا يَتَّقِيهِ.

(1) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ، فَبَاتَ غَضَبَانَ عَلَيْهِمَا، لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ بَدَأِ الْخَلْقِ، بَابُ إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: آمِينَ، حَدِيثُ (3237).

ثانيًا: لعلّ لزوجك عُذْرًا وأنت تَلُومُها، وذلك قد يُفْهَم من قولك أنها مُصابة بمرض في بطنها، فإذا كانت مَنَعَتْكَ لأجل هذا، وأنه يُسَبِّب لها حَرَجًا وآلامًا، فإنها كانت جديرة منك بالشفقة عليها، والرَّفَق بها، وفَهَم حالها، وأن تُعْفِيها مِمَّا يُسَبِّب لها الأذى والألم، وذلك بَدَلًا مِنْ اعتزالها، وإظهار السَّخَط والغضب عليها، والجفاء لها، مِمَّا يُفْهَمُها هو أن منزلتها عندك واحتقارها.

ثالثًا: إذا كانت مريضة بمرض يَمْنَعُها مِنْ إرضاء زوجها، ومن أداء حتى وظيفة الأنثى مع زوجها، وذلك مِمَّا يُعَرِّضُها لسخطه وغضبه، وخراب بيتها، فإن زوجها أحرى الناس بالحرص على علاجها، وطلب الدواء لها بِقَدْر استطاعته داخل الوطن وخارجه، فإن لم يفعل ذلك معها، وهَجَرها بَدَل العناية بها، فلها أن تَطْلُب العلاج بنفسها بِقَدْر استطاعتها.

رابعًا: ليس للمرأة أن تُغادر بيتها دون إذن زوجها وِرْضاه، كما أنه ليس لها أن تُسافر دون إذن منه.

ومع ذلك، فإنَّ زَوْجَكَ - وهي في حالة إهمال منك وجفاء - إذا كانت قد سافرت مع مُحَرَّم لها كأبيها أو أخيها أو غيرهما مِنَ المحارم، فلا حَرَج عليها، أمَّا إذا كانت قد سافرت دون مُحَرَّم، وإنما في ضمان الجهات المُخْتَصَّة مِنَ الهيآت الرسمية المُوَكَّلة بالعلاج، فإنها قد تَتَعَرَّض للمَلَامَة، ولكن يَشْفَع لها حالتها المَرَضِيَّة، وِحْرَصُها على علاج نفسها.

فإذا كانت أمينة - وخصوصًا أنها زاهدة في الاتصال الجنسي حتى مع زوجها - فهي جديرة بالعفو والصَّفح عن مثل هذه الهَفْوَة، وأن تَعْفُو أقرب للتقوى.

خامسًا: مسألة الطلاق الثلاث في الكلمة الواحدة، مِمَّا اِخْتَلَف فيه العلماء، هل يُعْتَبَر طُلُقَة واحدة فقط، أم يُعْتَبَر ثلاث تطليقات؟

أشهرُ الأقوال عند الأئمة الأربعة أنه يُعتَبَرُ ثلاثَ تطليقات، كما صَرَّحَ به المُطَلَّق ونَوَاه، وبناءً عليه فلا تَحِلُّ له مِنْ بَعْدُ حتى تَنكِحَ زوجًا غيره.

أما القول الثاني فإنه يُعتَبَرُ تطليقةً واحدةً فقط، ولو تَلَفَّظَ به ونَوَاه، لما جاء في صحيح مسلم عن ابن عباس أنه كان كذلك في عهد رسول الله ﷺ، وفي عهد أبي بكر، وفي أول خلافة عمر، ثم أمضاه عمر عليهم ثلاثًا لما كَثُرَ مِنَ الناس.

وقد اتَّفَقَ العلماء على أنه طلاقٌ بِدْعِيٌّ؛ لأنَّ الطلاق السُّنِّيَّ أن يُطَلِّقَهَا طَلَقَةً واحدةً في طَهرٍ لم يَمَسَّهَا فيه، وأن لا يُتْبِعَهَا طَلَقَةً.

وهذا القول بأنه طَلَقَةٌ واحدةً هو الذي أفتى به شيخ الإسلام ابن تيمية، وأَيَّدَهُ واحتَجَّ له تلميذه ابن قَيِّم الجوزية في كتابه (زاد المعاد)، وهو الذي كان يُفتي به بعض المُحَقِّقِينَ مِنْ علماء الجزائر، وبه يُفتي علماء السعودية اليوم، وبه تَحْكُمُ محاكم مصر.

لهذا نقول لكم: إن كان لم يَسْبَقْ لكم طلاقٌ لهذه المرأة، أو سَبَقَ لكم أن طَلَّقْتُمُوهَا طَلَقَةً واحدةً قبل هذه المَرَّة، فإنه يَجُوزُ لكم إرجاعها، واستمرار الزوجية بينكما كما كانت.

أما إن كان سَبَقَ لكم أن طَلَّقْتُمُوهَا قبل هذه المَرَّة طَلْقَتَيْن، فالْحُكْمُ يَخْتَلِفُ، وتكون هذه قد صادفت الثلاث.

وأنتم أدري بَمَا وقع منكم وأعلم.

السؤال:

تشاجر رجلٌ مع امرأته، وأغضب كُلَّ واحدٍ منهما صاحبه، وذهبت الزوجة عند أهلها، حتى هدأت النفوس، وذهب الغضب، وأراد الرجل أن يُرجع امرأته

لبت الزوجية، فَرَضِيَتْ بذلك ووافقت، كما أَنَّ أباهَا وَأُمَّهَا رَضِيَا بذلك، لكن أخاها بَرَزَ يُعَارِضُ وَيَأْبَى أَنْ تَرْجِعَ أختُهُ إلى بيتها، وَيَمْنَعُهَا بالقُوَّة، فقال الزوج - الذي أَخَذَهُ الغضب الشديد -: «إِنْ لَمْ تَرْجِعِ إِلَى بيتها معي فهي طالق، طالق»، تَلَفَّظَ بذلك ثلاث مرات، والمرأةُ لها أولاد، وزوجها نَادَمَ على ما وقع؛ لأنها لم تَرْجِعْ معه، وهذه أول مرة يُطَلِّقُهَا، فهل يَجُوزُ أَنْ يُرْجِعَهَا؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. **أولاً:** بما أَنَّ هذه هي المرة الأولى، فإنه يَسْتَطِيعُ أَنْ يُرْجِعَهَا، وتكرارُ لفظ الطلاق مِنْ باب التأكيد لَا مِنْ باب التأسيس، إِلَّا إِذَا نَوَى بِكُلِّ لَفْظَةٍ تَأْسِيسَ الطلاق، وحينئذٍ يَجْرِي فِيهِ الْخِلَافُ المعروف فِي لزوم الطلاق الثلاث فِي المرة الواحدة أَوْ لَا يَلْزَمُ، وَعَدَمُ لزومه له أدلةٌ ساطعةٌ مِنَ السُّنَّةِ، لكن يَظْهَرُ أَنَّ تَكَرُّرَ لَفْظِ الطلاق مِنْ باب التأكيد، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا تَلْزَمُ إِلَّا طَلَقٌ وَاحِدَةً.

ثانياً: ما دام الزوج قد رَضِيَ بِعُودَةِ زوجته، وهي أَيْضًا قد رَضِيَتْ، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَمْنَعَهَا، وَهَذَا الْأَخْ ظَالِمٌ مُعْتَدٍ، يُحَاسِبُهُ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجَتِهِ، وَأَسَاءَ إِلَى أختِهِ، وَأَحَبَّ الطلاقَ لها، وَهُوَ أَبْغَضُ الْحلالِ إِلَى اللَّهِ، وَأَرَادَ أَنْ يَعِيشَ أَبْنَاؤُهَا فِي شِقَاءٍ بَيْنَ آبَائِهِمْ، فَلْيَتَّقِ اللَّهَ.

ثالثاً: هذه المرأة لزوجها أَنْ يُرْجِعَهَا دُونَ خَرَجٍ مَا دَامَتْ فِي عِدَّتِهَا، فَإِنْ خَرَجَتْ مِنَ الْعِدَّةِ جَارَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا مِنْ جَدِيدٍ، بِرِضَاهَا، وَوَلِيِّ، وَصَدَاقٍ، وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ، أَمَّا إِنْ كَانَتْ مَا تَزَالُ فِي عِدَّتِهَا فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، إِنَّمَا لَهُ أَنْ يُرْضِيَهَا بِهَدِيَّةٍ تُطِيبُ خَاطِرَهَا.

م 1992/11/30

قال لزوجتيه: إن خرجت واحدة منكما فهي ثلاث في ثلاث

السؤال:

إن رجلاً متزوجاً بامرأتين وقع بينه وبين زوجته نزاع، فقال لهما ما نصّه حرفياً: «إن خرجت واحدة منكما في غيبتني فهي ثلاث في ثلاث»، وقد نوى - إن خرجت إحداها - الطلاق، وعدم رجوعها، وهو عامي لا يعرف طلاق الثلاث. فخرجت واحدة من الزوجتين في غيبتها، فماذا يلزمه في كلامه هذا وما نواه؟ هل تلزمه طلاق رجعية أم طلاق بائنة؟ إنني أنتظر الجواب منكم. ولك الشكر.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أولاً: حكم الطلاق الثلاث في الكلمة الواحدة في مرة واحدة مما اختلف فيه قديماً وحديثاً، ففيه مذهبان:

المذهب الأول: يلزمه ما نطق به وما نواه، فلا تحل له إلا بعد أن تنكح زوجاً غيره، وهذا المذهب هو الذي عليه الأئمة الأربعة، وجمهور العلماء، وعليه نص خليل وشراحه.

المذهب الثاني: أنه يحسب عليه طلاق واحدة؛ لأنه وقع في مرة واحدة، والله يقول في قرآنه: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: 229]، وجميع العلماء متفقون على أنه طلاق بدعي؛ لأن الطلاق السني أن يطلقها في طهر لم يمسه فيها طلاق واحدة، ثم لا يتبعها بطلاق أخرى، ولما كان طلاقاً بدعياً فلا يقع كما أراده.

والمذهب الأول قوته في قول الأئمة الأربعة به، وشهرته في المسلمين السنيين،

وهو بما حَمَلَ عليه النَّاسَ عمرُ بن الخطاب، ففي صحيح مسلم من حديث ابن عباس ما فَخَّوْهُ أَنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ بكلمة واحدة كان في عهد رسول الله ﷺ، وعهد أبي بكر، وستين من خلافة عمر طَلَقَةً واحدة، ثم قال عمر بن الخطاب: «أَرَى أَنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ كَانَ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ، فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ»، فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ ثَلَاثًا، ولم يُخَالِفْهُ الصحابة.

وأجاب أصحاب القول الثاني: بأنَّ هذا الحديث حُجَّةٌ على أن لا تقع به إلا طَلَقَةً واحدة؛ لأنَّ رسول الله مات وهو كذلك، ولا نَسَخَ بَعْدَهُ.

وأما اجتهد عمر فهو اجتهد منه لتأديب رعيته، وللأمر أن يُؤدَّب رعاياه بما يَنْفَعُهُمْ، كَحَمْلِهِمْ عَلَى الْإِتْقَانِ. وبالمذهب الثاني أَفْتَى علماء الإصلاح وعلى رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية، ولتلميذه ابن القيم بحث نفيس في كتابه (زاد المعاد)، احتجَّ فيه لِنُصْرَةِ المذهب الثاني، فليُراجَع.

ثانيًا: فإذا أَخَذْنَا فِي قَضِيَّةِ الْحَالِ بالمذهب الأوَّل، فإنها تُطَلَّقُ عليه ثَلَاثًا بخروجها، ولا تَحِلُّ لَهُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وأما على المذهب الثاني، فإنها طَلَقَةً واحدة، إِنْ صَادَقَتِ الثَّلَاثَ فهي ثَلَاثٌ، وَإِلَّا فَلَهُ ارْتِجَاعُهَا، وهذا أَرْفَقُ بالمسلمين الذين يُوقِعُونَ أَنْفُسَهُمْ فِي مَشَاكِلَ نَتِيجَةِ الْجَهْلِ كما أَشْرُتُمْ فِي رِسَالَتِكُمْ، فابْحَثُوا عَنْ قَضِيَّةِ الرَّجُلِ، لِيَتَحَقَّقَ لَكُمْ أَصَادَقَتُ الثَّلَاثِ، فلا رَجْعَةً بِإِجْمَاعٍ، أم لم تُصَادِفْهُ ففِيهَا كَلَامٌ عَلَى المذهب الثاني. والسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته.

1993/06/12م

قال لزوجته: إن لم ترجعي إلى البيت فإنك مطلقة ثلاثاً

السؤال:

ما هو حكم الدين في رجل تخصم مع زوجته، وضربها، فخرجت إلى الشارع، فلحقها ليردّها، فأبت أن ترجع، فقال لها: «إن لم ترجعي إلى المنزل فإنك مُطلقة ثلاثاً»، فذهبت ولم ترجع إلى منزلها.

أرجو من سيادتكم إرجاع أو بعث الجواب فوراً.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. جمع الطلاق الثلاث في كلمة واحدة (مرة واحدة) مما اختلف فيه العلماء قديماً وحديثاً.

المذهب الأول: أنه يُحسب على صاحبه ثلاث تطليقات كما تُلَفَّظ بها، فلا تحلُّ له بعد طلاقه إلا أن تنكح زوجاً غيره، وبهذا قال الأئمة الأربعة: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، وهذا ما ذكره خليل في مختصره.

والمذهب الثاني: يقول: تُحسب عليه طلقة واحدة؛ لأنه قالها في مرة واحدة، وحجَّتْهم في ذلك أنها كانت هكذا في عهد رسول الله، وفي خلافة أبي بكر، وفي سنتين من خلافة عمر، والحديث صحيح رواه مسلم وغيره. وما كان معمولاً به في عهد رسول الله حتى مات أبو بكر لا يُنسخ، لموت النبي ﷺ.

وأنت ترى أنه احتجاج قوي، وأمّا عمر فقد اجتهد وأراد أن يؤدّب رعيته حتى لا تتبالأ على شيء جعل الله لهم فيه أناة.

أَمَّا قَضَيْتَكُمْ، فَإِنَّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ الَّذِي عَلَيْهِ عِلْمَاؤُنَا، وَلَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِالْقَوْلِ الثَّانِي، فَإِنَّ حُجَّتَهُ قَوِيَّةٌ، وَيُفْتِي بِهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، هَذَا إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ لَمْ يَسْبِقْ لَهَا طَلَاقٌ وَاحِدٌ، فَأَمَّا إِذَا سَبَقَ أَنْ طُلِّقَتْ مَرَّتَيْنِ، فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ، لَا رُجُوعَ لَهَا حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَ زَوْجِهَا الْأَوَّلِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَالسَّلَامُ.

1993/05/12م

قال لزوجته في حالة غضب: هي طالق ست مرات

السؤال:

يسأل السيد (أ. ب) عن رجل قال لزوجته وهو غضبان: «أنت طالق»، ست مرات، وفي فترات متفرقة، وهو يجهل المعنى البعيد لكلمة الطلاق، وكان لا يُصَلِّي، وقد هداه الله اليوم إلى الطريق المستقيم، فرجع بذكرته إلى الوراء، فوجد أنه لا يَذْكُرُ عدد المرات التي تَلَفَّظَ فيها بالطلاق، ولا يَذْكُرُ هل كان يَقْصِدُ الانفصال عن زوجته التي تَحَسَّنَتِ العلاقة بينهما، وربط ما بينهما عِدَّةُ أبناء؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أَوَّلًا: مَنْ قَالَ لَزَوْجَتِهِ: «أَنْتَ طَالِقٌ» مَرَّةً، طُلِّقَتْ عَلَيْهِ، وَوَجِبَ أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَهَا مِنْهُ، فَإِنْ رَجَعَ إِلَيْهَا بِالْقَوْلِ أَوْ بِفِعْلٍ مَعَ نِيَّةِ الْإِرْجَاعِ، حَلَّتْ لَهُ وَرَجَعَتْ زَوْجَتَهُ كَمَا كَانَ، فَإِنْ طَلَّقَهَا ثَانِيَةً ثُمَّ رَاجَعَهَا، فَلَا مَرَّةً كَالأَوَّلِ، فَإِذَا فَعَلَ مَرَّةً ثَالِثَةً فَلَيْسَ لَهُ رُجُوعٌ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ نِكَاحًا صَحِيحًا بَعْدَ خُرُوجِهَا مِنَ الْعِدَّةِ، وَيَدْخُلُ بِهَا ثُمَّ يُفَارِقُهَا بِطَلَاقٍ أَوْ وَفَاةٍ، فَلَهُ أَنْ يَخْطُبَهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا، وَيَتَزَوَّجَهَا مِنْ جَدِيدٍ كَأَوَّلِ مَرَّةٍ، وَهَكَذَا.

فقولُ هذا الزوج إنه طَلَّقَهَا ستَّ مراتٍ متفرِّقاتٍ، نقول له: لا ندري كيف وقع هذا، هل أَرَجَعَهَا إلى عِصْمَتِهِ بعد أوَّل طَلْقَةٍ، ثم طَلَّقَهَا الثانية، ثم أَرَجَعَهَا ثانية، ثم طَلَّقَهَا، هكذا فلا رجوع له بعد الثالثة، فلا معنى لِذِكْرِ الرَّابِعَةِ، والخامسة، والسادسة.

وأما إذا لم يُرَاجِعْهَا قبل خروجها من العِدَّة، أو رَاجَعَهَا بعد خروجها، فهما زانِيان، ولا عِبْرَةٌ بالطلاق الثاني وما بعده؛ لأنها كانت غير زوجته، وليست في عِصْمَتِهِ، والطلاق حينئذ وقع مرَّةً واحدة لا ستَّ مرَّاتٍ.

ثانيًا: وأما قوله: «لا يَذْكُرُ هل كان يقصد الانفصال عن الزوجة»، فجوابه أنَّ الطلاق إذا كان باللفظ الصريح، كما في لفظ (أنت طالق أو مُطلِّقة)، لا يُصَدَّقُ فيه إن قال: «لم أنوِّ الطلاق»، أو قال: «لم تكن لي نيَّةً أصلاً»، فالطلاق واقعٌ لا محالة؛ لأنه صريحُ اللَّفْظ، وكذلك الكناية الظاهرة، وهي الكلمة التي لا تُستعمل إلا في الطلاق، كأنَّ حرامٍ أو نحوها.

ثالثًا: كثيرٌ من الناس يُطَلِّقون ثلاثًا ثم يندمون بعد فوات الأوان، مُعتذرين بالجهل أو بكثرة الأولاد، ويطلبون منا أن نُفتي لهم بِجَوَازِ المراجعة، ولا يُفتي بِمِثْلِ ذلك إلا مَنْ أَظْلَمَ اللهُ عقله وقلبه، وجعل على بصره غشاوة. إن كان قد طَلَّقَهَا ثم رَاجَعَهَا، ثم طَلَّقَهَا ثم رَاجَعَهَا، ثم طَلَّقَهَا الثالثة هذه، فلا رجوع لها إلا بشرطِ ذِكرِهِ القرآن، هو أن تَنكِحَ زوجًا غيره.

أما إن طَلَّقَهَا مرَّةً واحدة، كأن قال لها: «أنت طالق ثلاثًا، أو ألفًا»، فهذه فيها كلامٌ، أَحَلَّ رَجَعَتَهَا بعضُ العلماء، وَحَرَّمَها الجمهورُ، ونحن لا نُحِلُّ حرامًا، ولا نُحَرِّمُ حلالًا، وإنما نقول ما نعلم، ونُبيِّن الأمرَ للسائل.

رابعًا: أمَّا مسألة الغضب الذي ذَكَرَهُ، فشأنُ الناس جميعًا أنهم لا يُطَلِّقون إلا

في حالة الغضب غالبًا، فإن كان الغضب بَلَغَ به حالةً صارَ فيها لا يَعْقِلَ معها، ولا يعرف ما يقول ولا ما يفعل، ولا ما يضرُّه ممَّا يَنْفَعُه، كان طلاقُه في إِغْلَاقٍ - على ما فَسَّرَه الْمُحَقِّقُونَ - ولم يَقَع، لقوله عليه الصلاة والسلام: «لَا طَلَّاقَ فِي إِغْلَاقٍ»، فَسَّرَه المَالِكِيَّةُ بالإكراه، وَفَسَّرَه غَيْرُهُمْ بِكُلِّ ما يَغْلِقُ على الْمَرْءِ فيه أَبْوَابَ حُرِيَّةِ التَّصَرُّفِ كَالْجُنُونِ، وَالسُّكْرُ الشَّدِيدِ، وَالْإِكْرَاهُ... الخ. والله أعلم.

طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ أَرْجَعَهَا

السؤال:

امْرَأَةٌ مُطَلَّقةٌ ثَلَاثًا، وَبَقِيَّتْ فِي مَنْزِلِ أَهْلِهَا عَامِينَ بَعْدَ طَلَّاقِهَا، وَلَمْ يَكُنْ كَلَامُهُ بِالطَّلَاقِ مُبَاشِرًا، فَكَلَامُهُ كَانَ فِي مَنْزِلِهِ وَأَمَامَ أُمِّهِ، وَلَيْسَ أَمَامَ زَوْجَتِهِ.

وَمِنْ بَعْدِ طَلَّاقِ زَوْجَتِهِ، تَزَوَّجَ امْرَأَةً أُخْرَى، لَمْ تُرِدْ أَنْ تَعِيشَ مَعَ أَوْلَادِ الْمَرْأَةِ الْمُطَلَّقةِ. ثُمَّ طَرَحَ الْأَمْرَ عَلَى شَيْخٍ مَسْجِدٍ فَقَالَ لَهُ: «أَطْعِمِ سَتَيْنِ مَسْكِينًا، وَجَهِّزِ لِلْمَرْأَةِ الْأُولَى جِهَازًا وَأَرْجِعْهَا». وَعِنْدَمَا أَرْجَعَهَا حَمَلَتْ مِنْهُ، وَأَتَتْ بِنْتَ تُوفِّيَتْ بَعْدَ قَلِيلٍ.

إِنَّ أَخَا هَذَا الرَّجُلِ يَقُولُ لَهُ: «إِنَّ امْرَأَتَكَ هَذِهِ مُطَلَّقةٌ عَلَيْكَ مِنْذُ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ، وَهِيَ حَرَامٌ عَلَيْكَ». فَأَرْجَعَهَا إِلَى مَنْزِلِ وَالِدِهَا غَاضِبَةً، حَتَّى يُشَاوِرَ فِي أَمْرِ الطَّلَاقِ.

فَكَيْفَ يَكُونُ الْأَمْرُ إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ؟ وَكَيْفَ يَكُونُ الْأَمْرُ فِي الْمَصَارِيفِ إِذَا طُلِّقَتْ؟

ب. ب (وهران)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: تقولون أن هذا الرجل طَلَّقَ امرأته ثلاثاً، وإنها فَارَقَتْ بيتَ الزوجية، وَبَقِيَتْ في منزل أهلها مُدَّةَ عامين، ولكنك لم تُبَيِّن كيف كان طلاقُها ثلاثاً؟ هل كان ذلك في مرّة واحدة، كأن قال لها: «أنتِ طالقٌ ثلاثاً، أو أنتِ مُطلّقةٌ بالثلاث، أو أنتِ طالق، طالق، طالق»؟

أو كان طلاقُها في ثلاث مرّات مُتفرّقة، طَلَّقَها مرّة ثم راجعها، ثم طَلَّقَها في المرّة الثانية ثم راجعها، ثم طَلَّقَها في المرّة الثالثة؟

ثانياً: ولكن قد يُفْهَم من كلامك أن طلاقَها ثلاثاً كان في جلسة واحدة فقط، هذا يُفْهَم من قولك أنه طَلَّقَها أمام أمّه، ولم تكن الزوجة حاضرة.

ثالثاً: إذا كان الثلاث قد وقع في ثلاث مرّات مُتفرّقة: طَلَّقَ ثم راجع، ثم طَلَّقَ ثم راجع، ثم طَلَّقَ الطلقة الثالثة، فهذا طلاقٌ بائنٌ بَيْنُونَةٌ كُبرى، ولا سبيل له إليها، إلّا بعد أن تنكح زوجاً غيره، ثم يُطَلَّقَها، أو يموت عنها.

وأما إذا كان الطلاق قد تَلَفَظَ به في مرّة واحدة، وجَلَسَ واحدة، وقال: هي طالق ثلاثاً، ففي هذا كلامٌ، وهو:

إنّ الفقهاء اختلفوا فيه، فمنهم مَنْ جَعَلَهُ ثلاثاً - وهو مشهور مذهب مالك -، ومنهم مَنْ جَعَلَهُ طلقةً واحدة، واحتجّ بأنه كان كذلك في عهد رسول الله ﷺ حتى وفاته، وفي خلافة أبي بكر حتى وفاته، وفي خلافة عمر لمدّة سنتين، ثم جَعَلَهُ عمر ثلاثاً، لتأديب رَعِيَّتِهِ، وبهذا جاء حديث صحيح مسلم عن ابن عباس، وبهذا القول يُفتي كثير من العلماء المُحقّقين، مثل شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن

قيَمَ الجوزية، وبه يُفتي علماء السعودية اليوم، وتَحْكُم به المحاكم، وكذلك محاكم مصر، وبه كان يُفتي علماء الإصلاح في الجزائر.

لهذا نقول لهذا الأخ: إن كان طلاقُ هذه المرأة ثلاثاً، وقع منك في مرة واحدة، فإنه يجوز لك أن تتزوجها من جديد، ولا حرج عليك.

ويكون زواجها بعقد جديد، فيه الرضا من الزوجة، وفيه الولي، وفيه الصداق، وفيه صيغة الإيجاب والقبول، ولا بُدَّ من حضور الشهود؛ لأنها بقيت مُطلقة في بيت أهلها مدة عامين، فقد خرجت من العدة، فلا بُدَّ من زواج جديد، وتُحسب عليك طلاقه واحدة.

رابعاً: فتوى شيخ المسجد لم أفهم سببها، فهل اعتبر ما وقع من الزوج ظهاراً؟ والظهار أن يقول الرجل لامرأته: أنت علي كأمي، أو إذا مَسَسَتْكَ مَسَسْتُ أُمِّي، أو أختي، أو امرأة تحرم عليه.

فإذا كان الأمر كذلك، فإنه لا يُحسب طلاقاً أصلاً، ثم إنه يُكفر بصوم شهرين مُتتابعين من قبل أن يمسها وتمسه، فإن عجز عن صيام شهرين مُتتابعين، حينئذ فقط يُطعم ستين مسكيناً. أمّا أن يُفتي له من أول الأمر بالإطعام في حالة الظهار، ويُفتي له بالجهاز، فهذا غير ظاهرٍ عندي.

فإذا كان الرجل قد تَلَفَّظ بالطلاق - لا بالظهار وحده - فقد طُلِّقَ عليه، وخرجت من العدة ببقائها عامين، ولا يكفيه إطعام ستين مسكيناً، بل لا بُدَّ من عقد جديد.

أمّا إذا وقع عقد جديد - ويكفي في ذلك (فاتحة) بين الأهل والأقارب - فإن الزواج صحيح، والعشرة صحيحة، ولا ضرورة إلى إعادة.

خامساً: وحتى يكون هذا الرجل مُحْتَاطاً لدينه وعِرْضِهِ، عليه أن يُرْجِع هذه المرأة إلى داره بِرِضاها، وتَزْوِيج وَلِيٍّ أَمْرِها، وإِعْطائِها صَدَاقاً رَمْزِيّاً، وحُضُور الشُّهُود.

وَلْيَتَّقِ اللَّهُ فِيهَا فِي أَوْلَادِهِ مِنْهَا، وَلْيُحْسِنِ عِشْرَتَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَعَايِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَسَّ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 19].

وَلْيَتَّقِ اللَّهُ هَذِهِ الْمَرْأَةَ فِي زَوْجِهَا فِي أَبْنَائِهَا مِنْهُ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تُسَيِّءَ عِشْرَتَهُ، أَوْ تَعْصِيَهُ فِي مَعْرُوفٍ. وَاللَّهُ الْهَادِي إِلَى سِوَاءِ السَّبِيلِ.

طَلَّقَهَا ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ وَيُرِيدُ إِرجَاعَهَا

السؤال:

طَلَّقْتُ زَوْجَتِي ثَمَّ عُدْتُ إِلَيْهَا، ثَمَّ طَلَّقْتُهَا ثَانِيَةً ثَمَّ عُدْتُ إِلَيْهَا، ثَمَّ طَلَّقْتُهَا ثَالِثًا، وَأُرِيدُ أَنْ أَعُودَ إِلَيْهَا، فَهَلْ يَجُوزُ شَرْعًا أَمْ لَا؟ كَمَا أَنَّهَا أُمٌّ لَوْلَدَيْنِ، عَلِمًا أَنِّي طَلَّقْتُهَا وَهِيَ حَامِلٌ، وَلَمَّا وَلَدَتْ أَنْجَبْتَ وَلَدًا. وَأَخِيرًا أَرْجُو الرَّدَّ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، فَعَلَيْهَا يَتَوَقَّفُ مَصِيرِي النَّهَائِي.

م. ش (البَيَّض)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أَوَّلًا: كَلَّا، لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تُرَاجِعَهَا - إِنْ كُنْتَ مُسْلِمًا، تَوَكَّلْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ - إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَكَ.

فَأَنْتَ قَدْ اعْتَرَفْتَ بِأَنَّكَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ، طَلَّقْتَهَا ثُمَّ رَاجَعْتَهَا،
ثُمَّ طَلَّقْتَهَا ثُمَّ رَاجَعْتَهَا، ثُمَّ طَلَّقْتَهَا الْمَرَّةَ الثَّالِثَةَ وَتُرِيدُ أَنْ تُرَاجِعَهَا، وَتَسْأَلُ: هَلْ
يَجُوزُ ذَلِكَ شَرْعًا أَمْ لَا؟ أَيُّ شَرْعٍ هَذَا؟

إِنَّ الْفَتَاوَى بِحُرْمَةِ مَرَاةِ الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا صَادِرَةً مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ فِي نَصِّ
الْقُرْآنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ سَاكُنَا بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: 229]،
ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ
يَتَرَاجَعَا﴾ [البقرة: 230]، وَهَذَا الْكَلَامُ وَاضِحٌ يَفْهَمُهُ كُلُّ قَارِئٍ لِلْقُرْآنِ، وَلَوْ كَانَ غَيْرُ
فَقِيهِ، وَصَارَ أَمْرُ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ - الْوَاقِعِ فِي مَرَّاتٍ مُخْتَلِفَةٍ - مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ
بِالضَّرُورَةِ.

وَلَا بُدَّ فِي زَوَاجِهَا مِنَ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا، وَأَنْ يَدْخُلَ بِهَا دَخُولًا
صَحِيحًا، ثُمَّ يُطَلِّقَهَا أَوْ يَمُوتَ عَنْهَا، وَتَخْرُجَ مِنَ الْعِدَّةِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ فَقَطْ يَجُوزُ أَنْ
يَخْطُبَهَا الْأَوَّلُ، وَتَحِلَّ لَهُ، كَمَا تَحِلُّ لِسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ الْآخَرِينَ الَّذِينَ تَتَوَفَّرُ فِيهِمْ
شُرُوطُ الزَّوْاجِ.

ثَانِيًا: إِنَّمَا وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ فِيْمَنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَجَمَعَ فِي كَلِمَةِ
الطَّلَاقِ لَفْظَةَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، بَأَنَّ قَالَ لَهَا: «أَنْتَ مُطَلَّقةٌ ثَلَاثًا»، أَوْ «بِالثَّلَاثِ»،
فَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ عَلَى مَذْهَبَيْنِ:

الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ تَطَلَّقَ عَلَيْهِ بِثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، كَمَا تَلَفَّظَ بِهِ وَتَوَّاهُ، وَبِذَلِكَ
قَالَ عُلَمَاءُ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ عُلَمَائِنَا فِي الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ، مَشَى
عَلَيْهِ (الْمَخْتَصَرُ) وَشُرَّاحُهُ، وَبِهِ قَضَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الْمَذْهَبُ الثَّانِي: أَنَّهُ يُحْسَبُ طَلَقًا وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى

يقول: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: 229]. واستند هذا المذهب على حديث صحيح رواه مسلم وغيره، فَخَوَاهُ أَنَّ هَذَا كَانَ الْمَعْمُولَ بِهِ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ، وخلافة أبي بكر، وبعض من خلافة عمر، فَلَمَّا كَثُرَ ذَلِكَ مِنَ النَّاسِ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ، قَالَ: «أَرَى أَنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ كَانَ هُمْ فِيهِ أَنَاةً، فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ»، وبه قضى عمر، وسكت عنه الصحابة.

فأصحاب هذا القول يَحْتَجُّونَ بأنه كان في عهد رسول الله، وعهد أبي بكر، ولا نَسْخَ بعد رسول الله، فَيَبْقَى الأمر كما كان اعتبار ذلك طلاقاً واحدة.

واشتهر بالإفتاء به كثير من العلماء، وأكثرهم شهرة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، ومناقشة هذا الرأي في كتاب (زاد المعاد) لابن القيم ممتعة مفيدة، فليراجعها من شاء من القادرين. فهذا هو ما فيه خلاف، وهو قديم، وكلام المذهبين من الدين. أما ما وقع فيه الطلاق مرات ثلاثاً متعديداً، فلا كلام فيه، وهو ثلاث كما وقع.

ثالثاً: تقول في قضيتك عن امرأتك: «أنها أمٌ لولدين»، كأنك نادى على طلاقها، وتذكر أنها كانت حاملاً، ثم ولدت صبياً. هَبْهَا أُمًّا لِعَشْرَةٍ، فالحكم لا يختلف، وطلاق المصيبة كطلاق العقيم، وطلاق الحامل كطلاق الحائل، وأنت الذي أوقعت نفسك في مكروه، وقد جعل الله لك أناةً، وَأَجَلَكَ أَجَلَيْنِ، جعل في يدك الرجعة فانتفعت بذلك، ثم قطعت ذلك على نفسك بنفسك، وتريد أن تحمل المفتي أن (يشفق) على حالتك. كلاً، فإن الله أرحم وأحكم، وحكمه صريح، ولا تلاعب في الزواج والطلاق، فارض بحكمه، واعلم أن هذه المرأة قد بانت منك البينة الكبرى، ولا تحل لك إلا من بعد زوج غيرك، فالتزم هذا، وارض به إن كنت مسلماً.

نوفمبر 1977م

السؤال:

تزوَّجتُ امرأةً في 1964م، ثم طَلَّقْتُهَا أمام القاضي وهي حامل، وبعد 17 شهرًا - وقد أنجبتَ طفلًا - أرجعتها بمهر وفاتحة.

وفي عام 1977م طَلَّقْتُهَا مرّةً ثانية، أَكَّدْتُ فيها الطلاق: أنت طالق، أنت طالق، وبعد ستة أشهر كاتبتُكم أَسْتَفْتِيكُمْ، فَقُلْتُمْ: راجِعْها بعقد جديد، فراجعتها.

وفي عام 1978م تشاجرنا، فذهبتُ إلى الشرطة مُشْتَكِيَّةً، فقلتُ لها: ما دُمْتَ قد ذهبتِ إلى الشرطة، ونسيتِ أَنَّ أَهْلَنَا يُمكن أَنْ يُصلحوا بيننا، فأنت طالق، ولن أرجعك أبدًا.

ما هو رأيكم، هل أستطيع مراجعتها أم لا تَحِلُّ لي إلّا بعد زوج غيري؟

س. م (باتنة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. لا تَحِلُّ لك هذه المرأة حتى تَنكِحَ زوجًا غيرك، بِنَصِّ القرآن، وإجماع أئمة المذاهب الأربعة وغيرها، واتِّفاق جميع المسلمين، قال تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: 229]، ثم قال تعالى: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 230].

وأنتَ قد طَلَّقْتَهَا مرّتين وأرجعتها، ثم طَلَّقْتَهَا الثالثة، وبين كلِّ طَلْقَةٍ وأخرى شُهور، خَرَجْتَ فيها مِنَ الْعِدَّةِ، لهذا لا تَحِلُّ لك حتى تَنكِحَ زوجًا غيرك نكاحًا صحيحًا، ولا بُدَّ أَنْ يَدْخُلَ بها، وَيُعَاشِرَهَا مُعَاشِرَةَ الرَّجُلِ لِلْمَرْأَةِ، فَتَذُوقُ عُسَيْلَتَهُ،

وَيَذُوقُ عُسَيْلَتِهَا، فَإِنْ مَاتَ عَنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ طَلَّقَهَا، وَخَرَجَتْ مِنَ الْعِدَّةِ، جَازَ لَكَ أَنْ تَتَزَوَّجَ بِهَا مِنْ جَدِيدٍ.

هَذَا حُكْمُ اللَّهِ، فَاتَّقِ اللَّهَ، وَاتَّزِمِ حَدُودَهُ، وَأَنْسَ هَذِهِ الْمَرْأَةَ، وَاطْلُبْ غَيْرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَإِنْ يَنْفَرَا يُعْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ﴾ [النساء: 130].

1979/07/05م

السؤال:

لِي زَوْجَةٌ أَقْسَمْتُ عَلَيْهَا أَلَّا تَعْمَلَ عَمَلًا عَيَّنْتُهُ لَهَا، وَأَنَّهَا إِنْ عَمَلَتْهُ فَهِيَ حَرَامٌ، فَعَصَيْتَنِي وَفَعَلْتُ مَا نَهَيْتُهَا عَنْ فِعْلِهِ، هَذَا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى، ثُمَّ عَقَدْتُ عَلَيْهَا مِنْ جَدِيدٍ، وَتَكَرَّرَتِ الْقِصَّةُ مَرَّةً ثَانِيَةً، فَعَصَيْتَنِي وَفَعَلْتُ مَا نَهَيْتُهَا عَنْهُ، فَوَقَعَ الطَّلَاقُ، ثُمَّ عَقَدْتُ عَلَيْهَا مِنْ جَدِيدٍ، وَحَلَفْتُ عَلَيْهَا مَرَّةً ثَالِثَةً بِالطَّلَاقِ، فَحَشْتَنِي وَعَمَلْتُ مَا نَهَيْتُهَا عَنْ عَمَلِهِ، فَوَقَعَتِ الطَّلَاقُ الثَّالِثَةُ.

وَأَعْتَرَفْتُ أَنَّنِي حَلَفْتُ بِالطَّلَاقِ وَأَنَا فِي كَامِلِ الْوَعْيِ، لَا فِي غَيْبِيَّةٍ، وَلَا فِي سُكْرِ، وَلَا فِي نِسْيَانٍ، بَلْ كُنْتُ عَالِمًا بِمَا أَقُولُ.

هَلْ يَجُوزُ لِي - بَعْدَ هَذَا - أَنْ أَعْقِدَ عَقْدًا جَدِيدًا عَلَى هَذِهِ الْمَرْأَةِ؟ أَشِيرُوا عَلَيَّ بِمَا فِيهِ الْخَيْرُ. وَالسَّلَامُ.

مسلم (وهران)

الجواب:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ اتَّبَعَ هُدَاهُ. أَوَّلًا: كَلَّا، لَا يَجُوزُ فِي أَيِّ مَذْهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ، ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ أَصْبَحَتْ

مَبْتُوتَةٌ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ الَّذِي أَوْقَعَهُ عَلَيْهَا زَوْجُهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَهُوَ فِي كَامِلٍ وَغِيهِ، فِي مَجَالِسٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَأَزْمَنَةٍ مُتَفَرِّقَةٍ.

ثَانِيًا: لَا يَجُوزُ لَهُ - فِي أَيِّ مَذْهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْإِسْلَامِيَّةِ - أَنْ يَعْقِدَ عَلَيْهَا زَوْجَهَا الْأَوَّلَ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ - بَعْدَ خُرُوجِهَا مِنَ الْعِدَّةِ - نِكَاحًا صَحِيحًا، وَلَا بُدَّ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا الزَّوْجُ الثَّانِي وَيَطَّأَهَا، ثُمَّ إِذَا مَاتَ عَنْهَا أَوْ طَلَّقَهَا، وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا مِنَ الْوَفَاةِ أَوْ الطَّلَاقِ، عِنْدئذٍ فَقَطْ يَجُوزُ أَنْ يَعْقِدَ عَلَيْهَا مِنْ جَدِيدٍ زَوْجًا جَدِيدًا.

وهذا منصوص عليه في القرآن الكريم، والفتوى منه، قال الله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: 229]، ثم قال: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 230].

هذه فتوى القرآن، واحذر أن تلتمس من أحد فتوى غيرها. والسلام عليكم ورحمة الله.

19/04/1403هـ / 02/02/1983م

السؤال:

يُشَرِّفُنِي أَنْ أَتَقَدَّمَ إِلَيْكُمْ بِهَذَا السَّوَالِ، بِقَصْدِ مَعْرِفَةِ حُكْمِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ الَّتِي وَقَعَتْ لِي مَعَ زَوْجَتِي.

لَقَدْ تَمَّ الزَّوْاجُ بَيْنَنَا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ مِنْذُ نَحْوِ ثَلَاثِ سِنَوَاتٍ، ثُمَّ حَدَّثَ بَنِي وَبَيْنَهَا نِزَاعٌ خَطِيرٌ، فَامْتَلَكَنِي الْغَضَبُ وَقُلْتُ لَهَا: «إِنَّكَ مُطَلَّاقَةٌ»، وَكَانَ هَذَا فِي شَهْرِ أَبْرِيلِ 1984م، ثُمَّ ذَهَبْتُ إِلَى إِمَامِ الْمَسْجِدِ ب (المرادية)، فَوَضَّحَ لِي الْقَضِيَّةَ، وَأَفْتَانِي بِالرَّجُوعِ، وَرَجَعَتِ الزَّوْجَةُ إِلَى بَيْتِهَا، وَلَكِنْ ذَلِكَ لَمْ يَدُم طَوِيلًا،

فبعد بضعة أشهر لم أمليك نفسي بعد نزاع ثانٍ أن طَلَّقْتُهَا قولاً عند الغضب، فأَتَى أبوها وأخوها واستشرنا شيخاً أتى إلينا، فأفتى بأن الطلاق مرتين لا يمنع من الرجوع.

ثم حَدَّثَ أن هَجَرْتَنِي لِمُدَّة ثلاثة أشهر متتالية، مع أنها تَقُطُن في بيتي، وللمرّة الثالثة حَدَّثَ نزاع آخر، فطَلَّقْتُهَا ثلاثاً، وذهبنا إلى دار المحكمة، فطلب القاضي الرجوع، فلم أطمئن لهذا الطلب، لِعِلْمِي أَنَّ الْمُطَلَّقة ثلاثاً لا رجعة فيها، وذهبتُ إلى الشيخ (علي شنتير) فأكَّد لي هذا، وأنَّ الْمُطَلَّقة ثلاثاً لا رجوع لها، ولأخذ فتوى شرعية رسمية من المجلس الإسلامي الأعلى، وجَّهني إليكم.

ولهذا التجأت إليكم لأعرف منكم حكم الشريعة الإسلامية، قطعاً للقليل والقال وكثرة السؤال، كما أخبركم أن لي معها ثلاثة أطفال.

فما هو الحل؟ وهل يجوز استرجاعها للمرّة الأخرى؟

وأخيراً تَقَبَّلُوا مِنِّي كُلَّ الاحترام، ولكم جزيل الشكر. والسلام عليكم ورحمة الله.

هـ. أ (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: لا تَسْتَطِيع أن تُراجع هذه المرأة بِصَرِيح النصوص القرآنية؛ لأنها قد طَلَّقت ثلاث تطليقات في ثلاث مرّات مُختلفة.

طَلَّقت في أبريل 1984م للمرّة الأولى، ثم وقع الرجوع، ثم طَلَّقت بعد بضعة أشهر للمرّة الثانية، ثم وقعت المراجعة، ثم طَلَّقت للمرّة الثالثة منذ نحو شهرين،

فهذه الطلقة الأخيرة صادفت الثلاث، وليس فيها رجوع، لقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: 229]، ثم قال تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: 230].

وهذا هو حكم جميع المذاهب الإسلامية عند جميع المسلمين، وإنما الخلاف فيما لو جَمَعَ الطلاق الثلاث في كلمة واحدة، كأن يقول لها: «أنت طالق ثلاثاً»، أما الطلقة بعد الطلقة فلا خلاف فيه، فامرأتك هذه قد طُلِّقت منك ثلاث مرّات، ولا تستطيع إرجاعها حتى تتزوَّج غيرك، ويدخل بها.

ثانياً: القضاء الجزائري مُقَيَّد بدستور البلاد الذي يَنْصُص على أن «الإسلام دين الدولة»، وهذه المسألة واضحة، قد نصَّ القرآن على حكمه فيها، وإنما يَنْظُر القاضي هل ثَبَت الطلاق باعتراف الطرفين أو بِيَسِّنة؟ ومتى ثَبَتَ حَكَمَ به، ومن أبى المراجعة في هذه المسألة لا يُعَدُّ مُتَعَسِّفًا مِنْ أَجْلِ هذا؛ لأنه وَقَفَ عند حدود الله، ومن يَتَعَدَّ حدودَ الله فقد ظَلَمَ، كذلك لا يَنْتَفِعُ مِنَ الزَّوْجَيْنِ مَنْ يَقُولُ: «أنا أَحَبُّ الرجوع وأريده»؛ لأنَّ هذا الرجوع مُخَالِفٌ لِمَا نَصَّ عليه القرآن الكريم في آياته الصريحة، والعشرة الزوجية - لو وقع الرجوع - حرامٌ بين هذين الزوجين، بل هي صريحُ الزنا.

ثالثاً: وهذا لا يَمْنَعُ القاضي مِنَ الإِنْصَافِ فِي حُكْمِهِ، وتحقيق الضَّرَرِ مِمَّنْ وَقَعَ، والحُكْمَ بِهِ، والزوجة - على كُلِّ حال - لا بُدَّ أَنْ تَنَالَ جميع حقوقها، ومنها حضانة أولادها إن لم تتنازل عنها بِمَحْضِ إرادتها.

رابعاً: فَإِنْ تَزَوَّجَت هذه المرأة - بعد انقضاء عِدَّتِهَا التي تَبْدِئُ مِنْ يَوْمِ وَقُوعِ طَلَّاقِهَا مِنَ الزَّوْجِ - ثُمَّ طَلَّقَهَا الزَّوْجُ الثَّانِي بَعْدَ أَنْ دَخَلَ بِهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا، وانتهت

عَدَّتْهَا مِنَ الطَّلَاقِ أَوْ مِنَ الْوَفَاةِ، فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَجُوزُ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا مِنْ جَدِيدٍ، كَمَا لَوْ كَانَ أَوَّلُ زَوَاجٍ لَهَا، وَهَذَا مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَكَمَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 230]، فَالْمُطَلَّقُ هُنَا هُوَ الزَّوْجُ الثَّانِي، وَالْمُرَاجِعُ هُوَ الزَّوْجُ الْأَوَّلُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

03 جمادى الثانية 1405 هـ / 23 فيفري 1985 م

السؤال:

إنني قد تزوجتُ من مُدَّة ثلاث سنوات، وأنجبتُ طفلاً مع زوجتي، لكن هذا الزواج لم يَدُم طويلاً، فوقع الطلاق، وبعد مُضيِّ عِدَّة أشهر راجعتها على شروط الرجوع الشرعية، ولكن لم يَدُم هذا طويلاً أيضاً، فحرمتها ثم راجعتها أيضاً على شروط، ولكن لما ساءت العلاقة بيني وبينها اضطررت إلى تحريمها ثلاثاً في ثلاث بهذا اللفظ: «أَنْتِ حَارِمٌ ثَلَاثًا فِي ثَلَاثٍ»، وذلك قَصْدُ تَخْوِيفِهَا.

وكان هذا كُلُّهُ يَقَعُ إِثْرَ غَضَبٍ؛ لِأَنِّي عَصَيْتُ الْمَزَاجَ، وَكَلَّمْتُ أُنْفُسِي بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ أَشْعُرُ بِالنَّدَمِ، مَعَ الْعِلْمِ أَنِّي لَمَّا حَرَمْتُهَا ثَلَاثًا فِي ثَلَاثٍ كَانَتْ مُرْضِعَةً لَطْفَلٍ، كَمَا أَخْبَرَكَ أَنَّنَا كُنَّا لَا نُصَلِّي لَا أَنَا وَلَا زَوْجَتِي، وَكُنْتُ أَنَا لَا أَصُومُ، وَأَتَعَاطَى الْخَمْرَ، وَلَمَّا اسْتَفْتَيْتُ أَحَدَ الْأُئِمَّةِ قَالَ لِي: «يُمْكِنُكَ أَنْ تُرَاجِعَهَا؛ لِأَنَّكُمْ لَا تُصَلُّونَ، وَحِفَاطًا عَلَى الْأَوْلَادِ مِنَ الضَّيَاعِ، وَأَتَمْنِي لَكُمْ تَوْبَةً نَصُوحًا»، وَقَرَأْنَا لَنَا الْفَاتِحَةَ. وَلَمَّا اسْتَفْتَيْتُ إِمَامًا آخَرَ قَالَ لِي: «إِنَّهَا حَرَامٌ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا آخَرَ»، وَأَنَا أُرِيدُ مَرَاஜَعَتَهَا - لِأَنَّهَا نَدِمَتْ وَنَدِمْتُ عَلَى أَفْعَالِنَا - إِنْ كَانَ هُنَاكَ حُلٌّ لِهَذِهِ الْقَضِيَّةِ، وَإِنِّي أُرِيدُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى الْقَدِيرِ أَنْ أَتُوبَ تَوْبَةً نَصُوحًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

فإنني مُحْتَارٌ في الأمر، وإنني أطلب من فضلك أن تُرشدني، وَفَّقَكَ اللهُ وَجْزَاكَ عني خَيْرًا، ودُمْتُم في رعاية الله وحِفْظه. والسلام.

مسلم (بسكرة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: إن كنتما مسلمين - أنت وزوجك - فإنها بآنت منك البينونة الكبرى بإجماع المذاهب الفقهية؛ لأنك طَلَّقْتَهَا ثلاث تطليقات متفرقات كما اعترفت به: أولاً وقع الطلاق، وبعد مُضَيِّ عِدَّةٍ أشهر راجعتها على شروط، ثم حرَّمتها ثانياً فراجعتها أيضاً على شروط، ثم ساءت العلائق بينك وبينها فاضطرت إلى تحريمها - كما تقول - بقولك: «أنت حارمٌ ثلاثاً في ثلاث»، وهذا اللفظ وحده كافٍ لأنَّ تحريم الثلاث عند كثير من العلماء، فكيف إذا جاء في المرة التي صادفت الثلاث؟

إذا كنت أنت وزوجك مسلمين فقد بآنت منك، ولا يصحُّ أن تراجعها حتى تتزوج من رجلٍ آخر - بعد خروجها من العِدَّة - ولا بُدَّ أن يدخل بها، فإن مات عنها بعد الدخول بها أو طَلَّقَهَا، وانتهت عِدَّتُهَا، جاز لك أن تتزوجها من جديد.

ثانياً: قولك أنك عصبي، وأنت كلما تَلَفَّظْتَ بهذا اللفظ كان بعد غضب، تشعر بعده بالندم... الخ، لا ينفعك عند العلماء؛ لأنَّ الطلاق في الإغلاق هو الذي يبلغ به الحدُّ إلى درجة أنَّ الإنسان يصير لا يُميِّز، ولا يعرف ما يضرُّه وما ينفعه، والناس غالباً لا يرتكبون فعل الطلاق إلا بعد غضب ناتج عن شجار وخصام، وقلما يقع الطلاق والزوجان في حالة هدوء وتراضٍ.

ثالثاً: شربُ الخمر - وكذلك تركُ الصلاة - إذا لم يعتقد شارب الخمر أنها حلال، ولم يعتقد أنَّ الصلاة غير واجبة، لا يخرجُ بهما المسلم من إسلامه، وإنما يكون عاصياً أثماً، فإن تاب من شرب الخمر، وباشر الصلاة، وصَدَقَتْ توبته، فإنَّ الله يتوب عليه.

ولهذا نقول: إنَّ هذا الإمام الذي أفنَّاكِ بِجَوَازِ إِرْجَاعِ زَوْجَتِكَ، وقال لك: «يُمْكِنُكَ أَنْ تُرَاجِعَهَا؛ لِأَنَّكُمْ لَا تُصَلُّونَ، وَحِفَاطًا عَلَى الْأَوْلَادِ مِنَ الضَّيَاعِ، وَأَتَمْنَى لَكُمْ تَوْبَةَ نَصُوحًا»، قد غَرَّرَ بِكَ، وَأَحَلَّ لَكَ حَرَامًا بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ نَفْسُهُ يَحْتَاجُ إِلَى تَوْبَةٍ مِمَّا فَعَلَ، فَإِنَّ إِحْلَالَ الْحَرَامِ شِرْكٌ بِاللَّهِ: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَلًا قُلْ ءَلِلَّهِ أَذُنٌ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: 59].

إنَّ الله سبحانه يقول في كتابه: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: 229]، ثم يقول: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 230].

فهذا كلام ربِّنا واضح يفهمه الأئمة من المؤمنين، فإذا كنتِ أنتِ مسلمًا - وإن شَرَبْتَ الخمرَ وَتَرَكْتَ الصلاة - وزوجتك مسلمة، فهذا هو الحُكْم، والتوبة من الإثم - إن صَحَّتْ - نافعة ومقبولة إن شاء الله. أمَّا استرجاع زوجتك - بعد الطلاق الثلاث - فيدُلُّ على أنَّ ادِّعَاءَ التوبة غير صحيح.

رابعاً: فقولُ الإمام الثاني بأنها حرام حتى تنكِحَ زوجاً آخر، هو القول الصحيح، وهو إمامٌ عارفٌ ناصح، فاتَّبِعْ قولَه، ودَعْ هذه الزوجة، وسِعِّوْضُهَا الله خيراً منك، ويَعْوِضُكَ خيراً منها، والله سبحانه يقول: ﴿وَإِنْ يَفْرَقَا يَغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ﴾ [النساء: 130].

خامساً: والخلاصة أن هذه المرأة لم تعد زوجتك، وقد بانّت منك البينونة الكبرى، ولا تحلّ لك إلا بعد زواج يدخّل بها رجُلها، وهذا باتفاق جميع العلماء في جميع المذاهب الإسلامية، وإنما اختلفوا فيها إذا كان الطلاق الثلاث في كلمة واحدة، أمّا عند تفرّق الطلقات فلم يختلفوا.

والمسلم - ما دام لم يكفر بالله ورسوله - مسلمٌ، تجري عليه أحكام الإسلام كلّها وإن ارتكب كبائر الذنوب، والإفتاء بأنّ تارك الصلاة وشارب الخمر لا يلزمهما الطلاق الثلاث جهلٌ فاضح، ويجب على من قاله التوبة منه. هذه هي فتواك فيما سألت عنه. والله أعلم.

24 جمادى الثانية 1405هـ / 16 مارس 1985م

أرجعها على مذهب أبي حنيفة أم على مذهب "أبي مرة"؟

السؤال:

لي الشرف أن أعرض عليكم ما يأتي:

منذ أربع سنوات تزوّجتُ فتاة، ولدت مني ثلاثة أطفال، وحدثها سريعة الانفعال، وكنتُ أنا كذلك سريع الانفعال، وذات يوم وقع المحذور وطلّقتها لأوّل مرّة، ثم سألتُ فأفتاني بعض الأئمة برجعتها، طلّقتها للمرّة الثانية فأرجعتها، ثم طلّقتها للمرّة الثالثة، وهنا عجز الأئمة عن إرجاعها، ووجّهني بعضهم إلى إمام على مذهب أبي حنيفة، فأفتى بوجوب حضورها، فحضرت ورجعت المياة إلى مجاريها، وبعد مُدّة من الزمن - حوالي سنة - اشتدّ الأمر بيننا وشمّنتي، وتميّأت للتلفّظ بالطلاق، فازممت عليّ وأغلقت فمي، وصرّحت لي أنها مريضة، ولا

تتصرّف التصرف الصحيح. وتأكّدتُ أنا وأفراد عائلتي من صحّة قولها، وصحّبتها إلى الطبيب، فقال: يُمكن علاجها.

سيدي الرئيس:

إنها مسؤولة عن ثلاثة أطفال، أكبرهم ذو ثلاث سنوات، وثنان في الثانية من عمره، والثالث عمره أربعة أشهر، وهي اليوم عند أبيها، تَبَاعَدْنَا حتّى نَجِدَ حَلًّا لمشكلتنا. إنّ ديننا الحنيف كالبحر من حيث وسعِهِ، والطلاق الذي نطقْتُ به في حالة غضب شديد، فالمطلوب منكم أن تنظروا في هذه المشكلة: أحرامٌ مُعاشرة زوجتي أم لي أن أعاشرها؟ وأعالجها عند الأطباء من أجل الأطفال الذين هم في حاجة ماسّة إلينا جميعاً، وأنا مُتمسّكٌ بها، وهي مُتمسّكة بي. والله وَلِيّ التوفيق.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. **أولاً:** حَقٌّ لكلِّ مُطلِّعٍ على هذا السؤال أن يتساءل بِدَوْرِهِ: أيمذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه رُوِجَت هذه المبتوتة أم بِمذهب أبي مُرّة (ابليس) لَعَنَهُ الله؟ ما كُنَّا نَظُنُّ أَنَّ وَسَطَنَا (أئمّة) يُفْتَوْنَ بِمذهبه، فقد كانت الجاهلية تفعل ذلك، تُطلِّق بدون حساب، وتَجْعَلُه وسيلةً لتعذيب الزوجة، يُطلِّق الرجلُ زوجته، فإذا قَرُبَ أَجَلُ خروجها من العِدّة أَرَجَعَهَا، ثم طَلَّقَهَا من جديد، وتبدأ عِدَّتُهَا من جديد، حتّى إذا قَرُبَتْ من الخروج منها طَلَّقَهَا، وهكذا إلى غير حدٍّ ولا عدد، فتبقى المرأة مُعلّقة، لا هي زوجة تَمْتَع بِحَقِّ الزوجات، ولا هي مُطلّقة لها الحَقُّ في التزوُّج، فجاء الإسلام بِحَلٍّ مشكلتها نهائياً، وجعل حَقَّ الزوج في المُراجعة مرّتين، فإذا طَلَّقَهَا الثالثة بَانَت منه البَيِّنُونة الكبرى، وحُرِّمت عليه حتّى تنكح زوجاً غيره.

ثانيًا: صدرت هذه الفتوى من القرآن، إذ قال في سورة البقرة: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ سَاكُنَا بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: 229]. هذا الحكم فيمن طَلَّقَ المَرَّةَ الأولى، والمَرَّةَ الثانية، يُمَسِّكُهَا بِمَعْرُوفٍ أَوْ يُسَرِّحُهَا بِإِحْسَانٍ، ثم قال تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: 230]، فبعد الطَّلَاق في المَرَّةِ الثالثة فلا تَحِلُّ لَهُ حتى يُرْغَمَ أَنْفُهُ، وَتَتَزَوَّجَ زَوْجًا آخَرَ زَوَاجًا صَحِيحًا، وَيَدْخُلَ بِهَا، ثم إذا طَلَّقَهَا أو مات عنها بعد الدخول [حَلَّتْ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ] (1).

ثالثًا: فهذه الفتوى مذكورة في آيات القرآن البَيِّنَةُ المفهومة، لا يَحْتَاجُ أَحَدٌ إِلَى طَلَبِ فَتْوَى غَيْرِهَا، لِكَوْنِهَا وَاضِحَةً مفهومة الدلالة، فَالرَّجْعَةُ بعد الأولى والثانية، فلا حُرْمَةَ فِيهِمَا مَا دَامَتِ الرَّجْعَةُ فِي الْعِدَّةِ أَوْ بِزَوَاجٍ جَدِيدٍ بعد الْعِدَّةِ، أَمَا فِي المَرَّةِ الثالثة فلا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا إِلَّا بعد أن تَتَزَوَّجَ زَوَاجًا كَامِلًا يَدْخُلُ بِهَا الزَّوْجُ.

رابعًا: إنَّ جَمَعَ لَفْظِ الثَّلَاثِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ نَطَقَ بِهَا مَرَّةً وَاحِدَةً، فَقَالَ لَهَا: «أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا»، أَوْ نَوَى الثَّلَاثَ، فَهَذَا يَسْتَفْتِي، فَالْجَمْهُورُ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهَا تُحْسَبُ عَلَيْهَا ثَلَاثًا، وَعَلَيْهِ خَلِيلٌ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ تُحْسَبُ طَلَقًا وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهَا فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَهُمْ مُسْتَنْدٌ فِي أَحَادِيثٍ صَحِيحَةٍ، رَوَى بَعْضُهَا الْإِمَامُ مُسْلِمٌ، وَبِهَذَا كَانَ يُفْتِي شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

خامسًا: الطَّلَاقُ فِي حَالَةِ الْغَضَبِ يَمْضِي عَلَى صَاحِبِهِ، كَالطَّلَاقِ فِي حَالَةِ الرِّضَا، وَغَالِبًا مَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بعد خِصَامٍ وَغَضَبٍ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ فِي حَالَةِ الْغَضَبِ، وَاسْتَدْلُّوا بِحَدِيثٍ: «لَا طَّلَاقَ فِي إِغْلَاقٍ»، وَفُسِّرَ بِالْغَضَبِ، وَفُسِّرَ الْمَالِكِيَّةُ بِالْإِكْرَاهِ، فَكَأَنَّ الْمَكْرَهَ الظَّالِمَ أَغْلَقَ فِي وَجْهِ الزَّوْجِ كُلَّ أَبْوَابِ

(1) ما بين معقوفتين بياض في الأصل، وما أثبتناه هو الصواب الذي يقتضيه السياق.

الخلاص من محنته إلا أن يُطْلَق زوجته، فإذا بلغ به الأمر هذه الدرجة فلا طلاق عليه، وهكذا سائر العقود والمعاملات، لا شيء يَصِحُّ من المكره، بل لا يَصِحُّ معاملة من الإنسان إلا إذا كان برّضاه.

وقال ابن القيم الجوزية ما فُحِّوا: «الصحيح في تفسير الإغلاق الذي لا يَصِحُّ فيه طلاق، أن يكون الإنسان لا يَمْلِك فيه رُشدَه واختياره، وذلك كالمكره، والمجنون، والسَّكران، والغضبان إذا بلغ به الغضب إلى درجة أصبح فيها لا يُفَرِّق بين ما يَنْفَعُه وما يَضُرُّه»⁽¹⁾.

سادسًا: بما تَقَدَّمَ فَهَمَّ وضعيتك، فَأَنْتَ طَلَّقْتَ المَرَّةَ الأولى ثم رَجَعْتَ، ووجدت من (الأئمة) الفتوى وهي صحيحة، وطلَّقت الثانية وكان أمرك كذلك، ثم طَلَّقْتَ المَرَّةَ الثالثة، وعَجَزَ الأئمة أن يُفْتَوْكَ؛ لأنه في الحقيقة لا فتوى لك بالرجوع، وإنما فتواك بالبيئونة حتى تَتَزَوَّجَ رجلًا آخر. ولكنك لم تَعْدِمَ مَنْ نَصَحَكَ بنصيحة شيطانية، أن تذهب لإمام حنفي عنده فتوى، هذا قول غير صحيح، فالحنفية والمالكية سواء في هذا؛ لأن الفتوى صَدَرَتْ من الله في القرآن الكريم، و(الإمام) الحنفي المذكور يكذب عليك، فهو (شيطان) في صورة (إنسان)، أَحَلَّ المُطَلَّقة ثلاثًا للذي طَلَّقَهَا ثلاث مَرَّات، فلا تَصِحُّ إمامته.

سابعًا: لا يُفِيدُكَ في شيء مرضُ زوجتك، فَأَنْتَ (مريض) مثلها، ولأنَّ الطلاق بيد الزوج لا بيد الزوجة، فلو ثَبَتَ أنك طَلَّقْتَ في حالة (جنونك) لَنَفَعَكَ. وكذلك وجود الصَّغار، وَحَبْدًا لو فَكَّرْتَ فيهم قبل إيقاع الطلاق، وكذلك تَعَلُّقُكَ بزواجك وتَعَلُّقُها بك، فاصْبِرْ لِمَا وَقَعَ، واعلم أنَّ زوجتك بَأَتْ منك منذ وقوع الطلقة الثالثة، فقد حَرَمَتْها عليك البَتَّة، وكلُّ عِشْرَةِ بينكما صارت

(1) انظر: زاد المعاد. ج 5/ ص 195.

حرامًا، ولو نَتَجَ عنها أطفالٌ لكانوا أبناءَ زِنًا؛ لأنه مُتَّفَقٌ على فساده.

والإسلامُ بحرٌّ لا ساحلَ له في السَّباحة واليسر، ولكن له حدود وأحكام يَرجع إليها المسلمون لِكُونِهِم مسلمين حَقًّا، وهو لا يُحِلُّ المُطلَّقة ثلاثَ مرَّاتٍ للذي طَلَّقَهَا. فاصبراً وتوباً إلى الله، وإياكما مِن [تَحَدٍّ]⁽¹⁾ بِعِشْرَةِ حرام. والسلام عليكم.

08 رمضان 1407هـ / 06 ماي 1987م

طَلَّقَهَا ثلاثَ تطليقاتٍ متفرقاتٍ وظاهرَ منها ثم أرجعها

السؤال:

حَرَّمْتُ زوجتي بالطلاق، وهذه هي المَرَّةُ الأولى، وَكَرَّرْتُ هذه العملية للمَرَّةِ الثانية، وفي المَرَّةِ الثالثة قبضْتُ عليها شيئاً لم يُرضني - وهو السَّحر - فحَرَّمْتُهَا، وقلتُ لها: «لن أَمْسَكَ مَرَّةً أُخرى، وإذا فعلتُ هذا معك سأفعله مع أخواتي»، وأطلبُ العفو مِن الله لأجل كلامي، ورفعتُ قضيَّةً، وطلَّقتُها بالتراضي على يد المحكمة.

بعد عامين طلب مني والدي لكي ترجع إلى البيت، وتعيش معهم. وأُحيطكم علماً بأنني تزَوَّجْتُ منذ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، وأجَبْتُ طلب والدي، وَرَجَعْتُ إِلَيْهِمْ هي وال بنت. بعد ذلك طلبوا مني العقد بالجماعة، فرفضْتُ ذلك؛ لأنَّ بعض الناس يقولون فَعَلَ ذلك بسبب البنت، وآخرون يقولون: لازمٌ تتزَوَّج، وتُتِمَّ العِدَّةُ ثلاثة أَشْهُرٍ، وتُطَلَّق، لكي تَحِلَّ لي. ما هو الحل مِن فضلكم؟

خ. ب (قائمة)

(1) في الأصل: [تَحَدٍّ]. وفيه سقطٌ بمقدار حرف، وقد صَوَّبناه بِهَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاق.

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

هذه الزوجة قد بانت منكم البيّنونة الكبرى؛ لأنكم اعترفتم في كتابكم بأنكم حرّمتوها في المرّة الأولى، ثم حرّمتوها في المرّة الثانية، ثم وقع الطلاق بينكما في المحكمة، وبذلك تمّت لكم ثلاث تطليقات، وهي ما تملكونه، فالله يقول: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيْعُ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: 229]، ثم يقول: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: 230].

فبعد طلاقها بواسطة المحكمة حرّمت عليكم البتّة، ولا تحلّ لك حتى تتزوّج رجلاً آخر زواجاً صحيحاً بعد خروجها من العِدّة، يدخل بها ويُعاشِرُها، ثم إن مات عنها أو طلقها حلّ لكم إرجاعها.

لو تزوّجت وطلّقت، أو مات عنها زوجها الثاني، واعتدّت منه، وتزوّجتها أنت بعد ذلك، لم يحلّ لك أن تمسّها إلا بعد كفارة الظّهار؛ لأنك قلت: «لن أَمْسَكَ مرّة أخرى، وإذا فعلت هذا معك سأفعله مع أخواتي»، فهذا مُنْكَرٌ مِنَ الْقَوْلِ وَزُورٌ، كما سَمَّاهُ اللهُ، وكفّارته أن لا يَمْسَهَا في الحلال إلا بعد الكفّارة، وهي صيام شهرين مُتَتَابِعَيْنِ.

طَلَبَ مِنْكَ أَبُوكَ أَنْ تُرَاجِعَهَا بَعْدَ الثَّلَاثِ، فَاسْتَحْيَيْتَ مِنْهُ وَأَرْجَعْتَهَا، وَهِيَ حَرَامٌ عَلَيْكَ، فَهَلْ نَحْنُ فِي بِلَادِ سُكَّانِهَا مُسْلِمُونَ؟ ثُمَّ نَصَحَكَ (الناصحون) أَنْ تَعْقِدَ عَلَيْهَا بِالْجَمَاعَةِ فَرَفَضْتَ، هَلْ تَزَوَّجْتُ هَذِهِ الْمَرْأَةَ بِغَيْرِكَ؟

كَلَّا، لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ فِي عِصْمَتِكَ حَتَّى تَتَزَوَّجَ وَتُخْرَجَ مِنَ الْعِدَّةِ، هَذَا حُكْمُ اللَّهِ فِي الْقُرْآنِ فِي كُلِّ امْرَأَةٍ مُطَلَّقة ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ.

فبراير 1987م

طَلَّقَهَا مَرَّتَيْنِ وَظَاهَرَ مِنْهَا وَيُرِيدُ إِرجَاعَهَا

السؤال:

أرجو منكم الجواب على السؤال التالي:

تَسَاجَرَ رَجُلٌ مَعَ زَوْجَتِهِ، فَقَالَ لَهَا: «أَنْتِ طَالِقٌ»، هَكَذَا قَالَ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَبَعْدَ أَيَّامٍ قَلِيلَةٍ كَانَ بَيْنَهُمَا خِصَامٌ، وَغَضِبَ فَقَالَ لَهَا: «فَرُجُكِ عَلَيَّ حَرَامٌ، وَلَا أُطَلِّ عَلَيْهَا، وَإِنْ نَظَرْتُ إِلَيْهِ فَأَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي» مَرَّتَيْنِ.

فَفِي الْمَرَّةِ الْأُولَى نَطَقَ بِالطَّلَاقِ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِالْحَرَامِ وَظَهَرَ الْأُمُّ، وَلِهَذَا الزَّوْجَيْنِ أَرْبَعَةَ أَوْلَادٍ، وَقَدْ نَدِمَا عَلَى مَا وَقَعَ بَيْنَهُمَا نَدَمًا شَدِيدًا، وَهُمَا يَسْأَلَانِ: مَا هُوَ الْحُكْمُ فِي قَضِيَّتَهُمَا، وَيَرْجُونَ الْجَوَابَ فَوْرًا، وَلَكُمْ الشُّكْرُ. وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ.

ع. م (البويرة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أَوَّلًا: فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى طَلَّقَ زَوْجَتَهُ طَلَقًا وَاحِدَةً، وَهِيَ طَلَقٌ رَجْعِيٌّ، تَبْقَى الْمَرْأَةُ فِيهَا فِي حُكْمِ الزَّوْجَةِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِهَا إِلَّا بَعْدَ مَرَاجَعَتِهَا. وَفِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ حَرَّمَ عَلَيْهِ فَرْجَهَا، وَهَذَا التَّحْرِيمُ طَلَقٌ وَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُجَدِّدَ الْعَقْدَ عَلَيْهَا بِوَلِيِّ وَصْدَاقٍ وَصِغَةٍ وَحُضُورِ شُهَدَاءٍ، وَيَكْفِيهِ فِي الصَّدَاقِ أَقْلُهُ، وَهُوَ مَا يُسَاوِي تَقْرِيبًا 250 دِينَارٍ جَزَائِرِيٍّ.

ويكون على هذا الرجل طلقتان، فلو طَلَّقَهَا مَرَّةً أُخْرَى حُرِّمَتْ عَلَيْهِ الْبَتَّةُ، فَلْيَتَّقِ اللَّهَ، وَلِيَحْذَرِ أَنْ يَقَعَ ذَلِكَ مِنْهُ.

ثَانِيًا: أَمَّا قَوْلُهُ: «إِذَا نَظَرْتُ إِلَى فَرْجِكَ فَأَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي»، فَإِنَّ هَذَا ظَهَارٌ مُعَلَّقٌ، فَمَا دَامَ لَمْ يَنْظُرْ إِلَى فَرْجِهَا لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الظَّهَارُ، وَيُمْكِنُ لَهُ بِأَنْ لَا يُوَاقِعَهَا فِي النَّهَارِ، وَلَا تَكْشِفَ لَهُ فَرْجَهَا فِي الضُّوءِ لَا نَهَارًا وَلَا لَيْلًا حَتَّى لَا يَرَاهُ.

وَلَكِنْ بِمُجَرَّدِ مَا يَنْظُرُ إِلَى فَرْجِهَا فَإِنَّ عَلَيْهِ الظَّهَارَ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ مَسُّهَا وَالتَّمَتُّعُ بِهَا حَتَّى يُكَفِّرَ كَفَّارَةَ الظَّهَارِ، فَإِنْ كَفَّرَ حَلَّ لَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِهَا وَيَطَّأَهَا. وَالظَّهَارُ لَيْسَ بِطَلَاقٍ، وَلَا يَلْزِمُهُ مَا يَلْزَمُ مِنَ الطَّلَاقِ، وَإِنَّمَا هُوَ مُنْكَرٌ مِنَ الْقَوْلِ وَزُورٌ، تَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ فَقَطْ.

ثَالِثًا: كَفَّارَةُ الظَّهَارِ ثَلَاثُ خِصَالٍ مُرْتَبَةِ، لَا يَتَقَبَّلُ مِنْ إِحْدَاهَا إِلَى الْأُخْرَى إِلَّا بَعْدَ تَعَذُّرِ السَّابِقَةِ:

الْخِصْلَةُ الْأُولَى: عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، وَهَذَا لَا يُمَكِّنُ الْيَوْمَ؛ لِانْتِهَاءِ عَهْدِ الرِّقِّ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، فَيَنْتَقِلُ إِلَى الثَّانِيَةِ.

الْخِصْلَةُ الثَّانِيَةِ: صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتِمَّاسًا، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّتَابُعِ، فَلَوْ أَفْطَرَ قَبْلَ إِتْمَامِهَا بَطَلَ مَا فَعَلَهُ، وَوَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَأْنِفَ مِنْ جَدِيدٍ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الصِّيَامَ لِمَرَضٍ أَوْ عَجْزٍ شَيْخُوخَةٍ انْتَقَلَ إِلَى الثَّالِثَةِ.

الْخِصْلَةُ الثَّالِثَةِ: إِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا مُدًّا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ غَالِبِ قُوَّةِ أَهْلِ الْبَلَدِ، وَلَا بُدَّ مِنْ كِمَالِ سِتِّينَ مَسْكِينًا.

وَفِي قَضِيَّةِ هَذَا الزَّوْجِ يَجِبُ عَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مَتَى رَأَى فَرْجَ زَوْجَتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَرَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَالنَّظَرُ إِلَى الْفَرْجِ غَيْرُ مَرْغُوبٍ فِيهِ وَلَا

مُسْتَحْسَن، ولهذا يُمكن ألا يراه الزوج وإن جاز له ذلك. والله أعلم.

04 جمادى الثانية 1406هـ / 13 فيفري 1986م

طَلَّقَهَا مَرَّتَيْنِ وَرَاجَعَهَا ثُمَّ طَلَّقَتْ نَفْسَهَا فِي الثَّالِثَةِ

السؤال:

لقد كنتُ مُتَزَوِّجًا من امرأة، ووُلِدَ لي منها ولدٌ. وكنتُ اتَّفَقْتُ معها على الطلاق مَرَّتَيْنِ، وإثَرُ كُلِّ مَرَّةٍ يَقَعُ الرجوع، ثم وقع الطلاق الثالث، قامت به الزوجة وحدها، وتَمَّ لها، وأُعْلِمُكُمْ أَنَّ كُلَّ الطَّلَاقَاتِ الثَّلَاثِ وَقَعَتْ مِنْ غيرِ يَمِينٍ حرام.

إني ألتجئ إليكم راجيًا منكم مدد يد المساعدة.

م. بن ع (تونس)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. إذا كنتَ الذي أَوْقَعْتَ الطَّلَاقَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ بِنَفْسِكَ، أو بواسطة وكيل وكَلَّتَهُ، أو بتفويض للزوجة، فإنَّ الطَّلَاقَ الثَّالِثَةَ تُحَرِّمُهَا عَلَيْكَ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَكَ، وهذا صَرِيحٌ فِي الْقُرْآنِ، فَاللهُ يَقُولُ: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِنْ مَسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: 229]، ثُمَّ يَقُولُ: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾ [البقرة: 230].

أما إذا كانت المرأة قد طَلَّقَتْ نَفْسَهَا مِنْ غيرِ تفويض منك، وَمِنْ غيرِ أمرٍ مِنْ

الحاكم - كما يُفهم من قولك: «وَقَعَ الطلاق الثالث، قامت به الزوجة وحدها، وتَمَّ لها» - فإنَّ المرأة لا تُطَلِّق نفسها، وإنما الزوج هو الذي يُوقع الطلاق، ولا عِبرةً بطلاقها هي، ولو طَلَّقت نفسها ألف مرَّة، فإنما الطلاق لِمَن أَخَذَ بالسَّاق، وهو الزوج.

وإن كان هذا الطلاق الثلاث قد وَقَعَ بأمر الحاكم العَدْل بعد أن رَفَعَتْ أمرها إليه بسبب الإضرار بها، فإنه مُعْتَبَرٌ لِزِمِّ، وقد بَأَنْت منك، وإِيَّاكَ أَنْ تَتَحَايَلَ على الشريعة، فإنَّ اللهَ عليم بذات الصدور، فَاتَّقِ اللهَ، واطْلُبْ غَيْرَهَا، واللهُ يقول: ﴿وَإِنْ يَنْفَرَقَا يُعْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ﴾ [النساء: 130].

1977/08/31م

طَلَّقَهَا مَرَّتَيْنِ ثُمَّ أَخَذَهَا إِلَى أَهْلِهَا مُدَّةَ عَامٍ

السؤال:

طَلَّقْتُ زوجتي بعد شجار، ثم راجعْتُها بعد قليل، وبعد مُدَّة رجعتنا إلى الخصام، فغضبتُ وتَلَفَّظْتُ بالطلاق من جديد، وقلت لها: «أنت طالق بالثلاث»، وبعد مُدَّة أردتُ أن أراجعها، فسألتُ إمامًا، فقال لي: «قد بَأَنْت منك، ولا يَصِحُّ لك أن تُراجعها». وبعد نحو شهر سألتُ إمامًا آخر، فقال لي: «بل يَجُوزُ لك أن تُراجعها»، فذهبتُ إليها، ورجعت بها، بموافقة أهلي وأهلها.

ثم بعد مُدَّة أخذتها إلى أبيها بدون أن أقول لها شيئًا، وبَقِيَتْ عنده مُدَّة عام، فلَمَّا ذهبتُ للرجوع بها إلى دارها، أبى والدُها إلا أن آتِيَه بفتوى تُبَيِّنُ صِحَّةَ ذلك شرعًا. فما قولكم؟

ز. ي (الجزائر العاصمة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداه.
أولاً: أنت قد طَلَّقْتَ زوجتكَ مرَّتين، ذَكَرْتَ في آخِرهما الثَّلاث. وقد اختلفوا
فيمَن تَلَفَّظَ بالثَّلاث في مرَّة واحدة، هل تُحْسَب عليه طَلقة واحدة، أو تُحْسَب
ثلاثاً؟

والإمامُ الذي أَفتى لك باليَّسُونَةِ أَخَذَ بأنَّه ثلاثٌ، وأمَّا الإمامُ الذي أَفتاك
بِجَوَازِ مراجعتها فقد أَخَذَ بأنها طَلقةٌ واحدة، وكِلَاهُمَا له مُسْتَنَدٌ مِن كلام الفقهاء.
وأما في المرَّة الأخيرة عندما ذهبتَ بها إلى أهلها، فإذا كُنْتَ تَلَفَّظْتَ بالطلاق،
فإنها حُرِّمَتْ عليك باتِّفاق العلماء، ولا تَحِدٌ واحداً يُوافِقُ على رَجْعِها إلَّا بعد
الزواج الثاني، وأمَّا إذا لم تَلَفَّظْ بالطلاق، فإنها ما تزال زوجتك، ولك أن تَرَجِعَ
بها إلى دارها، وأَحْسِنَ إليها، وعاشِرُها بالمعروف، واحذَرِ فهذه هي المرَّة الأخيرة.
والله أعلم.

جانفي 1988م

كَتَبَ رسالةً بطلاق زوجته ثلاثاً ثم نَدِمَ على ذلك

السؤال:

إنسانٌ يَسْكُنُ بفرنسا مع زوجته، غَضِبَ عليها ذات يوم، فكتبَ إلى أخيها،
وقال له: «انتظر أختك، فإني سأبعثُ بها إليكم في يوم كذا، وهي مُطلَّقة عن عُنقي،
مُطلَّقة ثلاثاً». وختمَ الرسالة، وبعثها إلى أخ زوجته.

وبعد إرسالها رَجَعَ إلى عقله، ونَدِمَ على فِعْلِهِ، وأمَّا المرأة فلم يُكَلِّمها بكلمة، ولم

يُوجَّه إليها طلاقاً واحدة، ولا كلمة حرام، وإنما غضب عليها في قلبه، فكتب الرسالة المذكورة إلى أخيها، وقال في رسالته ما قال.

أخبروني عن هذه المشكلة، هل حُرِّمَتْ عليه هذه المرأة؟

ب. محمد (فرنسا)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. هذا الرجل قال في رسالته: «هي مُطَلَّقةٌ مِن عُنْقِي، مُطَلَّقةٌ ثلاثاً»، وكتابةُ الطلاق مثل التلْفُظ به، ولا يحتاج إلى حضور الزوجة وسماها، بل يقع بِمُجَرَّد التلْفُظ به، أو كتابته، لهذا نقول: إنَّ هذه المرأة أصبحت مُطَلَّقة بِمُجَرَّد كتابة طلاقها.

ثم إنَّ الطلاق الثلاث في الكلمة الواحدة يُعْتَبَر طلاقاً واحدة عند المُحَقِّقِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَيُعْتَبَر ثلاثاً عند الجمهور.

وقد جاء في صحيح مسلم: «أَنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ فِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ كَانَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَسَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، يُعْتَبَرُ طَلَقٌ وَاحِدَةً، فَلَمَّا كَثُرَ فِعْلُهُ مِنَ النَّاسِ أَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ عُمَرُ ثَلَاثًا».

ولهذا نقول لهذا الرجل: إنَّ عليه طلاقاً واحدة بهذا الطلاق، فإن كان لم يَسْبِقْ لَهُ أَنْ طَلَّقَهَا مِنْ قَبْلُ، أَوْ سَبَقَ لَهُ أَنْ طَلَّقَهَا طَلَقاً وَاحِداً، فَيَجُوزُ لَهُ إِرْجَاعُهَا، وَعَلَيْهِ أَنْ يَعْقِدَ عَلَيْهَا مِنْ جَدِيدٍ إِذَا كَانَتْ قَدْ خَرَجَتْ مِنْ عِدَّتِهَا (طَهَّرَتْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بَعْدَ الطَّلَاقِ)، وَيَكْفِي فِي ذَلِكَ صَدَاقٌ يَسِيرٌ (نحو خمسين فرنك فرنسي)، وَصِيغَةُ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ، بِحُضُورِ شَاهِدَيْنِ، وَوَكِيلٍ لِلزَّوْجَةِ.

1977/09/26م

حَلَفَ بِالطَّلَاقِ ثُمَّ حَنَثَ

السؤال:

كنت أتحدّث مع صديق لي، له سيارة نستعملها معاً في مصالح عامّة وطنية، وفي مصالح خاصة، وذات يوم وَقَعَ نقاش بيننا، فغضبتُ وقلتُ - وأنا في حالة تأثّر - ما لَفْظُهُ: «عليّ الطلاق خمسين مرّة إن ركبتُ سيارتك»، وقد نَوَيْتُ ركوبَ سيارته في القضايا العامّة للاتصال بمراكز الفلسطينيين.

ولكنني في تلك الليلة نفسها ركبتُ سيارته عائداً إلى بيتي، ثم من الغد نسيتُ يميني، وركبتُ سيارته فيما يقع الحنث به.

فما هو الحكم؟ هل تُطَلَّقُ الزوجة؟ وهل يتكرّر الطلاق كما وقع النطق به؟

ك. ع

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أولاً: لَفْظُ الطلاق الذي وقع الْقَسَمُ به مُعَلَّقاً لَفْظُ صريح لا يَحْتَاجُ إلى نية، وإنما الذي يَحْتَاجُ إلى نية هو ما كان كناية خَفِيَّةً.

ثانياً: لما كان الطلاق هنا مُعَلَّقاً، فإنه يقع بِمُجَرَّدِ الحنث، فالطلاقُ وَقَعَ بِمُجَرَّدِ ركوبك معه في تلك الليلة.

ثالثاً: الطلاق يقع مرّة واحدة، في كلّ مرة يقع فيها، ولا عِبرةَ بما زادَ على الواحدة؛ لأنه مُخَالِفٌ للسنة، فطلاقُ السنة أن يُوقَعَ المُطَلَّقُ زوجته طلاقاً واحدة،

في طُهرٍ لم يَمَسَّها فيه، فإن قال: هي طالق ثلاثاً، أو عَشْرًا، أو خمسين، فالصحيح أنها واحدة، دليل ذلك ما رواه مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «أنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ فِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، كَانَ طَلْقَةً وَاحِدَةً فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَخِلَافَةً أَبِي بَكْرٍ، وَسَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ». فَنَصَّ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَاتَ وَالثَّلَاثُ فِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ يُعْتَبَرُ طَلْقَةً وَاحِدَةً.

ولهذا نقول:

هذا الطلاق الذي حَلَفْتَ به، ووقع الحِنْثُ منك فيه، يُعْتَبَرُ طَلْقَةً وَاحِدَةً، فإن لم تُسَبِّحْ بِطَلَاقٍ، جَازَ لَكَ أَنْ تُرَاجِعَ زَوْجَتَكَ، وكذلك إن سَبَقَ بِطَلْقَةٍ وَاحِدَةٍ. أما إن سَبَقَ بِطَلْقَتَيْنِ قَبْلَهُ، فَإِنَّهُ يُصَادِفُ الثَّلَاثَ، وَالَّذِي طَلَّقَ زَوْجَهُ ثَلَاثًا لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

طَلَاقٌ مُعَلَّقٌ

السؤال:

تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مُسْلِمَةً مِنْذُ عَامَيْنِ، وَقَدْ وَجَدْتُ فِيهَا امْرَأَةً طَيِّبَةً مُنَاسِبَةً مُثَقَّفَةً، وَتَمَارِسُ مِهْنَةَ التَّعْلِيمِ.

وَذَاتَ يَوْمٍ وَقَعَ شَجَارُ بَيْنَنَا، فَلَمْ أَمْلِكْ نَفْسِي وَنَطَقْتُ بِكَلِمَةِ الطَّلَاقِ، فَقُلْتُ لَهَا: «أَنْتَ طَالِقٌ»، وَسُرَّعَانَ مَا تَبَيَّنَ لِي أَنَّي أَخْطَأْتُ، فَرَاغْتُهَا فِعْلًا، وَتَعَاشَرْنَا مِنْ جَدِيدٍ.

وَبَعْدَ نَحْوِ عَشْرِينَ يَوْمًا فَهَمْتُ مِنْ كَلَامِ جَرَى بَيْنَنَا أَنَّهَا أَهَانَتْني، فَسَارَعْتُ بِطَلَاقِهَا مِنْ جَدِيدٍ، وَفِي هَذِهِ الْمَرَّةِ أَيْضًا نَدِمْتُ عَلَى مَا فَعَلْتُ، وَذَهَبْنَا مَعًا إِلَى شَيْخٍ

عَلِمَ، فَأَفْتَى بِجَوَازِ رَجُوعِهَا.

وقبل عيد الأضحى الأخير وقع بيننا كلام بعد رجوعي من العمل، وكنتُ تَعَبًا، وقالت لي كلامًا عن أقوال الناس المجاورين لنا، فغضبتُ وقلت لها: «إذا وقفت في الباب مرّة أخرى فأنت طالق»، وقصّدي من هذا مَنعها من الوقوف وتناول الحديث غير المفيد، وترك أعمال البيت.

وفي الغد طلبت مني أن تذهب إلى أبيها، فأخذتها عنده، وما تزال عنده إلى اليوم، فهل عليّ من حرج إذا أرجعتها؟ وهل وقع الطلاق؟ وما الحكم؟

أ. ع (الأخضرية)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أولاً: هذه المرأة قد طَلَّقَتْهَا مَرَّتَيْنِ طَلَاقًا مُنْجِزًا، أَرَجَعْتُهَا بَعْدَ كُلِّ طَلَقَةٍ. وذلك جائزٌ بِنَصِّ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، لقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: 229].

ثانيًا: في هذه المرّة الأخيرة لم يقع طلاقٌ - حسب روايتك - لأنه مُعَلَّقٌ بوقوفها بالباب، ومُحَادَثَتُهَا الْجِيرَانَ، وحيث أنها ذهبت إلى أهلها إثر الشجار مباشرة، ولم تقف بالباب الوقوف المَحْظُور، ولا حَدَّثَتِ الْجِيرَانَ في ذلك الوقوف، فأنت بارٌّ في يمينك، ولا حرج في معاشرتك إياها، وبقائها في بيتها ولو عشرين عامًا.

ولكن الطلاق هذا يقع لو حَثَّكَ الْمَرْأَةُ، سواء كنتَ حاضِرًا أو غَائِبًا، ولو

وقع هذا الطلاق - لا قَدَر الله - فإنه يُصَادِفُ الثلاث، ولا تَحِلُّ إِلَّا بعد نكاح زوج آخر، ثم يُطَلِّقُها، أو يموت عنها.

ثالثاً: فالطَّلَاقُ هذه مُعَلِّقَةٌ مُؤَجَّلَةٌ، ولا تَقَعُ إِلَّا إذا وقع الحِنْثُ، بالوقوف والكلام، وحتى لا يَقَعَ الحِنْثُ فالأفضل تحويل السكْنِ مِنْ هذه الشَّقَّةِ إلى غيرها إن أمكن، فإنَّ اليمين تَعَلَّقتْ بها لا بغيرها.

ويجب على الزوجة - إن لم يَتَبَدَّلِ السكْنُ - أن تَحْرَصَ على بُرُورِ زوجها، ولا تُحْتَنِ، حِرْصًا على عدم انفصام الزواج الشرعي بينها وبين زوجها، ولها أن تَفْتَحَ بابها لجاراتها - بعد استئذان زوجها - ولها أن تَدْخُلَ عند جاراتها، لكن الوقوف بالباب محظور حتى لا يَقَعَ الحِنْثُ.

رابعاً: على هذه المرأة أن تَتَّقِيَ الله، وأن تُطِيعَ زوجها، وتقوم بخدمة بيتها خدمة كاملة تامة، فإذا كان مِنْ واجب الرجل أن يُعَاشِرَ زوجته بالمعروف، فإنَّ مِنْ واجب المرأة أن تَسْمَعَ له وتُطِيعه، وأن تكون - إذا غاب عنها - أَمِينَةً على مال زوجها، وولده، وعرضه، وبهذا تنال رضاه. وإذا رَضِيَ عنها زوجها، وقامت بواجباتها الدينية، دَخَلَتِ الجنة⁽¹⁾.

والمرأة الْمُتَّقِفَةُ تتَحَمَّلُ مسؤولية أكثر مِنْ غيرها، وَيَلُومُهَا الناس - إذا فَرَّطَتْ - أكثرَ مِمَّا يَلُومُونَ غيرها.

فاذهب إلى زوجتك، وارجع بها مُعَزَّزَةً مُكْرَّمَةً إلى بيتها، ولا تَقِفْ هي في

(1) لما رواه عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا صَلَّتِ الْمَرْأَةُ خَمْسَهَا، وَصَامَتْ شَهْرَهَا، وَحَفِظَتْ فَرْجَهَا، وَأَطَاعَتْ زَوْجَهَا قِيلَ لَهَا: ادْخُلِي الْجَنَّةَ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شِئْتَ»، أخرجه أحمد في مسنده، حديث (1661)، والطبراني في الأوسط (ج8/ص339). قال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج4/ص306): «فيه ابن هُبَيْعَةَ، وحديثه حسن، وبقيّة رجاله رجال الصحيح».

الباب لمُحادثة الجيران حتى لا يقع الحنث، وهي مُعلّمة تُعرف واجباتها.
15 ذو الحجة 1405هـ / 31 أوت 1985م

هذ ظهارٌ وليس بطلاق

السؤال:

استأذنتني زوجتي في الذهاب إلى أهلها، وأعلنت عزمها على الذهاب ولو كان ذلك رغم إرادتي، فغضبتُ عليها، وقلتُ لها: «لو تذهبين بدون أمري فإنك حرام عليّ مثل أختي وأُمِّي»، وكرّرتُ هذا الكلام أكثر من سبع مرات، ولم يُفد هذا معها، فخرجت من البيت من غير إرادتي وذهبتُ. ثم بعد مُدّة رجعت إلى البيت، ولكني ما كلّمتُها ولا عاشرتها مُعاشرة الأزواج، ولا أكلتُ طعامًا من يدها، وهكذا مُدّة سنة، ممّا جعل الزوجة تعود إلى أهلها.

فما حكم الشرع في موقعي هذا؟ أرجو منكم الجواب الكافي الشافي، وفي انتظار جوابكم تقبّلوا منا فائق الاحترام. والسلام عليكم ورحمة الله.

ب. ص (تيازة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: يَظْهَرُ مِنْ كلامكم أنكم ظاهرْتُم من زوجتكم؛ لأنكم شبّهتموها في الحرمة بأنفسكم وأختكم، والمُظاهرُ من زوجته هو الذي يُشَبّه زوجته أو جزءاً منها بامرأة تُحرّم عليه أو بجزءٍ منها كأُمّه أو أخته أو ابنته... الخ.
ثانياً: إذا فعَلَ المتزوج هذا الفعل، وجعل زوجته كأُمّه أو أخته في الحرمة، فإنه

يكون قد قال مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا، وَلَا تَحْرُمَ عَلَيْهِ زَوْجَتَهُ حُرْمَةَ الطَّلَاقِ، وقوله ذلك ظَهَارٌ وليس بطلاق، ولكن يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَمْسَهَا أَوْ تَمَسَّهُ حَتَّى يَقُومَ بِكَفَّارَةِ الظَّهَارِ، وهي ثلاث خِصَالٍ مُرْتَبَةِ، يَفْعَلُ وَاحِدَةً مِنْهَا.

الأولى: عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، وهذه الحِصْلَةُ لَا وُجُودَ لَهَا الْيَوْمَ، لَانْتِهَاءِ عَهْدِ الرَّقِيقِ، فَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُهَا.

الثانية: إِنْ عَجَزَ عَنِ الْعِتْقِ، وَجِبَ أَنْ يَصُومَ الْمُظَاهِرَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ زَوْجَتَهُ أَوْ تَمَسَّهُ، فَلَوْ مَسَّهَا أَوْ مَسَّتْهُ يَبْطُلُ صَوْمُهُ، وَوَجِبَ أَنْ يَسْتَأْنِفَهُ، وَكَذَلِكَ إِنْ قَطَعَ الصِّيَامَ الْمُتَتَابِعَ وَأَفْطَرَ قَبْلَ تَمَامِ الشَّهْرَيْنِ.

الثالثة: إِنْ عَجَزَ عَنْ صِيَامِ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ لِعُذْرِ مِنَ الْأَعْذَارِ كَالْمَرَضِ وَالضُّعْفِ، وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يُطْعِمَ سِتِينَ مَسْكِينًا، وَيَكْفِيهِ مُدٌّ مِنْ غَالِبِ قُوَّتِ أَهْلِ الْبَلَدِ، وَمَقْدَارُهُ نِصْفُ كَلْعٍ مِنْ دَقِيقِ الْقَمْحِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَسَاكِينِ، وَلَا بُدَّ مِنْ عَدَدِ 60 مَسْكِينًا.

وقد جاء حُكْمُ الظَّهَارِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمَجَادِلَةِ: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكَ تَوْعِظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ٣٠﴾ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَأِطْعَامَ سِتِينَ مَسْكِينًا ﴿[المجادلة: 3-4].

وبعد أداء الكفارة والانتفاء منها، يَحِلُّ لَهُ الرُّجُوعُ إِلَى زَوْجَتِهِ وَمَسَّهَا، وَلَا يُجَسَّبُ الظَّهَارُ عَلَى صَاحِبِهِ طَلَاقًا. فَرَاغُوا أَنْفُسَكُمْ فِيهَا صَنَعْتُمْ، وَاتَّقُوا اللَّهَ.

24 جمادى الثانية 1405هـ / 16 مارس 1985م

يُضْرَبُ زَوْجَتَهُ وَيُرِيدُ أَنْ يُجَالِعَهَا

السؤال:

السلام عليكم ورحمة الله.

وبعد: فجواباً عن رسالتك التي تقولين فيها إنّ زوجك اعتدى عليك بالضرب ضرباً مُبرِّحاً، سألت منه الدماء أمام ابنك الصغير، وأنه كَوَاك بالنار في أماكن حساسة، وإنّ هذه عادته، وقد ارتكب أفعاله الشنيعة؛ لأنك طلبت منه أن تحضري في عرس إحدى قريباتك، فأبى واحتج واعتدى، وإنه يُطالب منك اليوم الافتداء منه بالخُلْع، لِيُطْلَق سراحك، والقضية منشورة أمام المحاكم، نقول:

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أولاً: ليس لزوج أن يضرب زوجته مثل هذا الضرب، ولا يجوز له أن يفعل هذا مع أيّ أحدٍ من الناس. حُكِمَ الشريعة الإسلامية واضحٌ في معالجة مشكلة نُشُوز الزوجة، فأوّل ما يفعله إذا نفّرت منه هو أن يعظّمها ويُحاول إصلاحها بالكلام، فإن أطاعت كفّ عنها، وإن استمرّت في نُشُوزها هجرها في المَضْجَع، واجْتَنَبَ معاملتها كزوجة، فإن أفاد ذلك فيها، وعادت إلى طاعته، كفّ عنها وأحسن إليها، أما إن استمرّت في نُشُوزها فإنه يُؤدّن له في صَرْبها ضرباً خفيفاً بحيث لا يكسر عظاماً، ولا يَرُضُ لحماً، ولا يُسيل دماءً، وإن هو تَجَاوَزَ الحدودَ اقْتَصَّتْ منه بِإِذْنِ الشارع وحاكم المسلمين.

فالمراد بالضرب المأذون فيه التأديب، وإشعار المرأة بأنها زوجةٌ وسيّدةٌ في

بيتها، وخاضعة لرئيس العائلة وهو الزوج، ومثل هذا جائز للإصلاح، وقد صَرَبَ عمرُ بن الخطاب ذات يوم معاويةَ بن أبي سفيان - والي الشام - بالدِّرَّة، فقال معاوية: «لَمْ صَرَبْتَنِي، أَلِذْنِ ارْتَكَبْتُهُ؟»، فقال عمر: «لا، لكنني أردتُ أن أشْعِرَكَ بأنه يُوجد مَنْ هو أكبر منك»⁽¹⁾.

فإن استمرَّت في نُشُوزِها وقع البحث في الفراق بينهما، فإمَّا إمساكُ بمعروف، أو تسريحُ بإحسان، فهذا هو حُكم الإسلام، وأمَّا الكيُّ بالنار فلا يُجوز أبدًا؛ لأنَّ النار لا يُعَذَّبُ بها إلاَّ الملك الجبار الواحد القَهَّار⁽²⁾.

ثانيًا: وأمَّا الخُلْع، وهو افْتِدَاءُ المرأة التي كَرِهَتْ زَوْجَهَا منه، فالمرأة هي التي كَرِهَتْ أن تُعَاشِرَ زَوْجَهَا، وقد تكون ظالمة له؛ لأنه لم يَصُرَّ بها، عندئذ تُقْدي نفسها، ويَحِلُّ له أن يَقْبِضَ منها.

أما إذا كان الظلم منه - كما في قِصَّتِكَ إن صَدَقْتَ - فهو الظالم، ولا يَحِلُّ له أن يَقْبِضَ منك سَتِييًّا واحدًا، ولا يَحْكُمَ بالخُلْع إلاَّ جاهلٌ لا يَعْرِفُ الشريعةَ ولا حقوقَ المرأة، فإن كان الزوجُ قد تَمَكَّنَ مِنْ تَغْلِيظِ القَاضِي، أو كانت الزوجة لا تَعْرِفُ واختَلَعَتْ مِنْ زَوْجِها وهو ظالم، فَلَهَا أن تَرْجِعَ فيما افْتَدَتْ له، تُقَدِّمُ الْبَيِّنَةَ على قولها، مثل الشُّهُود على التعذيب أو شهادة الطيب، والعدالة تُحْكُمُ لها، وبهذا يَحْكُمُ قُضَاتُنَا في المحاكم، وَيُنْصِفُونَ المرأة، فَأَثْبِتِي أقوالَكَ، ودَافِعِي عن حقوقِكَ.

-
- (1) انظر: الذهبي. سِيرَ أعلام النبلاء. ج 3/ ص 135، ابن كثير. البداية والنهاية. ج 8/ ص 125. وفيها: «دخل معاوية على عمر وعليه حُلَّة خضراء، فنظر إليها الصَّحَابَةُ، فَوَثَبَ إِلَيْهِ عمر بالدِّرَّة، وجعل معاوية يقول: الله الله يا أمير المؤمنين! فيم فيم؟ فلم يُكَلِّمْهُ حتى رجع. فقالوا: لَمْ صَرَبْتَهُ، وما في قومك مثله؟ قال: ما رأيتُ وما بَلَغَنِي إلا خيرًا، ولكنه رأيتُه - وأشار بيده - فأحييتُ أن أَصْعَ منه ما سَمِعْتُ».
- (2) لِمَا رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «... إِنَّ النَّارَ لَا يُعَذَّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ...»، أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسِّير، باب: لا يُعَذَّبُ بعذاب الله، حديث (3016).

ثالثًا: لكنني أنصح لك أن تَصْطَلِحِي مع زوجك ما دام لك منه ولدٌ أو أولاد، واصبري - من أجلهم - على شِراسة أخلاقه، وأطِيعِيه في المعروف، فهو رئيس العائلة، ولا تذهبي، ولا تقبلي في بيتك من لا يُحِبُّ من أقاربك، ما عدا أبويك ومحارمك من الرجال والنساء، والصِّلُحْ خير.

1993 / 03 / 02 م

يريد تطليق زوجته والزواج بأختها!

السؤال:

لي زوجة لم تلد مني، رغم أننا مُتَزَوِّجان منذ 14 عامًا، وحسب الكشوفات الطبية فإن المرأة هي السبب.

فهل يجوز هنا الطلاق؟ وإذا كان جائزًا، فهل يصحُّ الزواج بأختها؟ ما هي المدة التي حددها الشرع للزواج بأختها؟

ق. س (بسكرة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: الطلاق - من حيث هو - بغيض إلى الله، لا يُقدَّم عليه إلا عند الضرورة، فهو إن جازَ شرعاً قد لا يجوزُ خُلُقاً وكرماً، وليس من المُرُوءة أن تُكافِيَ امرأة - (أَكَلَتْ) شَيْبَتَهَا، وصَبَرَتْ معك مُدَّة 14 عامًا - بالطلاق على ذنب لم ترتكبه، ثم إنك تُفكِّر في أختها بعد فراقها، فأَيُّ قلبٍ تَحْمِلُهُ بين جَنِينِكَ أيها الرجل؟
ألا يكفي أن تُطلِّقَ زوجتك - بلا ذنب - حتى تتزوَّجَ أختها؟ لماذا لا تُمِسِّك

هذه المرأة عندك، وتُحاولها أن تَرْضَى بزواجك عليها بِضَرَّةٍ - لأجل الولد - تُشاركها في زواجك، وتُحافظ على حَقِّها في الدار، وفي المتعة، وفي الكرامة، أليس هذا هو الحُلُّ الصحيح؟

أما من ناحية الشرع الإسلامي، فإنه لا يُجِيز الجَمْع بين الأختين، وما دامت الأولى في عِصمة الرجل أو في عِدَّةٍ مِنْ طَلْقٍ رجعية، فلا يُجُوز له أن يَحْطُب أختها أو يَتَزَوَّجها، فإن فَعَلَ فالنكاحُ فاسدٌ، والعقابُ واجب. والله أعلم.

04 محرم 1404هـ / 10 أكتوبر 1983م

تَرَكَهَا مُعَلَّقَةً، لَا هِيَ مَتَزَوِّجَةٌ وَلَا هِيَ مُطَلَّقَةٌ!

السؤال:

أنا المُستَـمَـة (ر. م)، المولودة سنة 1956م، تزَوَّجْتُ في سنة 1976م، وبَقِيتُ عند زوجي - بعد الدخول - ستَّة أشهر، فوقع بيني وبين زوجي سُوء تفاهم، فأخذني إلى بيت أهلي وتركني منذ ذلك التاريخ عندهم، ثم تزَوَّج مِنْ غَيْرِي مَرَّتَيْنِ، وولَدَ مع زوجته.

إنني أَسْتَفْتِي: كَيفَ يَمْكُنُ الخَلاصُ مِنْ هَذَا الزَواجِ الَّذِي قَيَّدَنِي، وَسَبَّبَ إِهْمَالِي؟ إنني مُعَلَّقَةٌ حَقًّا، فلا أنا مَتَزَوِّجَةٌ، ولا أنا مُطَلَّقَةٌ؟ أَفتَونِي.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتَّبع هُداةً.
أَوَّلًا: يُعْتَبَرُ الزَواجُ صَحِيحًا شَرْعِيًّا إِذَا تَوَفَّرَتْ فِيهِ أَرْكانُهُ وشروطُهُ، سواء وقع أمام القاضي (المُوثَّق)، أم كان أمام جماعةٍ مِنَ المسلمين، المُعَبَّرُ عنه بـ (الفاتحة).

ومن المعلوم أن أركان الزواج أربعة:

1 - الزوجان: ولا بُدَّ من رضا الزوجة، بالقول إن كانت ثيبًا أو يتيمة، أو الإشعار بعلامة الرضا إن كانت بكرًا ذات أب أو وصي.

2 - الصِّداق: إن كان مُسمًى أَخَذَتْهُ بالدخول، وإذا لم يُسمَّ أَخَذَتْ صَدَاقَ المِثْلِ.

3 - الوَلِيّ: وهو مَنْ يُتَوَبَّعُ عن الزوجة في العقد، من أب أو قريب، أو مَنْ تَأْذَنَ له في عَقْدِ زواجها إن لم يكن لها قرابة، أو الحاكم، أو جماعة المسلمين.

4 - الصَّيْغَةُ: وهو كُلُّ قول يُفِيدُ تَأْيِيدَ العلاقة الزوجية.

ويُشْتَرَطُ أن يَشْهَدَ النكاحَ اثنان - على الأقل - من ذوي العَدْل، أو جماعة مُسْتَفِيضَةٍ مِنَ المسلمين. والإشهادُ شرطٌ في الدخول لا في صِحَّةِ العقد، إذ يَصِحُّ العقد مع توفر الأركان ولو بدون إشهاد، ولكن لا يدخل بزوجه حتى يُشْهَدَ، ويقوم مقام الشهود: الاشتهار، والعُرس، والإعلان عن ذلك.

ثانيًا: فإذا توفَّرَ كُلُّ ذلك في زواج هذه المرأة، فزواجها صحيح شرعًا، ولو وَلَدَتْ مِنْ زوجها لكان أبنائها أولادًا شرعيين، لاحِقِينَ بزوجه، وكثيرٌ مِنْ زواجات الجزائريات كان بهذه الصَّفَةِ.

ثالثًا: إذا صَحَّ الزواج، فإنها لا تستطيع أن تَتَخَلَّصَ منه إلاَّ بطلاق يَقَعُ مِنْ زوجها، أو بوفاته، أو بطلاق يُوقَعُهُ القاضي بعد شَكْوَاهَا، وإثبات الضرر منه، أو الإهمال، أو الفقدان.

رابعًا: يُمكن أن تُثْبِتَ الضررَ إذا هَجَرَهَا في الفراش - إضرارًا بها - أكثر مِنْ أربعة أشهر - أو أهْمَلَ الإنفاقَ عليها وكِسَوْتَهَا، أو ضَرَبَهَا، أو شَتَمَهَا، أو هَجَرَهَا -

فإذا ثَبِتَ ذلك منه فإنَّ القاضي يأمره بأن يَفِيءَ، وَيَضْرِبُ له أَجْلاً، فإنَّ فاءَ فهي زوجته، وإنَّ أبى طَلَّقَها القاضي عليه، أو أمرها أن تُطَلِّقَ نَفْسَها، وتَعْتَدُ، ثم تتزوَّج بعد انقضاء عِدَّتِها.

خامساً: على هذه المرأة أن تُطالِبَ زوجها أمامَ المحاكم العَدْلِيَّة، وتُثَبِّتَ زواجها الشرعي منه، ثم تُطالِبَ بكلِّ حقوقها المَهْدُورَة، فإذا أبى طَلَبَتْ أن تُطَلِّقَ بِحُكْمِ القضاة.

فإن تَعَذَّرَ عليها الحصول على حُكْمٍ مِنَ القضاة بِصِحَّةِ زواجها، وتَعَقَّدَت قَضِيَّتُها، وحالَ دون ذلك إجراءاتُ - تَعُودُ إلى القوانين الوَضْعِيَّة، لا إلى النُّصوص الفقهية - فإننا نَرى أن تَعُودَ إلى جماعة المسلمين - كما تزَوَّجَتْ بهم - وَلْيَعْتَبَرُوا القضاة العَدْلِي كَأَنَّهُ غير موجود، وَلْيَنْفُذُوا بأنفسهم إجراءات الشريعة الإسلامية، فَلْيَدْعُوا أَمَامَهُم الزوجين، وَلْيَعِظُوهُمَا، وَلْيَحْذَرُوهُمَا بِاللَّهِ، وَيَأْمُرُوا الزَّوْجَ أن يَفِيءَ إلى أمرِ الله، فإنَّ أبى، فَلْيَضْرِبُوا له أَجْلاً هو أربعة أشهر، فإنَّ فاءَ إلى أمرِ الله فهي زوجته، وإنَّ أبى فَلْيُطَلِّقْها عليه، أو يأمرها أن تُطَلِّقَ نَفْسَها، وتَعْتَدُ، ثم تتزوَّج بإجراءات صحيحة كاملة، احتياطاً لنفسها، ولعائلتها، وَلِنَسْلِها، والله المَوْفَّق.

السؤال:

هذه مشكلة أُسْرِيَّة مؤلمة، يَجِدُ فيها القارئُ نُزْعَةَ الانتقام، والاستمتاع بتعذيب زوجة، وأم أبناء، وقريبة زوج.

سيدي، كنتُ فتاةً وهبني الله كُلَّ مُرَغَّبَاتِ الزواج - كما في الحديث - جمالاً، ومالاً، وحَسَباً، ودينًا، وكان بإمكانني أن أعثرَ على زوج مثالي، لكن شاءت الأقدار أن تَسُوقَ إليَّ ابن عمي الذي يُعَذِّبُني.

فقد حُطِّبْتُ إليه، ولم أعترض؛ لأنَّه ابن عمي، ولم يُحْطَرِّبْ لي أنه ذئب في ثياب

إنسان، فأخذ يُجَرِّدني مِن مالي، وَيَتَمَتَّع بِجَمَالِي، وَيُنَجِّب مِنِّي بَنِينَ وَبَنَاتٍ، حَتَّى أَصْبَحْتُ مُثْقَلَةً بِبِضْعَةٍ مِنْهُمْ، عُمُرُ أَكْبَرِهِمْ تَجَاوَزَ الْعَشْرِينَ، وَأَصْغَرُهُمْ دُونَ الْعَشْرَةِ.

وَلَمَّا تَمَكَّنَ مِنِّي بِالتَّنَازُلِ عَنِ الْمَسْكَنِ - وَقَدْ وَرِثْتُهُ مِن أَبِي - طَلَبَ الطَّلَاقَ، وَقَصَّضَهُ أَن يَطْرِدَنِي مِنْهُ، وَيَتِمَكَّنَ مِنْ بَيْعِهِ بِعَشْرَاتِ الْمَلَائِينَ، وَيَتْرَكَ - هُوَ - الْوَطْنَ إِلَى الْخَارِجِ، وَلَكِنْ لَمْ أَكُنْ مُغَفَّلَةً إِلَى دَرَجَةٍ أَن يَتِمَكَّنَ مِنَ الْإِقَائِي فِي الشَّارِعِ دُونَ مَقَاوِمَةٍ، فَاسْتَطَعْتُ أَن أُبْرِزَ بَعْضَ الْحَقَائِقِ لِلْمَسْئُولِينَ، فَلَمْ يَحْكُمُوا عَلَيَّ فَوْرًا كَمَا يَرِيدُ، بَلْ تَوَقَّفُوا وَلَمْ يَحْكُمُوا لِي؛ لِأَنَّ يَدَهُ طَوِيلَةٌ جَدًّا، يَسْتَطِيعُ أَن يَصْنَعَ مَا يَرِيدُ، كَمَا يَسْتَطِيعُ أَن (يُفْسِدَ) ذِمَّةَ أُمِّهِرِ الْقَضَاةِ وَالْمُحَامِينَ، وَيَجْعَلَهُمْ فِي صَفِّهِ، رُبَّمَا بِالتَّهْدِيدِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ.

وَمِنْ أَغْرَبِ مَا وَقَعَ، أَنَّهُ هُوَ الَّذِي طَلَبَ الطَّلَاقَ مِنْذُ بَضْعِ سِنَوَاتٍ، وَظَنَّ أَنَّهُ يَصِلُ إِلَى غَرَضِهِ بِأَهْوَنِ السُّبُلِ، وَلَمَّا سَأَلَنِي الْقَاضِي عَنْ رَأْيِي فِي الطَّلَاقِ رَفَضْتُ أَن أُوَافِقَ عَلَيْهِ، وَبَيَّنْتُ أَنَّهُ طَلَاقٌ تَعَسُّفِي يُرَادُّ مِنْهُ نَزْعُ سُكْنَايَ مِنِّي - مَعَ أَنِّهَا لِي - تَنَازَلْتُ عَنْهَا لِفَائِدَتِهِ قَبْلَ أَن تَنْكَشِفَ أَغْرَاضُهُ السَّافِلَةُ، فَتَوَقَّفَ الْقَاضِي الْعَادِلُ عَنْ إِصْدَارِ حُكْمِهِ لِي أَوْ لِي، وَهَكَذَا (جُمِدَتْ) الْقَضِيَّةُ أَوْ (خُدِّرَتْ) مِنْذُ بَضْعِ سِنِينَ، وَلَا يَدْفَعُ لِي نَفَقَتِي وَنَفَقَةَ الطِّفْلِ الصَّغِيرَةِ إِلَّا شَيْئًا يَسِيرًا جَدًّا، لَا يَكَادُ يَفِي بِنَفَقَةِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، مَعَ أَنِّي لَيْسَ بِيَدِي مِنْ مَالٍ فِي النِّفَقَةِ وَالْخِصَامِ، وَتَوَقَّفْتُ عَنْ عَمَلِي الْإِدَارِيِّ؛ لِأَنَّ حَالَتِي النَّفْسِيَّةَ أَصْبَحَتْ لَا تُسَاعِدُنِي.

وَمِمَّا صَنَعَهُ لِعَذَابِي أَنَّهُ مَنَعَنِي مِنَ السَّفَرِ لِلرَّاحَةِ عِنْدَ بَعْضِ أَقْرَبَائِي مِنَ الْمَحَارِمِ، وَذَلِكَ بِاعْتِرَاضِهِ عَلَى سَفَرِ ابْنَتِي الصَّغِيرَةِ مَعِي، وَلَا تُسَافِرُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَا أَطْمَئِنُّ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَعِي.

فإلى أيّ حين أبقى هكذا مُعلّقة، لا أنا مُتزوّجة، ولا أنا مُطلّقة، هل يصحّ هذا في شرع الإسلام، وفي المحاكم الإسلامية؟ وهل يصحّ هذا في دولة عصرية تعيش في القرن العشرين؟ وهل في الدنيا قاضي (يُحمّد) قضية بسيطة بضع سنين؟ أرجو أن تُبيّنوا لي جواب ما ذكرتُ، وتُرشدوني ما هو العمل، فقد كُدت أن أياس. والسلام.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتّبع هُداة. أولاً: جاءتني هذه المرأة تسأل فتوى منذ بضع سنوات، فمكّنتها منها، وعليها آثارٌ ممّا تدّعي من مُرغبات الزواج، تدلّ على صدق قولها، وتشهد لنكيتها، ثم جاءتني هذا الأسبوع وادّعت بها جاء في فحوى سؤالها الحاضر، وتحت يدي اسمها، واسم زوجها، وأبنائها، واسم المحكمة التي جمّدت قضيتها بضع سنوات، ورقم القضية في ملفات المحكمة. فلتراجع المحكمة هذه القضية، وتصدر حكمها، ولو برّفعتها إلى قاضي آخر، كما نعرف في الفقه الإسلامي بأنّ القاضي لا يحكم بعلمه، وإنما يرفع القضية إلى قاضي آخر، ويصير هو شاهداً عنده، له أن يقبل شهادته أو يرفضها⁽¹⁾.

ثانياً: ليس في الإسلام قضية تُؤجّل لأعوام، فالقضاء قد يتّم في لحظات إذا حضر الخصمان معاً، وحضرت البيّنة، أو وقع إقرار أحد الخصمين. وممّا يُحكى أنّ رجلاً وامرأة حضرا مجلس قاضي، فقال الرجل - وأقرّته المرأة -: «لقد تزوّجتُ

(1) انظر: ابن فرحون. تبصرة الحكام. ج 1/ ص 300، وفيه: «قال ابن الماجشون: لا ينبغي للقاضي أن يُمضي باطلاً بعلمه، ولا يُنظّل الشهادة، ولكن يرفعها إلى غيره، ويشهد القاضي بما يعلمه في ذلك».

هذه المرأة»، فقال القاضي: «بالرِّفاء والبَّين»، قال الرجل: «فأردتُ أن أُخرِّجَ بها إلى بلدي»، فقال القاضي: «[المرءُ]⁽¹⁾ أحقُّ بأهله»، فقال الرجل: «ولكنها اشترطت عليَّ ألاَّ أُخرِّجها من بلدها»، فقال القاضي: «الشرطُ أمْلَكَ»، فقال الرجل: «فاحْكُم بيننا»، قال القاضي: «قد فعلتُ»، قال الرجل: «على مَنْ حكمتَ؟»، قال: «على ابن أختِ خالتك!»⁽²⁾.

هذه هي بساطة القضاء، فإذا احتاج إلى بَيِّنَةٍ ضَرَبَ الآجَالَ لإقامتها، وتَعْدِيلَ الشهود أو تَجْرِيجَهُمْ أو الإِغْذار فيهم، وقد يَسْتَغْرِقُ هذا أيامًا أو شهرًا أو شهرًا، لكنه لا يَصِلُ إلى الأعوام، وإن لم يَصِلْ إلى الحُكْم، أو أَشْكَلَ عليه، أَحَالَه على غيره ولم يُجَمِّده) عنده، ولمَّا تَدَخَّلَ الاستعمار في محاكمنا عَبَثَ في قضائنا؛ لأنه من أهمِّ مظاهر شخصيتنا.

ثالثًا: لا يَحْتَاجُ الزَّوْجُ أن يَطْلُبَ الطَّلَاقَ مِنْ إيقاع القاضي؛ لأنه يَبْدَهُ إن أَوْقَعَهُ وقع، وإنما يَحْكُمُ القاضي بأنه صحيح أو غير صحيح، لكن المرأة هي التي تَطْلُبُ مِنَ القاضي إيقاع الطلاق؛ لأنَّ الزوج أَضَرَّ بِهَا، فالقاضي يَبْحَثُ شُكُوهَا، فَإِنْ ثَبَّتَ عنده أنه أَضَرَّ بِهَا أَمَرَهَا بِطَلَاقِهِ، أو حَكَمَ هو بالطلاق، ويكون الطلاق حينئذٍ بائنًا، ليس له أن يُرْجِعَهَا؛ لأنَّ القاضي حَكَمَ بِهِ، إِلَّا أن يكون الضَّررُ أَمَكَنَ جَبْرُهُ مِثْلَ الْمُؤَلِّي مِنْ زَوْجَتِهِ، فَإِنَّ القاضي إِذَا حَكَمَ بِالطَّلَاقِ - بعد انقضاء الأجل - وجاء الزوج قبل انقضاء أَجْلِ الْعِدَّةِ فقال: أَفِيءُ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ يُرْجِعُهَا، وكذلك الْمُعْسِرُ بِالنَّفَقَةِ يَحْكُمُ القاضي عليه بالطلاق، ثم يَأْتِي بِالنَّفَقَةِ قبل انقضاء الْعِدَّةِ، فهو

(1) في النسخة المطبوعة: [المرأة]. والصواب ما أثبتناه.

(2) انظر: القاضي وَكِيع (أبو بكر، محمد بن خلف الضبي). أخبار القضاة. ج 2/ ص 304. والقاضي الذي في الحادثة هو سُريخ.

أَحَقُّ بِهَا، وَقَدْ اشْتَهَرَ قَوْلُهُمْ: كُلُّ طَلَاقٍ أَوْقَعَهُ الْقَاضِي بَاطِنٌ إِلَّا الْمَوْلَى وَالْمُعْسِرَ، أَمَّا بَقِيَّةُ الْحُكْمِ بِالطَّلَاقِ مِنَ الْقَاضِي فَهُوَ بَاطِنٌ، لَا يُمَكِّنُ الزَّوْجَ مِنَ الرَّجْعَةِ.

وهذه المرأة يُمكن الحكم بطلاقها بالضرر؛ لأنه أهملها، وعَبَثَ بِهَا، وَهَجَرَ فراشها، وَزَوَّرَ عليها المواقف، وَاسْتَعَلَّ قرابته منها، وَيُعْتَبَرُ مُوَلِّيًا منها ما دام قد هَجَرَ فراشها أكثر من أربعة أشهر.

رابعًا: مَالُ الزَّوْجَةِ الْمُسْلِمَةِ لَهَا وَحْدَهَا، سِوَاءَ جَاءَتْ بِهِ مِنْ أَهْلِهَا، أَوْ نَالَتْهُ مِنْ صَدَاقِهَا، أَوْ الْهَدَايَا، أَوْ الْوَرَاثَةِ، وَلَا يَحِلُّ لَزَوْجِهَا أَنْ يَغْتَصِبَهُ مِنْهَا، فَإِنْ طَابَتْ بِهِ نَفْسًا، وَرَضِيَتْ أَنْ يَأْكُلَهُ، جَازَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَهُ هَنِيئًا مَرِيئًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيَّامَ صُدُقَهُنَّ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: 4]. فَأَمَّا إِذَا غَضِبَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ مَا لَهَا، أَوْ اخْتَالَ عَلَيْهَا، أَوْ هَدَّهَا بِالْحَقِّ الضَّرْرَ بِهَا أَوْ بِأَبْنَائِهَا أَوْ بِأَقَارِبِهَا، فَافْتَدَتْ مِنْهُ ذَلِكَ بِالْمَالِ، فَهَذَا الْمَالُ حَرَامٌ عَلَيْهِ، وَإِذَا قَامَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ بِهِ، انْتَرَعَ مِنْهُ وَرَجَعَ إِلَيْهَا.

فهذا الرجل اخْتَالَ عَلَيْهَا، وَحَوَّلَ وَثَائِقَ الْمَسْكَنِ - الَّذِي وَرِثَتْهُ عَنْ أَبِيهَا رَحِمَهُ اللَّهُ - إِلَى اسْمِهِ، وَلَمَّا تَمَكَّنَ مِنْ ذَلِكَ أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَهَا مِنْهُ لِيَبِيعَهُ وَيَلْحَقَ بِالْخَارِجِ، وَرُبَّمَا تَجَنَّسَ بِجَنَسِيَّةٍ أجنبية يَعُسرُ معها استرجاع الحقوق منه، وَلَهُ الْيَدُ الطُّوْلَى، كُلُّ دَوَائِرِ الْقَضَاءِ وَالشَّرْطَةِ وَالْإِدَارَةِ وَالنَّاسِ يُصَدِّقُونَهُ، وَيُصَدِّقُونَهُ عَلَى زَوْجَتِهِ وَبَنَاتِ عَمِّهِ، وَاسْمُ الْعَائِلَةِ شَهِيرٌ جَدًّا فِي الْعَاصِمَةِ، فَالْعَائِلَةُ حَسِيَّةٌ نَسِيبَةٌ جَدًّا، لَكِنَّهُ هُوَ ذَنْبٌ بَشَرِي يَلْبَسُ ثِيَابَ إِنْسَانٍ، وَقَدْ اسْتَطَاعَ أَنْ يُجَمَّدَ قَضِيَّةٌ لِيُصِيبَ بِالضَّرْرِ الْبَالِغِ بَنَاتُ عَمِّهِ، مَعَ أَنَّهَا تَسْتَحِقُّ الْحُكْمَ بِالطَّلَاقِ التَّعْسُفِيِّ فِي مُدَّةٍ لَا تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ؛ لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ مُوَلِّيًا، وَاللَّهُ قَدْ ضَرَبَ أَجَلًا صَرِيحًا فِي الْقُرْآنِ لِلْمُؤَلِّي، وَهُوَ مَنْ يَهْجُرُ فِرَاشَ زَوْجَتِهِ: ﴿لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ رَبُصٌ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: 226]،

وهذا هَجَرَ فراشها أكثر من ذلك عشر مرّات.

فهذه المرأة عندها البيان على أنّ ابن عمّها عَذَّبَهَا وأبناءها بالعذاب النفسي، مع أنه كان الأوّل به أن يدفع عنها وعن أبنائها - وهُم أبنائُوه وهي بنتُ عمّه - لو كان له إحساس البشر.

ثم إننا نذكّره - ونذكّر الجميع - أنّ فوق القضاء وزيرٌ، إليه تُرجع الأمور، ولا يُمكن أن تبقى خافية عليه، وفوق الوزير رئيسُ الدولة، وفوق الجميع القاضي الأعظم في هذا الكون والكون الآخر، وقد جاء خبر الصادق المصدوق عنه أنّ: «دَعْوَةُ الْمَظْلُومِ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ»⁽¹⁾، ومن خصائصه ألاّ تخفى عنه خافيةٌ؛ لأنه يعلم السّرّ وأخفى، فإليه الأمرُ كُلُّه، وقد نهى أن تُترك المرأة كالمعلّقة، لا هي مُتزوّجة ولا هي مُطلّقة.

1992/09/26م

تقويم متاع الزوجة المطلّقة

السؤال:

في سنة 1972م حَدَّثَ أَنَّ فَرَّتْ زَوْجَتِي مِنَ الْبَيْتِ، وَأَخَذَتْ مَعَهَا مَا خَفَّ مِنْ لِبَاسِهَا، وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهَا مُصَابَةٌ عَقْلِيًّا، وَقَدْ حَكَمَتِ الْمَحْكَمَةُ بِحُلِّ الرِّابِطَةِ الزَّوْجِيَّةِ مَعَ تَعْوِضَاتٍ... وَاسْتُؤْنِفَ الْحُكْمُ بِحُجَّةٍ أَنَّ هَذِهِ التَّعْوِضَاتُ الْمَحْكُومُ بِهَا لَا تَكُونُ قِيَمَةً حَقِيقِيَّةً لِلْأَثَاثِ الْمَتْرُوكِ فِي بَيْتِهَا، وَقَدَّمَ وَلِيُّهَا وَثَائِقَ تُثَبِّتُ سَعْرَ الشَّرَاءِ

(1) أخرجه البخاري في كتاب المظالم، باب: الاتّقاء والحذر من دعوة المظلوم، حديث (2448)، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

الحقيقي لكلّ وحدة، وتراجعت المحكمة، وحكمت مرّة ثانية بتعويضات أكثر، وأعترف بأنّ الحكم كان عادلاً، والتعويضات كانت منطقية، ونظرًا لظروف كانت قائمة آنذاك، فإني لم أدفع التعويضات المطلوبة مني، مع العلم بأنّي أقرّ وأعترف بعدالة الحكم.

وبعد مرور هذه المدة الطويلة، أردتُ أن أرفع عن عاتقي هذا الحمل الثقيل، وأخلّص ضميري منه حتى أكون بريئاً منه أمام الله، إلّا أنّ الذي حَيَّرني وشَتَّت فكري هو: هل أقوم ذلك الأثاث بالسعر المُقدَّم إلى المحكمة، أي سعر الشراء الحقيقي الأوّل، أم أقوم الأثاث بناءً على سعر اليوم (1982م)؟ والجدير بالذكر أنّ الأثاث قد رثّ اليوم ولم يعد صالحاً للاستعمال.

ع. أ (عناية)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. **أولاً:** بِقَدْر ما كان في موقفكم السابق من قسوة لتطليقكم هذه المرأة أيام مُحَنَّتِها ومَرَضَ عَقْلُها، وكان الجدير بكم أن ترحموها، ولا مُتِناعكم من إعطائها حقوقها التي حكمت لها بها المحكمة، والله يقول: ﴿وَأَتَيْنَهُنَّ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ [النساء: 20]، بِقَدْر ما في موقفكم اليوم من رجولة ومعقولية وتُبل، نَسأل الله أن يكون ذلك نتيجة توبة نَصُوح، وسماع الحق من ضميركم المُسْتَقِظ. وَفَقَّكُمْ اللهُ.

ثانيًا: نرى أنّ علاج هذا الأمر علاجًا إنسانيًا كاملاً أن تنظروا حالة هذه المرأة اليوم، فإن كان لها أولاد منكم، وقد شفاها الله بما كان ألمّ بها من مرض، ولم تتزوَّج

حتى اليوم بعد فراقكم، فإن أحسن ما تفعلونه معها لتَجْبُرُوا كَسْرَهَا أَنْ تَجْمَعُوهَا بأولادها، وتُرجِعُوا لها اعتبارَها، وتُعَامِلُوهَا معاملَةَ الزوجة من جديد.

فإن لم يكن لكم منها أولاد، أو بقيَ المرض مُلَازِمًا لها، أو تزوّجت من بعدكم، حلُّكم حينئذ أن تكتفوا بإعطائها حقوقها التي استحقَّتها، وحُكِمَ لها بها، ولا تَبْرَأْ دِمَّتِكُمْ إِلَّا بهذا.

ثالثًا: الأثاث المتروك، المحكوم عليكم بدفع ثمنه من المحكمة، والمَقُومُ تقويًا عادلاً باعترافكم، يُبْرَأُ دِمَّتِكُمْ أَنْ تَدْفَعُوا ما حَكَمَتْ به المحكمة إن كان حُكْمُها عادلاً كما ذُكِرْتُمْ، وتقويمُها صحيحًا.

فإن أردتُمْ أَنْ تَبْرَأَ دِمَّتِكُمْ تمامًا، ولا يَبْقَى أي حَدْشٍ يُؤَثِّرُ على ضميركم، فمَقُومُوه تقويًا حقيقيًا بِمَعْرِفَةِ الخِبراء العارفين يوم وقع الفراق بينكما - أي يوم تَرْتَبَ في دِمَّتِكُمْ، وأصبحتم مُطالِبِينَ به، والدَّيْنُ لا يَسْقُطُ بِطُولِ المَدَّة - عام 1972م أو 1973م، وليس بتقويم 1983م، فإنَّ الأسعار تَغَيَّرَتْ، والأثاث رَثٌ وفَنِي كما ذُكِرْتُمْ.

فادفعوه لها كما وجب، وإن رأيْتُمْ أَنْ تَزِيدُوهَا على حَقِّها مقدارًا تَطِيبُ به نَفْسُها بعد الجفاء السابق، فذلك فِعْلُ المُحْسِنِينَ، وقد قال تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُمْ عَلَى الْوَسْعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمَقْتَرِ قَدْرَهُ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 236]. واللهُ يَجْعَلُنَا وإياكم مِنَ الْمُحْسِنِينَ. والسلام.

04 ربيع الثاني 1403هـ / 18 يناير 1983م

نفقة المرأة المطلقة وأولادها

السؤال:

رجل طلق زوجته منذ سنة 1986م، وكان له منها ولد، وهو الآن رجل كبير، له استقلال في تجارته ومشاريعه المالية وغيرها، وله مدخول رُبما تجاوز ثلاثة آلاف دينار يومياً، ولكنه يريد أن يفرض أمه المطلقة على أبيه، ويريد أن يأخذ منه سُكنى له ولها، ويضايقه أمام الناس، وأمام العدالة والمجتمع، مع أنه لا حق له في ملك أبيه، إذ لم يشاركه في عمله.

فما حكم الشرع؟ وكيف يمكن التخلص من مضايقته؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: يتكلف الأب بالإنفاق على أولاده الصغار، ويتولى شؤونهم، والنظر لهم، ما داموا صغاراً، ويمتد ذلك إلى بلوغ الرجال وتزوج البنت، فإذا بلغ الذكر صحيحاً سالماً، فإن أباه لم يبق مسؤولاً عنه، وإذا تزوجت البنت لم يبق الأب مسؤولاً عنها.

ثانياً: يُنفق على أبنائه الصغار إذا لم يكن لهم مالٌ مخصوص، فإذا كان لهم مالٌ مخصوص بهم فإنه يُنفق عليهم من ماله لا من ماله، وإنما يتولى أمورهم. أمّا عند الكبر فلا يُسأل عن شيء من أمورهم؛ لأنهم استقلّوا، حتى إذا أدركهم عجز أو مرض وزمانة فهم في كفالة المجتمع وهو المسؤول عنهم، وهذا حكم البنت إذا تزوجت، فأمرها إلى المجتمع، فإذا تطوع الأب فتطوعه من هذا الباب.

ثالثًا: أمّا المرأة المطلقة التي خَرَجَتْ مِنَ الْعِدَّةِ، فإنها أصبحت أجنبية تمامًا عن زوجها السابق، ولا يجوز له أن يَحُلُّوها، وَيُنْفِقَ عليها ما دامت في عِدَّتِها أو عندها صغير تُرَضِّعه إلى زمن الفِطام، وعليه إسكانها، فإذا انقَضَتِ الْعِدَّةُ أو فُطِمَ الرَّضِيعُ، فلا حَقَّ لها في أيِّ شيء عند زوجها السابق.

رابعًا: هذه هي أحكام الشريعة المقررة في كُتُب الفقه، وقد بيَّنها قانون الأسرة المصادق عليه من الدولة الجزائرية، فمن خالفها وقَضَى بغيرها، فإنه مسؤول أمام القانون، ويمكن أن يُتَظَلَّم منه، ويُحاكَم أمام المحاكم العدليَّة.

وبهذا نقول للسيد السائل: إنَّ ابنكم الذي تَشْكُون منه ومن تصرُّفاته، لا حَقَّ له إطلاقًا في مُضايقتكم، لا هو ولا أمُّه، بل أنتم لكم الحقُّ عليه عندما يُذِرُكُمْ العجز، لا قَدَّرَ الله، أمّا ما دُتمتم في صِحَّتكم، وفي غناكم، فإنما يجب عليه البرُّ بكم، وإرضائكم، ويجب عليكم أن تَرْضَوْا عنه، وتَدْعُوا له بالخير، ولْيَحْذَر كُلُّ مَنْ أَرَادَ أن يَفْرِضَه عليكم بغير حقٍّ، سواء كان حاكمًا أو قوِيًّا قاهرًا، فإنَّ مُخَالَفَةَ الأحكام الشرعية هي أصلٌ في كُلِّ المشاكل.

هذا جوابكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

امرأة خُطِبت في عِدَّتِها ثم تزوّجت بعدها

السؤال:

امرأة مُطلقة خُطِبت في أثناء الْعِدَّةِ، وتزوّجت بعدها، هل يَصِحُّ زواجها الثاني؟ مع العلم أنَّ الزوج الأوَّل يريد مراجعتها، وله معها بنتٌ عُمرها أكثر من سنة.

محمد. ب (الحلفة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: الزوجة المطلقة طلاقاً رجعيّاً - كما يُستفاد من السؤال - ما تزال تُعتبر زوجةً لمُطلقها، فإذا خُطبت في عِدَّتِها فقد خُطبت وهي زوجة.

ثانياً: والمُطلقة عُمومًا - ولو من ثلاثٍ - وكذلك المتوفى عنها زوجها، يحرم بنصّ كتاب الله خِطبتها فضلاً عن تزوّجها والدخول بها، قال تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ [البقرة: 235]، ثم قال: ﴿وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْرِضُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ﴾ [البقرة: 235].

ثالثاً: إن تزوّجها بهذه الخطبة الواقعة في العِدّة، ودخل أو تمتّع بها، فإنه يُفَرِّق بينهما، وتحرم عليه إلى الأبد.

رابعاً: إن كان الزوج الأوّل قد نطق بارتجاعها، أو مَسّها بقصد ارتجاعها - قبل انقضاء عِدَّتِها منه - فإنها زوجة له، ويكون الثاني قد نكح امرأةً مُحْصَنَةً، لا يَحِلُّ نِكَاحُها.

أمّا إذا كان قد نوى ارتجاعها، ولم ينطق به، ولا مَسّها - ولو بِمُلاعَبةٍ - وهو يقصد ارتجاعها، فإنها قد خَرَجَتْ مِنْ عِدَّتِها. فإن فارقها الثاني، فله أن يتزوّجها بنكاح جديد؛ لأنها تكون قد خَرَجَتْ مِنْ عِدَّتِها. والله أعلم.

05 شوال 1405هـ / 24 يونيو 1985م

تَزِينُ الْمَرْأَةِ الْمُعْتَدَّةِ عِدَّةَ وَفَاةٍ

السؤال:

هل يجوز للأرملة التزئين في حال عِدَّتِهَا؟

ع. فاطمة (تبسة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. إنَّها حُرِّمَ على أرملة المتوفَّى التزئين في حال عِدَّتِهَا؛ لأنها بذلك تَلَفَّتْ إليها نَظَرَ الأزواج، فَيَرْغَبُونَ فيها، وَرَبَّما يَخْطُبُونَهَا في عِدَّتِهَا، وَمِنْ المعلوم أَنَّ خِطْبَةَ المرأة حرامٌ ما دامت في عِدَّتِهَا، فَإِنْ تَزَوَّجَ بها أَحَدٌ في العِدَّةِ، وَتَمَتَّعَ بها، حُرِّمَتْ عليه أَبَدًا. فالحرَامُ في العِدَّةِ، هو ما ذَكَرْتِ في كتابك: اللِّباسُ الفاخر، والطِّيبُ بكلِّ أنواعه، والكُحْلُ وَنَحْوُهُ، وَكُلُّ ما تَضَعُ مِمَّا يَلْفِتُ إِلَيْهَا أَنْظَارَ الرَّجُلِ، وَتَجْعَلُهُ يَخْطُبُهَا لِلزَّوْجِ، فَكَأَنَّهَا بِفِعْلِهَا تَعَرَّضَتْ لِلرِّجَالِ.

أَمَّا تَنْقِيَةُ جَسْمِهَا أَوْ ثِيَابِهَا مِنَ الْأَوْسَاخِ، وَاغْتِسَالُهَا لِلصَّلَاةِ، أَوْ وَضُوؤُهَا، فَلَا يَدْخُلُ ذَلِكَ فِي الْمَحْرَمَاتِ. فَاغْسِلِي ثِيَابَكَ، وَتَظْفِي جَسْمَكَ وَرَأْسَكَ مِنَ الْغُبَارِ، وَمِنَ الْقَاذوراتِ، وَالهَوَامِّ، وَاحْذَرِي مِنَ الصَّابُونِ الْمُعَطَّرِ، فَإِنَّهُ دَاخِلٌ فِي الطِّيبِ، لَا تَسْتَعْمَلِيهِ الْمُعْتَدَّةُ مِنَ الْوفاةِ، أَمَّا إِذَا كَانَ الصَّابُونُ عَادِيًّا لَا يَتْرُكُ أَثَرًا، وَلَا رَائِحَةً فِي الْجَسْمِ، وَلَا فِي الثِّيَابِ، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ ضَرُورِيًّا لِإِزَالَةِ الْأَوْسَاخِ مِنَ الْجَسْمِ أَوْ الثَّوْبِ.

والاغتسال بالوسائل البسيطة أفضل لك، فلا تذهبي إلى الحمام؛ لأنَّ الحمام - عادةً - تستعمله المترفَّهات المتزيَّئات، ومُدَّةُ العِدَّة ليست خالدة، وإنما تحريمك من دخول الحمام أن تذهبي إليه ثلاث أو أربع مرَّات، فاصبري على ذلك.

أمَّا الذهاب إلى الطبيب - إن جاءك مرض، وكان الطبيب بالبلد - فلا حقَّ لهم في منعك منه، فالضرورة لها أحكامها، وعند الضرورات تُباح المحظورات. فإن كان الطبيب بعيدًا منك - كالذهاب إليه في (تبسة) - فلا تذهبي إليه إلاَّ عند الضرورة القصوى.

واصبري - يا بُنَيَّتِي - وعَظَّمَ اللهُ أجرك في زوجك الراحل، وقولي: «إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهمَّ أجِرْني في مصيبتِي، وعَوِّضْني خيرًا ممَّا أَخَذْتَ».

1987/12/30م

الرضاع

الرَّدُّ عَلَى فَتَوَى فِي مَسْأَلَةِ عِدَدِ الرَّضَاعِ الْمُحَرَّمِ

السؤال:

استمعنا أثناء الأيام الأخيرة إلى (فتوى) مُدَاعَاة بِأَسْلُوبٍ مَسْرُحِيٍّ، يَقُولُ صَاحِبُهَا: لَا تُحَرِّمُ مِنَ الرَّضَاعِ إِلَّا خَمْسُ (رَضَعَاتٍ مُشْبِعَاتٍ)، وَكَرَّرَهَا مِرَارًا، وَهَذِهِ الْفَتَوَى مُخَالِفَةٌ لِمَذْهَبِ جُمْهُورِ الصَّحَابَةِ، وَجَاهِيزِ الْعُلَمَاءِ الْمُجْتَهِدِينَ، فَرَأَيْنَا أَنَّ نُذَلِّلَ فِي الْمَوْضُوعِ بَيَانَ حَتَّى يَكُونَ أَثْمَتُنَا عَلَى بَيِّنَةٍ، وَلِيَعْرِفُوا أَنَّ مَذْهَبَ مَالِكٍ هُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الصَّحَابَةِ وَالْمُحَدِّثِينَ، وَمَنْ خَالَفَهُمْ قَدْ يُوقِعُ الْمُسْلِمِينَ فِي تَزَوُّجٍ مِّنْ حَرَمٍ زَوَّجَهَا مِنَ الرَّضَاعِ، فَالْحُرْمَةُ بِالرَّضَاعِ كَالْحُرْمَةِ بِالنَّسَبِ.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. **أَوَّلًا:** اثنتان مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ بِالرَّضَاعِ وَرَدَ ذِكْرُهُمَا فِي الْقُرْآنِ، وَهُمَا: الْأُمُّ، وَالْأَخْتُ، ذَكَرْتَا فِي الْمُحَرَّمَاتِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرَّضْعَةِ﴾ [النساء: 23]، وَبَيَّنَ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ أَنَّ كُلَّ الْمُحَرَّمَاتِ مِنَ النَّسَبِ يَحْرُمْنَ مِنَ الرَّضَاعِ، قَالَ ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»⁽¹⁾.

قال القرطبي: «إِذَا أَرْضَعَتِ الْمَرْأَةُ طِفْلًا حُرِّمَتْ عَلَيْهِ لِأُمِّهَا أُمُّهُ، وَبَنَّتُهَا لِأَتِهَا أَخْتُه، وَأَخْتُهَا لِأَتِهَا خَالَتُهَا، وَأُمُّهَا لِأَتِهَا جَدَّتُهَا، وَبَنَتْ زَوْجَهَا صَاحِبَ اللَّبَنِ لِأَتِهَا

(1) أخرجه البخاري في كتاب الشهادات، باب: الشهادة على الأنساب، والرضاع المستفيض، حديث (2645)، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

أُخْتُهُ، وَأَخْتُ زَوْجِهَا لِأَنَّهَا عَمَّتُهُ، وَأُمُّهُ لِأَنَّهَا جَدَّتُهُ، وَبَنَاتُ بَنَيْهَا [وَبَنَاتِهَا] لِأَنَّ بَنَاتُ إِخْوَتِهِ وَأَخَوَاتِهِ»⁽¹⁾.

وَالرَّضَاعُ مِثْلُ النَّسَبِ تَمَامًا فِي سَائِرِ أَحْكَامِهِ، قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: «سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْمَرْأَةِ أَيْحُجُّ مَعَهَا أَخُوها مِنَ الرِّضَاعَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ»⁽²⁾. وَمِثْلُ صُحْبَتِهَا فِي سَفَرِ الْحَجِّ صُحْبَتُهَا فِي سَفَرٍ غَيْرِهِ، وَخَلَوْتُهَ بِهَا - لِأَنَّهَا مُحَرَّمٌ - وَرُؤْيُهَا مَكْشُوفَةَ الشَّعْرِ وَالْأَطْرَافِ.

ثَانِيًا: وَالرَّضَاعُ مَعْرُوفٌ، وَهُوَ شُرْبُ لَبَنِ امْرَأَةٍ - أُمًّا كَانَتْ أَوْ غَيْرَهَا - لِلتَّغْذِي بِهِ مِنَ الْجَاعَةِ، يُقَالُ: رَضَعَ - بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ - رَضَاعَةً وَرَضَاعًا⁽³⁾، وَاسْمُ الْفَاعِلِ رَاضِعٌ.

وَاشْتَرَطَ الشَّارِعُ فِي اللَّبَنِ الْمُحَرَّمِ أَنْ يَكُونَ فِي وَقْتِ الرِّضَاعِ، وَهُوَ مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: 233]، وَعِنْدَ الْمَالِكِيَةِ يُعْطَى حُكْمَ الْحَوْلَيْنِ مَا قَرَّبَ مِنْهُمَا كَالشَّهْرِ وَالشَّهْرَيْنِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيَةِ لَا يُزَادُ عَلَى الْحَوْلَيْنِ، وَعِنْدَ الْحَنْفِيَةِ يُزَادُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ لَا غَيْرَ. هَذَا إِنْ لَمْ يَسْتَعْنِ بِالطَّعَامِ قَبْلَ ذَلِكَ، أَمَّا إِذَا اسْتَعْنَى عَنِ اللَّبَنِ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْحَوْلَيْنِ بِالْفِطَامِ، فَإِنَّ رَضَاعَهُ لَا يُحَرِّمُ عِنْدَ الْمَالِكِيَةِ وَالْجُمْهُورِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ»⁽⁴⁾، فَإِذَا فُطِمَ

(1) تفسير القرطبي. ج 5/ ص 109. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النِّسْخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَأُثْبِتْنَاهُ مِنَ تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ.

(2) تفسير القرطبي. ج 5/ ص 109.

(3) قَالَ الْقُرْطُبِيُّ (ج 3/ ص 161): «يُقَالُ: رَضَعَ يَرْضَعُ رَضَاعَةً وَرَضَاعًا، وَرَضَعَ يَرْضَعُ رَضَاعًا وَرَضَاعَةً (يَكْسِرُ الرَّاءَ فِي الْأَوَّلِ وَفَتْحُهَا فِي الثَّانِي)، وَاسْمُ الْفَاعِلِ رَاضِعٌ فِيهَا».

(4) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الشَّهَادَاتِ، بَابُ: الشَّهَادَةُ عَلَى الْأَنْسَابِ، وَالرِّضَاعُ الْمُسْتَفِيزُ، حَدِيثُ (2647)، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

عن اللَّبَنِ لَمْ يُحَرِّمَ رَضَاعُهُ، إِذْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَجَاعَةِ، وَمَثْلُهُ مَثَلُ مَنْ رَضَعَ كَبِيرًا مُسْتَعْنِيًا
عَنِ اللَّبَنِ.

وذهب بعضُ الصحابةِ إلى أنَّ شُرْبَ لبنِ المرأةِ يَنْشُرُ الحُرْمَةَ مُطْلَقًا، وَاحْتَجُّوا
بِقَضِيَّةِ سَهْلَةَ بِنْتِ سُهَيْلٍ زَوْجَةِ أَبِي حُدَيْفَةَ، فَإِنَّمَا اشْتَكَّتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنَّمَا كَانَتْ تَعْتَبِرُ
سَالِمًا ابْنَهَا بِالتَّبَنِّيِّ، فَكَانَ يَدْخُلُ مَنْزِلَهَا بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ فَلَا تَحْتَزُّ مِنْهُ، أَمَّا بَعْدُ أَنْ أُبْطِلَ
اللَّهُ التَّبَنِّيَّ وَقَالَ: ﴿أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الْأَحْزَابُ: 5]، فَإِنَّمَا نَحْشَى
أَنْ يَكْرَهَ دَخُولَهُ أَبُو حُدَيْفَةَ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَسْقِيَهُ لَبَنَهَا، لِيَكُونَ ابْنَهَا مِنْ
الرَّضَاعِ، فَفَعَلَتْ⁽¹⁾.

وَالْجَوَابُ أَنَّ هَذِهِ قَضِيَّةٌ عَيْنٌ، وَهِيَ خَاصَّةٌ بِسَالِمٍ، وَرُخْصَةٌ لَهُ لَا تَتَجَاوَزُهُ إِلَى
غَيْرِهِ، وَهَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ الصَّحَابَةِ وَفَهْمُهُمْ، مَا عَدَا عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَإِنَّمَا
رَأَتْ أَنَّ هَذَا حُكْمٌ عَامٌّ⁽²⁾، وَكَانَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ يُفْتِي بِذَلِكَ، حَتَّى أَفْتَى
رَجُلًا شَرِبَ لَبَنَ زَوْجَتِهِ فَاسْتَفْتَاهُ فِيمَ يَصْنَعُ؟ فَأَفْتَاهُ بِأَنَّهَا حَرُمَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ اسْتَفْتَى
بَعْدَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، فَجَاءَ بِهِ أَبُو مُوسَى وَقَالَ لَهُ مَا فَحَوَاهُ: «أَتَرَى هَذَا
الْأَشْمَطَ⁽³⁾ رَضِيْعًا؟»، فَعَلِمَ أَنَّهُ يُصَحِّحُ فَتَوَاهُ، فَقَالَ: «لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا
الْحَبْرُ فِيكُمْ»⁽⁴⁾.

(1) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ، بَابُ: الْأَكْفَاءُ فِي الدِّينِ، حَدِيثُ (5088)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الرِّضَاعِ،
بَابُ: رِضَاعَةُ الْكَبِيرِ، حَدِيثُ (1453)، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(2) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الرِّضَاعِ، بَابُ: رِضَاعَةُ الْكَبِيرِ، حَدِيثُ (1453)، وَ(1454)، وَانْظُرْ: تَفْسِيرُ
الْقُرْطُبِيِّ. ج 5/ ص 110.

(3) الشَّمْطُ: بَيَاضُ شَعْرِ الرَّأْسِ يُجَالِطُ سَوَادَهُ. انْظُرْ: مَخْتَارُ الصَّحَاحِ. ص 169.

(4) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (ج 2/ ص 607)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السِّنَنِ الْكَبِيرِ (ج 7/ ص 758)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي
الْمُصَنَّفِ (13895).

وبهذا المذهب أخذ الظاهرية⁽¹⁾، والجمهور على خلافه.

ثالثاً: إذا بلغ لبن امرأة إلى جوف الرضيع تحقّق الرضاع، ونشّر الحرمة، سواء كان قليلاً أو كثيراً، قال القرطبي في تفسيره ما نصّه: «لا فرق بين قليل الرضاع وكثيره عندنا إذا وصل إلى الأمعاء ولو مصّة واحدة»⁽²⁾. وقوله: «عندنا»، يُريد المالكية، وكذلك غيرهم كما يأتي، وهذا هو ظاهر القرآن المتبادر إلى الفهم، ويأتي الظاهر عند مالك بعد النصّ، لا يُبطله إلا ما كان بعده وفي قوّته، يعني درجة القرآن مروياً بالتواتر.

ومثّل مذهب مالك، مذهب أبي حنيفة وأصحابه، وهو رواية عن أحمد، ومذهب جمهور الصحابة، والتابعين، وحكى الإجماع عليه الليث بن سعد، وقيل لا تحرم المصّة والمصّتان، وقيل لا تحرم إلا خمس رضعات معلومات - وهو مذهب الشافعي - وقيل لا تحرم إلا عشر رضعات معلومات.

وسبب الخلاف، ما ورد في الموضوع من أحاديث، منها حديث ابن الزبير عن عائشة: «لا تحرم المصّة ولا المصّتان»⁽³⁾. قال الشوكاني: «أعله ابن جرير الطبري بالاضطراب... وقال ابن عبد البر: لا يصحّ مرفوعاً»⁽⁴⁾.

وحجّة الشافعي فيما ذهب إليه من خمس رضعات، حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كَانَ فِيْمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُنَّ فِيْمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ»، وهذا

(1) انظر: ابن حزم. المحلى بالآثار. ج 10/ ص 202 - 212.

(2) تفسير القرطبي. ج 5/ ص 109.

(3) أخرجه مسلم في كتاب الرضاع، باب: في المصّة والمصّتين، حديث (1450).

(4) نيل الأوطار. ج 6/ ص 367.

الحديث مما رواه مسلم، فهو من ناحية السند صحيح، غير أنه مُشكِل من ناحية مَتْنِهِ، ولهذا لم يعمل به الجمهور من الصحابة ومن المجتهدين، وإن أخذ به القليل، ولكنه مُحْجُوج.

وبيان ذلك، أن هذا الحديث المنسوب إلى عائشة رضي الله عنها يَقْتَضِي أن آية من القرآن الكريم تَنْقُص منه، ولا وجود لها في المصحف المَرْوِي بالتواتر، وهي قولها: «خَمْسُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ»، لقولها: «تَوَفَّى رسول الله ﷺ وهي ممَّا يُتَلَّى»، وهذا الكلام منها نَصٌّ في أنها لم يُنْسَخ لَفْظُهَا، فأين هي؟ وبإجماع المسلمين أن النسخ لا يكون إلا في حياة النبي ﷺ، وبِقَوْلِهِ أو بَيَانِهِ المَرْوِي بالتواتر، وهذا حديث آحاد، وبهذا يكون الحديث لا يَصِحُّ الاحتجاج به، لما يَلْزَم منه من فساد القول بِنَقْص آية من القرآن.

وأجاب الشافعية - وهم القائلون بخمس رَضَعَاتٍ معلومات - بأننا إذا لم نُثَبِّت به آية في القرآن - لأنه حديث آحاد - فإننا نُثَبِّت به حُكْمًا، فإن الأحكام تَثْبُت بأحاديث الآحاد، وقال - في جواب قولهم - القاضي أبو الوليد الباجي ما فَحَّوَاهُ: «إن راوي الحديث عن عائشة رواه على أنه قرآن، وليس بقرآن بإجماع المسلمين، فلا نعمل به كحديث»⁽¹⁾.

وهي حُجَّةٌ ظاهرةٌ ظهورَ الشمس في رائعة النهار، ولهذا رَدَّه الجمهور؛ لأنَّ مَتْنَهُ مُحَالِفٌ لظاهر القرآن، ولو صَحَّحْنَا الْأَخْذَ بِهِ لَقَدَّمْنَا لِأَعْدَاءِ الْمُسْلِمِينَ دَلِيلًا عَلَى الشَّكِّ فِي إِسْقَاطِ بَعْضِ آيَاتِ الْقُرْآنِ، وأنَّ مَا بَيْنَ الدَّفْعَتَيْنِ لَا يَشْمَلُ كُلَّ مَا تَوَفَّى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ، وهذا رَدِيٌّ جَدًّا، وقد قال عمر بن الخطاب في مِثْلِهِ - وهو حديث

(1) انظر كلام الباجي عن الحديث في: المنتقى شرح الموطأ. ج 4/ص 156.

مَرْوِيٌّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ يُخَالِفُ نَصُّهُ ظَاهِرَ الْقُرْآنِ فِي مَوْضُوعِهِ -: «لَا نَدْعُ كِتَابَ رَبَّنَا لِقَوْلِ امْرَأَةٍ لَعَلَّهَا نَسِيَتْ أَوْ أَخْطَأَتْ» (1).

قال الشوكاني في نيل الأوطار: «ذهب الجمهور إلى أنَّ الرِّضَاعَ الوَاصِلَ إلى الجَوْفِ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ وَإِنْ قَلَّ، وَقَدْ حَكَاهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ عَنِ الْإِمَامِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عَمْرٍ، وَالثَّوْرِيِّ، وَالْعِثْرَةَ، وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ، وَمَالِكٍ، وَزَيْدِ بْنِ أَوْسٍ» (2). وَرَوِيَ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ: «أَنَّ الْمُسْلِمِينَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ قَلِيلَ الرِّضَاعِ وَكَثِيرَهُ يُحَرِّمُ مِنْهُ مَا يُفْطِرُ الصَّائِمَ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» (3).

كيف يَثْبُتُ الرِّضَاعُ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؟

السؤال:

وَرَدَ عَلَيْنَا سَوَالٌ مِنْ نَاحِيَةِ (نِقَاوَسٍ)، مَضْمُونُهُ أَنَّ امْرَأَةً أَرْضَعَتْ صَبِيَّانَ قَرْيَةً كَامِلَةً، أَوْ قَرْيَ كَانَتْ تَتَنَقَّلُ بَيْنَهَا مِنْذُ نَحْوِ عَشْرِينَ سَنَةً، وَيَقُولُ السَّائِلُونَ أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهَا حَلِيبٌ وَقَتْنَذٌ، بَحِيثٌ يُمَكِّنُ أَنْ يَتَغَذَّى بِهِ هَؤُلَاءِ الْأَطْفَالُ، لَكِنْ ذَلِكَ نَحْوَلُ الْآنَ إِلَى مُشْكَلَةٍ، فَكُلُّمَا أَقْدَمَ شَابٌّ عَلَى الزَّوْجِ مِنْ إِحْدَى الْفَتَيَاتِ فِي

(1) أخرجه مسلم في كتاب الطلاق، باب: المطلق ثلاثاً لا نفقة لها، حديث (1480). ولفظه: عن أبي إسحاق، قال: «كُنْتُ مَعَ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ، وَمَعَنَا الشَّعْبِيُّ، فَحَدَّثَ الشَّعْبِيُّ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً"، ثُمَّ أَخَذَ الْأَسْوَدُ كَفًّا مِنْ حَصَى، فَحَصَبَهُ بِهِ، فَقَالَ: وَبِئْسَ تَحَدُّثٌ بِمِثْلِ هَذَا، قَالَ عُمَرُ: لَا تَنْرُكُ كِتَابَ اللَّهِ وَسِعَةً نَبِينَا ﷺ لِقَوْلِ امْرَأَةٍ، لَا نَدْرِي لَعَلَّهَا حَفِظَتْ، أَوْ نَسِيَتْ، لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةُ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [الطلاق: 1]».

(2) نيل الأوطار. ج 6/ ص 369.

(3) نيل الأوطار. ج 6/ ص 369.

هذه القرية أو في هذا (الدُّوَار) إلا ووجد تحذيرًا من الناس بأن فلانة أَرْضَعَتْ كُلَّ صَبِيَّانِ القرية، فحذار.

السيد ناظر الشؤون الدينية (باتنة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: في مثل هذه الحالة يجب أن نرجع إلى القواعد التي اعتبرها الشارع، فنُعْمِل ما أقره، ونُلْغِي ما لم يَعْتَبِرْه.

فإذا رَجَعْنَا إلى الموضوع، وَجَدْنَا فِيهِ شَيْئًا يَقِينًا، وهو ثُبُوت حُرْمَةِ نِكَاحِ الْأُمِّ مِنَ الرَّضَاعِ وَالْأَخْتِ مِنَ الرَّضَاعِ، لوجود النَّصِّ بهما في الآية، فإذا ثَبَتَ الرَّضَاعُ يَقِينًا حُرْمَتًا، وَإِنْ ثَبَتَ ظَنًّا - وشهادةُ الشُّهُودِ دائِمًا تُفِيدُ الظَّنَّ - اعتبره الشارع أيضًا، لِمَتَعَذُّرِ اليَقِينِ فِي كُلِّ حَالَةٍ، ولأَمْرِ الشارعِ بِاعْتِمَادِ الشهادة، كما يَقَيِّدُهُ النَّصُّ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: 2].

ثانيًا: وبناءً على ما تَقَدَّمَ، نَرْجِعُ إِلَى الْقَاعِدَةِ الشَّرْعِيَّةِ فِي حَالَةِ هَذِهِ الْمَرْأَةِ، وهو اعْتِمَادُ الشَّهَادَةِ الَّتِي يَثْبُتُ بِهَا الرَّضَاعُ فِي كُلِّ حَالَةٍ بِمُفْرَدِهَا، فَنَحْكُمُ بِمَنْعِ النِّكَاحِ فِيهَا. وَأَمَّا مَا لَمْ يَثْبُتْ فَلَا حُرْمَةَ، وَلَكِنْ يُمَكِّنُ التَّنَزُّهَ عَنْ كُلِّ حَالَةٍ قَوِيَّتِ فِيهَا الشُّبْهَةُ بِقَوْلِ قَائِلٍ، أَمَّا مَا لَمْ يُوجَدْ فِيهِ مَقَالٌ لِقَائِلٍ، فَإِنَّهُ عَلَى أَصْلِ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَلَا حَرَجَ فِيهِ.

وقد اعتمد فقهاؤنا في ثبوت الرضاع إحدى الحالات الأربعة:

الحالة الأولى: أن يشهد بالرضاع رجلان فأكثر من ذوي العدالة، ففي هذه الحالة يثبت الرضاع، ويُفَرَّقُ بينهما قبل الدخول وبعده، ولو وَلَدَتِ الْأَوْلَادَ، وَلَا

حَرَجَ عَلَيْهَا فِيمَا وَقَعَ مِنَ الْمَحْظُورِ؛ لِأَنَّهُ ارْتُكِبَ عَنْ جَهَالَةٍ، وَيَلْحَقُ الْوَلَدُ بِأَبِيهِ.

الحالة الثانية: أَنْ يَثْبُتَ الرِّضَاعُ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ وَاحِدٍ عَدْلٍ مَعَ امْرَأَتَيْنِ مِنْ ذَوَاتِ الْعَدَالَةِ، وَهَذِهِ الشَّهَادَةُ اعْتَبَرَهَا الشَّارِعُ نَصًّا، قَالَ: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: 282]، وَالْحُكْمُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى.

الحالة الثالثة: أَنْ يَثْبُتَ الرِّضَاعُ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ وَاحِدٍ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ مَعَ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ مِمَّنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُنَّ، فَهَذِهِ الشَّهَادَةُ نَاقِصَةٌ، لَكِنِهَا قَوَّتِ الشُّبْهَةَ، وَلِهَذَا زَادَ فِي شُرُوطِ قَبُولِهَا بَعْضُ الْفُقَهَاءِ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ بِمِثْلِ هَذَا الرِّضَاعِ قَدْ شَاعَ مِنْ قَبْلِ الْعَقْدِ، وَعَلِمَ النَّاسُ بِهِ، فَمِثْلُ هَذِهِ الْإِشَاعَةِ تُقَوِّي الظَّنَّ بِهِ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَظْهَرِ الْقَوْلُ بِالرِّضَاعِ إِلَّا مِنْ بَعْدِ الْعَقْدِ وَالْعَزْمِ عَلَى النِّكَاحِ فَلَا.

الحالة الرابعة: أَنْ يَشْهَدَ بِثُبُوتِ الرِّضَاعِ امْرَأَتَانِ مِنْ ذَوَاتِ الْعَدَالَةِ، وَهَذِهِ الْحَالَةُ مِثْلُ السَّابِقَةِ، لَا بُدَّ فِيهَا أَنْ يَشْتَهَرَ قَوْلُهَا قَبْلَ، وَيُعْلَمَ عَنْهُمَا الْقَوْلُ بِالرِّضَاعِ، فَإِنْ لَمْ يَظْهَرِ قَوْلُهَا إِلَّا مِنْ بَعْدِ اتِّهَمَتَا.

فَهَذِهِ الْحَالَاتُ الْأَرْبَعُ تَمْنَعُ الزَّوْاجَ وَإِنْ اعْتُمِدَ فِيهَا عَلَى الظَّنِّ، أَمَّا غَيْرُهَا فَلَا تَمْنَعُ، وَذَلِكَ مِثْلُ الْأَلَّا يُوجَدُ مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ إِطْلَاقًا مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، أَوْ مِثْلُ وَجُودِ شَهَادَةِ رَجُلٍ وَاحِدٍ وَلَوْ كَانَ عَدْلًا، أَوْ وَجُودِ شَهَادَةِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ كَذَلِكَ، وَلَوْ كَانَتْ هِيَ الَّتِي أَرْضَعَتْ.

وَفِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَاتِ: قَوْلُ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ، وَقَوْلُ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ، وَقَوْلِ الْجَمَاعَةِ مِمَّنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ، يَنْبَغِي أَنْ يُجْتَنَّبَ النِّكَاحُ، وَلَكِنْ لَا يَجِبُ، لَوْجُودِ شُبْهَةٍ، وَاتِّقَاءِ الشُّبُهَاتِ مِمَّا يَعْمَلُهُ الصَّالِحُونَ.

ثالثاً: يجب أن نعلم أن الرضاع الموجب للحُرمة والمنع من وقوع النكاح أو استمراره، هو رضاع الصبي في سن الرضاع، فإن وقع الرضاع بعد الفطام أو بعد عامين من عمر الصبي فإنه لا يُعتدُّ به، وما قُرِبَ الحَوْلَيْنِ - كالشَّهْرَيْنِ - يُعطى حكمهما.

كما يجب أن نعلم أن الرضاع المُعتَبَر هو الذي يصل فيه الحليب إلى جوف الصبي فيتغذى به، وسواء كثر أو قل، تكرر أو وقع في مرّة واحدة.

وقد اشترط بعض الأئمة أن يكون الرضاع مُشْبِعاً، وأن يتكرر مرّات معدودة، لورود أحاديث تنص على ذلك، لم يعمل بها - وإن صحَّ سندُها - مالك وأبو حنيفة، وقدّما عليها ظاهر القرآن، وذلك حسب الأصول من تقديم الظاهر على حديث الآحاد.

كما ذهب بعض العلماء أن رضاع الكبير مؤثّر ومانع، كما دلَّ عليه حديث سهلة بنت سهيل في شرب سالم مولى أبي حذيفة لبنها وهو رجل⁽¹⁾. والصحيح أنها رخصة له ولها، وليس حكماً للجميع. ولا يحرم من الرضاع إلا ما وقع إبان الرضاع، وأقصاه بلوغ الحَوْلَيْنِ الكاملين.

والخلاصة: أن الشبهة التي تُحْدِثُهَا حالة هذه المرأة مع قومها لا تكفي وحدها للحذر من الوقوع في الحرمة، بل لا بُدَّ فيها من البحث في كلِّ حالة بعينها، فإن ثبت الرضاع بإحدى الحالات الأربع حُرْمُ النكاح، وما لم يثبت بإحداهن فلا حرمة، ويتقوى ما قويت فيه الشبهة كما تقدّمت الإشارة إليه.

ولا ينبغي أن نختم الكلام قبل أن ننبّه المسلمين إلى أن لا يتركوا الحرية

(1) سبق تخرجه.

الكاملة لنسائهم يُرضعن كلّ طفل، بل يُقتصر على محلّ الضرورة والتعاون على البرّ والتقوى، فإذا أرضعت امرأةً صبيّاً وجب أن يُسجّل رضاعه، وسنّه فيه، وأن يُشهد عليه، ويُشاع بين الناس، حتى لا يقع المحذور. والله أعلم.

والمطلوب منكم الآن توزيع هذه الفتوى على الأئمة في تلك الناحية، لقراءتها على الناس، وشرّحها لهم شرحاً واضحاً بيّناً، حتى يطمئنّ الناس إلى حكم الشرع في هذه القضية، وحتى يحذروا في المستقبل مثل هذه التصرفات التي تُحدث فوضى في المجتمع، وتُسيء إلى الدين، وقد تُؤدّي إلى اختلاط الأنساب الذي حذرنا منه الشارع الحكيم. والله يهدي سواء السبيل.

1992/01/18م

قالت أمّ الزوجة إنها أرضعت زوج ابنتها

السؤال:

امرأة تزوّجت ابن عمّها، ودخل بها، وعاشرها عشرة الزوجية مُدّة ثلاث سنوات، ثم وقع خصام بين أمّها وأمّ زوجها، فأعلنت أمّها بعد الخصام أنها كانت قد أرضعت زوج ابنتها في صغره، وأنه أخو ابنتها من الرّضاع، وأنها مُستعِدّة للحلف على ذلك تبييناً لدعواها، مع أنها لم تُعلن عن هذا الرّضاع المزعوم من قبل، ولا يَعْرِف أحدٌ عنه شيئاً. فما حكم هذا الزواج؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتّبع هُداة. هذا الزواج ثابت صحيح، ولا يُفسخ لمجرد قول هذه المرأة، وإنما يُفسخ إذا

ثَبَّتَ الرِّضَاعَ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ مِنَ الرِّجَالِ، أَوْ بَيِّنَةٍ مِمَّا ذَكَرَ الْمُخْتَصَرُ⁽¹⁾، وَكُلُّ زَوَاجٍ تَمَّ عَقْدُهُ، فَلَا تُقْبَلُ دَعْوَى الرِّضَاعِ فِيهِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ إِلَّا بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ مِنَ الْعُدُولِ، وَالْأَبْوَانِ فِي ابْنَيْهِمَا الْكَبِيرَيْنِ أَجْنَبِيَّانِ، لَا بُدَّ مِنَ عَدَالَتِهِمَا لِقَبُولِ قَوْلِهِمَا.

وَأَمَّا قَبْلَ عَقْدِ الزَّوْاجِ، فَإِنَّ الرِّضَاعَ يَثْبُتُ: إِمَّا بِشَهَادَةِ رَجُلٍ وَاحِدٍ وَامْرَأَةٍ مَعَهُ، مَعَ فُشُوِّ قَوْلِهَا بِالرِّضَاعِ، وَإِمَّا بِشَهَادَةِ امْرَأَتَيْنِ مَعَ الْفُشُوِّ، وَإِمَّا بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ غَيْرِ عَدْلَيْنِ مَعَ الْفُشُوِّ، أَوْ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ. فَفِي كُلِّ هَذِهِ الصُّوَرِ يَثْبُتُ الرِّضَاعُ، وَيُمنَعُ الزَّوْاجُ، كَمَا يُقْبَلُ قَوْلُ الْأَبْوَيْنِ لِلزَّوْجَيْنِ الصَّغِيرَيْنِ قَبْلَ الْعَقْدِ، وَلَوْ لَمْ يَكُونَا عَدْلَيْنِ.

قَالَ خَلِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ فِي الْمُخْتَصَرِ مَا نَصَّهُ: «وَيَثْبُتُ بِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ، وَبِامْرَأَتَيْنِ [إِنْ فَشَا] قَبْلَ الْعَقْدِ، وَهَلْ تُشْتَرَطُ الْعَدَالَةُ مَعَ الْفُشُوِّ؟ تَرَدَّدُ. وَبِرَجُلَيْنِ، لَا بِامْرَأَةٍ وَلَوْ فَشَا»⁽²⁾.

قَالَ شَارِحُهُ الدَّرْدِيرُ: «وَيَثْبُتُ الرِّضَاعُ بِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ، أَوْ بِامْرَأَتَيْنِ إِنْ فَشَا ذَلِكَ مِنْهُمَا فِي الصُّوَرَتَيْنِ قَبْلَ الْعَقْدِ، لَا إِنْ لَمْ يَفْشُ ذَلِكَ مِنْهُمَا فَلَا يَثْبُتُ. وَشَمِلَ كَلَامُهُ الْأَبَّ وَالْأُمَّ فِي الْبَالِغَيْنِ، وَالْأُمَّ مَعَ امْرَأَةٍ أُخْرَى فِي الْبَالِغَيْنِ كَمَا مَرَّ. وَهَلْ تُشْتَرَطُ الْعَدَالَةُ؟ أَيْ عَدَالَةُ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، وَعَدَالَةُ الْمَرَأَتَيْنِ مَعَ الْفُشُوِّ أَوْ لَا تُشْتَرَطُ إِلَّا مَعَ عَدَمِهِ؟ وَأَمَّا مَعَهُ فَلَا، لِإِقْيَامِ الْفُشُوِّ مَقَامَهَا، تَرَدَّدُ، وَالرَّاجِحُ لَا تُشْتَرَطُ. وَيَثْبُتُ بِرَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ اتِّفَاقًا فَشَا أَوْ لَا، وَغَيْرُ الْعَدْلَيْنِ لَا يُقْبَلَانِ إِلَّا مَعَ فُشُوِّ قَبْلِهِ»⁽³⁾.

(1) مختصر خليل. ص 162.

(2) مختصر خليل. ص 163. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَأَثْبَتَاهُ مِنَ مَخْتَصَرِ خَلِيلٍ.

(3) الشرح الكبير. ج 2/ ص 507.

قال الدسوقي: «قوله: وبرجلين عدلين، أي سواء كان الزوجان صغيرين أو كبيرين، شهدا قبل العقد أو بعده»⁽¹⁾.

فالرَّضاعُ لا يَثْبُتُ بقول امرأة واحدة، أجنبية كانت أو أمًّا لأحد الزوجين، ولو فشا منها قبل العقد، ولكن إذا قَوِيَتِ الشُّبْهَةُ نُدِبَ التَّنْزُّهُ، قال خليل: «وَنُدِبَ التَّنْزُّهُ مُطْلَقًا»⁽²⁾. قال الدردير: «وَنُدِبَ التَّنْزُّهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ شَهَادَةٍ لَا تُوجِبُ فِرَاقًا، كَشَهَادَةِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ رَجُلٍ وَاحِدٍ - وَلَوْ عَدْلًا - أَوْ امْرَأَتَيْنِ بِلَا فُشُوٍّ...، وَمَعْنَى التَّنْزُّهِ عَدَمُ الْإِقْدَامِ عَلَى النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ إِنْ حَصَلَ النِّكَاحُ»⁽³⁾. والله أعلم.

قالت أمُّ الزوج إنها أرضعت زوجة ابنها

السؤال:

لي صديق تزوج ابنة خاله، فولدت منه طفلاً كان قرة عين والديه، وبعد مدة من ولادته جاءت جدة الطفل (أم الزوج) وقالت: إنها تذكرت أنها أرضعت زوجة ابنها، فاحتار صديقي في أمره، هل يُصَدِّقُهَا فيُفَارِقَ زوجته أم يُلْغِي قولها ويُمْسِكُ زوجته، فماذا يعمل؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أولاً: لو كان سَمِعَ منها هذا القول قبل الزواج وقبل دخوله بزوجه وولادة

(1) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 2/ ص 507.

(2) مختصر خليل. ص 163.

(3) الشرح الكبير. ج 2/ ص 508.

ابنه، لَنَصَحْتُهُ بِالتَّزْوِجِ عَنِ الزَّوْجِ لِلشُّبْهَةِ، أَمَّا الْيَوْمَ بَعْدَ وَقُوعِ مَا وَقَعَ، فَإِنَّهَا تُتَّهَمُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُمْسِكَ زَوْجَتَهُ؛ لِأَنَّ الرِّضَاعَ لَا يُثَبِّتُ إِلَّا بَيِّنَةً كَامِلَةً، وَهِيَ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ مِنْ ذَوِي الْعَدَالَةِ، أَوْ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَاحِدٍ مَعَ امْرَأَتَيْنِ، وَكُلُّهُمَا مِنْ ذَوِي الْعَدَالَةِ، فَإِذَا ثَبَّتَ الرِّضَاعَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْبَيِّنَةِ فُسِخَ النِّكَاحُ قَبْلَ الدَّخُولِ وَبَعْدَهُ.

ثَانِيًا: وَأَمَّا إِنْ شَهِدَ بِهِ رَجُلٌ وَاحِدٌ - وَلَوْ كَانَ عَدْلًا - أَوْ كَانَ مِنْ قَوْلِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ اسْتَشْهَرَ قَوْلَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ، فَلَا يَكْفِي فِي الْحُرْمَةِ، وَلَكِنْ يَنْبَغِي التَّزْوِجُ، فَإِنْ تَزَوَّجَهَا وَلَمْ يَتَزَوَّجْ، فَالنِّكَاحُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِمَا يُثَبِّتُهُ الشَّرْعُ، وَحَيْثُ أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ لَمْ تَتَكَلَّمْ قَبْلَ الزَّوْجِ وَسَكَتَتْ نَحْوَ عَامٍ أَوْ أَكْثَرَ بَعْدَهُ، فَلَا يَنْبَغِي سَمَاعُ كَلَامِهَا إِلَّا إِذَا ثَبَّتَ بَيِّنَةً عَادِلَةً، وَأَقْلَاهَا امْرَأَتَانِ مِنْ ذَوَاتِ الْعَدْلِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

1991 / 03 / 11 م

تَزَوَّجَ بِنْتُ خَالَتِهِ ثُمَّ شَاعَ أَنَّ بَيْنَهُمَا رِضَاعٌ

السؤال:

تَزَوَّجْتُ بِنْتَ خَالَتِي، وَبَعْدَ ثَمَانِيَةِ أَشْهُرَ ظَهَرَتْ إِشَاعَاتٌ تَقُولُ بِوُجُودِ عِلَاقَةٍ رِضَاعٍ بَيْنَنَا، وَقَدْ رَزَقْنَا بِمَوْلُودٍ، وَأَنَا الْآنَ مُحْتَارٌ، وَزَوْجَتِي مُطَلَّقَةٌ بِالْكَلَامِ فَقَطْ، وَلَيْسَتْ مَعِيَ الْآنَ، فَمَا هُوَ حُكْمُ رِضَاعِ الشَّكِّ؟ وَكَيْفَ يَكُونُ الطَّلَاقُ الصَّحِيحُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ؟ وَهَلْ يَحِقُّ لِي أَنْ أَحْتَفِظَ بِوَلَدِي فِي حَالَةِ زَوْاجِ أُمِّهِ؟

الجواب:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ اتَّبَعَ هُدَاهُ. فِي مَسْأَلَةِ الرِّضَاعِ لَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ وَقُوعِ بَيِّنَةٍ شَرْعِيَّةٍ تَشْهَدُ عَلَى الْيَقِينِ لَا عَلَى

الشك، فإذا شهد رجلان اثنان - على الأقل - من ذوي العدالة بوقوعه ثبت، وكذلك إذا شهد به رجل وامرأتان ممن يقبلهم الشرع ثبت، وفرق بين الزوجين قبل الدخول وبعده.

ولما كانت هذه المسألة ينبغي فيها الاحتياط، فقد نص فقهاؤنا على قبول شهادة رجل واحد مع امرأة واحدة، أو شهادة امرأتين، بشرط أن يفشوا القول منهم قبل عقد الزواج، قال خليل في المختصر: «ويثبت - يعني الرضاع - برجل وامرأة، وبامرأتين [إن فشا]»⁽¹⁾ قبل العقد. قال شارحه: «إن فشا ذلك منهما في الصورتين قبل العقد، لا إن لم يفش ذلك منهما فلا يثبت». ثم قال: «وهل تشرط العدالة مع الفش أو لا تشرط؟... تردّد، والراجح أنها لا تشرط».

فإذا أعلن القول بثبوت الرضاع رجل واحد، فلا يثبت ولو كان عدلاً، كذلك لا يثبت بقول امرأة واحدة وإن كانت من ذوات العدالة، فلا يثبت ولكن ينبغي التنزه.

فانظر - يا أخي - حالك مع ابنة خالتك، فإن شهد بوقوع الرضاع المحقق المعلوم - في سن الرضاع - شاهداً عدل، وكذلك إذا شهد رجل واحد من العدول مع شهادة امرأتين من ذوات العدالة، فقد ثبت الرضاع، وفارقها وإن دخلت بها وولدت الأولاد.

وإن فشا القول بالرضاع من رجل واحد وامرأة واحدة، أو بقول امرأتين قبل العقد، فالرضاع ثابت، والشبهة قوية، أما إن لم يفش إلا بعد العقد - وأخرى وأولى بعد الدخول - فالرضاع لا يثبت، والشبهة ضعيفة، وفي هذه الحالة يمكن

(1) ما بين معقوفتين سقط من النسخة المطبوعة، وأثبتناه من مختصر خليل.

لك أن تُمسك عليك زوجتك، وأتق الله في ابنة خالتك، وفي ولدك.

وكذلك إن شهد بوقوع الرضاع رجلٌ واحد، أو امرأة واحدة، بما في ذلك أمُّه أو أمُّها، أو أبوه أو أبوها، فلا تُقبل شهادة الواحد ولو كان عدلاً مُتَّبتاً، ولكن ينبغي التنزُّه للاحتمال.

وفي كلتا الحالتين - إن دخل بها وفُسخ النكاح لثبوت الرضاع، أو فارقها للتنزُّه لعدم ثبوته - فإنَّ لها كامل الصِّداق، تستحقُّه بما استحلَّ منها، وإن ولدت فالولدُ لاحتقُّ به، وعليه نفقته، ولها حضانتُه، فلو تزوجتْ فالحضانةُ لأمِّها - إن كانت - فإن لم تكن فالحضانةُ لأختِها خالةَ الطفل، ولا يأخذ الرجلُ ولده إلا أن يسكنُ بلداً آخرَ يبعدُ بمسافةِ القصر، وكان له من تقوم بحضانة الطفل، إذا لم تُسافر معه من لها الحضانة لتسكنُ البلد التي سكن بها.

حُرمة بنت الأخت من الرضاع:

وأما الفتاة التي تقول إنَّ أختك لأبيك أرضعتُها، فقد صارت أختك أمَّا لها، والفتاة ابنة أختك، فهي حرامٌ عليك، بقوله ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»، وبنتُ الأخت من النسب مُحَرَّمَةٌ بنصِّ القرآن في قوله تعالى: ﴿وَبَنَاتُ الْأَخِ﴾ [النساء: 23].

عقد على فتاة ثم تبين أنه رضع جدتها

السؤال:

أرجو من فضيلتكم التكرم بالجواب على السؤال الآتي المتعلق بمسألة رضاع. رجلٌ عقد على امرأة، ولم يدخل بها بعد، ثم تبين بعد العقد أنَّ هذا الرجل

المدعو (ع. م) بن (ب) المولود في 1958م قد رَضَعَ لبن جَدَّة الخطيئة المدعوَّة (خ. ح) بنت (خ. م)، المولودة في 1961م.

واسم المُرْضِعة - التي هي جَدَّة الزوجة - (ع. ع). ولقد شَهِد على وقوع هذا الرِّضَاع ومعرفتهم به شهود منهم: جَدَّة الزوج، والمُرْضِعة (جَدَّة الزوجة).
فما حُكَم الشرع في هذا الزواج؟ أفيدونا جزاكم الله خيراً.

خ. ل

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أولاً: النكاح بين هذه الفتاة (خ. ح) وهذا الفتى (ع. م) حرام؛ لأنها ابنة أخيه من الرِّضَاع، وهو عَمُّها من الرِّضَاع.

وبيان ذلك أن الفتى رَضَعَ لبنَ جَدَّتِها لأبيها المدعوَّة (ع. ع)، والدة (خ. م) في زمن الرِّضَاع المُعْتَبَرَة - كما وقع التصريح بذلك في السؤال - وبذلك صار ابناً لهذه المرأة (ع. ع) من الرِّضَاع، كما أنه صار أيضاً ابناً لزوجها من الرِّضَاع، وصار جميع أبنائها إخواناً وأخوات له، ومن هؤلاء الأبناء (خ. م) - والد هذه الفتاة - فهو أخو (ع. م) من الرِّضَاع، وابنته تعتبر ابنة أخى (ع. م) من الرِّضَاع، فلا تَحِلُّ له، ولا يَحِلُّ لها.

ثانياً: تحريم بنات الأخ وبنات الأخت من النسب وَرَدَ فيه نَصٌّ من القرآن الكريم في آية النساء بقوله تعالى: ﴿وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ [النساء: 23]، عَطْفًا على قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: 23].

وأما تحريم بنات الأخ وبنات الأخت من الرِّضَاع، فقد وَرَدَ فيه نَصٌّ في

الحديث الصحيح، وهو قوله ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»، وأجمع المسلمون على ذلك.

ثالثاً: إن وقع الاختلاف في الرضاع، فإنه يثبت بشهادة رجلين من ذوي العدل، ويُفسخ قبل الدخول وبعده. كما يثبت بشهادة رجل وامرأة واحدة، كما يثبت بشهادة امرأتين قبل العقد، ويشتراط في هاتين الحالتين أن يكون القول بحصول الرضاع فاشياً قبل العقد، وقال الإمام سحنون: إذا كانت المرأتان من ذوات العدالة فلا يشترط في قولهما الفسوق قبل العقد⁽¹⁾.

وأما قول المرأة الواحدة فلا يكفي في ثبوت الرضاع، ولكن ينبغي التنزه عن الزواج، وفي ذلك يقول خليل: «وُئِدَ التَّنْزُّهُ مُطْلَقًا». شرّحه الدردير بقوله: «وُئِدَ التَّنْزُّهُ مُطْلَقًا في كل شهادة لا توجب فراقاً، كشهادة امرأة واحدة، أو رجل واحد ولو عدلاً، أو امرأتين بلا فسوق... ومعنى التنزه: عدم الإقدام على النكاح والطلاق إن حصل النكاح». والله أعلم.

10 شعبان 1403هـ / 23 مايو 1983م

تَزَوَّجَتْ خَالَهَا مِنَ الرِّضَاعِ!

السؤال:

أنا قد رضعْتُ خالتي، وزوجي راضِعُ جدَّتِي (أُمُّ أُمِّي، وأُمُّ خالتي التي رضعْتُ فيها)، ولي منه ابنٌ، فما هو الحكم؟ لا تتأخروا في الجواب، والله لا يُضيع أجرَ المحسنين.

(1) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج2/ ص507.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. **أولاً:** لو صحَّ ما جاء في السؤال لكان هذا الرجل خالك؛ لأنه أخو خالتك من الرضاع، وأخو أمك، والإسلام لا يُبيح للمرأة أن تتزوج خالها من النسب، ولا خالها من الرضاع؛ لأنها ابنة أختها، وابنة الأخت من النسب مذكورة في المحرمات، قال الله فيهن، أي في المحرمات: ﴿وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ [النساء: 23]، وهذا الرجل أنت بنت أختك (أمك وخالتك) من الرضاع، وقد قال الرسول ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ».

ثانياً: وإذا كان الأمر هكذا، فكيف وقع الزواج؟ إنَّ أهل (سوق أهراس) مُتمسكون بالإسلام، وفيهم الفقهاء الأعلام، فمن أخبرك بوقوع هذا الرضاع؟ فالسَّماعُ في هذا الموضوع لا يكفي في الحرمة، بل لا بُدَّ من وجود بَيِّنَةٍ تشهد بوقوع الرضاع، من رجال أو نساء أو منها.

وأقلُّ ما تكون هذه البَيِّنَةُ هي شهادة رجلين من ذوي العدل، يشهدان أنها رأيا بأعيُنهما خالتك تُرضِعك، ورجلين يشهدان بأنها رأياه يرضع جدَّتكَ، فلو تَمَّت الشهادتان كما ذُكِرَ لَوَجِبَ الفصلُ بينكما. وشهادة المرأتين من ذوات العدل مقبولة بشرط اشتهاار قولهما قبل الدخول والعقد؛ لأنَّ تأخير الشهادة إلى ما بعد العقد أو الدخول سببٌ للثُّمَّة، فلا تُقبَلُ إلاَّ البَيِّنَةُ كاملة.

ثالثاً: بما أنَّ الزواج قد وقع، ووُلِدَ لكِ من زوجك ابنٌ، فلا ينبغي التسرُّع، بل ينبغي التأنِّي والتحقيق، ولا يكفي قولُ خالتك وحدها، ولا قولُ جدَّتكَ وحدها، بل لا بُدَّ من شهادة رجال عدول كما تَقَدَّم القول، أو نساء من العدول، ولا بُدَّ أن يُبَيِّنوا مع شهادتهم سنَّ الرضاع، وأنه كان في الحَوْلَيْنِ لا بعدهما، وأنَّ الرضيع لم

يكن قد فُطِمَ بَعْدَ، وَأَنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي أَرْضَعَتْ كَانَ فِيهَا لَبَنٌ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْعَجَائِزِ الْجَدَّاتِ يُنَاوِلْنَ لِلْأَطْفَالِ أَثْدَاءَهُنَّ الْجَافَّةَ مِنْ كُلِّ لَبَنٍ، تَلْهِيمَةً لِلصَّغَارِ، مَعَ أَنَّ أَثْدَاءَهُنَّ لَا تَدْرُ الْخَلِيبَ، وَلَا بُدَّ فِي الرِّضَاعِ أَنْ يُوجَدَ الْخَلِيبُ، وَيَكْفِي فِيهِ الْمَصَّةُ الْوَاحِدَةُ إِذَا وَصَلَتْ إِلَى الْجُوفِ، وَلَا يُشْتَرَطُ خَمْسُ رَضَعَاتٍ وَلَا عَشْرُ رَضَعَاتٍ، فَإِنَّ ظَاهِرَ الْآيَةِ مُقَدَّمٌ عَلَى أَحَادِيثِ الْآحَادِ - كَمَا هُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ - رَغْمَ تَحَرُّصَاتِ الْأَفْرَادِ (بِتَرْفِيقِ الرَّاءِ)، وَحَدِيثُ مُسْلِمٍ صَحِيحُ السَّنَدِ، مُشْكِلُ الْمَتْنِ، يَفْهَمُهُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، وَلِهَذَا لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ مَالِكٌ وَلَا أَبُو حَنِيفَةَ⁽¹⁾.

فَإِذَا تَحَقَّقَ لَكُمَا وَجُودُ صِلَةِ الرِّضَاعِ بَيْنَكُمَا بِالْبَيِّنَةِ فَافْتَرِقَا، وَسَيُعْنِي اللَّهُ كُلًّا مِنْكُمَا مِنْ سَعَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ، وَكَانَ مُجَرَّدَ قَوْلٍ وَاحِدَةٍ أَوْ وَاحِدٍ - وَلَوْ كَانَ قَوْلُ الْخَالَةِ أَوْ الْجَدَّةِ أَوْ الْأُمِّ وَحدهَا - فَاطَّرِحَا هَذَا الْقَوْلَ، وَأَقْبِلَا عَلَى تَرْبِيَةِ وَلَدِكُمَا، وَلَا تَلْتَفِتَا إِلَى قَوْلٍ قَائِلٍ يُفَرِّقُ بَيْنَكُمَا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ، وَلَوْ كَانَ هَذَا الضَّبَابُ قَبْلَ الدَّخُولِ لَنَصَحْتُ لَكُمَا بَعْدَ التَّزْوُجِ نَفْيًا لِكُلِّ حَرَجٍ، وَلَكِنْ لَا تَثْبُتُ الْحُرْمَةُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

1990/10/19م

تَزَوَّجَتْ عَمَّهَا مِنَ الرِّضَاعِ

السؤال:

أَرْضَعَتْ جَدَّتِي لِأُمِّي السَّيِّدَةِ (ي. ب) - زَوْجَةِ جَدِّي لِأُمِّي (ح. ف) - وَلَدًا اسْمُهُ (رَابِح. ح) فِي سِنِّ الرِّضَاعِ، وَقَدْ شَهِدَ بِوُقُوعِ هَذَا الرِّضَاعِ جَدَّتِي الْمَذْكُورَةُ،

(1) انظر فتوى: الرَّدُّ عَلَى فَتَوَى فِي مَسْأَلَةِ عَدَدِ الرِّضَاعِ الْمُحَرَّمِ.

وابنتُها (ع) - وهي أمِّي - وابنتُها الأخرى (ر) - وهي خالتي - ولها أولاد كثير غيرهما، منهم: (ذ) و(ح)، و(خ)، و(س)، و(ز)، و(ش)... الخ.

ثم تزوّجت ابنتُها (ع)، وولدتني - أنا (خ. محمد) - فأرضعتني جدّتي المذكورة بدوّري مع ابنتها الصّغرى (ش)، وهذا معلوم مُحَقَّق، مشهود به من الجميع.

أمّا السيد (رابع. ح) فقد أرضعته مع ابنها (ح)، وكلّ العائلة كانوا يعرفون هذا الرّضاع، بالشهادة عليه من الجدّة وابنتيها (ع)، و(ر)، أو بالسّماع والاشتهار.

وقد وُلِدَ للسيد (رابع) بنتٌ اسمها (ف)، ولما أدركت سنّ الزواج خطبوها لي، وتزوّجتُها، ودخلتُ بها بالفعل، وولدت لي ولدين، وكنا نَظُنُّ أن حُكْم الرّضاع لا يسري إلّا بين الصّبيّين اللّذين رَضَعَا في سنٍّ واحدة، كـ (رابع) و(ح)، وأنا مع (ش)، ولكن بَلَّغْنَا أنه يعمُّ جميع الإخوة السابق منهم واللاحق، فلمّا سمعتُ بهذا جزعتُ وخِفْتُ أن نكون وقعنا في الحرام، فأنا ألجأ إليكم لتوضّحوا لي الأمر، فهل هذا حقٌّ؟ وهل أفارق زوجتي؟ والسلام

خ. محمد (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتّبع هُداة.

أولاً: كلُّ فَمَيْنِ من رضيعين التَّقَمَا ثَدِيًّا واحدًا فهما أخوان من الرّضاع، كانا في سنٍّ واحدة ووقت واحد أم تَبَاعَدَ ما بينهما، والمرأةُ التي أرضعتُهما هي أمُّهما من الرّضاع، وكلُّ أبنائها السابقين واللاحقين - من رجلٍ واحد أو من رجال مُتَخِلِّفين - هم إخوةٌ من رَضَع لبنها، والرجالُ أصحاب اللّبن هم آباء الراضعين من الرّضاع.

ثانيًا: في الحالة التي ذكّرتُم، يُعتبر (رابع. ح) ابنًا لها من الرضاع، كما يُعتبر (خ. محمد) - حفيدها من ابنتها (ع) - ابنًا لها من الرضاع، فهما: (رابع) و(خ. محمد) أخوان من الرضاع، كما أنها أخوان لجميع أبناء (ي. ب) وبناتها.

ثالثًا: لهذا نقول: لا تحلُّ لك (ف) بنت (رابع. ح)؛ لأنها ابنة أخيك من الرضاع، وبنتُ الأخ من النسب مُحَرَّمَةٌ بِنَصِّ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وبنتُ الأخ من الرضاع مُحَرَّمَةٌ بِنَصِّ الْحَدِيثِ. فالله يقول - عَطْفًا عَلَى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ -: ﴿وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ [النساء: 23]، والرسول عليه الصلاة والسلام يقول: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ».

لهذا يجب مفارقة هذه المرأة؛ لأنها ابنة أخيك من الرضاع، [وأنت⁽¹⁾] عمُّها من الرضاع، فلا تحلُّ لها، ولا تحلُّ لك، أمّا الأولاد فهم أولادك الشرعيون، ولا غبار على نسبهم، ويجب أن تستغفروا الله، وتُتوبوا إليه، كما يجب عليك - اجتماعيًا - أن تَصُون هذه المرأة، وتُحْسِنَ إليها، وتُسَاعِدَهَا على تجديد حياتها. والله الموفق.

03 ربيع الأول 1404هـ / 07 ديسمبر 1983م

مَصَّا ثُدَيِ امْرَأَةٍ عَاقِرٍ، فَهَلْ يَجُوزُ زَوَاجُهُمَا؟

السؤال:

امرأة عاقِر، لم تَلِدْ مَدَى حَيَاتِهَا، رَبَّتْ طِفْلاً، ثُمَّ بَعْدَ خَمْسِ سِنَوَاتٍ رَبَّتْ طِفْلاً، وَقَدْ أَصْبَحَ الطِّفْلُ الْيَوْمَ فُتًى، وَالطِّفْلَةُ فَتَاةً، وَأَدْرَكَ كُلُّ مَنِهَا سِنَّ الزَّوْاجِ، فَهَلْ يُحِلُّ الشَّرْعُ الْإِسْلَامِيُّ التَّزَاجُجَ بَيْنَ هَذَا الْفَتَى وَهَذِهِ الْفَتَاةِ؟ وَهَلْ يَكُونُ فِي ثُدَيِ الْمَرْأَةِ

(1) في الأصل: [وابنت]. والصواب ما أثبتناه.

التي لم تُنَجِبْ أَيَّ وَلَدٍ فِي حَيَاتِهَا لِبَنٍّ لِلرَّضَاعَةِ؟ مع العلم أَنَّ كُلاًّ مِنَ الطِّفْلِ وَالطِّفْلَةِ قَدْ مَصَّ ثَدْيَهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ لَبَنٌ. فَمَا قَوْلُ الشَّرْعِ فِي هَذَا؟

الطاهر. ز (سوق أهراس)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَانِ الْفَتَى وَالْفَتَاةُ أَخَوَيْنِ مِنَ الرَّضَاعِ، فَلَا يَحِلُّ لهما التَّزَاجُجُ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ كِلَاهُمَا أَجْنَبِيًّا عَنِ الْآخَرِ، فَيَحِلُّ لهما النِّكَاحُ، وَذَلِكَ حَسَبِ الْأَحْوَالِ الْآتِيَةِ:

أَوَّلًا: إِذَا كَانَ كُلُّ مَنِهَا قَدْ جَاءَ إِلَى بَيْتِ هَذِهِ الْمَرْأَةِ وَهُوَ فِي سِنِّ الرَّضَاعِ (فِي الْحَوْلَيْنِ)، وَلَمْ يَكُنْ مَفْطُومًا، فَالْقَمَتُهُ ثَدْيَهَا، وَدَرَّتِ اللَّبَنُ، فَازْدَرَدَهُ - وَلَوْ مَصَّةً وَاحِدَةً - وَبَلَغَ جَوْفَهُ، فَإِنَّهَا أَخَوَانِ مِنَ الرَّضَاعِ.

وَالْمَرْأَةُ قَدْ تَدَّرُّ اللَّبَنَ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ أَصْلًا، وَلَا زَوْجٌ، أَوْ كَانَتْ قَدْ وَلَدَتْ مِنْذُ سِنَوَاتٍ عَدِيدَةٍ، فَمَتَى دَرَّتْ لَبَنًا حَقِيقِيًّا، وَلَمْ يَكُنْ مَاءً أَصْفَرًا أَوْ غَيْرَهُ، فَإِنَّ لَبَنَهَا يَنْشُرُ الْحُرْمَةَ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِي فِي شَرْحِهِ (الْمُنْتَقَى) عَلَى الْمَوْطَأِ، مَا نَصَّهُ: «إِذَا كَانَ اللَّبَنُ بَغِيرَ وَطْءٍ كَالْبِكْرِ يَمُصُّ ثَدْيَهَا الصَّبِيُّ فَتَدَّرُ عَلَيْهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَنْشُرُ الْحُرْمَةَ [بَسْبِهَا دُونَ سَبِّ أَبِي؛ لِأَنَّهُ لَا أَبَ لَهُ فِي الرَّضَاعِ]⁽¹⁾، وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمَهْنَتْكُمْ النَّبِيُّ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضْعَةِ﴾ [النِّسَاءُ: 23]، وَلَمْ يُفَرِّقْ

(1) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ لَمْ يُوجَدْ فِي النِّسْخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَأَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمُنْتَقَى لِلْبَاجِي.

بين الرضاعِ بِلَبَنِ فَحَلٍ أَوْ غَيْرِهِ»⁽¹⁾. وقال في مكان آخر: «فإن كان ماءً أصفر أو غيره فلا يَحْرُمُ، رواه ابن سحنون عن ابن القاسم؛ لأنَّ الرضاعَ مُحْتَصَصٌ بِاللَّبَنِ»⁽²⁾.

ثانياً: مفهومٌ من هذا أنه إذا لم يَنْزَلْ مِنْ ثَدْيِهَا لَبَنٌ أصلاً، أو نزل منه ماء وليس لبناً، فلا يُؤَثِّرُ في الحُرمة، ولهذا يُجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَا.

ثالثاً: ومفهومٌ أيضاً أنه إذا جاء أحدهما أو كلاهما عند المرأة بعد سِنِّ الرضاع (بعد الحَوْلَيْنِ)، أو جاء بعد فِطَامِهِ ولو في الحَوْلَيْنِ، فلا يُؤَثِّرُ رَضَاعُهُ، ولو دَرَّتِ اللَّبَنُ وَبَلَغَ جَوْفُهُ، وكذلك إذا رَضَعَ أحدهما فقط، ولم يَرْضِعِ الآخر.

وفي كلِّ هذه الأحوال الثلاثة، يجب الرجوع إلى المرأة وسؤالها، وَيُطَبَّقُ الْحُكْمُ الشرعي على ما يَتَحَقَّقُ مِنْ قَوْلِهَا، وتكون الحُرمة إذا شَهِدَ معها آخر، فإن كانت وحدها يَنْبَغِي التَّنْزُّهُ، ولا حُرمة. والله أعلم.

ماي 1979م

هل نَحِلُّ لي هذه الزوجة؟

السؤال:

ذات يوم رجعتُ إلى بيتي فوجدتُ زوجتي - التي لي معها أربعة أبناء - تبكي، فسألتها: «لماذا تبكين؟»، فقالت: «بَلَّغَنِي مِنْ قَوْمٍ أَنَّ الزَّوَاجَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ حَرَامٌ».

ولما بحثتُ عن المسألة، عَلِمْتُ أَنَّ أَبِي (أحمد) تُؤَيِّ وتُرَكِّنِي حَمَلًا فِي بَطْنِ أُمِّي، وبعد الوضع تَزَوَّجَتْ مِنْ رَجُلٍ آخَرَ، يُدْعَى (عبد الله)، وكان عمري حوالي ستة

(1) المنتقى شرح الموطأ. ج 4/ ص 150.

(2) المنتقى شرح الموطأ. ج 4/ ص 150.

أشهر، وأخذتني معها. وكان لهذا الرجل ابن كبير يُدعى (الساسى)، فولد له ابنة هي (العانس) سنة 1956، ولما كبرنا أنا وهذه البنت، خطبتها وتزوجنا منذ ما يزيد على عشر سنوات، وولد لنا. ثم وقع ما ذكرت من سماعنا أن الزواج بيننا حرام؛ لأنها حفيدة زوج أمي.

وقد سألت أمي هل أرضعتني حليتها عندما كانت عند زوجها الثاني (عبد الله)، فنكت ذلك، وأقسمت أنها كانت قد جفت ثديها، ولم أرضع منها قطرة من الحليب.

فما هو حكم الشريعة؟ أحلال لي هذه الزوجة أم صحيح أنها حرام؟ والسلام.
معمر (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: في هذه الحالة المذكورة في السؤال شبهة، إذا زالت فلا حرمة، وإن ثبتت فالحرمة.

فصاحب السؤال يقول أن أمه - بعد تأييمها - تزوجت السيد (عبد الله)، وكان عمره حين زواجها بزوجه الثاني نحو ستة أو سبعة أشهر، وهي سن لا يستغني فيها الطفل عن الرضاع.

فلو ثبت أنها أرضعته - ولو مرة واحدة - بعد دخول زوجها بها، فإنه يُعتبر ولداً لزوجها الذي وطئها، ويكون جميع أبناء زوجها السابقين واللاحقين إخوة وأخوات له.

يقول خليل في المختصر: «وَأَشْتَرَكَ مَعَ الْقَدِيمِ وَلَوْ بِحَرَامٍ». قال شارحه

الدردير: «ولو تَأَيَّمَتْ وفي ثَدْيِها لبنٌ مِنَ الأوَّل، وَوَطِئَها ثانٍ وَأَنْزَلَ، اشْتَرَكَ الزَوْجُ الثاني مع الزوج القديم في الولد الذي أَرْضَعَتْهُ بعد وَطِئِ الثاني، ولو كَثُرَت الأزواج، كان ابناً للجميع ما دام لبنُ الأوَّل في ثَدْيِها، وَتَبَيَّنَتِ الحُرْمَةُ بين الرضيع وصاحب اللبن، ولو [حَصَلَ اللبن] ⁽¹⁾ بِحَرَامٍ».

ثانياً: أمَّا إِذَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ لم يَرْضَع - كما تقول الأم - وَأَنَّ ثَدْيِها جَفَّ مِنَ اللبن عند زواجها بالثاني، وَأَنَّ عَادَتَها أَن يَجِفَّ ثَدْيُها، ولا تُسْقِيهم لبنَها بعد قليل مِنْ ولادتهم، وإنما يَتَنَاولون حليب الشاة مع الأكل بعد الجفاف، إِنْ تَبَيَّنَ هذا القول، فَإِنَّ الطفل لا يكون وَلِداً لزوجها، بل أَجَنِبِي عنه، ولا تَتَشَرَّ الحُرْمَةُ بين هذا الابن وزوج أمِّه بالرضاع.

ثالثاً: لو تَبَيَّنَ الرِّضَاع، لكان (الساسى) أَخاً لـ (معمّر) مِنَ الرِّضَاع، وأبوهما المشترك هو (عبد الله)، وَحِينَئِذٍ تكون (العانس) ابنة أَخِي (معمّر) مِنَ الرِّضَاع، ويكون (معمّر) هو عَمُّها مِنَ الرِّضَاع، ولا يَحْوز بينهما زواج.

رابعاً: أمَّا إِذَا لم يَثْبُتْ أَنَّ (معمّر) قد رَضَعَ لبنَ أمِّه - بعد زواجها مِنْ زوجها الثاني (عبد الله) - فَإِنَّ (الساسى) يكون أَجَنِبِيّاً عنه تماماً، ولا صِلَةٌ بينهما، وفي هذه الحالة يَحِلُّ لـ (معمّر) أَنْ يَتَزَوَّج ابنة (الساسى): (العانس)، كما يَحِلُّ لها أَنْ تَتَزَوَّجَه.

خامساً: بِإِذَا أَنَّ هذه الأمُّ تُؤَكِّد - تَأَكِيداً قاطعاً - أَنَّ ابنَها (معمّر) لم يَتَنَاولْ ثَدْيِها أبداً بعد زواجها مِنْ زوجها الثاني؛ لِأَنَّ حليها كان قد جَفَّ، وبِإِذَا أَنَّهُ قد مرَّ على الزواج نحو عشر سنين، ولم تَقُمْ شُبُهَةٌ - ولو وقع اعتراض - فَإِنَّ هذا النكاح لا يُفْسَخ؛ لِأَنَّهُ لم تَقُمْ بَيِّنَةٌ ولا شِبْهَ بَيِّنَةٍ على الرِّضَاع. والله أعلم.

15 ذي الحجة 1404هـ / 11 سبتمبر 1984م

(1) ما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ الأصل، وأثبتناه مِنَ الشرح الكبير للدردير.

مسائل في الرّضاع والزواج

السؤال:

أنا أحد إخوانكم في الإسلام، أبعث إليكم برسالتني هذه من مدينة (تبسة)، واضعاً بين أيديكم هذه القضية، وأملي فيكم كبير، ورجائي أكبر في أنكم ستجدون الحل المناسب لقضيتي التي تتعلق بالزواج من فتاة يُعتقد أنها لا تحلّ لذلك بسبب الرّضاعة.

المُسَمَّى (الطيب) تزوّج بامرأة هي: (تونس)، فأنجبت (محمد)، ثم توفيت والدته (محمد)، فتزوّج (نوّة)، وكان ذلك بعد خمسة عشر عاماً.

(نوّة) - التي تزوّجها (الطيب) بعد وفاة والدته (محمد) - أرضعت ابن أختها المُسَمَّى (جمال)، وكان عمره 14 شهراً، ثم أرضعت (مفيدة) ابنة (محمد) بن (الطيب)، وكان ذلك بعد أربع سنوات. و(كريمة) ابنة (محمد) بن (الطيب) - وهي أصغر من (مفيدة) - لم ترضع (نوّة).

هل يُمكن الزواج بين (كريمة) و(جمال)، مع العلم أنّ (كريمة) لم ترضع (نوّة)، ولم ترضع والدته (جمال)، وكذلك الحال بالنسبة لـ (جمال) لم يرضع والدته (كريمة)؟

كيفية الرضاعة:

(جمال) رضع (نوّة) مرّة واحدة فقط، وكان عمره 14 شهراً (يأكل الطعام).
(مفيدة) رَضَعَت (نوّة) مرّة واحدة فقط، وكان عمرها أربعة أشهر.
أخوكم بمدينة (تبسة) يَنتظر ردّكم على آخر من الجمر.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداه.

أولاً: إذا رَضَعَ صَبِيٌّ مِنْ امْرَأَةٍ فَهُوَ ابْنُهَا مِنَ الرَّضَاعِ، وَزَوْجُهَا - صَاحِبُ اللَّبَنِ - أَبُو ذَلِكَ الصَّبِيِّ مِنَ الرَّضَاعِ. قَالَ خَلِيلٌ فِي الْمَخْتَصَرِ: «وَقُدِّرَ الطِّفْلُ خَاصَّةً وَلَدًا لِصَاحِبَةِ اللَّبَنِ، وَلِصَاحِبِهِ مِنْ وَطْئِهِ لَا نَقِطَاعِهِ وَلَوْ بَعْدَ سِنِينَ»⁽¹⁾. قَالَ الدَّرْدِيرُ: «وَقُدِّرَ الطِّفْلُ الرُّضِيعُ خَاصَّةً دُونَ إِخْوَتِهِ وَأَخَوَاتِهِ وَلَدًا لِصَاحِبَةِ اللَّبَنِ وَلِصَاحِبِهِ... فَكَأَنَّهُ حَصَلَ مِنْ بَطْنِهَا وَظَهَرَ، مِنْ حِينِ وَطْئِهَا لَهَا الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ إِلَى انْقِطَاعِهِ - أَيِ اللَّبَنِ - وَلَوْ بَعْدَ سِنِينَ كَثِيرَةٍ»⁽²⁾.

ولهذا يُعْتَبَرُ جَمِيعُ أَبْنَاءِ الْمَرْأَةِ الْمُرْضِعِ إِخْوَانًا لِلرُّضِيعِ، وَجَمِيعُ بَنَاتِهَا يُعْتَبَرْنَ أَخَوَاتٍ لَهُ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ أَبْنَاءِ وَبَنَاتِ زَوْجِهَا يُعْتَبَرُونَ إِخْوَانًا وَأَخَوَاتٍ لَهُ.

ثانيًا: بِمَا أَنَّ الْمَرْأَةَ (نَوَّةً) زَوْجَةَ (الطَّيِّبِ) قَدْ أَرْضَعَتْ الصَّبِيَّ (جَمَالَ)، فَقَدْ صَارَ ابْنًا لَهَا مِنَ الرَّضَاعِ، كَمَا أَنَّهُ أَصْبَحَ ابْنًا لَزَوْجِهَا (الطَّيِّبِ) مِنَ الرَّضَاعِ، فَجَمِيعُ أَبْنَائِهَا إِخْوَانٌ لَهُ وَأَخَوَاتُ، وَمِنْهُمْ (مُحَمَّدٌ) بْنُ (الطَّيِّبِ) مِنْ زَوْجَتِهِ (تُونَسَ)، فَهُوَ أَخُو (جَمَالَ) مِنْ أَبِيهِ مِنَ الرَّضَاعِ؛ لِأَنَّهُ - أَيِ (جَمَالَ) - رَضَعَ لَبَنَ (نَوَّةٍ) مِنْ زَوْجِهَا (الطَّيِّبِ)، فَهُوَ صَاحِبُ اللَّبَنِ.

لهذا نقول: إِنَّ (مُفِيدَةَ) تُعْتَبَرُ مِنْ جِهَةٍ أُخْتًا لـ (جَمَالَ) مِنَ الرَّضَاعِ؛ لِأَنَّهُمَا اجْتَمَعَا عَلَى ثَدْيِ (نَوَّةٍ)، وَتُعْتَبَرُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى ابْنَةُ أَخِيهِ مِنَ الرَّضَاعِ؛ لِأَنَّ أَبَاهَا (مُحَمَّدٌ) هُوَ أَخُوهُ مِنَ الرَّضَاعِ.

(1) مختصر خليل. ص 162.

(2) الشرح الكبير. ج 2/ ص 504.

ثالثاً: وأمّا (كريمة) بنت (محمد)، فإنها ابنة أخيه من الرضاع؛ لأنه رَضِع لبن (نوّ)، و(نوّ) زوجة (الطيب)، ف (الطيب) - صاحب اللبن - هو أبوه من الرضاع، و(محمد) بن (الطيب) أخوه من الرضاع، و(كريمة) بنت (محمد) بن (الطيب) بنت أخيه من الرضاع، وبنت الأخ من النسب مُحَرَّمَةٌ بقوله تعالى: ﴿وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ [النساء: 23]، وابنة الأخ من الرضاع مُحَرَّمَةٌ بقوله ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»، رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها.

رابعاً: إذا وقع الرضاع أثناء الحولَيْن وقعت به الحرمة، وسواء كان رَضْعَةً واحدة أو عِدَّة رَضَعَات، بل تكفي لِشَرْعِ الحرمة مَصَّةٌ واحدة وَصَل لِبْنُهَا إِلَى جوف الرضيع. هذا هو قول الجمهور من العلماء، إلّا الشافعية فقد قالوا: لا تُحَرِّم مَصَّةٌ واحدة ولا مَصَّتَان، وَبَقِيَّة المذاهب على أَنَّ الرضاع يَتَحَقَّقُ بِوَصُول اللبن إِلَى الجوف.

والصبيُّ الذي رَضِع وعمره 14 شهراً يكون قد رَضِع أثناء الحولَيْن، فَرَضَاعُهُ مُحَرَّم، إلّا إذا كان قد فُطِم، واستغنى عن اللبن، وصار يكتفي بالطعام.

خامساً: اصْرِفْ نَفْسَكَ - يا (جمال) - عن هذه المرأة، واطْلُبْ غَيْرَهَا، وَاسْتَبِقْ حُبَّهَا كَابْنَةِ أَخِيكَ، وَأَكْرِمَهَا لهذا السبب، وَلْتَنْظُرْ إِلَيْكَ هِيَ كَمَا تَنْظُرُ الْفَتَاةَ لِعَمَّهَا، أَمَّا الزَّوْجُ بَيْنَكُمَا فَحَرَامٌ بِنُصُوصٍ مِنَ الشَّرِيعَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

السؤال:

سيدي لديّ سؤال يتعلّق بالزواج والرضاع، نريد أن تُبَيِّنُوا لَنَا حُكْمَ الشَّرِيعَةِ فِيهِ.

وهو أن لي أختًا وَلَدْتُ أولادًا، وأنا بِدوري وَلَدْتُ أولادًا، وقد رَضَعَ ابني الكبير مع ابنِ لأختي، كِلَاهُمَا رَضَعَ لبنَ أختي، ابْنُهَا رَضَعَ حليبَ أُمِّه، وابني رَضَعَ حليبَ عَمَّتِه.

واليوم يُريد ابن أختي الذي رَضَعَ أُمُّه مع ولدي الكبير أن يَتَزَوَّجَ بابنتي التي لم تَرْضِعْ أختي. فهل تَحِلُّ له، ويَحِلُّ لها؟

أفيدونا بالحكم، والله يُبَيِّقُكُمْ في خدمة الدين والعلم والوطن. والسلام عليكم.

ب. إ (عناية)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: نَعَمْ، يَجُوزُ لابن أختك المذكور أن يَتَزَوَّجَ ابنتك، ما دامت لم تَرْضِعْ لبنَ أُمِّه، ولم يَرْضِعْ لبنَ أُمِّها، فهما لم يَجْتَمِعَا على ثَدْيِ امرأة واحدة، لذا يُعْتَبَرَانِ أَجْنَبِيَّيْنِ عن بعضهما، ويَحِلُّ لهما أن يَتَزَوَّجَا.

ثانياً: أمّا ولدك الكبير الذي رَضَعَ لبنَ أختك - وهي عَمَّتُه مِنَ النسب - فقد صارت أُمًّا له مِنَ الرِّضَاعِ، وصار زوجها أباه مِنَ الرِّضَاعِ، فجميعُ أبنائهما وبناتهما أصبحوا إِخْوَةً له وأخوات، تَقَدَّمُوا أو تَأَخَّرُوا، منها أو مِن غيرهما.

وأما إِخْوَتُه مِنَ النسبِ وأخواته - أعني أبناءك وبناتك - فلا يَخْرُجُ عليهم أن يَتَزَاوَجُوا مع أبناء وبنات عَمَّتِهِم المذكورة ما داموا لم يَرْضِعُوا لبنَهَا، ولا تَمْنَعُهُم أُخُوَّةُ الذي رَضَعَ أُمُّهُم أن يَتَزَوَّجُوا إِخْوَانَهُ وأخواته مِنَ النسب. والله أعلم.

15 جمادى الثانية 1403 هـ / 30 مارس 1983 م

السؤال:

سيدي: أقدم لكم هذا السؤال لثُرشدونا حتى نعلم ما حُكم الله فيه:

كان رجلٌ قد تزوّج امرأتين صُغرى وكُبرى، ثم هلك، فتزوَّجت - من بعده - المرأة الصغرى، فولد لها من زوجها الثاني ولدٌ ذَكَر.

وأما الكبرى فإنها لم تتزوَّج ثانية، وكان لها ولدٌ ذَكَر من زوجها السابق، تزوّج وولّد له بنت أنثى.

فهل يُجوز أن يتزوَّج ابن المرأة الصغرى - من زوجها الثاني - بنتَ ولد المرأة الكبرى - من الأول -؟

نسألك - بوجه الله - أن تُرجع إلَيَّ الجواب كتابيًا. والسلام عليكم.

إ. ل (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتّبع هُداه.
أولاً: قد يكون الزواج بين هذه المرأة وهذا الرجل حلالاً، وقد يكون حراماً، حسبما يأتي من الأحوال.

الحالة الأولى:

إن كانت المرأة الصغرى لم يُولد لها من زوجها الأول ولدٌ، ولم يكن لها حليب منه نتج من وطئه حتى مات عنها، وتزوَّجت بالثاني وليس في ثديها لبنٌ من الأول، فابنتها من الزوج الثاني أجنبيٌّ تماماً عن ولدِ المرأة الكبرى، ويُجوز أن يقع الزواج بينهما؛ لأنه لا نسب بينهما ولا رَضاع ولا صهر.

الحالة الثانية:

أما إن كانت هذه المرأة الصغرى قد وَلَدَتْ مِنْ زوجها الأول، وكان لها مِنْ وَطْئِهِ لَبَنٌ فِي ثَدْيِهَا، بَقِيَ معها حتى تَزَوَّجَتْ مِنَ الرجل الثاني، فَإِنَّ الأول مُشْتَرِكٌ مع الثاني فِي اللبن، وَجميع أبنائها مِنَ الثاني يُعْتَبَرُونَ أبنَاءَ الأول مِنَ الرِّضَاع، وَجميع أبنَاءَ الأول إِخْوَةٌ وَأَخَوَاتٌ لأبنائها مِنَ الثاني.

فِي هذه الصورة يكون وَلَدُ هذه المرأة مِنْ زوجها الثاني ابناً لزوجها الأول مِنَ الرِّضَاع، وَيكون وَلَدُ المرأة الأولى مِنَ الزواج الأول أَخاً مِنَ الرِّضَاع له، وَتكون ابنتُهُ هي ابنةُ أَخِيهِ مِنَ الرِّضَاع، وابنةُ الأخ مِنَ الرِّضَاع مُحَرَّمَةٌ بِنَصِّ الحديث: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ».

ثانياً: وَفِي مثل هذه المسألة يقول خليل فِي المختصر: «وَقُدِّرَ الطُّفْلُ خَاصَّةً وَلَدًا لِصَاحِبَةِ اللَّبَنِ، وَلِصَاحِبِهِ مِنْ وَطْئِهِ لَانْقِطَاعِهِ وَلَوْ بَعْدَ سِنِينَ، وَاشْتَرَكَ مع الْقَدِيمِ وَلَوْ بِحَرَامٍ لَا يَلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ»⁽¹⁾.

وَجاءَ فِي شَرْحِ الدردِيرِ قَوْلُهُ: «مِنْ حِينَ وَطْئِهِ لَهَا الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ لَانْقِطَاعِهِ - أَيِ اللَّبَنِ - وَلَوْ بَعْدَ سِنِينَ كَثِيرَةٍ، وَلَوْ طَلَّقَهَا، فَأَوْلَادُهُ مِنْ غَيْرِهَا - مَا تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ عَلَى الرِّضَاعِ - إِخْوَةٌ لَدَلِكِ الطُّفْلِ، وَلَوْ تَأَيَّمَتْ وَفِي ثَدْيِهَا لَبَنٌ مِنَ الأول، وَوَطْئُهَا ثَانٍ وَأُنْزِلَ، اشْتَرَكَ الزَّوْجُ الثَّانِي مع الزَّوْجِ الْقَدِيمِ فِي الْوَلَدِ الَّذِي أَرْضَعَتْهُ بَعْدَ وَطْئِ الثَّانِي، وَلَوْ كَثُرَتِ الْأَزْوَاجُ، كَانَ ابْنًا لِلْجَمِيعِ مَا دَامَ لَبَنُ الأولِ فِي ثَدْيِهَا، وَثَبَّتَ الْحُرْمَةُ بَيْنَ الرَضِيعِ وَصَاحِبِ اللَّبَنِ، وَلَوْ حَصَلَ اللَّبَنُ بِحَرَامٍ - أَيِ بِسَبَبِ وَطْئِ حَرَامٍ - لَا يَلْحَقُ الْوَلَدُ بِهِ، كَمَا إِذَا زَنَى بِامْرَأَةٍ ذَاتِ لَبَنِ، أَوْ حَدَّثَ مِنْ وَطْئِهِ لَبَنٌ،

(1) مختصر خليل. ص 162.

فكُلُّ رَضِيعٍ شَرِبَ مِنْ هَذَا اللَّبَنِ يَكُونُ ابْنًا لِصَاحِبِهِ، أَوْ تَزَوَّجَ بِمُحَرَّمَةٍ أَوْ بِخَامِسَةٍ عَالِمًا فَأَوَّلَى فِي نَشْرِ الْحَرَمَةِ لَوْ كَانَ بِحَرَامٍ يَلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ، كَمَا لَوْ تَزَوَّجَ بِمَا ذُكِرَ جَاهِلًا»⁽¹⁾.

مِنْ هَذَا يَتَبَيَّنُ جَوَابُ السُّؤَالِ الْمَذْكُورِ.

وُخْلَصَتْهُ:

إِنَّمَا إِنْ لَمْ تَلِدْ أَصْلًا مِنَ الْأَوَّلِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي ثَدْيِهَا مِنْهُ لَبَنٌ، فَهَذَا الزَّوْاجُ الْمَذْكُورُ حَلَالٌ، وَكَذَلِكَ إِنْ تَزَوَّجَتْ بِالثَّانِي، وَلَيْسَ فِي ثَدْيِهَا لَبَنٌ مِنَ الْأَوَّلِ.

أَمَّا إِنْ وَلَدَتْ مِنْهُ، وَتَزَوَّجَهَا الثَّانِي وَفِي ثَدْيِهَا حَلِيبٌ مِنَ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهَا يَشْتَرِكَانِ فِي اللَّبَنِ، وَيَكُونُ ابْنُهَا مِنَ الثَّانِي ابْنًا لِلأَوَّلِ مِنَ الرِّضَاعِ، وَتَكُونُ هَذِهِ الْفَتَاةُ ابْنَةُ أَخِيهِ مِنَ الرِّضَاعِ، فَالزَّوْاجُ بَيْنَهُمَا حَرَامٌ بِنَصِّ الْحَدِيثِ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ». وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ.

14 رمضان 1403هـ / 25 جوان 1983م

السُّؤَالُ:

كَنتُ خَطَبْتُ الْأَنْسَةَ (ح) مِنْ أَبَوِيهَا، فَوَافَقَا عَلَى الزَّوْاجِ، وَتَمَّ الْعَقْدُ الشَّرْعِيُّ بِوِلَايَةِ أَبِيهَا، وَحُضُورِ أَعْمَامِهَا وَأَخَوَالِهَا وَأَخَوَالِي مِنْذُ سِنَوَاتٍ، ثُمَّ تُوفِّيَ أَبُوهَا رَحِمَهُ اللَّهُ. وَلَمَّا حَدَّثْتُ مُشْكِلَةَ بَيْنِ الْعَائِلَتَيْنِ تَكَلَّمْتُ جَدَّتُهَا لِأَبِيهَا وَقَالَتْ أَنَّهَا أَرْضَعْتَنِي مَعَ أَوْلَادِهَا، وَكَانَ هَذَا الْقَوْلُ مِنْهَا وَقَعَ مِنْذُ أَيَّامٍ فَقَطْ، مَعَ أَنَّ عَمْرِي الْيَوْمَ يُنَاهِزُ 25 سَنَةً.

(1) الشرح الكبير. ج 2/ ص 504-505.

واستَغْرَبَ كُلُّ أَفْرَادِ الْعَائِلَتَيْنِ مِنْهَا هَذَا الْقَوْلَ، وَاعْتَبَرُوهُ دَسِيسَةً أَوْ مَكِيدَةً حَتَّى لَا يَتِمَّ هَذَا الزَّوْاجُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصْدُرْ مِنْهَا قَبْلَ الْيَوْمِ.

وَتَحْتَ ضَغْطِهَا قَالَتْ أَخْتُهَا - وَهِيَ جَدَّتِي لِأُمِّي -: «أَنَا عِشْتُ مَعَهَا فِي غُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَمْ أَرِ إِرْضَاعَهَا، وَلَمْ أَسْمَعْ بِهِ، وَلَكِنْ لَمَّا قَالَتْ أَخْتُي: رَضَعَ، فَإِنَّهُ رَضَعَ، مَعَ أَنِّي مُصِرَّةٌ عَلَى عَدَمِ سَمَاعِي بِذَلِكَ وَلَا رُؤْيَايَ».

إِنَّ الَّذِينَ شَهِدُوا عَقْدَ الزَّوْاجِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ كُلُّهُمْ مُسْتَعِدُّونَ تَمَامَ الْإِسْتِعْدَادِ لِلشَّهَادَةِ بِأَنَّ الزَّوْاجَ قَدْ تَمَّ، وَأَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ لَا يُوثَقُ بِكَلَامِهَا، لِجَبِّهَا الْمَكْرَ، وَلِأَنَّهَا سَكَتَتْ - بَعْدَ الْخُطْبَةِ وَالزَّوْاجِ - أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ سَنَوَاتٍ.

فَمَا الْحُكْمُ؟ وَهَلْ يَصِحُّ لِي الدَّخُولُ بِزَوْجَتِي؟

ع ٠٢

الجواب:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ اتَّبَعَ هُذَاهُ. أَوَّلًا: لَوْ ثَبَتَ هَذَا الرِّضَاعُ الَّذِي زَعَمَتْهُ هَذِهِ الْمَرْأَةُ لَكَانَ الزَّوْاجُ بَيْنَكُمَا حَرَامًا؛ لِأَنَّ الْفَتَاةَ تَكُونُ ابْنَةَ أَخِيكَ مِنَ الرِّضَاعِ، وَأَنْتَ عَمُّهَا مِنَ الرِّضَاعِ، وَذَلِكَ حَرَامٌ مِنَ النَّسَبِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، وَحَرَامٌ مِنَ الرِّضَاعِ بِنَصِّ الْحَدِيثِ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ».

ثَانِيًا: وَلَكِنْ هَذَا الرِّضَاعُ - كَمَا جَاءَ فِي السُّؤَالِ - لَا يَثْبُتُ شَرْعًا؛ لِأَنَّهُ قَوْلُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ، سَكَتَتْ عَنْهُ مُدَّةٌ تَزِيدُ عَلَى عَشْرِينَ سَنَةً وَلَمْ تُفْشِهِ، وَسَكَتَتْ عَنْهُ بَعْدَ عَقْدِ الزَّوْاجِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ سَنَوَاتٍ، ثُمَّ هِيَ الْيَوْمَ تَتَكَلَّمُ بِهِ، فَسَكُوتُهَا جَلَبُ الرِّيْبَةِ فِي قَوْلِهَا.

وحتى لو كانت تكلّمت به من قبل، وكانت من ذوات العدل، فإنها امرأة واحدة، ولا يثبت الرضاع بقول امرأة واحدة، كما لا يثبت بقول رجل واحد.

ثالثاً: إنما يثبت الرضاع بثلاث بينات:

الأولى: شهادة رجلين من ذوي العدالة، فهذه بيّنة كاملة، يفسخ بها النكاح قبل العقد وبعده، ولو دخل بها، وولدت الأولاد.

الثانية: شهادة رجل واحد ومعه امرأة واحدة، بشرط فُشو قولهما بالرضاع قبل العقد.

الثالثة: شهادة امرأتين اثنتين، بشرط فُشو قولهما بالرضاع قبل الدخول.

وفي هذه المسائل يقول خليل في المختصر في ثبوت الرضاع: «ويثبت برجل وامرأة، وبامرأتين، [إن فشا]⁽¹⁾ قبل العقد، وهل تسترط العدالة مع الفُشو؟ تردّد، وبرجلين لا بامرأة [ولو فشا]».

وشرحه الدردير بقوله: «ويثبت الرضاع برجل وامرأة - أي مع امرأة - وبامرأتين، إن فشا ذلك منهما في الصورتين قبل العقد، لا إن لم يفش ذلك منهما فلا يثبت... ويثبت برجلين عدلين اتفاقاً فشا أو لا، وغير العدلين لا يقبلان إلا مع فُشو قبله... لا بامرأة أجنبية فلا يثبت بها ولو فشا ذلك منها». كما لا يثبت بقول امرأة من ذوات القرابة أمّاً أو جدّة أو غيرهن.

رابعاً: وإذا لم يثبت الرضاع، حلّ الزواج، ولكن نصّ العلماء على أن التنزّه مندوب، قال خليل: «وندب التنزّه مطلقاً».

(1) ما بين معقوفتين سقط من الأصل، وأثبتناه من مختصر خليل.

وشرح الدردير الإطلاق بقوله: «في كل شهادة لا تُوجب فراقاً، كشهادة امرأة واحدة، أو رجل واحد ولو عدلاً، أو امرأتين بلا فُشُو... ومعنى التَنَزُّه عدم الإقدام على النكاح والطلاق إن حصل النكاح».

والمندوب ما يُثاب على فعله، ولا يُعاقب على تركه، فمن ترك فعل مندوباً، ومن تزوّج ترك مندوباً، ولا حرج عليه ولا إثم إن ترك مندوباً.

خامساً: ممّا تقدّم يتبيّن للسائل أنه يجوز له أن يدخل بزوجه المعقود عليها؛ لأنّ الشهادة بالرضاع لم تكن إلّا من امرأة واحدة لم يَفُش قولها قبل العقد، وحتى لو فُشا - وكانت من ذوات العدالة - فلا يكفي قولها لإثبات الرضاع.

وإن وقع شك، فالأحسن أن يتنزه، كما سبق القول عن خليل. والله أعلم.

23 شعبان 1403هـ / 05 يونيو 1983م

السؤال:

خطبتُ فتاةً اسمها (تونس)، ومَرَّ على خطبتي لها بضعة أشهر، ثم قالت جدتها لأمّها - وهي عمّتي السيدة (العانس) - بأنها كانت أرَضَعَتني مع ابنها (محمد) رضعة واحدة، وهو أخٌ لابنتها (زكية)، التي هي أمّ الفتاة (تونس).

إنّ هذا التصريح من هذه المرأة جعلني حائراً، خائفاً أن يكون بيني وبين الخطيبة رضاع. فهل أقدم على إنتمام الزواج أو أنسحب؟ مع العلم أنه لا يعلم أحد شيئاً عن هذا الرضاع، ولم يُعلم أيُّ قول لهذه المرأة، وقد حَضَرَت الخطبة ووليمتها وسكتت مُدَّةً ثم نطقت بعد أشهر.

ب. ف (سكيكدة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: لو ثَبَتَ هذا الرِّضَاع، لكانت (زكية) - ابنة عمَّتكَ (العانس) - قد اجتمعت معك على رِضَاعِ نَدِيٍّ أُمِّهَا، فتكون أختك من الرِّضَاع، وتكون ابنتها (تونس) ابنة أختك من الرِّضَاع. وبنْتُ الأخت من الرِّضَاع حرامٌ بقوله ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»، وابنةُ الأخت من النَّسَبِ مُحَرَّمَةٌ بِنَصِّ القرآن في قوله تعالى: ﴿وَبَنَاتُ الْأَخْتِ﴾ [النساء: 23].

ثانياً: لا يَثْبُتُ الرِّضَاعُ إِلَّا بِحُجَّةٍ شَرْعِيَّةٍ، وهي شهادة رجلين من ذوي العدالة، أو بشهادة رجل وامرأتين، أو بشهادة رجل وامرأة، أو بشهادة امرأتين، وَيُشْرَطُ في هذين فُشُوَّ خبر الرِّضَاع قبل العقد.

وأما شهادة امرأة واحدة فلا تكفي، ولا تُحَرِّمُ، ولو فَشَا قولها قبل العقد، كما نَصَّ عليه خليل في المختصر وشُراحه.

ثالثاً: ولكن يَنْبَغِي التَّنْزُّهُ عِنْدَ وجودِ شُبْهَةٍ، وإن لم يَثْبُتِ الرِّضَاع، فإن ضَعُفَتِ الشُّبْهَةُ، واحْتَمَلَتِ الشَّهَادَةُ التُّهْمَةَ، وَتَطَرَّقَ إِلَيْهَا الشَّكُّ، فلا ضرورةٌ لِلتَّنْزُّهِ. وفي هذه القضية، يقول السائل أَنَّ عَمَّتَهُ حَضَرَتِ الْخِطْبَةَ، وَسَكَتَتْ عَنِ النُّطْقِ بِشَهَادَتِهَا قَبْلَ الْخِطْبَةِ وبعدها، ثم نَطَقَتْ.

ثم إِنَّ الْقَضِيَّةَ - عِنْدَ الْمَالَكِيَّةِ - مِنْ بَابِ التَّوَرُّعِ وَالتَّنْزُّهِ لَا مِنْ بَابِ الْحُرْمَةِ، أَمَّا عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ فَلَا تُحَرِّمُ لِعِلَّةٍ أُخْرَى، وهي أَنَّ الرِّضَاعَ - حَتَّى لو ثَبَتَ - وَقَعَ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَذَلِكَ لَا يُحَرِّمُ عِنْدَهُمْ.

لهذا نقول لهذا الشاب: أتمم زواجك، وعلى بركة الله، ما لم تظهر شهادة أخرى
تدعم قول هذه المرأة. والله أعلم.

18 محرم 1405هـ / 13 أكتوبر 1984م

السؤال:

1 - أختان من الأم: الكبرى اسمها (العاطرة)، والصغرى اسمها (حدة)،
وبينهما فارق كبير في السن، بحيث تزوجت (العاطرة) وولدت ولدها الأول
(أحمد)، وأختها (حدة) في سن الرضاع فرضعت لبنها.

لقد ولدت (العاطرة) عدة أولاد هم: (أحمد)، و(مسعودة)، و(محمد)،
و(حورية)، و(عزيز)، وكان رضاع الأخت (حدة) - كما قلنا - مع ولد أختها
الكبير (أحمد).

2 - ثم كبرت (حدة)، وتزوجت فولدت، ومن أولادها بنت سمّتها (بدرية)،
وقد كبرت (بدرية) اليوم، وأصبحت شابة في سن الزواج.

3 - كما كبر (عزيز) من أبناء (العاطرة)، وأدرك هذه السن، وهو يتساءل: هل
يجلّ له أن يخطب هذه الفتاة - أعني (بدرية) بنت خالته - للزواج، أم تحرّم عليه؟
سائل

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: لا يجوز لهذا الشاب أن يتزوج هذه الفتاة إذا كان الأمر كما ورد في
السؤال؛ لأنها تعتبر بنت أخته من الرضاع، وبنت الأخت من الرضاع حرام بنص
الحديث في قوله ﷺ: «يحرّم من الرضاع ما يحرم من النسب».

ثانيًا: بيان ذلك أنّ السيدة (العاطرة) أمّه كانت قد أرَضَعَتْ أختها (حدّة) في صِغَرها، وبذلك أصبحت (حدّة) بنتًا مِنَ الرِّضَاع لأختها مِنْ أمّها (العاطرة)، وأصبحت هذه أمًّا مِنَ الرِّضَاع لأختها (حدّة).

ثالثًا: قاعدة الرِّضَاع أنّ كلّ امرأة أعطت ثديها لوليد في سنِّ الرِّضَاع، فشرب لبنها، تُصبح أمًّا له مِنَ الرِّضَاع، وجميع أبنائها وبناتها المُتقدِّمين منهم والمُتأخِّرين يُصبحون إخوانًا وأخوات له.

لهذا نقول: جميع أبناء (العاطرة) وبناتها إخوان وأخوات مِنَ الرِّضَاع لـ (حدّة)، فـ (أحمد) الكبير الذي رَضَعَتْ معه مثل (عزيز) الصغير؛ لأنها التَّقَمَّتْ نفسَ الثدي الذي التَّقَمّه (أحمد)، و(مسعودة)، و(محمد)، و(حورية)، و(عزيز)، وامتصّوا كلّهم - ومعهم (حدّة) - هذا الثدي، وشربوا منه اللبن، فهم إخوة مِنَ الرِّضَاع.

لهذا نقول: لا يَحِلُّ لـ (عزيز) أن يتزوَّج (بدرية)؛ لأنها ابنة أخته مِنَ الرِّضَاع، فلا يَحِلُّ لها، ولا يَحِلُّ له. والله أعلم.

11 صفر 1404هـ / 16 نوفمبر 1983م

السؤال:

كان خالي السيد (ي. ز) مُتزوَّجًا امرأتين، تُدعى إحداها (ن)، وتُدعى الأخرى (ح). وعندما كنت صغيرًا - عُمرِي بضعة أشهر - رَضَعْتُ لبن امرأة خالي (ح) كما تشهد بذلك، وتشهد به أيضًا أمِّي، وخالي، وأبي، وآخرون، كلّهم يشهد بالرِّضَاع.

وكان لخالي ابنة اسمها (آمنة) مِنَ امرأته الأخرى (ن)، وقد تزوّجت (آمنة) ووُلدت لها بنت اسمها (مسعودة). ولما كبرنا حَظَبُوا لي هذه البنت، وسألوا بعض

مَنْ يَنْتَسِبَ إِلَى الْعِلْمِ، فَأَفْتَاهُمْ بِحِلِّيَّةِ هَذَا الزَّوْاجِ. ثُمَّ بَلَغَنِي أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ حَرَامٌ
الزَّوْاجِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا؛ لِأَجْلِ الرِّضَاعِ الْمَذْكُورِ.

فَمَا هُوَ الْحُكْمُ: أَهِيَ حَلَالٌ لِي أَمْ هِيَ حَرَامٌ؟

ب. ١ (المسيلة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: هذه المرأة - (مسعودة) - لَا تَحِلُّ لَكَ إِذَا كُنْتَ رَضَعْتَ حَلِيبَ (ح) زَوْجَةِ
جَدِّهَا (ي)، فَإِنَّ (آمنة) أُمُّهَا هِيَ أَخْتُكَ مِنَ الرِّضَاعِ، فَـ (آمنة) أَبُوهَا مِنَ النَّسَبِ
(ي. ز)، وَهُوَ صَاحِبُ لَبَنٍ (ح) وَفَحْلُهَا، فَلَمَّا رَضَعْتَ أَنْتَ حَلِيبَ (ح) صَارَتْ
أُمُّكَ مِنَ الرِّضَاعِ، وَصَارَ (ي. ز) - بِذَلِكَ - أَبَاكَ مِنَ الرِّضَاعِ، وَصَارَتْ (آمنة) -
ابنته - أَخْتُكَ مِنَ الرِّضَاعِ.

بنت الأخ وبنت الأخت مِنَ النَّسَبِ حَرَامٌ بِنَصِّ الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَبَنَاتُ
الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ﴾ [النساء: 23]، وَبنت الأخ وبنت الأخت مِنَ الرِّضَاعِ حَرَامٌ
بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ».

إِذَا أُثْبِتَ الرِّضَاعُ بَيِّنَةً وَجِبَ فَسُخَّ النِّكَاحُ قَبْلَ الْبِنَاءِ وَبَعْدَهُ، وَلَوْ طَالَ الزَّمَنُ
وَوَلَدَتْ الْأَوْلَادَ، وَلَهَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْهَا، وَيَلْحَقُ بِهِ الْأَوْلَادُ.

وَإِذَا شَهِدَ بِالرِّضَاعِ مِثْلُ مَنْ ذَكَرْتَ: أَبُوكَ، وَأُمُّكَ، وَخَالَكَ، وَزَوْجَتَهُ،
وغيرهم، فَالْوَاجِبُ عَلَيْكَ مُفَارَقَةُ هَذِهِ الْمَرْأَةِ فَوْرًا، وَأَنْ تَسْتَغْفِرَ اللَّهَ عَمَّا وَقَعَ مِنْكَمَا.
وَالْأَوْلَادُ أَوْلَادُكَ، وَعَلَيْكَ أَنْ تَقُومَ بِهِمْ، وَتُحْسِنَ إِلَيْهَا كَابْنَةِ أَخِي لَكَ، وَتَقُومَ
بِوَاجِبِكَ نَحْوَ أُمِّ الْأَوْلَادِ.

لا تلتفت إلى قول مَنْ يُفتيك بالحليَّة، بانيًا قوله على أَنَّ (آمنة) ليست ابنة (ح)، وإنما هي ابنة (ن)، فاللبن كُلُّه صادرٌ مِنْ فَحْلٍ واحدٍ وهو (ي. ز) زوج المرأتين، وهو أبو (آمنة) مِنَ النسب، وأبوك مِنَ الرِّضَاع، فـ (آمنة) أَخْتُكَ مِنْ أَبِيكَ مِنَ الرِّضَاع، وابنتها (مسعودة) بنت أَخْتُكَ مِنَ الرِّضَاع، فلا تَحِلُّ لَكَ، ولا تَحِلُّ لَهَا، فَاتَّقِ اللَّهَ ولا تَسْتَحِلَّ ما حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْكَ. والسلام عليكم ورحمة الله.

06 محرم 1406هـ / 21 سبتمبر 1985م

السؤال:

امرأة تزوجت، ورزقها الله تعالى بولد، وبعد حولين كاملين أنجبت مرة ثانية ابناً، ولما صارا كبيرين تزوجا، حيث رزق الأول بطفل، ورزق الثاني ببنت، إلا أن أم البنت كانت مُصابة بمرض خطير، وفي الوقت المناسب كانت لها جدتها تسهر على رضاعة ابن لها، فأخذتها هي الأخرى وأرضعتها مِنْ أُنْدائها.

وذات ليلة أخذت مولود ابنها الأكبر ينام عندها، وفي الصباح الباكر عندما استيقظت مِنْ سُباتها العميق وجدت فَمَه ماسكاً ثَدْيَها، ودخل الشكُّ قلبها، وبقيت حائرة بين حين وآخر، وطرحت على نفسها هذا السؤال: هل الابن رَضَعني أم لا؟

السؤال المطروح: هل يمكن لهذا الابن أن يتزوّج مِنْ أخت هذه البنت؟ ولماذا؟

ملاحظتان:

الأولى: الجدة أخذت الولد بعد أن فَطَمته أمّه.

الثانية: هذان الرجلان مِنْ صُلب واحد.

أَمَلِي أَنْ تَجِدُوا حَلًّا لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي أَقْرَبِ وَقْتٍ. وَاللَّهُ وَلِيُّ أَمْرِكُمْ وَتَدْبِيرِكُمْ.
وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَبَرَكَاتُهُ.

ع. ط (خنشلة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أَوَّلًا: تقولون أَنَّ هذا الطفل أَخَذَتْهُ جَدَّتُهُ، وَالتَّقَمَّ ثَدْيَهَا بَعْدَ أَنْ فَطَمْتَهُ أُمُّهُ،
فَإِذَا صَحَّ هَذَا - وَأَنَّهُ رَضِعَ بَعْدَ فِطَامِهِ - فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّهُ رِضَاعُهُ، وَلَا يَنْشُرُ الْحُرْمَةَ؛
لَأَنَّ الْوَلَدَ إِذَا فُطِمَ وَاسْتَغْنَى عَنِ اللَّبَنِ اعْتَبِرَ رِضَاعُهُ لَغَوًّا.

ولهذا يُجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أختُ الطفلة التي رَضَعَتْ جَدَّتَهُ، أَمَّا تِلْكَ الطفلة التي
رَضَعَتْ لَبَنَ جَدَّتِهِ وَجَدَّتِهَا فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لَهُ، وَلَا يَحِلُّ لَهَا؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ - بِرِضَاعِهَا
فِي جَدَّتِهَا - ابْنَةً لَهَا، فَهِيَ أختُ أَبِيهِ مِنَ الرِّضَاعِ أَيَّ عَمَّتِهِ، وَالْعَمَّةُ مِنَ النِّسْبِ حَرَامٌ
بِنَصِّ الْقُرْآنِ، وَالْعَمَّةُ مِنَ الرِّضَاعِ حَرَامٌ بِالْحَدِيثِ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ
الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ». كَمَا تَحْرُمُ الطفلة عَلَى أَخِيهِ، وَأَمَّا أختُهَا فَهِيَ حَلَالٌ،
كَمَا تَحِلُّ لِأَخِيهِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا.

ثَانِيًا: أَمَّا إِنْ كَانَ هَذَا الْوَلَدُ قَدْ رَضِعَ جَدَّتَهُ قَبْلَ فِطَامِهِ، وَقَبْلَ اسْتِغْنَائِهِ عَنِ لَبَنِ
أُمِّهِ، فَإِنَّ جَدَّتَهُ الَّتِي أَرْضَعَتْهُ تَصِيرُ أُمَّهُ مِنَ الرِّضَاعِ، وَجَمِيعُ أَبْنَائِهَا وَبَنَاتِهَا إِخْوَانُ
وَأَخَوَاتُ لَهُ، وَكَذَلِكَ مَنْ أَرْضَعَتْهُ - كَالْطفلة المذكورة - فَهِيَ أختُهُ مِنَ الرِّضَاعِ.

فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا تَحِلُّ لَهُ الْطفلة؛ لِأَنَّهَا أختُهُ مِنَ الرِّضَاعِ، وَبِنْتُ أَخِيهِ - وَهُوَ
عَمُّهُ - مِنَ الرِّضَاعِ. وَكَذَلِكَ لَا تَحِلُّ لَهُ أختُهَا؛ لِأَنَّهَا ابْنَةُ أَخِيهِ - وَهُوَ عَمُّهُ - مِنَ
الرِّضَاعِ.

وأما أخوه فلا تحل له الطفلة؛ لأنها عمته هو أيضًا من الرضاع، وأما أختها فهي أجنبية عنه، ويجوز له أن يتزوجها.

والخلاصة:

أن هذه الطفلة حرام على الطفل المذكور، لكونها عمته - أخت أبيه من الرضاع - وكذلك هي حرام على أخيه لنفس السبب.

وأما أختها فهي حلال لأخيه دون شبيهة، وأما هو فإن كان قد رضع وهو مفلطوم فهي حلال له أيضًا، وإن رضع قبل فطامه فهي حرام عليه؛ لأنها بنت أخيه من الرضاع.

هذا بيان ما سألتكم عنه. والله أعلم.

07 جمادى الثانية 1405هـ / 26 فيفري 1985م

السؤال:

يُسعدني أن أتقدم إلى سيادتكم بسؤالي هذا، والذي يتمثل في الرضاعة التي جاءت كما يلي:

لي ولدٌ تمَّ رضاعه من طرف جدته، وهذه الجدة هي زوجة أبي، وتكاد تكون بصيرة (عمياء). ذات يوم كانت الجدة وحدها في البيت، وحوّلها ابنها الأصلي وولدي الذي اعتادت رضاعته أثناء غياب أمّه، وبنتٌ ثالثة، ولكنها لا علاقة لها بالجدة من حيث الرضاعة. أرادت الجدة أن ترضع ولدها الأصلي، ولكنها لم تنتبه، فأخذت البنت وأرضعته، وصُدفةً انتبهت هذه الجدة فوجدت الرضيع ليس ابنها، والآن أردتُ تزويج ولدي بهذه البنت، فهل هذا يجوز أم لا؟

عباس.ع (تبسة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: كلاً، لا يجوز أن يتزوج ابنكم هذه المرأة، فلا تحلُّ له، ولا تحلُّ لها؛ لأنها أخوان من الرضاع، إذا كان الأمر كما ذكرتم، وأن زوجة أبيكم اعتادت أن ترضع ولدكم في غياب أمه، ثم أنها ذات يوم أرادت أن ترضع ولدها الأصلي فأخطأت وأخذت هذه البنت وأرضعتها، ثم انتبهت فوجدت الرضيع هو هذه البنت.

والخطأ والعمد سواء، فما دامت البنت قد التقت ثديها، وامتنصت اللبن منه - ولو مصة واحدة - ووصل اللبن إلى جوفها، فقد أصبحت الطفلة ابنتها من الرضاع، والمرأة أمًا لها من الرضاع.

ولهذا فلا تحلُّ لابنها الأصلي أن يتزوجها، ولا لابنها من الرضاع - وهو ولدكم - لقوله تعالى: ﴿وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرُّضْعَةِ﴾ [النساء: 23].

ثانياً: وقاعدة الرضاع أن يجتمع فَمَانِ على ثدي امرأة واحدة، يلتقيانه ويمتنصان منه اللبن، فيصل إلى جوفهما - ولو مصة واحدة - سواء كان ذلك في زمن واحد أو اختلف الزمن، فذات الثدي تصير أمًا لهما، وهما ابناها من الرضاع. وهؤلاء الثلاثة: الابن الأصلي، وابنكم، وهذه البنت، أصبحوا أبناء لهذه المرأة من الرضاع، وهم إخوة من الرضاع.

ثالثاً: لا يشترط أن يتعدد الرضاع، بل يتحقق برضعة واحدة، فهي كافية لنشر الحرمة، وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة، وهو ظاهر القرآن الكريم.

لهذا نقول: إذا ثبت أن هذه المرأة أرضعت هذه الصبية أثناء وقت الرضاع، وأنها أم ابنكم من الرضاع، فلا تحلُّ لها، ولا تحلُّ له؛ لأنها أخوان، بل لو قرضنا

أَنَّ ابْنَكُمْ لَمْ يَرْضِعْ حَلِيبَ جَدَّتِهِ - زَوْجَةَ جَدِّهِ - فَلَا يَحِلُّ لَهُ؛ لِأَنَّهَا عَمَّتُهُ، أُخْتُ أَبِيهِ - وَهُوَ أَنْتُمْ - مِنَ الرَّضَاعِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ رَضَعَ أُمَّكَ أَوْ زَوْجَةَ أَبِيكَ فَهُوَ أَخُوكَ، فَهَذِهِ الْفَتَاةُ أُخْتُكَ مِنَ الرَّضَاعِ؛ لِأَنَّهَا رَضَعَتْ لَبَنَ امْرَأَةِ أَبُوكَ هُوَ فَحُلُّهَا، وَإِذَا كَانَتْ أُخْتُكَ فَهِيَ عَمَّةُ ابْنِكَ مِنَ الرَّضَاعِ، وَالْعَمَّةُ مِنَ الرَّضَاعِ كَالْعَمَّةِ مِنَ النَّسَبِ حَرَامٌ. فَحَقِيقَةُ هَذِهِ الْفَتَاةِ أَنَّهَا أُخْتُكَ أَنْتَ مِنَ الرَّضَاعِ، وَهِيَ أُخْتُ ابْنِكَ أَيْضًا مِنَ الرَّضَاعِ، وَهِيَ عَمَّتُهُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، وَهُوَ أَخُوهَا، وَابْنُ أَخِيهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

06 شعبان 1406 هـ / 15 أبريل 1986 م

السؤال:

إِنَّ لِي قَضِيَّةً لَمْ أَفْهَمْهَا حَتَّى الْآنَ، وَهِيَ أَنَّ لِي بِنْتَ عَمٍّ، أُرِيدُ أَنْ أَتَزَوَّجَهَا، وَلَهَا أُخْتُ أَكْبَرُ مِنْهَا رَضَعَتْ مِنْ أُمِّي، أُمَّا هِيَ فَلَا، وَكَذَلِكَ أَنَا لَمْ أَرْضِعْ أُمَّهَا. فَهَلْ يَحِلُّ لِي أَنْ أَتَزَوَّجَ بِهَا؟

ع. ز (بومرداس)

الجواب:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنِ اتَّبَعَ هُدَاهُ. نَعَمْ، يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَتَزَوَّجَ بِهَا، وَيَحِلُّ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ بِكَ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَرْضِعْ لَبَنَ أُمَّهَا، وَلَمْ تَرْضِعْ لَبَنَ أُمَّكَ، فَلَمْ تَجْتَمِعَا - فِي سِنِّ الرَّضَاعِ - عَلَى التَّيْقَامِ تَذِيٍّ وَاحِدٍ. أَمَّا أُخْتُهَا الْكُبْرَى، فَإِنَّهَا أُخْتُكَ مِنَ الرَّضَاعِ؛ لِأَنَّهَا رَضَعَتْ مِنْ أُمَّكَ، وَجَمِيعُ إِخْوَانِكَ وَأَخَوَاتِكَ إِخْوَانُ لَهَا وَأَخَوَاتُ، وَأُمُّكَ أُمُّهَا، وَأَبُوكَ أَبُوهَا. وَأَمَّا هَذِهِ الَّتِي تَرِيدُ أَنْ تَتَزَوَّجَهَا فَهِيَ أَجْنَبِيَّةٌ عَنْكَ، وَلِهَذَا يَجُوزُ التَّزَوُّجُ بَيْنَكُمَا، فَبِالرِّفَاءِ وَالْبَيْنِ.

1987/05/06 م

السؤال:

كنتُ قد أرضعتُ صبيًّا صغيرًا في سنِّ الرِّضَاع، واسمه (عبد الكريم) مع ابنتي (سامية)، وكان لي ولد أكبر منها واسمه (عبد العزيز)، واليوم أردنا أن نَخطب الفتاة (ربيحة) - وهي أخت ابني (عبد الكريم) مِنَ الرِّضَاع - لابني (عبد العزيز)، مع العلم أن (ربيحة) لم تَرْضِع لَبْنِي، وإنما رَضَعَ أخوها فقط، كما أن ابني (عبد العزيز) لم يَرْضِع أُمَّها.

فهل يَجُوز ذلك؟ وهل نَحِلُّ له، ونَحِلُّ لها؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. نَعَمْ، يَجُوز لابنك (عبد العزيز) أن يَتَزَوَّجَ (ربيحة)، التي تُعْتَبَرُ أختَ ابنك مِنَ الرِّضَاع (عبد الكريم)، فعبد الكريم هذا صارَ ابنك مِنَ الرِّضَاع، وجميع أبنائك وأبناء زوجك إخوةً له، وجميع بناتك وبنات زوجك أخوات [له] ⁽¹⁾.

وأما إخوة (عبد الكريم) هذا وأخواته، فهم أجنب لا يَسْرِي عليهم حُكْمُ الحُرْمَةِ، ولهذا فإنَّ أختَه (ربيحة) أجنبيةٌ تمامًا عن ابنك (عبد العزيز)، إذ لم يَجْتَمِع معها على التِّقَامِ نَدْيِ امرأةٍ واحدة، ولهما أن يَتَزَوَّجَا، فهي حلال له، وهو حلال لها. والله الهادي إلى سواء السبيل.

السؤال:

ذَكَرْتُمْ في كتابكم أن ذَكَرًا وأنثى، كُلُّ منهما الأوَّلُ في إخوة وأخوات لها، وقد

(1) في النسخة المطبوعة: [لها]، والصواب ما أثبتناه.

تَرَضَّعَ الطِّفْلُ الثَّامِنُ فِي التَّرْتِيبِ مِنْ إِخْوَانِ الذَّكَرِ، مَعَ الطِّفْلِ السَّابِعِ فِي التَّرْتِيبِ مِنْ إِخْوَانِ الْأُنْثَى، وَهُمَا الْأَخِيرَانِ، وَتَسَاءَلْتُمْ: هَلْ يَمْنَعُ هَذَا الرِّضَاعُ مِنْ تَزْوَاجِ الْأَوَّلَيْنِ: الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى فِي السَّلْسَلَتَيْنِ؟

ع.ع (تبارت)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. إذا كانت الصورة كما ذَكَرْتُمْ، فَإِنَّ الزَّوَاجَ بَيْنَهُمَا حَلَالٌ، وَلَا يُحَرِّمُهُ تَرَضُّعُ أَخَوَيْهِمَا الْآخَرَيْنِ، وَذَلِكَ أَنَّ الرِّضَاعَ إِنَّمَا يُحَرِّمُ بِهِ الزَّوَاجَ - إِذَا وَقَعَ فِي الْحَوْلَيْنِ، وَقَبْلَ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ اللَّبَنِ بِالطَّعَامِ - عَلَى مَنْ رَضَعَ امْرَأَةً بِنَفْسِهِ، فَتَصِيرُ تِلْكَ الْمَرْأَةُ أُمَّهُ، وَيَصِيرُ زَوْجُهَا - صَاحِبُ اللَّبَنِ - أَبَاهُ، وَيُحَرِّمُ بِهِذَا الرِّضَاعُ مَا يُحَرِّمُ مِنَ النَّسَبِ، فَجَمِيعُ أَبْنَاءِ الْمَرْأَةِ الَّتِي رَضَعَ لَبَنُهَا إِخْوَتُهَا وَأَخَوَاتُهَا تَقَدَّمُوا أَوْ تَأَخَّرُوا، مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، وَأَخَوَاتُهَا خَالَاتُهَا، وَأُمَّهَاتُهَا جَدَّاتُهَا، وَهَكَذَا... وَكَذَلِكَ صَاحِبُ اللَّبَنِ يَصِيرُ أَبَاهُ، فَجَمِيعُ أَبْنَائِهِ - مِنْ تِلْكَ الْمَرْأَةِ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا - إِخْوَانٌ لَهُ وَأَخَوَاتُ، وَجَمِيعُ أَخَوَاتِ أَبِيهِ مِنَ الرِّضَاعِ عَمَّاتُهُ... الخ.

هَذَا هُوَ الرِّضَاعُ الَّذِي يُحَرِّمُ، وَمَنْ لَمْ يَرْضَعْ وَلَمْ يَجْتَمِعْ مَعَ الْآخَرِ عَلَى تَذْيِ وَاحِدٍ، فَحُكْمُهُ الْإِبَاحَةُ. فَالْمَدَارُ عَلَى اجْتِمَاعِ الْقَمَيْنِ عَلَى تَذْيِ وَاحِدٍ.

فَهَذَانِ الْمُتَرَضِّعَانِ، إِنْ كَانَ كُلُّ مَنِهَا قَدْ رَضَعَ فِي أُمِّ الْآخَرِ، فَكُلُّ مَنِهَا يَصِيرُ جَمِيعُ الْأَبْنَاءِ إِخْوَانُهُ، وَجَمِيعُ الْبَنَاتِ أَخَوَاتُهُ، وَأَمَّا إِنْ رَضَعَ أَحَدُهُمَا فَقَطْ فِي أُمِّ الْآخَرِ، وَهُوَ لَمْ يَرْضَعْ، فَذَلِكَ الرَّا ضِعُ أَخُوهُ، وَأَخُو إِخْوَتِهِ وَأَخَوَاتِهِ فَقَطْ، وَأَمَّا هُوَ فَأَجْنَبِيٌّ عَنْ بَاقِي إِخْوَةِ أَخِيهِ مِنَ الرِّضَاعِ.

السؤال:

لقد خطبتُ ابنةَ عمي، واسمها (بركا هم)، ودَفَعْتُ الشرط، ولكن تبيّن أنني كنت قد رَضَعْتُ في أمِّها - وأنا صغير في سنِّ الرِّضَاع - مع أختها الكبرى، واسمها (العلجة)، فهل يُمكن أن يَتِمَّ هذا الزواج؟ لقد سألتُ بعض الناس فقالوا: يَجُوز، وسألتُ آخرين فقالوا: لا يَجُوز. ما هو حُكم الشرع الإسلامي؟

لا.ع (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. هذه المرأة أختك من الرِّضَاع؛ لأنك قد رَضَعْتَ أمِّها، فأنت وإياها قد اجتمعتما على ثدي امرأة واحدة هي أمُّها، وبذلك أصبحت أُمًّا لكما جميعًا، وجميعُ أولاد هذه المرأة - السابقين واللاحقين - هم إخوانك وأخواتك، فلا يَجُوز أن تُفَكِّر في الزواج من أَيْة واحدة من بناتها، إذ كلُّهنَّ أخواتك من الرِّضَاع، واللهُ سبحانه وتعالى يقول في النساء المحرَّمات: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ [النساء: 23]، إلى أن يقول: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضْعَةِ﴾ [النساء: 23].

وكذلك يَحْرُم عليك بناتُ عمِّك (أبو العلجة) من امرأة أخرى - إذا كانت موجودة - لأنه أصبح عمًّا لك من النَّسَب، وأبًّا لك من الرِّضَاع. هذا حُكم الشرع الإسلامي.

السؤال:

أخوان (علي وبلقاسم) تَزَوَّجَا، وُؤِلِدَ لهُمَا أَبْنَاءُ وَبَنَاتٌ.
وُؤِلِدَ لِعَلِيٍّ مِنْ (ربيعة): (نعيمة) و(مراد).
وَمِنْ (مريم): (منير)، و(سميرة)، و(ثامر).
وُؤِلِدَ لِبَلْقَاسِمٍ مِنْ (فاطمة): (مسعودة)، و(عبد الله).
وَأَرْضَعَتْ (ربيعة) مِنْ أَبْنَاءِ (مريم): (سميرة) و(ثامر)، كَمَا أَرْضَعَتْ
(مسعودة) بِنْتَ (بلقاسم) مِنْ زَوْجَتِهِ (فاطمة).
وَالسُّؤَالُ الْمَطْرُوحُ: هَلْ يَجُوزُ شَرْعًا أَنْ يَتَزَوَّجَ (عبد الله) مِنْ ابْنَةِ عَمِّهِ (سميرة)
بِنْتِ (علي)؟

ع. بلقاسم (تونس)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
نَعَمْ، يَجُوزُ لِلشَّابِّ (عبد الله) بِنَ (بلقاسم) أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْنَةَ عَمِّهِ (سميرة) بِنْتَ
(علي)؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَجْتَمِعَا عَلَى التَّقَامِ ثَدْيِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ، حَسْبَمَا جَاءَ فِي السُّؤَالِ، فَلَا
هُوَ رَضَعَ مِنْ أُمِّهَا، وَلَا هِيَ رَضَعَتْ مِنْ أُمِّهِ، وَلَا هُمَا رَضَعَا مِنْ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ
أُخْرَى، فَهِيَ أَجْنَبِيَّانِ عَنْ بَعْضِهِمَا، يَصْلُحَانِ لِلزَّوْجِ، غَايَةُ مَا فِي الْأَمْرِ أَنَّهُ يَتَزَوَّجُ
أَخْتَهُ (مسعودة) مِنَ الرِّضَاعِ.

ف(مسعودة) تُعْتَبَرُ بِنْتًا لِعَمِّهِ مِنْ رَضَاعِهَا فِي زَوْجَةِ عَمِّهَا، أَمَّا (عبد الله)
و(سميرة) فَإِنَّهُمَا نَحْلٌ لَهُ، وَنَحْلٌ لَهَا. فَبِالرِّفَاءِ وَالْبَيْنِ.

1987/12/30م

السؤال:

أنا فتاة حَظَبَنِي ابن خالتي، وَرَضِيَ أوليائي بالزواج وقبلتُ، ولكن قامت مشكلة اعترضت سبيلنا، وهي أَنَّ أخا العريس الأكبر كان رَضَعَ جدتي (أُمِّ أُمِّي)، وَلَمَّا اسْتَفْتَيْتُنَا (مشائخ) الولاية اختلفوا في الفتوى، منهم مَنْ أَحَلَّ هذا الزواج، ومنهم مَنْ حَرَّمَهُ، فَارْتَأَيْنَا مراسلتكم للفصل في المسألة نهائياً: فَإِذَا الزواج إن كان حلالاً، وَإِذَا العُزُوف عنه إن كان حراماً، فالرجاءُ أَنْ تَرُدُّوا عَلَيَّ فِي أَقْرَبِ وقت ممكن، لِضَيْقِ الأجل المضروب لموعد الدخول.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. **أولاً:** أَبَادِرِ بِطَمَآنَةِ هذه الفتاة أَنَّ زواجها هذا بابن خالتها حلالٌ طَيِّبٌ، لا غُبَارَ عليه، ومع استعجالها بِرَدِّ الجواب فإنه تأخَّر؛ لأنني لم أَتصل به إِلَّا مُؤَخَّرًا، فمُعَذرة، وكان بإمكانها الاتصال الشخصي ولو بواسطة الهاتف، ما دامت الحالة مُسْتَعْجَلَةً.

ثانياً: الرِّضَاعُ يُحَرِّمُ مِثْلَ النَّسَبِ، يَخْتَلِفُ عنه أَنَّهُ لَا تَسْرِي الحُرْمَةُ به إِلَى الأقربين، بَلْ تَقْتَصِرُ عَلَى الرِّضِيعِ وَالْمُرْضِعِ وصاحب اللَّبَنِ، وَلَا تَشْمَلُ إِخْوَانَهُ وَأَخَوَاتِهِ.

فهذا الأخ الأكبر للعريس الذي رَضَعَ جَدَّتَهَا يُعْطَى حُكْمُ الْوَلَدِ مِنَ النَّسَبِ، فهو ابنُ جَدَّتِهِ مِنَ الرِّضَاعِ، وَأَخٌ لِّجَمِيعِ أَبْنَائِهَا وَبَنَاتِهَا. ومن ذلك أَنَّ أُمَّ الفتاة أختُها، وابنتُها بنتُ أختِها، فهي حرامٌ عليه، ولكن أخاه لَا يُعْطَى حُكْمَهُ؛ لأنَّهُ لم يَرْضِعْ، وما دام الأخ لم يَرْضِعْ، ولم تَرْضِعِ الفتاة، فهما أَجْنِبَانِ، يَحِلُّ تَزَاوُجُهُمَا، ويكون الأخ قد تَزَوَّجَ أختَ أخيه مِنَ الرِّضَاعِ، ولو كان مِنَ النَّسَبِ لَحُرِّمَتْ عَلَيْهِ؛

لأنها حينئذ تكون بنت أبيه وأُمّه، أو بنت أحدهما، لكنها لما كانت أخت أخيه من الرضاع ليست كذلك، بل هي أجنبية عنه وهو أجنبي عنها فَحَلًا لبعضهما.

ثالثًا: اختلاف (مشائخ الولاية) عجيب غريب، فإني أعرف أن ولايتكم يكثر فيها الفقهاء الحافظون لِمَتْنِ الشيخ خليل، وشرحه: الحرشي أو الدردير، ويكفيها أنها أخرجت الشيخ (صالح بن مَهَنَّا) الأزهرى، الذي كان يهز المستعمرين هزًا أواخر القرن الماضي، وأوائل القرن الحاضر، فما بالها اليوم؟

الذين أفتوكم بِحَلِّ الزواج أصابوا، وبرهنوا على معرفتهم بالفقه، والذين أفتوكم بالحرمة أخطأوا، فضلُّوا وأضلُّوا، ولا عذر لهم؛ لأن الفتوى ليست لكل أحد، وإنما هي لِمَن يَعْرِفُ - حقًا - الحلال والحرام، والذي يتقدَّم إليها نائبٌ عن رسول الله ﷺ، فليَتَّقِ الله.

ومن المعلوم أن مَنْ أَحَلَّ حرامًا - كَمَنْ حَرَّمَ حلالًا - قد رَشَحَ نفسه للشرك بالله؛ لأنه اعتدى على الربوبية التي لها وحدها التحليل والتحريم، قال تعالى: ﴿لَهُمْ شُرَكَائُوا شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذُنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: 21]، وقال: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لَكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْهُ تَفَتُّوهُ﴾ [يونس: 59]، هذا وعيدٌ شديد لكل مَنْ أَحَلَّ حرامًا أو حَرَّمَ حلالًا، وقد يقع هذا لِمَن يبتدئ بالهجوم على القرآن يُفسِّره، والحديث يشرِّحه، قبل أن يشيع من قراءة الأصول والفروع، ويَحْذِقُ العربية بكل فنونها، ويصبح فينا - لأننا جُهال - مُجْتَهِدًا في درجة مالك بن أنس، يُساميه، ويُناطِحه، ويُقدِّح في علمه، ويُشَكِّك فيه؛ لأنه لا يقول بِجَلْسَةِ الاستراحة، ولا بِالْحَوَارِ - كَالثَّوْر - بِقَوْلِ (آمين) وراء الإمام، وَيَأْذَنُ فِي الْقُنُوتِ فِي الصُّبْحِ، وهي سنة ثابتة عن النبي ﷺ، لكنها خفيفة، لا شيء على مَنْ فَعَلَهَا ولا على مَنْ تَرَكَهَا، وَلَسْنَا بِمُلْزَمِينَ أَنْ نُغَيِّرَ

المذهب المالكي بالحنبلي، ورَضِيَ اللهُ عن مالك وعن أحمد، وسَخِطَ اللهُ على المنتطِيعين الذين يُفَرِّقون صفوف المسلمين، ويُلْهَوْنَهُم بالتَوَافِه عن المُهِمَّات، فهل أدرك المسلمون الخطر النَّاجِم عن وجود الأمريكان واليهود وحُلَفَائِهِم في أرض الحَرَمَيْنِ الشريفين؟ أمَّا الصلاة بالقَبْض أو السَّدْل فأمْرٌ هَيِّنٌ لَا يُبْطِل الصلاة؛ لأنه ليس بُرْكَانٍ مِنْ أركانها، وقد أُنْذِرَ النبي ﷺ بأنَّ الناس إذا فَقَدُوا العلماء، نَصَبُوا جُهَالاً لِلْفَتْوَى، فَأَفْتَوْهُمْ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا⁽¹⁾، وأنَّ بُنْزُولَ الكُفَّارِ في أرض الجزيرة يُوشِكُ أَنْ يَنْسَلِخَ الدين.

رابعاً: فإذا كان دخول عريسك بك قد تَمَّ، فَكُونِي مطمئنةً بأنكما على كتاب الله وسنة رسول الله، واسمعي له وأطيعي، ولُيعَاشِرْكَ بالمعروف، كما أَمَرَ اللهُ، وتَعَاوَنَا على تربية البنين والبنات، فهذه أسمى مُهِمَّةٍ للأبوين، وإذا كان الدخول لِمَا يَتِمُّ فِيمُكُنْ إِمْتَامُهُ، وَفَقَّ اللهُ بَيْنَكُمَا، والسلام.

1990/11/30م

السؤال:

أنا فتاة كان أبي قد تزوّج قبل أمِّي امرأةً أُولَى، فولدت منه، وأرَضَعَتْ ابن عمي، ثم طَلَّقَهَا وتزوَّج أمِّي التي ولدت منه بَنِينَ وبنات، منهم أنا، وقد جاء اليوم ابن عمي - الذي سَبَقَ له أن رَضَعَ زوجة أبي الأولى - يَخْطُبُنِي للزواج. فما حُكْم ذلك؟ هل يَحِلُّ لي وأَحِلُّ له؟ وبعبارة أوضح: هل يُعْتَبَرُ ابن عمي هذا أَخِي مِنَ الرِّضَاعِ فلا يَحِلُّ لي، أو يُعْتَبَرُ أَجْنَبِيًّا عَنِّي؟ مع العلم أنه لم يَرْضِعْ أمِّي، ولا أنا رَضَعْتُ أمَّهُ.

(1) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب: كيف يُقبض العلم، حديث (100)، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أولاً: إذا كان الرِّضَاع المسؤول عنه ثابتاً كما ذُكر فلا تَتَزَوَّجُ بِهِ؛ لأنه أخوك مِنَ الرِّضَاع، وابن عمِّك من النَّسَب، والأختُ مِنَ الرِّضَاع حرامٌ على أخيها كالأخت من النَّسَب، قال تعالى في النساء المحرَّمات: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ...﴾ [النساء: 23]، ثم قال: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَعَةِ﴾ [النساء: 23]، فنَصَّ على هذه، ثم نَصَّ على هذه، فهما سواء في الحرمة.

ثانياً: مَنْ هي الأختُ مِنَ الرِّضَاع؟ قال القرطبي في تفسيره عند ذِكر الأخت: «وهي الأختُ لأبٍ وأُمٍّ، وهي التي أَرْضَعْتَهَا أُمُّكَ بِلَبَنِ أَيْكِ، سواءً أَرْضَعْتَهَا معك أو وُلِدَتْ قبلك [أو بعدك]. والأختُ مِنَ الأب دون الأمِّ، وهي التي أَرْضَعْتَهَا زوجةُ أَيْكِ. والأختُ مِنَ الأمِّ [دون الأب]، وهي التي أَرْضَعْتَهَا أُمُّكَ بِلَبَنِ رَجُلٍ آخَرَ»⁽¹⁾.

فابن عمِّك قد رَضِعَ امرأةَ أَيْكِ، فهو أخوك للأب؛ لأنَّ حليتها منه، وهو أخٌ لكلِّ إخوانك وأخواتك مِنْ أبناء أَيْكِ، ولكن لا تَحْرُمِينَ على مَنْ لم يَرْضِعْ مِنْ إخوانه في أُمِّكَ.

ثالثاً: الرِّضَاع المُعْتَبَر هو الذي وصل لبُنُ امرأةٍ ما إلى جَوْفِ صَبِيٍّ ما يزال في سِنِّ الرِّضَاع، أي قبل فِطامه باستغنائه عن اللَّبَنِ، أو قبل إتمام حَوْلَيْنِ كاملين، فإن

(1) تفسير القرطبي. ج 5/ ص 112، وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأُثْبِتَ مِنْ تفسير القرطبي.

لم يصل اللبن إلى جوفه، أو رضع بعد فطامه، أو رضع بعد الحولين الكاملين، فلا يُعتبر، لأنه لغو، إلا إذا كان يسيراً كالشهر والشهرين⁽¹⁾.

ولا يُعتبر أيضاً رضاعاً إن كان الحليب من بقرة واحدة، أو ناقة، أو أي حيوان، ولو فرضنا حليب النساء صار يُباع في السوق حرّم - كما تقدّم - بين كلّ اثنين اشتركا فيه.

رابعاً: المرأة قد تُحبّ الرجل لأنه أخوها، وقد تُحبه لأنها تشتهي أن تتزوج به، وحبّ الأخوة أسمى من غيره وأجلّ، ولهذا نقول: إنك لم تخسري شيئاً، بل ربحت أخاً لك، فحبّي ابن عمّك حبّ الأخت لأخيها، وشاركي في اختيار فتاة لزوجها، وافرحي في عرسهما، أمّا أنتِ فسيُغنّيك الله من فضله كما وعد في كتابه - بل أمر -: ﴿وَلْيَسْتَغْفِرِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: 33].

وإنك حكيمةٌ سألتِ عن حكم الشرع قبل أن تُقدّمي على ما لا تعرفين، فبارك الله فيك، وجعلك من أمّهات المستقبل، وكتب لك السعادة والهناء والنجاح. والسلام.

1993 / 02 / 01 م

(1) أي أن الرضاع يُعتبر إذا امتدّ إلى ما بعد الحولين بزمان يسير كالشهر والشهرين.

الحضانة والنفقة

لَمَنِ الْحَضَانَةُ إِذَا تَزَوَّجَتِ الْأُمُّ؟

السؤال:

لَمَنِ الْحَضَانَةُ إِذَا تَزَوَّجَتِ الْأُمُّ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أولاً: الحَضَانَةُ هي حِفْظُ الولد في مَبِيتِهِ، وَمَوْؤَنَتِهِ، وطعامه، ولباسه، وَمَضْجَعِهِ، وتنظيف جسمه.

وإجماعُ علماء المسلمين - كما قال ابن رشد⁽¹⁾ - على وجوب كَفَالَةِ الأطفال الصَّغار؛ لأنهم خَلُقُوا ضَعِيفٌ يَفْتَقِرُ لكَافِلٍ يُرِييهِ حَتَّى يَقُومَ بِنَفْسِهِ. فالحَضَانَةُ - في الدين الإسلامي - فَرَضٌ كَفَايَةُ، إِنْ قَامَ بِهِ قَائِمٌ سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ، وَقَدْ يَتَعَيَّنُ عَلَى الْأَبِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَاضِنٌ، كَمَا قَدْ يَتَعَيَّنُ عَلَى الْأُمِّ فِي حَوَائِ الرِّضَاعَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَبٌ، وَلَا مَالٌ لَهُ، أَوْ كَانَ الطِّفْلُ لَا يَقْبَلُ غَيْرَهَا.

وفي الحَضَانَةُ يُقَدَّمُ النِّسَاءُ عَلَى الرِّجَالِ، قَالَ ابْنُ عَاصِمٍ:
وَصَرَفُهَا إِلَى النِّسَاءِ أَلْيَقُ لِأَنَّهُنَّ فِي الْأُمُورِ أَشْفَقُ
وَالْقَاعِدَةُ الشَّرْعِيَّةُ - كَمَا قَالَ الْقُرَافِيُّ⁽²⁾ - أَنْ [يُقَدَّمَ] ⁽³⁾ فِي كُلِّ وَلَايَةٍ مَنْ هُوَ

(1) انظر: ابن رشد. المُقَدِّمَاتُ الْمُهَيَّدَات. ج 1/ ص 564.

(2) انظر: القرافي. الفروق (الفرق الثامن والسبعون والمائة). ج 3/ ص 206، وانظر أيضًا: الفرق السادس والتسعون (ج 2/ ص 158)، الفرق الحادي والأربعون والمائة (ج 3/ ص 103).

(3) في النسخة المطبوعة: [يقوم]. وما أثبتناه من كتاب الفروق للقرافي.

أَقَوْمٌ بِمِصَالِحِهَا، فَالْمَرْأَةُ مُؤَخَّرَةٌ فِي الْإِمَامَةِ، مُقَدَّمَةٌ فِي الْحَضَانَةِ، لِمَزِيدِ شَفَقَتِهَا وَصَبْرِهَا، فَهِيَ أَقَوْمٌ بِمِصَالِحِ الْحَضَانَةِ مِنَ الرِّجَالِ.

ثَانِيًا: مَصْلَحَةُ الطِّفْلِ فِي الْحَضَانَةِ لَهَا الْإِعْتِبَارُ الْأَوَّلُ، فَمَتَى تَحَقَّقَتْ فِي حَاضِنٍ قُدِّمَ عَلَى غَيْرِهِ، دَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ الْمَرْأَةَ الْحَاضِنَةَ - وَلَوْ كَانَتْ أُمُّ الْمُحَضُونِ - لَوْ تَزَوَّجَتْ سَقَطَ حَقُّهَا فِي الْحَضَانَةِ؛ لِأَنَّهَا تَشْتَغِلُ بِزَوْجِهَا، وَيَصْرِفُهَا عَنِ الْعِنَايَةِ بِالطِّفْلِ كَمَا عَمِلَ الْفُقَهَاءُ، فَلَوْ وَجِدَ شَاغِلٌ يَصْرِفُ الْحَاضِنَ - أَيَّ حَاضِنٍ كَانَ - مِنَ الْعِنَايَةِ بِهِ، وَيُعَرِّضُهُ لِلْإِهْمَالِ أَوْ لِلْأَذَى، سَقَطَ حَقُّهُ فِي الْحَضَانَةِ، وَلِهَذَا اشْتَرَطَ فِيهِ الْأَمَانَةَ وَالِدِيَّةَ وَالصِّيَانَةَ وَالْقَرَابَةَ... الخ.

ثَالِثًا: أَحَقُّ النَّاسِ بِحَضَانَةِ الطِّفْلِ أَبَوَاهُ إِنْ اجْتَمَعَا، فَإِنْ افْتَرَقَا بِوَفَاةٍ أَوْ طَلَاقٍ، رُوِّعِيَتْ مَصْلَحَتُهُ، وَاسْتَحَقَّ حَضَانَتَهُ مَنْ هُوَ أَرْفَقُ بِهِ وَأَحْسَنُ لَهُ، وَالنِّسَاءُ مُقَدَّمَاتٌ عَلَى الرِّجَالِ.

وَالترتيبُ بَيْنَ الْمُسْتَحَقِّينَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي كُتُبِ فُقَهَائِنَا الْمُعْتَمَدَةِ، كَمُخْتَصَرِ خَلِيلِ بْنِ إِسْحَاقَ⁽¹⁾، وَتُحْفَةِ ابْنِ عَاصِمٍ وَشُرَاحِهَا⁽²⁾، حَسَبِ الْجَدُولِ الْآتِي - مَعَ مُمِلَاحَظَةِ تَوْفُرِ شُرُوطِ الْحَضَانَةِ فِي كُلِّ حَاضِنٍ، فَإِنْ نَقَصَ شَرَطٌ انْتَقَلَتْ إِلَى مَنْ بَعْدَهُ، وَمِنْ أَهَمِّ هَذِهِ الشُّرُوطِ: خُلُوءُ الْحَاضِنَةِ مِنْ زَوْجٍ، وَالْأَمَانَةُ، وَالصِّيَانَةُ، وَالِدِيَّةُ... الخ -:

1 - فَأَمُّ الطِّفْلِ أَحَقُّ بِهِ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ إِذَا مَاتَ زَوْجُهَا أَوْ طَلَّقَهَا، مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ، فَإِنْ تَزَوَّجَتْ سَقَطَ حَقُّهَا مَا دَامَتْ مُتَزَوِّجَةً، ثُمَّ يَعُودُ إِنْ تَأَيَّمَتْ أَوْ طَلَّقَتْ، وَهَكَذَا فِي كُلِّ حَاضِنَةٍ.

(1) مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ. ص 167.

(2) انظُر: التَّسْوِيلِيَّ. الْبَهْجَةُ فِي شَرْحِ التُّحْفَةِ. ج 1/ ص 648.

2- أمُّها، أي جدَّةُ الطفل لأمِّه، ثم أمُّها كذلك.

3- خالَةُ الطفل، شقيقةُ أمِّه.

4- خالَةُ أمِّه، أي شقيقةُ جدِّته لأمِّه.

5- جدُّته لأبيه، أي أمُّ أبيه.

6- والدُ الطفل.

وهكذا يأتي الترتيب في قرابة الأب من النساء: أختُ الطفل ثم عمَّته... الخ، ولا يأتي العصبة إلا في الدرجة 15، وأولُّهم عمُّه (أخو أبيه).

1979/09/12م

الأمُّ أحقُّ بحضانة ابنها

السؤال:

اسمي (ف. م)، من بلدة... من ولاية...، وأنا معلِّمة. تزوّجتُ رجلاً من أهلي اسمه (ع. م)، بتاريخ 17/09/1977م، ولكنه - مع الأسف - لم يكن زواجاً موفقاً؛ لأنه سرعان ما طَلَّقني بعد مُدَّة يسيرة، ودون سبب وجيه، قال في طلاقه: «أنتِ طالق، أنتِ حارمة»، وخرج من الدار، وأكَّد قوله هذا أمام الناس، ولكنه ندم من بعد، وقد وجد من أفْتى له بِجَواز المراجعة.

وفي ربيع عام 1978م عاد إلى فعله الأوَّل وتلقَّف بِمثل ما تلقَّف به أولاً، ولما استفتى العلماء أبى أكثرهم أن يُفتي له، ثم وجد أحدهم، وهو إمام جامع قرية (م) من دائرة (ع)، فأفْتى له بتاريخ 3 مارس 1978م، وحذَّره من أن يُطلِّق مرَّة أخرى؛ لأنها تُصادف الثلاث. غير أنه لم يُصْغِ إلى قوله، ولم يَنْفِعه التحذير، ففي 22 جوان

1980م عاد إلى فعله وقوله بسبب أنه أراد أن يعتدي على وليده، الذي لما يتجاوز الشهرين من عمره بدعوى أنه يريد أن يؤذبه، فحلتُ بينه وبين ارتكاب هذا العمل الشنيع، فاستشاط غضبًا، وقال لي كعادته: «أنت طالق، أنت حارمة»، ثم طردني من البيت، وهددني بأشدّ العقوبات إن رجع فوجدني في الدار، واضطرتُّ أن أغادر بيتي صُحبة وليدي، وأخيرًا غادرتُ البلدة، وسافرتُ للإقامة مع أخت لي مستقرة في مدينة (بوفاريك)، ومَرَضَ الوليد فأدخلته إلى المستشفى، وآل أمره إلى أن فَقَدَ السمع وعمره ستّة شهور، وهكذا قُدِّرَ له أن ينشأ ذا عاهة دائمة: أصم أبكم، وأهمَلَه أبوه، فلم يَنَلْ منه أدنى عناية ولا زيارة، ولا دَفَعَ في نفقته دينارًا واحدًا، ثم طالبني أمام محكمة (ع) بالرجوع إلى بيت الزوجية، أو تسليم الطفل له!

كيف يُمكن أن أرجع إليه وقد طَلَّقني ثلاث تطليقات مُتفرّقات؟ إنني امرأة مسلمة، لا أُطبق مثل هذه العِشرة الحرام، كما لا يُمكن أن أُسلِّم إلى رجل قاسٍ وليدي الأصم الأبكم، لما في ذلك من قسوة شديدة عليه.

لقد ذكّرتُ هذا في المحكمة التي طالبني أمامها، وقَدِّمْتُ شهودًا بسوء السيرة، وشِدَّة القسوة، ووقوع الطلاق كما ذكّرتُ تفصيله، ولكن الشهود انتُهِرُوا ورُجِرُوا وهدّدوا، وأسمعني بعض المسؤولين في المحكمة أنه لا يهتم بهم. وآخر الأمر صدرَ الحُكم عليّ إمّا بالرجوع أو بتسليم الطفل لأبيه.

إنني أسألكم: هل يصحّ هذا في حُكم الشريعة الإسلامية؟ وما العمل؟ والسلام.

م. ف

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: أجمع علماء المسلمين على أن الطلاق ثلاث مرّات في مجالس مختلفة، تتخلّلها المراجعة، يحرم المرأة على زوجها، ويقطع الصّلة بينهما البتّة، حتى تنكح زوجاً غيره، ويدخل الثاني بها، ثم يطلقها أو يموت عنها، وهذا نصّ القرآن الكريم، وحكم الله تعالى، قال سبحانه: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: 229]، ثم قال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 230]. فهذه هي شريعة الإسلام، وليس لمسلم أن يتجاوزها إذا كان يؤمن بالله، وليس لمفتٍ أن يفتي بما يخالفها إذا كان عالمًا بكتاب الله، وليس لقاضي مسلم أن يحكم بما ينقضها إذا كان مؤمناً يحكم بما أنزل الله.

ثانياً: المحاكم الجزائرية تحكم - في الأحوال الشخصية - بنصوص الشريعة الإسلامية في مثل هذه القضية، وقد كان ذلك في عهد الاستعمار مُدَّة وجوده، فأحرى وأولى أن يكون هذا في عهد الحرية والاستقلال، وقيام الدولة الإسلامية المُلتزمة، والقضاء الوطني؛ لأنّ هذا هو نصّ القرآن الكريم الواضح، لا يستطيع قاضي أن يتصرّف فيه، أو يتأوّلّه، أو يتلاعب به، وإن صحّ ما قُلت، ووقع فعلاً ما زعمت، فما عليك إلّا أن تُثبتي وقوع الطلاق ثلاث مرّات في مجالس مختلفة كما ذكّرت، باعتراف الزوج أو بشهادة الشهود، فإذا كان خطأ من المحكمة الأولى - أو جهل من القاضي الأوّل - فإنه سيُصحّح أمام غيرها، وليرجع الأخير إلى المحكمة العليا بالجزائر، ثم إلى وزير العدل المسلم، وأخيراً إلى رئيس الدولة المؤمن، والحارس الأمين على تطبيق الدستور الذي نصّ على أن: «الإسلام دين الدولة».

وَأَقْسَمَ عَلَى احْتِرَامِ الْإِسْلَامِ وَتَمْجِيدِهِ، فَكُونِي مطمئنةً على أَنَّ العدلَ سيأخذ مجراه
إن شاء الله.

ثالثاً: حضانة الطفل - إن وقع الفراق بين أبويه بموتٍ أو طلاقٍ - من حَقِّ
أمِّه، ثم أمِّها من بعدها، وعلى الأب أن يُنفقَ عليه - إن لم يكن للصبيِّ مالٌ -
ونهاية مُدَّة الحضانة في الذَّكَرِ البلوغُ سالماً قادراً على الكسب، ونهايتها في الأنثى
زواجها والدخول بها، وبها تُحكَّم محاكمنا.

وفي مثل الحالة التي ذَكَرْتِ: أنتِ أُولَى بالحضانة من هذا الأب الذي أهْمَلَ
ولده - إن صَحَّ ما ذَكَرْتِ - وأظهرَ قسوتهَ عليه منذ أن كان عمره معدوداً بالأيام،
فإن احتَجَّ بأنك فارقتِ بلدتك... إلى بلدٍ بعيدٍ من محلِّ سُكناه، فإنَّ الحضانة تنتقل
إلى أمِّك المقيمة ببلده، ولا تَعُودُ إليه.

على أَنَّ هذا الطفل الأصمُّ الأبكم لن يَجِدَ مَنْ يُطِيقُ القيامَ به، والاحتمال
لرعايته - في نظرنا - مِثْلُكَ أنتِ أمِّه، وفي الحضانة يُراعى القضاءُ مصلحةَ الطفل
قبل كلِّ شيءٍ، وبعد كلِّ شيءٍ. والله أعلم.

04 ربيع الثاني 1403 هـ / 19 يناير 1983 م

هل لهذه الزوجة الفرنسية حقٌّ في الحضانة؟

السؤال:

تَرْوِجُ السيد (ب. ا) امرأةً فرنسية، وعَقَدَ عليها الزواج ببلدية...، ووُلِدَ لهما
من هذا الزواج أربعة أولاد هم: (مصطفى)، و(سامية)، و(كمال)، و(سفيان). ثم
إنَّ الزوجة المذكورة نَشِزَتْ وذهبت من الجزائر إلى وطنها بفرنسا، وأخَذَتْ معها
ابنها (كمال)، وامتنعت من الرجوع.

وقد طالبها زوجها بالطاعة والعودة إلى بيت الزوجية فأصرت على موقفها، ورفع ضدها قضية أمام محكمة الجزائر، وحاولت هذه المحكمة علاج القضية، ثم أصدرت حكماً بالطلاق.

وقد تنازلت المرأة عن حضانة ثلاثة من أبنائها: (مصطفى)، و(سامية)، و(سفيان)، وحكمت لها المحكمة بحضانة (كمال)، كما حكمت لها أن تزور أبنائها مرة كل أسبوع، يوم الجمعة من الساعة 9 صباحاً حتى الساعة 10 ليلاً، وأن يُنفق الأب على ابنه (كمال) 150 د. ج في كل شهر.

وتزوج الرجل امرأة جزائرية، ولم يولد له منها ولد، ورَبَّت أولاده، بارّة بهم، حتى تزوجت ابنته (سامية) وكَبِرَ (مصطفى) و(سفيان). ثم تُوفِّي الرجل رحمه الله، فجاءت المرأة من فرنسا، واتصلت بابنها (مصطفى) - وعمره نحو 18 عاماً - فأخذته معها، ثم عادت من جديد، وشرعت تُدَبِّر لاختطاف ابنها الصغير (سفيان) - وعمره 10 سنوات - فنقَر منها، وأبى أن يُسافر معها، فالتجأت إلى القضاء، وهي تُطالب أن يحكُم لها بحضانته حتى تتمكن من أخذه.

إنّ هذا الولد ساكن في دار أبيه، وله عَصَبَةٌ من قرابة أبيه، وتقوم بكفالته زوجة أبيه التي رَبَّت من صِغَره كابنها، ويقوم بالوصاية عليه السيد (م. أ)، وكان صديقاً لأبيه، وموطن سِرّه ووصايته.

أفتونا بآرك الله فيكم.

م. أ (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: تقولون إنّ هذه المرأة فرنسيّة الجنسية، مسيحيّة الديانة، ساكنة بوطن أجنبي، في محيطٍ نصراني، ناشئة من بيت زوجها منذ كان حياً، مُطلّقةً منه بحكم من محكمة جزائرية.

ومثل هذه المرأة لا حقّ لها في حضانة أيّ واحد من أبنائها، للأسباب الآتية:
ثانياً: فلو كانت هذه المرأة مسلمةً لما استحقّت الحضانة إلاّ بشروط منها الأمانة والديانة والصّيانة، كما نصّ على ذلك فقهاؤنا، ومنهم خليل في مختصره⁽¹⁾، وابن عاصم في تحفته⁽²⁾.

وهذه المرأة غير أمينة، ولا مسلمة، ولا صيانة لها؛ لأنها لم تقدر أن تصوّن نفسها عمّا يشينها، كالفرار من بيت الزوجية ولها مع زوجها أربعة أولاد.

ثالثاً: في حضانة هذه المرأة لأبنائها المذكورين خطرٌ شديد عليهم في جنسيتهم، وديانتهم، وأخلاقهم، والأخطار مُحِيطَةٌ بهم من كلّ الجهات:

1 - القانون الفرنسي يعتبر أولاد المرأة الفرنسية فرنسيين في الجنسية، وهم تابعون لها جبراً، والإسلام لا يسمح لنا أن نُهمّل أبناء رجل جزائري مسلم يفقدون جنسيتهم ودينهم.

2 - هذه المرأة تعيش في فرنسا في محيطٍ نصراني، حيث يأكلون لحم الخنزير، ويشربون الخمر، ولا يتّقون النجاسات، ويرتادون الكنائس، فهم لا يُحرّمون ما حرّم الله ورسوله، ولا يدينون دين الحقّ.

(1) انظر: مختصر خليل. ص 167.

(2) قال ابن عاصم في تحفة الحكام في شروط الحضانة:

وشرطها الصّحة والصّيانة والحُرُّ والتّكليف والديانة

3 - لا يجد هؤلاء الأطفال - في وطن أمهم - مَنْ يُعَلِّمُهُمْ دينهم، ولا مَنْ يُعَلِّمُهُمْ لغتهم، فهم مُهَدَّدُونَ في دينهم وفي قوميتهم، وقد نصَّ العلماء على حرمة تزوُّج المرأة الكتابية إذا كان أبناء المسلم منها مُهَدَّدِينَ في دينهم، هذا ما نقله أبو بكر بن العربي في كتابه (أحكام القرآن)⁽¹⁾.

رابعاً: من شروط استحقاق الحضانة أن يكون الحاضن يَسْكُن في بلدٍ يَسْتَقِرُّ فيه وَلِيُّ الْمُحْضُون، فلو كانت سُكْنَى وَلِيِّه في بلدٍ، وسُكْنَى الحاضن بعيدة عنه بمقدار نحو 100 كلم، لَسَقَطَت الحضانة.

وهذه المرأة مستقرّة بوطنِ فرنسا، وهي بعيدة عن الجزائر بأكثر من ألف كلم، مفصولة بالبحر، فلا حَقَّ لها في الحضانة أصلاً لو كانت أهلاً لها، ولهذا نقول إن حكم المحكمة مُشْكَل.

خامساً: هذه المرأة نَشَزَتْ مِنْ زوجها، وَاِمْتَنَعَتْ مِنَ الرجوع بعد إلحاحه في طلبها الرجوع، حتى أَصْدَرَت المحكمة حُكْماً بطلاقها، ولم تُسَبِّب المحكمة الطلاق بالإضرار بها، وأُعلِنَتْ أنها تنازلت عن حضانة أبنائها: (مصطفى)، و(سامية)، و(سفيان).

كُلُّ هذا لازمٌ لها في حياة زوجها وَمِنْ بعد وفاته، فلا يَحَقُّ لها أن (تختطف) أبنائها، سواء منهم (مصطفى) أو (سفيان)، وهذا حكم الفقه الإسلامي.

سادساً: بِحُكْم قانون الأسرة لا حَقَّ لهذه المرأة في استصدار حُكْمٍ مِنْ محكمة جزائرية باستصحاب ابنها (سفيان) لأمور:

1 - جاء في المادة 62: «الحضانة هي رعاية الولد، وتعليمه، والقيام بتربيته على

(1) انظر: أحكام القرآن، ج 2/ ص 46.

دين أبيه، والسهر على حمايته، وحفظه صِحَّةً وَخُلُقًا».

فكيف تستطيع امرأة نصرانية تَقْطُن بفرنسا أن تُرَبِّي ابنها على الإسلام، وعلى تعليمه تعليمًا وطنيًا.

2 - في المادة 65 جاء: «تَنْقُضِي مُدَّةَ حِضَانَةِ الذَّكَرِ ببلوغه 10 سنوات». وهذا الطفل قد تَجَاوَزَ هذا السَّنَّ، وليس له أدنى مصلحة في صُحْبَةِ أُمِّهِ إلى وطنها البعيد، وقومها، ومُحِيطها.

3 - في المادة 66 جاء النَّصُّ: «يَسْقُطُ حَقُّ الحاضنة بالتَزَوُّجِ بغير قريب مُحَرَّم، وبالتنازل، ما لم يَضُرَّ بمصلحة المحضون». وهي تنازكت، ونشأ المحضون مسلمًا عربيًّا جزائريًّا، لا يَعْرِفُ أُمَّهُ ولا يَطْمئن إليها.

سابعًا: لهذه الأسباب كلُّها نقول: لا يَجُوزُ لعائلة إسلامية، ولا لجماعة المسلمين، ولا للدولة القائمة عليهم، أن يَسْمَحُوا لهذه المرأة بأخذ أولادها المذكورين، وخصوصًا ابنها (سفيان) إلى فرنسا، لما يَتَرَتَّبُ على ذلك من أخطارٍ على دينه، وعلى جنسيته، وعلى أخلاقه، ولِمُخَالَفَةِ ذلك لقوانين الدولة، ومنها قانون الأسرة خاصة والدستور عامَّة، وكلُّ مَنْ سَهَّلَ لها أَخْذَهُ بواسطة حُكْمٍ قضائي، أو بواسطة جواز سفر، أو بواسطة حيلة، أو إهمال، وتَسَبَّبَ في الخروج به من الوطن بأيِّ صِفَةٍ كانت، يُعْتَبَرُ مسؤولاً أمام الله وأمام دولة المسلمين وجماعتهم، ويُمْكِنُ مُحَاسَبَتُهُ، بل يجب مطالبتها بابنيها (كمال) و(مصطفى)، وهما قاصران، كما يجب مَنَعُهَا بتاتًا من تهريب ابنها (سفيان)، فإن هي حاولت ذلك فإنها تَنْطَبِقُ عليها قوانين التهريب، والتحريض على مخالفة قوانين الدولة. والله وَلِيُّنا وَنَصِيرُنا.

04 شعبان 1405هـ / 24 أبريل 1985م

نفقة الابن العاجز

السؤال:

هل تجب نفقة الابن العاجز على الأب أم لا؟ مع العلم أنّ الوالد طَرَدَ ابْنَهُ العاجز. وفي حالة وفاة الوالد، هل تجب نفقة الابن العاجز على أخته أم لا؟ أرجو من سيادتكم الإجابة مكتوبة؛ لأنه ليس لي مذياع ولا تلفزة. وتفضّلوا بقبول الشكر والاحترام.

ح. م (الجلفة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: هذا الوالد الذي طَرَدَ ابْنَهُ العاجز عن الكسب ظالمٌ له؛ لأنّ نفقة الولد إذا لم يكن له مالٌ واجبة على أبيه، وتجب على أمّه كذلك إن لم يكن له أبٌ، أو ليس لأبيه مالٌ، ولها هي مالٌ.
ويستمرّ استحقاقه النفقة إلى أن يبلغ الذَّكَرَ قادراً على الكسب، والأنثى إلى أن يدخل بها زوجها.
فإن كان الولد عاجزاً عن الكسب لِزَمَانَةٍ (مرض مُلَازِمٍ)، فإنّ النفقة لا تَسْقُطُ عن والده ببلوغه، وله أن يُطالبه بها، وعلى القاضي أن يحكّم له بهذه النفقة، ويَقْتَصّها من ماله.
ثانياً: الأختُ غير مُكلّفة بالنفقة على أخيها من مالها إن مات أبوه، فإن طاعت

بها فقد أَحْسَنَتْ وَبَرَّتْ، وَإِنْ التَّزَمَتْ بِهَا لَزِمَتْهَا؛ لِأَنَّ مَنْ التَّزَمَ شَيْئًا لَزِمَهُ، وَلَكِنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تُنْفِقَ إِذَا لَمْ تَلْتَزِمَ.

والنفقةُ علىِ مِثْلِ هَذَا الْعَاجِزِ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ بَيْتُ مَالٍ فَتَجِبُ عَلَى جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْ هَلَكَ الْعَاجِزُ جَوْعًا وَبَرَدًا أَثِمَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ كُلُّهَا، وَغَرَمُوا دِيَّتَهُ.

ثالثًا: كَانَ لِلْمُسْلِمِينَ فِي أَيَّامِ ازْدِهَارِ حَضَارَتِهِمْ أَوْقَافٌ خَاصَّةٌ لِلْعَجْزَةِ، وَلَهُمْ تَكَايَا (جَمْعُ تَكِيَّةٍ) يَسْكُنُهَا الْعَجْزَةُ، وَيَأْكُلُونَ فِيهَا وَيَشْرَبُونَ مِنَ الْأَوْقَافِ، وَتُوجَدُ فِي الدُّوَلِ الْمُتَحَضَّرَةِ مِثْلَ هَذِهِ الْبُيُوتِ، تُسَمَّى: مَلَاجِئَ الْعَجْزَةِ. وَفِي الْجَزَائِرِ يُوجَدُ بَعْضُهَا فِي الْمَدَنِ الْكُبْرَى، وَهِيَ مِنْ عِلَامَاتِ رُقْيَى الْأُمَمِ.

13 محرم 1406هـ / 28 سبتمبر 1985م

التَّبْنِيَّ والكِفَالَة

هل التَّبَنِّي حلٌّ صحيح؟

السؤال:

نَشَرَت مجلةٌ جزائريةٌ لكاتبٍ مِن كُتَّابِهَا اقتراحًا يَدْعُو فِيهِ إِلَى تَبَنِّي أَطْفَالِ شَهْدَاءِ الزَّلْزَالِ فِي وَلايَةِ (الأَصْنَام/ الشلف) وَمِنْكُوبِيهَا، وَيَرَى فِي ذَلِكَ حَلًّا مُلَاتِمًا لِمُسْكَلتِهِمْ، وَأَنَّ عَلَى الْمَوَاطِنِ أَنْ يُشَارِكُوا بِذَلِكَ فِي تَخْفِيفِ مَا حَلَّ بِإِخْوَانِهِمْ، فَهَلْ صَحِيحٌ أَنْ التَّبَنِّي حَلٌّ صَحِيحٌ؟ وَمَا حُكْمُهُ فِي الْإِسْلَامِ؟
نرجو منكم الجواب على صفحات (مجلة...). وشكرًا.

م. ب (الشلف)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: التَّبَنِّي مِنْهُ صَحِيحٌ يُعْتَبَرُ مِنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ، وَمِنْهُ بَاطِلٌ يُعْتَبَرُ مِنْ أَعْمَالِ الْجَاهِلِيَّةِ وَالْكَفْرِ.

فأما إذا كان هذا التَّبَنِّي المُقْتَرَحَ لِعلاج مشكل أطفال الزلزال من اليتامى والمُشَرَّدِينَ، إنما المراد منه هو العناية بالطفل، والقيام بشؤونه من إنفاق وتربية، وشفقة عليه وحنان ومحبة ورحمة - كما يفعل ذلك بأبناء الصُّلب - مع احتفاظه بِنِسْبَتِهِ إِلَى أَبِيهِ الْحَقِيقِيِّ وَإِلَى ذَوِيهِ، وَمَعَ عَدَمِ جَرَيَانِ أَحْكَامِ الْبُنُوَّةِ وَالْأَبُوَّةِ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ الْإِرْثُ وَالْحُرْمَةُ الشَّرْعِيَّةُ، فَإِنَّ هَذَا التَّبَنِّيَ مَبَاحٌ، وَهُوَ مِنْ بَابِ (الالتزام)، وَمَنْ التَّزَمَ شَيْئًا لَزِمَهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ إِلَى الْيَتَامَى، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ بِالْإِحْسَانِ الْمُطْلَقِ، وَخَصَّ الْإِحْسَانَ إِلَى الْوَالِدَيْنِ وَذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى

والمساكين، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: 90]، وقال: ﴿وَاحْسِنُوا إِلَى الْوَالِدَيْنِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 195]، وقال: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ...﴾ [النساء: 36]. فنحن نشارك في الدعوة إلى هذه المكرمة نحو يتامى الزلزال، ونحو كل طفل منكوب أو منبوذ حُرِّمَ حنان الوالدين، وذائق طعم اليتم لأي سبب من الأسباب.

ثانيًا: وأما إذا كان المراد بهذا (التبني) هو ما يفهم من هذه الكلمة عامة، وما عُرف في العادات الجاهلية، والقوانين الوضعية، من تغيير نسب الطفل، و(كتابته) في الدفتر العائلي باسم المتبني، وادّعائه أنه ابنه، بإشهاد الناس على ذلك، أو بوثيقة مدنية أو قضائية، وتجري عليه - منذ ادّعائه - أحكام الابن الحقيقي، من حمل اسمه، والانتساب إليه، ومن توارث بينهما يُزاحم أولاد الصُّلب أو القرابة من الورثة الحقيقيين، أو يستبدُّ بالتركة وحده دون الوارثين، فإنّ هذا التبني حرام شرعًا، وباطل واقعيًا؛ لأنه مجرد قول بالفم، وتزوير في الأوراق، ولا يمكن أن يتحوّل الطفل - بلحمه ودمه - لمجرد قول نطق به مسلم، ولا يتعامل به في مجتمع إسلامي، ولا يدخل في قوانين دولة دينها الإسلام، ولا يحكم به حاكم أو قاضٍ يؤمن بالله واليوم الآخر، مُعتقداً أنه أعدل مما حكّم الله به في نصّ قرآني صريح هو قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ﴾ [الأحزاب: 4]، ثم أمر أمرًا جازمًا بدعوة الأدعياء إلى آبائهم الحقيقيين فقال: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَّمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَلَاخُونَكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوْلَاكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: 5].

فأدعياء جمع دعيٍّ، وهو من نسب لغير أبيه الحقيقي، يدّعيه آخر ويقول بـفمه:

«هو ابني، يرثني وأرثه»، فهذا منه مجرد قولٍ بِفَمِهِ، لا يُغَيِّرُ مِنَ الْوَاقِعِ شَيْئًا، فلا يصير أحدٌ ابناً حقيقياً لرجل بقوله مجرد قول، ولا تصير امرأةٌ لم تلد طفلاً (أُمًّا) للصبيِّ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهَا: «إنه ابني»، ولا يَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ شَيْءٌ مِنْ أَحْكَامِ الْأُبُوَّةِ وَمِنْ الْأُمُوَّةِ الْحَقِيقِيَّيْنِ.

انْسُبُوا هَؤُلَاءِ الْأَدْعِيَاءَ لِأَبَائِهِمُ الْحَقِيقِيِّينَ، فَإِنْ لَمْ تَعْرِفُوا آبَاءَهُمْ فَهَمَّ إِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ إِخْوَةٌ، وَهُمْ مَوَالِيكُمْ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ، وَلَا إِثْمَ فِي سَبْقِ اللِّسَانِ وَفِي الْخَطَأِ بِذِكْرِ ذَلِكَ، وَلَكِنْ فِي التَّعَمُّدِ وَالنِّيَّةِ وَالْقَصْدِ الْحَرْجُ وَالْإِثْمُ؛ لِأَنَّ فِيهِ مُحَادَّةً لِحُكْمِ اللَّهِ.

قال القرطبي في كتابه (الجامع لأحكام القرآن): «إِنَّ التَّبَنِّيَّ كَانَ مَعْمُولًا بِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ، يُتَوَارَثُ بِهِ وَيُتَنَاصَرُ، إِلَى أَنْ نَسَخَ اللَّهُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا تَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ أَيُّ أَعْدَلَ. [فَرَفَعَ] ⁽¹⁾ اللَّهُ حُكْمَ التَّبَنِّيِّ، وَمَنَعَ مِنْ إِطْلَاقِ لَفْظِهِ، وَأَرْشَدَ بِقَوْلِهِ إِلَى أَنَّ الْأَوَّلَى وَالْأَعْدَلَ أَنْ يُنْسَبَ الرَّجُلُ إِلَى أَبِيهِ نَسَبًا؛ وَكَانَ الرَّجُلُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا أَعْجَبَهُ مِنَ الرَّجُلِ جَلَدُهُ [وَوَظَرُهُ] ⁽²⁾ صَمَّهُ إِلَى نَفْسِهِ، وَجَعَلَ لَهُ نَصِيبَ الذَّكَرِ مِنْ أَوْلَادِهِ مِنْ مِيرَاثِهِ، وَكَانَ يُنْسَبُ إِلَيْهِ فَيَقَالُ: فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ. وَقَالَ النَّحَّاسُ: هَذِهِ الْآيَةُ نَاسِخَةٌ لِمَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ التَّبَنِّيِّ» ⁽³⁾.

ثالثًا: فهذا التَّبَنِّيُّ كَانَ مِنْ أَنْظِمَةِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَبَقِيَ مَعْمُولًا بِهِ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ مُدَّةً ثُمَّ أَبْطَلَهُ اللَّهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ.

(1) ما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ، وَأُثْبِتَ مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ.

(2) فِي الْأَصْلِ: [وَوَظَرُهُ]. وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ. وَمَعْنَى الظَّرْفِ: الْبَرَاعَةُ وَذَكَاءُ الْقَلْبِ.

(3) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ. ج 14/ ص 119.

وقد كانت الشريعة الإسلامية وَجَدَتْ أَمَامَهَا للعرب عادات وقوانين أَقَرَّتْ بعضُها، ولكن بِنُصوص شرعية جديدة، وعلى قواعد إسلامية، كصورة النكاح في الإسلام اليوم، وأَبْطَلَتْ بعضُها وَحَرَّمَتْه لفساده، وَمِنْ ذَلِكَ أَنْكِحَةُ جاهلية مثل نكاح المُتعة، ونكاح الاستبضاع، ونكاح الشُّغار، وَمِنْ ذَلِكَ الظُّهار، و(التَّبَنِّي) بادِّعاء أَنَّ مَنْ لَمْ يَلِدْهُ الْإِنْسَانُ هُوَ وَلَدُهُ.

وَنَصَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ (أَدْعِيَاءَ)، وَوَسَمَتْهُ بِأَنَّهُ مُجَرَّدُ قَوْلٍ بِالْأَفْوَاهِ، وَأَمَرَتْ بِدَعْوَتِهِمْ لِأَبَائِهِمْ؛ لِأَنَّهُ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ، وَعَفَتْ عَنِ خَطَأِ اللِّسَانِ، وَأَثَمَتْ مَنْ تَعَمَّدَ قَلْبُهُ غَيْرَ مَا أَمَرَ اللَّهُ، فَالْآيَةُ الْكَرِيمَةُ أَبْطَلَتْ حُكْمَ التَّبَنِّي الْجَاهِلِي بِكُلِّ مَعَانِيهِ وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَبْطَلَهُ اللَّهُ بِسُنَّةِ نَبِيِّهِ الْفَعْلِيَّةِ، إِذْ أَمَرَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ مُطْلَقَةً زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ مُتَبَنِّيه مِنْ قَبْلِ، بِقَصْدٍ وَاحِدٍ هُوَ أَلَّا يَبْقَى تَرَدُّدٌ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ [الأحزاب: 37].

وقصة تَبَنِّي زَيْدٍ وَ[تَزَوُّجِهِ] ⁽¹⁾ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ، ثُمَّ طَلَاقُهَا إِيَّاهَا، ثُمَّ تَزَوُّجُ النَّبِيِّ مِنْهَا بَعْدَ زَيْدٍ، قِصَّةٌ مَعْرُوفَةٌ مَشْهُورَةٌ، فَلْتَرَأَجِعْ عِنْدَ أَهْلِ التَّفْسِيرِ ⁽²⁾، وَأَهْلِ السِّيَرَةِ ⁽³⁾، فَإِنَّ لِلْإِسْرَائِيلِيَّاتِ وَلِلْإِسْتِشْرَاقِيَّاتِ فِيهَا دَسًّا كَبِيرًا، فَحَذَارُ مِنْ إِفْكِهِمْ.

رَابِعًا: اهْتَمَّ الْإِسْلَامُ بِحِفْظِ الْأَنْسَابِ، وَمَنْعَ مَنْعًا بَاتًّا مِنْ اخْتِلَاطِهَا، لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى مَعْرِفَتِهَا مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَعَلَى جَهْلِهَا مِنْ فُسَادٍ، وَلَيْسَ لِلتَّفَاخُرِ بِهَا

(1) بَيَاضٌ فِي الْأَصْلِ. وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

(2) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ. ج 14/ ص 118، ج 14/ ص 188 - 192، ابْنُ الْعَرَبِيِّ. أَحْكَامُ الْقُرْآنِ. ج 3/ ص 575 - 578، تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ. ج 6/ ص 424 - 426.

(3) ابْنُ قَيِّمٍ الْجَوْزِيَّةِ. زَادُ الْمَعَادِ. ج 4/ ص 266 - 267.

والتَّباهي، فَإِنَّ مَنْ أَبْطَأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ حَسْبُهُ، وجاء في خطبة فتح مكة قوله ﷺ: «يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَذْهَبَ عَنْكُمْ نَخْوَةَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَتَعَظَّمَهَا بِالْأَبَاءِ وَالْأَجْدَادِ، كُلُّكُمْ مِنْ آدَمَ، وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ»⁽¹⁾، وفي الحديث: «لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ، وَلَا لَأَبْيَضَ عَلَى أَسْوَدَ إِلَّا بِالتَّقْوَى»⁽²⁾، وفي آية الحجرات نَصُّ حَاسِمٍ هُوَ قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ﴾ [الحجرات: 13].

لأجل هذا حَرَّمَ الله سبحانه تحريماً شديداً أَنْ يَنْتَسِبَ - أَوْ يُنْسَبَ - الرجلُ لغير أبيه أو مواليه، ولا شَكَّ أَنَّ أَرْدَلَ الناس، وأفسدهم ديناً وخلقاً وذوقاً، وأقلَّهم شهامةً، مَنْ تَبَرَّأَ مِنَ الانْتِسَابِ لِأَبِيهِ وَذَوِيهِ، ثُمَّ انْتَسَبَ إِلَى غَيْرِهِمْ، وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ عَنْ عَمْدٍ وَهُوَ يَعْلَمُ، فَقَدْ كَفَرَ بِاللَّهِ، فَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ - وَهُوَ يَعْلَمُهُ - إِلَّا كَفَرَ بِاللَّهِ، [وَمَنْ ادَّعَى قَوْمًا لَيْسَ لَهُ فِيهِمْ نَسَبٌ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ]»⁽³⁾،⁽⁴⁾، فَهَلْ كَفَرَ حَقِيقَةً، [أَوْ هُوَ]⁽⁵⁾ مِنْ بَابِ الزَّجْرِ، وَ«يَتَبَوَّأُ النَّارَ» بِمَعْنَى وَجَبَتْ لَهُ، أَوْ هُوَ دَعَاءٌ عَلَيْهِ بِذَلِكَ.

(1) انظر: سيرة ابن هشام. ج 2/ ص 412، وأخرجه الترمذي بلفظ قريب منه عن ابن عمر رضي الله عنهما في كتاب تفسير القرآن، باب: ومن سورة الحجرات، حديث (3270)، وقال: «حديث غريب... وفي الباب عن أبي هريرة، وابن عباس».

(2) أخرجه الطبراني في الكبير (ج 18/ ص 12). قال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج 3/ ص 272): «إسناده ضعيف»، وأخرجه أحمد في مسنده (23489) عن أبي نضرة، بلفظ: «... وَلَا أَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ، وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ...». قال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج 3/ ص 266): «رجال رجال الصحيح».

(3) ما بين معقوفتين لم يُوجد في الأصل، وأثبتناه من صحيح البخاري، لتعلُّق كلام الشيخ - رحمه الله - به.

(4) أخرجه البخاري في كتاب المناقب، حديث (3508).

(5) في الأصل: [وهو]. وما أثبتناه هو الذي يقتضيه السياق.

خامساً: هل من الحق أن (التبني) الجاهلي حلٌ صحيح لمشاكل الأطفال المُشرّدين والمنبوذين بسبب جائحة كالزلازل، أو بسبب فساد الأخلاق؟ الحق الصحيح أن في التبني الجاهلي لمثل أبناء شهداء الزلازل (سَطُوا) عليهم، واعتداءً على أنسابهم، وكأنه لم يكفهم ما نزل بهم حتى نُجرّدهم من أبائهم وحَفَدَتِهِم بالسَطْوِ عليهم، ونحوِ نَسَبِهِم إلى آبائهم، وما يَصِيرُ هؤلاء الأطفال أن يُعرفوا ويَحفظوا بالانتساب إلى آبائهم؟ وما على المُحسنين أن يكون إحسانهم خالصاً لوجه الله، لا تشوّبه أنانية إدعاء أبوة من لم يلدوا؟

إنّ دولتنا وجيشنا قد حَمَوْا أرزاق المنكوبين وأعراضهم ما استطاعوا، وصانوهم من تَهَبِ الناهيين، وإنّ عليهم أن يَحْمُوا أناسَهم وذريّتهم من هذا النوع من السَطْوِ الذي هو أشنع أنواع التَّهَبِ، وإنّ بإمكان المُحسنين أن يُقدّموا إلى هؤلاء المُشرّدين من الأطفال ما شاؤوا من أنواع الإحسان، وأن يُخصّصوهم ببعض أموالهم، بالصدقة أو بالهبة - ولا حدّ لها - أو بِوصيّة في حدود الثُلث فأقلّ، كما أنه بإمكان من التزم بتربية طفل أن يُدجّجه في عائلته دَجْجاً شرعيّاً واقعيّاً، بتزويجه من ابنته إذا بلغ، أو تزويج الطفلة من ابنه إذا بَلَغَتْ، بالرّضا دون حرج ولا إثم، وهذا ما لا يُمكن مع التبني الجاهلي الذي يَمْحُو النسب الحقيقي، ويدّعي نسباً باطلاً مُزوّراً.

ثم إنّ هذا المَحْوَ للنسب الحقيقي لا يُمكن أن يتحقّق أبداً، كما دَلَّ عليه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَم قولكم يَأْفَوْهُكُمْ﴾ [الأحزاب: 4]، فلن ينسى المُتبنّى أصله، وإن نسيه هو لم ينسه غيره، ولا بُدَّ أن يُذكّره به، أو ربما تعرّض للإهانة والاحتقار والتعير به، أو إلى مكائد القرابة والوارثين، ودسائسهم، وانتقامهم، ممّا يُنغص عليه حياته، وحتى (أبوه) و(أمّه) المُدّعيان اللذان يَعْلَمَان أنه ليس من لحمها ولا من دَمِها قد يذكّران

ذلك، فيذكرانه ذات يوم في حالة غضب، أو في حالة عُقُوقٍ يَجِدَانِهِ أو يَتَوَهَّمَانِهِ، وقد قالت امرأةُ فرعون له يوم التَّقَط موسى عليه السلام: ﴿لَا نَقْتُلُوهُ عَسَىٰ أَن يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا﴾ [الفصص: 9]، فَلَمَّا كَبِرَ موسى وَبَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى، وَآتَاهُ اللَّهُ النُّبُوَّةَ، وَأَمَرَهُ بِالتَّبْلِيغِ، نَصَحَ لفرعون فدعاه إلى الإيَّمان، ورأى ذلك فرعونُ عُقُوقًا مِنْهُ، وَقَالَ لَهُ مُمْتَنًا عَلَيْهِ: ﴿الَّذِي تَرَىٰ فِيكَ فِتْنًا وَلِيَدًا وَلَيْسَتْ فِتْنًا مِنْ عَمْرِكَ سِيبِينَ﴾ [الشعراء: 18]؟ وقد أَجابه موسى بقوله: ﴿وَلَكَ نِعْمَةٌ نَّمُّنَا عَلَىٰ أَن عَبَدْتَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الشعراء: 22].

وهناك امرأةٌ أخرى حاولت أن تَتَّخِذَ مِنْ (جان جاك روسو) الفيلسوف الفرنسي الكبير وَلَدًا لها، وَأَن تَقُومَ بِهِ قِيَامَ (أُمِّ) بَابِنِهَا، فَلَمَّا بَدَتْ عَلَيْهِ مَعَالِمُ الرِّجُولَةِ نَسِيَتْ (أُمُومَتَهَا) الَّتِي تَعْلَمُ رِزْقَهَا، وَدَعَتْهَا أَنْوُثَتُهَا، وَالخُلُوةُ الْمُسْتَمِرَّةُ بَيْنَهُمَا إِلَى أَن تُرَاوِدَهُ عَنْ نَفْسِهِ، لَتَقُومَ مَعَهُ بِدَوْرِ (الْخَلِيلَةِ)، فَاسْتَجَابَ لَهَا بَعْدَ تَرَدُّدٍ، ثُمَّ فَصَحَهَا فِي الْاعْتِرَافَاتِ! وَالْغَرِيبُ أَنَّ كِتَابًا لِهَذَا الْمُنَحَّلِ خُلِقًا أَصْبَحَ عُمْدَةً فِي التَّربِيَةِ الْمَثَالِيَّةِ، تُدْرَسُ نُصُوصُهُ فِي مَدَارِسِ التَّربِيَةِ لِأَبْنَاءِ الْمُسْلِمِينَ - شَرْقًا وَغَرْبًا - وَقَدْ لَا تُدْرَسُ قَوَاعِدُ التَّربِيَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي بَعْضِهَا إِلَّا لِلْقَدَحِ فِيهَا، لِهَذَا أَبْطَلَ الْإِسْلَامُ - بِإِبْطَالِ التَّبْنِيِّ - هَذِهِ الْقَرَابَةَ الْمُرْتَفِعَةَ، وَالبُؤْسَةَ الْفَاسِدَةَ، وَكَانَ الْإِبْطَالُ بِالْقَوْلِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَبِالْفِعْلِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَنْفِيذًا لِمَا قَضَىٰ بِهِ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ، حَتَّى لَا يَبْقَى تَرَدُّدٌ وَلَا ارْتِيَابٌ.

سادسًا: لَا يَخْفَى عَلَيْنَا غَرَامُ طَائِفَةٍ مِنَ النَّاسِ - غَرَامًا عَجَبِيًّا - بِالتَّبْنِيِّ الْجَاهِلِيِّ، وَمَحَاوَلَتِهِمْ أَن يَجْعَلُوهُ حَلًّا تَشْرِيعِيًّا لِمُسْكَلةِ الْمُشْرَدِّينَ أَوْ (الْمُنْبُوذِينَ) اللَّقَطَاءِ، الَّذِينَ غَرِقَ فِيهِمْ مَجْتَمَعُنَا الْمَعَاصِرُ، يُجَادِلُونَ عَنْ حُكْمِ الْجَاهِلِيَّةِ بِكُلِّ دَلِيلٍ، وَيَسْتَعْمِلُونَ لِنُصْرَتِهِ كُلَّ سِلَاحٍ، مُعْرِضِينَ عَنِ الْحُلُولِ الْإِسْلَامِيَّةِ - جَهْلًا أَوْ بَغْيًا - ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: 50]؟

أَوْ مَا دَرَوْا أَنَّ الْإِسْلَامَ عَالَجٌ هَذَا الْمَشْكَلَ أَحْسَنَ عِلَاجٍ وَأَرْوَعَهُ، وَأَنَّ أَرْقَى الْأُمَمِ حَضَارَةٌ - فِي نَظَرِهِمْ - لَمَّا تَصِلُ إِلَى مِثَالِيَّةِ الْمَعَالِجَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؟ إِنَّ الْإِسْلَامَ - بِمَبْدَأِ سَدِّ الذَّرَائِعِ - يَتَعَرَّضُ لِلْمَشْكَلِ قَبْلَ وَقُوعِهِ، فَإِذَا وَقَعَ عَالَجَهُ بِالرَّفْقِ وَالرَّحْمَةِ وَالْإِحْسَانِ، وَنَحْنُ نَرَى أَعْظَمَ أَسْبَابِ هَذِهِ الْكَارِثَةِ وَهُوَ الْعُزُوبَةُ، قَدْ حَارَبَهَا الْإِسْلَامُ بِتَيْسِيرِ أَسْبَابِ الزَّوْاجِ وَتَبْسِيطِهِ، وَنَهَى عَنِ غِلَاءِ الْمَهْوَورِ، وَعَنِ الْإِسْرَافِ فِي كُلِّ أَنْوَاعِ الْإِنْفَاقِ، وَأَمَرَ الشُّبَّانَ أَنْ يَتَزَوَّجَ مِنْهُمْ مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ، وَأَمَرَ أَوْلِيَاءَ النِّسَاءِ أَنْ يُزَوِّجُوا مَنْ ارْتَضَوْا دِينَهُ وَخُلُقَهُ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا تَكُنْ فِي الْأَرْضِ فِتْنَةٌ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ.

وَأَمَّا الْإِخْتِلَاطُ الْفَاضِحُ، وَالْخُلُوعُ بِالْأَجْنِبِيَّةِ، وَالتَّبَرُّجُ الْجَاهِلِيُّ، فَكُلُّهَا قَدْ حَرَّمَهَا وَمَنَعَ مِنْهَا، وَمَعَ اجْتِنَابِ هَذَا الْإِخْتِلَاطِ وَالتَّبَرُّجِ يَنْدُرُ الْوُقُوعُ فِي الْفَاحِشَةِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَنْقَطِعُ، وَيَقِلُّ - قَطْعًا - الْحَمْلُ سِفَاحًا، فَإِذَا وَقَعَ وَنَزَلَ وَحَمَلَتْ امْرَأَةٌ مِنَ السَّفَاحِ وَجِبَ حِفْظُ الْجَنِينِ، وَالْعِنَايَةُ بِهِ، وَبِأُمِّهِ حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا، وَيَحْرُمَ عَلَى أَيِّ أَحَدٍ إِجْهَاضُهُ، فَإِنَّ فِي ذَلِكَ جَرِيمَةً يُعَاقَبُ مَنْ أَقْدَمَ عَلَيْهَا، إِذْ لَا ذَنْبَ لَوْلَدِ الزَّانَا فِي جَرِيمَةِ أَبَوَيْهِ، وَبَعْدَ وَلَادَتِهِ تَجِبُ الْعِنَايَةُ بِهِ بِحِفْظِهِ وَتَرْبِيَتِهِ كَسَائِرِ الْأَبْنَاءِ الشَّرْعِيِّينَ، فَإِنْ وُجِدَ (مَنْبُودًا) فِي الطَّرِيقِ التَّقِطُّ، وَمِنْ هُنَا جَاءَ اسْمُ (الَلْقِيطِ)، وَأَحَقُّ النَّاسِ بِهِ مِنَ التَّقِطَةِ، فَإِنْ لَمْ يُرَدِّهِ فَلِمَنْ شَاءَ أَنْ يَأْخُذَهُ، عَلَى أَنْ يَكُونَ حُرًّا، وَلَاؤُهُ لِمَنْ قَامَ بِهِ، وَعَلَى خَزِينَةِ الدَّوْلَةِ الْإِنْفَاقَ عَلَيْهِ، جَاءَ فِي الْمَوْطَأِ: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ وَجَدَ مَنْبُودًا فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَجَاءَ بِهِ إِلَيْهِ، فَسَأَلَهُ عُمَرُ: مَا حَمَلَكَ عَلَى أَخْذِ هَذِهِ النَّسَمَةِ؟ فَقَالَ: وَجَدْتُهَا ضَائِعَةً فَأَخَذْتُهَا، فَقَالَ لَهُ عَرِيفُهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَكْذَلِكُ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: اذْهَبْ فَهُوَ حُرٌّ، وَلَكَ وَلَاؤُهُ، وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ».

فَنَفَقَةُ اللَّقِيطِ تَضُمُّهَا خَزِينَةُ الْمُسْلِمِينَ، كَمَا تَضُمَّنُ عَطَاءٌ مِثْلَ بَقِيَّةِ أَبْنَاءِ

المسلمين، حتى إذا بَلَغَ مَبْلَغَ الرجال أو النساء وَجَدَ رَصِيدًا لَهُ لِحَوْضِ غَمَارِ الحَيَاةِ، كما تَضَمَّنَ لَهُ هذه المعاملة والترغيب في تربيته أَنْ يَعِيشَ وَسَطَ عَائِلَةٍ، لَا فِي مَلْجَأٍ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ سَجَنٍ. وَتَرْبِيَةُ الْإِسْلَامِ تَمْنَعُ مَهَانَتَهُ وَاحْتِقَارَهُ وَتَعْيِيرَهُ بِذَنْبٍ لَمْ يَقْتَرِفْهُ، كما تَمْنَعُ قَوَانِينَ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِنْ اسْتِغْلَالِهِ، فَلَوْ طَالَبَهُ مَنْ التَّزَمَ بِتَرْبِيَتِهِ بِاسْتِرْجَاعِ مَا أَنْفَقَ عَلَيْهِ أَوْ بِمُجَازَاتِهِ عَلَى مَا أَسْلَفَ مَادِيًّا لَمُنِعَ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّزَامَهُ الْإِحْسَانَ كَانَ لِيُوجِهَ اللَّهَ.

ومذهبُ مالِكٍ أَنَّ وَلَاءَهُ لِلْمُسْلِمِينَ عَمُومًا، وَفَائِدَةُ الْوَلَاءِ انْتِسَابُ الْمَوْلَى لِقَبِيلَةِ مَوْلَاهُ، وَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَتْرُكْ وَارثًا [وَرِثَتَهُ] ⁽¹⁾، وَدَفَعَ الدِّيَّةَ عَنْهُ مِنَ الْعَاقِلَةِ إِنْ ارْتَكَبَ جَنَائِيَّةً، وَقَبَضَ دِيَّتَهُ إِنْ قُتِلَ. كُلُّ ذَلِكَ يَعُودُ إِلَى مَنْ رَبَّاهُ، عَلَى مَفْهُومِ كَلَامِ عَمْرٍ، وَيَعُودُ إِلَى الْمُسْلِمِينَ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ، أَيَّ بَيْتٍ [مَالٍ] ⁽²⁾ الْمُسْلِمِينَ.

فَأَيْنَ هَذِهِ الْأَحْوَالُ عِنْدَنَا مِنْ احْتِيَاظٍ وَحَذَرٍ، وَحِفْظٍ مُسْتَوْرٍ، وَعَنَایَةٍ إِنْسَانِيَّةٍ فَائِثَةٍ، وَحَقُوقٍ مُقَرَّرَةٍ مِنْ بَدَايَةِ الْحَمَلِ حَتَّى الْبُلُوغِ؟ أَيْنَ هَذَا مِنَ الْأَحْوَالِ عِنْدَهُمْ مِنْ تَهْيِئَةِ كُلِّ الْأَسْبَابِ لِلزَّنا، وَحَمْلِ السَّفَاحِ، وَإِبَاحَةِ الْإِجْهَاضِ، وَالْإِسْرَافِ فِيهِ، وَإِهْمَالِ الْمُنْبُودِ، وَتَرْكِهِ يَعِيشَ فِي مَلَاجِئِ هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ سَجُونٍ، إِذَا خَرَجَ مِنْهَا دَخَلَ الْجُنْدِيَّةَ فِي (الْكَفِيفِ الْأَجْنَبِيِّ)، مَدْرَسَةَ الْجَرَائِمِ وَالْآثَامِ.

لَوْ لَا الْجَهْلُ أَوْ التَّقْلِيدُ الْأَعْمَى أَوْ سُوءُ النِّيَّةِ، لَكَانَ مِنَ الْإِنْصَافِ وَالْحِكْمَةِ - بَلْ مِنَ الْوَاجِبِ - أَنْ يَدْعُوا كُلُّ الْأُمَمِ إِلَى اتِّخَاذِ الْحُلِّ الْإِسْلَامِيِّ حَلًّا عَالَمِيًّا لِهَذَا الْمَشْكِالِ الْبَشَرِيِّ.

(1) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ. وَالْمَعْنَى: أَنَّ اللَّقِيطَ إِذَا مَاتَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ، وَرِثَتُهُ كَافِلُهُ بِسَبَبِ الْوَلَاءِ.

(2) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ، وَأَثْبَتَاهُ لِأَنَّ السِّيَاقَ يَقْتَضِيهِ.

سابعاً: ونحن في الجزائر أمة مسلمة، نتحاكم إلى الإسلام، وترضى بشرائعه، ولا نريد بها بديلاً، ولا عنها تحويلاً، وليس لنا من نصوص نستفتيها في أمور ديننا ودنيانا سوى كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ، وفهوم علمائنا المجتهدين، وليس كل من قال: «أفتيكم»، يستحق أن ينصت إلى قوله أو يؤخذ بفتواه، فما تزال فينا بقية من أهل الذكر الذين أمر الله أن نسأهم، إذ قال: ﴿ فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: 43].

التكفل بالطفل غير الشرعي في الإسلام

السؤال:

كيف يتم التكفل بالطفل غير الشرعي في الإسلام؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. إذا كان الطفل الشرعي تجب كفالته وحضانته على أبويه متضامنين - أو على أحدهما إن افترقا - حتى يكبر ويستغني عنهما، فمن يتكفل باللقيط الذي لا أب له؟ إنه نسمة حية، ولم يكن له ذنب في جريمة أبويه، ولكن من حقه أن يعيش، وقد ضمن له الإسلام ذلك. فالإسلام أمده بحمايته، وهو ما يزال جنيناً في بطن أمه، وقد حرم إجهاضه، كما نص عليه الفقهاء، وجاء ذلك في مختصر خليل وشراحه⁽¹⁾.

(1) انظر: مختصر خليل. ص 278، الشرح الكبير. ج 4/ ص 268.

وما دام في بطن أمه، فلا تُمسُّ أمه بأذى يلحقها حتى تَضُمَّه وتَرْضِعه، ويستغني عنها، وإذا وجب عليها حدٌ شرعي، فلا يُقام عليها ما دام في حاجة إلى عنايتها، وقد صحَّ ذلك من تعاليم النبي ﷺ⁽¹⁾ الذي تركها لأُمَّته.

أما تكاليف هذا الطفل، والإنفاق عليه، فمن بيت مال المسلمين (الخزينة العامة)، فله حقه الكامل فيه كواحدٍ من الأمة.

روى مالك في الموطأ، وأئمة الحديث في كتبهم: «أن رجلاً جاء - ذات صباح - مجلس عمر بن الخطاب، ويده طفل، وجده منبوءاً في الطريق، فقال عمر: ما حملك على أخذ هذه النسمة؟ فقال: وجدتها ضائعة فأخذتها. فقال له عريفه - وكان حاضراً مجلس عمر -: يا أمير المؤمنين إنه رجلٌ صالح، فقال له عمر: أكذلك؟ قال: نعم، فقال عمر بن الخطاب: اذهب فهو حرٌّ، ولك ولاؤه، وعلينا نفقته».

استنبط العلماء بهذا الحديث على أن يد الإسلام تمتد بالحماية والرعاية إلى هذا النوع من الأطفال، فتعتبرهم أحراراً، وتتكفل بمعاشهم، والإنفاق عليهم، وتعين لهم من يحضنهم من الرجال الصالحين، وتفرض لهم عطاءهم في بيت مال المسلمين، كسائر الأبناء الشرعيين.

وإن فرض أنه لم يكن لهم بيت مال، وجب على من التقط لقيطاً أن يتكفل به، ويُنفق عليه، وإذا كبر الطفل فليس له أن يرجع عليه بما أنفق. وما تجمَّع له من عطاء بيت المال وجده رأس مالٍ يعتمد عليه في مستقبل حياته.

وهذا نظام لا أظن أن دولة وصلت إليه حتى الآن، وخصوصاً الكرامة

(1) أخرجه مسلم في كتاب الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنا، حديث (1695)، عن بُرَيْدَةَ.

المضمونة في الأخوة العامة بين المسلمين، بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾ [الأحزاب: 5].

وفي السيرة النبوية، وتصرفات الصحابة، ما استنبط منه العلماء هذه الأحكام، فقد صحَّ في الحديث أنَّ امرأةً ثبتت عليها جريمة الزنا باعترافها، وكانت حاملاً، فانتظر بها حتى تضع حملها، وتُرضع وليدها، ويستغني عنها، ثم أُقيم عليها الحدُّ بطلبٍ منها⁽¹⁾.

وحديث عمر بن الخطاب، وغيره من كتب الحديث، وهو أجلُّ الصحابة - بعد أبي بكر - وأمير المؤمنين، ورئيس الدولة.

1987/07/20م

إعطاء لقب الكافل للمكفول

السؤال:

هل يجوز إطلاق لقب الأسرة الكافلة على الطفل المكفول دون إعطاء البُنة له؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. إذا لم يكن هذا الانتساب سبباً لاستحقاق ميراث لا يستحقه، ولحُرمة ما هو ليس بحرام عليه كالزواج بابنة الكافل أو إحدَى محارمه، فلا بأس أن يتنسب الطفل المكفول حيثنذ إلى عائلة.

(1) سبق تخريجه (انظر الهامش السابق).

والذي يُحَذَّرُ منه هو أن يُقال: «فلان بن فلان»، فإنَّ هذه البُنُوَّةُ تُعْطِيهِ حَقَّ الميراث، وتُحَرِّمُ غَيْرَهُ مِنَ الْعَصْبَةِ، وَتَمْنَعُهُ مِنَ الزَّوْاجِ بِمَحَارِمِ الْكَافِلِ، فَهَذَا هُوَ الْحَرَامُ الَّذِي لَا يَجُوزُ فِعْلُهُ. فَأَمَّا إِذَا كَانَ النِّسَبُ إِلَى (آلِ فُلَانٍ)، أَوْ إِلَى لِقَبِ الْعَائِلَةِ، فَإِنَّ هَذَا لَا ضَرَرَ فِيهِ.

وَأَمَّا الشُّعُورُ النَّفْسِي بِالْمَهَانَةِ، فَإِنَّهُ شَيْءٌ وَاقِعٌ، وَقَدْ لَا يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ لِمَحْوِ كُلِّ آثارِهِ، فَلْتَرَبُّ هَذَا الصَّغِيرِ عَلَى الرِّضَا بِالْإِنْتِسَابِ إِلَى هَذِهِ الْعَائِلَةِ، وَالْإِكْتِفَاءِ بِذَلِكَ، وَهُوَ مَكْسَبٌ عَظِيمٌ.

وَدَلِيلُ جَوَازِ إِنْتِسَابِ الْمَرْءِ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ، أَنَّ الْعَرَبَ كَانُوا يَسْمَحُونَ بِهِ، حَيْثُ يَنْتَسِبُ إِلَى الْقَبِيلَةِ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا، وَإِنَّمَا إِنْتَسَبَ إِلَيْهِمْ بِالْحِلْفِ وَالْوَلَاءِ أَوْ الْإِسْلَامِ عَلَى يَدِ أَحَدِ أَبْنَائِهَا، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُحَرَّمَ إِنَّمَا هُوَ الْإِعْلَانُ بِالْبُنُوَّةِ، وَتَرْتَّبُ آثارُ البُنُوَّةِ عَلَيْهَا مِنَ الْمِيرَاثِ، وَتَحْرِيمِ الزَّوْاجِ... الخ.

السؤال:

منذ عام 1965م أَخَذْنَا طِفْلاً مَجْهُولَ الْأَبِ وَالْأُمِّ مِنْ دَارِ الْحِضَانَةِ الْعَامَّةِ، وَكَفَلْنَاهُ وَقُمْنَا بِتَرْبِيَتِهِ لِلَّهِ، وَاسْمُهُ فِي دَارِ الْحِضَانَةِ: (م. يَوْسُفَ)، وَلَمْ يُكْتَبْ فِي أَوْرَاقِهِ اسْمُ الْأَبِ وَلَا اسْمُ الْأُمِّ. ثُمَّ أَدْخَلْنَاهُ الْمَدْرَسَةَ الْإِبْتِدَائِيَّةَ بِهَذَا الْاسْمِ، وَلَكِنْ - بِاتِّفَاقٍ مَعَ مَدِيرِ الْمَدْرَسَةِ - كَانَ يُكْتَبُ فِي شَهَادَتِهِ الْمَدْرَسِيَّةِ: (م. ز. ي.).

وَقَدْ بَلَغَ الْيَوْمَ 16 عَامًا، وَصَارَ مِنَ الْضَرُورِيِّ إِخْرَاجُ أَوْرَاقِ رَسْمِيَّةِ لَهُ، وَلَكِنَّهُ مَا زَالَ حَتَّى الْيَوْمِ يَجْهَلُ أَهْلَهُ، وَيَظُنُّ أَنَّهُ ابْنُ الْعَائِلَةِ، وَنَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَدْمَتُهُ شَدِيدَةً إِذَا عَلِمَ الْحَقِيقَةَ.

إِنَّ وَالِدِي قَدْ مَاتَ مِنْذُ عَامِ 1956م، وَكَذَلِكَ مَاتَ ثَلَاثَةٌ مِنْ إِخْوَتِي شُهَدَاءَ فِي

حرب التحرير، وهو إنما وُلِدَ عام 1965م، فلا يَحْطُرُ بِبَالِنَا إعطاؤه اسم والدنا، ولا اسم أحد إخوتي، إذ لا يُعْقَلُ ذلك، ولا يُمَكِّنُ لو أَرَدْنَاهُ.

ولكن هل يُمكن أن يُعطَى اللَّقَبُ العائلي - ومثله كثير في الجزائر - وَيَبْقَى مكان اسم الأب والأمَّ فارِغًا؟ وما حُكْمُ الشريعة الإسلامية؟

ن. م (قسنطينة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. **أولاً:** إنَّ الإسلام قد أَبْطَلَ التَّبَنِّيَ بِنَصٍّ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَكَانَ التَّبَنِّيَ - الَّذِي أَبْطَلَهُ الْإِسْلَامُ - هُوَ أَنْ يَتَّسِبَ الْوَلَدُ لغير أبيه، بحيث يُقال فيه: (فُلان بن فُلان)، كما كان يُقال لزيد بن حارثة رضي الله عنه: (زيد بن محمد)، وكما كان يُقال لسالم: (سالم بن أبي حذيفة)، فهذا حرامٌ لا يَصِحُّ، وَنَزَلَ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا بَأْسَ بِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [الأحزاب: 5].

ثانياً: كان التَّبَنِّي في الجاهلية يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ النَّسَبُ إِلَى الْأَبِ الْمُتَّبَنِّي، أَوْ لِلْأُمِّ، وَكَانَ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَيْضًا حَقُّ الْإِرْثِ، وَالْحُرْمَةُ فِي النِّكَاحِ، فَأَبْطَلَ الْإِسْلَامُ كُلَّ ذَلِكَ.

ثالثاً: إِذَا انْتَفَى كُلُّ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ الْمَسْئُولِ عَنْهَا - بحيث لا يَحْمِلُ فِي أَوْرَاقِهِ اسْمَ الْأَبِ، وَلَا اسْمَ الْأُمِّ، وَلَا حَقَّ لَهُ فِي الْإِرْثِ كَابْنٍ مِنَ الْأَبْنَاءِ، وَلَا يَحْرُمُ التَّزَاوُجُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كَافِلِهِ - فلا مانعَ عَنْ أَنْ يَحْمِلَ لِقَبًا شائعًا في أَفْرَادٍ كَثِيرِينَ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ فِي الْإِسْلَامِ كَانَ يُبِيحُ لِلْمَوْلَى أَنْ يَتَّسِبَ إِلَى مَوَالِيهِ، فيُقال: فُلانٌ هاشِمِيٌّ بِالْوَلَاءِ، وَفُلانٌ أُمَوِيٌّ بِالْوَلَاءِ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ وَلَاءَ اللَّقِيطِ لِمَنْ قَامَ بِكَفَالَتِهِ، كَمَا جَاءَ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، إِذْ قَالَ لِمَنْ التَّقَطَّ مَنبُودًا: «خُذْهُ، فَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ، وَلَكَ وَلَاؤُهُ».

لِذَلِكَ نَقُولُ: إِذَا كَانَ هَذَا الْوَلَدُ لَا يَنْتَسِبُ إِلَى أَبِي فِي هَذِهِ الْعَائِلَةِ وَلَا إِلَى أُمِّ، وَإِنَّمَا يَنْتَسِبُ إِلَى لَقَبٍ عَائِلِي شَائِعٍ، وَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ إِرْثٌ وَلَا حُرْمَةُ نِكَاحٍ، فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ بَأْسٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

12/04/1981م

تريد تبني طفل حتى تحافظ على شعوره

السؤال:

تتمثل قضيتي في محاولة تغيير لقب الطفل المسمى (ع. ي)، ازداد عام 1977، وأخذته رضيعاً من المستشفى بقصد كفالته، والقيام بتربيته، مع أنني لا أعرف ذويه، وخطر لي أن أتبنّاه وأغير اسمه، فالتجأت إلى السلط المحلية، فلم ترد عليّ، ولهذا التجأت إليكم، فهل يسمح بذلك القانون الشرعي الإسلامي؟
رُبما يتساءل المرء: لماذا هذا كله؟ إن طفلاً كهذا بدأ يُحسّ بما يُقال حوله، وخاصة أنه بلغ مرحلة المراهقة، والأطفال حوله يعرفون ألقابهم.

لقد حاولت أن أربيّه تربيةً سليمة حتى ينشأ في المجتمع فرداً صالحاً لنفسه وللمجتمع ولدولته، وإنما يُعِينُنَا عَلَى ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ لَهُ عَائِلَةٌ يَرْجِعُ إِلَيْهَا، وَإِلَّا سَقَطَ فِي فَخِّ الضَّيَاعِ وَالتَّشَرُّدِ مَرَّةً ثَانِيَةً، وَبِالتَّالِي يَلْفِظُهُ الْمَجْتَمَعُ، وَلَا يَكُونُ هُنَاكَ حَلٌّ لَهُ، كَمَا أَنِّي عَجُوزٌ وَلَيْسَ لِي وَلَدٌ، وَأَنَا أَرْمَلَةٌ شَهِيدٌ مَعْرَكَةٍ، اسْتَشْهَدَ هُوَ وَأَمْثَالُهُ لِيَعِيشَ أَبْنَاءُ الْجَزَائِرِ سَعْدَاءَ مُتَرَفِّهِينَ. وَالسَّلَامُ.

أرملة شهيد

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. **أولاً:** هذه قضية من قضايا التنبّي، وقد حَكَمَ الله في التنبّي بالبطلان، فلا يجوز لمسلم ولا لمسلمة أن يُغَيَّرَ اسمَ طفل لم يَلِدْهُ مِن صُلْبِهِ، ويجعله ابنًا له، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [الأحزاب: 4]، وقال تعالى: ﴿أَدْعَوْهُمْ لِأُبْأَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [الأحزاب: 5]، سواء كان معروف الأبوين أو كان مجهولهما فلا يجوز ادّعاؤه، فمن كان معروف الأب نُسِبَ لأبيه، ومن كان مجهول الأبوين فهو أخٌ في الدين، أو مَوْلَى من مَوَالِينَا، هذا هو الحُكْم الصحيح من ربّ العالمين.

ثانيًا: وكان التنبّي في الجاهلية وفي صدر الإسلام مُباحًا، فتنبّى النبي ﷺ زيد بن حارثة، وكان يُدعى زيد بن محمد، فأبطل الله التنبّي قولاً بهذه الآية، وفعلًا بأمره لرسوله أن يتزوَّج المُطلَّقة زينب، وقال سبحانه: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: 40]، وهكذا كان المسلمون لا يتبنّى أحدٌ أحدًا، ولكنه أخوه، أو مَوْلَاهُ، ويعيش في مجتمع المسلمين لا يلحقه ضرٌّ ولا مهانة، إذ لا يرتفع أحدٌ بنسبه ولا ينخفض.

ثالثًا: لما جاء الاستعمار لبلادنا فتح أبواب التنبّي الجاهلي وأباحه، فغرق في حمايته جهلة المسلمين، ودافعوا عنه باسم الإنسانية والرحمة، ويبرِّرون ذلك بمُخَلَّفَاتِ الاستعمار، وكأنهم أعلم وأرحم من ربّ العالمين الرحمن الرحيم، وقد كُنَّا لا حُكْمَ لنا مغلوبين على أمرنا، أمّا اليوم وقد ارتفعت راية دولتنا، فإننا نُصلح ما كان فسد من أمر الحُكْمِ فينا، وهذا هو السبب في إهمال طلبك من السُلْطِ المحلية، وها نحن نُجيبك بما يُزيل اللبس عنك.

رابعاً: التبني الحرام هو هذا التغيير في الاسم، وكتابة الولد ابناً لك ولزوجه، فهذا تزوير لا يجوز ولا يصح، والحكم الإسلامي هو ما جاء في الآية: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾ [الأحزاب: 5]، فأرَضِي بِمَا حَكَمَ اللَّهُ، ولا تَجْهَلِي بِاسْتِنكَارِهِ والتَّعْجِيبِ مِنْهُ، فإنه العَدْلُ الصُّرَاح، على أن أجرك عند الله عظيم إذا رَبَّيْتَ يَتِيماً لَوَجْهَ اللَّهِ، ولك أن تُهَيِّئَ لَهُ مِنْ مَالِكَ الثُّلُث، أو تُوصِي له به بعد مَمَاتِكَ، وإن رَبَّيْتَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ فَنَشَأَ صَالِحاً مُسْتَقِيماً، يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَيُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَيُؤْتِي الزَّكَاةَ، فَلَنْ تُضِيرَهُ جَهَالَةُ آبَوَيْهِ، وَلَيَرْحَمَهُمَا اللَّهُ إِنْ كَانَا مَعْرُوفِينَ، وَلَيَعْفُ عَنْهُمَا إِنْ كَانَا خَاطِئِينَ، فَلَيْسَا بِأَوَّلِ مَنْ أَخْطَأَ، وَلَيَتُوبَا إِلَى اللَّهِ، فَإِنَّ النَّابِغَ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ.

وأما حديثُ النَّاسِ، فلم يُقِلْتُ مِنْهُ أَحَدٌ، ولو كان أَصَحَّ النَّاسِ نَسَباً، وهذه عائشةُ البَتُولُ بَرَّأَهَا اللَّهُ تَمَّا قَالُوا، وَحَكَمَ أَنَّهُ بُهْتَانٌ عَظِيمٌ - ونحن نُؤْمِنُ بِهَذِهِ الْبَرَاءَةِ - وَلَكِنَّ الشُّفْهَاءَ مِنَ النَّاسِ قَالُوا فِيهَا بُهْتَانًا عَظِيماً، وَالْإِسْلَامُ لَا يَصَحُّ فِيهِ أَنْ يَحْمَلَ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ ذَنْبَهُ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [فاطر: 18]. هذه التَّربِيَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي يَجِبُ أَنْ يَتَرَبَّى عَلَيْهَا أَبْنَاءُ شَعْبِنَا الْمُسْلِمِ، وَكَذَلِكَ كَانَ الْمَجْتَمَعُ الْإِسْلَامِيُّ الصَّحِيحُ، فَإِنْ فَسَدَ ذَوْقُ النَّاسِ وَزَاغُوا، فَلْتَعُدُّ بِهِمْ إِلَى الصَّرَاطِ السَّوِيِّ.

وإن كان زوجك مجاهداً، ماتَ لِتَسْعَدَ أُمَّتُهُ، فَإِنَّ وَسِيلَةَ إِسْعَادِهَا أَنْ يَكُونَ قَدْ مَاتَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا، وَكَلِمَةُ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى.

خامساً: بَعَثَتْ إِلَيْنَا (بطاقة الزيادة) الَّتِي كُتِبَ فِيهَا فِي الْبَلَدِيَّةِ، فوجدناها لا اسمَ فِيهَا لِلْأَبِ وَلَا لِلْأُمِّ، وَنَحْنُ لَا نُوَافِقُ عَلَى كِتَابَةِ اسْمِ اللَّقِيطِ - فِي دُورِ الْحِضَانَةِ فَقَطْ - وَيَنْبَغِي أَنْ يُكْتَبَ اسْمُ خِيَالِيٍّ بِأَمِّهِ وَأَبِيهِ بِمَا شَمِلَهُمْ، مِثْلُ: ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَوْ

عُبِيدَ اللَّهِ، أَوْ الْهَامِلِ، أَوْ الْعَاصِي، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ اسْمُ الْأُمِّ، فَلْيُكْتَبَ فِي خَانَتِهَا: أُمَّةُ اللَّهِ، أَوْ هَيْئَةُ، أَوْ أُمُّ سَعْدٍ، أَوْ الْعَاصِيَةِ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْخَيَالِيَةِ، أَوْ الْبَلَدِ.

وَأَمَّا لَقَبُهُ، فَإِنَّهُ مَا دَامَ مِنْ مَوَالِينَا فَيَنْبَغِي نِسْبَتُهُ إِلَى قَبِيلَةٍ مِنَ الْقَبَائِلِ، أَوْ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي وُلِدَ فِيهِ، أَوْ وُجِدَ فِيهِ، أَوْ الْمَدِينَةِ، مِمَّا يُعْرَفُ وَلَا يُنْكَرُ، وَبِهَذَا يُخَفَّفُ بَعْضُ الشَّيْءِ مِمَّا يَلْقَاهُ فِي الْمَجْتَمَعِ إِذَا كَبُرَ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ لَا يَضُرُّهُ ذَلِكَ وَلَا يَنْفَعُهُ، وَإِنَّمَا الْمَرْءُ بِعَمَلِهِ لَا بِحَسَبِهِ وَلَا نَسَبِهِ. وَاللَّهُ الْمُوَفِّقُ.

1988/01/10م

ملاحظة:

يَرَى الْقَارِئُ الْمُنْصِفُ لِهَذِهِ الْفَتَاوَى مَذْهَبَنَا فِي التَّبَنِّيِّ مِنْذُ بَضْعِ سِنَوَاتٍ أَوْ بَضْعَةِ عَشْرٍ سَنَةٍ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ مَرَسُومًا يُجَالِفُ هَذَا نُسْبَ إِلَيْنَا، وَمَا ارْتَدَدْنَا أَبَدًا عَمَّا نُفْتِي بِهِ إِلَى الْيَوْمِ، وَهُوَ مَا فِي هَذِهِ الْفَتَاوَى.

(المفتي)

تَبَنَّى رَيْبِيهَا الشَّهِيدَ لَتَنَالِ الْمُنْحَةَ

السؤال:

تَزَوَّجْتُ - فِي الْأَرْبَعِينَاتِ - رَجُلًا كَانَ أَرْمَلَ مِنْ زَوْجَةٍ سَابِقَةٍ عَلَيَّ، تَرَكَتْ لَهُ أَوْلَادًا صَغَارًا، اعْتَبَرْتُهُمْ كَأَبْنَائِي تَمَامًا، وَقُمْتُ بِتَرْبِيَّتِهِمْ عَلَى أَحْسَنِ وَجْهِ مَعَ أَبْنَائِي الَّذِينَ أَنْجَبْتُهُمْ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ، ثُمَّ تَوَفَّيَ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ، وَتَرَكَهُمْ جَمِيعًا فِي كِفَالَتِي وَرِعَايَتِي.

ولما اندلعت الثورة، تعرّضنا لتشريد العدو وتعذيبه الشنيع، وكان أحد أبناء زوجي قد تجنّد في جيش التحرير، ثم سقط شهيداً في ميدان الشرف، وبعد الاستقلال أفنّعني أشقاؤه وأبنائي (إخوانه) أن أقدم ملفاً للاستفادة من منحه، ففعلتُ وأعلّنته ابني، فاستفدت من ذلك، وما قصّدتُ التّبني الجاهلي الذي أبطله الله، وإنما قصّدتُ انتفاعي في إكمال تربية وكفالة إخوانه الأشقاء وأبنائي - وهم إخوانه من أبيه - فهل عليّ من حرج؟ وكيف أتخلّص من مخالفة أمر الله؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. أولاً: هذا ولدٌ لك وإن لم تحمليه في بطنك، فقد دخل بك أبوه وهو صغير، وكان في حجرِك، وأشقاؤه وإخوانه من أبيه أبنائك، فكنتِ تكفلينهم جميعاً في حياة والدهم، ثم من بعد موته لم تتنكّري لهؤلاء اليتامى، وأحسنيت إليهم كما أمر الله المؤمنين والمؤمنات: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ﴾ [النساء: 36]، وأجّدت تربيتهم وتوجيههم، ودليل ذلك تطوُّع هذا الولد في جيش التحرير الوطني غَضَباً لما أصاب أمّته ووطنه، ودفاعاً عن دينه وكرامة أمّته، ولما أصاب (أمّه) وإخوانه من تشريد وتعذيب. ودليل قبول الله منه جهاده أنه كتب له الشهادة، فخيّار جنودنا هم شهداؤنا الأبرار، وإن حُرقت عظامهم، ونُبشت قبورهم، من خَوَنة أشرار.

ثم إن الرّيب الذي يكون في الحَجْر قد حَكَمَ اللهُ له بِمِثْل ما حَكَمَ لَوْلَدِ الصُّلْبِ، فإن كان أنثى حُرِّمت على زوج أمّها كحُرمة ابنته، قال تعالى: ﴿وَرَبِّبْكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ أَلَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ [النساء: 23]، وإن كان ذكراً فإن زوجة أبيه تحرّم عليه كأُمّه، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنْ

الْفِسْكَاءُ ﴿ [النساء: 22]، وكانت الجاهلية تفعل ذلك، فكان فاحشة ومَقْتًا، وبُئْسَ السَّبِيلُ؛ لأنها بمثابة أمِّه، ومِمَّا تَقَدَّمَ نَعْلَمُ أَنَّ مَا فَعَلْتَهُ مِنَ الإِعْلَانِ أَنَّهُ ابْنُكَ مُنْحَدِرٌ مِنْ صُلْبِكَ أَمْرٌ هَيِّنٌ يُمكن الإغضاء عنه؛ لأنه لا يَضُرُّ بأحد.

ثانيًا: فالتبنيُّ المَحَرَّمُ هو ادِّعاء أبوة الولد أو أمومة لغير مَنْ وَلَدَهُ مِنْ صُلْبِهِ، فهذا الادِّعاء زورٌ قد يُوصِلُ إلى ظلم فادح يَلْحَقُ بالولد نفسه، فيَحْرُمُ عليه مثل (أخته) مِنَ التَّبْنِيِّ، أو (عمَّته)، أو (خالته)، وقد يُحِلُّ له ما هو حرام عليه، مثل أخته مِنَ النَّسَبِ، أو عمَّته، أو خالته، أو بنت أخيه، أو بنت أخته، وقد يَتَوَصَّلُ بالتَّبْنِيِّ إلى أَخْذِ حقوقٍ ليست له، فيُقَاسِمُ غَيْرَهُ في الميراث، أو يُحْوز الميراث دونهم، وَهُمْ أَوْلَى به، قال تعالى: ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ [الأنفال: 75]، فمفسدُ هذا التَّبْنِيِّ كثيرة، ولا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي مَجْتَمَعٍ سَالِمٍ صحيح، ولهذا حَرَّمَهُ اللهُ قَوْلًا وَفِعْلًا، وَنَقَّذَهُ رَسُولُهُ كَارِهًا قَوْلَ النَّاسِ فِيهِ، وَقَدْ قَالُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَفِي الإِسْلَامِ، وَدَخَلَ فِي الْأَقْوَالِ الْكَرِيمَةِ الَّتِي دَسَّهَا الْيَهُودُ وَالزَّانِدَةُ فِي تَزْوُجِهِ بِزَيْنَبَ، وَرَوَاهَا مِنْهُمْ الْبُلَهَاءُ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ - عَفَا اللهُ عَنْهُمَا وَعَنْهُمْ - وَفَنَّدَهَا الْحَدَّاقُ مِنْهُمْ، مثل القاضي أبي بكر بن العربي⁽¹⁾ رضي الله عنهم.

وَفِعْلُكَ أَنْتِ سَالِمٌ مِنْ كُلِّ هَذِهِ الْمَحَازِيرِ، فَقَدْ نَسَبْتَ إِلَيْكَ (ابنًا) هُوَ رَبِّيبُكَ، رَبِّي فِي حَجْرِكَ، وَاعْتَبَرَهُ الشَّرْعُ اعْتِبَارَ وَلَدِ الصُّلْبِ فِي الْمَحَرَّمِ، وَأَكْرَمْتَهُ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ وَمِنْ بَعْدِ مَوْتِهِ، ثُمَّ مَاتَ شَهِيدًا، فَلَا يُمكن أَنْ يَقَعَ فِيهَا حَرَمُ اللهِ مِنْ تَزْوُجِ مَنْ لَا مَحْلٌ لَهُ، أَوْ تَحْرِيمِ مَنْ مَحْلٌ لَهُ، أَوْ أَخْذِ إِرْثٍ غَيْرِهِ، أَوْ مُزَاحِمَةِ مُسْتَحِقٍّ فِي حَقِّهِ.

ثالثًا: وإِنَّمَا (الْمِنْحَةُ) الَّتِي قَبَضْتَهَا بِهَذَا الإِعْلَانِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ مَحْلٌ

(1) انظر: ابن العربي. أحكام القرآن. ج 3/ ص 575 - 578.

ارتياحاً؛ لأنها جُعِلَتْ لأبناء الشهداء وزوجاتهم، أو أقربائهم من الآباء والأبناء، وهو الذين تَضَرَّرُوا أكثر من استشهادهم.

وما دُمْتُ قد قُمتَ بتربيته من الصُّغر، وسَهَرْتُ عليه مع أشقائه وأبنائك من إخوانه، ومَسَّكُمْ الضُّرُّ أثناء ذلك، وأثناء الثورة التحريرية، فأَيُّ ضَيْرٍ أن تنال منحةً زهيدة من صندوق عامٍّ مُخصَّصٍ لهذا، وكان ينبغي أن يُنصَّصَ على ذلك بالتدقيق قانونٌ يَسمحُ بِمِثْلِ هذه الحالات، فلَمَّا قَصَرَ القانونُ فلا بُدَّ من أن يَتَحَيَّلَ الناسُ، وكانت حِيلَتُكَ لها ما يُبرِّزُها من أنه نشأ في حِجْرِكَ، فأنتِ محَرَّمٌ له.

فإذا وَجَدْتَ حَرَجًا في صدرك، وكنتِ (غَنِيَّةً) تستطيعين جَبَرَ ذلك دون ضرر يَلْحَقُ بك، فتَبَرَّعي بِمقدار هذه المنحة إلى صندوق إحسانٍ، واجْعَلِي له ذلك من الآن كُلِّما قَبَضْتَ دَفْعَتٍ إليه، وإن لم تكوني (غَنِيَّةً) عنها، فلا ضَيْرَ فيها فَعَلْتُ، فإنك امرأةٌ تَسْتَأْهِلِينَ ما أَخَذْتَ وأكثر، من الشهيد، ومن دولة بلادك، وأمَّتِكَ.

1990/11/26م

ماذا أنكرتَ من القول يا أبا يُوغُورْطة؟!

السؤال:

أثار الحوار الذي أجَرْتَهُ (الشعب) مع الأستاذ (مولود قاسم نايت بلقاسم) - وما زال يُثير - كثيرًا من الأسئلة والرُّدود، بعد أن أَبْدَى مواقف وآراء من مسألة (تَبَنِّي) الأطفال مجهولي الآباء... ومَقام الشَّيعة في المذهبية الإسلامية... ودور المسجد... وأشياء أخرى...

وهذا رَدُّ وتعقيب من الشيخ (أحمد حماني) يُلقِي فيه الضوء على كثير من

الأمور التي تحتاج إلى إيضاح.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداه.

أولاً: الخطابُ لأبي يُوغُورطة، ولغيره من الذين يَعْقِلُونَ.

أما الله سبحانه وتعالى فإنه يُوصي المؤمنين بقوله: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَحَدِّثْ لَهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: 125]، ويقول: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: 83].

وأما رسول الله ﷺ فإنه يقول: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ»⁽¹⁾. فالأمرُ بقول الخير، فإن لم يكن فالصَّمْتُ المُطْلَق، وليس من الخير أن تَشْتُمَ غيرَكَ، ولا أن تُقَوِّلَهُ ما لم يَقُلْ، ولا أن تَنْشُرَ البُهْتَانَ عَنْهُ، فإنَّ ذلك يدعو إلى نَشْرِ الفاحِشَةِ في الذين آمَنُوا، وقد نَهَى اللهُ عَنْ ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: 19]، وأيُّ فاحِشَةٍ أن يُقالَ عن إنسان أنه يُفْتِي بغير ما أنزَلَ اللهُ، فيُحِلُّ ما حَرَّمَ اللهُ، ويُحَرِّم ما أَحَلَّ اللهُ، ويُعارض الآيات القرآنية، فَنِسْبَةُ مِثْلِ هذا المَقالِ لأيِّ كان، حُكْمٌ عليه بالكُفْرِ والارتداد، والشُّرْكُ بالله، فإذا جاءنا قولٌ من أحدٍ بذلك عن شخصٍ ما، فَمَعْنَاهُ أنه حُكْمٌ عليه بالارتداد، والمسلم لا يَصِحُّ منه أن يفعل ذلك ما دام مؤمناً بالله؛ لأنَّ الله يقول: ﴿يَكْفُرُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذْ جَاءَهُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِمِجَالِهِمْ فَتُصِيبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ تَتَدَمَّيْنَ﴾ [الحجرات: 6]، والتَّبَيُّنُ المأمور به

(1) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، : باب: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِ جَارَهُ، حديث (6018)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

يُوجِبُ أَنْ يَقُومَ الْبَرَهَانُ عَلَى صِحَّةِ الْقَوْلِ الْمُنْسُوبِ.

ثانيًا: أنا لم أَفْتِ بِمَا يُخَالِفُ قَوْلَ اللَّهِ فِي حُكْمٍ مَعْلُومٍ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، فَإِذَا قِيلَ أَنَّ قَرَارًا صَدَرَ بِنَاءً عَلَى فَتْوَى فُلَانٍ، فَالْوَاجِبُ الْبَرْهَانُ عَلَى صُدُورِ هَذِهِ الْفَتْوَى، وَالْإِمضاءُ عَلَيْهَا، وَصِحَّةُ كُلِّ قَوْلٍ فِيهَا.

وَأنا - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - أَصْدِرُ الْفَتَاوَى بِإِمضَائِي وَخَتَمِي، مُعَلَّلَةً، مُدَلَّلَةً، مَعْرُوضَةً لِمَنْ يَحْكُمُ فِيهَا مِنَ الْعُلَمَاءِ، فَإِذَا صَدَرَ قَرَارٌ يُخَالِفُ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ - مِنْ أَيِّ وَزِيرٍ أَوْ رَئِيسٍ - مُسْتَنِدًّا عَلَى قَوْلٍ مَنْسُوبٍ إِلَيَّ، فَإِنِّي لَا أَتَحَمَّلُ مَسْئُولِيَّتَهُ - إِنْ كَانَ مُخَالَفًا لِلدِّينِ - بِمُجَرَّدِ نِسْبَتِهِ إِلَيَّ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَنَّهُ نَفْسُ قَوْلِي، فَأَنَا أَتَحَمَّلُ صَوَابَهُ وَخَطَأَهُ، وَأَشْكُرُ اللَّهَ عَلَى الصَّوَابِ، وَأَسْتَغْفِرُهُ عَلَى الْخَطَأِ.

ثالثًا: إِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذَا؛ لِأَنِّي اسْتُدْعَيْتُ إِلَى اجْتِمَاعٍ فِي وَزَارَةِ الشُّؤُونِ الدِّينِيَّةِ، اسْتَشَرْنَا فِي مَشْكِلةِ الْمُنْبُودِينَ وَمَا يُعَانُونَهُ، فَأَذَلَّيْنَا بِمَا نَعْرِفُ فِي أَحْكَامِ التَّبْنِيِّ، وَلَمْ يُنْكِرْ قَوْلِي أَحَدٌ؛ لِأَنَّ أَقْوَالَ الْحَاضِرِينَ أَقْوَالَ عُلَمَاءٍ مِنْ أَشْهَرِ عُلَمَاءِ الْجَزَائِرِ، وَأَعَرَفَهُمْ بِالْأَحْكَامِ، وَبَعْدَ مَدَّةٍ طَوِيلَةٍ أُخْبِرْتُ أَنَّ قَرَارًا رَسْمِيًّا صَدَرَ فِي حُكْمِ التَّبْنِيِّ، وَنُسِبَ إِلَيَّ خَاصَّةً الْإِفْتَاءُ بِمَا جَاءَ فِيهِ، وَهَلْ صَحِيحٌ ذَلِكَ؟

وَكَانَ أَوَّلُ مَنْ أَلْقَى السُّؤَالَ صَحَافِيٌّ مِنْ جَرِيدَةِ (الْمَسَاءِ)، ثُمَّ هَتَفَ إِلَيَّ الْأَسْتَاذُ (مُحَمَّدُ فَارَح) مِنْ جَرِيدَةِ (الشَّعْبِ) - الَّتِي يَجِبُ أَنْ تَكُونَ جَرِيدَةُ الشَّعْبِ حَقًّا، فَإِنَّهَا جَرِيدَةُ جَبْهَةِ التَّحْرِيرِ - يَسْأَلُنِي أَنْ أَصْدِرَ بَيَانًا فِي الْمَوْضُوعِ، فَأَصْدَرْتُ هَذَا الْبَيَانَ - دُونَ أَنْ أَطَّلَعَ عَلَى الْمَرْسُومِ الْوِزَارِيِّ - تَحْتَ عُنْوَانٍ: (التَّبْنِيُّ الْجَاهِلِيُّ الْمَمْنُوعُ، وَالْإِنْتِسَابُ غَيْرُ الْمَمْنُوعِ).

وَهُوَ بَيَانٌ أَتَحَدَّى بِهِ كُلَّ مَنْ يَطَّلِعُ عَلَيْهِ أَنْ يُنَاقِشَنِي الْحِسَابَ، إِذَا وَجَدَ فِيهِ

فساداً شرعياً، وحُكماً بغير ما أنزل الله، لكنني لا أقبل إلا أهل الاختصاص من العلماء المُحَقِّقِينَ، أما قولُ العَوَامِّ وأشباه العَوَامِّ فلا أعتبرُهم في الميزان، والعامِّيُّ في قول أهل الأصول مَنْ ليس له اختصاصٌ، وإن كان أستاذاً كبيراً جداً في غير الاختصاص، فدكتورُ الدولة في الطبِّ إذا لم يَدْرُس الشريعةَ عامِّيَّ فيها، ودكتورُ الدولة في علم الجيولوجيا عامِّيَّ في العلوم التي لا يُتَقَنَّها. وبهذا قال أهل الأصول فيمن له الحقُّ في الاجتهاد، فلماذا نفتح أبوابَ الفقه والتشريع، وتفسير القرآن، وبيان الأحكام الدينية لكلِّ مَنْ هَبَّ ودَبَّ يَجْتَهد فيها، وَيُكْفِر مَنْ يشاء، وَيَحْكُم عليه بالردَّة.

وهذا القولُ الذي صَدَرَ مِنِّي - وأعترف به، وأتحدَّى كلَّ مَنْ يَطلِع عليه - جاء في قولي:

«من المعلوم أن التَّبَنِّيَ من الأحكام الجاهلية التي كانت شائعة في العرب وغيرهم، فأبطلها الإسلام قولاً وفِعْلاً، قرأنا وسنَّه، فليس لأحد أن يُشَرِّع ما أبطله الله، فإن فَعَلَ ذلك كان فِعْله إِشْراكاً بالله؛ لأنه شرع لهم ما لم يأذن به الله.

ومن المعلوم أيضاً أن هذا التَّبَنِّيَ الباطل المُبْطَل هو أن يُعْلِن المرءُ أمام المَلَأِ أنَّ (فلان الفلاني) ابنه، ومنذ تلك اللحظة يُصبح في أَعْيُن الناس ابنه، تَجْري عليه جميع أحكام البُنُوَّة، وَيُنْسَب إليه، فيُقَال: (زيد بن عمرو) مثلاً، وليس بابنه، ويُصبح وارثاً له، وإن كان لا حَقَّ له في الميراث، كما تَحْرُم عليه زوجته؛ لأنها أمُّه، وليست بأُمِّه، وتَحْرُم عليه ابنتُها؛ لأنها أختُه، وليست بأختِه، وهكذا سائر أحكام القرابة.

كان هذا هو التَّبَنِّيُ الشائع عند العرب، وقد أقرَّه الإسلام في أوَّل أمرِه، وتَبَنَّى رسول الله ﷺ زيدَ بن حارثة، فكان يُدْعَى: (زيد بن محمد)، كما تَبَنَّى الأسودُ

المَقْدَادُ، فكان يُقال له: (المَقْدَادُ بن الأسود)، وإِنَّمَا أبوه اسمه: (عَمْرُو)، وَتَبَنَّى أَبُو حُدَيْفَةَ سَالِمًا، فكان يُقال له: (سالم بن أبي حُدَيْفَةَ)، فَلَمَّا أَبْطَلَ الْإِسْلَامُ هَذَا الزُّورَ بقوله: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [الأحزاب: 4]، وبقوله: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَّمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾ [الأحزاب: 5]، بَطَلَ، فهذا الإبطال القولي.

وَأَمَّا الإبطال الفعلي، فقد أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ، وَكَانَتْ مِنْ قَبْلِ حَلِيلَةِ زَيْدٍ - وَهُوَ ابْنُهُ بِالتَّبَنِّي - وَخَشِيَ رَسُولُ اللَّهِ مَقَالََةَ الْمُشْنِعِينَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَالْمُنَافِقِينَ، فَقَالَ لَهُ رَبُّهُ: ﴿وَتَخَشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ [الأحزاب: 37]، وَهَكَذَا أَبْطَلَ التَّبَنِّيَ إِبْطَالًا قَوِيًّا بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ زُورٌ يُوجِبُ حَقُوقًا لَا تَجِبُ، وَيُحَرِّمُ أَشْيَاءَ لَا تُحَرَّمُ، وَالتَّحْرِيمُ وَالتَّحْلِيلُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ. وَمِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ نُسِبَ زَيْدٌ لِأَبِيهِ، فَقِيلَ: (زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ)، وَنُسِبَ الْمَقْدَادُ إِلَى أَبِيهِ، فَقِيلَ: (الْمَقْدَادُ بْنُ عَمْرُو) - وَإِنْ اشتهر بالنسبتين - وَلُقِّبَ سَالِمٌ بِلَقَبِ: (سَالِمِ مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ)، وَمِثْلُهُمْ غَيْرُهُمْ، فَالصحابة كانوا أسرع الناس لامتثال أمر الله الذي قال: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَّمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾ [الأحزاب: 5].

وهكذا كان أمر المسلمين طيلة أيام حكمهم، وَعُلِمَ مِنْ أَمْرِهِمْ أَلَّا يُحْتَقَرُ أَحَدٌ بِنَسَبِهِ، وَلَا يَسْمَوْ بِحَسَبِهِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ كُلُّ ذَلِكَ بِالْأَعْمَالِ، كَمَا حَكَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: 13].

هذا قولي في التبني عامة لِمَنْ عَرِفَ أبوه، المولود على فراشه، وَلِمَنْ جُهِلَ وَكَانَ مِنَ الْمُنْبُوذِينَ.

وأما المنبوذون الذين هم موضوع السؤال، فقد قلتُ فيهم ما نصَّه بالحرف:

«ثم جاءنا عهدُ الحضارة الغربية والغزو الاستعماري فغرس فينا قيماً جديدة، وأخياً عهوداً جاهلية اندثرت، ونشر فضائل - في زعمه - هي عين الرذيلة، أو حماية لها، وزينها في أعين الناس فأوها زيناً وهي شينٌ.

من هذه البلايا أنه أخياً (التبني) الجاهلي كما كان عند الجاهلية تماماً، بل أكثر منه، وفتح للناس أبواب ملاجئ اللُّقطاء، بحيث يذهب مَنْ يريد (ابناً) - عَجَز عن ولادته - ويأتي من هؤلاء المنبوذين، فيُلحِّقه بِنَسَبِهِ، ويُوَحِّل له كُلَّ حقوق البُتَّة، ويُعطي لنفسه كُلَّ حقوق الأبوة، ويُزَيِّن له الشيطان أنه أحسن صنْعاً بحماية هذا الصغير من عُقدة النقص، ويَجِد مُحَامِلِينَ عن هؤلاء اللُّقطاء، يَدْعُونَ الرحمة أكثر من رحمة الله بأولئك الصِّغار البُرَاء.

وما يدري هؤلاء بأنَّ اللهَ أرحم بعباده منهم بهم، وقد شرع الإسلام أحكاماً واضحة جعلها للمنبوذ - كما يُسمَّى عندهم - وَضَمَّنَ له الرِّعاية، والحماية، والحرية، والنِّشأة الكاملة والمِثاليَّة، ويسَّر له أن يعيش كريماً، مضموناً من دولة المسلمين، ولم يمنع الناس من أخذ المنبوذ وتربيته في العائلة كأحد أبنائها دون أن تكون له بُتَّة، بل ضَمَّنَ له ما قاله عمر لجُنْدِيٍّ وَجَدَ منبوذاً - كما في الموطأ -: «مَا هَذَا؟»، فقال: «صَبِيٌّ وَجَدْتُهُ فِي الطَّرِيقِ»، فقال عَرِيفُهُ - وهو حاضرٌ بمجلس عمر -: «إِنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ»، فقال أمير المؤمنين: «أَهُوَ كَذَلِكَ؟»، ثم وَجَّه إليه الكلام، وقال له عن الصَّبِيِّ: «خُذْهُ إِلَيْكَ، فَهُوَ حُرٌّ، وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ، وَلَكَ وَلَاؤُهُ». فالْمُرِّيُّ للمنبوذ مُعْفَى مِنَ النِّفَقَةِ والتَّربية، إذ يَتَكَفَّلَ بهما بيتُ المال، ولكن له وَلَاؤُ اللَّقِيطِ، أي انْتِسَابُهُ، على خلافِ بين العلماء أهُوَ له أم للمسلمين، بعضُ العلماء يقول: يَخْتَصُّ مُرِيَّه بِوَلَائِهِ، وبعضهم يقول: بل يكون عامّاً لجميع المسلمين.

فَمِثْلُ هَذِهِ الْمَعَامَلَةِ السَّامِيَةِ أَفْضَلُ مِنْ أَنْ يَعْيشَ الصَّغِيرُ عَلَى نَسَبٍ مَغْشُوشٍ مُزَوَّرٍ، إِذَا اكْتَشَفَهُ مِنْ بَعْدِ كَانَ وَقَعُهُ عَلَيْهِ أَعْظَمُ، مَعَ مَا يُسَبِّهُ لِلْآخَرِينَ مِنْ حِرْمَانٍ، وَمَعَ مَا يُحَرِّمُهُ عَلَيْهِ مِنْ حَلَالٍ.

وَقَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: «وَلَكَ وَلَاؤُهُ»، يَفْتَحُ بَابَ صِحَّةِ الْإِنْتِسَابِ بِالْوَلَاءِ، فَأَيُّ جِزْءٍ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ يُنْكِرُهُ الْقَوْمُ؟ أَلَيْسَ هَذَا هُوَ حُكْمُ الْإِسْلَامِ؟ وَأَيُّ جِزْءٍ يُؤَاخِذُنَا بِهِ (أَبُو يُوْغُورْطَةَ)، وَيَكَادُ يُخْرِجُ عَنْ طَوْرِهِ، فَيُصْدِرُ عَلَيْنَا مِثْلَ هَذَا الْحُكْمِ؟ أَلَيْسَ مُسْتَنْبَطًا مِنْ نَفْسِ إِبْطَالِ التَّبَنِّيِّ لِكُلِّ مَنْ يَفْهَمُ الْقُرْآنَ؟ فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يُؤَاخِذِ اللَّقِيطَ بِمَا فَعَلَهُ أَبَوَاهُ، وَلَمْ يَكْتَبْ عَلَيْهِ أَنْ يُعْلِنَ لِكُلِّ النَّاسِ أَنَّهُ لَقِيطٌ، بَأَنْ يُكْتَبَ فَوْقَ جَبِينِهِ: (هَذَا لَقِيطٌ)، بَلْ إِنَّهُ جَعَلَ لَهُ الْحَقَّ فِي نِسْبَةِ يَرْجِعُ إِلَيْهَا، فَهُوَ أَخٌ لَنَا فِي الدِّينِ، وَهَذَا يَشْمَلُ الْأُخُوَّةَ الْعَامَّةَ، وَالْأُخُوَّةَ لِأَحَدِهِمْ، فَرَدًّا أَوْ قَبِيلَةً، أَوْ يَكُونُ مَوْلَى، وَهَذَا شَامِلٌ أَنْ يَكُونَ مَوْلَى لِأَحَدِهِمْ، أَوْ لَجَمَاعَةٍ مِنْهُمْ، أَوْ لَجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَلِإِخْوَانِكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوْلَايَكُمُ﴾ [الْأَحْزَابُ: 5]، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ عُمَرَ فِي قَوْلِهِ: «هُوَ حُرٌّ»، لَا عُبُودِيَّةَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ: «وَلَكَ وَلَاؤُهُ»، أَيُّ يَتَسَبَّبُ إِلَيْكَ، كَمَا يَتَسَبَّبُ [الْمَوْلَى] ⁽¹⁾، فَيَلْزَمُكَ عَقْلُهُ ⁽²⁾، وَلَكَ إِرْثُهُ إِنْ مَاتَ، وَكُلُّ مَا يُلْزِمُهُ الْوَلَاءُ. وَقَدْ قُلْنَا أَنَّ الْعُلَمَاءَ مِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ ذَلِكَ لِبَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَرَأْيُ عُمَرَ أَجْدَرُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَكَانَ مَعَهُودًا فِي الْعَرَبِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَبَعْدَ الْإِسْلَامِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: "مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ" ⁽³⁾.

(1) فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [الْوَلِيُّ]، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(2) الْعَقْلُ: الدِّيَّةُ، وَمَعْنَى يَلْزَمُكَ عَقْلُهُ: أَيُّ يُوْذِي الدِّيَّةَ عَنْهُ إِذَا قَتَلَ إِنْسَانًا خَطَا.

(3) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ، بَابِ: مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ، حَدِيثُ (2612)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ،

بَابِ: الصَّدَقَةُ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ، حَدِيثُ (1650)، وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، حَدِيثُ (23872)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي

كِتَابِ الزَّكَاةِ، بَابِ: مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَهْلِ بَيْتِهِ وَمَوَالِيهِ، حَدِيثُ (657)، عَنْ أَبِي=

وَالْمَوْلَى مِنْ مَعَانِيهِ فِي اللُّغَةِ: النَّصِير، وَابْنُ الْعَمِّ، وَالْعَتِيقُ، ثُمَّ تَوَسَّعَ فِيهِ، فَشَوَّلَ أَنْوَاعًا أُخْرَى، مِنْهُمْ الْحَلِيفُ، وَمِنْهُمْ الَّذِي أَسْلَمَ عَلَى يَدِهِ، كَمَا قُلْتُ فِي الْبَيَانِ: أَنْ يَكُونَ الشَّخْصُ عَبْدًا مَمْلُوكًا، فَيَأْتِي أَحَدُهُمْ فَيُعْتَقَهُ، فَيَنْتَسِبُ إِلَيْهِ، وَيُقَالُ فِيهِ: مَوْلَى فُلَانٍ، وَيُعَدُّ فِي عَائِلَتِهِ. فَبِلَالُ الْحَبَشِيُّ أَعْتَقَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَلِهَذَا يُعَدُّ بِلَالٌ فِي رَجَالَاتِ قُرَيْشٍ، مِنْ بَنِي تَيْمٍ، قَبِيلَةُ أَبِي بَكْرٍ، وَيُقَالُ فِيهِ: (بِلَالٌ تَيْمِيٌّ قُرَيْشِيٌّ بِالْوَلَاءِ).

وَأُبْلَغُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَوَالِي رَسُولِ اللَّهِ مَعْدُودُونَ فِي آلِ الْبَيْتِ، وَتَحَرَّمَ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ⁽¹⁾. وَقَدْ أَرَادَ قَوْمٌ مِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنْ يَكُونَ لَهُمْ وَلَاءٌ بِرَبْرَةٍ، فَأَبَى رَسُولُ اللَّهِ وَرَفَضَ شَرْطَهُمْ، وَخَاطَبَ الْمُسْلِمِينَ: "إِنَّ الْوَلَاءَ لَمِنْ أَعْتَقَ"⁽²⁾. وَهَكَذَا جَرَى الْمُسْلِمُونَ، وَكَانَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ مِنْ مَوَالِي بَنِي مُخْزُومٍ، فَهُوَ قُرَشِيٌّ مُخْزُومِيٌّ.

وَكَثِيرًا مَا نَجِدُ فِي عُظَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ مَنْ يُقَالُ فِيهِ: فُلَانٌ مِنْ بَنِي فُلَانٍ صَلِيَّةً، أَيْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، أَوْ مِنْهُمْ بِالْوَلَاءِ، وَقَدْ يَنْتَسِبُ إِلَيْهِمْ بِالْحِلْفِ، كَمَا إِذَا حَالَفَ أَحَدَ أَبْنَاءِ

= رَافِعُ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ». وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ، بَابُ: مَوَالِي الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَابْنُ الْأَخْتِ مِنْهُمْ، حَدِيثٌ (6761)، بَلْفُظٍ: «مَوَالِي الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ».

(1) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ، بَابُ: مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَهْلِ بَيْتِهِ وَمَوَالِيهِ، حَدِيثٌ (657)، عَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا مِنْ بَنِي مُخْزُومٍ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَقَالَ لِأَبِي رَافِعٍ: اضْحَبْ نِي كَيْمَا تُصِيبَ مِنْهَا، فَقَالَ: لَا، حَتَّى آتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاسْأَلَهُ، فَانْطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: "إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لَنَا، وَإِنَّ مَوَالِي الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ"». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

(2) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ، بَابُ الصَّدَقَةِ عَلَى مَوَالِي أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدِيثٌ (1493)، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تُشْتَرِيَ بِرَبْرَةٍ لِلْعَتِيقِ، وَأَرَادَ مَوَالِيهَا أَنْ يَشْتَرُوا وَلَاءَهَا، فَذَكَرْتُ عَائِشَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: اشْتَرِيهَا، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

القبيلة فيُحَسَّبُ منها وَيَتَنَسَّبُ إليها لِمَجَرَّدِ الحَلْفِ، فيُحَسَّبُ مِنْ قريش، وما هو في الأصل مِنْ قريش، بل إنه مشهور إلى غيرهم، فليس هذا ممنوعاً ولا باطلاً. وقد تَوَسَّعُوا إلى أكثر مِنْ ذلك، فصار بعض الأعاجم إذا دَخَلَ الإسلام على يد رجلٍ عربي انتَسَبَ إلى قبيلته، وَمِنْ أمثلة ذلك عالمُ الأندلس الكبير (يحيى بن يحيى اللِّثِّي)، نُسِبَ إلى (بني ليث) وهي قبيلة عربية؛ لأنَّ جدَّهُ أَسْلَمَ على يد أحدهم، فانتَسَبَ فيهم، وإن كانت قبيلته في البربر مشهورة غير مغمورة، وهي قبيلة (مَصمودة)، ولهذا انتسب إليها أيضاً.

وَمِنْ أولئك الأبرار (محمد بن إسماعيل البخاري)، رجلُ الحديث العظيم، أَسْلَمَ جدُّه الأعجمي على يد أحدِ رجال اليمن، فانتسب إلى قبيلته، فقليل فيه: (الجُعْفِيُّ)، وهذا كثير جداً غير منكور. فالانتسابُ إلى القبيلة قد يكون بالأصالة فيقال فيه: منهم صليبةٌ، وقد يقولون: منهم بالولاء، إذا كانوا قد أَعْتَقَوْهُ أو أَعْتَقُوا أباه أو جدَّه، وقد يكون منهم بالحلف إذا كان حليفاً لهم أو جدُّه حليفاً لهم، وقد يكون منهم بِمَجَرَّدِ أنه أَسْلَمَ - أو جدُّه أَسْلَمَ - على يد أحدهم، ومثلُ هذه النسبة صحيحة سليمة؛ لأنها جاريةٌ على القواعد في الانتساب، ولا زورَ فيها ولا فُجورٌ.

وَلَعَلَّ (أبا يُوغُورْطَ) أنكر الجزء الباقي مِنْ قولنا، واستضعفه، وهو ما جاء في قولي: «وفي رأيي أنه يُمكن اليوم جعل العائلة ذات اللقب الكبير الشامل لِمئات الأسماء - بل لآلاف - مثل القبيلة قديماً، [ومثل القبائل الانتسابُ إلى المدينة أو الجهة، والأمْرُ واسعٌ لا غُبار عليه]⁽¹⁾. ولا شك أن بعض القبائل كانت ذات عدد

(1) في النسخة المطبوعة: [مثل قبائل الانتساب إلى المدينة أو الجهة واسع لا غُبار عليه]. وفي العبارة اضطراب أصلحناه بما أثبتناه.

كبير مثل مخزوم، وبني أمية، وبعضها كانت دُونَهَا مثل تَيْم، وإذا قيل في عَمَار: (مخزومي)، فليس معنى هذا أَنَّ بني مخزوم وَلَدُوهُ، وإذا قيل أَنَّ (بلالاً تَيْمِيّ)، فليس معنى هذا أَنَّ بني تَيْم وَلَدُوهُ، وهذا شأن الألقاب الحديثة في بلادنا، فإذا انتسب المنتسب إليهم، فقد يكون ابنهم صليبةً، وقد يكون مُجَرَّدَ ولاءٍ.

أما الشيء الممنوع بتاتاً في التبنّي فهو أن يُجْعَلَ للطفل أبٌ لم يَلِدْهُ أو أمٌ لم تَلِدْهُ، وأن يترتب على هذه البُتُوَّة والأُمومة حقوق لا يَسْتَحِقُّهَا، يُحَرِّم حلالاً لم يُحَرِّمه الشارع، ويُحِلُّ حراماً لم يُحِلِّه، وحتى لو اخترع للقيط اسمُ أبٍ خيالي يَصْدُقُ عليه أنه ابن عبد الله، أو عبید الله، والعاصي، أو اسم أم: ابن العاصية، أو ابن أمة الله، فلا أرى بأساً بهذا الخيال، ما لم يَضُرَّ بأحدٍ، أو يُوهِم بأنه ابنه، فإذا ساعدَ مثل هذا الخيال دون مَضَرَّةٍ بأحدٍ، ولا تحليلٍ حرامٍ، أو تحريمٍ حلالٍ، فأَيُّ مَضَرَّةٍ في ذلك، وهذا ما كُنْتُ سُئِلْتُ عنه فأجبتُ بالفَحْوَى، وكلامي معروضٌ لذوي العلم، ومن رأى غيره فليُذِلْ بِحُجَّةٍ. وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ولِيَعْلَمَ مَنْ لَا يَعْلَمُ أَنَّ هُنَاكَ فَرْقاً واضحاً بين الفتوى - التي يجب أن تُطابِقَ حُكْمَ اللَّهِ إِذَا صَدَرَتْ ولو عن مجتهد بَلَغَ درجة الاجتهاد - وبين مَنْ صَرَّحَ فِيهِ أَنَّهُ مُجَرَّدُ رَأْيٍ، وخصوصاً مَنْ يَبْلُغُ درجة الاجتهاد، ثم إنه قد صَدَرَ مِنَّا قَبْلَ هَذَا الْيَوْمِ بِمُنَاسَبَةِ زَلْزَالِ (الأصنام) قَوْلٌ لَا نُنْكِرُهُ، وَنَعْتِزُّ بِهِ، وَقَدْ نَشَرْتَهُ جَرِيدَةً (العقيدة) مشكورة، واقتنعت به وبالتوضيح مشكورة.

1992/02/22م

مُلَحَق:

(أَبُو يُوغُورْطَة) هُوَ الْمَرْحُومُ (مُولُود قَاسِم)، وَقَدْ ثَارَ ثَوْرَةٌ عَنيفَةٌ لَمَّا بَلَغَهُ نِسْبَةُ

الفتوى - كما في المرسوم - إليّ، فَوَجَّهْتُ إليه الخطاب لأُصَحِّحَ له أنني بريء مما تُسبب إليّ، لِعِلْمِي أنه عالمٌ مُفَكِّرٌ، صحيحُ الإدراك، وقد كان رجلاً كاملاً، فَطِنًا، غَيُورًا، حَرِيًّا أن يَقْتَنَعَ، وقد تَلَقَيْنَا مِنْ بَعْدِ فلم نَفْهَمْ منه إنكارًا علينا كما كان من قبل، بل تَفَهُّمًا.

أمّا غير العقلاء، فإنهم داموا على سَخَطِهِمْ، وَحَمَلُوا الكلامَ ما لا يَحْتَمِلُ، وإن كانوا - مع الأسف - يَحْمِلُونَ ألقابًا علمية ضخمة، وَيَحْتَلُّونَ مناصبَ مسؤولية، ولهذا نَبَّهْتُ في أوّل كلامي أنّ الخطاب للعقلاء.

الفرق بين الكفالة والتبني

السؤال:

استفسارٌ عن الكفالة والتبني والفرق بينهما، مع تبين الحكم الشرعي لكليهما، مع العلم أنّ الرسائل التي تَرُدُّ إلى لجنة الإفتاء لا يُمَيِّزُ أصحابها بين الكفالة والتبني!

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أولاً: الكفالة والتبني كِلَاهُمَا وَرَدَ ذِكْرُهُ في القرآن الكريم، وَعُلِمَتْ مِنْ ذَلِكَ بعضُ أحكامهما، فالكفالةُ في قوله تعالى عن موسى بَعْدَ إنقاذه مِنَ الْيَمِّ، وَرَفُضِهِ الرِّضَاعَ، فَقَالَتْ أُمُّهُ - كَمَا نَصَّ الْقُرْآنُ - لآلِ فِرْعَوْنَ: ﴿هَلْ أَدْرَأُكُمْ عَلَى أَهْلِ بَيْتِي يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَصِيبٌ﴾ [القصص: 12].

وَيُفْهَمُ مِنْ هَذَا أَنَّ الكفالةَ هُوَ الْقِيَامُ بِخِدْمَةِ الصَّغِيرِ خِدْمَةً يَحْتَاجُ إِلَيْهَا مَنْ لَا

يَسْتَطِيعُ الْقِيَامَ بِنَفْسِهِ حَتَّى يَقْدِرَ عَلَى ذَلِكَ، وَمِنْهَا أَكْلُهُ، وَشُرْبُهُ، وَلِبَاسُهُ، وَتَوَمُّهُ، وَقِيَامُهُ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ بَاخِرَ فَقَدْ كَفَّلَهُ.

وَلَمَّا كَانَ كُلُّ حَيٍّ عَاجِزٍ عَنِ الْقِيَامِ بِنَفْسِهِ، مُحْتَاجًا إِلَى مَنْ يَقُومُ بِهِ، فَإِنْ مَنْ قَامَ بِذَلِكَ يُسَمَّى كَافِلًا، وَأَوَّلَى النَّاسِ وَأَقْرَبُهُمْ إِلَى الْقِيَامِ بِهَذِهِ الْمَهْمَةِ الْأَبْوَانُ، فَالْأُمُّ - وَلَوْ مِنَ الْحَيَوَانِ - أَوَّلُ مَنْ يَقُومُ بِكَفَالَةِ ابْنِهَا، وَقَدْ يُعِينُهَا الذَّكَرُ، فَالْكَفَالَةُ أَصْلُهَا مِنَ الْأَبِ [وَالْأُم] ⁽¹⁾، وَقَدْ يَقُومُ بِهَا غَيْرُهُمَا.

وَهَذَا الْغَيْرُ قَدْ لَا يَنْتَظِرُ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا عَلَى فِعْلِهِ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ لَوَجْهِ اللَّهِ، وَهَذَا ثَوَابُهُ جَزِيلٌ، وَأَجْرُهُ عَظِيمٌ، وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «أَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ فِي الْجَنَّةِ كَهَاتَيْنِ». وَأَشَارَ بِإِصْبَعَيْهِ: السَّبَابِيَّةَ وَالْوُسْطَى ⁽²⁾ ⁽³⁾.

وَقَدْ يَطْمَحُ الْإِنْسَانُ وَيَطْمَحُ أَنْ يَحُلَّ مَحَلَّ الْأَبِ، فَيَزْعُمُ أَنَّهُ أَبٌ لِلْوَلَدِ، وَهُوَ لَيْسَ بِأَبٍ لَهُ، وَيُغْلِنُ ذَلِكَ لِلنَّاسِ - الَّذِينَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَمْ يَلِدِ الْوَلَدَ - فَيَقُولُ: «أَشْهَدُكُمْ عَلَى أَنَّ هَذَا الْإِبْنَ ابْنِي»، فَيُدْعَى (فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ) مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَيُعْطَى الْإِبْنُ كُلُّ أَحْكَامِ الْبُنُوَّةِ، وَيُعْطَى الْكَافِلُ كُلُّ أَحْكَامِ الْأَبُوَّةِ، هَذِهِ كَانَتْ شَرِيعَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ.

وَفِي هَذَا النِّظَامِ مَا هُوَ خَيْرٌ لِلْكَافِلِ وَالْمَكْفُولِ، وَفِيهِ مَا هُوَ زُورٌ وَبُهْتَانٌ، مِثْلُ الْإِرْثِ، وَالزَّوْاجِ، وَلِهَذَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَعَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ الَّذِي أُسِّرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَبِيعَ فِي الْأَسْوَاقِ، فَاشْتَرَاهُ حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ، وَأَهْدَاهُ إِلَى خَدِيجَةَ

(1) فِي النِّسْخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [وَالْأَخ]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(2) فِي النِّسْخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [الْإِبْهَام]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ.

(3) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ، بَاب: فَضْلُ مَنْ يَعُولُ يَتِيمًا، حَدِيثُ (6005)، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

رضي الله عنها، وهي بدورها أهدته لزوجها عليه الصلاة والسلام، فصحبته وقام بخدمته، ووجد من حنوه ورحمته وأخلاقه الشيء الكثير.

ثم بحث عنه أبوه حتى علم أنه موجود بمكة، فجاء إليها، وطلبه من رسول الله ﷺ، فأبى أن يرجعه إليه إلا برضاه، فإن رضي أن يذهب معه فله ذلك بدون مقابل، وإن رضي أن يبقى معه فهو منه، ونودي على الغلام، فقيل له: «من هذا؟»، وأشير إلى أبيه، فقال: «هذا أبي»، وأشير إلى عمه، فقال: «هذا عمي»، وعرض عليه أن يذهب معها أو يبقى مع مولاة رسول الله ﷺ، فرفض أن يذهب مع أبيه، واختار أن يبقى مع الرسول عليه الصلاة والسلام بمكة، فقال له أبوه: «ويلك يا زيد، أفضّل العبودية على الحرية؟»، فقال زيد: «والله لقد رأيتُ منه شيئاً عظيماً، ولا أفارقُه!»، حينئذ قال رسول الله ﷺ للملأ من قريش أمام أبيه وعمه: «أشهدكم على أن زيدا ابني يرثني وأرثه»، فكان هذا تبنيًا، ومن ذلك اليوم صار يُدعى: زيد بن محمد⁽¹⁾.

وبقي كذلك يُدعى إلى أن أراد الله أن يُبطل التبني، فقال في سورة الأحزاب: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ۝١٠ ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَلِاخْوَانِكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوْلَاهُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ۝١١﴾ [الأحزاب: 4-5].

وفي هذه السورة أيضًا قوله سبحانه وتعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: 40]، هذا إبطال بالقول، وأمره الله أن يُبطله بالفعل، فأمره

(1) انظر: ابن هشام. السيرة النبوية. ج 1/ ص 247 - 249، السهيلي. الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام. ج 2/ ص 290 - 292.

أَنْ يَتَزَوَّجَ بِمُطْلَقَتِهِ الَّتِي أَبَتْ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا مِنْ قَبْلِ، فَأَمَرَهَا اللَّهُ أَنْ تُطِيعَهُ بِتَزَوُّجِهِ،
ثُمَّ لَمْ يَتَحَمَّلْ زَيْدٌ مُعَامَلَتَهَا، وَأَقْدَمَ عَلَى طَلَاqِهَا.

وبعد إبطال التَّبْنِيِّ بالقول، أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِزَوَاجِهَا؛ لِأَنَّ شَرِيعَةَ التَّبْنِيِّ غَيْرُ
مُنْصِفَةٍ، فَقَدْ يَرِثُ الْإِنْسَانُ مَا لَا يَسْتَحِقُّهُ فَيُزَاحِمُ الْوَرِثَةَ، وَقَدْ يَسْتَبِدُّ بِالْمَالِ وَحْدَهُ،
وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: 75]، وَأَكْبَرُ مِنْ
ذَلِكَ، أَنَّ التَّبْنِيَّ يُحَرِّمُ مَا لَيْسَ بِحَرَامٍ، وَهُوَ أَخْتُهُ مِنَ التَّبْنِيِّ، فَلَيْسَتْ بِحَرَامٍ؛ لِأَنَّ
أَبَاهَا لَيْسَ بِأَبِيهِ، وَأَخَاهَا لَيْسَ بِأَخِيهِ، لِهَذَا بَطَلَ التَّبْنِيُّ مِنْذُ مَا يَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ عَشَرَ
قَرْنًا.

ولكن نزول الاستعمار في بلادنا أحيًا هذه الشريعة الجاهلية، وأباح للناس أَنْ
يَتَبَنَّى الرَّجُلُ أَوْ الْمَرْأَةُ مَنْ لَمْ يَلِدْهُ، وَصَارَ الْإِنْسَانُ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى دُورِ
الْحُضَانَةِ فَيَسْحَبُ مِنْهَا مَنْ يَشَاءُ مِنَ الْأَطْفَالِ الْمُنْبُوذِينَ، وَمَا عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَذْهَبَ إِلَى
الْبَلَدِيَّةِ وَيَكْتُبَهُ بِاسْمِهِ، وَيُعْطِيَهُ كُلَّ الْحَقُوقِ، وَمِنْهَا الْإِرْثُ، وَيُحَرِّمُهُ مِنْ زَوَاجِ
قَرِيْبَاتِهِ، أَوْ أَخَوَاتِهِ، وَبِذَلِكَ يَكُونُ هَذَا التَّبْنِيُّ الْجَاهِلِيُّ مُحِلًّا مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَيُحَرِّمُ مَا
أَحَلَّ اللَّهُ، وَكَذَلِكَ كَانَ الْحَالُ قَبْلَ الْإِسْتِقْلَالِ.

ما حكاية الفتوى المزعومة؟

أَمَّا بَعْدَ الْإِسْتِقْلَالِ فَنَحْنُ أُمَّةٌ مُسْلِمَةٌ، وَهَذَا جَوَابُنَا لِكُلِّ مَنْ سَأَلَنَا، وَقَدْ
نَشَرْتُ فِتَاوَى كَثِيرَةً فِي الصُّحُفِ، وَهِيَ صَادِرَةٌ مِنْ قَبْلِ، وَلَكِنْ فِي أَوَّلِ التَّسْعِينَاتِ
فُوجِئْنَا بِنَشْرِ (قَرَارٍ) فِي الْجَرَائِدِ، يَزْعُمُ أَنَّهُ اسْتِنَادًا عَلَى فِتْوَى مَنَا تُبَيِّحُ التَّبْنِيَّ يَصْدُرُ
هَذَا الْمَرْسُومَ.

فَلَمَّا نُشِرَ ذَلِكَ، كَانَ مِمَّنْ عَرَفَ هَذَا الْمَرْحُومَ (مَوْلُودَ قَاسِمٍ) فَانْكَرَهُ، وَصَدَّقَ أَنَّهُ
مِنَّا! فَنَشَرْتُ كَلِمَةً عَنْوَانُهَا: "مَاذَا أَنْكَرْتَ يَا أَبَا يُوْعُوزَ طَةَ؟"، وَقَدْ فَصَّلْتُ فِيهَا مَا

وقع مني، وعاتبته أنه صدق البهتان، فأنا لا أصدر أي فتوى إلا بامضائي الصريح، وأرسل فتواي لصاحبها، أو تُنشر في الجرائد بامضائي مع ختم الوزارة، وكل ما يُسبب إلي ولا يحمل الطابع والإمضاء فهو غير صحيح النسبة، ونشرت هذه الكلمة في جريدة (الشعب).

ولقد لقيته بعد نشر هذه الكلمة، فوجدته قد اقتنع؛ لأنه رجل عالم عاقل، يعرف قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِمَهْلِكِهِمْ فَيُضَيِّحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَدِيمِينَ﴾ [الحجرات: 6].

ويوجد هذا المقال في كتابنا في الجزء الأول بعنوانه⁽¹⁾، وقد ذكرت فيه أنه لا مانع أن يُنسب أحد لعائلة ما، ولو لم يكن منها، ولكن تكون النسبة نسبة الأخ، فإن المؤمنين كلهم إخوة، أو يُنسب إليهم بالولاء،، فإن المؤمنين كلهم أولياء بعضهم لبعض، فالله تعالى يقول: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: 10]، ويقول أيضًا: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: 71]، وقد أذنت الآية بذلك في سورة الأحزاب، في قوله تعالى: ﴿إِن لَّمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾ [الأحزاب: 5].

وقد توسع العرب في ذلك بعد الإسلام، فكل من اعتق عبداً أبيع للحر الجديد أن يتنسب لمن اعتقه، كما يُنسب بلال بن رباح إلى قبيلة أبي بكر، فيقال: (بلال بن رباح قُرَيْشِي تَمِيمِي بالولاء)، ويُقال: (عمار بن ياسر مخزومي بالولاء).

فهذا دليل على جواز أن يتنسب إلى قوم من لم يلد لهم أبوهم، ولما انتشرت الفتوحات الإسلامية أبيع للرجل أن يتنسب إلى من أسلم على يده، مثل جد

(1) انظر الفتوى السابقة.

البخاري، فإنه يَنْتَسِبُ إلى قَبِيلَةٍ مَن أَسْلَمَ على يده، وهو يَمَانٍ مِّن بني جَعْفٍ،
فيُقال: محمد بن إِسْماعيل البخاري الجَعْفِيُّ، وكذلك المُحَدِّث الشهير يَحْيَى بن
يَحْيَى تلميذ مالك، يُقال فيه: اللَّيْثِيُّ، وهو بَرَبْرِيُّ، قَبِيلَتُهُ مشهورة: مَصمودة،
ويُنسَب إلى جدِّه البربري يَحْيَى بن يَحْيَى المصمودي، وقد يَنْتَسِب إلى مَن قد أَسْلَمَ
جدُّه على يده، فيُقال: يَحْيَى بن يَحْيَى اللَّيْثِيُّ، وهذا كثير جدًّا.

والبرابرة مسلمون أَقْحاحٌ، قد ائْتَدَجُوا في الأُمَّة العربية، وافتخروا بذلك
واعْتَزُّوا، فانتَسَبَ عبد المؤمن بن عيسى - وهو بربري قُحٌّ - إلى قَبيلة قَيْس بن
عَيْلان العربية.

ومن الجاهلية الجهلاء إحياءُ الجاهلية، ونحن العرب لا نُسَلِّمُ أبدًا في مَن
انتَسَبَ إلينا واعتَزَّ، فلا نُسَلِّمُ في عبد المؤمن، ولا في طارق بن زياد، ولا في
يَغمراسن، ولا في يُوغُورْطة.

كما نَعْتِزُّ بعُقْبَةَ بن نافع، وبكُلِّ فاتح كريم، فقد حَمَلُوا إلينا الهداية والنُّور،
وفَتَحُوا لَنَا أبواب الجنة، فنحن نَعْتِزُّ بِمَن خَلَفَهُم مِنَ الآباء، عَرَبًا كانوا أو بَرَبْرًا،
أليس عبد الحميد بن باديس الصَّنْهَاجِي، والعربي بن بلقاسم التَّبَسِّي، ومبارك
الميلي الهلالي، مِن خير أبناء العرب الأمازيغ؟ أولئك آبائي، فَجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ، إذا
جَمَعْتَنَا المَجَامِع.

1995/02/02م

أَلْحَقَّتْهُ الْمَحْكَمَةُ بِنَسَبٍ غَيْرِهِ

السؤال:

أريد استفتاء الشرع، ومعرفة حُكم الدين الإسلامي في التبني.

وُلِدْتُ بعاصمة الجزائر، فأخذتُ اسمًا فرنسيًا، وصَدَرَ حُكْمٌ مِنْ محكمةٍ بِمَدِينَةِ
الجزائر يُلْحِقُنِي بالسيد: (ن.ع). قُبِدَ هذا الحكم في سِجِلَاتِ الحالة المدنية بالجزائر
العاصمة، وأخذتُ الاسم العائلي للشخص الذي تَبَنَّا.

وبما أَنَّ الإسلام لَا يَعْتَرِفُ بِالتَّبْنِيِّ وَمُجَرَّمُهُ، فَإِنِّي لَا أَقْبَلُ أَنْ أَعِيشَ مُخَالَفًا لِحُكْمِ
الإسلام، بل أَقْبَلُ أَنْ أُنْتَسِبَ كَمَا نَسَبَنِي الإسلام، مع أنني أُعْلِنُ أَنَّنِي مُسْلِمٌ أَوْحَدُ
الله، وأشهد أنه لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ. فَالرَّجَاءُ مِنْكُمْ إِفْتَائِي فِي
الموضوع.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
وبعد: فقد عُرِضَتْ عَلَيَّ قَضِيَّةُ هَذَا الشَّابِّ الَّذِي سُجِّلَ تَحْتَ اسْمِ فَرَنْسِيٍّ، ثُمَّ
صَدَرَ فِي حَقِّهِ حُكْمٌ مِنْ مَحْكَمَةِ الْجَزَائِرِ يُلْحِقُهُ بِالسَّيِّدِ (ن.ع) وَزَوْجَتِهِ، وَقُبِدَ هَذَا
الْحُكْمُ فِي سِجِلَاتِ الْحَالَةِ الْمَدْنِيَّةِ، وَأُبْدِلَ اسْمُهُ الْأَصْلِيُّ، وَنَشَأَ مُسْلِمًا عَرَبِيًّا.
وَالْجَوَابُ، أَنَّ هَذَا الشَّابَّ لَيْسَ ابْنًا لِلْسَّيِّدِ (ن.ع) وَزَوْجَتِهِ، وَإِنْ حَكَمَتْ بِهِ
مَحْكَمَةٌ فَرَنْسِيَّةٌ أَوْ مَحْكَمَةٌ أُخْرَى؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ حَكَّمَ فِي مِثْلِ حَالِهِ، وَأَبْطَلَ
التَّبْنِيَّ تَمَامًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ
فَلْيَخَوِّنُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [الأحزاب: 5].

وَيُمْكِنُ لِمِثْلِهِ - مِنَ الَّذِينَ يُجْهَلُ آبَاؤُهُمْ - أَنْ يَعِيشُوا فِي الْمَجْتَمَعِ الْإِسْلَامِيِّ كَأَخٍ
لِلْمُسْلِمِينَ، مَسْؤُولٌ عَنْ أَعْمَالِهِ مَسْؤُولِيَّةً فَرْدِيَّةً، وَلَا عَارَ عَلَيْهِ فِيمَا صَنَعَهُ غَيْرُهُ، وَلَوْ
كَانَ أَبُوهُ وَأُمُّهُ هُوَ الَّذِي صَنَعَ ذَلِكَ.

أَمَّا دِيَانَةُ الْإِسْلَامِ، وَالاسْمُ الْعَرَبِيُّ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ حُكْمَ الْأَغْلِيَّةِ، وَحَيْثُ أَنَّهُ
مَوْلُودٌ فِي مَدِينَةٍ إِسْلَامِيَّةٍ بِأَغْلِيَّةٍ سَكَانِهَا، فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ مُسْلِمًا، وَيُنَشَأُ تَنْشِئَةً إِسْلَامِيَّةً،
وَلَهُ أَنْ يَحْتَفِظَ بِاسْمِهِ كَمَا هُوَ (مُحَمَّدُ يَزِيدُ)، فَإِنَّهُ اسْمٌ حَسَنٌ مُوَافِقٌ، وَأَمَّا لَقَبُهُ فَلَهُ أَنْ
يَخْتَارَ مَا شَاءَ مِنَ الْأَلْقَابِ. هَذَا هُوَ حُكْمُ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ الَّتِي
اسْتُشِيرْنَا فِيهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَنْعُ الْحَمْلِ

هل في القرآن إشارة إلى تنظيم النسل؟

السؤال:

في اجتماع حضره صاحبي، ثم جاءني بخبر أنه سمع من يقول من العلماء: «إن المصدر الذي يُستمد منه تشريعنا الإسلامي هو كتاب الله وسنة رسول الله، وإذا رجعنا إلى القرآن، فإننا لا نجد فيه أية إشارة تمنع تنظيم النسل، وهذا يعني أن القرآن لا يُمانع في تنظيم النسل، بل يُوجي ضمناً بذلك، ويتجلى ذلك بإقراره مدة حَوْلَيْن كاملين للرضاعة، وهي المدة الكافية لنمو الطفل، وراحة الرّحم». فهل هذا صحيح أم مغلوط؟ فإن الله يقول: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: 233]، ومفهوّمه أنها قد تنتهي قبل عامين.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. أولاً: أيها الفتى المحتار، لا تُصدّق كلّ ما يُنقل إليك من الأخبار عن علمائنا الأبرار، فإنهم أعلم بما يقولون، وكيف تَسْتَبِينَ أنت من الأمر ما خَفِيَ عنه في مدة العامين، وأنها الحدُّ الأقصى لمن أراد أن يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ، ونفهم ضرورة أن مَنْ أراد أن يُنقص منها فمدته أقل بكثير، كما هو الواقع المعيش، فقد يكون الخبر كاذباً أو مُحَرَّفًا، ودليل ذلك ما نُقل عن عالمٍ جليل منذ زمن قليل أنه يقول: «المرأة عندي أهلٌ لكل ما يصلح للرجل من المناصب العُليا، حتى رئاسة الدولة في المسلمين»، وهذا ما لم يُقل به مسلمٌ، حتى أشدّ المُبتدعة غُلُواً.

وقد يكون الناقل للخبر ثقةً في الرواية، غير أنه التبس عليه الأمر، فقوّل العالمُ

ما لم يَقُلْهُ، تحريفًا من غير قَصْد، وأوصيك إذا جاء خبرٌ - حتى من الثقة - أن تَزِنَهُ بِمِيزَانِ الشَّرْعِ الدَّقِيقِ، وهذا ما أوصى به القرآن⁽¹⁾، فَإِنْ قِيلَ أَدْعَتُهُ إِنْ شِئْتَ، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْهُ فَإِيَّاكَ أَنْ تُذِيعَهُ، حتى لا تكون مُرْجِحًا في المدينة، واذكر قول الشاعر العربي - وكان شيخنا معاوية التميمي رحمه الله كثيرًا ما يُرَدِّدُهُ -:

إِيَّاكَ وَاحْذَرِ أَنْ تُكُونَ مِنْ الثَّقَاتِ عَلَى ثِقَةٍ

فَرَفُضَ الْخَبَرِ الْمَشْبُوهِ خَيْرٌ مِنْ مَهْشِ لُحُومِ الْعُلَمَاءِ، فَإِنَّمَا مَسْمُومَةٌ، وَالْوُلُوغُ فِيهِمْ عَاقِبَتُهُ النَّدَامَةُ، وَأَخَالُ أَنَّ مِنْ ذَلِكَ مَا نَقَلَهُ صَاحِبُكَ عَنْ هَذَا الْعَالَمِ الْجَلِيلِ.

ثانيًا: وبرهان ذلك ما في هذا القول من الاستغراق والتعميم، إذ يقول إنه: «لم يجد في القرآن آية إشارة تمنع تنظيم النسل... الخ»، فمثل هذا التعميم - حتى بالإشارة - لا يصح، وهو دعوى عريضة، وهذه الإشارة موجودة في القرآن بآيتين عبارة؛ لأنها على لسان رسول من الأنبياء، قال تعالى في قصة شعيب وهو يُراجع قومه: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرَكُمْ وَأَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: 86].

فالمستفاد من هذه الآية أن كثرة عددهم - بعد قتلهم - نعمة يجب شكرها عليهم، ولا تكون الكثرة إلا بالتناسل، وإن الإعراض عن التناسل - كما فعله قوم لوط - فساد في الأرض، استحقوا عليه عذاب الله، وهو الذين سماهم مفسدين في قوله: ﴿وَأَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾، أليست هذه إشارة في القرآن؟ وأي إشارة!! تُرشد إلى التكثير والمكثرين، والتقليل والمقللين!

(1) يُشير الشيخ رحمه الله إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: 83].

ثالثاً: فهذه إشارة في القرآن تُرشد إلى قاعدة من قواعد العمران، والأحاديث المتوافرة الصحيحة بيّنت الموضوع، فإن الغرض الأسمى من النكاح إحصان الزوجين حماية للأخلاق، والتناسل عِمارةً للأكوان بِنَسْلِ صالح، يُصلح في الدنيا ولا يُفسد، ومن أجل هذا أُمِرَ بالزواج الرجال والنساء مِمَّن استطاع الباءة، وهي القدرة الجسدية والمادية على النكاح، فَمَنْ لم يَسْتَطِع فعله بالصبر والصوم حتى يكون كُلَّ زمانه ذاكِراً، وفي الحديث الآخر يقول عليه الصلاة والسلام: «تَنَاجَّحُوا تَنَاسَلُوا فَإِنِّي مُبَاهٍ بِكُمْ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»⁽¹⁾، وهذا فيه التصريح بالنسل والكثرة منه، فهو بيانٌ لِمَا أُجْمِلَ في القرآن في التناسل: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44].

ومِمَّا أَكَّدَهُ العلماء في كُتُبِهِم المَعْتَمَدَةِ أَنَّ المرأةَ الوَلُودَ خيرٌ مِنَ العقيم، ولهذا أُمِرَ النبي ﷺ بِتَزْوُجِ الْوَدُودِ الْوَلُودِ⁽²⁾، وَمِنْ عيوبِ المرأةِ في سوقِ النساءِ أَنْ تكونَ عقيماً لا يُولَدُ لها، ولو استطاعت أَنْ تُنْجِبَ وَلِداً بِشَعْرِ رَأْسِهَا لَفَعَلَتْ، وهذه الأشياءُ لا تَخْفَى عَلَى طَالِبٍ مِنَ الطَّلَابِ، فَضْلاً عَنِ (العلماء) الكبار، كما نَقَلَ إِلَيْكُمْ صَاحِبُكُمْ عَنِ عَالِمِهِ.

(1) أخرجه عبد الرزاق في كتاب النكاح، باب: وجوب النكاح وفضله، حديث (10391)، عن سعيد بن أبي هلال مُرْسَلاً، بلفظ: «تَنَاجَّحُوا، تَكْثُرُوا، فَإِنِّي أَبَاهِي بِكُمْ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». قال المناوي في فيض القدير (ج 3/ص 269): «أُسْنَدُهُ ابن مردويه في تفسيره عن ابن عمر... وسندُ المرسلِ والمُسْنَدُ مُضَعَّفٌ». وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (ج 7/ص 125)، عن أبي أمامة رضي الله عنه، بلفظ: «تَزَوَّجُوا فَإِنِّي مُكَاثِّرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا تَكُونُوا كَرَهْبَائِيَةِ النَّصَارَى». قال الحافظ في التلخيص (ج 3/ص 252): «فيه محمد بن ثابت وهو ضعيف».

(2) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

رابعاً: في شراح مختصر خليل⁽¹⁾ أنه كان نَهَى عن الْغِيلَةِ⁽²⁾، لِغِلَّةٍ تَبَيَّنَ لَهُ عَدَمُ صِحَّتِهَا، فَأَذِنَ فِيهَا⁽³⁾، ثم إنه عليه الصلاة والسلام أَذِنَ فِيهَا فِعْلاً بِإِقْرَارِهِ لَابْتِنَةِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ أَنْ تَحْمِلَ وَهِيَ تُرْضِعُ، فَقَدْ وَلَدَتْ أَوَّلَ أَوْلَادِهَا الْحَسَنَ ثُمَّ الْحُسَيْنَ بِدُونِ مُهْلَةٍ كَبِيرَةٍ، فَبَيْنَهُمَا أَحَدُ عَشَرَ شَهْرًا؛ وَوُلِدَ الْحَسَنُ فِي رَمَضَانَ سَنَةِ ثَلَاثٍ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَوُلِدَ الْحُسَيْنُ فِي شَعْبَانَ سَنَةِ أَرْبَعٍ، فَالْمُدَّةُ بَيْنَهُمَا أَحَدُ عَشَرَ شَهْرًا، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ النَّفَاسِ بِالْحَسَنِ وَالْحَمْلِ بِالْحُسَيْنِ سِوَى حَيْضَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ لَا غَيْرَ. قَالَ فِي الْإِصَابَةِ: «وَقِيلَ وَوُلِدَ [الْحَسَنُ]⁽⁴⁾ فِي سَنَةِ خَمْسٍ، وَالْأَوَّلُ أُثْبِتَ»⁽⁵⁾، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَوَى أَحَادِيثَ عَنْ جَدِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، بِمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ بِتَقَدُّمِهِ فِي الْمِيلَادِ أَصَحُّ، وَحَتَّى إِذَا سُلِّمَ أَنَّهُ وَوُلِدَ فِي سَنَةِ خَمْسٍ، فَالْحَمْلُ بِالْحُسَيْنِ فِي أَقَلِّ مِنَ عَامَيْنِ الْمُدَّةَ الَّتِي هِيَ أَضْمَنُ لِسَلَامَةِ أُمِّهِ وَنُموهِ، وَالرَّوَايَةُ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ أَنَّهُمَا كَانَا مِنْ أَكْمَلِ النَّاسِ خَلْقًا وَخُلُقًا، لَمْ يَضُرَّهُمَا

(1) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 2/ص 508، مَنَحَ الْجَلِيلُ شَرَحَ مَخْتَصَرِ خَلِيل. ج 4/ص 384.

(2) أخرجه مسلم في كتاب النكاح، باب: جَوَازُ الْغِيلَةِ، وَهِيَ وَطْءُ الْمَرْضِعِ، حَدِيثُ (1442)، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبِ الْأَسَدِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ، حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ، فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ».

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمُرَادِ بِالْغِيلَةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ وَالْأَصْمَعِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ: هِيَ أَنْ يُجَامِعَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ مُرْضِعٌ، وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: هُوَ أَنْ تُرْضِعَ الْمَرْأَةُ وَهِيَ حَامِلٌ. انظر: شرح النووي على صحيح مسلم. ج 10/ص 16.

(3) قال النووي في شرح مسلم (ج 10/ص 16): «قال العلماء: سَبَبُ هَمِّهِ ﷺ بِالنَّهْيِ عَنْهَا أَنَّهُ يُخَافُ مِنْهُ ضَرَرُ الْوَلَدِ الرَضِيعِ، وَالْأَطْبَاءُ يَقُولُونَ إِنَّ ذَلِكَ اللَّبَنَ دَاءٌ، وَالْعَرَبُ تَكْرَهُهُ وَتَنْقِيهِ، وَفِي الْحَدِيثِ جَوَازُ الْغِيلَةِ فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا، وَبَيَّنَّ سَبَبَ تَرْكِ النَّهْيِ».

(4) فِي النِّسْخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [الْحُسَيْنِ]. وَالصُّوَابُ مَا أُثْبِتَ مِنْ كِتَابِ الْإِصَابَةِ.

(5) ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ. الْإِصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ. ج 2/ص 60.

تقارب الولادات، ولم تَشْكُ فاطمة رضي الله عنها - سيدة نساء الجنة - الحمل من تقارب الولادتين.

خامسًا: ومن المعلوم أن الداعي لمثل هذا الاحتجاج بالقرآن وإذنه في تنظيم النسل، والاحتجاج له بالسنة أيضًا، يُراد به عند المحتجّين الدليل والبرهان على شرعية العمل لتباعد الولادات، وتأخير الحمل صناعيًا لا طبيعيًا، والمعروف أن هذا مما يَمْنَعُه الإسلام؛ لأنه وقوفٌ أمام إرادة الله، ومنع النّسمة من المَجيء في وقتها المُقدَّر لها، أو إفسادها بتناول دواء مُفسِد، أو بوضع آلة في رَحِم المرأة تُحوّل بينها وبين التَّخَلُّق، وقد تُضطرُّ المرأة لكشف عورتها - من غير ضرورة - لرجل أو امرأة يفعل بها ذلك، وهو حرام بلا شك، لا يُرَخَّص فيه إلا لِضَرَّةٍ مُتَوَقَّعة أكيدة.

وهناك طريقة شرعية سهلة لمَنع الحمل بتاتًا ودائماً، أو لمَنعِه مدّة عامين أو أكثر، أدلُّ عليها من يريدُها من هؤلاء الناس الراغبين، لوجه الله خالصًا، هذه الطريقة هي أن تبتعد المرأة عن فراش زوجها - وكلّ الرجل - أو يبتعد الرجل عن فراش زوجته، فلا يَقْرَبُها مدّة عامين أو المدّة التي يريدُها، ففي هذه الحالة لن يَتِمَّ حملٌ - وأنا ضامن لذلك - حتى يكبر الصغير وينمو، وتضمن الأم لنفسها الصّحّة والسلامة، وما دامت المرأة قد رَضِيَتْ هذه الطريقة، ورَضِيَهَا زوجها له ولها، فليس فيها حرجٌ ديني، والإسلام يُقرُّها ويشرعها، ولكن هل يستطيعان؟

أمّا أن نَحْثَلِ على الإسلام، ونقول إنه شرع ذلك وأباحه، وسكت عنه القرآن، وهو الذي يقول الله فيه: ﴿مَا قَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 38]، فليس من الحكمة في شيء، وشاربُ الخمر الذي يَشْرِبُها على أنها حلال كافراً بإجماع، وأمّا الذي يَشْرِبُها على أنها حرام فهو عاصٍ، تُرَجى توبته، ولْيُقَسَّ ما لم يُقَل.

فعلى الذين يريدون قَطْع النسل أو تنظيم النسل ألاَّ يَحْشُرُوا الإسلام في مثل هذا المَضِيق، فإننا أمة مسلمة، كتابنا بين أيدينا نَتْلُوهُ، وسنة نبيِّنا نورٌ بيننا، وكُتِبَ الفقهاء في أسواقنا ومساجدنا، وحيلةُ النِّعامة في الاختفاء من الصيَّادين بإخفاء رأسها لا تُعوَد بالمَضَرَّة إلاَّ عليها وحدها، ولا تَمْنَعُهُم من اصطيادها، هل فهمتَ يا فتى؟ يا عبد الله.

1990/01/29م

حُكْم تناول حبوب مَنَع الحمل لتنظيم النسل

السؤال:

إذا تعاطت المرأة حبوب مَنَع الحمل قَصْدَ تنظيم النسل، هل هذا حلال أم حرام؟

م. ح (قائلة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. إذا أفسدت المرأة حَمَلاً لها بعد تَخَلُّق الجنين، فهي قاتلةٌ لولدها، كالهرة التي تأكل أبناءها، بل هي أشنع، الهرة غير عاقلة، والمفروض فيها أنها (حيوان عاقل)، بخلاف القطّة.

فالإسلامُ يعتبرها قاتلة، ويوجب عليها دية الجنين، وكلُّ مَنْ تَسَبَّب في إسقاط الجنين - قال الفقهاء: ولو كان جازاً شوى سَمَكًا، فاشتَهت السَّمَك وأسقطت

الجنين - يتحمل الجناية، ويغرّم الدية، نصّ على ذلك في المختصر وشرّاحه⁽¹⁾.

والقانون الوضعي - عند العقلاء - كالقانون السماوي، يُعاقب على الإجهاض، ويسجن عليه، ويغرّم الدية، وقد قلتُ عند العقلاء احترازًا ممّن سَعَوْا في إلغائه، وإباحة الإجهاض.

أما كلمة (تنظيم النسل)، فمُضحكةٌ ضحك البكاء، وشرُّ البليّة ما يُضحك، فهل يحتاج فعلُ الله في خلقه إلى تنظيم؟ وأيُّ خلل ظهر فيه؟ ﴿خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوُّتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُتُورٍ﴾ [الملك: 3].

وهل هناك تنظيمٌ أحكم من تنظيمه في جعلِ عدد المخلوقين من الذكور والإناث بقدر الحاجة. فما قولُ القائل لو رجّح كثيرًا عدد الذكور، أو عدد الإناث، أو انعدم في أمة أحد الجنسين؟ هو الذي ﴿يَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكَورَ ۖ أَوْ يَزْوَجُهُمْ ذَكَرًا وَإِنَاثًا وَجَعَلَ مِنْ يَشَاءٍ عَاقِمًا إِنَّهُ عَلَيْهِ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: 49-50].

إنّ تنظيم النسل بالتعقيم لم يغيب عن حكم الله، فإنه: ﴿وَجَعَلَ مِنْ يَشَاءٍ عَاقِمًا﴾، فدعوه لحكمة الله، واختاروا اسمًا آخر لوسيلة الحبوب المُفسدة للجنين، إنها حرام وجنّاية، وقد سخر بعض الأدباء برسم هزليّ، رُسم فيه مولود قابض على شيء يتمسك به، فلما فُتحت يده، وجدوه قابضًا على حبة من هذه الحبوب!

(1) انظر: مختصر خليل، ص 278، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج 4/ ص 268.

قامت بتحديد النسل دون علم زوجها

السؤال:

إنني قمت بتحديد النسل بدون ما يعلم زوجي، نظرًا لكثرة الأولاد، فما هو الحكم؟

ق. م (المسيلة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. ما أقدمت عليه هذه المرأة من تحديد النسل - دون علم زوجها - خطأ منها، فما دامت صحيحة الجسم، لا تخشى على نفسها هلاكًا ولا ضررًا شديدًا من جرّاء الحمل والوضع، وما دام زوجها سليمًا ليس به مرض وراثي خطير يخشى أن يورثه لنسله كمرض الثوري ونحوه، وما دام نسلها يولد سليمًا، فإنه لا يجوز تحديد النسل، ولا إبطاله، ولو كثّر الأولاد؛ لأنه إفسادٌ لحلق الله، إذ المرأة خلّقتها الله ليتلد، وقد عدّه الشيخ عبد الحميد بن باديس⁽¹⁾ من الواد الخفي، والواد هو قتل الولد، وكان العرب يفعلون ذلك في الجاهلية خوفًا من العار إن كان المولود أنثى، أو خوفًا من الفقر، فنهاهم الله عن ذلك وأوعدهم، فقال: ﴿وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سَأَلَتْ (٨) بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ (٩)﴾ [التكوير: 8-9]، وقال: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: 151]، فالله سبحانه قد ضمن لكل مولود رزقه، وهو الرازق ذو القوة المتين.

(1) انظر: آثار ابن باديس. ج 1/ ص 254.

أَمَّا الْأَتْعَابُ الَّتِي تَلْحَقُ الْوَالِدَةَ مِنْ جَرَاءِ الْحَمْلِ وَالْوَضْعِ وَالْكَفَالَةِ وَالْحُضَانَةِ وَالتَّرْبِيَةِ، فَإِنَّ أَجْرَهَا فِي ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ، وَلِذَلِكَ خَلَقَهَا، وَعَلَيْهَا أَنْ تَصْبِرَ، فَإِنَّ هِيَ حَمِدَتِ اللَّهَ وَصَبِرَتْ وَشَكَرَتْ وَرَبَّتْ ذُرِّيَّةً صَالِحَةً - ذَكَورًا وَإِنَاثًا - فَإِنَّهَا تَسْتَحِقُّ الْكَرَامَةَ فِي الدُّنْيَا، وَالْجَنَّةَ فِي الْآخِرَةِ، كَمَا جَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ.

فَإِذَا لَمْ تَكُونِي قَدْ أَفْسَدْتِ رَحِمَكَ، فَأُطْلِقِي سَرَّاحَهُ، وَتَوَكَّلِي عَلَى اللَّهِ، وَإِنْ كُنْتِ أَفْسَدْتِهِ فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ، وَتُوبِي إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَتُوبُ عَلَى مَنْ عَمِلَ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

12/04/1989م

حُكْمُ الْإِسْلَامِ فِي الْعَزْلِ

السؤال:

ما هو حُكْمُ الدِّينِ فِي عَمَلِيَةِ الْعَزْلِ؟

الجواب:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ اتَّبَعَ هُذَاهُ. عَمَلِيَةُ الْعَزْلِ يَفْعَلُهَا مَنْ يَرِيدُ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِالْمَرْأَةِ، وَلَا يَرِيدُ أَنْ يَلِدَ مِنْهَا، وَلَكِنَّهُ لَا يَضْمَنُ إِلَّا تَحْمِيلَ مِنْهُ، بَلْ يُمْكِنُ أَنْ يُجْبِلَهَا.

وَقَدْ صَحَّ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الصَّحَابَةَ فَعَلُوهَا فِي حَيَاتِهِ ﷺ، فَلَمَّا عَلِمَ قَالَ لَهُمْ: «لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا»⁽¹⁾. وَفَهُمْ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ أَنَّ فِي الْحَدِيثِ نَهْيًا عَنْهَا، وَفَهُمْ

(1) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْعَتَقِ، بَابُ: مَنْ مَلَكَ مِنَ الْعَرَبِ رَقِيقًا، حَدِيثُ (2542)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ، بَابُ: حُكْمُ الْعَزْلِ، حَدِيثُ (1438)، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «عَزَّوْنَا مَعَ=

آخرون أنه إقرار وإذْنُ بها، والخلاف مبسوط في كُتُب الفقه⁽¹⁾.

ومذهب المالكية أن ذلك من حق المرأة؛ لأن العزل قد يَحْرِمُهَا من استكمال مُتَعَتِهَا، فإن رَضِيَتْ بها وأذِنَتْ لزوجها، جازَ له أن يعزل، وإن امتنعت وطالَبَتْهُ بِحَقِّهَا كاملاً، لم يَجُزْ له أن يُقَدِّم على جِرمَانِهَا من حقِّ هو لها⁽²⁾.

وأُسْلِمَ المذاهب - في رأيي - أن يَتَحَرَّى المَرْءُ أَيَّامَ استعداد المرأة للحمل ويَهْجُرُ فراشَهَا - من غير قَلَقٍ - فإذا لم تكن مُسْتَعِدَّةً للحمل رَجَعَ إليها، فأَخَذَ حَقَّهُ منها، وأَعْطَاهَا حَقَّهَا، وبذلك يَرْضَى، ولا يُغْضِبَانِ رَبَّهُمَا. والله أعلم.

هل بإمكان منع الحمل وتوقيف الولادة؟

السؤال:

إنني سيدة ذات 28 عامًا، وإنني وَلَدْتُ سبعة أولاد، وأطلب رأي الشرع فيما إذا كان بإمكان منع الحمل وتوقيف الولادة؟

خ. د (الحراش)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

=رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ بَنِي الْمُصْطَلِقِ، فَسَيِّئْنَا كَرَامَتِ الْعَرَبِ، فَطَالَتْ عَلَيْنَا الْعُزْبَةُ، وَرَغِبْنَا فِي الْفِدَاءِ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَسْتَمْتِعَ وَنَعْزِلَ، فَقُلْنَا: نَفْعَلْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْ أَظْهَرَنَا لَا نَسْأَلُهُ، فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا، مَا كَتَبَ اللَّهُ خُلُقُ نَسَمَةٍ هِيَ كَائِنَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، إِلَّا سَتَكُونُ"، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

(1) انظر: ابن عبد البر. الاستذكار. ج 6/ ص 224 - 227.

(2) انظر: مختصر خليل. ص 116، القرافي. الذخيرة. ج 4/ ص 418 - 419، الباجي. المنتقى شرح الموطأ. ج 4/ ص 143.

إنه إذا كان الله سبحانه قد مَنَّ عليك بِسَبْعٍ مِنَ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ، فَإِنَّا نَسْأَلُهُ أَنْ يُقَرَّ عَيْنِيكَ وَعَيْنِي أَبِيهِمْ بِهِمْ، وَأَنْ يُعِينَكُمَا عَلَى تَرْبِيَّتِهِمْ وَإِعْدَادِهِمْ إِعْدَادًا حَسَنًا، وَأُبَشِّرَكُم بِأَنَّ الرَّسُولَ أَخْبَرَنَا بِمَا فَخَّوَاهُ أَنَّ مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ بَنَتَيْنِ فَصَبَرَ عَلَيْهِمَا، وَرَبَّاهُمَا حَتَّى كَبُرَا وَزَوَّجَهُمَا، دَخَلَ الْجَنَّةَ⁽¹⁾، وَعَسَى أَنْ يُكْتَبَ لَكُمَا ذَلِكَ، وَالْمُسْتَقْبَلُ بِيَدِ اللَّهِ، وَهُوَ يَفْعَلُ مَا يَرِيدُ.

وَأَمَّا تَوْقِيفُ الْوِلَادَةِ وَمَنْعُ الْحَمْلِ، فَيَنْبَغِي قَبْلَ الْإِقْدَامِ عَلَى ذَلِكَ اسْتِشَارَةَ طَبِيبٍ مُوثِقٍ بِعِلْمِهِ وَدِينِهِ، فَإِنْ أَخْبَرَكَ أَنَّ اسْتِمْرَارَ الْوِلَادَةِ يَضُرُّ ضَرَرًا خَطِيرًا بِصِحَّتِكَ، أَوْ أَنَّ الْأَوْلَادَ الَّذِينَ تَلِدِينَهِمْ سَيَكُونُونَ فِي حَالَةٍ صَحِيَّةٍ غَيْرِ مَحْمُودَةٍ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَكَ اتِّخَاذُ الْإِجْرَاءَاتِ الْمَانِعَةِ مِنَ الْحَمْلِ مَنْعًا تَامًا.

أَمَّا إِذَا كَانَ اسْتِمْرَارُ الْوِلَادَةِ لَا يُلْحِقُ بِجِسْمِكَ ضَرَرًا بَلِيعًا، وَلَا خَطَرًا عَلَى أَوْلَادِكَ، فَالْأَفْضَلُ أَنْ تَتْرَكِي الْأَمْرَ لِلَّهِ، وَإِنَّكَ لَا تَعْرِفِينَ أَيَّ أَوْلَادِكَ يَكُونُ فِيهِ الْخَيْرُ الْكَامِلُ لَكَ أَوْ لِأُمَّتِهِ وَوُطْنِهِ، ثُمَّ إِنِّي أَنْبَهُكَ إِلَى مَا يَأْتِي:

أَوَّلًا: لَا يَجُوزُ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ إِسْقَاطُ الْجَنِينِ، أَوْ إِفْسَادُ الْحَمْلِ، إِذَا كَانَ قَدْ تَخَلَّقَ أَوْ تَحَرَّكَ فِي الْبَطْنِ، فَإِنَّهُ إِذَا تَحَرَّكَ كَانَ إِسْقَاطُهُ جُنَايَةً كَامِلَةً، وَجَرِيمَةً شَنِيعَةً، يُعَاقَبُ عَلَيْهَا الشَّرْعُ بِالذِّبْيَةِ فِي الدُّنْيَا، وَبِعَذَابِ النَّارِ فِي الْآخِرَةِ، وَإِذَا كَانَ مَوْجُودًا وَهُوَ عَلَقَةٌ أَوْ مُضْغَةٌ وَلَمْ يَتَحَرَّكْ، فَإِفْسَادُهُ أَيْضًا حَرَامٌ.

ثَانِيًا: اجْتِنَابُ الْحَمْلِ، إِذَا كَانَ لَمْ يَقَعْ بِاتِّخَاذِ وَسَائِلٍ لَا تَضُرُّ⁽²⁾ - مِثْلَ الْبُعْدِ عَنِ

(1) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ، بَاب: فِي فَضْلِ مَنْ عَالَ يَتِيمًا، حَدِيثٌ (5147 - 5148)، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ الْمَنَاوِيُّ فِي فَيْضِ الْقَدِيرِ (ج 6/ ص 177): «قَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ: رَجَالُهُ مُوثِقُونَ».

(2) أَيُّ إِذَا لَمْ يَقَعِ الْحَمْلُ بِسَبَبِ اتِّخَاذِ وَسَائِلٍ لَا تَضُرُّ.

الفراش الزوجي في أيام معلومة من الشهر ويأذنه⁽¹⁾ - فهذا جائز، وأمّا بوضع آلة في الرَّحِم تمنع الحمل أو بالعزل أو بنحو ذلك، هذا مكروه على الأصحّ غير حرام، وخصوصًا مع امرأة في مثل حالك لها أولاد كثيرون.

هذا ما ظهر لنا في الجواب. والله الموفق للصواب. والسلام.

هل ديننا دين متطور؟

السؤال:

بما أنّ ديننا دينٌ مُتطور، وهذا ما نراه من خلال القرار الذي اتخذته حكومتنا فيما يخصّ تحديد النسل، غير أنّ هذا حرام في الإسلام، كيف نشرح ذلك من فضلكم؟ ولماذا لم يكن الأمر كذلك بالنسبة للمرأة التي تشتغل في الشركات، والفتاة التي تزيّن، وغير ذلك، ونحن نعرف أننا لا نستطيع أن نتجنّب كلّ ذلك؛ لأنّ الإسلام يتطور حسب الحضارة والسنين، فهل هذا صحيح، إذ ديننا دينٌ متطور؟

امرأة متطورة

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. سؤالك هذا يحتاج إلى كلام طويل، وفيه الحقّ والباطل، فاسمحي بهذا الجواب المختصر بقدر الإمكان.

(1) أي يأذن الزوج.

1 - لا يَصِحُّ أن يُقال: إنَّ الإسلامَ يَتَطَوَّرُ، فإنَّ معنى التطوُّر: التغيُّر مِن حالٍ إلى حال، والإسلامُ دين الحقِّ، لا يَتَبَدَّل ولا يَتَغَيَّر.

والعبارةُ الصحيحة أن يُقال: الإسلامُ صالحٌ بِمُرُونَتِهِ لكلِّ زمان ومكان؛ لأنَّ الذي بَعَثَ به نَبِيُّهُ إلينا هو الله العالم، وفي الإسلام الرِّفق والرحمة بالعباد، ولا يُكَلِّف الله نفسًا إلَّا وُسْعَهَا.

2 - تَعطِيلُ النسل وإبطاله وتحديدُه لا يُوافق عليه الإسلام؛ لأنَّ الله خَلَقَ المرأةَ لِتَلِدَ وتُحَافِظَ على الجنس، وما دامت المرأةُ قادرة على الولادة، وأولادُها مِن زوجها يُولدون أَصِحَّاءَ سالمين، فإنه يَحْرُمُ عليها أن تَمْتَنَعَ مِنَ الحمل والولادة.

أما إذا كان النسل يَضُرُّ بِصِحَّتِهَا، أو كان زوجها مريضًا، أو هي مريضة، فتَلِدُ أولادًا مَرَضَى، مُصابين بأمراض مُزمنة، أو مُشَوَّهين، فهذه لها أن تَقْطَعَ النسل.

وقد بَانَ لك الأمر كيف يكون قَطْعُ النسل أو تحديده حرامًا، ومتى يكون جائزًا أو واجبًا.

3 - المرأة سواء كانت تَشْتَغِل في الشركة، أو لا تَشْتَغِل، عليها أن تَصُونَ نَفْسَهَا، ولا تَكْشِفَ زِينَتَهَا للرجال الأجانب عنها.

فإنها إذا بَدَت زِينَتَهَا، فَكَشَفَتْ شَعْرَهَا، وَصَدَرَهَا، وَأَطْرَافَهَا: اليدين، والرِّجلين، والساقين، والأفخاذ، فإنها تُغْري الرجال بها، وتُحَرِّضُهُمْ على طلبِ إغوائِها، فإمَّا أن يَطْفَرُوا بها وَيَنالُوا منها غَرَضَهُمْ، ثم يَنبذُونَهَا، وَيَحْتَقِرُونَهَا، وَيَطْرَحُونَهَا، وَيَكْشِفُونَ عَرَضَهَا، وإذا اِمْتَنَعَتْ مِنْهُمْ كَذَبُوا عَلَيْهَا، وَشَوَّهُوا سُمْعَتَهَا.

فلهذا يَحْرُمُ على المرأة أن تتزيّن لغير زوجها، أو تُظهر زينتها لغير محارمها
(أبيها، وإخوانها، وأعمامها، وأخوالها... الخ).

إنّ ديننا دينٌ قَوِيٌّ، صالحٌ في كلّ زمان وفي كلّ مكان، ولأَيِّ إنسان، ويحرص
على راحة الناس وحمايتهم من الانحلال والفساد في الدنيا، وسعادتهم في الآخرة.

الملحق

ملاحظات على تنظيم الأسرة

سيدي الأخ: محمد الشريف مساعدي:

يُشرفني أن أقدم إليكم هذه الملاحظات على مشروع "ملف السياسة الوطنية لتنظيم الأسرة"، الذي عُرض على اللجنة الوطنية المختصة في جلستها الختامية يوم الأحد: 1403/07/05 هـ (1983/04/18م)، وقد كنتُ أبدأتُ بعضُها أثناء المناقشات السابقة، أو أثناء الجلسة الختامية.

إنَّ المجلس الإسلامي الأعلى الذي شارك في مناقشات هذا الملف، يعتبرُ أنَّ كلَّ ما يصدرُ فيه يصحُّ أن يُنسبَ إليه. لهذا يرى أنَّ من واجبه أن يُعلنَ كلمته - وقد أشرف المشروع على الإنجاز - بكلِّ وضوح، ويرى أنَّ هذه الكلمة من اختصاصه، ومن أوكَّد واجباته بصفته الإسلامية، وبصفته المؤسسة الرسمية ذات الاختصاص التي يُرجع إليها في الاستشارة والفتوى، ولا يَتِمُّ واجبه في النصِّح للإمام المسلمين وعامَّتِهِمْ إلَّا بها.

والملاحظة الأولى، أنَّ المقدمة كُتبت بلهجة عنيفة، وفي بعض ما جاء فيها مساسٌ براضينا، أو بشريعتنا، أو بفقهنا وفقهائنا، وقد مَسَّت حتى بعض النصوص القرآنية، وأشياء فعلها رسول الله ﷺ، وانتهينا منها الآن والحمد لله، فلماذا ننبش ماضيًا بكيفية تُرَّهَد فيه أجيالنا، ومن المفروض أن نُريَّ فيهم العِزة والكرامة والنخوة.

وفي الملاحظات الأخرى، على صُلب الموضوع والأبواب الثلاثة - وقد ذُكرناها بالتفصيل - ملاحظاتٌ أساسية، لا بُدَّ من اعتبارها، كوجوب تَوْفُّر أركان النكاح الأربعة كلّها، وانعقاده بتوفرها، واعتباره شرعياً يُلْحَق به الولد، سواء وقع تسجيله أم لم يقع.

ومثل جَعْل الطلاق بيد الزوج، يقع بإيقاعه، وتحْرُم الزوجة به، كما يقع بِحُكْم القاضي - أحياناً - عند إثبات الضرر... الخ، ومن ذلك مَنع القاضي أن يَحْكُم بالراجعة، إذا طَلَّق الزوج ثلاث تطليقات في ثلاث مرّات، ومثل ما يَتعلَّق بإباحة تعدّد الزوجات، والحضانة، والتبني، وتنظيم النسل، فهذه كلّها أمور [أساسية]⁽¹⁾ لا بُدَّ أن تكون على وَفْق الشريعة الإسلامية.

فلهذا نرى، أن نُعدّل هذه المقدمة بِحَذْف كُلِّ ما يُثير الإحساسَ فيها، كما تُعدّل الأبواب، وقد نَصَّصنا على ذلك بتفصيل، وإن سُمِحَ بشيءٍ ممّا هو خارجٌ عن نصوص الشريعة، ومُصادِمٌ لها، فإننا نَتَحَفَّظُ عليه، ولا نَعْتَرِهُ مِن رَأْيِنَا.

وأخيراً - سيدي الأخ - أَلْفَتْ نَظَرَكم إلى أمرين هامّين جدّاً، ينبغي القيام بهما:

الأوّل: عندما تُوضَع بُنود المشروع، يجب أن تُسندَ لذوي الاختصاص في الشريعة مِن علماء الفقه؛ لأنّ ما وَرَدَ في المشروع مُوجَزٌ جدّاً، ومُجْمَل، كما نُحِبُّ أن يَسْتَنِدَ على النُصوص الموثوق بها - حسب مفهوم علمائنا - مِن كتاب الله، وحديث رسول الله ﷺ، وكُتِبَ الفقه: كالموطأ، والمدوّنة، والرسالة، ومختصر خليل وشُراحه، وغير ذلك مِن كُتُب المالكية، ويُمكن اعتماد المذاهب الأخرى في بعض

(1) في النسخة المطبوعة: [سياسية]. والصواب ما أثبتناه، لقول الشيخ رحمه الله في الفقرة السابقة: «... ملاحظات أساسية لا بُدَّ من اعتبارها... الخ».

المسائل، بشرط الحاجة إلى ذلك، والاستناد على الأقوال المُعتبرة.

الثاني: اتخاذ الإجراءات الضرورية لإعداد قضاة خاصين للحكم في قضايا الأسرة، ولهم معرفة كاملة بالفقه، وسلوك إسلامي سليم، وأثناء الحكم الإسلامي الطويل كان يُوجد (قضاة الأنكحة)، فما كل قاضٍ خبيرًا في الموضوع.

وقد كان القضاة - في عهد الاستعمار - كثيرٌ منهم بلاءٌ على الفقه وعلى الإسلام والمسلمين، بجهلهم، وسوء سلوكهم، مما صرّف الناس عن المحاكم الشرعية، وزهّدهم فيها، وذلك مُراد الاستعمار.

هذا ما أراه واجبًا عليّ أن أقدمه إليكم. والسلام عليكم ورحمة الله.

ملاحظة:

ما وقع من تأكيد على اعتماد المذهب المالكي ليس بتعصّب مذهبي، وإنما لأنّ الشعب أكثر من 99 ٪ مالكيّ، ولأنّ بعض فسّاق وجاهلة القضاة يعتمدون على قولٍ لأبي يوسف ويحرمون الأنثى من الميراث الذي أثبتّه لها القرآن، وهو قولٌ ليس به العمل عند الحنفية أنفسهم، ليُخالفته لرأي أبي حنيفة، ومحمد بن الحسن، ومشهور مذهب الحنفية.

1983 /04 /27م

الأخ الكريم الأستاذ محمد مساعدي

(عضو اللجنة المركزية، وأمين اللجنة الدائمة للحزب):

السلام عليكم ورحمة الله.

عفوًا - أخي - إذا سَمَحْتُ لنفسي أن أُوَجِّهَ إليكم هذه الكلمة بِمُقْتَضَى المسؤولية الخطيرة التي تَحْمَلُونَهَا - بل نَحْمَلُهَا جميعًا - في هذه الظروف الدقيقة التي نَمُرُّ بها، والتي سيكون لها آثارٌ بعيدة في مستقبل الأمة.

وإني أعتبر هذه الكلمة من باب التذكير، ومن باب التواصي بالحق، والمؤمنون مأمورون بهما.

إنَّ أُمَّتَنَا مُسْلِمَةٌ شديدةُ التمسُّك بدينها، يشهد لها بذلك ماضيها الطويل، وواقعها الحاضر، وجهادها المتواصل، والميثاق الوطني المؤكَّد، والدستور الواضح، والإرادة المُصمَّمة من قِمَّتِنَا، ومن قاعدتنا المُتَيَقِّظَة.

وإنَّ مشروع قانون الأسرة المعروف يجب أن يُؤكِّد هذا، ويُثَبِّتَهُ بِصُورَةٍ واضحة لا لبس فيها، فهو الذي يُصدِّق أو يُكذِّب.

وكنْتُ قد أَلْفَيْتُ النظرَ - مُشَافِهَةً في جلسات رسمية، وفي كتابة رسالة وملاحظات مُفَصَّلة - بأنَّ في مُقدِّمة المشروع الحالي، وفي صُلبه، ما قد لا يَتَّفِقُ مع تعاليم ديننا، ونُصوص كتابنا، أو سنَّة نبيِّنا، أو الكُتُب المُعتمَدة في فِقْهِنا، وحتى في أركان النكاح وعقد الزواج الذي يجعل الصَّلَة الجنسية حلالاً، والأولاد شرعيين، وفي الطلاق الذي يَفْصِمُ العَقْدَ، ويُحرِّمُ الاتصال، وينفي الولد.

وإني أرى، أن هذا من واجبي كمواطن، وكعضو في اللجنة، وكمسؤول في

هيئة يقع تحت اختصاصها، ولا أكون ناصحًا لإمام المسلمين ولعامةٍهم لو لم أقم بذلك. ولكن رأيتُ في اتِّجاهِ أفرادٍ، ما يُنكر مثلَ هذا أو يُجادل فيه.

إني أوكدُ لكم، أنَّ مثلَ هذه المهمة الخطيرة - وهي معرفةُ ما يُماشِي الشريعةَ وما يُناقضها - إنما يجب أن يُرجع فيه إلى هيئةٍ مُختصة، مُعتمدة، موثوق بها، مُكلَّفة من الدولة، بقطع النظر عن الشخصيات. كما أنَّ تنفيذ ذلك - في القضاء - يُوجب أن يُسند إلى موثوق بهم في دينهم وسلوكهم، وبهذا نتجنب العثرات، والوقوع في المحظورات.

ونسأل الله أن يُثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

1983 /06 /02 م

ملاحظات رئيس المجلس الإسلامي الأعلى على مُقدِّمة ملف السياسة الوطنية للأسرة

أولاً: في آخر الصفحة الأولى وأول الثانية، جاء ما نصُّه: «إنَّ التناقض بين القصور الأخلاقي والواقع المعاش، يدعُو إلى كثير من الاهتمام، ومن المعلوم المُسلَّم به أنَّ القوانين التي تتجاهل الواقع في كلِّ جزئياته، تُصبح قوانين نظرية، في انعزال عن الحياة، ولا يَخْتَلِفُ الفقه الإسلامي في هذه القاعدة عن المنظومات القانونية الأخرى» اهـ.

المقترح:

حذف هذه الفقرة تماماً، أو حذف الجزء الأخير منها، وإبداله بما نصُّه: «وليس كذلك الفقه الإسلامي، لُرونته، ويُسرِّه، وصلاحه لكلِّ زمان ومكان».

لماذا؟

لأنه من غير اللائق أن يُوضَعَ الفقه الإسلامي - كما في الفقرة - مثل هذا الوضع المهين، مساوياً للقوانين الوضعية، مُتَّهَماً معها بِمُناقضة الواقع المعاش، وبالانعزالية. والصواب أنَّ الفقه الإسلامي مَصْدَرُهُ نُصوصُ قرآنية، أو سنة نبوية، أو هو مُستخرج من قواعد صحيحة سليمة، مُستمدٌّ منها، مُسندٌ عليها.

ثانياً: جاء في الصفحة الثانية فقرةٌ معناها: أن علينا أن نُلحَّ على تَمَسُّكنا بروح الشريعة، ثم جاء: «وليس معنى هذا التمسُّك أنَّ الواقع الشديد التغير بكلِّ انحرافاته، وأزماته، يجب أن يُعالَج دفعة واحدة بقوانين جزئية وثابتة» اهـ.

المقترح:

حذف الجزء الأخير من الفقرة ابتداءً من قوله: «ليس معنى هذا التمسك... إلى قوله: جزئية وثابتة»، ووضع مكانه: «ومن هذا التمسك بروح الشريعة، علينا أن نُحكّمها في كلّ أحداثنا، وما يقع لنا، لتجنّب كلّ انحراف يُهدّدنا، ولنا في مُرونتها ما يدفع عنا كلّ حَرَج».

لماذا؟

لأن ارتباط المسلم بروح الشريعة لا يُعفيه من تحكيمها في كلّ أموره وحياته الواقعية، ولا يكون مؤمناً إلا بهذا، قال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: 65].

ثالثاً: جاء في الصفحة الرابعة هذا النص: «ما دام التشريع اجتهاداً في المعرفة الدقيقة بالواقع، وعلاج مُعضلاته، فلا بُدّ من النظر إلى أَسْرَتنا الحاضرة بمنظارٍ [غير منظار]»⁽¹⁾ فقهاء قرونٍ مَضَتْ، ولا واقعها المُختلف عن واقعنا».

المقترح:

حذف هذه الفقرة.

لماذا؟

1 - لِمَاسِهَا أَوَّلًا بِفَقْهِنَا وَبِفَقْهَائِنَا، وللدعوة إلى إهمال تراثنا، وفصلنا عن ماضينا، واتهام لفقهاءنا الماضين والحاضرين بالقصور.

(1) ما بين معقوفتين لم يُوجد في النسخة المطبوعة، وما أثبتناه هو الصواب الذي يقتضيه السياق.

2- ولأنّ لنا شريعة موجودة بالفعل هي شريعة الإسلام.

رابعاً: الصفحة الرابعة أيضاً: بعد إسهابٍ في دَفْعِ التُّهَمِ المَوْجَّهَةِ مِنَ الأَجَانِبِ إلى السَّامِحِ بتعدُّدِ الزَّوْجَاتِ، وقع الالتفات إلينا هكذا:

«إلى الجهالات النابعة من صميم مُجْتَمَعِنَا... إلى المرض الصارخ الذي صَاحَبَ الانحرافات، ومظاهر الانحطاط الحضاري والخلقي في عالمنا الإسلامي».

ثم قال: «فَبَدَّخُ القصور، بما كان يَحْتَوِي عليه من إباحيات، لا يُمكن أن يُبَحِّثَ له عن رُخْصٍ مِنَ الإسلام، كما لا يُمكن السَّامِحُ للفقهاء أن يُخَادَعُوا رُوحَ الشريعة بالدعوة إلى التعدُّدِ المُطْلَقِ» اهـ.

المقترح:

حذفُ هذه الفقرة بتمامها.

لماذا؟

1 - لسنا في حاجة للدفاع في هذا الموضوع، بل نحن الذين نُهاجِمُ أوضاعَهُم الفاسدة، المُبرِّرة بقوانينهم الوضعية التَّقْدِميَّة - في رَعْمِهِمْ -.

2 - لتَضَمَّنَ هذه الفقرة خبراً غير صحيح عن فقهاءنا، وهجومًا على ماضينا، إذ لا يُوجد فقيهٌ يَتَجَرَّأُ على مثل هذا القول، لأنَّ الله قَيَّدَهُ في الآية بِقَيْدَيْنِ: في العدد وفي المعاملة، وَحَرَّمَ أن يتعدَّى حدود الله، فَمَنْ ادَّعَى الفقه، وَخَرَجَ إلى مثل هذا، فهو كاذِبٌ الادِّعاء.

وَكُلُّ الْفُقَهَاءِ يَقْبَلُونَ مِنَ الْقِيُودِ مَا قَيَّدَهُ اللَّهُ بِهِ، وَيَرَفُضُونَ إِضَافَةَ قِيُودٍ أُخْرَى مِنْ أَيْ (مُتَّفَح) - قَدِيمٍ أَوْ عَصْرِي - وَالْقَضَاءُ الْإِسْلَامِي النَّزْهِهُ هُوَ الْحَكَمُ فِي الْمَوْضُوعِ.

خامساً: طلاق التعسف أو البدعة في الصفحة السادسة: «وطلاق التعسف ما هو إلا بدعة بغیضة، وقع الترخيص بها على خلاف شروط الإسلام التي تقتضي تجربة المعاشرة ثلاث مرات».

المقترح:

تنقيح هذه الفقرة بحيث تصبح هكذا:

«طلاق التعسف بدعة بغیضة مُحَالِفَةٌ لِلطَّلَاقِ الْمَأْذُونِ بِهِ فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنْ وَقَعَ مِنْ مُطْلَقٍ، رُجِعَ بِهِ إِلَى النُّصُوصِ الصَّحِيحَةِ فِي كُتُبِ الشَّرِيعَةِ».

لماذا؟

الفقهاء مُجْمَعُونَ عَلَى أَنَّهُ حَرَامٌ، سِوَاهُمْ مِنْهُمْ فَقَهَاءُ الْمَالَكِيَةِ أَوْ غَيْرِهِمْ، وَلَكِنْ إِذَا فَعَلَ هَذَا الْحَرَامَ وَوَقَعَ مِنْهُ - وَالْوَاقِعُ لَا يَرْتَفِعُ - فَمَا هُوَ الْمَوْقِفُ؟

1 - إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ - وَهِيَ حَائِضٌ - فَقَدْ فَعَلَ حَرَامًا، وَيَجِبُ عَلَيْهِ مَرَاஜَعَتُهَا، وَبِذَلِكَ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ، إِذْ قَالَ لِعَمْرِ فِي طَلَاقِ ابْنِهِ: «مَرْءٌ فَلْيَرَا جَعْلَهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضُ ثُمَّ تَطْهَرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ طَلَّقَ وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَ»⁽¹⁾.

وَفَهُمُ الْعُلَمَاءُ أَنَّ قَوْلَهُ: «فَلْيَرَا جَعْلَهَا»، دَلِيلٌ عَلَى وَقُوعِ الطَّلَاقِ، وَانْفِصَامِ عَقْدِ

(1) أخرجه البخاري في كتاب الطلاق، باب: قول الله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ}، حديث (5251)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

الزواج الأول، ولما كان طلاق الرجعة لا يحتاج إلى عقد جديد، فإنه يُراجعها، ولكن يُحسب عليه طلاقاً.

2 - وإذا طلق الرجل امرأته ثلاث تطليقات في كلمة واحدة، أو في مرة واحدة، فقد طلق للبدعة، وفعل حراماً، ولكنه طلق فعلاً وواقعاً. فمن لم يجعله ثلاثاً جعله واحداً فقط، وهذا مُجمع عليه⁽¹⁾.

أما إلغاء الطلاق تماماً بدعوى أنه طلاق بدعي، أو أنه لم يحكم به قاضٍ، فهذا هو البدعة، فإنه يؤدي إلى تحليل ما حرم الله، ومن استحلّ الحلال كفر.

سادساً: جاء في الصفحة السادسة: «إنَّ حرمان الإناث من الإرث بالأعراف الجاهلية، مع التَّحْيُلِ الفقهي، الذي يُجيز تحييس العقارات على الذكور دون الإناث... الخ».

المقترح:

إنَّ حرمان الإناث من الإرث بتحيس العقارات على الذكور دون الإناث، رجوعٌ إلى العادات الجاهلية، وهو مُضادٌّ لنص القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرُ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: 7]، وما وقع منه فبحيلة استعمارية التَّجَيَّ فيها إلى قول لا يُصحِّحه مذهب مالك، الذي هو مذهب الأغلبية الساحقة.

لماذا؟

لأن كلمة التَّحْيُلِ الفقهي هنا غير صحيحة، الأصحُّ منها الحيل الاستعمارية،

(1) أي مُجمَعاً على كونه طلاقاً بدعياً، وأنه فعل حراماً، وأن طلاقه واقعٌ، وإنها وقع الاختلاف في كونه يُحسب ثلاثاً أو طلاقاً واحدة.

فهي حيلةٌ استعمارية لا فقهية. فما على الوزارة المختصة إلا أن تُصدِر قانونًا يُبطل كلَّ حَبْسٍ خالفَ - في هذا الأمر - مذهبَ مالك، على أن يكون أثره رجعيًّا، وبهذا نُنسخُ حُكمًا استعماريًا.

سابعًا: في الصفحة السابعة: «عيبٌ على المسلمين، أنهم سرعان ما تنكَّروا لروح الإسلام، بمبادئه السامية، ورجعوا إلى تقاليد الجاهلية، والفارسية، والبيزنطية». ثم قال: «وظَّهر فيهم سلوكات ليست من الإسلام في شيء، فظَّهَرت المرأة الجارية، والمرأة أمُّ الولد، والمرأة الخادم».

المقترح:

حذفُ الفقرة المنقولة من النصِّ بتامها، وحذفُ مُقدِّمتها بالكلام على الجاهليات المزعومة، وعلى رجوع المسلمين إليها.

لماذا؟

1 - لأنَّ فكرة أنَّ المسلمين لم يتمسَّكوا بروح الإسلام في نظام الحُكم والأسرة سوى 30 سنة بعد وفاة الرسول ﷺ، ثم انحرفوا عنه وعادوا إلى الجاهلية في عصر (الملِّك العُضُوض) فكرةٌ يهودية، جاهرَ بها المُستشرق اليهودي المَجري (جُولدزِيهر)، وأخذَها عنه بعض المسلمين.

2 - ولأنَّ المرأة الجارية كانت موجودة قبل الإسلام، وأصلُها الإسلامُ بِنُصوصٍ ضَمِنَ فيها الحقوقُ للمرأة وأولادها، فإذا حَمَلَتْ سُمِّيتْ أمُّ الولد، ومَلَكَتْ - بِمُجَرَّدِ حَمْلِهَا - نِصفَ حريتها التي تَتِمُّ بعد ذلك حَتْمًا، وأمَّا أولادُها فهم أحرار من يوم ولادتهم، فهذا الباب الواسع لمُحاربة الرُّقِّ عند مَنْ يَفهم، ويُنصِف، ولا يُعاب به الإسلام أبدًا.

فالمرأة أمُّ الولد، بما شرعه الإسلام رغبةً في إنهاء الرِّقِّ بفتح بابٍ للتحرير، وقد انتهى عهد الرِّقِّ، ولا قائلَ برجوعه، فأَيُّ فائدة في التذكير به؟

المرأة الخادم:

أما المرأة الخادم، فليست في نظام المسلمين، ولا ماضيهم ومجتمعهم؛ لأنَّ المرأة الخادم حُرَّة، تَمْلِك - عند المسلمين - كلَّ حقوق الأحرار، وهي (عاملة) من جُملة العَمال، وعلى مُستخدِمها ألاَّ يَظلمها، ولا يأكل أُجرتَها، والله خَصِيمٌ مَنْ يَهْضِم حَقَّها. فهل من الظلم إقرارُ استخدام المرأة من الأساس؟

لقد أَقرَّت جميع الدول اليوم حقَّ العمال، ذكورًا كانوا أو إناثًا، سواء يعملون في الديار أو القصور، أو في المعامل والحقول، وإذا هُجِيَ أَجدادُنا بإقرارهم (المرأة الخادم) في مجتمعهم، فأحرى بنا أن نُهْجِيَ به، ويُمكن أن نُتَّهِم - بِحَقٍّ أو باطل - أننا صَرَفْنَا المرأة عن مُهمَّتها الأساسية، وهي الزواج والولادة.

إنَّ مثل هذه الفقرة، من إلقاء الكلام على عَواهِنه، ومن الاسترسال في التقليد، ونَقْل الأفكار المستوردة دون تَمَحْيِص. والله يَهْدِي مَنْ يَشَاء إلى صراط مستقيم.

1983 / 04 / 27م

ملاحظات المجلس الإسلامي الأعلى على الأبواب الثلاثة في ملف السياسة الوطنية للأسرة

الباب الأول

تَنَاولَ جانب التطور التاريخي للأسرة الجزائرية، ولم يَنْخَسْ أُمَّتَنَا مَا تَسْتَحِقُّهُ مِنْ تَنْوِيهِ بِفَضَائِلِهَا، وَمِنْهَا تَمَسِّكُهَا الشَّدِيدُ بِشَخْصِيَّتِهَا وَاعْتِرَازِهَا، مِنْ دِينٍ، وَلُغَةٍ، وَأَخْلَاقٍ سَامِيَةٍ، وَعَادَاتٍ جَمِيلَةٍ. وَقَدْ كُتِبَ بِأَسْلُوبٍ عِلْمِي هَادِيٍّ، وَلَهْجَةٍ صِدْقٍ.

الباب الثاني

هَذَا الْبَابُ هُوَ أَهَمُّ أَبْوَابِ مِلْفِ الْأُسْرَةِ؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ صِلَتَهَا بِدِينِهَا، وَعِلَاقَتَهَا بِالشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

الملاحظات

بَعْضُ هَذِهِ الْمُلَاحَظَاتِ هَيِّنٌ، يُمَكِّنُ تَدَارُكُهَا بِسَهُولَةٍ، وَبَعْضُهَا أَسَاسِي لَا يُمَكِّنُ السَّكُوتُ عَنْهُ، وَلَا يَجُوزُ إِقْرَارُهُ.

وَفِيهَا يَلِي بَيَانُ ذَلِكَ:

الملاحظة الأولى:

فِي آخِرِ صَفْحَةٍ 39 فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ، وَرَدَتِ عِبَارَةٌ: «أَسْهَبَ الْقُرْآنُ». الْمَقْتَرَحُ:

حَذْفُ كَلِمَةِ "أَسْهَبَ"، وَاسْتِعْمَالُ كَلِمَةِ "فَصَّلَ".

لماذا؟

لأنها تُؤهِم ما لا يُلِق بالقرآن، وكلمة "فَصَّل" قرآنية.

الملاحظة الثانية:

أركان النكاح في الصفحات 42-43-44-45.

أركان النكاح - كما وَرَدَتْ في النصّ - فيها نقصٌ وزيادة: نقصٌ منها اثنان من أربعة، وهما: الوَلِيّ - والصَّيْغَةُ.

الْوَلِيّ: وَرَدَ في صفحة 44: أَنَّ الْوَلِيَّ مُسْتَحْسَنٌ.

المقترح:

تُعَوِّضُ بكلمة: «إِنَّ الْوَلِيَّ رَكْنٌ وَلَا يَتِمُّ الزَّوْجُ إِلَّا بِهِ».

لماذا؟

لأنّ هذا نصٌّ صاحبِ الشريعة وقوله.

الملاحظة الثالثة:

الصَّيْغَةُ:

أَهْمَلُ ذِكْرَ الصَّيْغَةِ تَمَامًا، وَمِنْ الْوَاجِبِ تَدَارُكُهَا.

المقترح:

وَالصَّيْغَةُ - وَهِيَ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ، بَيْنَ وَلِيِّ الزَّوْجَةِ وَالزَّوْجِ، أَوْ مَنْ يَنْتُوبُ

عنه - مِنْ أَرْكَانِ الزَّوْجِ.

لماذا؟

لأنّ الصَّيْغَةَ مِنْ أَرْكَانِ النِّكَاحِ، وَلَا يَكْفِي فِيهَا قَبُولُ الزَّوْجَةِ وَالزَّوْجِ، فَذَلِكَ

شَيْءٌ آخَرٌ.

الملاحظة الرابعة:

الإشهاد شرطٌ، وليس بركنٌ؛ لأنَّ النكاح صحيح بدونه، لو اعترفَا به.

المقترح:

فإن وقع الدخول بدونه فُسخ النكاح، بطلقةٍ من القاضي، وعُوقِب الزوجان، إلاَّ أن يشتَهَرَ النكاحُ بغناءٍ ودُفٍّ أو شاهد واحد، ويلحق الولد إن كان.

لماذا؟

ما دام النكاح يُفسخ بطلقةٍ، فالولدُ يلحق.

الملاحظة الخامسة:

نكاح السَّرِّ، هو الذي يَكْتُمُه الزوج عن زوجته الأولى، ويوصي الشاهدين بكتمانه، يُفسخ هذا النكاح، ويُعاقَب الزوجان، والشُّهود، إلاَّ أن يطُول، أو تَلِد الأولاد.

المقترح:

يُنصُّ على وجوب اعتباره، وتصحيحه إن دخل بها.

لماذا؟

حرصًا على مصلحة المرأة، ولحاق الولد.

الملاحظة السادسة:

جاء في صفحة 45 ما نصُّه: «يجب تسجيل الزواج في دفاتر الحالة المدنية، للاعتداد به في القضاء».

المقترح:

يجب حذفُ كلمة «للاعتداد به في القضاء»، وتعويضُ الصيغة بما يأتي:
إنَّ هذا التسجيل إجراءٌ مدني، يُعاقَب على إهماله، ولكن لا يَمْنَع من صحَّة

الزواج، إن توفرت أركانه.

لماذا؟

- 1- لأنَّ قبولَ النصِّ كما هو، يجعل التسجيل ركنًا من الأركان.
- 2- ولأنَّ على القضاء أن يعتبر ما اعتبره الشرع، ويرفض ما رفضه الشرع، وما دامت الأركان متوفرة، فعليه القبول.

3- ولأنَّ الزوجة هي الخاسرة، فأتت سلعُها، وبطلَ نكاحُها.

4- ولأنَّ الأولاد- في حالة وجودهم- يُنكر عليهم نسبُهم الشرعي.

5- ولأنَّ البيع والشراء يُثبت القضاء نفسه، إذا تمَّ عنده، ولا يشترط تسجيله.

الملاحظة السابعة:

تعدد الزوجات:

جاء في صفحة 45: «إذا خرج التعدُّد عمَّا تمثِّله الشريعة، وما يقتضيه العدل، وما تفرضه الضرورات، في ظروف مُعيَّنة، فقد أصبح بغِيضًا لدى الشرع، ولدى الناس».

المقترح:

تُعَدَّل الصيغة هكذا:

«إذا خرج التعدُّد عمَّا تمثِّله الشريعة، وهو العدل في المعاملة، أو الخوف من عدم العدل، حرَّم، وتدخَّل القضاء لإبطاله». ويُحذف منه الجزء الأخير.

لماذا؟

لأننا نقف عند النصِّ، ولا نزيد قيودًا، ولا نُنقص، ولا نُقبِّح إلَّا ما قبَّحه الشرع.

الملاحظة الثامنة:

جاء في هذه الصفحة قول المشروع: «ومن الموانع التي تُعتَبَر في الزواج

السليم، الأسباب التي تسيء للزواج أو تمنعه: الأمراض المُعدية، وما إلى ذلك من العيوب...».

المقترح:

تعديل هذه الفقرة هكذا:

ومن الأشياء التي قد تُضرُّ بالزواج، وتسيء إلى أحد الزوجين، الأمراض المُعدية... الخ.

لماذا؟

لأن استعمال كلمة (المنع) هنا في غير محلِّه، فالمنع من الزواج تحريمٌ له، والشرع وحده هو الذي يُحلِّل أو يُحرِّم، وليس في نصوص الشرع منعُ زواج المريض وسيلةً للعلاج تُقطع كلَّ داء، ولا تُقبل وسيلةً تزيدنا مصائب.

الملاحظة التاسعة:

في صفحة 45: «ويُستحسن إثبات الكفاءة الصَّحية للزواج، قبل وقوعه».

المقترح:

حذف هذه الفقرة.

لماذا؟

لأن اشتراط ذلك في كلِّ زواج، فيه حرجٌ عظيم على الأمة.

الملاحظة العاشرة:

في صفحة 48 - 49 جاء: «الكفالة الشرعية... والكفالة تقوم مقام التبني».

المقترح:

1 - زيادة كلمة: بعد إعطائه لقباً.

تكون هكذا: «مع إعطائه لقبًا غيرَ لَقْبٍ مَنْ كَفَلَهُ».

2- حذفُ الجملة الثانية تمامًا وهي: «والكفالةُ تقومُ مقامَ التَّبَنِّي».

لماذا؟

لأنَّ قضية التَّبَنِّي لا تقبل جدالاً، ولا بُدَّ مِنَ النِّصِّ على أنه لا يجوز بحالٍ أن يُعطى اسمَ مُرَبِّيِّه، ولا يُقبَل إن سُمِّي التَّبَنِّي بغير اسمه.

الملاحظة الحادية عشرة:

الصفحة 50: في أول فقرة جاء النِّصُّ هكذا: «النفقة واجب محتومٌ مِنَ الزوج لزوجته وأبنائه، حسب الإمكانيات المتوفرة لدى الزوج».

المقترح:

تعديل هذه الفقرة، لتُصبح هكذا:

النفقة واجب محتومٌ مِنَ الزوج لزوجته في كُلِّ حال، وَمِن الآباء على الأبناء، والأبناء على الآباء، بشرط الفقر في كُلِّ (1).

الملاحظة الثانية عشرة:

في الصفحة 50 أيضًا جاء هذا النص: «إنَّ للزوجة حقًّا في العمل والكسب على أساس التراضي بين الزوجين، وتُساهم - بناءً على ذلك - في تكاليف البيت». ثم جاء أخيرًا قول النص: «يُمكنها - أي الزوجة - أن تأخذ أموالها بِقَدَر ما ساهمت، عند وفاة الزوج، قبل توزيع الإرث على الورثة».

المقترح:

يجب حذفُ هذا النص الأخير:

(1) أي فقر المُنفَقِ عليه في حالة الآباء والأبناء.

لماذا؟

لأنّ هذا النصّ غير ضروري، فإنّ الشرع الإسلامي يُعطيها جميع أموالها الخاصة بها، وعليها أن تُثبت ذلك بوسائل الإثبات عند التنازع.

الملاحظة الثالثة عشرة:

الطلاق والتطليق: الصفحة 53:

جاء في آخر الصفحة: «وقد اعتبر الإسلام الطلاق أبغض الحلال إلى الله، لا يُلجأ إليه إلاّ عند الضرورة القصوى».

المقترح:

حذف كلمة (القصوى)، وتعديل النصّ، وتكون الصيغة هكذا:
لا يُلجأ إليه إلاّ عند الضرورة، كالتخصام، وعدم الألفة.

لماذا؟

لأنّ الطلاق قد يُلجأ إليه لأسباب كثيرة، لا تبلغ حدّ الضرورة القصوى، وقد يكون فيه خيرٌ للزوجة أو لكليهما، وبعد محاولة الصلح، ومع حرمة ظلم الزوج لها، وظلمها لزوجها، فقد تكون الراحة في الافتراق، قال تعالى: ﴿وَإِنْ يَفْقَرَا يُعْنِ اللَّهَ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ﴾ [النساء: 130].

أمّا المسيحية، فقد جعلت الطلاق ممنوعاً بتاتاً، إلاّ في حالة إثبات الخيانة الزوجية.

الملاحظة الرابعة عشرة:

في الصفحة 54: «وقد يحصل الطلاق إمّا بفكّ العصمة، أو بحقّ الزوجة في التطليق، وإمّا بالتراضي بين الزوجين، أو بحكم قضائي».

المقترح:

تعديل الفقرة هكذا:

1 - يَحْصُلُ الطَّلَاقُ إِذَا أَوْقَعَهُ الزَّوْجُ، وَهُوَ فِي كَامِلٍ وَعَيْهِ، طَائِعًا مَخْتَارًا، وَيَحْصُلُ إِذَا أَوْقَعَهُ الْقَاضِي - بَعْدَ الرَّفْعِ إِلَيْهِ - لِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ الشَّرْعِيَّةِ، كَالْإِضْرَارِ وَالْغَيْبَةِ، وَيَحْصُلُ - خُلْعًا - بِاتِّفَاقٍ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ عَلَى عَوَضٍ، وَلَهَا أَنْ تَرْجِعَ فِيهِ إِذَا أَثْبَتَ الضَّرَرُ.

2 - وَيُثْبِتُ الطَّلَاقُ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ، أَوْ بِإِقْرَارِ الزَّوْجَيْنِ، أَوْ بِاعْتِرَافِ الزَّوْجِ أَنَّهُ طَلَّقَ.

3 - إِذَا ادَّعَتِ الزَّوْجَةُ أَنَّهُ طَلَّقَ، وَأَتَكَرَّ الزَّوْجُ، فَعَلَيْهَا الْبَيِّنَةُ.

4 - إِذَا ثَبَتَ الطَّلَاقُ، وَصَادَفَ الثَّلَاثَ، فَلَيْسَ لِلْقَضَاءِ أَنْ يَحْكُمَ بِالْمَرَاஜَعَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ.

لماذا؟

العِصْمَةُ بِيَدِ الزَّوْجِ، فَإِذَا طَلَّقَ وَقَعَ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ، وَحُرِّمَتْ عَلَيْهِ إِلَّا بِمُرَاجَعَةٍ صَحِيحَةٍ، وَيَسْتَطِيعُ الْقَاضِي أَنْ يُوقِعَ الطَّلَاقَ لِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ، كَالْإِضْرَارِ بِالضَّرْبِ، أَوْ الْهَجْرِ، أَوْ بِالسُّتْمِ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الطَّلَاقِ شَرْعًا الْوُقُوفُ أَمَامَ الْحَاكِمِ، كَمَا لَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ بِالرَّجُوعِ، إِذَا صَادَفَ الثَّلَاثَ، بِدَعْوَى أَنَّهُ لَمْ يَحْكُمْ بِهِ الْقَضَاءُ.

إِنَّ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ أَسَاسِيَّةً، وَإِهْمَالُهَا يُؤَدِّي إِلَى تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، بِنَصِّ الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ سَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: 229]، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: 230].

الملاحظة الخامسة عشرة:

العِدَّة: الصفحة 54:

جاء النص هكذا: «واحترام العِدَّة، وهي الأجل الذي حدَّده الشرع لإنفاذ ما بقي من آثار الزواج».

الاقتراح:

تعديل النص هكذا:

واحترام العِدَّة، كما جاء في كتاب الله، بالأقراء في حال الحيض، وبوضع الحمل في حال الحمل، وبالشهور في التي لا تحيض ولا هي حامل.
لماذا؟

لا بُدَّ من بيانٍ كافٍ؛ لأنَّ بعض الناس يُحِبُّ أن يجعل مَنْ تَحِيضُ تَعْتَدُّ بالأشهر أيضًا، خلافَ صريح القرآن.

الملاحظة السادسة عشرة:

الحضانة: صفحة 54:

في أول الكلام جاء النص هكذا: «وتترتب الحضانة على الطلاق، إذا كان للزوجين المنفصلين أبناء أو بنات».

المقترح:

تعديل النص هكذا:

وتترتب الحضانة على الوفاة، أو على الطلاق، إذا كان للزوج المتوفى، أو المطلق، أبناء أو بنات... الخ.

لماذا؟

لأن الحضانة، كما تكون في حالة الطلاق، تكون في حالة الوفاة، وقد يقع فيها تنازع بين الزوجة أم الأبناء والبنات وبين زوجها المطلق، أو أهله إذا كان متوفى.

الملاحظة السابعة عشرة:

الحضانة: صفحة 55: السطر الثاني من الصفحة:

«يراعى في ذلك كله، مصلحة الطفل في التربية، والنشأة الصالحة بدنياً ونفسياً».

المقترح:

يراعى في ذلك كله، مصلحة الطفل في التربية، والنشأة الصالحة في دينه، وخلقه، وبدنه، فلا تحضن كافرة، ولا فاسقة، طفلاً مسلماً.

لماذا؟

إذا كانت الأم كافرة، فلا ينبغي أن يُحكّم لها بالحضانة، فإنها قد تُربّي ابنها أو ابنتها في غيبة زوجها وآله، على لحم الخنزير، وعلى الخمر، وعلى الرقص والفجور. والأمانة والديانة من شروط الحاضن.

الباب الثالث: الأسرة في المجتمع

في هذا الباب أشياء تسترعي الانتباه، منها ما يأتي:

الملاحظة الثامنة عشرة:

في صفحة 57، جاء النص هكذا: «الزواج كظاهرة اجتماعية سائدة».

المقترح:

الزواج كظاهرة اجتماعية نَظَّمَتُها الشريعة الإسلامية، ورَغَّبَت فيها.

لماذا؟

ليس الزواج ظاهرة اجتماعية فحسب، ولكنه سنّة إسلامية، نَظَّمَتُها الشريعة، ورَغَّبَت في أغراضها، وأهمُّها - مع المتعة الحلال - حِفْظُ الأخلاق مِنَ الانحلال، وحِفْظُ كيان الأمة مِنَ الاضمحلال.

الملاحظة التاسعة عشرة:

فحصُ الزوجين عند الزواج:

النصّ: «ينبغي العناية بِفَحْصِ الزوجين عند الزواج، لتفادي تأثير الأمراض المُعْدِيَةِ والموروثة».

المقترح:

حذفُ هذا النصّ، إذا كان المراد به فرضُ هذا الفحص على كلّ زوج.

لماذا؟

لأنّ فيه حرجًا "جديدًا" على الشعب، دون فائدة عملية.

الملاحظة العشرون:

صفحة 65: «وإنما يُجْوزُ شرعًا العزلُ، وما يُمثِّلُه مِنَ استعمالِ موانع الحمل المؤقَّتة في ذلك بالنسبة للرجل أو المرأة».

المقترح:

حذفُ هذا النصّ تمامًا، وخصوصًا كلمة «وما يُمثِّلُه مِنَ استعمالِ موانع الحمل المؤقَّتة...».

لماذا؟

العزلُ فيه نصٌّ مُختلفٌ فيه، أمّا موانع الحمل فلا نصٌّ فيها، ولا نستطيع أن نُقرّرها لِشِدَّةِ خطرِها، إن عاجلاً أو آجلاً.

الملاحظة الواحدة والعشرون:

صفحة 65: جاء النصُّ: «أمّا الكثرة التي هي بِمَثَابَةِ غُثَاءِ السَّيْلِ - كما وَرَدَ في الحديث النبوي - فهي كثرةٌ مُضِرَّةٌ... وإنما تَزِيدُ الناسَ فقراً على فقر، وجهلاً على جهل، وضعفاً على ضعف، وتَحُلُفًا على تَحُلُفٍ».

المقترح:

حذفُ هذا النص، ووجوب اختفاء ذِكرِ الحديث منه، ومناقضته لما جاء في الباب الأوّل (صفحتي 11 و 12).

لماذا؟

1 - وضعُ حديثِ النبي ﷺ هذا الموضع، فيه جُرْأَةٌ كبيرةٌ وتَحْرِيفٌ، والجهل بالحديث خيرٌ من تحريفه.

2 - مضمونُ هذه الفقرة يَتَنَاقِضُ تماماً مع ما جاء في صفحة 11 و 12، عند الحديث عَمَّا اتَّخَذَ ضِدَّ شعبنا، إذ جاء فيه ما نَصُّه بالحرف: «وقد كان عنصر التوالد شكلاً تلقائياً من أشكال المقاومة ضدَّ عمليات الإبادة والإفناء، وكان عنصر التوالد هذا حاسماً في إفشال السياسة الاستعمارية».

ويُكذِّبُه أيضاً أن الكثرة كانت دائماً في صالحنا منذ عام 1925 حتى الآن.

الملاحظة الثانية والعشرون:

صفحة 65: «من مقاصد الشريعة الإسلامية سدُّ الذرائع...»، إلى آخر الفقرة.

المقترح:

حذفُ هذه الفقرة تمامًا.

لماذا؟

لأنها من باب تحريف الكلم عن مواضعه. فالذريعة التي تُسدُّ - لأنها تُؤدِّي إلى فساد مُحقق - هي مثل الاختلاء بالمرأة الأجنبية؛ لأنه يُؤدِّي إلى وقوع الفاحشة، والفاحشة تُؤدِّي إلى اللُّقطاء، ومثل سبِّ آلهة الكفار؛ لأنه يُؤدِّي إلى سبِّ الله.

أما الدَّعوى بأن كثرة النسل مُؤدِّ إلى ضعف الأمة، فدعوى غير مُسلَّمة، وخصوصًا إذا قال الاقتصاديون أننا سنكون في حاجة إلى الأيدي العاملة في ميادين الفلاحة، والصناعة، فمن أين نأتي بهذه الأيدي العاملة إذا (أشفقنا) على نساءنا، وساعدناها على الإقلال من الولادة؟

الملاحظة الثالثة والعشرون:

الغيلة: صفحة 65:

«كتَّابُ فترات الحمل - أو ما يُسمَّى بالغيلة في الشرع - الأمر الذي يضرُّ بها وطفلها في آنٍ واحد».

المقترح:

حذفُ جملة «أو ما يُسمَّى بالغيلة في الشرع».

لماذا؟

لأن مضمون هذه الجملة مُعارضٌ لنصِّ حديث شريف، أن الغيلة لا تضرُّ⁽¹⁾، فلتتجنبَّ مُحادَّة النصوص الشرعية، تأدُّبًا مع صاحب الشريعة على الأقل!

(1) انظر: فتوى: هل في القرآن إشارة إلى تنظيم النسل؟

الملاحظة الرابعة والعشرون:

رعاية الشيخوخة: صفحة 70:

«ويجب على الأبناء أن يَقُومُوا بالنفقة على آبائهم، وأُمَّهاتهم، وأقاربهم، إذا كانوا قادرين على ذلك شرعاً».

المقترح:

تعديلُ الفقرة هكذا:

ويجب أن يُجَبَّر الأبناء على أن يُنْفِقُوا على آبائهم، وأُمَّهاتهم، إذا كانوا قادرين على ذلك شرعاً، وكان الوالدون والأُمَّهات لا مالَ لهم.

لماذا؟

كلمة الآباء والأُمَّهات تشمل الأجداد والجدّات، وذلك مِن واجب الأبناء إذا كان الآباء والأُمَّهات فقراء.

أمّا كلمة الأقارب، فإنها واسعة جدّاً، ويعسرُ تطبيقها.

الملاحظة الخامسة والعشرون:

الملاجئ: صفحة 65:

«ولا يُجْوز إيداع المُسِنَّين في المؤسسات الخاصّة بهم (الملاجئ) إلّا إذا اقتضت الضرورة ذلك: كالفقير، والأمراض، وفقدان الأهل».

المقترح:

حذفُ كلمة «فقدان الأهل»، وتعويضها: «وفقدان الأبناء والبنات، القادرين على الإنفاق عليهم».

لماذا؟

لأنّ الذي أوجب عليه الشارعُ الإنفاقَ إنما هو الأبناء والبنات، المُنَحْدِرُونَ

مِنْ صُلْبِ الْمَكْفُولِ.

الملاحظة السادسة والعشرون:

الزواج بالأجنبيات: صفحة 73:

المقترح:

تحديد شرعية الزواج بالكتابية، بما إذا لم يكن في الزواج خطرٌ على الأبناء،
باشتهار عِفَّتِها، وخُضوعها لأحكامنا (مُواطننة جزائرية).

لماذا؟

لقله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: 5]، والمراد بالمُحْصَنَات
هنا العَفِيفَات، وَنَصَّ العلماء على حُرْمَةِ مَنْ لَمْ تَخْضَعْ لأحكامنا، لِخَطَرِها على
الأولاد.

الملاحظة السابعة والعشرون:

زواج المسلمات بغير المسلمين: صفحة 73 - 74:

لا يُعْتَدُّ بهذا الزواج شرعاً، وهذه المرأة تعتبر زانية، إلا إذا أسلم زوجها،
وَصَحَّحَ العقد، وأولادها يُمكن معاملتهم كمواطنين بدون أبٍ، وهُم في الإسلام
يُعتَبَرُونَ (مسلمين).

الملاحظة الثامنة والعشرون:

أبناء المُغتَرِبِينَ: صفحة 74 - 75:

المقترح:

للاحتفاظ بهم مسلمين جزائريين، يجب مُضاعفة العناية بهم، بِمِثْلِ تكوين

إدارة - على غين المكان - تُنظَّم أمورَ تربيتهم الدينية، والوطنية، وتكون تحت مسؤولية مُمثِّلنا في جامع باريس، والتعاون مع الودَّادِيَّة، ومع وزارات التربية، والشؤون الدينية، والشؤون الخارجية.

الملاحظة التاسعة والعشرون:

الزواج بالأجنبيات:

المراد بالأجنبيات هنا ينبغي أن يَحْتَصَّ بغير المسلمين، في هذه القضية ينبغي اتخاذ قرار بتقييد هذا الزواج، وحرمان مَنْ يُقَدِّم عليه من مزايا المواطن الكامل الحقوق، كما تعمل - فيما أظنَّ - وزارة الدفاع الوطني، ووزارة الخارجية.

الملاحظة الثلاثون:

تزوج الجزائريات بالأجانب:

النص: «وأخطر من ذلك، زواجُ الجزائريات من أجانب غير مسلمين، هذه الظاهرة ازدادت أكثر من الضعف في مُدَّة 5 سنوات».

اقتراح:

هذا الزواج غير شرعي، وهو محض فاحشة وزنا، وإذا سَمَح القانون بِمُحاكمة مَنْ يُقَدِّم عليه، فلتُحاكَم.

أما اتِّباع أبائهن الجنسية آبائهم الأجنبية، فيمكن اتِّخاذ قرار، أن أبناء الجزائريين كأبناء الجزائريات، كلُّهم يُعتَبَرون - تلقائيا - جزائريين، وحتى إذا اعتَبَرهم الشرعُ أبناء غير شرعيين.

ملاحظة:

قَدِّمْتُ هذه الملاحظات على قانون الأسرة إلى السيد محمد الشريف مساعدي، بِصِفَتِهِ المسؤول الأوّل عن الحزب الحاكم.

وهي ملاحظات على العمل الأوّل لقانون الأسرة الذي بُلِّغَ إلى رئيس الجمهورية، ولم يَبْقَ إِلَّا مُصَادَقَةُ البرلمان عليه بعد مناقشة، ثم جُمِدَ، وشُكِّلَت لجنة وطنية أخرى.

فهرس الجزء الثالث

5	الزواج
7	النظر للمخطوبة ووضع الخاتم في إصبعها
10	الكفاءة المشروطة في الزواج
11	زواج الإبااضي بالحنفية
14	زواج المسلمة بغير المسلم
16	تزوّج المسلمة مسلماً له جنسية فرنسية
22	حكم الزواج بالكتائية وحليها وثروتها
29	حكم زواج المسلم بالمسيحية
32	زواج المسلم بالفرنسية
33	تزوّج مسيحية أسلمت وتعارض بعض أحكام القرآن
35	تزوّج الفتاة مجهولة النسب
40	حكم الإسلام في عادات تحدث ليلة الزفاف
53	أسئلة في عقد الزواج الشرعي ومسائل أخرى

- ما هي أركان الزواج؟ 57
- رجل وامرأة اتفقا أن يعيشا معًا دون عقد زواج 64
- حول تحديد سقف للمهر 66
- هل يُسمح عقد البلدية الزوجة لزوجها؟ 79
- زوجان كَفَلَا لَقِيْطَةً، فمن هو وَلِيُّهَا في عقد الزواج؟ 81
- هل هذا الزواج صحيح؟ 82
- هل تَثْبُت دَعْوَى هذا الزواج؟ 101
- حُكْم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها 108
- متزوّجٌ ويريد أن يتزوَّج بابنة أخ زوجته 110
- يريد أن يتزوَّج شقيقة خاله من الأب 111
- يريد أن يتزوَّج بنت ابنة أخته من الأب 112
- طَلَّقَهَا قبل الدخول وتزوَّج أختها 114
- تُوَفِّيت زوجته ويريد الزواج ببنت أختها 116
- الزواج بِمُطَلَّقةٍ أو أرملة العم أو الخال 117
- ارتكب الفاحشة مع الكبرى ويريد الزواج من الصغرى! 118
- نَوَى الزواج بها ثم وَقَعَ في الخطيئة 123

- 125 هل تُبيحُ نفسها لرجل وَعَدَها بالزواج؟
- 128 تزوّجها بعد أن ارتكب الفاحشة مع أمّها
- 130 الأب يَعترض على زواج الابن
- 132 الأب يَمنع ابنته من الزواج
- 133 عَقَدَا على امرأة في وقت واحد !
- 134 غاب عنها زوجها غيبة طويلة
- 137 غاب عن زوجته، هل يَعقد عليها مِن جديد؟
- 138 هل تتزوَّج زوجة المفقود أخاه؟
- 140 تزوّجها على أنها عذراء فوجد لها غير ذلك
- 145 زوجي لا يُصلي ولا يصوم، ماذا أفعل؟
- 148 تزوّجَ بامرأة نصرانية لم يَعقد عليها وولدت الأولاد
- 150 حكم الزواج بالرَّبيبة
- 163 تزوّجَ امرأة مُتزوَّجة!
- 166 عَقَدَ عليها ولم يَدْخل بها
- 170 هل يُعتَبَر هذا الولد ابنه؟
- 171 الشروط في عقد الزواج

175	تعدد الزوجات: حكمه وحكمته
179	حقوق الزوجين في الإسلام
183	العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة في الإسلام
185	الخلوة بالمرأة الأجنبية
188	امرأة مُعذَّبة
197	زوجٌ سيء معاملته زوجته ويهجرها
199	زوجٌ يهجر زوجته في الفراش
203	زوجة تُجاهر بعيوب زوجها
205	يَتَّهِمُ زوجته بالفاحشة
206	هذه خِسَّةٌ وغفلةٌ وديَاثَةٌ
209	هل للزوج أن يَمْنَعَ زوجته من ارتداء الحجاب؟
213	الطلاق والعِدَّة
215	أُبْغِضَ الحلال إلى الله الطلاق
223	مُحَدِّثُهُ نَفْسُهُ بالطلاق، ولم يَتَلَفَّظْ بِهِ
228	طَلَبَتْ الطلاق بسبب مرض زوجها
232	زوجة تريد فِكَّ الرابطة الزوجية بدون سبب

- هل تُبيحُ نفسها لرجل وَعَدَها بالزواج؟ 125
- تزوَّجها بعد أن ارتكب الفاحشة مع أمِّها 128
- الأب يعترض على زواج الابن 130
- الأب يَمنع ابنته من الزواج 132
- عَقَدَا على امرأة في وقت واحد ! 133
- غاب عنها زوجها غيبة طويلة 134
- غاب عن زوجته، هل يَعقد عليها مِن جديد؟ 137
- هل تتزوَّج زوجة المفقود أخاه؟ 138
- تزوَّجها على أنها عذراء فوجدتها غير ذلك 140
- زوجي لا يُصلي ولا يصوم، ماذا أفعل؟ 145
- تزوَّجَ بامرأة نصرانية لم يَعقد عليها وولدت الأولاد 148
- حكم الزواج بالرَّبِيبَةِ 150
- تزوَّجَ امرأةً مُتزوَّجة! 163
- عَقَدَ عليها ولم يدخل بها 166
- هل يُعتَبَر هذا الولد ابنه؟ 170
- الشروط في عقد الزواج 171

175	تعدد الزوجات: حكمه وحكمته
179	حقوق الزوجين في الإسلام
183	العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة في الإسلام
185	الخلوة بالمرأة الأجنبية
188	امرأة مُعذِّبة
197	زوجٌ سيء معاملته زوجته ويهجرها
199	زوجٌ يهجر زوجته في الفراش
203	زوجة تُجاهر بعيوب زوجها
205	يَتَّهِمُ زوجته بالفاحشة
206	هذه خِصَّة وغفلة وديانة
209	هل للزوج أن يَمنع زوجته من ارتداء الحجاب؟
213	الطلاق والعدة
215	أبغض الحلال إلى الله الطلاق
223	تُحدِّثه نفسه بالطلاق، ولم يَتَلَفَّظ به
228	طلبت الطلاق بسبب مرض زوجها
232	زوجة تريد فكَّ الرابطة الزوجية بدون سبب

- 125 هل تُبيحُ نفسها لرجل وَعَدها بالزواج؟
- 128 تزوّجها بعد أن ارتكب الفاحشة مع أمّها
- 130 الأب يَعترض على زواج الابن
- 132 الأب يَمنع ابنته من الزواج
- 133 عَقَدًا على امرأة في وقت واحد !
- 134 غاب عنها زوجها غيبة طويلة
- 137 غاب عن زوجته، هل يَعقد عليها مِن جديد؟
- 138 هل تتزوَّج زوجة المفقود أخاه؟
- 140 تزوّجها على أنها عذراء فوجدتها غير ذلك
- 145 زوجي لا يُصلي ولا يصوم، ماذا أفعل؟
- 148 تزوّجَ بامرأة نصرانية لم يَعقد عليها وولدت الأولاد
- 150 حكم الزواج بالرَّبِيبَةِ
- 163 تزوّجَ امرأةً مُتزوَّجة!
- 166 عَقَدَ عليها ولم يَدْخُل بها
- 170 هل يُعتَبَر هذا الولد ابنه؟
- 171 الشروط في عقد الزواج

175	تعدّد الزوجات: حُكمه وحكمته
179	حقوق الزوجين في الإسلام
183	العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة في الإسلام
185	الخلوة بالمرأة الأجنبية
188	امرأة مُعذّبة
197	زوجٌ يسيء معاملة زوجته ويهجرها
199	زوجٌ يهجر زوجته في الفراش
203	زوجةٌ تُجاهر بعيوب زوجها
205	يَتَّهِمُ زوجته بالفاحشة
206	هذه خِصّة وغفلة وديّانة
209	هل للزوج أن يَمْنَع زوجته من ارتداء الحجاب؟
213	الطلاق والعدّة
215	أبغض الحلال إلى الله الطلاق
223	تُحدّثه نفسه بالطلاق، ولم يَتَلَفَّظ به
228	طلبت الطلاق بسبب مرض زوجها
232	زوجة تريد فكّ الرابطة الزوجية بدون سبب

- 233 طَلَّقَهَا تَحْتَ ضَغْطِ وَالِدِهِ ثُمَّ تَزَوَّجَتْ
- 234 طَلَّقَهَا فِي حَالَةِ غَضَبٍ شَدِيدٍ وَنَدِمَ عَلَى ذَلِكَ
- 239 قَالَ لَزَوْجَتِهِ فِي حَالَةِ غَضَبٍ: هِيَ طَالِقٌ، وَإِذَا أَرَجَعَهَا فَهِيَ حَرَامٌ.
- 243 حَرَّمَ زَوْجَتَهُ فِي حَالَةِ غَضَبٍ
- 252 قَالَ لَزَوْجَتِهِ: أَنْتِ حَرَامٌ طَالِقٌ
- 254 قَالَ لَزَوْجَتِهِ: هِيَ حَرَامٌ بِالثَّلَاثِ إِنْ ذَهَبْتَ إِلَى أَهْلِهَا
- 257 قَالَ: بَنَاتُ هَذِهِ الْعَائِلَةِ حَرَامٌ عَلَيْهِ
- 259 حَرَّمَ زَوْجَتَهُ تَحْتَ ضَغْطِ وَالِدَتِهِ
- 260 قَالَ: زَوْجَتَهُ حَرَامٌ ثَلَاثًا عَلَيْهِ إِذَا دَخَلْتَ شَقِيقَاتِهِ دَارَهُ
- 262 قَالَ لَهَا: بِالْحَرَامِ إِذَا دَخَلْتَ الدَّارَ
- 263 طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فِي حَالَةِ غَضَبٍ، وَحَرَّمَهَا، وَتَبَرَّأَ مِنْ حَمْلِهَا
- 271 قَالَ: زَوْجَتُهُ حَرَامٌ ثَلَاثًا فِي ثَلَاثِ
- 273 حَرَّمَ زَوْجَتَهُ وَعَاشَرَهَا دُونَ مَرَاجَعَةٍ
- 275 قَالَ لَزَوْجَتِهِ: هِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا فِي ثَلَاثِ
- 277 قَالَ لَزَوْجَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ، طَالِقٌ... حَرَامٌ
- 280 طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا وَحَرَّمَهَا وَظَاهَرَ مِنْهَا

- 284 ظَهَارٌ وَإِيلَاءٌ وَطَلَاقٌ
- 288 طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ وَنَدِمَ عَلَى ذَلِكَ
- 301 قَالَ لَزَوْجَتِيهِ: إِنْ خَرَجْتَ وَاحِدَةً مِنْكُمَا فَهِيَ ثَلَاثٌ فِي ثَلَاثٍ ..
- 303 قَالَ لَزَوْجَتِهِ: إِنْ لَمْ تَرْجِعِي إِلَى الْبَيْتِ فَإِنَّكَ مُطَلَّقةٌ ثَلَاثًا
- 304 قَالَ لَزَوْجَتِهِ فِي حَالَةِ غَضَبٍ: هِيَ طَالِقٌ سِتِّ مَرَّاتٍ
- 306 طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ أَرْجَعَهَا
- 309 طَلَّقَهَا ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ وَيُرِيدُ إِرْجَاعَهَا
- 320 أَرْجَعَهَا عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ أَمْ عَلَى مَذْهَبِ "أَبِي مُرَّةٍ"؟
- 326 طَلَّقَهَا مَرَّتَيْنِ وَظَاهَرَ مِنْهَا وَيُرِيدُ إِرْجَاعَهَا
- 328 طَلَّقَهَا مَرَّتَيْنِ وَرَاجَعَهَا ثُمَّ طَلَّقَتْ نَفْسَهَا فِي الثَّالِثَةِ
- 329 طَلَّقَهَا مَرَّتَيْنِ ثُمَّ أَخَذَهَا إِلَى أَهْلِهَا مُدَّةَ عَامٍ
- 330 كَتَبَ رِسَالَةً بِطَلَاقِ زَوْجَتِهِ ثَلَاثًا ثُمَّ نَدِمَ عَلَى ذَلِكَ
- 332 حَلَفَ بِالطَّلَاقِ ثُمَّ حَنَثَ
- 333 طَلَاقٌ مُعَلَّقٌ
- 336 هَذَا ظَهَارٌ وَلَيْسَ بِطَلَاقٍ
- 338 يَضْرِبُ زَوْجَتَهُ وَيُرِيدُ أَنْ يُخَالِعَهَا

- يريد تطليق زوجته والزواج بأختها! 340
- تركها مُعلَّقة، لا هي متزوَّجة ولا هي مُطلَّقة! 341
- تقويم متاع الزوجة المُطلَّقة 348
- نفقة المرأة المُطلَّقة وأولادها 351
- امراةٌ خُطِبَتْ في عِدَّتِها ثم تزوَّجت بعدها 352
- تزَيْنُ المرأةُ المُعتَدَّةُ عِدَّةَ وفاة 354
- الرضاع 357
- الرَّدُّ على فتوى في مسألة عدد الرِّضاع المُحرَّم 359
- كيف يَثْبُت الرِّضاع في الشريعة الإسلامية؟ 364
- قالت أمُّ الزوجة إنها أرضعت زوج ابنتها 368
- قالت أمُّ الزوج إنها أرضعت زوجة ابنها 370
- تزوَّج بنت خالته ثم شاع أنَّ بينهما رضاع 371
- عقد على فتاة ثم تبَيَّن أنه رَضِع جدَّتُها 373
- تزوَّجت خالها من الرِّضاع! 375
- تزوَّجت عمَّها من الرِّضاع 377
- مَصًّا تُدَيَّ امرأة عاقر، فهل يُجوز زواجهما؟ 379

- 381 هل تَحِلُّ لي هذه الزوجة؟
- 384 مسائل في الرِّضَاع والزَّوَاج
- 413 الحضانة والنفقة
- 415 لِمَن الحضانة إذا تَزَوَّجت الأم؟
- 417 الأمُّ أحمَقُّ بحضانة ابنها
- 420 هل لهذه الزوجة الفرنسية حقٌّ في الحضانة؟
- 425 نفقة الابن العاجز
- 427 التَّبَنِّي والكفالة
- 429 هل التَّبَنِّي حلٌّ صحيح؟
- 438 التكفُّل بالطفل غير الشرعي في الإسلام
- 440 إعطاء لقب الكافل للمكفول
- 443 تريد تَبَنِّي طفلٍ حتى تُحافظ على شُعوره
- 446 تَبَنَّت رَبيبَهَا الشهيد لتنال المنحة
- 449 ماذا أَنْكَرْتَ مِنَ القول يا أبا يُوغُورْطَة؟!
- 459 الفرق بين الكفالة والتَّبَنِّي
- 465 الْحَقَّةُ المحكَّمةُ بِنَسَبٍ غيرِهِ

467مَنع الحمل
469هل في القرآن إشارة إلى تنظيم النسل؟
474حُكم تناول حبوب مَنع الحمل لتنظيم النسل
476قامت بتحديد النسل دون علم زوجها
477حُكم الإسلام في العَزَل
478هل بإمكانني منع الحمل وتوقيف الولادة؟
480هل ديننا دين متطوّر؟
483الملحق
485ملاحظات على تنظيم الأسرة
490ملاحظات رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
490على مُقدّمة ملف السياسة الوطنية للأسرة
497ملاحظات المجلس الإسلامي الأعلى
497على الأبواب الثلاثة في ملف السياسة الوطنية للأسرة
515فهرس الجزء الثالث